الحجة في علل القراءات السبع

تأليف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحوي

المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

تحقيق

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود — الشيخ علي محمد معوض

شارك في تحقيقه

الدكتور أحمد عيسى حسن المعصراوي

نائب رئيس لجنة المصحف وشيخ مقرأة المسجد الحسيني

وأستاذ الحديث بجامعة الأزهر

الجزء الرابع

DKI

دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Title: **AL-HUJJAH FĪ ʿILAL AL-QIRĀʾĀT AL-SABʿ**

(A book about the Seven recitations of the Holy Qur'an)

Author: Abū ʿAli al-Fārisi

Editor: Al-šayḫ ʿĀdil Aḥmad ʿAbdul-Mawjūd
and: Al-šayḫ ʿAli Muḥammad Muʿawwaḍ
and: Dr. Aḥmad ʿĪsa Ḥasan al-Maʿṣarāwi

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 2316 (4 volumes)

Year: 2007

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: الحجّة في علل القراءات السبع

المؤلف: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي

المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
والشيخ علي محمد معوّض
والدكتور أحمد عيسى حسن المعصراوي

الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت

عدد الصفحات: 2316 (4 أجزاء)

سنة الطباعة: 2007 م

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى

ISBN 2-7451-3306-3

9 782745 133069 90000

منشورات محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية بيروت لبنان

الطبعة الأولى
٢٠٠٧ م. ١٤٢٨ هـ

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.

هاتف: ١٢/ ١١/ ٨٠٤٨١٠ ٥ ٩٦١+ ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+ رياض الصلح - بيروت ٢٢٩٠ ١١٠٧

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[وصلى الله على محمد][(1)]

ذكر اختلافهم فى سورة الحج

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿سُكَٰرَىٰ﴾ [٢] فى ضم السين وإثبات الألف، وفتح السين وإسقاط الألف:

فقرأ حمزة والكسائى[(2)]: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسَكْرَى﴾ بغير ألف فيهما، والسين مفتوحة.

وقرأ الباقون: ﴿سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ بضم السين فيهما وبالألف.

قال أبو على: حجة من قرأ[(3)]: ﴿سَكْرى﴾ أن سيبويه قال: قد قالوا: رجل سكران، وقوم سَكْرى، قال: وذلك أنهم جعلوه كالمرضى، قال: وقالوا: رجال رَوبى، جعلوه بمنزلة سكرى، والرَّوبى: الذين قد استثقلوا نوما؛ فشبهوه بالسكران. انتهى كلام سيبويه.

ويجوز: أن يجمع «سكران» على «سَكرى» من وجه آخر، وهو أن سيبويه حكى: رجل سَكِر، وقد جمعوا هذا البناء على: فَعْلى، فقالوا: هَرِم وهَرْمى، وزَمِن وزَمْنى، وضَمِن وضَمْنى؛ لأنه من باب الأدواء والأمراض التى يصاب بها، فـ «فعلى» [من][(4)] هذا الجمع، وإن كان كـ «عطشى» فليس يراد بها المفرد، إنما يراد بها تأنيث الجمع كما أن الباضعة، والطائعة، وإن كان على لفظ الضاربة والقائمة، فإنما هو لتأنيث الجمع دون تأنيث الواحد من المؤنث.

وحجة من قال: ﴿سُكَٰرَىٰ﴾ أنه لفظ يختص به الجمع، وليس بمشترك للجمع والواحد كقولهم: سَكرى، ونظيره قولهم: أُسارى وكُسالى، فجاء الأول منه

---

(١) سقط فى ج.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٣)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٥٥)، التيسير للدانى (١٥٦)، تفسير الطبرى (١٧/ ٨٨)، تفسير القرطبى (١٢/ ٥)، الحجة لابن خالويه (٢٥٢)، الحجة لأبى زرعة (٤٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٤)، الغيث للصفاقسى (٢٩٥)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤)، الكشف للقيسى (٢/ ١١٦)، المجمع للطبرسى (٧/ ٦٩)، المعانى للفراء (٢/ ٢١٥)، تفسير الرازى (٢٣/ ٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٥).

(٣) فى أ: قال.

(٤) سقط فى ج.

مضموما وإن كان الأكثر من هذا الجمع مفتوح الأول نحو: حَذارى، و: حَباطى وجَباجى، كما جاء نحو: تؤام، و: ظؤار، و: ثناء، و: رُحال مضمومة الأوائل، وإن كان الأكثر من ذلك مكسورا نحو: سِقام، و: مِراض، و: ظِراف.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ [٢٣]:

فقرأ ابن كثير: ﴿وَلُؤْلُؤٍ﴾، وفى «الملائكة» [فاطر: ٣٣] كذلك، وهى قراءة أبى عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى(١).

وقرأ نافع وعاصم -فى رواية أبى بكر- ههنا وفى «الملائكة»: ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ بالنصب.

[وقرأ] عاصم فى رواية يحيى عن أبى بكر بهمزة واحدة وهى الثانية.

المعلى بن منصور عن أبى بكر عن عاصم ﴿ولؤلُوًا﴾، يهمز [الأولى ولا يهمز الثانية](٢)، ضد قول يحيى عن أبى بكر، وهذا غلط.

[و] حفص عن عاصم يهمزهما، وينصب.

قال أبو على: وجه الجر فى قوله -تعالى-: ﴿ولؤلؤٍ﴾ أنهم: يحلون أساور من ذهب ومن لؤلؤ، أى: منهما، وهذا هو الوجه ؛ لأنه إذا نصب فقال: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾ حمله على: ويحلون لؤلؤًا، واللؤلؤ إذا انفرد من الذهب والفضة لا يكون حلية.

فإن قلت: فقد قال: ﴿وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [النحل: ١٤]. فهذا على أن يكون حلية إذا رصع فى الذهب أو الفضة صار حلية، كما قال فى العصر: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦] ؛ لأنه قد يستحيل إليها بالشدة، كما يكون ذلك حلية فى(٣) الوجه الذى يحلى به، وكذلك القول فى التى فى «الملائكة».

ويحتمل قوله: ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ فيمن نصب وجها آخر، وهو أن تحمله على موضع

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٧٧)، البحر المحيط (٦/ ٣٦١)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٧٠)، التيسير للدانى (١٥٦)، تفسير القرطبى (١٢/ ٢٩)، الحجة لابن خالويه (٢٥٢)، الحجة لأبى زرعة (٤٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٥)، الغيث للصفاقسى (٢٩٥، ٢٩٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٠)، الكشف للقيسى (٢/ ١١٧، ١١٨)، المجمع للطبرسى (٧/ ٧٧)، تفسير الرازى (٢٣/ ٢١)، المعانى للفراء (٢/ ٢٢٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٦).

(٢) فى ج: الأول ولا يهمز الثانى.

(٣) فى أ: على.

الجار والمجرور؛ لأن موضعهما نصب؛ ألا ترى أن معنى ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾: يحلون فيها أساور، فتحمله على الموضع.

فأما ما رواه معلى عن أبى بكر عن عاصم: أنه يهمز الأولى من ﴿لؤلوًا﴾ ولا يهمز الثانية، ضد قول يحيى، قال أحمد: هذا غلط - فالأشبه أن [يريد أنه][1] غلط من طريق الرواية، ولا يمتنع فى قياس العربية أن يهمز الأولى دون الثانية، والثانية دون الأولى، وأن يهمزهما جميعا:

فإن همز الأولى دون الثانية حقق الهمزة الأولى فقال: ﴿لؤلوًا﴾.

وإن خفف الهمزة أبدل منها الواو فقال: «لُوْلُو» مثل: بُوس، وجونَة.

وإن خفف الثانية وقد نصب الاسم قال: ﴿ولؤلوًا﴾ فأبدل من الهمزة الواو؛ لانفتاح الهمزة وانضمام ما قبلها - فيكون كقولهم: جُوَن فى جمع جؤنة، والتودة فى التؤدة.

وإن خففهما جميعا قال: ﴿لُولوًا﴾.

وأما من جر فقال: ﴿ولؤلوًا﴾ فتخفيف الثانية عنده أن يقلبها واوا كما تقول: مررت بأكموِكَ، فيقول: ﴿ولؤلوٍ﴾ وقد تقدم ذلك فى سورة «البقرة».

اختلفوا فى كسر لام الأمر وإسكانها من قوله: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [١٥] ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾ [٢٩]:

فقرأ ابن كثير[2]: ﴿ثم لِيقضوا﴾ مكسورة اللام، ولم يكسر غيرها، هذه رواية القواس عنه.

وقال البزى: اللام مدرجة. قالوا[3]: يعنى بمدرجة: ساكنة.

وقرأ أبو عمرو وابن عامر: ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾، ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ مكسورة اللام.

زاد ابن عامر: ﴿ولِيُوفوا﴾ [٢٩]، ﴿ولِيَطَّوَّفُوا﴾ [٢٩] بكسر لام الأمر فيهما.

---

(١) فى ج: يكون.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٤)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٦٣)، التيسير للدانى (١٥٦)، تفسير الطبرى (١٧/ ١١١)، الحجة لابن خالويه (٢٥٢)، الحجة لأبى زرعة (٤٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٤)، الغيث للصفاقسى (٢٩٦)، الكشف للقيسى (٢/ ١١٦)، المجمع للطبرسى (٧/ ٧٣)، المعانى للفراء (٢/ ٢٢٤)، تفسير الرازى (٢٣/ ٣٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٦).

(٣) فى أ: قال.

واختلف عن نافع: فقال إسماعيل بن جعفر وأحمد والقاضى عن قالون وإسحاق وإسماعيل بن أبى أويس: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾ ساكنتى اللام.

وقال ورش وأبو بكر بن أبى أويس: ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾، ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ مكسورتى اللام مثل أبى عمرو.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾ ﴿وَلْيُوفُواْ﴾، ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾، ﴿وَلْيَطَّوَّفُواْ﴾ اللام للأمر ساكنة فى كل القرآن، إذا كان [ما][١] قبلها واو أو فاء أو ثم.

قال أبو على: أصل هذه اللام الكسر ؛ يدل على ذلك أنك إذا ابتدأت بها، فقلت: لِيقم زيد، كسرتها لا غير، فإذا ألحقت الكلام الذى فيه اللام الواو أو الفاء أو ثم: [فمن][٢] أسكن مع الفاء والواو؛ فلأن الفاء والواو يصيران كشىء من نفس الكلمة، نحو: كتِفِ ؛ لأن كل واحد منهما لا ينفرد بنفسه ؛ فصار بمنزلة كتفٍ وفخذٍ، فقلت: «ولْيَقْضوا» فإذا كان موضع الفاء والواو، «ثمّ» لم يسكنه أبو عمرو ؛ لأن «ثم» ينفصل بنفسه ويُسكَت عليه دون ما بعده ؛ فليست فى هذا كالفاء والواو.

ومن قال: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾ [شبه الميم من «ثم»، بالفاء والواو ؛ فيجعل «فلْيَقْضوا»، من ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾][٣] بمنزلة الفاء والواو، وجعله كقولهم: [«أراك][٤] منتَفْخًا» فجعل «تَفْخًا» من «منتفخًا» مثل كتف، فأسكن اللام.

وعلى هذا قول العجاج: [من الرجز]

فَبَاتَ مُنْتَصْبًا وَمَا تَكَرْدَسَا[٥]

ومثل ذلك قوله[٦]: [﴿وَهْىَ﴾][٧] [هود: ٤٢] ﴿فَهْىَ كالحجارة﴾ [البقرة: ٧٤].

وأما اختلاف الرواية عن نافع:

---

(١) سقط فى ج.
(٢) سقط فى ج.
(٣) سقط فى ج.
(٤) سقط فى ج.
(٥) تقدم.
(٦) فى أ: قولهم.
(٧) سقط فى ج.

فإحداهما على قول من قال: «فَهْى» «وهْى»[(١)].

والأخرى على قول من قال: ﴿فَهُوَ﴾ [الإسراء: ٩٧] ﴿وَهُوَ﴾[(٢)] [البقرة: ٨٥].

ويجوز أن يكون أخذ بالوجهين جميعا؛ لاجتماعهما فى الجواز.

قال: وكلهم قرأ[(٣)]: ﴿سَوَاءٌ العاكف فيهِ﴾ [٢٥] رفعا [إلا عاصما فى رواية حفص؛ فإنه قرأ][(٤)]: ﴿سَوَآءً﴾ نصبا.

[قال] أبو عبيدة: العاكف: المقيم، والبادى: غير العاكف، وهو الذى لا يقيم.

وجه الرفع فى ﴿سواءٌ﴾ أنه خبر ابتداء مقدم، والمعنى: العاكف والبادى فيه سواء، أى: ليس أحدهما بأحق به من صاحبه، واستواء العاكف والبادى فيه دلالة على أن أرض الحرم لا تملك، ولو ملكت لم يستويا فيه، وصار العاكف فيها أولى بها من البادى بحق ملكه، ولكن سبيلها سبيل المساجد التى مَنْ سبق إليها كان أولى بالمكان لسبقه إليها؛ فسبيله سبيل المباح الذى من سبق إليه كان أولى به.

ومن نصب فقال: ﴿سَوَآءً ٱلْعَـٰكِفُ﴾ أعمل المصدر عمل اسم الفاعل؛ فرفع ﴿ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ﴾ كما يرفع بـ «مستوٍ»، ولو قال: مستويا فيه العاكف والبادى، فرفع العاكف فيه بـ «مستوٍ»، فكذلك يرفعه بـ «سواء»، والأكثر الرفع فى نحو هذا، وألا تجعل هذا النحو من المصدر بمنزلة اسم الفاعل فى الإعمال.

ووجه إعماله: أن المصدر قد يقوم مقام اسم الفاعل فى الصفة نحو: رجل عدل فيصير عدل كـ «عادل»، وقد كسر اسم المصدر تكسير اسم الفاعل فى نحو قوله: [من الطويل]

.... فَنُوّارُهُ مِيلٌ إِلَى الشَّمْسِ زَاهِرُهْ[(٥)]

---

(١) فى ج: وهو.

(٢) فى ج: وهى.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٤)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٩٦)، البحر المحيط (٦/ ٣٦٢)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٧٢)، التيسير للدانى (١٥٧)، تفسير الطبرى (١٧/ ١٠٣)، تفسير القرطبى (١٢/ ٣٤)، الحجة لابن خالويه (٢٥٣)، الحجة لأبى زرعة (٤٧٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٥)، الغيث للصفاقسى (٢٩٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٠)، الكشف للقيسى (٢/ ١١٨)، المجمع للطبرسى (٧/ ٧٩)، المعانى للفراء (٢/ ٢٢١)، تفسير الرازى (٢٣/ ٢٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٦).

(٤) فى أ: غير عاصم فإنه قرأ فى رواية حفص.

(٥) عجز بيت، وصدره: =

فلولا أن النور[1] كاسم الفاعل لم يكسره تكسيره.

وكذلك قول الأعشى: [من الطويل]

.... وَكُنْتَ لَقًا تَجْرِى عَلَيْكَ السَّوَائِلُ[2]

ومن أعمل المصدر إعمال اسم الفاعل فقال: مررت برجل سواءٍ درهمه، وقال: مررت برجل سواء هو والعدم، كما تقول: مستو هو والعدم، فقال: ﴿سواء العاكف فيه والباد﴾ كما تقول: مستويا العاكف فيه والباد.

ويجوز فى نصب قوله: ﴿سَوَآءً ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ﴾ وجه آخر، وهو: أن تنصبه على الحال، فإذا نصبته عليها وجعلت قوله: ﴿للناسِ﴾ مستقرًا، جاز أن يكون حالا يعمل فيها معنى الفعل، وذو الحال الذكر الذى فى المستقر، ويجوز -أيضا- فى الحال أن يكون من الفعل الذى هو «جعلناه».

فإن جعلتها حالا من الضمير المتصل بالفعل كان ذا الحال الضمير، والعامل فيها الفعل، وجواز للناس مستقرا، على أن يكون المعنى: أنه جُعل للناس، ونُصب لهم منسكا ومتعبدا؛ كما قال: ﴿وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩٦]. ويدل على جواز كون قوله: للناس مستقرا، أنه قد [حكى أن][3] بعض القراء قرأ: ﴿الذى جعلناه للناسِ سواءً العاكفِ فيه والبادِ﴾ فهذا يدل على أنه أبدل العاكف والبادى من الناس؛ من حيث كان كالشامل لهما؛ فصار المعنى: الذى جعلناه للعاكف والبادى سواء. فقوله: ﴿لِلنَّاسِ﴾ يكون على هذا مستقرا فى موضع المفعول الثانى لـ «جعلناه»، فكما كان فى هذا مستقرا، كذلك يكون مستقرا فى الوجه الذى تقدمه، ومعنى: الذى جعلناه للعاكف والبادى سواءً: أنهما يستويان فيه فى الاختصاص بالمعنى.

فأما قوله: ﴿أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين ءامنوا وعملوا

= بمستأسد القريان حوٌّ تلاعه ....

وهو بلا نسبة فى المخصص (١٠/٢١٩).

(١) فى أ: النون.

(٢) عجز بيت، وصدره:

فليتك حال البحر دونك كله ....

وهو فى ديوانه (٢٣٣)، واللسان (سيل)، وبلا نسبة فى اللسان (لقا)، وجمهرة اللغة (١٠٨٣)، والتاج (لقى).

(٣) فى أ: يكون.

الصالحات سواءً محياهم ومماتهم﴾ [الجاثية: ٢١] فقال سيبويه فيه: اعلم أن ما كان من النكرة رفعا غير صفة، فإنه فى المعرفة رفع؛ فذلك قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ...﴾ فتلا الآية، وهذا إنما يريد[١] به: أنه إذا لم يرتفع الاسم مع النكرة فى نحو: مررت برجل سواءً أبوه وأمه، لم يرتفع به مع المعرفة فى نحو: ظننت زيدا سواءً أبوه وأمه، ولكن تقول: سواءٌ أبوه وأمه، فترفع[٢] «سواء» إذا جرى على معرفة بأنه خبر مبتدأ، والجملة التى «سواء» منها فى موضع نصب بأنها مفعول ثان أو حال.

والمعنى فى الآية: أن مجترحى السيئات لا يستوون مع الذين آمنوا كما قال: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾ [السجدة: ١٨]، وكما قال: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦] فالمراد فى الآية هذا المعنى.

والضمير فى قوله: ﴿مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ لا يخلو من أن يكون للذين آمنوا دون الذين اجترحوا السيئات، أو للذين اجترحوا [السيئات][٣] من دون المؤمنين، أو لهما [جميعًا][٤]، فيجوز أن يكون الضمير فى: ﴿مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ للذين آمنوا دون غيرهم، ويكون المعنى: كالذين آمنوا مستويا محياهم ومماتهم؛ فتكون الجملة فى موضع حال من ﴿الذين آمنوا﴾، كما تكون الحال من المجرور فى نحو: «مررت بزيد»، ويجوز أن تكون الجملة فى موضع المفعول الثانى من «نجعلُ» أى: نجعلهم مستويا محياهم ومماتهم كالذين آمنوا لا ينبغى ذلك لهم، فيكون الضمير فى: ﴿مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ للذين اجترحوا السيئات فى المعنى؛ ألا ترى أن الضمير فى: ﴿نَّجْعَلَهُمْ﴾ للذين اجترحوا السيئات، ومحياهم ومماتهم من قوله: ﴿سواءً محياهم ومماتُهم﴾ يعود الضمير منه إلى الضمير الذى فى «نجعلهم»، ويدل على ذلك أنه قد قرئ -فيما زعموا-: ﴿سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتَهُمْ﴾ فنصب الممات -وقد حكى عن الأعمش- فهذا يدل على أنه أبدل المحيا والممات من الضمير المتصل بـ ﴿نَّجْعَلَهُمْ﴾ فيكون فى البدل كقوله: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣] فيكون

---

(١) فى أ: يراد.
(٢) فى أ: قد رفع.
(٣) سقط فى أ.
(٤) سقط فى أ.

الذكر فى محياهم ومماتهم على هذا فى المعنى للذين اجترحوا السيئات.

ويجوز أن تجعل قوله: ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الجاثية: ٢١] فى موضع المفعول الثانى لـ «نجعَلَ» ؛ فيكون الضمير فى ﴿مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ للقبيلين، ويكون العامل فى الحال: ﴿أَن نَّجْعَلَهُمْ﴾ الذى هو مفعول الحسبان، ويكون المعنى: أن نجعلهم والمؤمنين متساوين فى المحيا والممات.

وقد روى عن مجاهد أنه قال فى تفسير هذه الآية أنه قال: يموت المؤمن على إيمانه، ويبعث عليه، ويموت الكافر على كفره، ويبعث عليه(١) ؛ فهذا يكون على هذا الوجه الثالث، يجوز أن يكون حالًا من: ﴿نَّجْعَلَهُمْ﴾ والضمير للقبيلين.

فإن قلت: إن من الكفار من تلحقه مكانة فى الدنيا، ويكون له [نِعَم ومزيّة](٢)، فالذى يلحقه ذلك ليس يخلو من أن يكون من أهل الذمة أو من أهل الحرب: فإن كان من أهل الذمة، فليس يخلو من أن يكون قد أدركه ما ضرب عليهم من الذلة فى الحكم، نحو: أن يحشروا إلى مؤدى الجزية، والصغار الذى يلحقه فى الحكم. وإن كان من أهل الحرب، فليس يخلو من إباحة نفسه وماله بكونه حربيا، أو من أن يكون ذلك جاريا عليه فى الفعل من المسلمين ذلك بهم أو الحكم، والمؤمن مكرم(٣) فى الدنيا؛ لغلبته بالحجة، وفى الآخرة فى درجاته الرفيعة، ومنازله الكريمة.

وقرأ ابن كثير: ﴿هَٰذَانِّ خَصْمانِ﴾ [١٩] مشددة [النون](٤).

وقرأ الباقون: ﴿هَٰذَانِ﴾ خفيفة النون(٥).

قال أبو على: قد تقدم القول فى تثقيل هذه النون.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَالبَادِى﴾ [٢٥] بالياء فى الوصل، [ووقف ابن كثير بياء، وأبو عمرو(٦) بغير ياء](٧).

---

(١) أخرجه بمثله ابن جرير (١١/ ٢٦٠) (٣١١٩٨)، وذكره السيوطى فى الدر (٥/ ٧٥٨).
(٢) فى ج: نعم دنيوية.
(٣) فى ج: يكرم.
(٤) سقط فى ج.
(٥) ينظر: السبعة (٤٣٥).
(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٤)، البحر المحيط (٦/ ٣٦٣)، التيسير للدانى (١٥٨)، تفسير =

واختلف عن نافع: فقال ابن جماز وإسماعيل بن جعفر وورش ويعقوب عن نافع: ﴿وَالْبَادِى﴾ بالياء[١] فى الوصل.

وقال المسيبى وأبو بكر وإسماعيل ابنا أبى أويس بغير ياء فى وصل ولا وقف.

وقال الأصمعى: سمعت نافعا يقرأ: ﴿والبادى﴾ فقلت: أهكذا كتابها؟ فقال: لا.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى بغير ياء فى وصل ولا وقف.

قد تقدم القول فى ذلك ونحوه.

عاصم -فى رواية أبى بكر-: ﴿ولْيُوَفُّوا نذورَهُم﴾ [الحج: ٢٩] مشددة الفاء ساكنة اللام.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم. ﴿وَلْيُوفُواْ﴾ خفيفة ساكنة اللام غير ابن عامر فإنه كسر اللام.

قال أبو على: ﴿ولْيُوَفُّوا﴾ حجته: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ﴾ [النجم: ٣٧] وسكون اللام قد تقدم القول فيه.

وحجة ﴿ولْيُوفُوا﴾ [قوله][٢]: ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ﴾ [النحل: ٩١]، و﴿أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] والأكثر فى التنزيل ﴿وَأَوْفُواْ﴾، و: وفى، و: أوفى، و: وفَى - لغات مستعملة، قال الشاعر: [من البسيط]

أَمَّا ابْنُ طَوْقٍ فَقَدْ أَوْفَى بِذِمَّتِهِ كَمَا وَفَى بِقِلَاصِ النَّجْمِ حَادِيهَا[٣]

وقرأ نافع وحده[٤]: ﴿فتَخَطَّفُهُ﴾ [٣١] مشددة الطاء.

= القرطبى (١٢/ ٣٤)، الحجة لابن خالويه (٢٥٣)، الحجة لأبى زرعة (٤٧٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٥)، الغيث للصفاقسى (٢٩٦)، الكشف للقيسى (٢/ ١٢٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٧).

(٧) فى أ: ووقفا بغير ياء.

(١) فى ج: بياء.

(٢) سقط فى ج.

(٣) البيت لطفيل الغنوى فى ديوانه (١١٣)، ولسان العرب (قلص، وفى)، وتاج العروس (قلص، وفى).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٠٠)، البحر المحيط (٦/ ٣٦٦)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٧٨)، التيسير للدانى (١٥٧)، الحجة لابن خالويه (٢٥٣)، الحجة لأبى زرعة (٤٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٦)، الغيث للصفاقسى (٢٩٦)، الكشاف =

وقرأ الباقون: ﴿فَتَخْطَفُهُ﴾ خفيفة.

قال أبو على: قالوا: خطَفَ يخطِفُ، وخَطِفَ يخطَف، وهذه أعلى.

فأما قول نافع: ﴿فتَخَطَّفُهُ الطيرُ﴾ فإنما هو: تتخطَّف، تتفعَّل، من الخطف، فحذف [تاء التفعل][1] فصار: فتخَطَّفه، و «تخطف» فى كلتا القراءتين حكاية حال تكون، والمعنى فى قوله: ﴿فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ أنه قوبل به [قوله][2]: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦] فكما كان[3] المؤمن فى إيمانه متمسكا بالعروة الوثقى، كان المشرك بعكس ذلك الوصف، فلم يتمسك - لكفره وشركه - بشىء يتعلق به، ولم يتمسك بماله فيه أمان من الخرور، ونجاة من الهوى، واختطاف الطير له، كالمؤمن المتمسك بإيمانه، فصار كمن خر من السماء فهوت به الريح. فلم يكن له فى شىء من ذلك متعلق ولا معتصم فيكون له ثبات.

ومثل هذا قول الشاعر: [من الطويل]

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْأَمْرَ عَرْشَ هَوِيَّةٍ تَسَلَّيْتُ حَاجَاتِ النُّفُوسِ بِصَيْعَرا[4]

فـ «العرش» مكان المستقى والماتح، وليس بموضع طمأنينة ولا استقرار إلا على الخطر وخلاف الثقة بالموقف، يقول: لما رأيت الأمر لا ثبات [معه][5] بعدت منه.

وقريب منه قول الآخر: [من الوافر]

فَلَا يُرْمَى بِى الرَّجَوَانِ إِنِّى أَقَلُّ الْقَوْمِ مَنْ يُغْنِى غَنَائِى[6]

= للزمخشرى (٣/ ١٣)، الكشف للقيسى (٢/ ١١٩)، المجمع للطبرسى (٧/ ٨٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٦).

(١) فى ج: ياء الفعل.

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى ج: أن.

(٤) البيت للشماخ فى ديوانه (١٣٢)، واللسان (شمر، عرش، هوا)، وتهذيب اللغة (٦/ ٤٩٣، ١١/ ٣٦٥)، ومقاييس اللغة (٤/ ٢٦٦)، والتاج (عرض، شمر، هوا)، وبلا نسبة فى مجمل اللغة (٣/ ١٧٥، ٤٦٦)، وكتاب الجيم (٢/ ٢٣٣، ٢٥٧)، والمخصص (١٠/ ٤٢).
ويروى: «بشرا» بدلًا من «بصيرا».

(٥) سقط فى أ.

(٦) البيت لعبد الرحمن بن الحكم فى الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب ص (٣٦٦)، وبلا نسبة فى أدب الكاتب ص (٢٥٧)، واللسان (درجا). =

أى: لا أدفع إلى شىء لا يكون لى معه ثبات ولا قرار، كما أن من رمى به الرجوان لم يقدر على استقرار ولا اطمئنان.

اختلفوا فى فتح السين وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿مَنسَكًا﴾ [٣٤، ٦٧]: فقرأ حمزة والكسائى[(١)] ﴿مَنْسِكًا﴾ بكسر السين فى الحرفين [جميعًا][(٢)].

وقرأ الباقون: ﴿مَنسَكًا﴾ بفتح السين فى الحرفين جميعًا.

قال أبو على: الفتح أولى؛ لأنه لا يخلو من أن يكون مصدرا أو مكانا، وكلاهما مفتوح العين، إذا كان الفعل على: فَعَلَ يفعُل، نحو: قتل يقتُل مقْتَلًا وهذا مقتَلُنا.

ووجه الكسر: أنه قد يجىء اسم المكان على المَفْعِل من هذا النحو، نحو: المطلِع، وإنما هو من: طَلَع يطلُعُ، والمسجد وهو من: يسجُد؛ فيمكن أن يكون هذا مما شذ -أيضًا- عن قياس الجمهور، فجاء اسم المكان على غير القياس، ولا يقدم على هذا إلا بالسمع، ولعل الكسائى سمع ذلك.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿إِنَّ اللهَ يَدْفَعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [٣٨] ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [٤٠] بغير ألف.

وقرأ نافع: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، ﴿وَلَوْلَا دِفَاعُ اللهِ﴾ بألف[(٣)].

وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ﴾ بألف، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ﴾ بغير ألف.

= ويروى: «مكانى» بدلًا من «غنائى».

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٠١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٧٨)، البحر المحيط (٦/ ٣٦٨)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٧٩)، التيسير للدانى (١٥٧)، تفسير الطبرى (١٧/ ١٣٨)، تفسير القرطبى (١٢/ ٥٨)، الحجة لابن خالويه (٢٥٣)، الحجة لأبى زرعة (٤٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٦)، الغيث للصفاقسى (٢٩٦، ٢٩٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٤)، الكشف للقيسى (٢/ ١١٩)، المجمع للطبرسى (٧/ ٨٢)، المعانى للفراء (٢/ ٢٢٩)، تفسير الرازى (٢٣/ ٣٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٦).

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٥)، البحر المحيط (٦/ ٣٧٣)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٨١)، التيسير للدانى (٨٢)، تفسير القرطبى (١٢/ ٦٧)، الحجة لابن خالويه (٩٩، ٢٥٤)، الحجة لأبى زرعة (٤٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٧)، الغيث للصفاقسى (٢٩٧)، المجمع للطبرسى (٧/ ٨٤)، المعانى للأخفش (٢/ ٤١٥)، المعانى للفراء (٢/ ٢٢٧)، تفسير الرازى (٢٣/ ٣٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣٠، ٣٢٧).

قال أبو على: قراءة ابن كثير وأبى عمرو: ﴿إن الله يدْفع﴾ ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ﴾ جعلوا الدفع مصدر دفع.

وقراءة نافع: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ﴾، ﴿ولولا دفاع الله﴾، ف «دفاع» يكون مصدر «دافع»، كما أن القتال مصدر قاتل.

وأما من فصل بين الفعل والمصدر، فقرأ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ﴾ ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ﴾ فيجوز أن يكون وافق قراءة من قرأ: ﴿إن الله يدفع﴾ ﴿ولولا دَفْع الله﴾ وذلك أن «فاعل» فى معنى «فعَل» مثل: طارقت النَّعلَ، ولا يصح أن يكون مثل: قاتل وضارب، فهو مثل: واعد الذى يراد به فعل، فجاء[1] «يدفع» على أن معنى الفعل «فَعَل»، وإن كان لفظه على «فاعل»، مثل: طارقت النعل، وعاقبت اللص، [وعافاه الله][2].

ولو قرأ قارئ: ﴿ولولا دفاع الله الناس﴾، وقرأ: ﴿إِنَّ اللهَ يَدْفَعُ﴾ لجاز أن يكون الدفاع من دفع، كالكتاب من كتب، لا يريد به مصدر «فاعل»، ولكن مصدر الثلاثة مثل: الكتاب والقيام والعتاب.

وقال أبو الحسن: أكثر الكلام: ﴿إن الله يَدفع﴾ بغير ألف. قال: وتقولون: دفع الله عنك.

قال: و «دافع» عربية إلا أن الأول أكثر.

اختلفوا فى تشديد الدال وتخفيفها من قوله: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ [٤٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع[3]: ﴿لَهُدِمَتْ صوامعُ﴾ خفيفة الدال.

وقرأ الباقون: ﴿لَّهُدِّمَتْ﴾ مشددة الدال.

قال أبو على: «هُدِمَتْ» يكون للقليل والكثير ؛ يدلك على ذلك: أنك تقول: ضربت زيدًا ضربة، وضربته ألف ضربة، فاللفظ فى القلة والكثرة على حالة واحدة،

---

(١) فى ج: فجعل.

(٢) سقط فى ج.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٦)، البحر المحيط (٦/ ٣٧٥)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٨١)، التيسير للدانى (١٥٧)، تفسير الطبرى (١٧/ ١٢٥)، تفسير القرطبى (١٢/ ٧١)، الحجة لابن خالويه (٢٥٤)، الحجة لأبى زرعة (٤٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٧)، الغيث للصفاقسى (٢٩٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٦)، الكشف للقيسى (٢/ ١٢١)، المجمع للطبرسى (٧/ ٨٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٧).

و «هدِّمت» يختص به الكثير، كما أن الرِّكبة والجِلسة تختص بالحال التى هو عليها، وفى التنزيل: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ [يوسف: ٢٣].

وقال الشاعر [الفرزدق][(١)]: [من البسيط]

مَـازِلْتُ أَفْتَـحُ أَبْـوَابًا وَأُغْـلِقُـهَـا ... حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرِو بْن عَمَّارِ[(٢)]

فهذا حجة[(٣)] من قال: ﴿لَهُدِمَتْ صوامِعُ﴾ بالتخفيف.

اختلفوا فى فتح الألف وضمها من قوله -تعالى-: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ﴾ [٣٩]:

فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائى[(٤)]: ﴿أَذِنَ للذينَ يقاتِلونَ﴾ مفتوحة الألف مكسورة التاء.

وقرأ نافع وأبو عمارة وابن اليتيم وهبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿أُذِنَ﴾ برفع الألف ﴿يُقَـٰتَلُونَ﴾ مفتوحة التاء.

وقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- وأبو عمرو: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلونَ﴾ مضمومة الألف مكسورة التاء.

وقرأ ابن عامر: ﴿أَذِنَ للذين يُقاتَلونَ﴾ مفتوحة الألف والتاء.

قال أبو على: المأذون لهم فى القتال أصحاب رسول الله ﷺ. وما ظلموا به: أن المشركين أخرجوهم من ديارهم، وشردوهم حتى لحق طائفة منهم بالحبشة، ثم بوئوا المدينة بعد.

فمن قرأ: [﴿أَذِنَ﴾ فبنى][(٥)] الفعل للفاعل؛ فلما تقدم من ذكر الله -عز وجل-

---

(١) زيادة من ج.

(٢) البيت فى أدب الكاتب (٤٦١)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٥٦، ٥٢٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٦١)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٩٣)، والكتاب (٣/ ٥٠٦، ٤/ ٦٣، ٦٥)، واللسان (غلق)، ومراتب النحويين (٣٤)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ١١٨)، وشرح المفصل (١/ ٢٧).

(٣) فى أ: وجه.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٠٤)، البحر المحيط (٦/ ٣٧٣)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٨١)، التيسير للدانى (١٥٧)، تفسير الطبرى (١٧/ ١١٩)، تفسير القرطبى (١٢/ ٦٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٧٨، ٤٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٧)، الغيث للصفاقسى (٢٩٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٥)، الكشف للقيسى (٢/ ١٢٠)، المجمع للطبرسى (٧/ ٨٤)، المعانى للفراء (٢/ ٢٢٧)، تفسير الرازى (٢٣/ ٣٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٦).

(٥) فى ج: على بناء.

وقوله: ﴿للذين يقاتلون﴾ فى موضع نصب.

ومن قرأ: ﴿أُذِنَ﴾ فبنى الفعل للمفعول به، فالمعنى على أن الله -سبحانه وتعالى- أذن لهم فى القتال، والجار والمجرور فى موضع رفع [لإسناده الفعل][١] المبنى للمفعول إليهما.

ومن قرأ: ﴿يقاتِلون﴾ فالمعنى: أنهم يقاتلون عدوهم، [و][٢]الظالمين لهم بإخراجهم عن ديارهم.

ومن قرأ: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ﴾ فالمعنى فيه: أَذن الله للذين يقاتلون بالقتال.

ومعانى هذه القراءات متقاربة.

وزعموا أن فى بعض القراءات: ﴿فى سبيل الله﴾ وهذا يصلح أن يكون فى قراءة من قرأ: ﴿يقاتِلون﴾ و ﴿يُقَٰتَلُونَ﴾ ؛ لأن من يقاتِل المشركين، ومن يقاتَل من المسلمين فقتاله فى سبيل الله، وحَذْفُ مثل هذا فى الكلام للدلالة عليه حسن كثير، والذى أظهره أخرج ما حذفه الجمهور من اللفظ إلى اللفظ.

ومما يقوى قول من قال: ﴿يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟﴾ أن[٣] الفعل الذى بعده مسند إلى المفعول به.

قرأ أبو عمرو وحده[٤]: ﴿أَهْلَكْتُهَا﴾ [٤٥] بالتاء.

وقرأ الباقون: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا﴾ بالنون.

وروى عبد الرحمن بن أبى حماد عن أبى بكر عن عاصم: ﴿أهلكتُها﴾ بالتاء.

قال أبو على: وجه قراءة: ﴿أهلكتُها﴾: أن قبله: ﴿وَكُذِّبَ مُوسَىٰ فَأَمْلَيْتُ لِلْكَٰفِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ [الحج: ٤٤]، [وبعده][٥] ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا﴾ [الحج: ٤٨] فهو أشبه بما قبله وبما بعده مع أن

---

(١) فى ج: الإسناد فى الفعل.
(٢) سقط فى ج.
(٣) فى أ: بأن.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٦)، البحر المحيط (٦/ ٣٧٦)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٨٦)، التيسير للدانى (١٥٧)، الحجة لابن خالويه (٢٥٤)، الحجة لأبى زرعة (٤٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٨)، الغيث للصفاقسى (٢٩٧)، الكشف للقيسى (٢/ ١٢١)، تفسير الرازى (٢٣/ ٤٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٧).
(٥) سقط فى ج.

الأصل فى هذا النحو الإفراد.

ومن قرأ: ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ فيشبه أن يكون لما رأى من كثرة ذلك فى التنزيل بلفظ الجمع نحو: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [يونس: ١٣]، ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨].

اختلفوا فى همز «البئر» وترك همزها من قوله -تعالى-: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [٤٥]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿وَبِئْرٍ﴾ مهموزة.

وقرأ نافع -فى رواية ورش- وابن جماز ويعقوب وخارجة: ﴿وَبِيرٍ﴾ بغير همز[1].

وقال الأصمعى: سألت نافعًا عن البير والذيب؟ فقال: إن كانت العرب تهمزها فأهمزهما.

واختلف عن المسيبى: فروى ابن المسيبى عن أبيه عن نافع أنه لم يهمز[2]، وروى أبو عمارة عن المسيبى عن نافع أنه همز؛ حدثنى عبد الله بن الصقر عن محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع أنه لم يهمز ﴿وبيرٍ﴾.

وروى عبيد عن هارون عن أبى عمرو: ﴿وَبِئْرٍ﴾ مهموزة.

قال أبو على: تحقيق الهمز حسن، وتخفيفه حسن، وتخفيفه: أن تقلب ياء بحسب الحركة التى قبلها، وكذلك «الذئب» وما أشبه ذلك من همزة ساكنة قبلها كسرة.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [٤٧]:

فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائى[3]: ﴿مما يَعُدُّون﴾ بالياء ههنا، وقرءوا فى السجدة: ﴿مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [٥] بالتاء.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٦)، الحجة لابن خالويه (٢٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٨)، الغيث للصفاقسى (٢٩٧)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٩٠، ٣٩١).

(٢) فى أ: يهمزها.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٦)، البحر المحيط (٦/ ٣٧٩)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٨٩)، التيسير للدانى (١٥٨)، الحجة لابن خالويه (٢٥٤)، الحجة لأبى زرعة (٤٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٩)، الغيث للصفاقسى (٢٩٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٨)، الكشف للقيسى (٢/ ١٢٢)، المجمع للطبرسى (٧/ ٨٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٧).

وقرأ الباقون: بالتاء جميعًا.

قال أبو على: حجة من قرأ بالياء أن قبله: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ﴾ [الحج: ٤٧]؛ فيكون الكلام من وجه واحد.

وزعموا أن الحسن قرأ: ﴿مِمَّا يَعُدُّون﴾ [وقال: مما يعدون][١] يا محمد.

وحجة التاء: أنهم زعموا أنه أكثر فى القراءة وهو مع ذلك أعم؛ ألا ترى أنه يجوز أن يعنى به من ذكر فى قوله: ﴿يعُدُّون﴾ وغيرهم من النبى ﷺ والمسلمين وغيرهم.

وقد جاء فى كلامهم وصف اليوم ذى الشدائد والجهد بالطول، وجاء وصف خلافه بالقصر.

أنشد عن أبى زيد: [من المتقارب]

تَطَاوَلَت أَيَّامُ مَعْنٍ بِنَا ... فَيَوْمٌ كَشَهْرَيْنِ إِذْ يُسْتَهَلّ

وقال الآخر: [من الطويل]

يَطُولُ اليَوْمُ لَا أَلْقَاكَ فِيهِ ... وَيَوْمٌ[٢] نَلْتَقِى فِيهِ قَصِيرُ

وقال آخر[٣]: [من الطويل]

وَيَوْمٍ كَإِبْهَامِ الحُبَارَى لَهَوْتُهُ ... ...

واختلفوا فى إثبات الألف وإسقاطها من قوله -عز وجل- ﴿مُعَٰجِزِينَ﴾ [٥١]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو كل ما فيه[٤]: ﴿آياتنا معَجِّزينَ﴾ بغير ألف مشددًا.

وقرأ الباقون: ﴿مُعَٰجِزِينَ﴾ بألف.

قال أبو على: معاجزين: ظانين ومقدرين أنهم يعاجزوننا؛ لأنهم ظنوا أن لا بعث ولا نشور فيكون ثواب وعقاب، وهذا فى المعنى كقوله: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ

---

(١) سقط فى ج.

(٢) فى ج: وحول.

(٣) فى ج: جرير.

(٤) ينظر إتحاف الفضلاء (٣١٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٧٩)، البحر المحيط (٦/ ٣٧٩)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٩١)، التيسير للدانى (١٥٨)، تفسير القرطبى (١٢/ ٧٩)، الحجة لابن خالويه (٢٥٤)، الحجة لأبى زرعة (٤٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٩)، الغيث للصفاقسى (٢٩٧)، الكشف للقيسى (٢/ ١٢٤)، المجمع للطبرسى (٧/ ٨٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٧).

﴿يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسۡبِقُونَاۚ﴾ [العنكبوت: ٤] و: ﴿معجّزين﴾ ينسبون من تبع النبى ﷺ إلى العجز، وهذا كقولهم: جهّلته: نسبته إلى الجهل، وفسّقتُه: نسبته إلى الفسق، وزعموا أن مجاهدا فسر ﴿معَجّزين﴾: مثبطين، أى: يثبطون الناس عن النبى ﷺ.

وكلهم[١] قرأ: ﴿ثُمَّ قُتِلُوٓاْ أَوۡ مَاتُواْ﴾ [٥٨] خفيفة غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿قُتِّلوا﴾ مشددة التاء، والقاف فى قولهم جميعًا مرفوعة.

﴿قُتِلُوٓاْ﴾: يكون للقليل والكثير.

و ﴿قُتّلوا﴾: فى هذا الموضع حسن ؛ لأنهم قد أكثر فيهم القتل فى وجوه توجهوا إليها.

وقرأ نافع وحده[٢]: ﴿مَدْخلًا﴾ [٥٩] بفتح الميم.

وقرأ الباقون: ﴿مُّدۡخَلٗا﴾ مرفوعة الميم.

وروى الكسائى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿مَدْخَلًا﴾ بفتح الميم.

قال [أبو على]: المُدخل يجوز أن يراد به الإدخال، ويمكن أن يراد به مكانه، وإذا عنيت بـ «المُدخل» الإدخال، كان المعنى: أنهم إذا أدخلوا أكرموا، فلم يكونوا كمن ذكر فى قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُحۡشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ [الفرقان: ٣٤]، ويجوز أن يعنى به: الموضع، و﴿يرضونه﴾؛ لأن لهم فيه ما تشتهى الأنفس وتلذ الأعين، فهو خلاف المدخل الذى قيل فيه: ﴿إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسۡحَبُونَ﴾ [غافر: ٧١].

وحجة من قال: ﴿مَدْخلًا﴾ أن المدخل يجوز أن يكون الدخول، ويجوز أن يكون موضعه كالمُدخل، ودل: ﴿لَيُدۡخِلَنَّهُم﴾ [الحج: ٥٩] على الدخول؛ لأنهم إذا

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٧٩)، التبيان للطوسى (٧/ ١٩٥)، التيسير للدانى (٩١)، الحجة لابن خالويه (٢٥٥)، الحجة لأبى زرعة (٤٨١)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٩)، الغيث للصفاقسى (٢٩٧)، الكشف للقيسى (١/ ٣٦٤)، المجمع للطبرسى (٧/ ٩٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٣).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٧٩)، التيسير للدانى (٩٥)، تفسير القرطبى (١٢/ ٨٩)، الحجة لابن خالويه (٢٥٥)، الحجة لأبى زرعة (٤٨٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٩)، الغيث للصفاقسى (٢٩٧)، الكشف للقيسى (١/ ٣٨٦)، تفسير الرازى (٢٣/ ٥٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٩).

أدخلوا دخلوا فكأنه قال: ليُدخلنَّهم فيدخلون مَدخلًا، ودل على هذا الفعل ما فى قوله: ﴿لَيُدْخِلَنَّهُم﴾ من الدلالة عليه.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [٦٢] فى الياء والتاء ههنا، وفى «العنكبوت» [٤٢]، و«لقمان» [٣٠]، و«المؤمن» [٢٠].

فقرأ ابن كثير فى «الحج» و«العنكبوت» و«لقمان»: بالتاء.

وفى «المؤمن»: ﴿يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾ بالياء(١).

وقرأهن نافع بالتاء، وكذلك ابن عامر.

وقرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم كله بالياء.

وقرأ حمزة والكسائى فى «العنكبوت»: ﴿إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ﴾ بالتاء.

والباقى بالياء.

وقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- حرفين بالياء وحرفين بالتاء: فى «الحج» و«لقمان» بالتاء، وفى «العنكبوت» و«المؤمن» بالياء.

قال أبو على: حجة من قرأ ﴿يَدْعُونَ﴾ بالياء قوله: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ [الحج: ٧٢].

وحجة التاء قوله -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ [الحج: ٧٣] وهذا إليه أقرب من قوله: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ والأقرب أولى.

والتاء على تقدير: وأن ما تدعون أيها المشركون.

والياء على تقدير: قل لهم: إن ما يدعون.

على هذا يحمل ذلك وما أشبهه.

[قرأ] عبيد عن هارون عن أبى عمرو: ﴿مَا لَمْ يُنْزِلْ﴾ [٧١].

وقال: إذا لم يكن قبلها «أنزل» فهو ﴿يُنْزِلْ﴾ خفيفة.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٧٩)، البحر المحيط (٦/ ٣٨٤)، التبيان للطوسى (٧/ ١٩٧)، التيسير للدانى (١٥٨)، تفسير الطبرى (١٧/ ١٣٧)، تفسير القرطبى (١٢/ ٩١)، الحجة لابن خالويه (٢٥٥)، الحجة لأبى زرعة (٤٨٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٠)، الغيث للصفاقسى (٢٩٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٠)، الكشف للقيسى (٢/ ١٢٣)، المجمع للطبرسى (٧/ ٧٣)، تفسير الرازى (٢٣/ ٦١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٧).

وكذلك يقول: إذا كان قبلها «أُنزِلَ» ؛ لا تبالى أيهما قرأت: ﴿يُنزِلُ﴾، أو ﴿يُنَزِّلُ﴾[1].

قال أبو على: قد مضى القول فى هذا النحو فى غير موضع.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٠)، الغيث للصفاقسى (٢٩٨).

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ][1]

ذكر اختلافهم فى سورة «المؤمنون»

قرأ ابن كثير[2] [وحده][3]: ﴿لأَمَانَتِهِمْ﴾ [٨] واحدة.

وقرأ الباقون ﴿لِأَمَٰنَٰتِهِمْ﴾ جماعًا.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿على صَلَاتِهِمْ﴾ [٩] واحدة.

و [قرأ][4] الباقون ﴿صَلَوَٰتِهِمْ﴾ جماعة.

قال أبو على: وجه الإفراد: أنه مصدر واسم جنس، فيقع على الكثرة، وإن كان مفردا فى اللفظ.

ومن هذا قوله -تعالى-: ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٨] فأفرد، وجمع فى قوله: ﴿وَلَهُمْ أَعْمَٰلٌ مِّن دُونِ ذَٰلِكَ هُمْ لَهَا عَٰمِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٣] و: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٦٧].

فإن قلت: إن الأعمال تختلف.

قيل: والأمانة تختلف، ولها ضروب نحو: الأمانة التى بين الله وعبده[5]: كالصيام والصلاة والاغتسال، والأمانة التى بين العبيد فى حقوقهم: كالودائع والبضائع ونحو ذلك مما تكون اليد فيه أمانة.

وقال: ﴿أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ﴾ [النور: ٣٩].

ووجه الجمع: قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

ومما أفرد فيه «الأمانة» والمراد بها الكثرة، ما روى عن أُبَى: «من الأمانة أن

(١) زيادة من ج.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧)، الإعراب للنحاس (٢٠/ ٤١٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨٠)، البحر المحيط (٦/ ٣٩٧)، التبيان للطوسى (٧/ ٣١٠)، التيسير للدانى (١٥٨)، تفسير الطبرى (١٨/ ٥)، تفسير القرطبى (١٢/ ١٠٧)، الحجة لابن خالويه (٢٥٥)، الحجة لأبى زرعة (٤٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٤)، الغيث للصفاقسى (٢٩٩)، الكشف للقيسى (٢/ ١٢٥)، المجمع للطبرسى (٧/ ٩٨)، تفسير الرازى (٢٣/ ٨١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٨).
(٣) سقط فى ج.
(٤) سقط فى أ.
(٥) فى ج: وبين عبده.

اؤتمنت المرأة على فرجها»، يريد به: تفسير قوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿على صلاتهم﴾ [والباقون: ﴿صَلَوَٰتِهِمْ﴾][(١)].

قال أبو على: وجه الإفراد: أن الصلاة فى الأصل مصدر، كالعمل والأمانة.

ووجه الجمع: أنه قد صار بمنزلة الاسم؛ لاختلاف أنواعها، فلذلك جمع فى نحو قوله: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وكان الجمع فيه أقوى؛ لأنه قد صار اسما شرعيا؛ لانضمام ما لم يكن فى أصل اللغة أن ينضم إليها.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ﴾ [١٤] - فى الجمع والتوحيد -:

فقرأ عاصم وحده -فى رواية أبى بكر- وابن عامر: ﴿عَظْمًا فَكَسَوْنَا العظْمَ لحما﴾ واحدا ليس قبل الميم ألف.

وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم، وبكار عن أبان عن عاصم: ﴿عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ﴾ جماعا بألف[(٢)].

قال أبو على: والجمع أشبه بما جاء فى التنزيل فى غير هذا الموضع كقوله: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا﴾ [الإسراء: ٤٩ . ٩٨]، ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا نَّخِرَةً﴾ [النازعات: ١١] ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨].

والإفراد[(٣)]: أنه اسم جنس، وأفرد كما تفرد المصادر وغيرها من الأجناس نحو: الإنسان والدرهم والشاء والبعير.

وليس ذلك على حد قوله: [من الوافر]

كُلُوا فى بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا [فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ][(٤)]

---

(١) فى ج: والباقون جمعوا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٨)، الإعراب للنحاس (٢/٤١٦)، البحر المحيط (٦/٣٩٨)، التبيان للطوسى (٧/٣١٢)، التيسير للدانى (١٥٨)، تفسير الطبرى (١٨/٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٤)، الغيث للصفاقسى (٢٩٩)، الكشاف للزمخشرى (٣/٢٧)، الكشف للقيسى (٢/١٢٦)، المجمع للطبرسى (٧/١٠٠)، المعانى للفراء (٢/٢٣٢)، تفسير الرازى (٢٣/٨٤)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٢٨).

(٣) أى: وحجة الإفراد.

(٤) تقدم، وما بين المعكوفين سقط فى أ.

ولكنه على ما أنشد أبو زيد: [من الرجز]

لَقَـدْ تَـعَـلَّلت عَـلَى أَيَـانِـقِ صُـهْـبٍ قَلِيلَاتِ القُرَادِ اللّازِقِ[١]

ف «القراد» يراد به الكثرة لا محالة.

اختلفوا فى كسر السين وفتحها من قوله -تعالى جده-: ﴿مِن طُورِ سَيْنَآءَ﴾ [٢٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو[٢]: ﴿سِيناء﴾ بكسر السين ممدودة.

وقرأ الباقون: ﴿سَيْنَآءَ﴾ مفتوحة السين ممدودة أيضًا.

قال أبو على: من قال: ﴿سَيْناء﴾ لم ينصرف الاسم عنده فى المعرفة ولا فى النكرة؛ لأن الهمزة فى هذا البناء لا تكون إلا للتأنيث ولا تكون للإلحاق؛ ألا ترى [أن][٣]: فَعْلَالًا لا يكون إلا فى المضاعف نحو: الزَّلْزال، والقَلْقال، وإذا اختص هذا البناء هذا الضرب لم يجز أن يلحق به شىء؛ لأنك حينئذ تعدى بالبناء إلى غير مضاعف الأربعة، فهذا -إذن- كموضع أو بقعة سمى بـ «طرفاء» و «صحراء».

فأما من قرأ ﴿سِيناءَ﴾ بالكسر فالهمزة فيه منقلبة عن الياء كعِلْباء، وحِرباء، وسِيساء، وهى الياء التى ظهرت فى نحو: دِرحَاية؛ لما بنيت على التأنيث، فإنما لم ينصرف على هذا القول -وإن كان غير مؤنث -لأنه جعل اسم بقعة أو أرض؛ فصار بمنزلة امرأة سميت بـ «جعفر»، ومن هذا الباب[٤] قوله -تعالى-: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ [التين: ٢] ف «سينين»: فِعْليل، كررت اللام التى هى نون فيه كما كررت فى: زحليل وكرديد[٥] وخنذيذ[٦]، ومثله فى أن العين ياء وكررت اللام فيه للإلحاق،

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (قرد)، وتاج العروس (قرد)، والمخصص (١/ ٣١، ٩/ ١٧١، ١٤/ ١١٨، ١٧/ ١٤٥).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٨)، البحر المحيط (٦/ ٤٠٠، ٤٠١)، التبيان للطوسى (٧/ ٣١٤)، التيسير للدانى (١٥٩)، تفسير الطبرى (١٨/ ١١)، تفسير القرطبى (١٢/ ١١٥)، الحجة لابن خالويه (٢٥٦)، الحجة لأبى زرعة (٤٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٤)، الغيث للصفاقسى (٢٩٩)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٩)، الكشف للقيسى (٢/ ١٢٦)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٠٢)، المعانى للفراء (٢/ ٢٣٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٨).

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: البناء.

(٥) والكِرْدِيدَةُ، بالكسر: القطْعَةُ العظيمة من التَّمْرِ، وهى - أيضًا - (جُلَّته)، أى: التمر، عن السيرافى، قال الشاعر:

أَفْلَحَ مَنْ كَانَتْ لَه كِرْدِيدَهْ
يَأْكُلُ مِنْهَا وهْوَ ثَانٍ جِيدَهْ

=

قول الشاعر: [من الرجز]

تَسْمَعُ لِلْجِنِّ بِهِ زِيزِيزَمَا[(١)]

الياء الأولى: عين، والثانية لـ «فعليل».

فإن قلت: فلم لا يكون سينين كـ ﴿غسلين﴾، ولا يكون كخنذيذ؟

فالذى يمنع من ذلك أن أبا الحسن حكى أن واحد ﴿سِينِينَ﴾[(٢)]: سينينة، وما كان من نحو ﴿غسلين﴾ لم نعلم علامة التأنيث لحقته.

وبهذه الدلالة يعلم أن ﴿سِينِينَ﴾ ليس كسنين ولا أرضين ؛ لأن هذا الضرب من الجمع لا يلحقه التاء للتأنيث، وإنما لم ينصرف ﴿سِينِينَ﴾ كما لم ينصرف ﴿سَيْنَآءَ﴾ لأنه جعل اسمًا لبقعة أو لأرض، كما جعل ﴿سَيْنَآءَ﴾ كذلك، ولو جعل اسمًا للمكان أو المنزل أو نحو ذلك من الأسماء المذكرة، لانصرف ؛ لأنك كنت سميت مذكرًا بمذكر.

اختلفوا فى ﴿تَنْبُتُ﴾ [٢٠] فى فتح التاء وضمها:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو[(٣)]: ﴿تُنْبِتُ﴾ بضم التاء وكسر الباء.

= أنشد أبو الهيثم:

قَد أَصْلَحَتْ قِدْرًا لَها بِأُطْرَهْ
وأَبْلَغَتْ كِرْدِيدَةً وفِدْرَهْ

أو الكِرْدِيدَةُ: ما يَبْقَى فى أسفلها، أى: الجُلَّةِ من جانبيها من التمر، كذا فى الصحاح، والجمع: كَرَادِيدُ وكِرَادٌ، الأخير بالكسر، قال الشاعر:

القَاعِدَاتُ فلا يَنْفَعْنَ ضَيْفَكُمُ والآكِلاتِ بَقِيَّاتِ الكَرَادِيدِ

ينظر: التاج (٩/ ١٠٦، ١٠٧).

(٦) الخِنْذِيذُ: الشاعر المُجِيدُ المُفْلِق المُنَقِّح.

والخِنْذِيذُ: الشُّجَاعُ البُهْمَةُ، الذى لا يُهْتَدَى من أين يُؤتَى لِقِتَالِه، والخِنْذِيذُ: السَّخِيُّ الجَيِّدُ التام السخاء. والخِنْذِيذُ: الخَطِيبُ البَلِيغُ المُفَوَّهُ المِصْقَعُ. والخِنْذِيذُ: السَّيِّدُ الحَلِيمُ ذُو الأَنَاةِ. والخِنْذِيذُ: العالِمُ بأيام العرب وأشعارهم وقَبَائِلِهِم، كل ذلك عن ابن الأعرابىّ. والخِنْذِيذُ: البَذِىءُ اللِّسانِ الشَّتَّامُ، جمعه خَنَاذِيذُ، كالخِنْذِيَانِ، بالكسر أيضًا، والخِنْظِيَان، وهو أيضًا الكثيرُ الشَّرِّ، كما فى التهذيب. والخِنْذِيذُ: الإِعْصَارُ مِنَ الرِّيحِ.

ينظر: التاج (٩/ ٤٠٥).

(١) ينظر: اللسان (زيز)، وفى أ: فيه زيزيزما.

(٢) فى أ: سنين.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨١)، البحر المحيط (٦/ ٤٠١)، التبيان للطوسى (٧/ ٣١٤)، التيسير للدانى (١٥٩)، تفسير الطبرى (١٨/ ١٢)، تفسير

وقرأ الباقون: ﴿تَنْبُتُ﴾ بفتح التاء وضم الباء.

قال أبو على: من قرأ: ﴿تُنْبِت بالدُّهن﴾ احتمل وجهين:

أحدهما: أن يجعل الجار زائدًا، يريد: «تُنْبِتُ»، ولحقت الباء كما لحقت فى قوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] أى: لا تلقوا أيديكم ؛ يدلك على ذلك قوله: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] وقد زيدت هذه الباء مع الفاعل؛ كما زيدت مع المفعول، وزيادتها مع المفعول به أكثر.

وذلك نحو قوله: [من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ ....[1]

وقد زيدت مع هذه الكلمة بعينها قال: [من الطويل]

بِوَادٍ يَمَانٍ يُنْبِتُ الشَّثَّ حَوْلَهُ وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالشَّبَهَانِ[2]

حمله على: ويُنْبِت أسفلُه المرخ.

ويجوز أن يكون الباء متعلقًا بغير هذا الفعل الظاهر، ويقدر مفعولًا محذوفًا تقديره: تنبت جناها أو ثمرتها وفيها دهن وصبغ ؛ كما تقول: خرج بثيابه وركب بسلاحه.

ومن قرأ: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ جاز أن يكون الجار فيه للتعدى: أنبته، ونبت به.

ويجوز أن يكون الباء فى موضع حال كما كان فى الوجه الأول، ولا يكون للتعدى ولكن: تنبت وفيها دهن.

وقد قالوا: أنبت فى معنى نبت، فكأن الهمزة فى «أنبت» مرة للتعدى ومرة لغيره[3]، يكون من باب: أحال وأجرب وأقطف، أى: صار ذا حيال وجرب.

والأصمعى ينكر أنبت، ويزعم أنّ قصيدة زهير التى فيها: [من الطويل]

= القرطبى (١٢/ ١١٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٦)، الغيث للصفاقسى (٢٩٩)، الكشاف للزمخشرى [illegible] للقيسى (٢/ ١٢٧)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٠٢)، المحتسب لابن جنى (٢/ ٨٨)، المعانى للفراء (٢/ ٢٣٣)، تفسير الرازى (٢٣/ ٨٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٨).

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) فى ج: لغيرها.

.... حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ البَقْلُ[(١)]

متهمة.

وإذا جاء الشيء مجيئا كان للقياس فيه مسلك، فروته الرواة -لم يكن بعد ذلك [موضع مطعن][(٢)].

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿نُّسْقِيكُم﴾ [٢١]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم -في رواية حفص- وحمزة والكسائي: ﴿نُّسْقِيكُم﴾ برفع النون.

وقرأ نافع وعاصم -في رواية أبي بكر- وابن عامر[(٣)]: ﴿نَسْقيكم﴾ بفتح النون.

قال أبو علي: أما من قال: ﴿نُّسْقِيكُم﴾ فعلى أن يكون المعنى: جعلنا ما في ضروعها من ألبانها سقيا لكم.

وقد قالوا: أسقيتُهم نَهَرًا: إذا جعلته سقيًا لهم، وهذا كأنه أعم؛ لأن ما هو سُقيا لهم لا يمتنع أن يكون للشفة، وما للشفة فقد يمتنع أن يكون سقيا، وما أسقيناه من ألبان الأنعام أكثر مما يكون للشفة ﴿نُّسْقِيكُم﴾ بالضم فيه أشبه.

ومن قال: ﴿نَسقيكم﴾ جعل ذلك مختصًا به الشفاة دون المزارع والمراعي فلم يكن مثل الماء في قوله: ﴿وَأَسْقَيْنَٰكُم مَّآءً فُرَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٧]؛ لأن ذا يصلح لأمرين، فمن ثم جاء: ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١].

وقد قيل: إن «سقى» و «أسقى» لغتان.

قال الشاعر: [من الوافر]

سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ وَأَسْقَى   نُمَيْرًا وَالقَبَائِلَ مِنْ هِلَالِ[(٤)]

---

(١) تقدم.

(٢) في ج: موضع طعن مطعن.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٨)، التبيان للطوسي (٧/ ٣١٧)، التيسير للداني (١٣٨)، الحجة لابن خالويه (٢٥٦)، الحجة لأبي زرعة (٤٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٥)، الغيث للصفاقسي (٢٩٩)، المجمع للطبرسي (٧/ ١٠٢)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٠٤).

(٤) البيت للبيد في ديوانه (٩٣)، وتهذيب اللغة (٩/ ٢٢٨، ١٠/ ٦٨٤)، والتاج (مجد، حقى)، والمخصص (١٤/ ١٦٩)، ونوادر أبي زيد (٢١٣)، وبلا نسبة في رصف المباني (٥٠)، واللسان (مجد).

ويروى: «بكر» بدلًا من «مجد».

ألا ترى أن «أسقى» لا يخلو من أن يكون لغة فى «سقى»، أو يكون على حد: ﴿وَأَسْقَيْنَٰكُم مَّآءً فُرَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٧] وهذا الوجه فيه بعض البعد ؛ لأنه قد دعا لقومه وخاصته بدون ما دعا للأجنبى الغريب منه.

اختلفوا فى ضم الميم وفتحها من[١] قوله -عز وجل-: ﴿مُنزَلًا﴾ [٢٩]:

فقرأ عاصم فى رواية أبى بكر[٢]: ﴿مَنْزِلًا﴾ بفتح الميم، وكسر الزاى.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: ﴿مُنزَلًا﴾ بضم الميم، وفتح الزاى.

قال أبو على: المُنزل - فيمن ضم الميم منه -: يجوز أن يكون مصدرا، أو يكون موضعًا للإنزال، فإذا أراد المكان فكأنه قال: أنزلنى دارًا، وإذا أراد المصدر كان بمنزلة: أنزلنى إنزالًا مباركًا ؛ فعلى هذا الوجه يجوز أن يعدّى الفعل إلى مفعول آخر، وعلى الوجه الأول قد استوفى مفعوليه.

ومن قال: ﴿مَنْزِلًا﴾ أمكن أن يكون مصدرًا، وأن يكون موضع نزول، ودلّ: ﴿أَنزِلْنِى﴾ على نزلت، وانتصب ﴿مَنزِلًا﴾ على أنه محل، وعلى أنه مصدر، فإذا عنيت به المصدر جاز أن تعدى الفعل إلى المكان.

[قرأ] حفص عن عاصم: ﴿مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [٢٧] منون.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بلا تنوين[٣].

قال أبو على: حجة[٤] قول عاصم: ﴿مِن كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الحجر: ١٩] فحذف كما حذف فى قوله: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧] ف «زوجين» على هذا مفعول به، و «اثنين» وصف له.

---

(١) فى ج: فى.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٨)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤١٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨١)، البحر المحيط (٦/ ٤٠٢)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٢٠)، التيسير للدانى (١٥٩)، تفسير الطبرى (١٨/ ١٤)، تفسير القرطبى (١٢/ ١٢٠)، الحجة لابن خالويه (٢٥٦)، الحجة لأبى زرعة (٤٨٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٥)، الغيث للصفاقسى (٢٩٩)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣١)، الكشف للقيسى (٢/ ١٢٨)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٠٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٨).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٨)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٢٠)، التيسير للدانى (١٢٤)، تفسير القرطبى (١٢/ ١١٩)، الحجة لابن خالويه (٢٥٧)، الحجة لأبى زرعة (٤٨٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٥)، الغيث للصفاقسى (٢٩٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٨).

(٤) فى ج: وجه.

وأما من قال: ﴿مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ﴾ فإنه أضاف «كلًا» إلى «زوجين» و ﴿اثْنَيْنِ﴾ انتصب على أنه مفعول به، والمعنى فى قراءة عاصم: من كل يئول إلى كل زوجين؛ لأن «شيئًا» المقدر حذفه فى «كل» إنما هو ما يحمل من الأزواج التى للنسل وغيره، دون الأشياء التى لا تكون أزواجا؛ فقراءة الجمهور فى هذا أبين، والرواية الأخرى عن عاصم أولى من هذه، كأنه وضع العام موضع الخاص، أراد: من كل زوج، الأشبه أن يريد هذا.

اختلفوا فى التنوين من قوله: ﴿تَتْرَا﴾ [٤٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو[١]: ﴿تَتْرًا كلما﴾ منونة، والوقف بالألف.

وقرأ الباقون: ﴿تَتْرَا﴾ بلا تنوين، والوقف فى قراءة نافع وعاصم وابن عامر بألف، هبيرة عن حفص [عن عاصم][٢] يقف بالياء.

قوله: يقف بالياء، يعنى: بألف ممالة. ومن نوّن وقف بالألف، ومن لم ينون وقف بالألف والياء.

قال أبو على: ﴿تَتْرَا﴾: فَعْلَى من المواترة، والمواترة: أن تُتبع الخبرَ الخبرَ، والكتابَ الكتابَ، ولا يكون بين ذلك فصل كبير.

قال الشاعر: [من الطويل]

قَرِينَةُ سَبْعٍ إنْ تَوَاتَرْنَ مَرَّةً ضَرَبْنَ وَصَفَّتْ أَرْؤُسٌ وَجُنُوبُ[٣]

يصف «قَطا» انفرد بعضها عن بعض فى طيرانها، يقول: إن انقطعن فلم يكن صفًا ضربن أرؤسًا وجنوبًا؛ لتصطف فى طيرانها، فأعمل الفعل الثانى، وحذف المفعول من الأول؛ ليتبين الفاعل له.

وقال الآخر: [من الطويل]

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤١٩)، البحر المحيط (٦/ ٤٠٧)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٢٧)، التيسير للدانى (١٥٩)، تفسير الطبرى (١٨/ ١٨)، تفسير القرطبى (١٢/ ١٢٥)، الحجة لابن خالويه (٢٥٧)، الحجة لأبى زرعة (٤٨٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٦)، الغيث للصفاقسى (٢٩٩)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٢)، الكشف للقيسى (٢/ ١٢٨)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٠٥)، تفسير الرازى (٢٣/ ١٠٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٨).

(٢) سقط فى ج.

(٣) البيت لحميد بن ثور فى ديوانه (٥٣)، واللسان (وتر)، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة (٣٦٢).

تَوَاتَرْنَ حَتَّى لَمْ تَكُنْ لِىَ رِيبَةٌ وَلَمْ يَكُ عَمَّا خَبَّرُوا مُتَعَقَّبُ[١]

وقال أبو عبيدة: «تترى»: بعضها فى إثر بعض، يقال: جاءت كتبه تترى.

قال: وينونها بعض الناس.

ومن قال فى «تترى»: إنها «تَفْعَلُ» لم يكن غلطه غلط أهل الصناعة، والأقيس ألا يصرف؛ لأن المصادر تلحق أواخرها ألف التأنيث: كالدعوى والعدوى والذكرى والشورى، ولا نعلم شيئًا من المصادر لحق آخره ألف الإلحاق.

فمن قال: «تترى»، أمكن أن يريد [به][٢] فعلًا[٣] من المواترة، فتكون الألف بدلًا من التنوين. وإن كان فى الخط بالياء كان للإلحاق، والإلحاق فى غير المصادر ليس بالقليل نحو: أرطىً ومعزًى، فإن كان فى الخط ياء لزم أن يحمل على «فَعْلى» دون «فَعْلًا».

ومن قال: تترًى، فأراد به «فَعْلًا» فحكمه: أن يقف بالألف مفخّمةً، ولا يميلها إلا فى قول من قال: رأيت عنتًا، وهذا ليس بالكثير ؛ فلا تحمل عليه القراءة.

ومن جعل الألف للإلحاق أو للتأنيث أمال الألف إذا وقف عليها، وكثيرًا ما تتعاقب الألف التى للإلحاق وألف التأنيث فى أواخر الكلم التى لا تكون مصادر.

قرأ عاصم وابن عامر: ﴿إِلَىٰ رَبْوَةٍ﴾ [٥٠] بفتح الراء.

وقرأ الباقون: ﴿إلى رُبْوَةٍ﴾ بضم الراء[٤].

[قال] التَّوزى: الرُّبوة والرباوة بمعنى.

وقال أبو عبيدة: فلان فى رِبوة قومه، أى: فى عزهم وعددهم، وقال الحسن: الربوة: دمشق.

اختلفوا فى قوله: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ﴾ [٥٢] فى فتح الألف وكسرها:

---

(١) البيت لطفيل الغنوى فى ديوانه (٣٧)، ولسان العرب (عقب)، وديوان الأدب (٢/ ٤٣٨)، والتنبيه والإيضاح (١/ ١١٩)، وأساس البلاغة (عقب)، وتاج العروس (عقب).
ويروى «تتابعن» بدلًا من «تواترن».

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: فعلى.

(٤) البحر المحيط (٦/ ٤٠٨)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٣٠)، التيسير للدانى (٨٣)، الحجة لابن خالويه (٢٥٧)، الحجة لأبى زرعة (٤٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٦)، الغيث للصفاقسى (٢٩٩)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٣)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٠٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣٢).

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو[١]: ﴿وأَنَّ هذه﴾ بفتح الألف وتشديد النون.

وقرأ ابن عامر[٢]: ﴿وَأَنْ﴾ بفتح الألف -أيضًا- وتخفيف النون.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ﴾ بكسر الألف وتشديد النون.

قال أبو علي: من قرأ: ﴿وأَنَّ هذه﴾ كان المعنى في قول الخليل وسيبويه: أنه محمول على الجار، التقدير: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون، أي: اعبدوني لهذا.

ومثل ذلك عندهم قوله -عز وجل-: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] [المعنى: ولأن][٣] المساجد لله [فلا تدعوا مع الله أحدا][٤].

وكذلك عندهم قوله: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١] كأنه: فليعبدوا رب هذا البيت لإيلاف قريش، أي: ليقابلوا هذه النعمة بالشكر والعبادة للمنعم [عليهم][٥] بها، وعلى هذا التقدير تحمل قراءة ابن عامر، ألا ترى أن: «أنْ» إذا خففت اقتضت ما يتعلق به اقتضاءها وهي غير مخففة، والتخفيف حسن في هذا؛ لأنه لا فعل بعدها ولا شيء مما لا يلي «أن» ؛ فإذا كان كذلك كان تخفيفها حسنًا، ولو كان بعدها فعل لم يحسن حتى تُعوض السين أو سوف أو لا إذا كان في نفي، فإذا لم يكن بعدها فعل ساغ التخفيف، ومثل ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

ومن كسر فقال: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ﴾ لم يحملها على الفعل كما يحملها من فتح،

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٢٠)، الإملاء للعكبري (٢/ ٦٢)، البحر المحيط (٦/ ٤٠٨)، التبيان للطوسي (٧/ ٣٣١)، التيسير للداني (١٥٩)، تفسير الطبري (١٨/ ٢٢)، تفسير القرطبي (١٢/ ١٢٩)، الحجة لابن خالويه (٢٥٧)، الحجة لأبي زرعة (٤٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٦)، الغيث للصفاقسي (٢٩٩)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٣٤)، الكشف للقيسي (٢/ ١٢٩)، المجمع للطبرسي (٧/ ١٠٩)، المعاني للفراء (٢/ ٢٣٧)، تفسير الرازي (٢٣/ ١٠٥)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٢٨).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٩)، البحر المحيط (٦/ ٤٠٩)، التيسير للداني (١٥٩)، الحجة لابن خالويه (٢٥٧)، الحجة لأبي زرعة (٤٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٦)، الغيث للصفاقسي (٢٩٩)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٣٤)، الكشف للقيسي (٢/ ١٢٩)، المجمع للطبرسي (٧/ ١٠٩)، تفسير الرازي (٢٣/ ١٠٥)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٢٨).

(٣) في ج: أي لأن.

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في أ.

ولكن جعلها كلامًا مستأنفًا.

ويجوز أن يكون فيه تنبيه على الاعتداد بالنعمة، كقول من فتح «أَنَّ»، فكان معنى: ﴿وأن هذه أمتكم أمة واحدة﴾ أى: أنتم أهل دعوة واحدة ونصرة؛ فلا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا.

وقال: ﴿وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى: ١٣] من الاتفاق على التوحيد وخلع ما يدعون [إليه][(١)] من دونه.

وقرأ نافع وحده[(٢)]: ﴿تُهجِرُون﴾ [٦٧] بضم التاء وكسر الجيم.

وقرأ الباقون: ﴿تَهْجُرُونَ﴾ بفتح التاء وضم الجيم.

قال أبو على: من قرأ[(٣)]: ﴿تَهْجُرُونَ﴾ فالمعنى: أنكم كنتم تهجرون آياتى وما يتلى عليكم من كتابى فلا تنقادون له وتكذبون به؛ كقوله: ﴿قَدْ كَانَتْ ءَايَاتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ تَنكِصُونَ. مُسْتَكْبِرِينَ﴾ [المؤمنون: ٦٦ ـ ٦٧] بالبيت والحرم؛ لأمنكم فيه مع خوف سائر الناس فى مواطنهم، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٦٧].

و ﴿تُهْجِرون﴾ تأتون بالهُجْر، وهو الهذيان، وما لا خير فيه من الكلام، وفى الحديث فى زيارة القبور: «زُورُوهَا وَلَا تَقُولُوا هُجْرًا».

قرأ ابن عامر ﴿خَرْجًا فَخَرْجُ رَبِّكَ﴾ [٧٢] بغير ألف فى الحرفين.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿خَرْجًا﴾ بغير ألف ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾ بألف.

وقرأ حمزة والكسائى[(٤)]: ﴿خَرَاجًا، فَخَرَاجُ ربك﴾ فى الحرفين جميعًا بألف.

---

(١) سقط فى ج.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨٢)، البحر المحيط (٦/ ٤١٣)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٣٦)، التيسير للدانى (١٥٩)، تفسير الطبرى (١٨/ ٣١)، تفسير القرطبى (١٢/ ١٣٧)، الحجة لابن خالويه (٢٥٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٦)، الغيث للصفاقسى (٢٩٩)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٦)، الكشف للقيسى (٢/ ١٢٩)، المجمع للطبرسى (٧/ ١١١)، المعانى للفراء (٢/ ٢٣٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٩).

(٣) فى ج: قال.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨٢)، البحر المحيط (٦/ ٤١٥)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٣٨)، التيسير للدانى (١٤٦)، تفسير القرطبى (١٢/ ١٤١)، الحجة =

[قال] أبو عبيدة: العبد يؤدى إليك خرجَه، أى: غلته، والرعية تؤدى إلى الأمير الخرج.

قال: والخرج -أيضًا- من السحاب، ومنه -نرى- اشتق هذا أجمع.

قال أبو ذؤيب: [من الطويل]

إِذَا هَمَّ بِالْإِقْلَاعِ هَبَّتْ لَهُ الصَّبَا وَأَعْقَبَ نَوْءٌ بَعْدَهَا وَخُرُوجُ[١]

قال: وزعم أبو عمرو الهذلى أنه سُمى خَرْجًا وخُروجًا للماء الذى يخرج منه.

وفيما حكاه أبو عبيدة من قوله: الرعية تؤدى إلى الأمراء الخَرْجَ -دلالة على من قرأ: ﴿خَرجًا فخَرْجُ ربّك﴾ فكأن «الخرج» يقع على الضريبة التى على الأرضين، وعلى الجزية.

وحكى غير أبى عبيدة: أدِّ خَرج رأسك، والخرج: ما يَخْرُج إلى من يُخْرَج ذلك إليه، وإن لم يكن ذلك ضريبة ؛ ويدل على ذلك قراءة من قرأ: ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا﴾ [الكهف: ٩٤]، وقد يقع على هذا الخراج بدلالة قول العجاج: [من الرجز]

يَوْمُ خَرَاجٍ يُخْرِجُ السَّمَرَّجَا[٢]

فهذا ليس على الضريبة، والاسم الأخص بالضريبة المضروبة على الأرضين: الخراج.

قال: [من الخفيف]

طَرْمَحُوا الدُّورَ بِالْخَرَاجِ فَأَضْحَتْ مِثْلَ مَا امْتَدَّ مِنْ عَمَايَةَ نِيق[٣]

= لابن خالويه (٢٣١، ٢٥٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٧)، الغيث للصفاقسى (٢٩٩)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٨)، الكشف للقيسى (٢/ ١٣٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٥).

(١) البيت فى شرح أشعار الهذليين (١٢٩)، واللسان (خرج)، والتاج (خرج)، وبلا نسبة فى اللسان (نشأ)، وتهذيب اللغة (٧/ ٤٨، ١١٢، ٤١٩)، والتاج (نشأ).
ويروى: «به» بدلًا من «له»، يروى «فعاقب نشءٌ» بدلًا من «وأعقب نوء».

(٢) الرجز فى ديوانه (٢/ ٢٤ - ٢٥)، واللسان (سمرج، فنزج، عكف، حجا)، وتهذيب اللغة (١/ ٣٢٢، ٥/ ١٣٢، ١٣٣، ١١/ ٢٤١، ٢٤٨)، تاج العروس (سمرج، فنزج، ربض، عكف، حجا)، وجمهرة اللغة (٢٣٩، ١١٣٨)، وديوان الأدب (٢/ ٨٧)، وكتاب العين (١/ ٢٠٥، ٦/ ٢٠٠، ٢٠٤)، ولرؤبة فى لسان العرب (٢/ ٣٠٩) (شمرج)، والتاج (شمرج)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (١٣٢٣)، ومقاييس اللغة (٤/ ١٠٨، ٥١٥)، ومجمل اللغة (٤/ ١٠٨)، والمخصص (٣/ ١٦، ١٢/ ٦٧، ١٤/ ٤٢، ١٥/ ١٣٥).

(٣) البيت بلا نسبة فى معجم البلدان (٤/ ١٥٢).

فمعنى هذا: بأموال الخراج.

وإذا كان كذلك فقول ابن كثير ومن تبعه: ﴿خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ معناه: أنك لا تسألهم شيئا يخرجونه إليك، كما قال: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ [الفرقان: ٥٧]، ﴿وما نسألهم عليه من أجر﴾ [يوسف: ١٠٤] ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾ ؛ كأنه إضافة إلى الله - تعالى - لأنه أوجبه وألزمه هذه الأشياء من الحقوق فى الأرضين، وجِزَى الرءوس، فلهذا قال: ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾.

وقول حمزة والكسائى: ﴿خَرَاجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾ فقولهما: ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾ بَيِّنٌ على ما تقدم، و ﴿فَخَرَاجُ﴾ الذى قرأه غيرهما: ﴿خَرْجًا﴾ قد جاء فيه الخراج أيضًا ؛ بدلالة قول العجاج، وزعموا أن أكثر القراءة: ﴿خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾.

قال أبو الحسن: لا أدرى أيهما أكثر فى كلام العرب.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [٨٥، ٨٧، ٨٩] فى الآيتين، ولم يختلفوا فى الأولى.

فقرأ أبو عمرو وحده[1]: ﴿سيقولون الله﴾ بالألف فى الحرفين.

وقرأ الباقون: ﴿لِلَّهِ. . لِلَّهِ. . لِلَّهِ﴾ هذه الثلاثة المواضع.

أولها: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ. سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [٨٤. ٨٥] لا اختلاف فيها.

الثانى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [٨٦-٨٧]، و: ﴿سيقولون الله﴾.

والثالث: ﴿قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [٨٨] إلى آخرها ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ و: ﴿سيقولون الله﴾ [٨٩].

أبو عمرو وحده يقول فيهما: ﴿الله﴾ والباقون: ﴿لِلَّهِ﴾.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٠)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٢٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨٢)، البحر المحيط (٦/ ٤١٨)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٤١)، التيسير للدانى (١٦٠)، تفسير القرطبى (١٢/ ١٤٥)، تفسير الطبرى (١٨/ ٣٦)، الحجة لابن خالويه (٢٥٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٧)، الغيث للصفاقسى (٣٠١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٠)، الكشف للقيسى (٢/ ١٣٠)، المجمع للطبرسى (٧/ ١١٤)، المعانى للفراء (٢/ ٢٥٠)، تفسير الرازى (٢٣/ ١١٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٩).

ولم يختلفوا فى الأول[(١)].

قال أبو على: أما الآية الأولى فجوابها على القياس، كما يقال: لمن الدار؟ فتقول: لزيد، كأنك تقول[(٢)]: لزيد الدار، فاستغنيت عن ذكرها لتقدمها.

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿سيقولون الله... الله﴾ فى الحرفين.

وقرأ الباقون: ﴿لِلَّهِ.. لِلَّهِ﴾.

وأما قوله: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ فجواب هذا: «الله»، على ما يوجبه اللفظ.

وأما من قال: ﴿لِلَّهِ﴾ فعلى المعنى، وذلك أنه إذا قال: من مالك هذه الدار؟ فقال فى جوابه: «لزيد»، فقد أجابه على المعنى دون ما يقتضيه اللفظ، والذى يقتضيه: من مالك هذه الدار؟ أن يقال فى جوابه: «زيد»، ونحوه، فإذا قال: «لزيد»، فقد حمله على المعنى، وإنما استقام هذا؛ لأن معنى «من مالك هذه الدار؟» و «لمن هذه الدار؟» واحد؛ فلذلك حملت تارة على اللفظ وتارة على المعنى، والجواب على اللفظ هو الوجه.

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [٩٢] فى الخفض والرفع:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص عن عاصم وابن عامر: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ خفضًا.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر ونافع وحمزة والكسائى[(٣)]: ﴿عَالِمُ الغَيْبِ﴾ رفعًا.

قال أبو الحسن: الجر أجود؛ ليكون الكلام من وجه واحد، وأما الرفع فعلى أن يكون خبر ابتداء محذوف.

قال: ويقوى ذلك أن الكلام الأول قد انقطع.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿شِقْوَتُنَا﴾ [١٠٦] فى كسر الشين وفتحها والألف:

فقرأ حمزة والكسائى[(٤)]: ﴿شَقَاوَتُنا﴾ بفتح الشين وبالألف.

وقرأ الباقون: ﴿شِقْوَتُنَا﴾ بكسر الشين بغير ألف.

---

(١) فى ج: الأولى.

(٢) فى ج: قلت.

(٣) ينظر: السبعة (٤٤٧).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٠)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٢٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨٣)، =

حدثنى أبو على محمد بن عيسى العباسى، وأحمد بن على الخزاز، قالا: حدثنا بشر بن هلال، قال: حدثنا بكار عن أبان، قال: سألت عاصمًا فقال: إن شئت فاقرأ: ﴿شِقْوَتُنَا﴾ وإن شئت فاقرأ ﴿شَقَاوَتُنا﴾.

قال أبو على: الشقوة: مصدر كالرِّدَّة، والفطنة، والشقاوة كالسعادة، وإذا [كان][1] كذلك فالقراءة بهما جميعًا سائغة كما روى عن عاصم.

اختلفوا فى قوله -تعالى جده-: ﴿سِخْرِيًّا﴾ فى كسر السين فى [١١٠] وفى «ص» [٦٣]، ولم يختلفوا فى «الزخرف» [٣٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ﴿سِخْرِيًّا﴾ بكسر السين، وكذلك فى «ص».

هبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿سُخْرِيًا﴾ رفعًا، وهو غلط، والمعروف عن حفص: ﴿سِخْرِيًّا﴾ بكسر السين.

وقرأ نافع وحمزة والكسائى: ﴿سُخريًّا﴾ رفعًا فى السورتين[2].

قال أبو زيد: اتخذت فلانًا سِخريًا وسخرة: إذا هزئت منه، وقد سخرت به، وبه أسخر سِخريًا وسَخَرًا.

[وقال] أبو عبيدة: ﴿اتخذتموهم سِخريًّا﴾: تسخرون منهم، وسُخْريًّا: تسَخِّرونهم.

وقال ابن سلام: قال يونس: ﴿لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢]، قال: من[3] السخرة، والسِّخرى من الهزء، قال: وقد يقال: سُخرى، فأما تلك

= البحر المحيط (٦/ ٤٢٢)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٥١)، التيسير للدانى (١٦٠)، تفسير الطبرى (١٨/ ٤٣)، تفسير القرطبى (١٢/ ١٥٣)، الحجة لابن خالويه (٢٥٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٩١)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٨)، الغيث للصفاقسى (٣٠١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٤)، الكشف للقيسى (٢/ ١٣١)، المجمع للطبرسى (٧/ ١١٨)، المعانى للفراء (٢/ ٢٤٢)، تفسير الرازى (٢٣/ ١٢٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٩).

(١) سقط فى ج.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨٣)، البحر المحيط (٦/ ٤٢٣)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٥١)، التيسير للدانى (١٦٠)، تفسير الطبرى (١٨/ ٤٧)، تفسير القرطبى (١٢/ ١٥٤)، الحجة لابن خالويه (٢٥٨، ٢٥٩)، الحجة لأبى زرعة (٤٩١)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٨)، الغيث للصفاقسى (٣٠١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٤)، الكشف للقيسى (٢/ ١٣١)، المجمع للطبرسى (٧/ ١١٨)، المعانى للفراء (٢/ ٢٤٣)، تفسير الرازى (٢٣/ ١٢٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ١٢٩).

(٣) فى ج: فى.

الأخرى -يعنى: [السّخرى][١]- فواحدة [مضمومة لا غير، و][٢]يقال من الهزء: سُخرى وسِخرى، ومن السُخرة مضمومة.

أبو عبد الرحمن [بن][٣] اليزيدى: ﴿سِخْرِيًّا﴾: من السُّخرية، و ﴿سُخْرِيًّا﴾ بالضم: من السُّخرة. وحكى غيره أن الحسن وقتادة قالا: ما كان من العبودية فهو سُخرى بالضم، وما كان من الهزء فبالكسر.

[و] قراءة ابن كثير وأبى عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِى﴾ [١١٠] بكسر السين -أرجح من قراءة من ضم، فقال: ﴿سُخريًا﴾ ؛ لأنه من الهزء، والأكثر فى[٤] الهزء كسر السين فيما حكوه، وترى أنه إنما كان الأكثر[٥]؛ لأن السَّخَرَ مصدر سَخِرْتُ بدلالة حكاية أبى زيد [لذلك][٦].

ولقول الشاعر: [من البسيط]

.... مِن عَلْو لَا كَذِبٌ فِيهِ وَلَا سَخَرُ[٧]

وقولهم فى مصدر: «سَخرت»: سِخريًا وسَخرًا ؛ إنما جاء ذلك؛ لأن «فعل» و «فِعل» قد يكونان بمعنى، نحو: المَثَل والمِثل، والشَّبه والشِّبه وحروف أُخر على هذا ؛ فكذلك السَّخر والسِّخر، إلا أن المكسورة ألزمت ياء النسب دون المفتوحة، كما اتفقوا فى القسم على الفتح فى: «لَعَمرُ الله»، ولم يخرج مع إلحاق ياء النسب عن حكم المصدر، ولم يخرج إلى الصفة بلحاق الياءين له، كما يخرج سائر

---

(١) سقط فى ج.
(٢) سقط فى ج.
(٣) سقط فى ج.
(٤) فى أ: من.
(٥) فى ج: أكثر.
(٦) سقط فى ج.
(٧) عجز بيت لأعشى باهلة وصدره:
إنِّــى أَتَــتْــنــى لِـسـانٌ لا أسـرُّ بِـهـا ....
وينظر: إصلاح المنطق (٢٦)، والأصمعيات (٨٨)، وأمالى المرتضى (٢/ ٢٠)، وجمهرة اللغة (٩٥٠، ١٣٠٩)، وخزانة الأدب (٦/ ٥١١)، وسمط اللآلى (٧٥)، وشرح المفصل (٤/ ٩٠)، واللسان (سخر)، (لسن)، والمؤتلف والمختلف (١٤)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١/ ١٩١، ٤/ ١٥٦)، واللسان (علا).
ويروى: «عجب» بدلًا من «كذب».

ما لحقته الياء، يدلك على ذلك: قوله[١]: ﴿فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سِخۡرِيًّا﴾ فأفرد، وقد جرى على الجمع كما تفرد المصادر، فكأن ياء النسب لم يقع به اعتداد فى المعنى كما لم يعتد به، ولم يكن للنسب فى نحو: أحمر وأحمرى ودوّار ودوّارى، ومثل ذلك -فى أن ياء النسب لما كان كالتى فى: قُمرى ونحوه لم يعتد به- قول الشماخ:

خَــــضْــــرَانِـــيَّـــاتِ

ألا ترى أنه لو اعتد به وأريد به معنى النسب لرد إلى الواحد، كما يرد سائر ما لحقه ياء النسب، وأريد به النسب إلى الواحد، إذا لم يكن المنسوب [إليه][٢] مسمى بالجمع، وإن لم يرد «خضرانيات» إلى الواحد دلالة على أنه لم يعتد بها، وكان فى حكم الزيادة، ك «لا» فى قوله: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩].

وأما قراءة من ضم فى قوله: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُم سُخْرِيًّا﴾، وفى «ص» فى قوله: ﴿وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الأَشْرَارِ . أَتَّخَذْنَاهُمْ سُخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٢-٦٣] - فالكسر فى معنى السخرية أفشى وأكثر، إذا كان السخرى فى معنى الهزء، وهذان الموضعان يراد بهما الهزء؛ يقوى ذلك قوله فى المؤمنين: ﴿وَكُنتُم مِّنۡهُمۡ تَضۡحَكُونَ﴾ [١١٠] والضحك بالسخر والهُزءِ أشبه، وجه ذلك فى «ص»: ﴿اتخذناهم سُخريًا﴾.

ووجه الضم: أن يونس قال -فيما حكى عنه ابن سلام-: إن السُّخرى قد يقال بالضم بمعنى الهزء.

وقوله: «فأما الأخرى فواحدة»، يعنى: التى يراد بها السُّخرة.

وقال أبو الحسن: «سِخْرِى» إذا أردت من «سخرت به»، ففيه لغتان، يعنى: الضم والكسر، ومن ثم اتفق هؤلاء القراء على الضم فى التى فى «الزخرف» فى قوله: ﴿وَرَفَعۡنَا بَعۡضَهُمۡ فَوۡقَ بَعۡضٖ دَرَجَٰتٖ لِّيَتَّخِذَ بَعۡضُهُم بَعۡضٗا سُخۡرِيّٗا﴾ [٣٢] فهذا من السخرة وانقياد بعضهم لبعض فى الأمور التى إن لم ينقد بعضهم لبعض فيها، لم يلتئم قوام أمر العالم. فأما: «سُخرى» فإفراده يجوز أن يكون لإفراد بعضهم فى اللفظ، وإن كان المعنى على الكثرة، ويجوز أن يكون ك «سِخرى». بكسر السين. لم

---

(١) فى أ: قولهم.
(٢) سقط فى أ.

يخرج بلحاق الياء له من أن يكون مصدرًا، ووجه الضم فى «سُخرى» إذا كان من الهزء أن السَّخر على «فَعَل»، و «فَعَل» و «فُعْل» يتعاقبان على الكلمة كـ «الحُزن» والحَزَن، والبُخل والبَخَل، كما كان فَعَلٌ وفَعِلٌ كذلك، إلا أن المضموم خص بالنسب كما خُصَّ المكسور به، وبقى على حكم المصدر كما بقى عليه المكسور.

فأما ما حكاه أبو زيد من قوله: «اتخذت فلانًا سُخريًّا وسُخرة»، فإن قوله: «سُخرى» وصف بالمصدر، وقوله: «سُخْرة» ليس بمصدر من الهزء ؛ فيكون النسب إليه، ولكن «سُخرة» كقولهم: «ضُحكةٌ»، و «هُزْأَةٌ» - بتسكين العين - إذا كان يضحك منه. والفاعل فى هذا بفتح العين نحو: هُزَأة ونُكَحة، وجملِ خُجَأةٍ.

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿أَنَّهُمْ هُمُ الْفَآئِزُونَ﴾ [١١١] فى كسر الألف وفتحها:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿أَنَّهُمْ﴾ فتحًا.

وقرأ حمزة والكسائى(١): ﴿إِنَّهُمْ﴾ كسرًا.

[وقرأ] خارجة عن نافع: ﴿صبروا .. إنهم﴾ كسرًا، مثل حمزة.

قال أبو على: من فتح كان على قوله: [جزيتهم](٢)؛ لأنهم هم الفائزون.

ويجوز أن يكون: ﴿أَنَّهُمْ﴾ فى موضع المفعول الثانى؛ لأن «جزيت» يتعدى إلى مفعولين ؛ قال: ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُواْ جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٢] تقديره: جزيتهم اليوم بصبرهم الفوز، وفاز الرجل إذا نال ما أراد، وقالوا: فوَّز الرجل، إذا مات. ويشبه أن يكون ذلك على التفاؤل له، أى(٣): صار إلى ما أحب، والمفازة للمهلكة على وجه التفاؤل أيضًا.

وقيل: إنه «مَفْعَلة» من «فوَّز» إذا هلك، فكان فوَّز فى الأصل على التفاؤل أيضًا.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨٣)، البحر المحيط (٦/ ٤٢٣)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٥٣)، التيسير للدانى (١٦٠)، تفسير الطبرى (١٨/ ٤٨)، تفسير القرطبى (١٢/ ١٥٥)، الحجة لابن خالويه (٢٥٩)، الحجة لأبى زرعة (٤٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٩)، الغيث للصفاقسى (٣٠١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٤)، الكشف للقيسى (٢/ ١٣١، ١٣٢)، المجمع للطبرسى (٧/ ١١٨)، المعانى للفراء (٢/ ٢٤٣)، تفسير الرازى (٢٣/ ١٢٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٩، ٣٣٠).

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى ج: إذا.

ومن كسر استأنف وقطعه مما قبله، ومثل ذلك -فى الكسر والاستئناف والإتباع لما قبله-: لبيك إن الحمد والنعمة لك، وأن الحمد.

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ ... قَٰلَ إِن لَّبِثْتُمْ﴾ [١١٢، ١١٤]:

فقرأ ابن كثير(١): ﴿قُلْ كم لبثتم﴾ على الأمر، ﴿قَٰلَ إِن﴾ على الخبر، ولا يدغم ﴿لَّبِثْتُمْ﴾. هذه رواية البزى عن ابن كثير.

وروى قنبل عن النبال عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿قُلْ كم لبثتم... قُل إن لبثتم﴾ جميعًا فى الموضعين بغير ألف.

وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ و: ﴿قَٰلَ إِن لَّبِثْتُمْ﴾ بالألف فيهما على الخبر.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿قُلْ كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ و: ﴿قُلْ إِنْ لَبِثْتُمْ﴾ على الأمر جميعًا.

وأبو عمرو وحمزة والكسائى يدغمون التاء.

والباقون لا يدغمون(٢).

قال أبو على: من قرأ: ﴿قُلْ كم لبثتم﴾ كان على: قل أيها السائل عن لبثهم، و ﴿قال﴾ على الإخبار عنه. وزعموا أن فى مصحف أهل الكوفة ﴿قُلْ﴾ فى الموضعين؛ فكأن حمزة والكسائى قرأا على [ما فى](٣) مصاحف أهل الكوفة.

وأما وجه إدغام الثاء فى التاء فى ﴿لَبِثّمْ﴾؛ فلتقارب مخرجى الثاء والتاء، واجتماعهما فى الهمس ؛ فحسن الإدغام لذلك.

ووجه ترك ابن كثير للإدغام: تباين الحرفين فى المخرجين، ألا ترى أن التاء من حيز الطاء والدال، والثاء من حيز الظاء والذال، فلما تباين المخرجان وكانا بمنزلة

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨٣)، البحر المحيط (٦/ ٤٢٤)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٥٣)، التيسير للدانى (١٦٠)، تفسير الطبرى (١٨/ ٤٩)، تفسير القرطبى (١٢/ ١٥٦)، الحجة لابن خالويه (٢٥٩)، الحجة لأبى زرعة (٤٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٩)، الغيث للصفاقسى (٣٠١)، الكشف للقيسى (٢/ ١٣٢)، المجمع للطبرسى (٧/ ١١٨)، تفسير الرازى (٢٣/ ١٢٦)، النشر لابن الجزرى (٣/ ٣٣٠).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢١)، البحر المحيط (٦/ ٤٢٤)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٥٣)، التيسير للدانى (١٦٠)، الحجة لابن خالويه (٢٥٩)، الحجة لأبى زرعة (٤٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٩)، الغيث للصفاقسى (٣٠١)، الكشف للقيسى (١/ ١٥٩)، المجمع للطبرسى (٧/ ١١٨).

(٣) سقط فى أ.

المنفصل، والمنفصل لا يلزم، فآثر البيان، ألا ترى أنهم بينوا المثلين فى «اقتتلوا» لما لم يكن الحرف من اللازم.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿لَا تُرْجَعُونَ﴾ [١١٥] و[القصص: ٣٩] فى الياء والتاء:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ههنا بالتاء مضمومة: ﴿تُرْجَعُونَ﴾، وفى «القصص»: ﴿لا يُرْجَعُونَ﴾ بالياء مضمومة.

وقرأ[1] نافع فى «المؤمنين» ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بضم التاء، وفى القصص ﴿يَرجِعون﴾ بفتح الياء، وكسر الجيم.

وقرأ حمزة والكسائى جميعًا ﴿تَرْجِعُونَ﴾ و: ﴿يَرْجِعُونَ﴾ بفتح الياء والتاء وكسر الجيم[2].

قال أبو على: حجة من قال: ﴿تَرْجِعُونَ﴾: ﴿وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، ﴿وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ﴾ [الزخرف: ١٤]، وقوله: ﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٣]، وقوله: ﴿إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ [العنكبوت: ٨] ؛ ألا ترى أن المصدر مضاف إلى الفاعل؟!

فأما ما كان من الرجوع فى الدنيا فإن الفعل فيه مسند إلى الفاعل؛ نحو: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ٨٣] و: ﴿لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ﴾ [المنافقون: ٨]، ﴿وَلَآ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٥٠]، ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٣١]، وكذلك ما[3] كان من أمور الآخرة التى لا يراد بها البعث؛ كقوله: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود: ١٢٣]، ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] وقد تقدم ذكر هذا النحو.

---

(١) فى ج: قال.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢١)، البحر المحيط (٦/ ٤٢٤)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٥٣)، التيسير للدانى (١٦٠)، تفسير القرطبى (١٢/ ١٥٦)، الحجة لابن خالويه (٢٥٩)، الحجة لأبى زرعة (٤٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٠)، الغيث للصفاقسى (٣٠١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٥)، الكشف للقيسى (٢/ ١٣٢)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٢٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٠٨، ٢٠٩).

(٣) فى أ: بما.

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ][1]

ذكر اختلافهم فى سورة النور

اختلفوا فى التشديد والتخفيف من قوله -عز وجل-: ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾ [١]:
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو[2]: ﴿وَفَرَّضْنَاهَا﴾ مشددًا.
وقرأها[3] الباقون مخففة.

قال أبو على: معنى ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾، فرضنا فرائضها، فحذف المضاف، وحسن إضافة الفرائض إلى السورة، وهى لله - سبحانه - لأنها مذكورة فيها، ومفهومة عنها. والتثقيل فى ﴿فرَّضْناها﴾ لكثرة ما فيها من الفرض، والتخفيف يصلح للقليل والكثير.

ومن حجة التخفيف قوله: ﴿إِنَّ الَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْءَانَ﴾ [القصص: ٨٥]، والمعنى: أحكام القرآن، وفرائض القرآن، كما أن التى فى سورة «النور» كذلك.

وقرأ ابن كثير[4] ﴿رَأَفَةٌ﴾ [٢] ههنا، وفى سورة الحديد ﴿رَأْفَةً﴾ [٢٧] ساكنة الهمزة، كذا قرأت على قنبل، وقال لى قنبل: كان ابن أبى بزّة قد أوهم وقرأهما جميعًا بالتحريك، فلما أخبرته أنما هى هذه وحدها رجع.

وقرأ الباقون: ساكنة الهمزة فيهما، ولم يختلفوا فى الهمز غير أن أبا عمرو كان إذا أدرج القراءة أو[5] قرأ فى الصلاة غير همزتها إلى الألف.

قال أبو زيد: رَأَفْتُ بالرجل أرؤُف به رأفة ورآفةً، ورأفت به أرأف به، وكلٌّ من كلام العرب.

ولعل ﴿رَأَفَةٌ﴾ التى قرأها ابن كثير لغة.

---

(١) زيادة من ج.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨٣)، البحر المحيط (٦/ ٤٢٧)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٥٧)، التيسير للدانى (١٦١)، تفسير الطبرى (١٨/ ٥١)، تفسير القرطبى (١٢/ ١٥٨)، الحجة لابن خالويه (٢٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٢)، الغيث للصفاقسى (٣٠٢)، الكشف للقيسى (٢/ ١٣٣)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٢٣)، المعانى للفراء (٢/ ٢٤٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٠).
(٣) فى ج: وقرأ.
(٤) ينظر: الإملاء للعكبرى (٢/ ٨٣)، البحر المحيط (٦/ ٤٢٩)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٥٩)، التيسير للدانى (١٦١)، تفسير القرطبى (١٢/ ١٦٦)، تفسير الرازى (٢٣/ ١٤٨).
(٥) فى أ: و.

ومعنى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾: كأنه نهى عن رحمتهما ؛ لأن رحمتهما قد تؤدى إلى تضييع الحد، وترك إقامته عليهما.

اختلفوا فى قوله: ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍ بِٱللَّهِ﴾ [٦] فى ضم العين وفتحها:

فقرأ حمزة والكسائى وحفص عن عاصم ﴿أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍ بِٱللَّهِ﴾ بالضم.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿أربعَ شهاداتٍ بالله﴾ فتحًا[(١)].

قال أبو على: من نصب قوله: ﴿أربعَ شهادات بالله﴾ نصبه بالشهادة، وينبغى أن يكون قوله: ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ﴾ مبنيًا على ما يكون مبتدأ، تقديره: ما الحكم، أو: [ما][(٢)] الغرض -أن يشهد أحدهم أربع شهادات؟ أو: فعليهم أن يشهدوا. وإن شئت حملته على المعنى ؛ لأن المعنى: يشهد أحدهم.

فقوله: ﴿بِٱللَّهِ﴾ يجوز أن يكون من صلة «الشهادة»، ومن صلة «شهادات» إذا نصبت الأربع، وقياس من أعمل الثانى أن يكون قوله: ﴿بِٱللَّهِ﴾ من صلة «شهادات»، وحذف من الأول؛ لدلالة الثانى عليه، كما تقول: ضربت وضربنى زيد.

ومن رفع فقال: ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍ بِٱللَّهِ﴾ فإن الجار والمجرور من صلة ﴿شَهَٰدَٰتٍ﴾.

ولا يجوز أن يكون من صلة «شهادة» ؛ لأنك إن وصلتها بالشهادة فقد فصلت بين الصلة والموصول ؛ ألا ترى أن الخبر الذى هو ﴿أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍ بِٱللَّهِ﴾ يفصل؟!.

وقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [النور: ٨] فى قول من نصب ﴿أربعَ شهادات بالله﴾ يجوز أن يكون من صلة «شهادة أحدهم»، وتكون الجملة التى هى ﴿إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ فى موضع نصب ؛ لأن الشهادة كالعلم فيتعلق بها «إن» كما يتعلق بالعلم، والجملة فى موضع نصب بأنها مفعول به، و ﴿أربعَ شهادات﴾ ينتصب انتصاب المصادر.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٣٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨٤)، البحر المحيط (٦/ ٤٣٤)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٦٣)، التيسير للدانى (١٦١)، تفسير الطبرى (١٨/ ٦٤)، تفسير القرطبى (١٢/ ١٨٢)، الحجة لابن خالويه (٢٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٢)، الغيث للصفاقسى (٣٠٢)، الكشف للقيسى (٢/ ١٣٤)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٢٧)، المعانى للفراء (٢/ ٢٤٦)، تفسير الرازى (٢٣/ ١٦٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣٠).

(٢) سقط فى ج.

ومن رفع: ﴿أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍ﴾ لم يكن قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ إلا من صلة «شهادات» دون [صلة][(١)] «شهادة»، كما كان قوله: «بالله» من صلة «شهادات» دون صلة «شهادة» ؛ لأنك إن جعلته من صلة «شهادة» فصلت بين الصلة والموصول.

وكلهم قرأ: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ﴾ [٧] رفعًا[(٢)] غير حفص عن عاصم فإنه قرأ ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ﴾ نصبًا.

قال أبو على: القول فى ذلك: أن من نصب ﴿أربعَ شهادات بالله﴾ وأضمر لقوله: ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ﴾، أو حمله على المعنى -نصب ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ﴾؛ لأن الخامسة من الشهادات ؛ فيكون المعنى: شهد أربع شهادات بالله، والخامسة ؛ فيكون محمولا على ما حمل عليه الأربع فى الإعراب ؛ لأنه بمعناه.

ومن رفع ﴿أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍ﴾ على أنه خبر ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ﴾ لزمه أن يرفع الخامسة - أيضًا- فيكون المعنى: «أربع شهادات، والشهادة الخامسة»، وما بعده من «أن» فى موضع نصب. والخامسة بأن غضب الله هذا هو القياس، ويجعل الخامسة يتعلق بها الباء التى تقدر فى: «بأن» ؛ لأنه بمعنى الشهادة؛ فيتعلق به الجار كما يتعلق بالشهادة، كما يتعلق «إلى» بـ «الرفث» فى [قوله][(٣)]: ﴿ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] لما كان «الرفث» بمعنى: الإفضاء.

ولا يجوز أن يكون تعلقه بالشهادة الموصوفة بالخامسة ؛ لأن الموصول إذا وصفته لم يتصل به شىء بعد الوصف، فرواية غير حفص عن عاصم: ﴿وَالخَامِسَةُ﴾ يحملها على ما روى عنه من قوله: ﴿أربعُ شهادات﴾ المعنى: أربع شهادات، والخامسة.

ومن نصب الخامسة مع رفعه ﴿أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍ بِٱللَّهِ﴾ حمله على فعل دل عليه ما تقدم [لأن ما][(٤)] تقدم من قوله: ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍ﴾ يدل على: يشهد أحدهم،

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨٤)، البحر المحيط (٦/ ٤٣٤)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٦٣)، التيسير للدانى (١٦١)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٣)، الغيث للصفاقسى (٣٠٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٢)، الكشف للقيسى (٢/ ١٣٥)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٢٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣١).

(٣) سقط فى ج.

(٤) فى أ: لازما.

ويشهد الخامسة بكذا. ومن نصب ﴿أربع شهادات بالله﴾ جاز فى قوله: «والخامسة» أن يكون معطوفًا على ما فى صلة المصدر [الأول][(١)]، وجاز أن يكون فى صلة «شهادات» ؛ لأنه لم يفصل بين الصلة والموصول بالأجنبى، كما يفصل إذا رفع ﴿أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ﴾، فإن رفع ﴿أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ﴾ لم يكن إلا معطوفًا على صلة «شهادات»، ولا يجوز أن يعطف على صلة المصدر الأول ؛ لأنك تفصل حينئذ بين الصلة والموصول بخبر الموصول، ويجوز ألا تقدر به العطف على الصلة، ولكن تضمر فعلًا يحمل عليه[(٢)]، وتنصبه به. وإذا رفع «الخامسة»، وقد رفع الأربع، حمل الخامسة على الأربع ؛ لأنها شهادة، كما أن «الأربع» شهادات، ومجموع ذلك خبر المبتدأ الذى هو ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ﴾. ومن نصب «الخامسة» وقد رفع ﴿أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ﴾ قطعه منه ولم يجعل الخبر المجموع، ولكن حمله على ما [فى][(٣)] الكلام من معنى الفعل؛ كأنه: ويشهد الخامسة، يضمر هذا الفعل ؛ لأن فى الكلام دلالة عليه.

قال: ولم يختلفوا فى الأولى أنها مرفوعة.

يعنى بالأولى قوله: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ﴾ بعد قوله: ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ﴾، ووجه ذلك: أنه لا يخلو أن يكون ما قبله من قوله: ﴿أَرْبَعَ شهادات﴾ مرفوعًا أو منصوبًا:

فإن كان مرفوعًا أُتبع الرفع، التقدير: شهادة أحدهم أربع ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ﴾ ؛ فيكون محمولا على ما قبله من الرفع.

وإن كان ما قبله من قوله: ﴿أربعَ﴾ منصوبًا قطعه عنه، ولم يحمله على النصب، وحمل الكلام على المعنى ؛ لأن معنى قوله: ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ﴾: عليهم أربع شهادات أو حكمهم أربع شهادات، ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ﴾ ؛ فيحمله على هذا.

كما أن قوله: [من الكامل]

.... إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءُ

معناه: ثم رواكد، فحمل قوله: [من الكامل]

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ج: «على الخامسة». وكتب قبالها فى الحاشية عليه.

(٣) سقط فى أ.

وَمُشَجَّجٍ أَمَّا سَوَاءُ قَذَالِهِ ....[1]

عليه.

ويجوز فى القياس النصب فى الخامسة الأولى: رُفع ﴿أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍ﴾ أو نصب، وإذا نصب، فعلى قوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ﴾ ﴿والخامسةَ﴾ فيعطفه على الأربع المنصوبة.

وإن رفع ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾؛ جاز النصب فى الخامسة؛ لأن المعنى: يشهد [أحدهم][2] أربعَ شهادات، ويشهد الخامسة فينصبه لما فى الكلام من الدلالة على هذا الفعل، وأحسب أن غيرهم قد قرأ بذلك.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾، و ﴿أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [٧-٩]:

فقرأ نافع وحده[3]: ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللهِ﴾، و: ﴿أَنْ غَضِبَ اللهُ﴾ بكسر الضاد رفعًا.

وقرأ الباقون: ﴿أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ﴾، و: ﴿أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ﴾ مشددة النون فيهما.

قال أبو الحسن: لا أعلم الثقيلة إلا الأجود[4] فى العربية؛ لأنك إذا خففت فالأصل عندك[5] التثقيل فتخفف وتضمر، فأن تجىء بما عليه المعنى، ولا تكون

---

(١) صدر وعجز البيتين:

بادت وغير آيهن مع البلى ....

.... فبدا وغيب ساره المعزاء

وهما للشماخ بن ضرار فى ملحق ديوانه (٤٢٧ - ٤٢٨)، وأساس البلاغة (معز)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٩٦)، ولذى الرمة فى ملحق ديوانه ص (١٨٤٠ - ١٨٤١)، وبلا نسبة فى أساس البلاغة (شجج)، والتاج (شجج)، وخزانة الأدب (١٤٧)، والكتاب (١/ ١٧٣ - ١٧٤)، واللسان (شجج).

(٢) سقط فى ج.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٣٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨٤)، البحر المحيط (٦/ ٤٣٤)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٦٣)، التيسير للدانى (١٦١)، الحجة لابن خالويه (٢٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٣)، الغيث للصفاقسى (٣٠٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٢)، الكشف للقيسى (٢/ ١٣٤)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٢٧)، المحتسب لابن جنى (٢/ ١٠٢)، تفسير الرازى (٢٣/ ١٦٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٠).

(٤) فى أ: أجود.

(٥) فى أ: عندى.

أضمرت، ولا حذفت شيئا -أجود، وكذلك: ﴿أَنَّ الحمدَ لله﴾ [يونس: ١٠] وجميع ما فى القرآن مما يشبه هذا.

فأما قراءة نافع: ﴿وَالخَامِسَةُ أَنْ لَعْنَةُ اللهِ عَلَيْهِ﴾.

قال سيبويه: من قال: ﴿والخامسةُ أنْ غَضَبُ اللهِ﴾ فمعناه عنده: أنه غَضَبُ الله عليها - ولا تخفف فى الكلام أبدًا وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة على إضمار القصة فيها.

وكذلك قوله -عز وجل-: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] فيمن خفف.

وعلى هذا قول الأعشى: [من البسيط]

.... قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ[١]

وإنما خففت الثقيلة المفتوحة على إضمار القصة والحديث، ولم تكن كالمكسورة فى ذلك؛ لأن الثقيلة المفتوحة موصولة، والموصول يتشبث بصلته أكثر من تشبث غير الموصول بما يتصل [به][٢]، فلم يخفف إلا على هذا الحد؛ ليدل على [أن][٣] اتصالها بصلتها أشد.

وأما قراءة نافع: ﴿أنْ غَضِبَ اللهُ﴾ فإن: ﴿أن﴾ فيه المخففة من الثقيلة، وأهل العربية يستقبحون أن تلى الفعل حتى يفصل بينها وبين الفعل بشىء، ويقولون: استقبحوا أن تحذف ويحذف ما تعمل فيه، وأن تلى ما لم تكن تليه من الفعل بلا حاجز بينهما؛ فتجتمع هذه الاتساعات فيها.

فإن فصل بينها وبين الفعل بشىء لم يستقبحوا ذلك كقوله: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، و: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] و: علمت أنْ قد قام.

وإذا فصل بشىء من هذا النحو بينه وبين الفعل زال بذلك أن تلى ما لم يكن حكمها أن تليه.

فإن قيل: فقد جاء: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]، وجاء: ﴿نُودِىَ

---

(١) تقدم.
(٢) سقط فى أ.
(٣) سقط فى أ.

﴿أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنۡ حَوۡلَهَا﴾ [النمل: ٨] فإن «ليس» تجرى مجرى ما ونحوها مما ليس بفعل.

فأما ﴿نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ﴾ فإن قوله: ﴿بُورِكَ﴾ على معنى الدعاء؛ فلم يجز دخول «لا»، ولا «قد»، ولا «السين»، ولا شىء مما يصح [دخوله فى الكلام][(١)]، فيصح به الفصل[(٢)]، وهذا مثل ما حكاه من قولهم: أما أن جزاك الله خيرًا؛ فلم يدخل[(٣)] شىء من هذه الفواصل من حيث لم يكن موضعًا لها، وغير الدعاء فى هذا ليس كالدعاء.

ووجه قراءة نافع: أن ذلك قد جاء فى الدعاء ولفظه لفظ الخبر، وقد يجىء فى الشعر، وإن لم يكن شىء يفصل بين «أنْ» وبين ما تدخل عليه من الفعل.

فإن قلت: فلم لا تكون «أنْ». فى قوله: ﴿أَنْ غَضِبَ اللهُ﴾ «أن» الناصبة للفعل وُصِلَ بالماضى؟ فيكون كقول[(٤)] من قرأ: ﴿وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِى﴾ [الأحزاب: ٥٠].

فإن ذلك لا يسهل؛ ألا ترى أنها متعلقة بالشهادة، والشهادة بمنزلة العلم لا تقع بعدها الناصبة؟!

قال أحمد: وروى عبيد عن أبى عمرو أنه قرأ: ﴿إذ تَّلَقَّوْنَهُ﴾ [١٥] مشددة التاء، مدغمة الذال، مثل ابن كثير.

[وروى] القطعى عن عبيد، وعبيد عن هارون عن أبى عمرو مثله.

[قال أبو بكر][(٥)]، وهو ردىء إلا أن تظهر الذال من «إذ».

قال بعض أصحاب أحمد بن موسى: «مثل قول ابن كثير» غلطٌ، إنما ابن كثير يظهر الذال، ويشدد التاء، يريد: تتَلَقَّوْنَهُ، وأبو عمرو لا يفعل ذلك، وإنما أراد عبيد عن أبى عمرو بقوله: مشددة التاء، مدغمة [الذال][(٦)]: أنه يدغم الذال فى التاء

---

(١) فى ج: دخول الكلام عليه.
(٢) فى ج: الفعل.
(٣) زاد فى ج: فى.
(٤) فى ج: قول.
(٥) سقط فى ج.
(٦) سقط فى ج.

فيشددها ؛ لذلك رجع إلى كلام أحمد.

[وقرأ] أبو عمرو وحمزة والكسائى(١): ﴿إذ تَّلقَّوْنه﴾ مدغمة الذال فى التاء.

والباقون يظهرون الذال عند التاء، وكلهم يخففها.

قال أبو على: ابن كثير قد يدغم أحد المثلين فى الآخر فى الابتداء كما قال - عز وجل -: ﴿فإذا هى تَّلقَّف﴾ [الأعراف: ١١٧]، يريد: ﴿تَتَلَقَّف﴾ ولا يجوز أن يدغم ههنا: ﴿إذ تتلقونه﴾ كما أدغم فى قوله: ﴿تَّلَقَّفُ﴾ ؛ لأن الذال من «إذ» ساكنة، فإذا أدغمها التقى ساكنان على وجه لا يستحسن ؛ ألا ترى أن الذال من ﴿إذ﴾ ليس بحرف لين كالألف فى: ﴿لا تناجوا﴾ [المجادلة: ٩] فيدغم التاء من [قوله:](٢) ﴿تلقون﴾ كما يدغم من ﴿لا تَّناجوا﴾ فإذا كان كذلك لم يجز إدغام الذال من: ﴿إذ﴾ فى التاء، وأما إذا حذفت التاء الثانية من «تلقونه» وأنت تريد «تتلقونه» فبقيت تاء واحدة -لم يمتنع أن يدغم الذال من «إذ» فى التاء من «تلقونه» فتصير تاء مشددة.

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ﴾ [٢٤]:

فقرأ حمزة والكسائى(٣): ﴿يَوْمَ يَشْهَد عَلَيْهِمْ﴾ بالياء.

وقرأ الباقون: ﴿تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ﴾ بالتاء.

قال أبو على: الياء والتاء فى هذا النحو كلاهما حسن، وقد مر نحوه.

[روى](٤) عباس عن أبى عمرو: ﴿وَلِيَضْرِبْن﴾ [٣١] على معنى: «كى» إن كان صحيحًا.

وقرأ الباقون: ساكنة اللام على الأمر.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٣)، البحر المحيط (٦/ ٤٣٨)، تفسير القرطبى (١٢/ ٢٠٤)، الحجة لابن خالويه (٢٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٣، ٤٥٤)، الغيث للصفاقسى (٣٠٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٤)، تفسير الرازى (٢٣/ ١٧٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣).

(٢) سقط فى ج.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨٤)، البحر المحيط (٦/ ٤٤٠)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٧٢)، التيسير للدانى (١٦١)، تفسير القرطبى (١٢/ ٢١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٤)، الغيث للصفاقسى (٣٠٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٦)، الكشف للقيسى (٣/ ١٣٥)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٣٣)، المعانى للفراء (٢/ ٢٤٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣١).

(٤) سقط فى ج.

قال أبو على: تقدير اللام الجارة فى هذا الموضع فيه بعد؛ لأنه [ليس][(١)] المراد: من أجل الضرب، فإذا لم يسغ هذا وجب [أن تكون][(٢)] اللام للأمر، كما أن ما بعده وما قبله كذلك، وذلك: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا... وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ... وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ [النور: ٣٠، ٣١].

فهذا كله على الأمر والنهى، والمراد: مرهم بهذه الأشياء. فإن كسر أبو عمرو اللام فى ﴿ولِيَضربن﴾ فإنما كسرها؛ لأن أصل هذه اللام الكسر فى نحو[(٣)]: «لِيَذهب زيد». كما أن أصل الهاء من: «هى» و «هو»: الكسر [والضم][(٤)]، وإنما تسكن مع لام الأمر وحروف[(٥)] العطف على التشبيه بِعَضْدِ وكَتْفِ، ونحو ذلك.

اختلفوا فى خفض الراء ونصبها من قوله -عز وجل-: ﴿غَيْرِ أُوْلِي ٱلْإِرْبَةِ﴾ [٣١]:

فقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- وابن عامر: ﴿غَيْرَ أولى الإِرْبَةِ﴾ نصبًا[(٦)].

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: ﴿غَيْرِ أُوْلِي﴾ خفضًا.

قال أبو على: ﴿غَيْرِ﴾ فيمن جر صفة للتابعين، المعنى: لا يبدين زينتهن إلا للتابعين الذين لا إربة لهم فى النساء، والإربة: الحاجة، لأنهم فى أنهم لا إربة لهم كالأطفال الذين لم يظهروا على عورات النساء، أى: لم يَقْووا عليها. ومنه قوله -عز وجل-: ﴿فَأَصْبَحُوا ظَٰهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤] وجاز وصف التابعين بـ «غير»؛ لأنهم غير مقصودين بأعيانهم؛ فأجرى لذلك[(٧)] مُجرى النكرة، كما أن قولك: «مررت برجل أبى عشرة أبوه»، جاز أن تعمله عمل الفعل؛ لما لم تكن العشرة عشرة بأعيانهم.

---

(١) سقط فى ج.
(٢) سقط فى ج.
(٣) فى أ: النحو.
(٤) سقط فى ج.
(٥) فى ج: حرف.
(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٤)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٣٩)، البحر المحيط (٦/ ٤٤٩)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٧٩)، التيسير للدانى (١٦١)، تفسير الطبرى (١٨/ ٩٧)، تفسير القرطبى (١٢/ ٢٣٦)، الحجة لابن خالويه (٢٦١)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٥)، الغيث للصفاقسى (٣٠٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٦٢)، الكشف للقيسى (٢/ ١٣٦)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٣٦)، المعانى للفراء (٢/ ٢٥٠)، تفسير الرازى (٢٣/ ٢٠٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ١٤٢).
(٧) فى ج: ذلك.

وقد قيل: إن التابعين جاز أن يوصفوا بـ «غير» فى نحو هذا؛ لِقَصر الوصف على شىء بعينه، فإذا قصر على شىء بعينه زال الشياع عنه واختص، والتابعون ضربان: ذو إربة، وغير ذى إربة، وليس ثالث، وإذا كان كذلك جاز - لاختصاصه - أن يجرى وصفًا على المعرفة، وعلى هذا ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] وكذلك: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]؛ لأن المسلمين وغيرهم لا يخلون من أن يكونوا أصحاء أو زَمْنَى، فإذا وصفوا بأحد القسمين زال الشياع فساغ الوصف به لذلك.

ومن نصب ﴿غيرَ﴾ احتمل ضربين:

أحدهما: أن تكون استثناء، التقدير: لا يبدين زينتهن للتابعين إلا ذا الإربة منهم[١]، فإنهن لا يبدين زينتهن لمن كان منهم ذا إربة.

والآخر: أن تكون حالًا، المعنى: الذين يتبعونهن عاجزين عنهن، وذو الحال: ما فى التابعين من الذكر.

كلهم قرأ: ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [٣١] و: ﴿يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩] و: ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١] بفتح الهاء غير ابن عامر؛ فإنه قرأ: ﴿أَيُّهُ﴾ بضم الهاء فى الثلاثة [الأحرف][٢].

وكلهم يقف ﴿أَيُّهْ﴾ بالهاء فى الثلاثة، إلا أبا عمرو والكسائى فإنهما وقفا: [﴿أيُّها﴾][٣] بالألف على الثلاثة الأحرف.

قال أحمد: ولا ينبغى أن يتعمد الوقف عليها؛ لأن الألف سقطت فى الوصل؛ لسكونها وسكون اللام، أخبرنى محمد بن يحيى الوراق، قال: حدثنى محمد بن سعدان عن الكسائى أنه كان يقف: ﴿أيها﴾ بالألف[٤].

قال أبو على: الوقف على[٥] ﴿يَٰٓأَيُّهَ﴾ من قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ ونحوه

---

(١) فى ج: منهن.
(٢) سقط فى ج.
(٣) سقط فى ج.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٤)، البحر المحيط (٦/ ٤٥٠)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٧٩)، التيسير للدانى (١٦٢)، تفسير القرطبى (١٢/ ١٣٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٥)، الغيث للصفاقسى (٣٠٢)، الكشف للقيسى (٢/ ١٣٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ١٤٢).
(٥) زاد فى ج: قوله.

بالألف؛ لأنها إنما كانت سقطت؛ لسكونها وسكون لام المعرفة، كما قال أحمد، فإذا وقفت عليه زال التقاء الساكنين؛ فظهرت الألف، كما أنك لو وقفت على: ﴿مُحِلِّي﴾ من قوله: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١] -لرجعت الياء المحذوفة؛ لسكونها وسكون اللام، وإذا كان حذف الألف من: «ها» التى للتنبيه من ﴿يا أيها﴾ تحذف لهذا، فلا وجه لحذفها للوقف؛ ألا ترى أن من حذف الياء من الفواصل، والقوافى نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤]، [ونحوه، من الكامل]

.... وَبَعْـ ـضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِ[١]

لم يحذف الألف من قوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١].

ولا من نحو قوله: [من الرجز]

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَى[٢]

وقد حذف الألف من بعض القوافى للضرورة والحاجة إلى إقامة القافية؟!

فإن جعلت الحذف من ﴿ها﴾ من ﴿يَٰٓأَيُّهَ﴾ على هذا الوجه لم يسغ؛ لأنه لا حاجة هنا ولا ضرورة، ومما يضعف ذلك أن الألف فى حرف، والحروف لا يحذف منها إلا أن تكون مضاعفة[٣].

فأما ضم ابن عامر الهاء من ﴿يَا أَيُّهُ السَّاحِرُ﴾ فلا يتجه؛ لأن آخر الاسم هو الياء الثانية من «أى»؛ فينبغى أن يكون المضموم آخر الاسم، ولو جاز أن يضم هذا من

---

(١) تقدم.

(٢) الرجز لرؤبة فى ديوانه (٧٩)، واللسان (أضض، دين)، والأغانى (٢٠/ ٣١١)، والخصائص (٢/ ٩٦)، وسمط اللآلى (٢٣١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٥٥)، وشرح شواهد الشافية (٢٣٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٩)، وتهذيب اللغة (١٢/ ٩٨، ١٤/ ١٨٥)، والتاج (أضض، معض، دين، روى)، وكتاب العين (١/ ٢٨٨، ٧/ ٤٣٤)، ومجمل اللغة (١/ ١٤٨)، ومقاييس اللغة (١/ ١٥)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (٥٧، ٩٠٤)، ورصف المبانى (٣٥٤)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٩٣، ٥٠٢، ٥١٣، ٥١٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٠٥)، وشرح المفصل (١/ ٢٥، ٩/ ٣٣)، والكتاب (٤/ ٢١٠)، ومجمل اللغة (٢/ ٣٠٥)، ومقاييس اللغة (٢/ ٣٢٠)، والمخصص (١٢/ ٣٠٠، ١٧/ ١٥٥)، وديوان الأدب (٤/ ٢٣٤).

(٣) ثبت ههنا فى ج: «يتلوه فى الجزء الأربعين - إن شاء الله -: فأما ضم ابن عامر الهاء فى يا أيه الساحر فلا يتجه. والحمد لله. وصلى الله على سيدنا محمد النبى وعلى آله وسلم تسليمًا. وكتبه العباس بن أحمد بن أبى موّاس فى شهر رمضان سنة أربع وثلاثمائة».

حيث كان مقترنًا بالكلمة لجاز أن تضم الميم من «اللهم» ؛ لأنه آخر الكلمة.

ووجه الإشكال فى ذلك والشبهة: أنه وجد هذا الحرف قد صار فى بعض المواضع التى يدخل فيها بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، نحو: مررت بهذا الرجل، وغلامِ هذه المرأة، وليست «يا» وغيرها من الحروف التى ينبه بها كذلك، فلما وجدها فى أوائل المبهمة كذلك وفى الفعل فى قول أهل الحجاز: «هَلُمَّ»، جعله فى الآخر -أيضًا- بمنزلة شىء من نفس الكلمة، كما كان فى الأول كذلك، واستجاز حذف الألف اللاحق للحرف لما رآه قد حذف فى قولهم: «هَلُمَّ» ؛ فأجرى عليه الإعراب لما كان كالشىء الذى من نفس الكلمة.

فإن قلت: فإنه قد حرك الياء التى قبلها بالضم فى: «يا أيُّهُ الرجل» -فإنه يجوز أن يقول: إن ذلك فى هذا الموضع كحركات الإتباع نحو: امرؤ وامرئ، ونحو ذلك. فهذا لعله وجه شبهته، وينبغى ألا يقرأ بذلك ولا يؤخذ به.

ومما يقوى الشبهة أن ﴿ها﴾ هذه قد لحقت فى الآخر كما لحقت فى الأول ؛ ألا ترى أنهم قد قالوا فيما أنشده أبو زيد: [من الوافر]

تَبُكُّ الحَوْضَ عَلَّاهَا وَنَهْلَى ... ودُونَ ذِيَادِهَا عَطَنٌ مُنِيمُ[1]

إن «ها» للتنبيه ؛ لأن «علّى» و «نهلى»: حالان، فلما كانت إذا لحقت أولًا بمنزلة شىء من نفس الكلمة، كذلك قدرها إذا لحقت آخرًا.

قال أحمد: وروى أبو عمر الدورى عن الكسائى[2] ﴿كَمِشْكِاةٍ﴾ [٣٥] بكسر الكاف الثانية، لم يروها غيره.

قال أبو على: الإمالة فى قوله: «كمشكاة» غير ممتنعة ؛ لأن الألف فيها لا تخلو من أن تكون منقلبة عن الياء، أو عن الواو، وعن أيهما كان الانقلاب لم تمتنع إمالة الألف ؛ لأنها إذا ثنِّيتْ انقلبت ياء.

قال: [من الرجز]

---

(١) البيت لعاهان بن كعب فى اللسان (علل، نهل)، والتاج (علل، نهل)، وبلا نسبة فى اللسان (نوم)، ومقاييس اللغة (١/ ١٨٦).
ويروى: «خلف» بدلًا من «دون».

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٤)، تفسير القرطبى (١٢/ ٢٦١)، الحجة لابن خالويه (٢٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٥)، الغيث للصفاقسى (٣٠٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨).

كَـأَنَّمَـا حَـوْأَبُـهَـا لِمَـنْ رَقَـبْ بِـمِذْعَيَيْـنِ نُقْبَـةٌ مِـنَ الـجَـرَبْ[١]

ف «مذعا» مثل: «مشكا».

وقوله: ﴿فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ﴾ [٣٥] صفة للمشكاة ؛ لأنها جملة فيها ذكر يعود إلى الموصوف، و «المصباح» يرتفع بالظرف، وكذلك قالوا فى قوله -عز وجل-: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ﴾ [النور: ٣٦] إن قوله: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ تقديره: كمشكاة فيها مصباح فى بيوت أذن الله، ففى قوله: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ ضمير مرفوع يعود إلى الموصوف؛ لأن الظرف فى الصفة مثله[٢] فى الصلة، وقوله: ﴿أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ﴾ صفة للبيوت، والعائد منه إلى البيوت الذكر الذى فى قوله: ﴿تُرۡفَعَ﴾ ومعنى ترفع: تبنى كقوله: ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ﴾ [البقرة: ١٢٧].

[قرأ] ابن كثير ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم ﴿دُرِّيٌّ﴾ [٣٥] بضم الدال وكسر الراء مشددة الياء من غير همز.

أبو عمرو والكسائى[٣]: ﴿دِرِّىء﴾ مهموز بكسر الدال.

[وقرأ] أبو بكر عن عاصم: ﴿دُرِّىء﴾ [مهموز][٤] بضم الدال، وكذلك حمزة.

قال أبو على: من قرأ: ﴿دُرِّىء﴾ احتمل قوله أمرين:

أحدهما: أن يكون نسبه إلى الدُّر ؛ وذلك لفرط ضيائه ونوره، كما أن الدر كذلك، ويجوز أن يكون: «فُعِّيلًا» من الدَّرء، فخفف الهمزة، فانقلبت ياء كما تنقلب من النسىء والنبىء، ونحوه إذا خففت ياء.

ومن قرأ: ﴿دِرِّىء﴾ كان «فِعِّيلًا» من «الدرء» مثل: السكِّير والفِسِّيق، والمعنى: أن الخفاء يدفع عنه لتلألئه فى ظهوره ؛ فلم يخف كما خفى نحو السها، وما لم

---

(١) الرجز بلا نسبة فى تهذيب اللغة (٣/ ١٥٠).
ويروى: «أوسطها» بدلًا من «حوأبها».

(٢) زاد فى ج: معها.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٤)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٤١)، البحر المحيط (٦/ ٤٥٦)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٨٥)، التيسير للدانى (١٦٢)، تفسير الطبرى (١٨/ ١٠٩)، تفسير القرطبى (١٢/ ٢٦١)، الحجة لابن خالويه (٢٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٦)، الغيث للصفاقسى (٣٠٣)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٦٨)، الكشف للقيسى (٢/ ١٣٧)، المحتسب لابن جنى (٧/ ١٤١)، المعانى للأخفش (٢/ ٤٢٠، ٤٢١)، المعانى للفراء (٢/ ٢٥٢)، تفسير الرازى (٢٣/ ٢٣٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٢).

(٤) سقط فى ج.

يضئ من الكواكب.

قال أبو عثمان عن الأصمعى عن أبى عمرو قال: مذ خرجت من الخندق لم أسمع أعرابيًّا يقول إلا ﴿كَأَنَّهُ كَوْكَبٌ دِرِّىءٌ﴾ بكسر الدال.

قال الأصمعى: فقلت: أفيهمزون؟

قال: إذا كسروا فحسبك، قال: أخذوه من: درأتِ النجوم، تَدْرأ: إذا اندفعت، وهذا «فِعِّيلٌ» منه، ومن قرأ: ﴿دُرِّىءٌ﴾ كان «فُعِّيلًا» من الدرء الذى هو الدفع، وإن خففت الهمزة من [هذا][1] قلت: ﴿دُرِّىٌّ﴾.

وقد حكى سيبويه عن أبى خطاب: كوكب دُرى فى الصفات، ومن الأسماء المُريق: العصفر، ومما يمكن أن يكون من[2] هذا البناء قولهم: العُلِّيَّة؛ ألا تراه من علا؛ فهو «فُعِّيل» منه، ومنه السُّرِّيَّة الأولى أن تكون «فُعِّيلة»؛ وذلك أنها[3] لا تخلو من أن تكون من السر أو السراة أو السرو أو السرور، فالأشبه أن تكون «فُعِّيلة» من السر؛ ولأن صاحبها إذا أراد استيلادها لم يمتهنها، ولم يبتذلها كما[4] تبتذل له من لا تراد للاستيلاد، ولا تكون «فُعِّيلة» من السراة؛ لأن السراة: الظهر، وهى لا تؤتى من ذلك المأتى، ومن رأى ذلك جاز عنده أن تكون عنده: فُعِّيلة من السَّراة، ولا تكون فُعِّيلة من السِّر؛ لأن السر لا يتجه فيها، إلا أن يريد: أن المولى قد يسرها عمن حدثه، ويجوز إن أخذتها من السرور -لأن صاحبها يُسَرّ بها من حيث كانت نفسًا عن الحرَّة- أمران:

أحدهما: أن تكون «فُعِّيلة» من السرور.

والآخر: أن تكون «فُعِّيلة» من السر، فأبدل من لام فُعِّيلة - للتضعيف - حرف اللين، وأدغم ياء فُعِّيلة فيها فصار سُرِّيَّة.

[قرأ][5] ابن كثير وأبو عمرو بالتاء مفتوحة ونصب الدال من ﴿تَوَقَّدَ﴾ [٣٥].

[وقرأ] نافع وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿يُوقَدُ﴾ مضمومة الياء مفتوحة القاف

---

(١) سقط فى ج.
(٢) فى ج: فى.
(٣) فى ج: أنه.
(٤) فى أ: لما.
(٥) سقط فى أ.

مضمومة الدال.

[وقرأ] حمزة والكسائى وأبو بكر عن عاصم ﴿تُوقَدُ﴾ بضم التاء والدال.

وروى أبان عن عاصم ﴿يُوقَدُ﴾ مثل نافع.

[وقرأ] القُطَعِى عن عبيد عن هارون عن أبى عمرو عن عاصم بن بهدلة، وأهل الكوفة: ﴿تَوَقَّدُ﴾ برفع الدال، مشددة، مفتوحة الواو.

قال أبو على: ومعنى: ﴿تُوقَدُ من شجرة﴾، أى: من زيت شجرة، فحذف المضاف، يدلك[1] على ذلك: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥].

قال أبو على: قول ابن كثير وأبى عمرو: ﴿تَوَقَّدَ﴾ على أن فاعل «توقد»: المصباح، وهو البين[2] ؛ لأن المصباح هو الذى يتوقد.

قال: [من الطويل]

سَمَوْتُ إِلَيْهَا وَالنُّجُومُ كَأَنَّهَا مَصَابِيحُ رُهْبَانٍ تُشَبُّ لِقُفَّالِ[3]

ومن قال: ﴿يُوقَدُ﴾ كان كمن قرأ: ﴿تَوَقَّدَ﴾ فى أنه جعل فاعل الفعل المصباح، كما جعل فاعله المصباح فى ﴿تَوَقَّدَ﴾.

ومن قرأ ﴿تُوقَدُ﴾ كان فاعله الزجاجة، والمعنى على مصباح الزجاجة، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، فقال: ﴿توقَدُ﴾ فحمل الكلام على لفظ الزجاجة، أو يريد بالزجاجة القنديل ؛ فيقول: ﴿توقَدُ﴾ على لفظ الزجاجة، وإن كان يريد القنديل.

ومن قال: ﴿تَوَقَّدُ﴾ برفع الدال وتشديد القاف وفتحها، فإنه يحمل الكلام على الزجاجة، والمعنى: تتوقد وحذف التاء الثانية.

حدثنا الكندى قال: حدثنا المؤمل قال: حدثنا إسماعيل عن أبى رجاء، قال: سألت الحسن عن قول [الله -جل وعز-][4]: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾

---

(١) فى ج: يدل.

(٢) فى ج: الزيت.

(٣) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (٣١)، وخزانة الأدب (١/٣٢٨)، والدرر (٤/١٣)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١/٢٤٦).

ويروى: «نظرت إليها» بدلًا من «سموت إليها».

(٤) سقط فى أ.

[النور: ٣٥] إلى قوله: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ [النور: ٣٥] قال: مثل هذا القرآن فى القلب كمشكاة: ككوة فيها مصباح، ﴿ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾.

اختلفوا فى فتح الباء وكسرها من قوله -تعالى-: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ [٣٦] فقرأ عاصم - فى رواية أبى بكر - وابن عامر[١]: ﴿يُسَبَّحُ له فيها﴾ بفتح الباء.

وقرأ الباقون: ﴿يُسَبِّحُ﴾ بكسر الباء، وكذلك حفص عن عاصم أيضًا.

حدثنى أحمد بن أبى خيثمة وإدريس بن عبد الكريم جميعًا عن خلف عن الضحاك بن ميمون عن عاصم ﴿يُسَبِّحُ﴾ بكسر الباء.

وروى بكار عن أبان عن عاصم: ﴿يُسَبِّحُ﴾ بكسر الباء أيضًا.

قال أبو على: من قرأ[٢]: ﴿يُسَبَّح له فيها﴾ ففتح الباء فعلى أنه أقام الجار والمجرور مقام الفاعل، ثم فسر: مَنْ يسبح؟ فقال: ﴿رِجَالٌ﴾ أى: يسبح له فيها رجال، فرفع رجالًا بهذا المضمر الذى دل عليه قوله: ﴿يُسَبَّحُ﴾؛ لأنه إذا قال: «يسبَّحُ» دل على فاعل التسبيح.

ومثل هذا قول الشاعر: [من الطويل]

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ....[٣]

لما قال: «ليبك يزيد»، دل على فاعل البكاء، فكأنه قيل: من يبكيه؟ فقيل: ضارع لخصومة، والوجه ﴿يُسَبِّحُ﴾، كما قرأه الجمهور؛ فيكون فاعل ﴿يُسَبِّحُ﴾: ﴿رِجَالٌ﴾ الموصوفون بقوله: ﴿لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ﴾ [النور: ٣٧].

[قرأ] حمزة والكسائى: ﴿وَاللهُ خَالِقُ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [٤٥] بألف[٤].

و [قرأ][٥] الباقون: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ﴾ بغير ألف.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٤٤)، البحر المحيط (٦/ ٤٥٨)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٨٨)، التيسير للدانى (١٦٢)، تفسير الطبرى (١٨/ ١١٢)، تفسير القرطبى (١٢/ ٢٧٥)، الحجة لابن خالويه (٢٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٦)، الغيث للصفاقسى (٣٠٣)، الكشف للقيسى (٢/ ١٣٩)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٤١)، المعانى للفراء (٢/ ٢٥٣)، تفسير الرازى (٢٤/ ٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٢).

(٢) فى أ: قال.

(٣) تقدم.

(٤) فى ج: بالألف.

(٥) سقط فى ج.

قال أبو على: حجة من قال: ﴿خالقُ﴾ قوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَٱعْبُدُوهُ﴾ [الأنعام: ١٠٢].

ومن قال: ﴿خَلَقَ﴾ ؛ فلأنه فعل ذلك فيما مضى، وحجته قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [إبراهيم: ١٩]، وقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

قال: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم﴾ [٥٥] كُتب فى سورة «الكهف».

[قرأ] حفص عن عاصم ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم﴾ مشددة، وكذلك فى: «سأل سائل» مشددة، وتخفف فى «التحريم»، و«نون» و«الكهف».

وقرأ حمزة والكسائى وابن عامر: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم﴾ مشددة، وخففوا التى فى «الكهف» و«التحريم»، و«نون».

وقد ذكر فى سورة الكهف.

[وقرأ] ابن كثير وعاصم(١) - فى رواية أبى بكر - فى «النور» مخففة، ﴿ولَيُبْدِلنَّهُمْ﴾ وكذا كل شىء فى القرآن خفيف.

قال أبو على: قد مر القول فيه فيما تقدم فى سورة الكهف.

[قرأ] ابن كثير وحمزة والكسائى ونافع فى رواية ورش وابن سَعدان عن إسحاق المسيبى عن نافع(٢): ﴿وَيَخْشَى اللهَ وَيَتَّقِهِى﴾ [٥٢] موصولة بياء.

وقال قالون عن نافع: ﴿وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ بكسر الهاء لا يبلغ بها الياء.

وقرأ أبو عمرو وعاصم - فى رواية أبى بكر - وابن عامر(٣): [﴿ويَتَّقِهْ﴾](٤) جزمًا.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٥١)، البحر المحيط (٦/ ٤٦٩)، التبيان للطوسى (٧/ ٤٠٢)، التيسير للدانى (١٦٣)، تفسير الطبرى (١٨/ ١٢٢)، تفسير القرطبى (١٢/ ٣٠٠)، الحجة لابن خالويه (٢٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٩)، الغيث للصفاقسى (٣٠٤)، الكشف للقيسى (٢/ ١٤٢)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٥١)، المعانى للفراء (٢/ ٢٥٩)، تفسير الرازى (٢٤/ ٢٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٣).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٦)، البحر المحيط (٦/ ٤٦٨)، التبيان للطوسى (٧/ ٤٠٠)، التيسير للدانى (١٦٣)، تفسير القرطبى (١٢/ ٢٩٥)، الحجة لابن خالويه (٢٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٧)، الغيث للصفاقسى (٣٠٣)، الكشف للقيسى (٢/ ١٤٠)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٤٩)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٠٧).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٦)، البحر المحيط (٦/ ٤٦٨)، التبيان للطوسى (٧/ ٤٠٠)، التيسير للدانى (١٦٢)، تفسير القرطبى (١٢/ ٢٩٥)، الحجة لابن خالويه (٢٦٣)، السبعة =

[وقرأ] حفص عن عاصم: ﴿وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ ساكنة القاف مكسورة الهاء بغير ياء مختلسة الكسرة.

[وروى][1] أبو عمارة عن حفص عن عاصم: ﴿ويَتَّقِهْ فأولئكَ﴾ مكسورة القاف ساكنة الهاء، وكذلك روى أبو عمارة عن حمزة.

قال أبو على: قول من قال: ﴿ويتّقهى﴾ موصولة بياء، هو الوجه ؛ لأن الهاء [ما][2] قبلها متحرك وحكمها إذا تحرك ما قبلها أن تتبعها الياء فى الوصل.

وما رواه قالون عن نافع: ﴿ويَتَّقِهِ فأولئك﴾ لا يبلغ به[3] الياء، وجهه: أن الحركة ليست تلزم ما قبل الهاء ؛ ألا ترى أن الفعل إذا رفع دخلته الياء، وإذا دخلت الياء اختير حذف الياء بعد الهاء فى الوصل مثل: ﴿عليه﴾ فلما كان الحرف المحذوف لا يلزم حذفه صار كأنه فى اللفظ، كما أن الحرف لما لم يلزم حذفه فى قوله: [من الرجز]

وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ[4]

صار كأنه فى اللفظ ؛ فلم يهمز الواو، فكذلك لم يثبت فى الآية الياء بعد الهاء.

وقول[5] أبى عمرو وعاصم -فى رواية أبى بكر- وابن عامر: ﴿ويَتَّقِهْ﴾ جزمًا - فإن قول من تقدم أبين من هذا.

ووجهه: أن ما يتبع هذه الهاء من الواو والياء زائدة فرد إلى الأصل، وحذف ما يلحقه من الزيادة، ويقوى ذلك أن سيبويه يحكى أنه سمع من يقول: «هذهْ أمَةُ الله»، فى الوصل والوقف، وهذه الهاء التى فى «هذه» قد أجروها مجرى [هاء][6] الضمير، فكما استجازوا الحذف فى هذه فكذلك يجوز الحذف فى[7] هذه الهاء التى للضمير.

= لابن مجاهد (٤٥٧)، الغيث للصفاقسى (٣٠٣)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٧١)، الكشف للقيسى (٢/ ١٤٠)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٤٩)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٠٦، ٣٠٧).

(٤) سقط فى ج.

(١) سقط فى ج.

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى أ: فيها.

(٤) تقدم.

(٥) فى ج: وقرأ.

(٦) سقط فى ج.

(٧) فى ج: من.

وزعم أبو الحسن: أن: [من الطويل]

.... لَهْ أَرِقَانِ(١)

ونحوه لغة يجرونها فى الوصل مجراها فى الوقف، فيحذفون منها كما حذفوا فى الوقف، وحملها سيبويه على الضرورة، وعلى أنه أجرى الوصل مجرى الوقف.

وأما ما رواه حفص عن عاصم: ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ فإن وجهه: أن ﴿تقِه﴾ من: ﴿يَتَّقِهْ﴾ مثل: كَتِفٍ، فكما يسكن نحو: كتْفٍ، كذلك أسكن(٢) القاف من: ﴿تَقْهِ﴾.

وعلى هذا قول الشاعر: [من الطويل]

.... لَمْ يَلْدَهُ أَبَوانِ(٣)

ومثله: [من الرجز]

فَبَاتَ مُنْتَصْبًا وَمَا تَكَرْدَسَا(٤)

فلما أسكن ما قبل الهاء لهذا الشبه(٥)، حرك الهاء بالكسر، كما حرك الدال بالفتح فى: «لم يَلْدَه».

قال: [قرأ ابن كثير](٦) فيما قرأت على قنبل: ﴿سَحَابٌ﴾ [٤٠] منونة ﴿ظلماتٍ﴾ مكسورة التاء ينونهما جميعًا.

وقال ابن أبى بزة(٧): ﴿سَحَابُ ظُلُمَاتٍ﴾ مضافًا.

[وقرأ الباقون: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌ﴾](٨) رفع جميعًا منون.

قال أبو على: قوله -عز وجل-: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ﴾ [٤٠] معناه: أو

---

(١) تقدم.
(٢) فى أ: سكن.
(٣) تقدم.
(٤) تقدم.
(٥) فى أ: التشبيه.
(٦) فى ج: قرأت على ابن كثير.
(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٤٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨٥)، البحر المحيط (٦/ ٤٦٢)، التيسير للدانى (١٦٢)، تفسير القرطبى (١٢/ ٢٨٤)، الحجة لابن خالويه (٢٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٧)، الغيث للصفاقسى (٣٠٣)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٧٠)، الكشف للقيسى (٢/ ١٣٩)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٤٥)، تفسير الرازى (٢٤/ ٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٢).
(٨) سقط فى ج.

كذى ظلمات، ويدل على حذف المضاف قوله -تعالى-: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾ [النور: ٤٠] فالضمير الذى أضيف إليه ﴿يَدَهُۥ﴾ يعود إلى المضاف المحذوف، ومعنى ذى ظُلماتٍ: أنه فى ظلماتٍ.

ومثل حذف المضاف هنا حذفه فى قوله: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩] فتقديره: أوكذوى صيب من السماء، أو أصحاب صيب، فحذف المضاف، كما حذف من(١) قوله: ﴿أَوۡ كَظُلُمَٰتٖ﴾، ومعنى: ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾: ظلمة البحر، وظلمة الموج، وظلمة الموج الذى فوق الموج.

وقوله -تعالى-: ﴿فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] ظلمة البحر، وظلمة جوف(٢) الحوت، ويجوز أن يكون الالتقام كان فى ليل. فهذه ظلمات.

وقوله: ﴿خَلۡقٗا مِّنۢ بَعۡدِ خَلۡقٖ فِي ظُلُمَٰتٖ ثَلَٰثٖۚ﴾ [الزمر: ٦] ؛ فإنه يجوز أن يكون ظلمة الرحم، وظلمة البطن، وظلمة المشيمة.

فمن قرأ: ﴿سَحَابٞۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾ [٤٠] فرفع الظلمات -كان خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: هذه ظلمات بعضها فوق بعض.

ومن قال: ﴿سَحَابُ ظُلُمَاتٍ﴾ جاز أن يجعله تكريرًا وبدلًا من الظلمات الأولى، ومن قال: ﴿سحابُ ظلماتٍ﴾ بإضافة السحاب إلى الظلمات، فـ«الظلمات»: هى الظلمات التى تقدم ذكرها، وأضاف السحاب إلى الظلمات ؛ لاستقلال السحاب وارتفاعه فى وقت كون هذه الظلمات، كما تقول: سحاب رحمة، وسحاب مطر، إذا ارتفع فى الوقت الذى تكون فيه الرحمة والمطر.

قال: ورش عن نافع(٣): لا يهمز ﴿يُوَلِّفُ﴾ [٤٣].

وقالون يهمز، وكذلك الباقون.

إذا كان من: أَلَّفتُ بين الشيئين، إذا جمعت، فالأصل فى الكلمة الهمز ؛ فتقول: يؤلف، إذا حققت، وإذا(٤) خففت أبدلت منها الواو كما أبدلتها من(٥) قولهم: التؤدة

---

(١) فى ج: فى.
(٢) فى أ: بطن.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٥)، البحر المحيط (٦/ ٤٦٤)، تفسير القرطبى (١٢/ ٢٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٧)، الغيث للصفاقسى (٣٠٣).
(٤) فى أ: إذا.
(٥) فى ب: فى.

حين قلت: التُّوَدة. ومن[1]: جُؤَنٍ حين[2] قلت: جُوَنٌ. فالتحقيق والتخفيف حسنان، ولا يختلف النحويون فى قلب هذه الهمزة واوًا إذا خففت.

اختلفوا فى فتح اللام وكسرها من قوله -تعالى-: ﴿كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ﴾ [٥٥]:

فقرأ عاصم - فى رواية أبى بكر -[3]: ﴿كَمَا استُخْلِفَ﴾ بضم التاء وكسر اللام.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: ﴿ٱسْتَخْلَفَ﴾ بفتح التاء واللام.

قال أبو على: الوجه ﴿كَمَا ٱسْتَخْلَفَ﴾.

ألا ترى أن اسم الله -تعالى- قد تقدم ذكره، وأن الضمير فى: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٥٥] يعود إلى الاسم؟

وكذلك فى قوله - تعالى -: ﴿كَمَا ٱسْتَخْلَفَ﴾، ألا ترى أن المعنى: ليستَخلِفنهُم استخلافًا كاستخلافه الذين من قبله؟.

ووجه ﴿استُخلِفَ﴾: أنه يراد به ما أريد بـ «استخلف».

قال: وقرأ[4] حمزة وحفص وابن عامر[5]: ﴿لا يحسَبَنّ﴾ [٥٧] بالياء وفتح السين.

وقرأ[6] الباقون ﴿لا تحسِبَنّ﴾ بالتاء.

وفتح عاصم وابن عامر وحمزة السين.

وكسرها الباقون.

قال أبو على: من قال: ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء جاز أن يكون فاعل الحسبان أحد

---

(١) فى ب: فى

(٢) فى أ: حيث.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٥)، البحر المحيط (٦/ ٤٦٤)، تفسير القرطبى (١٢/ ٢٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٧)، الغيث للصفاقسى (٣٠٣).

(٤) فى أ: وقرأ حمزة، وعاصم فى رواية حفص وابن عامر.

(٥) ينظر: التبيان للطوسى (٧/ ٤٠٥)، إتحاف الفضلاء (٣٢٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٥٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨٦)، البحر المحيط (٦/ ٤٧٠)، التيسير للدانى (١٦٣)، تفسير القرطبى (١٢/ ٣٠١)، الحجة لابن خالويه (٢٦٤)، الغيث للصفاقسى (٣٠٤)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٧٤)، الكشف للقيسى (٢/ ١٤٢)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٥٣)، المعانى للفراء (٢/ ٢٥٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٧).

(٦) فى أ: وقال.

شيئين:

إما أن يكون قد تضمن ضميرًا للنبى ﷺ؛ كأنه [قال][(١)]: لا يحسِبن النبى -صلى الله عليه وسلم- الذين كفروا معجزين، فـ«الذين» فى موضع نصب بأنه المفعول الثانى.

ويجوز أن يكون فاعل الحسبان: الذين كفروا، ويكون المفعول الأول محذوفًا؛ تقديره: لا يحسبن الذين كفروا أنفسهم سبقوا.

ومن قرأ: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾ ففاعل الفعل المخاطب ومفعولاه، ما بعد يحسِبن، وحسِب يحسَبُ، وحسَبَ يحسِبُ لغتان.

اختلفوا فى ضم الثاء وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ﴾ [٥٨]:

فقرأ عاصم - فى رواية أبى بكر - وحمزة والكسائى[(٢)]: ﴿ثَلاثَ عَوْرَاتٍ﴾ نصبًا.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ﴾ رفعًا.

قال أبو على: من رفع فقال: ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ﴾ كان خبر ابتداء محذوف لما قال: ﴿ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾ [النور: ٥٨] وفصل الثلاث بقوله: ﴿مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ﴾ [النور: ٥٨] فصار كأنه قال: هذه ثلاث عورات، فأجمل بعد التفصيل.

ومن قال: ﴿ثلاثَ عوراتٍ﴾ جعله بدلا من قوله: ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾.

فإن قلت: إن قوله: ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾ زمان بدلالة أنه فسر بزمان، وقوله: ﴿مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ . . . وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ﴾ وليس العورات بزمان فكيف يصح البدل منه، وليس هى هى؟

قيل: يكون ذلك على أن يضمر الأوقات؛ كأنه [قال][(٣)]، أوقات ثلاث عورات، فلما حذف المضاف إليه بإعراب المضاف فعلى هذا يوجه.

---

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٥٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨٦)، البحر المحيط (٦/ ٤٧٢)، التبيان للطوسى (٧/ ٤٠٦)، التيسير للدانى (١٦٣)، تفسير الطبرى (١٨/ ١٢٥)، تفسير القرطبى (١٢/ ٣٠٥)، الحجة لابن خالويه (٢٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٩)، الغيث للصفاقسى (٣٠٤)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٧٥)، الكشف للقيسى (٢/ ١٤٣)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٥٧)، المعانى للفراء (٢/ ٢٦٠)، تفسير الرازى (٢٤/ ٣١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٣).

(٣) سقط فى ب.

قال: ولم يختلف فى إسكان الواو من ﴿عَوْرَٰتٍ﴾.

قال أبو على: واحد العورات: عورة، وحكم ما كان على: فَعْلة من الأسماء أن تحرك العين منه فى: فَعَلات نحو: صحيفة وصحَفات، وجفنة وجَفَنات، إلا أن التحريك فيما كان العين منه ياء، أو واوًا كرهه عامة العرب ؛ لأن العين بالتحريك، تصير على صورة ما يلزمه الانقلاب من كونه متحركًا بين متحركين ؛ فكرهوا ذلك وعدلوا عنه إلى الإسكان، فقالوا[1]: عوْرات، وجوْزات، وبيْضات، ومثل هذا فى اطراد التحريك فى الصحيح وكراهيته فى المعتل قولهم فى حنيفة: حنفى، وفى جديلة وربيعة: جَدَلى، وربعى، فإذا أضافوا إلى مثل: طويلة وحويزَة، قالوا: طويلى وحويزى، كراهة طوَلى وحَوَزى؛ لأنه يصير على ما يجب فيه القلب، وكذلك قالوا فى شديدة: شديدى ورفضوا: شددى الذى آثروا نحوه فى ربعى؛ كراهة التقاء التضعيف.

* * *

(١) فى أ: وقالوا.

بسم الله

ذكر اختلافهم فى سورة الفرقان

اختلفوا فى الياء والنون من قوله -تعالى-: ﴿جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ [٨]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ بالياء.
وقرأ حمزة والكسائى[(١)]: ﴿نأكلُ منها﴾ بالنون.

قال أبو على: ﴿لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ يعنى [به][(٢)] النبى -صلى الله عليه وسلم- كأنهم أنكروا أن يكون رسول الله لما رأوه بشرا مثلهم يأكل كما يأكلون فقالوا: ﴿لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ٧]، فيبين منا باقتران الملك به، وكونه معه نذيرًا من جملتنا، فكذلك اقترحوا عليه إلقاء كنز إليه، أو كون جنة يختص بما يأكل منها، حتى يتبين فى مأكله - أيضا - منهم كما يبين باقتران الملك به وإلقاء الكنز إليه، وعلى هذا قالوا: ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَاسِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٤]، ﴿فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾ [القمر: ٢٤]، وقد قال فى ذلك سواهم من الكفار فقالوا فيما حكى الله -عز وجل- عنهم: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦] فأنكروا أن يكون لمن ساواهم فى البشرية حال ليست لهم، وقد احتج الله -سبحانه- عليهم فى ذلك، بقوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام: ٩]، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧].

ومن قال: ﴿نأكل﴾ فكأنه أراد أنه يكون له بذلك مزية علينا فى الفضل بأكلنا من جنته.

اختلفوا فى رفع اللام وجزمها من قوله -جل وعز-: ﴿وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾ [١٠]:
فقرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم - فى رواية يحيى - عن أبى بكر: ﴿ويجعلُ

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٧)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٥٨)، البحر المحيط (٦/ ٤٨٣)، التبيان للطوسى (٧/ ٤١٧)، التيسير للدانى (١٦٣)، تفسير الطبرى (١٨/ ١٣٨)، تفسير القرطبى (١٣/ ٥)، الحجة لابن خالويه (٢٦٤)، الحجة لأبى زرعة (٥٠٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٢)، الغيث للصفاقسى (٣٠٥)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٨٢)، الكشف للقيسى (٢/ ١٤٤)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٥٩)، المعانى للفراء (٢/ ٢٦٠)، تفسير الرازى (٢٤/ ٥٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٣).

(٢) سقط فى ب.

لَكَ﴾ برفع اللام[(١)].

الكسائى عن أبى بكر عن عاصم، ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائى وحفص عن عاصم: ﴿وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾ بجزم اللام.

قال أبو على: من جزم: ﴿وَيَجْعَل﴾ عطفه على موضع جعل؛ [لأن موضع جعل][(٢)] جزم بأنه جزاء الشرط، فإذا جزم: ﴿وَيَجْعَل﴾ حمله على ذلك، وإذا كانوا قد جزموا ما لم يله فعل؛ لأنه فى موضع جزم؛ كقراءة من قرأ: ﴿من يضلل الله فلا هادى له وَيَذَرْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

وكقول الشاعر: [من الكامل]

أَنَّى سَلَكْتَ فَإِنَّنِى لَكَ كَاشِحٌ وَعَلَى انْتِقَاصِكَ فِى الحَيَاةِ وَأَزْدَدِ[(٣)]

وكل ذلك ليس بأفعال، وإنما هو فى موضع الأفعال - فالفعل أولى أن يحمل عليه من حيث كان الفعل بالفعل أشبه منه بغير الفعل، وحكم المعطوف أن يكون مناسبًا للمعطوف [عليه][(٤)]، ومشابهًا له.

ومن رفع فقال: ﴿ويجعلُ لَكَ﴾ قطعه مما قبله واستأنف، والجزاء فى هذا النحو موضع استئناف، ألا ترى أن الجمل التى من الابتداء والخبر تقع فيه. كقوله -تعالى-: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٨٦]. وقوله -تعالى-: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١].

واختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ﴾ [١٧]:

فقرأ ابن كثير وعاصم - فى رواية حفص -: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٧)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٥٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨٧)، البحر المحيط (٦/ ٤٨٤)، التبيان للطوسى (٧/ ٤١٧)، التيسير للدانى (١٦٣)، تفسير القرطبى (١٣/ ٦)، الحجة لابن خالويه (٢٦٤)، الحجة لأبى زرعة (٥٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٢)، الغيث للصفاقسى (٣٠٥)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٨٣)، الكشف للقيسى (٢/ ١٤٤)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٥٩)، المعانى للفراء (٢/ ٢٦٣)، تفسير الرازى (٢٤/ ٥٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٣).

(٢) سقط فى ب.

(٣) تقدم.

(٤) سقط فى أ.

دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ﴾ بالياء جميعًا.

وقرأ نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائى وعاصم - فى رواية أبى بكر[١] -: ﴿ويومَ نَحشُرُهم﴾ بالنون، ﴿فَيَقُولُ﴾ بالياء.

قال أبو بكر: ليس عندى عن أبى بكر عن عاصم فى [قوله:][٢] ﴿فَيَقُولُ﴾ شىء.

وقال بعض أصحابه: روى الأعشى عن أبى بكر: ﴿فَيَقُولُ﴾ بالياء.

وروى عباس، وعبيد بن عقيل عن هرون عن أبى عمرو و [عبيد عن أبى عمرو][٣] وأبو زيد والخفاف عن أبى عمرو ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾، ﴿فَيَقُولُ﴾ مثل ابن كثير بالياء.

وقرأ ابن عامر: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ ﴿فَنَقُولُ﴾ بالنون جميعًا.

قال أبو على: حجة من قرأ بالياء: قوله -تعالى-: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ وَعْدًا﴾ [١٦] ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ... فَيَقُولُ﴾ [١٧]، ويقوى ذلك قوله: ﴿عبادى﴾.

ومن قرأ ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُم﴾ ﴿فيقول﴾ فإنه على أنه أفرد بعد أن جمع، كما أفرد بعد الجمع فى قوله [-تعالى-][٤]: ﴿وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ... أَلَّا تَتَّخِذُواْ مِن دُونِى﴾ [الإسراء: ٢].

وقراءة ابن عامر: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُم ... فَنَقُولُ﴾ حسن؛ لإجرائه المعطوف مجرى المعطوف عليه فى لفظ الجمع، وقد قال: ﴿ويوم نحشرهم جميعا ثم نقول للملائكة﴾ [سبأ: ٤٠] ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ﴾ [الأنعام: ٢٢]، ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ﴾ [الكهف: ٤٧].

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٨)، البحر المحيط (٦/ ٤٨٧)، التبيان للطوسى (٧/ ٤٢٢)، التيسير للدانى (١٥٣)، تفسير الطبرى (١٨/ ١٤٢)، تفسير القرطبى (١٣/ ١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٦٥)، الحجة لأبى زرعة (٥٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٣)، الغيث للصفاقسى (٣٠٥)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٨٤)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٦٢)، المحتسب لابن جنى (٢/ ١١٩)، تفسير الرازى (٢٤/ ٦١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٣).

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى أ.

عبيد عن أبى عمرو: ﴿مَكَانًا ضَيْقًا﴾ [١٣] خفيف مثل ابن كثير.
والباقون يشددون الياء من ﴿ضَيِّقًا﴾ غير ابن كثير(١).

[قال أبو على:](٢) ﴿ضَيِّقًا﴾ تقديره: «فيعلٌ»، وليس بمصدر؛ لأنه قد جرى وصفًا على المكان.

ومن خفف فكتخفيف اللّيْن والهيْن، والتخفيف فى هذا النحو كثير، وما كان من هذا النحو من الواو نحو: سيِّد وميِّت، فالحذف فيه فى القياس أسوغ(٣)؛ لأن العين تُعل فيه بالحذف كما أعل بالقلب إلى الياء، والحذف فى الياء - أيضا - كثير؛ لأن الياء [قد](٤) تجرى مجرى الواو فى نحو: اتَّسرَ، جعلوه بمنزلة اتَّعَدَ.

قال: قرأ عاصم - فى رواية حفص -: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ﴾ [١٩] بالتاء جميعًا.

ابن سعدان عن محمد بن يحيى عن أبى بكر عن عاصم ﴿يَقُولُونَ﴾ بالياء.

الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ﴾ بالتاء، ﴿فَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ بالياء.

وقال لى قنبل عن ابن أبى بزة عن ابن كثير: بالياء جميعًا(٥)، ﴿يَقُولُونَ ... فَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾.

[قال أبو على](٦): ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ﴾ [١٩] أى: كذبوكم بقولهم، وقولهم هو نحو ما قالوه من قولهم: ﴿وَقَالَ شُرَكَاؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ﴾ [يونس: ٢٨]، وقوله: ﴿فَأَلْقَوْا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [النحل: ٨٦]، وكذلك

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨٧)، البحر المحيط (٦/ ٤٨٥)، التبيان للطوسى (٧/ ٤٢١)، الحجة لابن خالويه (٢٦٥)، الحجة لأبى زرعة (٥٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٢)، الغيث للصفاقسى (٣٠٥)، الكشف للقيسى (١/ ١٢٥)، تفسير الرازى (٢٤ / ٥٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٢).
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى ب: أشيع.
(٤) سقط فى أ.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٨)، البحر المحيط (٦/ ٤٨٩، ٤٩٠)، تفسير الطبرى (١٨/ ١٤٣)، تفسير القرطبى (١٣/ ١٢)، الحجة لأبى زرعة (٥٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٣)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٨٦)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٦٢).
(٦) سقط فى أ.

الملائكة كذبوهم فى قولهم فيما ادعوا من عبادتهم لهم فى قوله: ﴿ويوم نحشرهم جميعا ثم نقول للملائكة أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون. قالوا سبحانك أنت ولينا من دونهم بل كانوا يعبدون الجن﴾ [سبأ: ٤٠، ٤١]. ففى قولهم: ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم﴾ دلالة على أنهم لم يعبدوهم ؛ لأنهم لو عبدوهم ورضوا بذلك لم يكن الله وليًا لهم.

وقوله: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَّفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ [سبأ: ٤٢] مثل قوله: ﴿فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا﴾ [الفرقان: ١٩] أى: لا يملكون أن يدفعوا العذاب عنهم وينصروهم من بأس الله.

فالمعنى فيمن قرأ بالتاء: فقد كذبوكم بما كنتم تعبدون بقولهم: فما تستطيعون أنتم أيها المتخذون الشركاء من دونه صرفًا ولا نصرًا، أى: لا تستطيعون صرفًا لعذاب [الله][1] ولا نصرًا منه لأنفسكم.

ومن قرأ: ﴿يستطيعون﴾ كان على الشركاء، أى: فما يستطيع الشركاء صرفًا ولا نصرًا لكم، وليس بالحسن أن تجعل ﴿يستطيعون﴾ للمتخذين الشركاء على الانصراف من الخطاب إلى الغيبة ؛ لأن قبله خطابًا، وبعده خطابًا، وذلك قوله [-تعالى-][2]: ﴿وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ﴾ [الفرقان: ١٩].

ومن قرأ بالتاء ﴿تَقُولُونَ﴾: فالمعنى: كذبوكم فى قولكم: إنهم شركاء وإنهم آلهة، وذلك فى قوله[3]: ﴿تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ﴾ [القصص: ٦٣].

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر[4]: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ﴾ [٢٥] مشددة الشين.

وقرأ الباقون خفيفة الشين.

---

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ب: قولهم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨٨)، البحر المحيط (٦/ ٤٩٤)، التبيان للطوسى (٧/ ٤٢٨)، التيسير للدانى (١٦٣، ١٦٤)، تفسير الطبرى (١٩/ ٥)، تفسير القرطبى (١٣/ ٢٣) الحجة لابن خالويه (٢٦٥)، الحجة لأبى زرعة (٥١٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٤)، الغيث للصفاقسى (٣٠٦)، الكشف للقيسى (٢/ ١٤٥)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٦٥)، المعانى للفراء (٢/ ٢٦٧)، تفسير الرازى (٢٤/ ٧٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٤).

قال أبو على: المعنى: تشقق السماء وعليها غمام.

وقال: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧].

وجاء فى التفسير فيما زعموا أنه تشقق سماء سماء، ومعنى ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾: إلى الأرض كما قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

ويجوز فى ﴿تَشَقَّقُ﴾ أمران:

أحدهما: أن يراد به الآتى.

والآخر: أن يكون حكاية حال تكون.

كما أن قوله: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحجر: ٢] كذلك، وكما أن قوله: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨]، فى أنه حكاية حال قد مضت.

فكذلك قوله - تعالى -: ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥]، وتقدير تشَّقق: تتشقق، فأدغم التاء فى الشين ؛ لأن الصوت بالشين يلحق بمخارج هذه الحروف التى من طرف اللسان وأصول الثنايا، فأدغِمن فيها كما أدغمن فى الضاد لما كانت كذلك، وكما يدغم بعضهن فى بعض.

ومن قال: ﴿تَشَقَّقُ﴾ - بتخفيف الشين - حذف التاء التى أدغمها من قال: تَشَّقَّقُ.

قال أبو الحسن: الخفيفة أكثر فى الكلام نحو: تذكَّرُ أمةُ الله، لأنهم أرادوا الخفة، فكان الحذف أخف عليهم من الإدغام.

قال: قرأ ابن كثير وحده(١): ﴿وَنُنْزِلُ المَلَائِكَةَ﴾ [٢٥] نصبًا ﴿تَنزِيلًا﴾ منونا منصوبًا.

وقرأ الباقون: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ بنون لم يسم فاعله، ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ رفعًا.

قال أبو على: التنزيل: مصدر نزّل، فكما أن فى بعض الحروف: ﴿وَأُنْزِلَ المَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾ ؛ لأن أنزل مثل نُزِّل.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٨)، التبيان للطوسى (٧/ ٤٢٨)، التيسير للدانى (١٦٤)، تفسير القرطبى (١٣/ ٢٤)، الحجة لابن خالويه (٢٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٤)، الغيث للصفاقسى (٣٠٦)، الحجة لأبى زرعة (٥١١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٨٩)، الكشف للقيسى (٢/ ١٤٥، ١٤٦)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٦٥)، تفسير الرازى (٢٤/ ٧٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٤).

كذلك قال ابن كثير: ﴿ونُنْزِلُ المَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا﴾ وفى التنزيل: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨]، فجاء المصدر على فَعَّل، ولو كان على تبتَّل لكان تبتلًا.

وقال: [من الرجز]

وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطِوَاءَ الحِضْبِ[(١)]

حيث كان تطوَّيت وانطَويت يتقاربان حُمل مصدر ذا على مصدر ذا.

فأما: ﴿نُنْزِلُ المَلَائِكَةَ﴾ نصبًا، فالمعنى فى ﴿نُنْزِلُ المُلَائِكَةَ﴾ و ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ واحد.

ومن قال: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ فبنى الفعل للمفعول، فمن الدلالة عليه قوله: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤] ف «تنزّل» مطاوع «نزّل» تقول: نزّلته فتنزّل.

قال: كلهم قرأ[(٢)]: ﴿يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ﴾ [٢٧] ساكنة الياء غير أبى عمرو، فإنه قرأ: ﴿ياليتنِى اتخذت﴾ بفتح الياء، وكذلك قال أبو خليد عن نافع.

[قال أبو على][(٣)]: إسكان الياء وتحريكها جميعًا حسنان، فالأصل التحريك؛ لأنها بإزاء الكاف التى للمخاطب، إلا أن حرف اللين تكره فيه الحركة، فلذلك أسكن من أسكن.

قال: روى عبيد عن أبى عمرو: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰ﴾ [٢٨] بفتح التاء.

وكذلك روى البزى عن ابن كثير مثله.

وأمال حمزة والكسائى الألف التى بعد التاء من: ﴿يَا وَيْلَتِى﴾ فمالت التاء بميل الألف.

والباقون لا يميلون[(٤)].

وقال بعض أصحاب أبى بكر: روى أبو عبد الرحمن بن اليزيدى عن أبيه عن أبى

---

(١) الرجز لرؤبة فى ديوانه ص (١٦)، ولسان العرب (خضب)، والدرر (٣/ ٥٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٩١)، وشرح المفصل (١/ ١١٢)، والكتاب (٤/ ٨٢)، وتهذيب اللغة (٤/ ٢٢٠)، وتاج العروس (طوى)، وهمع الهوامع (١/ ١٨٧)، والمخصص (٨/ ١١٠، ١٠/ ١٨٢، ١٤/ ١٨٧).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٩)، الغيث للصفاقسى (٣٠٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ١٦).

(٣) سقط فى أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٩)، البحر المحيط (٦/ ٤٩٥)، الحجة لابن خالويه (٢٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٤)، الغيث للصفاقسى (٣٠٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٩٠).

عمرو: ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰ﴾ و ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤] ممالتين، قال: وأبو عبد الرحمن ثبت فيما يرويه عن أبيه. [قال أبو على][(١)]: الإمالة وتركها حسنان.

ولو قيل: إن ترك الإمالة أحسن لكان قولًا، وذلك أن أصل هذه الألف الياء، وكان حكمها ﴿يَا وَيْلَتِى﴾ و ﴿يَا حَسْرَتِى﴾ فأبدل من الكسرة فتحة، ومن الياء الألف، فإنما أبدل الألف كراهة الياء وفرارًا منها، فإذا أمال كان عائدًا إلى ما كان تركه وآخذًا بما رفضه، ألا ترى أن الإمالة إنما هى تقريب الألف من الياء وانتحاء بها نحوها، والإمالة إنما تكون فى الألف بأن تنحو بالفتحة التى قبل الألف نحو الكسر، فتميل الألف لذلك نحو الياء، وذلك نحو: عابد وعماد، فإذا كان قبل الألف هاء مفتوحة فمن العرب من يميل الحرف الذى قبل الهاء ؛ وذلك لأن الهاء لما كانت خفية لم يعتد بها كما لم يعتد بها فى نحو: رُدَّها، ففتحها الجميع فيما يرويه من يُسْكَنُ إِلَيْهِ، لأنه لخفاء الهاء كأنه قال: ردًّا، وذلك قولهم: «يريد أن ينزعها»، «ويريد أن يضربها» فيميل قبل الألف فتحتى الحرفين لخفاء الهاء.

قال: وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو[(٢)]: ﴿إِنَّ قَوْمِىَ اتَّخَذُوا﴾ [٣٠] محركة الياء.

ابن أبى بزة عن ابن كثير: ﴿قومىَ اتَّخَذوا﴾ بفتح الياء.

وقرأت على قنبل عن القواس عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿قَوۡمِى ٱتَّخَذُواْ﴾ بسكون الياء.

وقال لى قنبل: كان البزِّى ينصب الياء، فقال لى القواس: انظر فى مصحف أبى الإخريط كيف هى فى نقطها؟ فنظرت فإذا هو قد كان نقطها بالفتح ومحاه.

وقال عبيد الله عن شبل عن ابن كثير وأهل مكة: ﴿إِنَّ قَوۡمِى ٱتَّخَذُواْ﴾ بسكون الياء.

وقال محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير بالإسكان - أيضا - فى قوله: ﴿إِنَّ قَوۡمِى ٱتَّخَذُواْ﴾.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿إِنَّ قَوۡمِى ٱتَّخَذُواْ﴾ بإسكان الياء.

قال أبو على: الإسكان والتحريك فى قياس العربية والاستعمال حسنان.

عبيد عن هارون عن أبى عمرو: ﴿نُشُرًا﴾ ﴿ونُشْرًا﴾ [٤٨] بالتثقيل والتخفيف.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٩)، التيسير للدانى (١٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٤، ٤٦٥)، الغيث للصفاقسى (٣٠٦)، الكشف للقيسى (٢/ ١٤٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٥).

عاصم: ﴿بُشْرًا﴾ بالباء، ساكنة الشين، والباء مضمومة[١].

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن كثير[٢] ﴿نُشُرًا﴾ بضم النون والشين.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿نَشْرًا﴾ بفتح النون وسكون الشين.

﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ نُشُرًا﴾ [٤٨] فـ «نُشُرًا» جمع ريح نَشُو، فالتخفيف في: «نُشْر» على قول من قال في كتب: كُتْبٌ، والتثقيل: على قول من جاء به على الأصل، ولم يخفف، ومعنى النشور: التي تحيا، من نشر الميِّت. كأنها تثير الغيم فيمطر فتجيء به البلادَ الميتة.

ويدل على وصفها بالحياة قول المرار: [من الطويل]

وَهَبَّتْ لَهُ رِيحُ الجَنُوبِ وَأُحْيِيَتْ   لَهُ رَيْدَةٌ يُحْيِي المِيَاهَ نَسِيمُها[٣]

وقول عاصم: ﴿بُشْرًا﴾ بالباء كأنها[٤] جمع ريح ﴿بَشُور﴾، أي: تبشر بالغياث في قوله: ﴿الرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [الروم: ٤٦] أي: مبشرات بالغيث المحيي البلاد، و﴿بُشرًا﴾ قد مرَّ.

وقول حمزة والكسائي: ﴿نَشْرًا﴾: مصدر واقع موقع الحال، تقديره: يرسل الرياح حياة، أي: تحيا[٥] بها البلاد الميتة.

وقرأ حمزة والكسائي[٦] ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذْكُرُوا﴾ [٥٠] خفيفة ساكنة الذال.

وقرأ الباقون: ﴿لِيَذَّكَّرُوا﴾ مشددة الذال.

---

(١) في ب: والنون المضمومة وهو خطأ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٩)، التبيان للطوسي (٧/ ٤٣٧)، التيسير للداني (١١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٦٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٥)، الغيث للصفاقسي (٣٠٦)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٩٥)، الكشف للقيسي (١/ ٤٦٥)، المحتسب لابن جنى (٧/ ١٧١)، المعاني للفراء (٢/ ٢٦٧)، تفسير الرازي (٢٤/ ٩٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٩، ٢٧٠).

(٣) تقدم.

(٤) في أ: كأن.

(٥) في أ: يحيى.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٩)، التبيان للطوسي (٧/ ٤٣٧)، التيسير للداني (١٤٠)، تفسير القرطبي (١٣/ ٥٧)، الحجة لابن خالويه (٢٦٦)، الحجة لأبى زرعة (٥١١)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٥)، الغيث للصفاقسي (٣٠٦)، الكشف للقيسي (٢/ ٤٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٧).

قال أبو على: ﴿ليذكروا﴾ أى: ليتفكروا فى قدرة الله تعالى، وموضع نعمته عليهم: بما أحيا به بلادهم من الغيث.

وقول حمزة: يذكر فى معنى يتذكر وقد جاء ﴿إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ . فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾ [عبس: ١١، ١٢] وهما بمعنى، إلا أن التفعل فى التذكر والنظر أكثر، ويدلك على أنهما بمعنى: قوله -تعالى-: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٦٣].

وزعموا أن فى حرف عبد الله: ﴿وَتَذَكَّرُوا مَا فِيهِ﴾.

واختلفوا[١] فى الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ [٦٠]:

فقرأ حمزة والكسائى[٢]: ﴿لِمَا يأْمُرُنَا﴾ بالياء.

وقرأ الباقون: تأمرنا بالتاء.

قال أبو على: قوله -تعالى-: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ [٦٠]: كأنهم تلقوا أمر النبى ﷺ بالرد، وزادهم أمره -عليه السلام- إياهم بالسجود نفورًا عما أمروا به فى ذلك.

ومن قرأ بالياء، فالمعنى: أنسجد لما يأمرنا محمد ﷺ بالسجود له، على وجه الإنكار منهم لذلك، ولا يكون على: أنسجد لما يأمرنا الرحمن بالسجود له ؛ لأنهم أنكروا الرحمن -تعالى- بقولهم: وما الرحمن؟ فإنما المعنى: أنسجد لما يأمرنا محمد ﷺ بالسجود له.

اختلفوا فى كسر السين وإثبات الألف وضمها وإسقاط الألف من قوله -تعالى-: ﴿سِرَٰجًا﴾ [٦١].

فقرأ حمزة والكسائى[٣]: ﴿سُرُجًا﴾ بضم السين وضم الراء وإسقاط الألف.

---

(١) فى أ: اختلفوا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٧٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨٩)، البحر المحيط (٦/ ٥٠٩)، التبيان للطوسى (٧/ ٤٤١)، التيسير للدانى (١٦٤)، تفسير القرطبى (١٣/ ٦٤)، الحجة لابن خالويه (٢٦٦)، الحجة لأبى زرعة (٥١١)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٦)، الغيث للصفاقسى (٣٠٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٩٨)، الكشف للقيسى (٢/ ١٤٦)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٧٤)، المعانى للفراء (٢/ ٢٧٠)، تفسير الرازى (٢٤/ ١٠٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٤).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٠)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٧٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨٩)، البحر المحيط (٦/ ٥١١)، التبيان للطوسى (٧/ ٤٤٤)، التيسير للدانى (١٦٤)، تفسير الطبرى (١٩/ ٢٠)، تفسير القرطبى (١٣/ ٦٥)، الحجة لابن خالويه (٢٦٦)، الحجة لأبى =

وقرأ الباقون: ﴿سِرَاجًا﴾ بكسر السين وإثبات الألف.

قال أبو على: حجة قوله: ﴿سِرَاجًا﴾ والإفراد: قوله -تعالى-: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا﴾ [الفرقان: ٦١] وحجة حمزة والكسائى: ﴿سُرُجًا﴾: قوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾ [الملك: ٥] فشبهت الكواكب بالمصابيح، كما شبهت المصابيح بالكواكب فى قوله - تعالى -: ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥] وإنما المعنى: مصباح الزجاجة كأنه كوكب درى.

وكذلك قول الشاعر: [من الطويل]

سَمَوْتُ إِلَيْهَا وَالنُّجُومُ كَأَنَّهَا مَصَابِيحُ رُهْبَانٍ تُشَبُّ لِقُفَّالِ[1]

فإن قلت: كيف يجوز أن تكون المصابيح زينة مع قوله -تعالى-: ﴿وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ﴾ [الملك: ٥].

فالقول: إنها إذا جعلت رجومًا لهم لم تزل فتزول زينتها بزوالها، ولكن يجوز أن ينفصل منها نور يكون رجمًا للشياطين كما ينفصل من السُّرُج، وسائر ذوات الأنوار ما لا يزول بانفصاله منها صورتها كما لا تزول صورة ما ذكرنا.

وقرأ حمزة وحده[2]: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ﴾ [٦٢] خفيفة الذال مضمومة الكاف.

وقرأ الباقون: ﴿يَذَّكَّرَ﴾ مشددة الذال.

[قال أبو على:][3] المعنى فى قراءة حمزة: أن ﴿يَذْكُرَ﴾: يتذكر.

وقد تقدم ذكر ذلك.

اختلفوا فى ضم الياء وكسر التاء وفتح الياء وضم التاء من قوله -تعالى-:

= زرعة (٥١٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٦)، الغيث للصفاقسى (٣٠٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٩٨)، الكشف للقيسى (٢/ ١٤٦)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٧٧)، المعانى للفراء (٢/ ٢٧١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٤).

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٠)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٧٤)، البحر المحيط (٦/ ٥١٢)، التبيان للطوسى (٧/ ٤٤٤)، التيسير للدانى (١٦٤)، تفسير الطبرى (١٩/ ٢١)، تفسير القرطبى (١٣/ ٦٧)، الحجة لأبى زرعة (٥١٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٦)، الغيث للصفاقسى (٣٠٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٩٩)، الكشف للقيسى (٢/ ١٤٧)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٧٧)، المعانى للفراء (٢/ ٢٧١)، تفسير الرازى (٢٤/ ١٠٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٤).

(٣) سقط فى أ.

﴿وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ [٦٧]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو[١]: ﴿وَلَمْ يَقْتِرُوا﴾ مفتوحة الياء مكسورة التاء.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿يَقْتُرُوا﴾ بفتح الياء وضم التاء.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿يُقْتِرُوا﴾: بضم الياء وكسر التاء.

روى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: بضم الياء وكسر التاء [مثله][٢].

قال أبو علي: يقال: أقتر يُقتر، خلاف أيسر.

وفي التنزيل ﴿عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦].

وقال الشاعر: [من الطويل]

لَكُمْ مَسْجِدَا اللهِ الْمَزُورَانِ وَالحَصَا لَكُمْ قِبْصُهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرَى وَأَقْتَرا[٣]

تقديره: من بين رجل أثرى ورجل أقتر؛ فأقام الصفة مقام الموصوف.

وفي التنزيل: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ﴾ [التوبة: ١٠١] فيجوز أن يكون على قبيل ﴿مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ﴾ مثل قوله -تعالى-: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤] فأما قَتَرَ يَقْتِر ويَقْتُر فمثل: فسق يفسِق ويفسُق، وعكف يعكِف ويعكُف، وحشر يحشِر ويحشُر، فمعنى لم يُسرفوا: لم يخرجوا من إنفاقهم من السِّطة والاقتصاد.

[ومنه: [من الرجز]

وَقَدْ وَسَطْتُ مَالِكًا...[٤]

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٠)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٧٥)، الإملاء للعكبري (٢/ ٩٠)، البحر المحيط (٦/ ٥١٤)، التبيان للطوسي (٧/ ٤٤٧)، التيسير للداني (١٦٤)، تفسير القرطبي (١٣/ ٧٤)، الحجة لابن خالويه (٢٦٦)، الحجة لأبي زرعة (٥١٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٦)، الغيث للصفاقسي (٣٠٦)، الكشاف للزمخشري (٣/ ١٠٠)، الكشف للقيسي (٢/ ١٤٧)، المجمع للطبرسي (٧/ ١٧٧)، المعاني للفراء (٢/ ٢٧١)، تفسير الرازي (٢٤/ ١٠٩)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٣٤).

(٢) سقط في أ.

(٣) البيت للكميت بن زيد في ديوانه (١/ ١٩٢)، ولسان العرب (سجد، قبض، قرأ)، والمقاصد النحوية (٤/ ٨٤)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص (٣٩٧)، والإنصاف (٢/ ٧٢١)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٠١)، وشرح عمدة الحافظ ص (٥٤٨)، ولسان العرب (قتر).

(٤) وتمام البيت:

.... وحنظلا

والرجز لغيلان بن حريث في شرح أبيات سيبويه (٢/ ٩)، ولسان العرب (وسط)، وبلا =

من التوسط بين الشيئين][(١)] ولم يقتروا: لم يمسكوا ولم ينقصوا عن الاقتصاد؛ كما قال: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩].

فأما من ضم فقال: ﴿لم يُقْتِروا﴾ فكأنه أراد: لم يفتقروا فى إنفاقهم ؛ لأن المسرف مشفٍ على الافتقار؛ لسرفه فى إنفاقه.

فأما من قال: ﴿لم يَقْتِروا﴾ أو: ﴿وَلَمْ يَقْتُرُواْ﴾ فمعناه: لم يضيقوا فى الإنفاق فيقصروا عن التوسط فمن كان فى هذا الظرف فهو مذموم، كما أن من جاوز الاقتصاد كان كذلك.

ويبين هذا قوله: ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧] أى: كان إنفاقهم بين ذلك لا إسرافًا يدخل به فى حد التبذير، ولا تضييقًا يصير به فى حد المانع لما يجب.

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ﴾ [٦٩]:

فقرأ ابن كثير[(٢)]: ﴿يُضَعَّفْ... ويخْلُدْ فيه﴾ جزمًا، و: ﴿يُضَعَّفُ﴾ مشددة العين بغير ألف.

وقرأ عاصم - فى رواية أبى بكر - وابن عامر: بالرفع فيهما[(٣)]: ﴿يُضَٰعَفُ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدُ﴾.

= نسبة فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (٣٠٥)، والكتاب (٢/ ٢٦٩)، ومجالس ثعلب ص (٣٠٦)، وأساس البلاغة (وسط)، وديوان الأدب (٣/ ٢٥٢).

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٠)، البحر المحيط (٦/ ٥١٥)، التبيان للطوسى (٧/ ٤٤٧)، التيسير للدانى (١٦٤)، تفسير القرطبى (١٣/ ٧٦)، الحجة لابن خالويه (٢٦٦)، الحجة لأبى زرعة (٥١٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٧)، الغيث للصفاقسى (٣٠٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٠١)، الكشف للقيسى (٢/ ١٤٧)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٧٧)، تفسير الرازى (٢٤/ ١١١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٨).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٠)، البحر المحيط (٦/ ٥١٥)، التبيان للطوسى (٧/ ٤٤٧)، التيسير للدانى (١٦٤)، تفسير القرطبى (١٣/ ٧٦)، الحجة لابن خالويه (٢٦٦)، الحجة لأبى زرعة (٥١٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٧)، الغيث للصفاقسى (٣٠٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٠١)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٧٧)، المعانى للفراء (٢/ ٢٧٣)، تفسير الرازى (٢٤/ ١١١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٤).

غير أن ابن عامر قرأ بغير ألف وشدد العين.

وقرأ حفص عن عاصم: ﴿وَيَخْلُدْ﴾ جزمًا مثل أبى عمرو.

وقرأ حفص عن عاصم: ﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾ يصل الهاء بياء، وكذلك ابن كثير.

وقرأ نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿يُضَٰعَفْ لَهُ﴾ ﴿وَيَخْلُدْ﴾ جزمًا، والياء من ﴿وَيَخْلُدْ﴾ مفتوحة.

وروى حسين الجعفى عن أبى عمرو ﴿وَيُخْلَدْ﴾ بضم الياء وفتح اللام وهو غلط.

[قال أبو على:][1] من قال: ﴿يُضَٰعَفْ لَهُ﴾ ﴿وَيَخْلُدْ﴾ جعل قوله: ﴿يُضَٰعَفْ﴾، بدلًا من الفعل الذى هو جزاء الشرط، وهو قوله: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ [٦٨] وذلك أن تضعيف العذاب لقى جزاء الآثام فى المعنى، فلما كان إياه أبدله منه، كما أن البيعة لما كانت ضربًا من الأخذ أبدل الأخذ منها فى قوله: [من الرجز]

إِنَّ عَلَىَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذ كَرْهًا أَوْ تَجِىء طَائِعَا[2]

ومثل ذلك فى البدل من جزاء الشرط قوله: [من مجزوء الكامل]

إِنْ يَجْبُنُوا أَوْ يَغْدِرُوا أَوْ يَبْخَلُوا لَا يَحْفلُوا
يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِيـ ـنَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا[3]

فغدوُّهم مرجلين فى المعنى، ترك للاحتفال، فهذا مثل إبدال: ﴿يُضَٰعَفْ﴾ من: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾. وقد أبدل من الشرط كما أبدل من جزائه، وذلك قوله: [من الطويل]

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِى دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا[4]

---

(١) سقط فى أ.

(٢) الرجز بلا نسبة فى خزانة الأدب (٥/ ٢٠٣، ٢٠٤)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٠٢)، وشرح الأشمونى (٢/ ٤٤٠)، وشرح التصريح (١/ ١٦١)، وشرح ابن عقيل ص (٥١١)، وشرح عمدة الحافظ ص (٥٩١)، والكتاب (١/ ١٥٦)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٩٩)، والمقتضب (٢/ ٦٣).

(٣) البيتان لبعض بنى أسد فى خزانة الأدب (٩/ ٩١)، الكتاب (٣/ ٨٧)، واللسان (برقش)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٥٨٤)، والبيان والتبيين (٣/ ٣٣٣)، وديوان المعانى (١/ ١٨٢)، وذيل الأمالى ص (٨٣)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٠٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (٥١٥)، وشرح المفصل (١/ ٣٦)، وكتاب الصناعتين ص (٦٠١).

ويروى البيت الأول هكذا:

إن يبخلوا أو يجبنوا أو يغدروا لا يحلفوا

(٤) البيت لعبد الله بن عبد فى خزانة الأدب (٩/ ٩٠ - ٩٩)، والدرر (٦/ ٦٩١)، وشرح أبيات =

فأبدل: «تلمم» من «تأتنا»؛ لأن الإلمام إتيان فى المعنى.

ومثل حذف جزاء - الذى هو مضاف فى المعنى فى قوله: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ أى: جزاء أثام - قوله -تعالى-: ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢]، المعنى: على جزاء ما كسبوا.

وقال أبو عبيدة: يلق أثامًا، أى: عقوبة.

وأنشد لشافع الليثى(١): [من الوافر]

جَزَى اللهُ ابْنَ عُرْوَةَ حَيْثُ أَمْسَى عُقُوقًا وَالعُقُوقُ لَهُ أَثَامُ(٢)

قال: وابن عروة: رجل من بنى ليث كان دل عليهم ملكًا من غسان فأغار عليهم.

قال أبو على: ويمكن أن يكون من هذا قول بشر: [من الوافر]

فَكَانَ مُقَامُنَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ بِأَبْطَحِ ذِى المَجَازِ لَهُ أَثَامُ(٣)

وحكى عن أبى عمرو الشيبانى: لقى أثام ذلك، أى: جزاءه.

ومن رفع فقال: ﴿يُضَاعَفُ ... وَيَخْلُدُ﴾ لم يبدل، ولكنه قطعه مما قبله واستأنف.

وأما ﴿يُضَاعَفْ﴾ و ﴿يُضَعَّفْ﴾ فهما فى المعنى سواء كما قال سيبويه.

ويقال: خلد فى المكان يخلد إذا عطن(٤) به وأقام.

وحكى أبو زيد: أخلد به، وما حكاه عن حسين الجعفى عن أبى عمرو: ﴿وَيُخْلَدْ﴾ بضم الياء وفتح اللام، وأنه غلط، فإنه يشبه أن يكون غلطه(٥) من طريق الرواية، وأما من جهة المعنى فلا يمتنع، فيكون المعنى: خلد هو، وأخلده الله،

= سيبويه (٢/ ٦٦)، وسر صناعة الإعراب ص (٦٧٨)، وشرح المفصل (٧/ ٥٣)، وبلا نسبة فى الإنصاف ص (٥٨٣)، ورصف المبانى ص (٣٢، ٣٣٥)، وشرح الأشمونى ص (٤٤٠)، وشرح قطر الندى ص (٩٠)، وشرح المفصل (١٠/ ٢٠)، والكتاب (٣/ ٨٦)، ولسان العرب (نور)، والمقتضب (٢/ ٦٣)، وهمع الهوامع (٢/ ١٢٨).

(١) فى أ: لمسافع الليثى، وفى ب: لمسافع العبسى، والمثبت من اللسان (أثم).

(٢) ينظر لسان العرب (أثم)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١٥/ ١٦١).

(٣) البيت فى ديوانه ص (٢٠٦)، ولسان العرب (أثم)، وتهذيب اللغة (١٥/ ١٦٠)، ويروى «وكان» بدل «فكان».

(٤) فى أ: قطن.

(٥) فى ب: غلطًا.

ويكون: ﴿يُخْلَدْ﴾ مثل: يُكرَم ويُعطى فى أنه مبنى من أفعل، ويكون قد عطف فعلًا مبنيًا للمفعول على مثله، إلا أن الرواية إذا لم تكن صحيحة لم يجز أن تنسب إلى الذى تروى عنه.

وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم - فى رواية حفص - وابن عامر: ﴿مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا﴾ [٧٤] جماعًا.

وقرأ عاصم - فى رواية أبى بكر - وأبو عمرو وحمزة والكسائى ﴿وَذُرِّيَّتِنا﴾ واحدة(١).

قال أبو على: الذرية تكون واحدة وتكون جمعًا:

فالدليل على كونها للواحد قوله -تعالى-: ﴿قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ [آل عمران: ٣٨]، فهذا كقوله: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا. يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥].

فأما جواز كونها للجمع فقوله: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا﴾ [النساء: ٩].

فمن أفرد، فقال: ﴿مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّتِنَا﴾ [٧٤] فإنه أراد به الجمع فاستغنى عن جمعه لما كان جمعًا.

ومن جمع، فكما تجمع هذه الأسماء التى تدل على الجمع نحو: قوم وأقوام، ونفر وأنفار، ورَهط وأراهط.

وقد جمعوا بالألف والتاء والواو والنون الجموع المكسرة؛ كقولهم: الجزرات والطرقات والكلابات.

وجاء فى الحديث: «صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ»(٢).

وقال العجاج: [من الرجز]

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٩٠)، البحر المحيط (٦/ ٥١٧)، التبيان للطوسى (٧/ ٤٥٠)، التيسير للدانى (١٦٤)، تفسير القرطبى (١٣/ ٨٢)، الحجة لابن خالويه (٢٦٦، ٢٦٧)، الحجة لأبى زرعة (٥١٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٧)، الغيث للصفاقسى (٣٠٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٠٢)، الكشف للقيسى (٢/ ١٤٨)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٨٠)، المعانى للفراء (٢/ ٢٧٤)، تفسير الرازى (٢٤/ ١١٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٥).

(٢) هو جزء من حديث عن عائشة، أخرجه بمثله البخارى (٢/ ٢٣٩)، كتاب الأذان: باب الرجل يأتم بالإمام (٧١٣)، ومسلم (١/ ٣١١) كتاب الصلاة، باب: استخلاف الإمام إذا =

جَذْبَ الصَّرَارِيِّينَ بِالْكُرُورِ[١]

وإنما الصرارى جمعُ صُرَّاءٍ، وهو مفرد نحو: حُسَّان ؛ فكسره ك: كُلَّاب وكلاليب ؛ لأن الصفة تشبه فى التكسير بالأسماء.

ويدل على أن الصراء واحد قول الفرزدق: [من الوافر]

أَشَارِبُ قَهْوَةٍ وَخَدِينُ زِيرٍ وَصُرَّاءٍ لِفَسْوَتِهِ بُخَارُ[٢]

اختلفوا فى قوله - سبحانه -: ﴿وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا﴾ [٧٥] فى ضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف، وسكون اللام، وتخفيف القاف:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَيُلَقَّوْنَ﴾ مضمومة الياء مفتوحة اللام مشددة القاف.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿ويَلْقَوْنَ﴾ مفتوحة الياء، ساكنة اللام، خفيفة القاف، وروى أبو بكر عن عاصم: ﴿ويَلْقَوْن﴾ مثل حمزة.

وقال حفص عنه: ﴿وَيُلَقَّوْنَ﴾ مشددة مثل أبى عمرو.

[قال أبو على:] حجة من قال: ﴿وَيُلَقَّوْنَ﴾: قوله -تعالى-: ﴿وَلَقَّنْهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [الإنسان: ١١] فعلى: ﴿وَلَقَّنْهُمْ﴾ ﴿وَيُلَقَّوْنَ﴾.

وحجة من خفف: قوله -سبحانه-: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩] ولقى: فعل متعد إلى مفعول واحد، فإذا نقل بتضعيف العين تعدى إلى مفعولين فقوله: ﴿تحيَّةً﴾ المفعول الثانى من قولك لقَّيت زيدًا تحية، فلما بنيت الفعل للمفعول قام أحد المفعولين مقام الفاعل، فبقى الفعل متعديًا إلى مفعول واحد.

* * *

= عرض له عذر من مرض أو سفر (٩٠/٤١٨).

(١) ينظر: ديوانه (١/ ٣٥٠)، ولسان العرب (صحب، صرر، كرر)، وإصلاح المنطق ص(١٢٩)، وجمهرة اللغة ص (١٢٦)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ١٤٧)، وتاج العروس (صرر، كرر)، وتهذيب اللغة (٩/ ٤٤٢)، وخزانة الأدب (١/ ١٦٦، ١٦٨)، وبلا نسبة فى المخصص (٨/ ٧٩، ٩/ ١٧١، ١٠/ ٢٥، ٢٨، ١٤/ ١١٨)، ولسان العرب (بمن، صرى).

(٢) ينظر: ديوانه ص (٣٨٨) (طبعة الصاوى)، ولسان العرب (بخر، صرر)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ١٤٧)، وتاج العروس (بخر، صرر).

[بسم الله][١]

ذكر اختلافهم فى سورة الشعراء

اختلفوا فى إدغام النون من سين عند الميم وبيانها وكسر الطاء وفتحها:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿طسٓمٓ﴾ [١] بفتح الطاء وإدغام النون.

وروى خارجة عن نافع: ﴿طِسم﴾ بكسر الطاء، وإدغام النون.

وقال خلف عن إسحاق المسيبى عن نافع: الطاء غير مكسورة ولا مفتوحة هو إلى الفتح أقرب.

وقال الكسائى عن إسماعيل بن جعفر عن نافع يبين النون فى: ﴿طَسم﴾ مثل حمزة.

وقال محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع: الطاء مفتوحة.

وقال ورش وقالون عن نافع: الطاء مفتوحة وسطًا من ذلك.

وقال يعقوب عن نافع وأبو جعفر ﴿ط س م﴾ يقطّعان كل حرف على حده، ويأتى اختلافهم فى: «يس» و«نون» فى موضعه إن شاء الله.

قال أحمد: والذى قاله الكسائى عن إسماعيل عن نافع: يوجب[٢] رواية يعقوب ابن جعفر عن أبى جعفر ونافع بيان النون من ﴿طسم﴾.

وروى حفص عن عاصم: ﴿طسٓمٓ﴾ فتحًا[٣].

ولم يظهر النون فى ﴿طسم﴾ غير حمزة وما روى الكسائى عن إسماعيل.

وقرأ عاصم - فى رواية أبى بكر - وحمزة والكسائى: ﴿طسم﴾ بالكسر[٤].

قال أبو على: تبيين النون من ﴿طسٓمٓ﴾ على ما قرأه[٥] حمزة ورواه[٦] الكسائى

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: ويوجبه.

(٣) فى أ: فتح.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣١)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٨١)، البحر المحيط (٧/ ٥)، التبيان للطوسى (٨/ ٣)، التيسير للدانى (١٦٥)، تفسير القرطبى (١٣/ ٨٨)، الحجة لابن خالويه (٢٦٧)، الحجة لأبى زرعة (٥١٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٠)، الغيث للصفاقسى (٣٠٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٠٤)، الكشف للقيسى (٢/ ١٥٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٧٠).

(٥) فى ب: قراءة.

(٦) فى ب: ورواية.

بعدها، فإذا كان كذلك وجب تبيين النون؛ لأنها إنما تخفى إذا اتصلت[١] بحرف من حروف الفم، فإذا لم يتصل بها لم يكن شىء يوجب إخفاءها.

ووجه إخفائها مع هذه الحروف أن همزة الوصل قد وصلت، ولم تقطع، وهمزة الوصل إنما تذهب فى الدرج، فكما سقطت همزة الوصل، وهى لا تسقط إلا فى الدرج مع هذه الحروف فى: ﴿الٓمٓ . ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١-٢] كذلك لا تبين النون ويقدر فيها الاتصال بما[٢] قبلها، ولا يقدر فيها الانفصال.

وكلهم قرأ: ﴿مِنْ عُمُرِكَ﴾ [١٨] مثقلة.

وروى عبيد عن هارون والخفاف عن أبى عمرو، وعبيد عن أبى عمرو: ﴿عُمْرِكَ﴾ خفيفة.

قال هارون: وكان أبو عمرو لا يرى بالأخرى بأسًا، يعنى التثقيل.

وروى عبيد بن عقيل عنه: مثقلًا.

قال ابن مقبل: [من البسيط]

يَا حُرَّ أَمْسَيْتُ شَخْصًا قَدْ وَهَى بَصَرِى وَالْتَاثَ مَا دُونَ يَوْمِ البَعْثِ مِنْ عُمُرِى[٣]

وأنشد أبو زيد: [من المنسرح]

إِنْ يَمْضِ عَنَّا فَقَدْ ثَوَى عُمُرَا

اختلفوا فى ﴿تَلْقَفُ﴾ [٤٥] فى تشديد التاء وتخفيفها:

فقرأ عاصم - فى رواية حفص -: ﴿تَلْقَفُ﴾ بتاء خفيفة.

وروى البزى وابن فليح عن ابن كثير: ﴿فإذا هى تَّلَقَّفُ﴾ بتشديد التاء.

وروى قنبل عن النبال: ﴿فإذا هى تَلَقَّفُ﴾ خفيفة التاء.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿تَلَقَّفُ﴾ خفيفة التاء مشددة القاف.[٤]

---

(١) فى أ: اتصل.

(٢) فى ب: مما.

(٣) البيت فى ديوانه ص (٧٢)، ولسان العرب (فوت)، وتهذيب اللغة (١٤/ ٣٣١)، وتاج العروس (فوت).
ويروى «شيخًا» بدلًا من «شخصًا»، و «وافتيت» بدل «والتاث».

(٤) ينظر: التبيان للطوسى (٨/ ١٨)، التيسير للدانى (١١٢)، الحجة لأبى زرعة (٥١٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٧١)، الغيث للصفاقسى (٣٠٧)، الكشف للقيسى (١/ ٤٧٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧١).

قال أبو على: قد ذكرنا هذا النحو فيما تقدم، ورواية قنبل عن ابن كثير ﴿فإذا هى تَلَقَّف﴾ هو الوجه. ومن شدد التاء من قوله: ﴿تّلقَّف﴾ وهو يريد: تتلقَّف لزمه إذا ابتدأ على هذه القراءة أن يجتلب همزة الوصل، وهمزة الوصل لا تدخل على الأفعال المضارعة كما لا تدخل على أسماء الفاعلين.

قال أحمد:

قد ذكرنا اختلافهم فى قوله[١]: ﴿ءَامَنتُمْ﴾ [٤٩] فى سورة الأعراف [١٢٣].

قال:

وروى حفص عن عاصم ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي﴾ [٦٢] بنصب الياء من ﴿مَعِيَ﴾ وكل ما فى القرآن من قوله: ﴿مَعِيَ﴾ فإن عاصمًا - فى رواية حفص - يحرك الياء فيه.

وروى حفص عن عاصم وورش عن نافع[٢] ﴿وَمَن مَّعِيَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [١١٨] بتحريك الياء ولم يحركها غيرهما.

[قال أبو على]: [كل واحد من التحريك والإسكان حسن][٣].

اختلفوا فى إثبات الألف وإسقاطها من قوله -جل وعز-: ﴿حَٰذِرُونَ﴾ [٥٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿حَذِرون﴾ بغير ألف.

وقرأ الباقون ﴿حَٰذِرُونَ﴾ بألف[٤].

قال أبو عبيدة: رجل حذر وحاذر.

---

(١) بهمزة محققة فمسهلة بعدها ألفٌ، ابن كثير - أبو عمرو - نافع - ابن عامر - الأزرق - ابن ذكوان - هشام - البزّى - أبو جعفر - قالون - قنبل.
ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣١)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٠)، التيسير للدانى (١١٢)، الغيث للصفاقسى (٣٠٨)، الكشف للقيسى (١/ ٤٧٣، ٤٧٤)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٦٨، ٣٦٩).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٢)، تب (٨/ ٢٤)، الحجة لابن خالويه (٢٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٤)، الغيث للصفاقسى (٣٠٩).

(٣) تقدم ما بين المعكوفين فى أ، وتأخر فى ب هنا.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٨٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٩١)، البحر المحيط (٧/ ١٨)، التبيان للطوسى (٨/ ٢١)، التيسير للدانى (١٦٥)، تفسير الطبرى (١٩/ ٤٨)، تفسير القرطبى (١٣/ ١٠١)، الحجة لابن خالويه (٢٦٧)، الحجة لأبى زرعة (٥١٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٧١)، الغيث للصفاقسى (٣٠٨)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١١٤)، الكشف للقيسى (٢/ ١٥١)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٨٩)، المعانى للفراء (٢/ ٢٨٠)، تفسير الرازى (٢٤/ ١٣٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣٥).

قال ابن أحمر: [من السريع]

إِنِّــــى حَــــوَالِيٌّ وَإِنِّــــى حَــــذِرُ   هَلْ يُنْسَأَنْ يَومِى إلى غَيْرِهِ[(١)]؟!

قال: حوالى: ذو حيلة.

وأنشد العباس بن مرداس: [من الوافر]

وإِنِّـــى حَـــاذِرٌ أَنْـــمـــى سِـــلاحـــى   إِلَى أَوْصَـــالِ ذَيَّـــالٍ صَـــنِـــيـــعِ[(٢)]

قال أبو على: يقال: حَذِرَ يحذرُ حذرًا واسم الفاعل حَذِر. فأما حاذر فإنه يراد به أنه يفعل الحذر فيما يستقبل كقولك: بعيرك صائد غدًا.

وكذلك قوله: [من الوافر]

وَإِنِّـــى حَـــاذِرٌ أَنْـــمـــى سِـــلَاحِـــى   ....

كأنه يريد: متحذِّر عند اللقاء.

قال:

قرأ ابن كثير ونافع[(٣)] ﴿أَنِ اسْرِ﴾ [٥٢] من: سريت.

وقرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿أَنْ أَسْرِ﴾ من: أسْريتُ.

قال أبو على: حجة القطع: قوله: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١].

وحجة الوصل: قوله: [من الطويل]

سَرَى بَعْدَمَا غَارَ الثُّرَيَّا وبَعْدَمَا   كأَنَّ الثُّرَيَّا حَلَّةَ الغَوْرِ مُنْخُلُ[(٤)]

وهو كثير فى الشعر.

قال:

قرأ حمزة[(٥)]: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ [٦١] ويمد ثم يهمز.

---

(١) ينظر: اللسان (حول)، ويروى «أو تنسأن» بدل «هل ينسأن».

(٢) البيت فى لسان العرب (ذيل)، وليس فى ديوانه.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٢)، البحر المحيط (١٧٧)، التيسير للدانى (١٢٥)، الغيث للصفاقسى (٣٠٨)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٥٣٥)، تفسير الرازى (٢٤/ ١٣٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٠).

(٤) تقدم.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٢)، البحر المحيط (٧/ ١٩، ٢٠)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٥)، التيسير للدانى (١٦٥)، الحجة لابن خالويه (٢٦٧، ٢٦٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٧١)، الغيث للصفاقسى (٣٠٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٦٦).

وكذلك روى هبيرة عن حفص عن عاصم.

وروى أبو بكر عن عاصم مفتوحًا ممدودًا.

أبو عمارة عن حفص عن عاصم ﴿تَرَٰٓءَا﴾ مفتوحًا مثل أبى بكر.

وكان حمزة يقف ﴿ترَاءِى﴾ يمد مدة بعد الراء ويكسر الراء.

وروى نصير عن الكسائى، ﴿تَراءِى﴾ مثل(١) تَراعِى إذا أراد أن يقف.

الباقون(٢): ﴿تَرَٰٓءَا﴾ يفتحون الراء وبعدها ألف وهمزة الألف مفتوحة فى وزن تراعى(٣).

وقال بعض أصحاب أحمد بن موسى قوله: وهمزة الألف، يعنى الهمزة التى بعدها الألف من تفاعل. وهو عين الفعل.

قال أبو على: وجه إمالة الفتحة التى على الراء [أن](٤) قياسه: أن يكون فى الوقف ﴿ترِاءِى﴾ مثل: ترِاعِى فأمال فتحة الراء؛ لإمالة فتحة الهمزة التى أميلت فتحتها، لتميل الألف نحو الياء كما قالوا: رِاءِ فأمالوا فتحة الراء لإمالة فتحة الهمزة.

ومن قال: رَاءَ فلم يمل الفتحة كما لم يمل لإمالة الألف فى: رأيت عمادًا لم يمل هذه الفتحة لإمالة فتحة الهمزة فيقول: «تراءى».

[قال](٥): ومن لم يمل البتة قال: «تراءى».

قال أحمد: وكان حمزة يقف: ﴿ترِآءِ﴾ يمد مدة بعد الراء، ويكسر الراء فقوله: يمد مدة بعد الراء يدل على أنه يقول: ترِاءِى [فيثبت](٦) بعد الراء مدة، وهذه المدة ينبغى أن تكون ألف تفاعل، والهمزة هى عين [الفعل](٧)، والألف المنقلبة عن اللام على هذا محذوفة وحذفها لا يستقيم.

وليس هذا فى قول الباقين إنما قولهم على الإمالة: ﴿ترِاءِى﴾، والإمالة من أجل الإمالة: ﴿ترِاءى﴾، أو بغير إمالة البتة: ﴿ترِاءى﴾.

---

(١) فى أ: فى وزن.
(٢) فى أ: الباقون يقفون.
(٣) فى أ: والألف بعد الهمزة بوزن تراعى.
(٤) سقط فى ب.
(٥) سقط فى ب.
(٦) سقط فى أ.
(٧) سقط فى أ.

ومن زعم أن إمالة فتحة الراء التى هى فاء تفاعل من رأيت لا يجوز، فقد غلط؛ لأن إمالته جائزة من الوجه الذى تقدم ذكره.

فإن قلت: فإذا وصل فقال: ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ هلا لم تجز إمالة الفتحة التى على الراء؛ لأنه إذا كان إمالته لإمالة فتحة الهمزة [وما يوجب إمالة الهمزة][١] فقد سقط وهو الألف المنقلبة عن[٢] الياء التى سقطت لالتقاء الساكنين، فإذا سقطت لم يجز إمالة فتحة الهمزة، وإذا لم يجز إمالة فتحة الهمزة وجب ألا يجوز إمالة فتحة الراء.

قيل: إن إمالة فتحة الراء فى[٣]: ﴿ترِاءى﴾ جائزة فى الوصل مع سقوط الألف من تفاعل لالتقاء الساكنين، وهو عندهم فى حكم الثبات.

يدلك على ذلك قولهم: [من المتقارب]

.... ولا ذاكِـرَ الـلـهَ إلّا قَـلِيـلَا[٤]

فنصب مع سقوط التنوين لالتقاء الساكنين [كما ينصب إذا ثبت وكذلك يميل فتحة الراء مع سقوط الألف لالتقاء الساكنين][٥] كما كان يميلها إذا ثبتت، ولم تسقط.

وقد حكى أبو الحسن ذلك، فزعم أنه قد قرئ ﴿فى القَتْلِى الحر﴾ [البقرة: ١٧٨] فأمال فتحة اللام مع سقوط الألف كما يميلها مع ثباتها، فكذلك يميل [فتحة][٦] الهمزة من ﴿تراءِى﴾ إذا أدرج فقال: ﴿تراءى الجمعان﴾ [٦١]. ونظير ذلك أيضًا فى [كلامهم][٧] قولهم: شهد. ألا ترى أنهم إنما كسروا الفاء لكسرة العين التى هى الهاء. ثم حذفت الكسرة التى على العين، ولم تذهب كسرة الفاء من شهد[٨].

ونظيره أيضًا قولهم: صِعَقِى. فهذا أشد؛ لأنه أقر الكسرة فى الفاء مع فتحة العين، والأول كانت الكسرة المحذوفة منه فى اللفظ فى تقدير الإثبات، كما كانت فى تقديره[٩] فى: رَضْى وغُزْى، ولَقَضْوَ الرجل.

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى أ: من.
(٣) فى ب: من.
(٤) تقدم.
(٥) سقط فى ب.
(٦) سقط فى ب.
(٧) سقط فى ب.
(٨) فى أ: فى شهد.
(٩) فى أ: كما كان تقديره.

وزعم بعض البغداديين فى احتجاج الحذف لهذه الألف فى ﴿تراء﴾ فى وقف حمزة، أنه يجوز على لغة حكاها الكسائى والفراء، وهو[١] أنهم حَكَوا: أن بعضهم قال: اسقنى مًا يا هذا.

قال أبو الحسن[٢]: ولا يجوز تراء من حيث جاز: اسقنى مًا يا هذا، وذلك أن الذى يقول هذا إنما أبدل من الهمزة الألف للضرورة كما أبدلها منها فى قوله: [من الكامل]

.... لا هَنَاكِ المَرْتَعُ[٣]

وكما أبدل الآخر منها ألفًا فى الباه فيما حدثنا محمد بن السرى عن بعض اليزيديين.

وأنشدنا عنه: [من الطويل]

.... على أنَّ قيسًا لم يَطَأْ بَاهَ مَحْرَمِ[٤]

فحذف الهمزة لما أسكنها، فانقلبت ألفًا؛ لالتقائها مع الألف الساكنة، وكذلك حذف الهمزة من: ماءٍ، لمَّا قلبها ألفًا لالتقاء الساكنين، فإذا وقف على ماء فى قوله: اسقنى شربة مًا يا هذا، لزمه أن يقول: مًا، فيبدل من التنوين الألف فيصير «مًا» وكذلك لو حذف الهمزة من ﴿تَرَٰٓءَا﴾ كما حذفها من: شربة مًا يا هذا، للزمه أن يقول: «تراءَ» ولا يمد كما لا يمد: «ما» إذا وقف عليه على هذه اللغة.

وليس الرواية عن حمزة «ترا» إنما الرواية عنه أنه يمد مدة بعد الراء [من: ﴿تَرَٰٓءَا﴾][٥] فينبغى أن تكون المدة ألفًا وهمزة، أما الألف فألف تفاعل، وأما [ما][٦] بعد الألف فهو الهمزة التى هى عين الفعل، إما بين بين، وإما مخففة.

وعلى أى الأمرين كان وجب أن يسكن فى الوقف، كما تسكن سائر الحروف الموقوف عليها.

---

(١) فى أ: وهى.
(٢) فى أ: قال أبو على.
(٣) تقدم.
(٤) تقدم.
(٥) سقط فى ب.
(٦) سقط فى ب.

وعلى هذا جاء فى الشعر: [من الرجز]

يَسْتَمْسِكُونَ مِنْ حِذَارِ الإِلْقَاء بِتَلَعَاتٍ كرءوس الصِيصاء[١]

فهذا على أن الضرب مفعولان.

ومنه[٢] قول الآخر: [من الرجز]

رِدِى رِدِى وِرْدَ قَطَاةٍ صماءْ كُدْرِيَّةٍ أعجبها بَرْدُ الماءْ[٣]

وأما ما رواه نصير عن الكسائى فى الوقف تراءِى مثل: تراعى، فحسن، وذلك أن الوقف موضع [تبين فى الحروف الموقوف عليها][٤].

وفى الألف خفاء شديد من حيث لم تعتمد فى إخراجها على موضع، فصارت لذلك بمنزلة النفس من أنه لا يعتمد له على موضع، فبينها بأن نحا بها نحو الياء وقربها منها. ويدلك على حسن هذا أن قومًا يبدلون منها الياء المحضة فى الوقف، فيقولون: أَفْعَى، وحُبْلَى، وآخرون يبدلون منها الهمزة، فيقولون: هذه حُبْلأ، و: رأيت رجلأ فكذلك نحا بالألف بإمالتها نحو الياء ليكون أبين لها، ولم يمل الراء من «تراءا» ؛ لأن الإمالة إنما هى عنده من أجل الوقف، والوقف غير لازم، فلما لم يلزم لم ير أن يعتد بها[٥].

اختلفوا فى فتح الخاء وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [١٣٧].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائى[٦]: ﴿خَلْقُ الأولين﴾، بفتح الخاء وتسكين اللام.

---

(١) الرجز لغيلان الربعى فى لسان العرب (تلع)، والخصائص (١/ ٢٨٠)، وتاج العروس (تلع)، وبلا نسبة فى لسان العرب (لقا)، وجمهرة اللغة ص (٢٤٢، ٨٦٦، ١٢٣٤).
ويروى «كجذوع» بدل «كرءوس».

(٢) فى أ: ومثله.

(٣) الرجز بلا نسبة فى أساس البلاغة (ورد).

(٤) فى أ: يبين فيه الحرف الموقوف عليه.

(٥) فى ب: به.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٣) الإعراب للنحاس (٢/ ٤٩٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٩٢)، البحر المحيط (٧/ ٣٣)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٢)، التيسير للدانى (١٦٦)، تفسير القرطبى (١٣/ ١٢٥)، الحجة لابن خالويه (٢٦٨)، الحجة لأبى زرعة (٥١٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٢)، الغيث للصفاقسى (٣١٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٢٢)، الكشف للقيسى (٢/ ١٥١)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٩٧)، المعانى للفراء (٢/ ١٨١)، تفسير الرازى (٢٤/ ١٥٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٥).

اللام.

وقرأ الباقون: بضم الخاء واللام.

[قال أبو على]: ﴿خُلُقُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾: أى: عادتهم، و﴿خَلق الأولين﴾ يجوز أن يكون المراد: اختلاقهم وكذبهم.

وفى التنزيل: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا ٱخۡتِلَٰقٌ﴾ [ص: ٧] وفيه ﴿وَتَخۡلُقُونَ إِفۡكًاۚ﴾ [العنكبوت: ١٧] أى: تختلقونه.

وقيل: إنه يجوز أن يكون خَلقنا كخَلقكم[١]، نموت كما ماتوا، ولا نُبعث، فـ «خَلْق» على هذا: مصدر، إن شئت قدرته تقدير الفعل المبنى للمفعول، أى: خُلِقْنا كما خُلِقوا.

ويجوز أن يكون المصدر مضافًا إلى المفعول به، ولا يقدر تقدير الفعل المبنى للمفعول.

اختلفوا فى إثبات الألف وإسقاطها من قوله -جل وعز-: ﴿فَٰرِهِينَ﴾ [١٤٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو[٢]: ﴿فَرِهِيْنَ﴾ بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿فَٰرِهِينَ﴾ بألف.

أبو عبيدة «فَرِهِينَ» أى: مَرِحين.

قال: ويقال فى هذا المعنى: «فارِهِيْنَ».

وأنشد: [من البسيط]

لا أَسْتَكِينُ إذا ما أزمَةٌ أَزَمَتْ ... وَلَنْ تَرَانِى لِخَيْرٍ فَارِهَ اللَّبَبِ[٣]

قال: وقوم يقولون: فارهين أى: حاذقين.

---

(١) فى أ: تخلقهم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٩٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٩٢)، البحر المحيط (٧/ ٣٥)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٤)، التيسير للدانى (١٦٦)، تفسير القرطبى (١٣/ ١٢٩)، الحجة لابن خالويه (٢٦٨)، الحجة لأبى زرعة (٥١٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٢)، الغيث للصفاقسى (٣١٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٢٣)، الكشف للقيسى (٢/ ١٥١)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٩٩)، تفسير الرازى (٢٤/ ١٥٩).

(٣) البيت بلا نسبة فى أساس اللغة (فره)، والمخصص (٣/ ١١٦)، ويروى «ولا» بدل «ولن» و «إلا» بدل «لخير».

[قال أبو علي:] [ليس][١] فارهين كحاذرين، في أن فارهين[٢] يكون لما يأتي في الأمر العام، وليس للحال؛ لأنهم قد قالوا: فارِه وفُرْهة، فدل جمعهم له - مثل صاحب وصُحبة - أن فاعل يستعمل للحال، والآتي، والماضي، وليس الحاذر كذلك؛ لأن الحاذر لما يأتي بدلالة[٣] أن الفعل: حَذِر يَحْذَرُ، [وقد][٤] قال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]، فإذا كان الفعل على هذا فاسم الفاعل حاذر[٥]، وفاعل للمستقبل[٦] كقولك: بعيرك صائد غدًا.

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿أَصْحَابُ لْئَيْكَةِ﴾ [١٧٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر[٧]: ﴿لَيْكَةَ﴾ ههنا، وفي «صاد» [١٣]: بغير همز، والهاء مفتوحة بلا ألف.

وقرأ الباقون: ﴿أَصْحَابُ لْئَيْكَةِ﴾ بالهمز فيهما والألف.

قال أبو علي: قد قلنا في هذا الحرف فيما تقدم من هذا الكتاب.

ومن زعم أنه يختار قراءة أهل المدينة، وأنه اختار ذلك لموافقته الكتاب، وهي. زعموا - في هذه السورة، وسورة «صاد» بغير ألف فإن ما في المصحف من إسقاط ألف الوصل التي مع اللام لا يدل على صحة ما اختار من قولهم: ﴿لَيكَة﴾، وذلك؛ لأنه يجوز أن يكون كتب في المصحف على تخفيف الهمزة، وقول من قال: لَحْمَر، كما كتبوا «الخَبءَ» على ذلك، فإذا جاز أن يكون إسقاط ألف الوصل لهذا، ثبت أن ما اختاره من «لَيْكَة» لا يدل عليه خط المصحف، ولا يصح ذلك لأمر آخر، وهو أنه يجوز أن تكون الكتابة في هذين الموضعين وقعت على الوصل، فكما أنه لا ألف

---

(١) سقط في ب.
(٢) في ب: حاذريه.
(٣) في ب: دلالة.
(٤) سقط في ب.
(٥) في أ: على حذر.
(٦) في ب: المستقبل.
(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٩٨)، الإملاء للعكبري (٢/ ٩٢)، البحر المحيط (٧/ ٣٧)، التبيان للطوسي (٨/ ٥٢)، التيسير للداني (١٦٦)، تفسير القرطبي (١٣/ ١٣٤)، الحجة لأبي زرعة (٥١٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٣)، الغيث للصفاقسي (٣١٠)، الكشاف للزمخشري (٣/ ١٢٦)، الكشف للقيسي (٢/ ٣٢)، المجمع للطبرسي (٧/ ٢٠١)، تفسير الرازي (٢٤/ ١٦٣)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٣٦).

ثابتة فى اللفظ فى قوله -سبحانه-: ﴿أَصْحَٰبُ لَـْٔيْكَةِ﴾ [فكذلك لم تثبت فى خط][(١)].

ومثله فى أنه كتب مرة على اللفظ، وأخرى على غيره كتابتهم: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨] بغير واو، لما لم تثبت فى الخط[(٢)]، وكتب فى ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١] بالواو فإذا جاز هذا فيه، علمت أن الاختيار [مدخول ويدل على ضعف الاختيار][(٣)] أن سائر القرآن غير هذين الموضعين عليه.

ويدل على فساد ذلك - أيضا - همز من همز فقال: ﴿الأيكةِ﴾، فإذا بينت[(٤)] هذا، علمت أن: ﴿لَيْكَةَ﴾ على تخفيف الهمز[(٥)]، وأن فتح ﴿لَيْكَةَ﴾ لا يصح فى العربية؛ لأنه فتح حرف الإعراب فى موضع الجر مع لام المعرفة، فهو على قياس من قال: مررت بِلَحْمَرَ، فاعلم.

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [١٩٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم - فى رواية حفص[(٦)] -: ﴿نَزَلَ بِهِ﴾ خفيف، ﴿ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ رفع.

وقرأ ابن عامر وعاصم - فى رواية أبى بكر - وحمزة والكسائى: ﴿نزّل به﴾ مشددة الزاى، ﴿الرُّوحَ الأمينَ﴾ نصبًا.

قال أبو على: حجة من قال: ﴿نزّل به الرُّوحَ الأمينَ﴾: قوله: ﴿فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٧].

وقوله: ﴿تنزَّلُ الملائكةُ بالروحِ﴾ [النحل: ٢].

---

(١) فى ب: كذلك تكتب فى الخط.
(٢) فى أ: فى اللفظ.
(٣) سقط فى ب.
(٤) فى أ: ثبت.
(٥) فى ب: الهمزة.
(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٤)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٠٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٩٢)، البحر المحيط (٧/ ٤٠)، التبيان للطوسى (٨/ ٥٥)، التيسير للدانى (١٦٦)، تفسير الطبرى (١٩/ ٦٨)، تفسير القرطبى (١٣/ ١٣٨)، الحجة لابن خالويه (٢٦٨)، الحجة لأبى زرعة (٥٢١)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٣)، الغيث للصفاقسى (٣١٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٢٨)، الكشف للقيسى (٢/ ١٥١، ١٥٢)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٠٣)، المعانى للفراء (٢/ ٢٨٤)، تفسير الرازى (٢٤/ ١٦٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٦).

ف «تنزَّل» مطاوع نزَّل، [فهو مثل مطاوع نزّل الملائكة بالروح][1] فدخلت التاء[2] للمطاوعة[3]. فصار: ﴿تنزَّلُ الملائكةُ بالروح﴾ والروح فى التنزيل قد جاء يراد به القرآن، قال -تعالى-: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ﴾ [الشورى: ٥٢] إلى قوله تعالى: ﴿مِنْ عِبَادِنَاۚ﴾ وقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [النحل: ١٠٢].

ومن أسند الفعل إلى الروح فقال: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ﴾؛ فلأنه ينزل بأمر الله -جل وعز- فمعناه معنى الثقيلة.

وكلهم قرأ: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً﴾ [١٩٧] نصبًا.

غير ابن عامر[4] فإنه قرأ: ﴿تكُنْ﴾ بالتاء ﴿آيةٌ﴾ رفعا[5].

قال أبو على: وجه قول ابن عامر: ﴿تكُنْ لهم آيةٌ﴾ أن: ﴿تكُن﴾ ليس للآية، ولكن تضمر فى: ﴿تكُنْ﴾ القصة أو الحديث؛ لأن ما يقع تفسيرًا للقصة والحديث من الجمل، إذا كان فيها اسم مؤنث، جاز تأنيث الضمير[6] على شريطة التفسير، كقوله -سبحانه-: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء: ٩٧]، وقوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦].

فكذلك: ﴿أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [١٩٧] لما كان فيه مؤنث، جاز أن يؤنث: ﴿تكن﴾ ف: «آيةٌ» مرتفعة بأنها خبر الابتداء الذى هو: ﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ علماء بنى إسرائيل لما كان فيه مؤنث جاز أن تؤنث «تكن» ولا يمتنع ألا يضمر القصة ولكن يرتفع «أن يعلم» بقوله: «تكُنْ» وإن كان فى تكن[7] علامة تأنيث؛ لأن ﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ فى المعنى

(١) فى ب: «وهو الملائكة بالروح».
(٢) فى أ: الياء.
(٣) زاد فى ب: «قبل المطاوع ونزل الملائكة».
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٩٢)، البحر المحيط (٧/ ٤١)، التبيان للطوسى (٨/ ٥٥)، التيسير للدانى (١٦٦)، تفسير القرطبى (١٣/ ١٣٩)، الحجة لابن خالويه (٢٦٨)، الحجة لأبى زرعة (٥٢١)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٣)، الغيث للصفاقسى (٣١٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٢٨)، الكشف للقيسى (٢/ ١٥٢)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٠٣)، المعانى للفراء (٢/ ٢٨٤)، تفسير الرازى (٢٤/ ١٦٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٦).
(٥) فى ب: بالرفع.
(٦) فى أ: المضمر.
(٧) فى أ: فى معنى.

هو الآية، فيحمل الكلام على المعنى، كما حمل على المعنى فى قوله -سبحانه-: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، فأنث لما كان المراد بالأمثال: الحسنات.

وكذلك قراءة من قرأ: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [الأنعام: ٢٣].

قرأ نافع وابن عامر: ﴿فتوكل على العزيز الرحيم﴾ [٢١٧] بالفاء[١]، وكذلك هى فى مصاحف أهل المدينة والشام.

وقرأ الباقون بالواو، وكذلك هى فى سائر مصاحفهم.

[قال أبو على:] الوجهان حسنان.

وقرأ نافع وحده: ﴿والشعراء يَتْبَعُهُمْ﴾ [٢٢٤] ساكنة التاء.

وقرأ الباقون: ﴿يَتَّبِعُهُمُ﴾ مشددة التاء، مفتوحة مكسورة الباء.

قال أبو على: الوجهان حسنان؛ تبعت القوم أتبعهم [واتَّبَعتُهم أتَّبعهُمْ][٢] وهو مثل: حفرته واحتفرته وشويته واشتويته.

وقد تقدم ذكر ذلك.

* * *

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٤)، البحر المحيط (٧/ ٤٧)، التبيان للطوسى (٨/ ٦٢)، التيسير للدانى (١٦٧)، تفسير القرطبى (١٣/ ١٤٤)، الحجة لابن خالويه (٢٦٩)، الحجة لأبى زرعة (٥٢٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٣)، الغيث للصفاقسى (٣١٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٣٢)، الكشف للقيسى (٢/ ١٥٣)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٠٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٦).

(٢) سقط فى أ.

بسم الله

ذكر اختلافهم فى سورة سليمان صلى الله عليه

اختلفوا فى الإضافة والتنوين من قوله -جل وعز-: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ [٧].

فقرأ عاصم وحمزة والكسائى ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ منونًا غير مضاف.

وقرأ الباقون: ﴿بِشِهابِ قَبَسٍ﴾ [مضاف](١) غير منون(٢).

أبو عبيدة: «بِشِهابِ قَبسٍ»: الشهاب: النار، والقبس: ما اقتبست.

وأنشد لأبى زبيد: [من المنسرح]

فِى كَفِّهِ صَعْدَةٌ مُثَقَّفَةٌ فِيهَا سِنَانٌ كَشُعْلَةِ الْقَبَسِ(٣)

غيره: كل أبيض ذى نور فهو شهاب، ولا أدرى أقاله رواية أم(٤) استدلالًا ويجوز أن يكون القبس صفة، ويجوز أن يكون اسمًا غير صفة، فأما جواز كونه وصفًا؛ فلأنهم يقولون: قبَسته أقْبِسه قَبْسًا، والقبس: الشىء المقبوس، وقالوا:(٥) حلَبَ يحلُبُ حلَبًا، فيجوز فى قولهم: حَلَبًا، أن يكون مصدرًا كقولهم: بدا لَه يبدو(٦) بدًا، ويجوز أن يكون الحلَبُ: المحلوبَ، وفى التنزيل: ﴿شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصافات: ١٠]، فيجوز أن يكون الشهاب النار؛ لأن النار قد وصفت بالثقوب قال: [من الطويل]

أذاعَ بهِ فى النَّاسِ حتى كَأَنَّهُ بعلياء نارٌ أُوقِدَتْ بِثَقُوبِ(٧)

فتقدير قوله: أوقدت بثقوب، أوقدت مثقبة، والجار والمجرور فى موضع حال.

---

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٠٨)، البحر المحيط (٧/ ٥٥)، التبيان للطوسى (٨/ ٦٧)، التيسير للدانى (١٦٧)، تفسير الطبرى (١٩/ ٨٢)، تفسير القرطبى (١٣/ ١٥٦)، الحجة لابن خالويه (٢٦٩)، الحجة لأبى زرعة (٥٢٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٨)، الغيث للصفاقسى (٣١٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٣٧)، الكشف للقيسى (٢/ ١٥٤)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٠٩)، المعانى للفراء (٢/ ٢٨٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٧).

(٣) وهو له فى الأغانى (١٢/ ١٢٨)، ويروى البيت:

تخال فى كفه مثقفة تلمع فيها كشعلة القبس

(٤) فى أ: أو.

(٥) فى أ: وقال.

(٦) فى أ: يبدوا له.

(٧) البيت لأبى الأسود الدؤلى فى ديوانه ص (٤٥)، والحيوان (٥/ ٦٠١)، وبلا نسبة فى لسان العرب (ذيع)، وتهذيب اللغة (٣/ ١٤٨)، وتاج العروس (ذيع).

فأما قول الشاعر يروى للأفْوَه: [من الرمل]

كَشِهَابِ القَذْفِ يَرْمِيكُمْ بِهِ فَارِسٌ فِى كَفِّهِ لِلْحَرْبِ نَار(١)

فإنه يجوز أن يكون جعل المزراق الذى يرميه الفارس لتلألُئه، وضيائه وبريقه نارًا.

قال أوس: [من الكامل]

فَانْقَضَّ كَالدُّرِّىءِ يَتْبَعُهُ لَهَبٌ يَثُورُ تَخَالُهُ طُنُبَا(٢)

فاللهب هنا(٣) كالشهاب فى البيت الآخر، فإذا كان قوله «قبس» صفة، فالأحسن أن يجرى على الشهاب كما جرى على الموصوف فى قوله: [من البسيط]

.... كَأَنَّهُ ضَرَمٌ بِالكَفِّ مَقْبُوسُ(٤)

فكان مقبوس صفة للضرم، فكذلك يكون القبس فى قوله: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ [وإن كان مصدرًا غير صفة حسنت فيه الإضافة بشهاب قبس](٥) ولا يحسن ذلك فى الصفة، ألا ترى أن الموصوف لا يضاف إلى صفته.

قال الشاعر: [من الكامل]

فى حَيْثُ خَالَطَتِ الخُزَامَى عَرْفَجًا يَأْتِيكَ قَابِسُ أَهْلِهِ لَمْ يُقْبَسِ(٦)

وقريب من هذا المعنى قول الطِّرِمَّاح: [من الطويل]

كَظَهْرِ اللأى لو تَبْتَغِى رِيَّةً بِهَا لَعَيَّتْ نَهَارًا فِى بُطُونِ الشَّوَاجِنِ(٧)

---

(١) وهو فى ديوانه، والحماسة البصرية (١/ ٤٩).

(٢) ينظر البيت فى ديوانه ص (٣)، ولسان العرب (درأ)، وتهذيب اللغة (١٤/ ١٥٨)، وتاج العروس (درأ).
ويروى «نقع يثوب» بدل «لهب يثور».

(٣) فى أ: ههنا.

(٤) عجز بيت للمتلمس وصدره:
وقد ألاح سهيل بعدما هجعوا ....
ينظر ديوانه ص (٨٣)، ولسان العرب (لوح، ضرم)، وأساس البلاغة (لوح)، وتاج العروس (لوح)، وبلا نسبة فى المخصص (١١/ ٢٢).

(٥) سقط فى أ.

(٦) البيت للأسدى فى المخصص (١٠/ ١٧٦، ١١/ ٣٢).
ويروى «نابس» بدل «قابس»، و «ينبس» بدل «يقبس».

(٧) البيت فى ديوانه ص (٤٨٩)، ولسان العرب (شجن، روى، لأى، ورى)، وتهذيب اللغة (١١/ =

وقال: [من الرجز]

خُلِقْتُ شِكْسًا لِلأَعَادِى مِشْكَسَا مَنْ شَاءَ مِنْ شَرِّ الجَحِيمِ اسْتَقْبَسَا[(١)]

وقال أبو عثمان عن أبى زيد يقال: أقبسته العلم وقبسته النار.

وقول الشاعر: [من الكامل]

.... يَأْتِيكَ قَابِسُ أَهْلِهِ ....

يدل على ما حكاه أبو زيد من قبسته النار، واسم الفاعل للحال، [ولكنه نوى به][(٢)] الانفصال، وأحد المفعولين محذوف كأنه أهل هذا المكان النار[(٣)].

فأما قوله: [من الطويل]

وَعِيدُ أَبِى قَابُوسَ فِى غَيْرِ كُنْهِهِ ....[(٤)]

وقوله: [من الطويل]

.... فَمُلْكُ أَبِى قَابُوسَ أَضْحَى وَقَدْ نَجَزْ[(٥)]

فليس قابوس فاعولًا من القبس، كما أن جالوت وطالوت ليسا بـ: فَعْلُوتَ من الطّولِ والجَولِ، ولو كان كذلك لانصرف، ألا ترى أن حاطومًا[(٦)] وجاروفًا، ونحو ذلك ينصرف فى المعرفة فى امتناع ما ذكرنا من الصرف ما يعلم به أنه عجمى، فلما انضمت العجمة إلى التعريف لم ينصرف، وكذلك: إبليس ليس من أُبلس، وإنما

= ٣٦٧، ١٤/ ٢٧١)، وتاج العروس (شجن، لأى، ورى)، وبلا نسبة فى المخصص (٨/ ٣٩).

(١) الرجز بلا نسبة فى اللسان (شكس)، والتاج (شكس).

(٢) فى أ: والتقدير.

(٣) فى حاشية أ: فى الأصل: كأنه أصل هذا المكان النار.

(٤) صدر بيت للنابغة الذبيانى وعجزه:

.... أتانى ودونى راكس فالضواجع

ينظر ديوانه ص (٣٢)، ولسان العرب (ركس، ضجع)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٢٧٨)، وديوان الأدب (٢/ ١٥٨)، وتاج العروس (ركس، ضجع)، ومعجم البلدان (الضجوع، الضواجع)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٣/ ٣٩٠)، ومجمل اللغة (٣/ ٣٠٥).

(٥) عجز بيت للنابغة وصدره:

وكنت ربيعًا لليتامى وعصمة ....

ينظر ديوانه ص (١٩٤)، ولسان العرب (نجز)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٢٥٢)، وتهذيب اللغة (١٠/ ٦٢٥)، وأساس البلاغة (نجز)، وتاج العروس (نجز)، وبلا نسبة فى ديوان الأدب (٢/ ٢٣٦)، والمخصص (١٥/ ٥٩، ١٧/ ٧).

(٦) فى ب: جالوتًا.

هذه الأشياء اتفاق ألفاظ بين(١) اللغتين.

وأما قوله: [من الوافر]

فَإنْ يَقْدِرْ عَلَيْكَ أَبو قُبَيْسٍ ....(٢)

فإنما انصرف من حيث حقر تحقير الترخيم(٣) ولم ينصرف فى الشعر للضرورة من حيث انصرف نوح ولوط مكبرين ومصغرين(٤)، يعنى أنه تحقير قبس، وقبس شىء ينصرف. وقال أبو الحسن: ﴿بشهابِ قبسٍ﴾ الإضافة أكثر وأجوز فى القراءة، كما تقول: دار آجرٍّ، وسوار ذهب، قال: ولو قلت: سوار ذهب، ودار آجُرّ، كان عربيًا قال: إلا أن الأكثر فى كلام العرب الإضافة.

قال أبو على: فأبو الحسن جعل القبس فيه غير وصف، ألا ترى أنه جعله بمنزلة الآجُرّ والذهب وليس واحد منهما صفة؟

هبيرة عن حفص عن عاصم ﴿هدى وبُشْرِى﴾ [٢] بكسر الراء.

والمعروف عن حفص عن عاصم الفتح، وكسر أبو بكر راء ﴿رِآها تهتز﴾ [١٠] والهمزة.

وفتحهما حفص عن عاصم.

وفتح أبو عمرو الراءِ وكسر الهمزة فى كل القرآن، والكسائى مثل عاصم - فى رواية أبى بكر - يكسرهما وحمزة مثله.

ابن عامر يفتح، وكذلك ابن كثير ونافع(٥).

قال أبو على: قد تقدم ذكر وجه(٦) إمالة الفتحتين منهما(٧) فى غير موضع.

---

(١) فى أ: فى.

(٢) صدر بيت للنابغة وعجزه:

.... يحط بك المعيشة فى هوان

ينظر ديوانه ص (١١٣)، ولسان العرب (قبس)، وتاج العروس (قبس)، والمخصص (١٣/ ١٧٥).

(٣) فى أ: رخم.

(٤) فى أ: أو مصغرين.

(٥) السبعة لابن مجاهد (٤٧٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٤٤، ٤٥).

(٦) فى أ: ذكر رأى.

(٧) فى أ: فيهما.

اختلفوا فى فتح الياء من قوله -سبحانه-: ﴿مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [٢٠]، ﴿وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ﴾ [يس: ٢٢] وسكونهما.

فقرأ ابن كثير وعاصم والكسائى: ﴿مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ ﴿وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ بفتح الياء فيهما.

وقرأ نافع وأبو عمرو ﴿مالىْ لا أرى الهدهد﴾ ساكنة الياء ههنا[١].

وقرأ ﴿وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ﴾ بفتح الياء فى «يس».

وقراء ابن عامر وحمزة الحرفين جميعًا ساكنة ياؤهما.

قال أبو على: كلا الوجهين من الإسكان والفتح حسن.

عباس عن أبى عمرو ﴿على وِادِ النمل﴾ [١٨] يميل الواو.

والباقون: ﴿وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾ مفخمًا.

قال أبو على: الإمالة فى: ﴿وِادِ﴾ حسنة من أجل الكسرة، والألف اللازمة بعدها فهما يجلبان الإمالة، إذا كان كل واحد منهما منفردًا، فإذا اجتمعا كان أجدر لهما.

ومن لم يمل؛ فلأن ترك الإمالة شائع[٢]، ولغة كثير من العرب.

والوادى: من ودى، إذا سال، واللام منه ياء، ولا يجوز أن يكون واوًا، إلا أنه[٣] اسم كـ: الكاهل والغارب، وليس بوصف، وقالوا: أمنَى يُمنى، وفى التنزيل: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ﴾ [الواقعة: ٥٨]، وأمْذَى، وقالوا: كل فحل يمذى. وقالوا: ودَى[٤] الرجل، من الوَدْى، ولم أعلم أودى فى هذا المعنى.

وأنشدنا محمد بن السرى: [من الرجز]

كَـأَنَّ عِـرْقَ أيْـرِهِ إذَا وَدَى حَبْلُ عَجُوزٍ ضَفَرَتْ خَمْسَ قُوَى[٥]

وقالوا: فى جمع وادٍ: أودية، وفى التنزيل: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧] أى: بقدر مياهها، فحذف المضاف، وقالوا: سال الوادى، وجرى النهر، إذا سال

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥١٢)، تفسير القرطبى (١٣/ ١٧٩)، الحجة لابن خالويه (٢٦٩)، الحجة لأبى زرعة (٥٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٩)، الغيث للصفاقسى (٣١٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٠).

(٢) فى أ: سائغ.

(٣) فى أ: لأنه.

(٤) فى ب: أودى.

(٥) تقدم.

مياههما، ولم أعلم فاعلًا جمع على أفعلة كهذا الحرف، ويشبه أن يكون لاشتراك فعيل وفاعل فى كثير من المواضع، نحو: عليم وعالم، وولى ووالٍ، فكما جمع فعيل على أفعِلة، شُبه هذا الحرف بـ «فاعل».

ومما يقرب ذلك قولهم: شريف وأشراف، ويتيم وأيتام، وأبيل[1] وآبال، كما قالوا: صاحب وأصحاب، وطائر وأطيار، فكأنه لما اتفقا فى البناء، ووقع كل واحد منهما موقع الآخر، اتفقا فى الجمع، كما اتفق فاعل وفُعْل الذى هو المصدر فى الجمع.

قال: [من الطويل]

.... فَنُوَّارُهُ مِيلٌ إلى الشَّمْسِ زَاهِرُهْ[2]

فـ «النُّوارُ»: جمع نورٍ، وليس كـ: حُسّان وصرّاء، ألا ترى أنه وصفه بالجمع فى قوله:

فنُوَّاره ميلٌ.

لما اتفق فاعل وفُعْل فى الصفة نحو قوله -تعالى-: ﴿أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠]، اتفقا فى التكسير فجُمع على فُعَّال، كما جمع فاعل عليه.

قال: وقرأ ابن كثير وحده[3]: ﴿أو لَيَأْتِيَنَّنى﴾ [٢١] بنونين، وكذلك [هى][4] فى مصاحفهم.

وقرأ الباقون على الإدغام، وكذلك فى مصاحفهم.

قال بعض أصحاب أحمد بن موسى فى قوله: وقرأ الباقون على الإدغام، غلط فى الترجمة، إنما يريد أنهم قرءوا[5] بنون واحدة مشددة، وحذفوا الثانية[6] التى قبل

---

(١) الأبيل، كأمير: الشيخ.

(٢) عجز بيت للحطيئة وصدره:

بمستأسد القريان حوٌّ تلاعه ....

وهو بلا نسبة فى المخصص (١٠/ ٢١٩).

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (٣٣٥)، البحر المحيط (٧/ ٥٦)، التبيان للطوسى (٨/ ٧٧)، التيسير للدانى (١٦٧)، تفسير القرطبى (١٣/ ١٨٠)، الحجة لابن خالويه (٢٧٠)، الحجة لأبى زرعة (٢٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٩)، الغيث للصفاقسى (٣١١)، الكشف للقيسى (٢/ ١٥٤)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢١٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٠).

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: قرءوه.

=

ياء المتكلم؛ لاجتماع النونات و [هو][١]: ﴿لَيَأْتِيَنِّي﴾.

قال عبيد عن أبي عمرو[٢]: ﴿لا يَحْطِمَنْكُمْ﴾ [١٨] ساكنة النون وهو غلط. قال: وروى اليزيدي وغيره عن أبي عمرو ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾.

[قال أبو علي]: [قوله: وهو غلط][٣]، يريد أنه غلط من طريق الرواية، إلا أنه لا يتجه في العربية، [ووجه النون الخفيفة والشديدة ها هنا حسنان،][٤] ووجه الشديدة في ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ أن الفاعلين كثرة، فثقلت العين؛ للدلالة على الكثرة.

قال: قرأ عاصم وحده: ﴿فَمَكَثَ﴾ بفتح الكاف.

وقرأ الباقون: ﴿فَمَكُثَ﴾ [٢٢] بضم الكاف[٥].

قال أبو علي: وجه ﴿فَمَكَثَ﴾ أنهم قالوا: مَكَثَ يمكُثُ، كما قالوا: قعَدَ يقعُدُ، ومكُث كـ «ظَرُفَ».

قال أبو علي: وأظن سيبويه قد حكاهما.

ومما يقوى: ﴿فَمَكَثَ﴾ بالفتح قوله: ﴿قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾ [الزخرف: ٧٧] وفيه: ﴿مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا﴾ [الكهف: ٣]، ف: ماكثين: يدل على مكَث، ألا ترى أنك لا تكاد تجد فاعلًا من: فَعُل؛ إنما يكون مكان الفاعل فيه: فَعيل نحو: ظريف وشريف وكريم؟

فإن قلت: إن فاعلًا من «مَكَثَ» في الآيتين، يراد بهما الآتي، فهو مثل: بعيرك

=(٦) في أ: الثالثة.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٥)، البحر المحيط (٧/ ٦١)، تفسير القرطبي (١٣/ ١٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٩)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٤٢)، تفسير الرازي (٢٤/ ١٨٨)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٤٦).

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥١٣)، الإملاء للعكبري (٢/ ٩٣)، البحر المحيط (٧/ ٦٥)، التبيان للطوسي (٨/ ٧٧)، التيسير للداني (١٦٧)، تفسير القرطبي (١٣/ ١٨٠)، الحجة لابن خالويه (٢٧٠)، الحجة لأبي زرعة (٥٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٠)، الغيث للصفاقسي (٣١١)، الكشاف للزمخشري (٣/ ١٤٢)، الكشف للقيسي (٢/ ١٥٥)، المجمع للطبرسي (٧/ ٢١٦)، المعاني للفراء (٢/ ٢٨٩)، تفسير الرازي (٢٤/ ١٨٩)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٣٧).

صائد غدًا، فهو قول. فإن قلت: إنه حكاية الحال التى يصيرون إليها.

فهو قول، ويؤكد ذلك قوله: ﴿إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ﴾ [يس: ٥٥]. ألا ترى أنه جاء على أصله لما أريد حكاية الحال، ولم يجئ على حد: بعيرك صائد غدًا؟

قال أبو حسن: مَكَثَ أكثرهُما.

اختلفوا فى إجراء ﴿سَبَإٍ﴾ [٢٢]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿من سَبَأَ﴾ غير مجراة، هذه رواية البزى.

وقرأت على قنبل عن النبال ﴿من سَبَأْ بنبأٍ يقينٍ﴾ ساكنة الهمزة.

وكذلك [فى قوله][1]: ﴿لسبأْ فى مساكنهم﴾ [سبأ: ١٥].

وكذلك روى الحسن بن محمد بن عبد الله بن أبى يزيد عن شبل عن ابن كثير، وقال: هو وهم.

وأخبرنى قنبل عن ابن أبى بزة: ﴿من سَبَأَ﴾ مفتوحة الهمزة مثل أبى عمرو، وهذا هو الصواب.

وكذلك ﴿لِسَبأَ﴾.

وقرأ الباقون: ﴿مِن سَبَإٍ﴾ مجراة[2].

قال أبو على: قال سيبويه: ثمود وسبأ، مرة للقبيلتين، ومرة للحيين، فكثرتهن سواء، يريد أن هذه الأسماء منها ما جاء على أنه اسم للحى نحو: معد وقريش وثقيف، ومنه ما يغلب عليه أن يكون اسم قبيلة كـ: قولهم: تغلب بنت وائلٍ و: تميم بنت مر.

ومنه ما يستوى فيه الأمران جميعًا، كـ: ثمود وسبأ.

قال أبو الحسن فى «سبأ»: إن شئت صرفته، فجعلته اسم أبيهم أو اسم الحى،

---

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥١٣)، البحر المحيط (٧/ ٦٦)، التبيان للطوسى (٨/ ٧٧)، التيسير للدانى (١٦٧)، تفسير القرطبى (١٣/ ١٨١)، الحجة لابن خالويه (٢٧٠)، الحجة لأبى زرعة (٥٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٠)، الغيث للصفاقسى (٣١١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٤٣)، الكشف للقيسى (٢/ ١٥٥)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢١٦)، تفسير الرازى (٢٤/ ١٩٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٧).

وإن شئت لم تصرف، وجعلته اسم القبيلة.

قال: والصرف أعجب إلى؛ لأنه قد عرفت أنه اسم أبيهم، وإن كان اسم الأب يصير كالقبيلة إلا أنى أحمله على الأصل. انتهى كلام أبى الحسن.

وقال غيره: هو اسم رجل، واليمانية(١) كلها تنسب إليه، يقولون: سَبَأ بن يشجب ابن يعرب بن قحطان.

وقال أبو إسحاق: من قال: إن سبأ اسم رجل فقد غلط(٢)؛ لأن سبأ مدينة بقرب مأرب من اليمن بينها وبين صنعاء مسيرة ثلاثة أيام كذلك قيل. انتهى كلامه.

قال: كلهم شدد اللام من قوله -سبحانه-: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ [٢٥] غير الكسائى فإنه خففها، ولم يجعل فيها «أن» ووقف ﴿أَلَا يَا﴾ ثم ابتدأ ﴿اسْجُدُوا﴾(٣).

قال أبو على: من شدد ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ فتقديرها: فصدهم عن السبيل؛ لئلا يسجدوا، ويجوز أن يعلق «أن» بـ: ﴿وَزَيَّنَ﴾، كأنه زين لهم الشيطان [أعمالهم](٤)، لئلا يسجدوا، واللام فى الوجهين داخلة على مفعول له، وهذا هو الوجه لتجرى القصة على سننها، ولا يُفصل بين بعضها وبعض بما ليس منها، وإن كان الفصل بهذا النحو غير ممتنع؛ لأنه يجرى مجرى الاعتراض، وما يسدد القصة، وكأنه لما قيل: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ [النمل: ٢٤] فدل(٥) هذا الكلام على أنهم لا يسجدون لله - تعالى - ولا يتدينون بدين.

قال(٦): ألا يا قوم أو يا مسلمون اسجدوا لله الذى [يخرج الخبء فى](٧)

---

(١) فى ب: واليمامة.
(٢) فى أ: فغلط.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥١٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٩٣)، البحر المحيط (٧/ ٦٨)، التبيان للطوسى (٨/ ٧٧)، التيسير للدانى (١٦٧)، تفسير الطبرى (١٩/ ٩٣)، تفسير القرطبى (١٣/ ١٨٦)، الحجة لابن خالويه (٢٧٠)، الحجة لأبى زرعة (٥٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٠)، الغيث للصفاقسى (٣١١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٤٥)، الكشف للقيسى (٢/ ١٥٦)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢١٦)، المعانى للأخفش (٢/ ٤٤٩)، تفسير الرازى (٢٤/ ١٩١، ١٩٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٧).
(٤) سقط فى ب.
(٥) فى أ: «قد دل».
(٦) فى ب: لا يسجدون لله، ولا يدينون بدين كأنه قال.
(٧) فى أ: خلق.

السموات والأرض، خلافًا عليهم، وحمدًا لله، ومكان ما هداهم لتوحيده، فلم يكونوا مثلهم فى الطغيان والكفر.

ووجه دخول حرف التنبيه على الأمر: أنه موضع يحتاج فيه إلى استعطاف المأمور لتأكيد ما يؤمر به عليه، كما أن النداء موضع يحتاج فيه إلى استعطاف المنادى له من إخبار أو أمر أو نهى، ونحو ذلك مما يخاطب به، وإذا كان كذلك فقد يجوز ألا يريد منادى فى نحو قوله: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ [٢٥] كما يريد المنادى فى قوله: [من البسيط]

يَا لَعْنَةُ اللهِ والأَقْوَامِ كُلِّهِم والصَّالِحِينَ عَلَى سمْعَانَ مِنْ جارِ[١]

وكذلك ما حكى عن أبى عمرو من قوله: يا ويل له، ويؤكد ذلك قولهم: هَلُمَّ، وبناؤهم «ها» التى للتنبيه مع «لُمّ»، وجَعْلها مع الفعل كشىء واحد، وإجماع الناس على فتح آخر الكلمة فى اللغتين، فكما لا يجوز أن يراد ههنا مأمور لبناء الكلمة[٢] على الفتح، وإن فُكّ إحداهما من الأخرى، بل لا يسوغ إرادة المنادى[٣]، لمكان بنائهما معًا، وجعلهما بمنزلة شىء واحدٍ؛ كذلك [يجوز لك][٤] ألا تريد مأمورًا فى قوله: ﴿أَلَا يَا سْجُدُوا﴾ ويجوز أن يراد بعد يا: مأمورون، فحذفوا، كما حذفوا من قوله: [من البسيط]

يَا لَعْنَةُ اللهِ والأَقْوَامِ كُلِّهِم ....

فكما أن: «يا» هنا لا تكون إلا لغير اللعنة، كذلك يجوز أن يكون المأمورون مرادين فحذفوا من اللفظ، وقد جاء هذا فى مواضع من الشعر.

فمن ذلك ما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

وَقَالَتْ أَلَا يَا اسْمَعْ نَعِظْكَ بخُطَّةٍ فَقُلْتُ سَمِعْنَا فَانْطِقِى وَأَصِيبِى[٥]

---

(١) البيت بلا نسبة فى أمالى الحاجب ص (٤٤٨)، والإنصاف (١/ ١١٨)، والجنى الدانى ص (٣٥٦)، وجواهر الأدب ص (٢٩٠)، وخزانة الأدب (١١/ ١٩٧)، والدرر (٣/ ٢٥، ٥/ ١١٨)، ورصف المبانى ص (٣، ٤)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣١)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٧٩٦)، وشرح المفصل (٢/ ٢٤، ٤٠)، والكتاب (٢/ ٢١٩)، واللامات ص (٣٧)، ومغنى اللبيب (٢/ ٣٧٣)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٦١)، وهمع الهوامع (١/ ١٧٤، ٢/ ٧٠).

(٢) فى ب: الكلمتين.

(٣) فى ب: من الأخرى، لا يسوغ بإرادة المنادى.

(٤) سقط فى أ.

(٥) البيت للنمر بن تولب فى ديوانه ص (٣٣٥)، ونوادر أبى زيد ص (٢٢)، وبلا نسبة فى =

ومما يؤكد قول من قال: «أَلَّا» مثقلة، أنها لو كانت مخففة ما كانت فى: ﴿يَسْجُدُواْ﴾ ياء؛ لأنها اسجدوا، ففى ثبات الياء فى ﴿يَسْجُدُواْ﴾ فى المصحف دلالة على التشديد، وأن المعنى: ﴿أَلَّا يسجدوا﴾؛ فانتصب الفعل بـ: «أن» وثبتت ياء المضارعة فى الفعل.

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ فى الياء والتاء. [٢٥].

فقرأ عاصم - فى رواية حفص - والكسائى بالتاء فيهما[(١)].

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بالياء فيهما.

قال أبو على: من قرأ بالياء؛ فلأن الكلام على الغيبة: فزين لهم الشيطان ألا يسجدوا، وهو يعلم الغيب وما يخفون وما يعلنون.

وقرأ الكسائى [فيهما][(٢)] بالتاء؛ لأن الكلام قد دخله خطاب على قراءته اسجدوا لله الذى يعلم ما تسرون وما تعلنون.

ومن قرأ: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾، فالكلام على الغيبة، ويجوز أن يكون على الخطاب للمؤمنين والكافرين الذين جرى ذكرهم، على لفظ الغيبة، فأخبر الجميع بأنه سبحانه يعلم ما يخفون وما يعلنون، ورواية أبى بكر عن عاصم [بالياء فيهما][(٣)] أشبه بقراءة ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ [بالياء فيهما][(٤)]؛ لأنه غيبة مع غيبة.

اختلفوا فى وصل الهاء بياء فى قوله -جل وعز-: ﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾ [٢٨] وإسكانها.

الإنصاف ص (١٠٢).

ويروى «سميعًا» بدلًا من «سمعنا».

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٦)، البحر المحيط (٧/ ٦٩، ٧٠)، التبيان للطوسى (٨/ ٨٠)، التيسير للدانى (١٦٨)، تفسير القرطبى (١٣/ ١٨٨)، الحجة لابن خالويه (٢٧١)، الحجة لأبى زرعة (٥٢٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٨١)، الغيث للصفاقسى (٣١١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٤٥)، الكشف للقيسى (٢/ ١٥٨)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢١٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٧).

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى أ.

فقرأ ابن كثير وابن عامر والكسائى: ﴿فَأَلْقِهِى إِلَيْهِمْ﴾ موصولة بياء - فى رواية الحُلوانى - عن هشام بن عمار عن ابن عامر.

وقال ابن ذكوان عنه: بكسر الهاء.

واختلف عن نافع فقال ابن جماز والمسيبى والقاضى عن قالون: ﴿فَأَلْقِهِ إِلَيهِمْ﴾ مكسورة الهاء من غير ياء(١).

وقال ورش: فى الوصل ياء بعد الهاء، وكذلك قال إسماعيل بن جعفر وكذلك [قال](٢) الحلوانى عن قالون.

واختلف عن أبى عمرو: فروى عنه اليزيدى: ﴿فَأَلْقِهْ﴾ ساكنة.

وروى عنه عبد الوارث وشجاع(٣)، ﴿فَأَلْقِهِى﴾ موصولة بياء فى الوصل. وقال عباس: سألته فقرأ: ﴿فَأَلْقِهْ﴾ جزمًا وقال: إن شئت: ﴿فَأَلْقِهِى﴾ [وكان اختياره فألقهى مشبعة](٤)، وقرأ عاصم فى الروايتين جميعًا جزمًا وحمزة مثله.

قال أبو على: وصل الهاء بياء فى ﴿أَلْقِهِى﴾ ونحوه أقيس وأشبه، وترك وصله بالياء إنما يجرى فى الشعر، كقوله: [من البسيط]

... مَا حَجَّ رَبُّهُ فى الدُّنيا وَلَا اعْتَمَرَا(٥)

---

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (٣٣٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٢٠)، البحر المحيط (٧/ ٧٠)، التيسير للدانى (١٦٨)، تفسير القرطبى (١٣/ ١٩٠)، الحجة لأبى زرعة (٥٢٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٨١)، الغيث للصفاقسى (٣١١)، الكشف للقيسى (٢/ ١٥٩)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٠٥، ٣٠٦).

(٢) سقط فى ب.

(٣) شجاع بن أبى نصر: أبو نعيم البلخى ثم البغدادى الزاهد ثقة كبير، سئل عنه الإمام أحمد فقال: بخ بخ، وأين مثله اليوم، ولد سنة عشرين ومائة ببلخ، وعرض على: أبى عمرو بن العلاء وهو من جلة أصحابه وسمع من عيسى بن عمرو صالح المرى، روى القراءة عنه: أبو عبيد القاسم بن سلام ومحمد بن غالب وأبو نصر القاسم بن على وأبو عمر الدورى، مات ببغداد سنة تسعين ومائة وله سبعون سنة.

ينظر: الغاية (١/ ٣٢٤) (١٤١٦).

(٤) سقط فى أ.

(٥) عجز بيت وصدره:

أو معبر الظهر ينبى عن وليته ....

البيت لرجل من باهلة فى شرح أبيات سيبويه (١/ ٤٢٢)، والكتاب (١/ ٣٠)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٥١٦)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٦٩)، ولسان العرب (عبر)، والمقتضب =

وكذلك رواية من روى عن أبى عمرو: ﴿فَأَلْقِهِى إِلَيْهِمِ﴾ موصولة بياء، أقيس من رواية من روى: ﴿فَأَلْقِهْ﴾ بسكون الهاء.

وزعم أبو الحسن أن نحو: ﴿فَأَلْقِهْ﴾ ونحو قوله: [من الطويل]

.... مُشْتَاقَانِ لَهْ أَرِقَانِ[1]

لغة، ولم يحك ذلك سيبويه، وحمل قوله: «لَهْ أرِقَان» على الضرورة ولم يحك اللغة التى حكاها أبو الحسن فى موضع علمتُ.

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾ [٣٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿أتُمدوننى﴾ بنونين وياء فى الوصل.

حدثنا ابن واصل قال: حدثنا ابن سعدان عن المسيبى عن نافع: ﴿أَتُمِدُّونِى﴾ خفيفة النون وهى بنون واحدة وياء فى الوصل والوقف.

وقرأ ابن عامر وعاصم والكسائى: ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ بغير ياء فى الوصل والوقف.

وقرأ حمزة: ﴿أَتُمِدونِّى بمال﴾ بنون واحدة مشددة ووقف على الياء[2].

قال أبو على [فى: أتمدوننى بمال][3]:

[قال] أبو زيد: أمددت الرجل بالمال والرجال[4] إمدادًا.

قال أبو على: وفى التنزيل[5]: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، وفى غير المال والبنين، مد على فعل، قال: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥] و ﴿يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]، وقال: ﴿وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٩] فأما قوله: ﴿أتُمدُّونِّى﴾ هو: ﴿أَتُمِدُّونَنى﴾. فأدغم الأولى فى الثانية.

ومن لم يحذف الياء فى الوصل؛ فلأنه ليس بفاصلة ولا يشبه الفاصلة؛ لأنه ليس

= (١/ ٣٨)، والمقرب (٢/ ٢٠٤).

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٦)، البحر المحيط (٧/ ٧٤)، التيسير للدانى (١٧٠)، الحجة لابن خالويه (٢٧١)، الحجة لأبى زرعة (٥٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٢)، الغيث للصفاقسى (٣١٢)، الكشف للقيسى (٢/ ١٦٠)، المعانى للفراء (٢/ ٢٩٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٠).

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: وبالرجال.

(٥) فى أ: موضع.

بكلام تام، فالنون الأولى علامة الرفع، والثانية التى تصحب ضمير المتكلم المنصوب.

وقرأ[١] نافع: ﴿أَتُمِدُّونِى﴾ خفيفة النون.

قال أبو على: التشديد حسن[٢]، ووجه التخفيف: أنه يحذف الثانية، ولا يحذف الأولى؛ لأن حذف الأولى لحن، والثانية قد حذفت فى مواضع من الكلام والشعر، نحو: قَدِى وإِنِى.

ومن بيَّن فقال: «أَتُمِدُّونَنِى» فجمع بين المثلين ولم يدغم؛ فلأن الثانية ليست بلازمة، ألا ترى أنها[٣] تجرى فى الكلام ولا يلزق بها الثانية[٤] نحو: أَتُمدُّون زيدًا.

وفى التنزيل: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [٣٦] فى فتح الياء، وإثباتها وجزمها:

فقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم وحمزة والكسائى: ﴿فما آتانِ اللهُ﴾ بكسر النون من غير ياء.

وقرأ أبو عمرو ونافع وعاصم - فى رواية حفصٍ -: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ بفتح الياء.

وكلهم فتح التاء غير الكسائى، فإنه أمالها من: ﴿آتانِى﴾.

وأمال حمزة ﴿أنا آتِيكَ به﴾ [٣٩، ٤٠]. أشم الهمزة شيئًا من الكسر، ولم يملها غيره[٥].

قال أبو على: من قرأ: ﴿فما آتانِىْ اللهُ﴾ بسكون الياء لزمه إذا أدرج أن يحذفها لالتقاء الساكنين: الياء ولام المعرفة[٦]، ومن فتحها على أصل ما يجب لهذه الياء من الفتحة [ثبتت له][٧] ولم يحذف؛ لأنه لم يلتق ساكن مع ساكن فيلزم حذفها.

(١) فى أ: وقول.
(٢) فى أ: أحسن منه.
(٣) فى أ: أنه.
(٤) فى أ: الثانى.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٧)، التبيان للطوسى (٨/ ٨٦)، التيسير للدانى (١٧٠)، تفسير القرطبى (١٣/ ٢٠١)، الحجة لابن خالويه (٢٧١)، الحجة لأبى زرعة (٥٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٢)، الغيث للصفاقسى (٣١٢)، الكشف للقيسى (٢/ ١٧٠، ١٧١).
(٦) فى أ: التعريف.
(٧) سقط فى ب.

فأما إمالة الكسائى الألف من ﴿آتانى﴾ فحسن؛ لأن هذه الياء ثابتة فى تصرف هذا الفعل، فبحسب لزومها تحسن الإمالة.

وأما إمالة حمزة ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ﴾ فإنما هى من أجل لزوم الكسرة فى: «آتِى»(١) فإذا لزمت الكسرة جازت الإمالة، فأمال الفتحة التى على همزة المضارعة لتميل الألف التى فى «آتى» نحو الياء، وإمالة الكسائى فتحة التاء من ﴿آتانِى﴾(٢) أحسن من إمالة حمزة؛ لأن «آتى» مثال ماضٍ، والهمزة فى ﴿ءَاتِيكَ﴾ همزة المضارعة، فإمالتها لا تحسن.

ألا ترى أنه لو كانت الياء التى للمضارعة فى الفعل، لم تجز الإمالة؟ وإذا لم تجز الإمالة فى حرف من حروف المضارعة، كان ما بقى من الحروف على(٣) حكمه.

ألا ترى أنهم قالوا: يَعِدُ، فأتبعوا سائر الحروف الياء، وكذلك أُكرِمُ ولم يميلوا الفتحة فى ﴿أيحسبُ﴾(٤) كما أمالوها فى قولهم فى: «عمَرَ»(٥)، ولأن الياء لو كانت من مكان التاء، لم تحسن إمالتها، فكذلك لا تحسن إمالة الهمزة من قوله: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ﴾ [٣٩، ٤٠].

قال: همز ابن كثير وحده(٦): ﴿وَكَشَفَتْ عنْ سَأْقَيْها﴾ [٤٤] فى رواية أبى الإخريط، ولم يهمز غيره ﴿على سُؤْقِهِ﴾ [الفتح: ٢٩] و ﴿بالسُّؤقِ﴾ [ص: ٣٣].

قال أبو بكر: ولم يهمز ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] ولا وجه له(٧).

وقرأت على قنبل عن النبال بغير همز: حدثنا مضر بن محمد قال: حدثنا ابن أبى بَزَّة قال: كان وهب بن واضح يهمز ﴿عنْ سَأْقَيهَا﴾، و: ﴿عَلَى سُؤْقِهِ﴾ و:

---

(١) فى أ: آتانى.
(٢) فى أ: آتى.
(٣) فى أ: فى.
(٤) فى أ: يحسب.
(٥) فى أ: فى قولك فى عمرو.
(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٧)، البحر المحيط (٧/ ٧٩)، التيسير للدانى (١٦٨)، الحجة لابن خالويه (٢٧٢)، الحجة لأبى زرعة (٥٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٣)، الغيث للصفاقسى (٣١٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٥٠)، الكشف للقيسى (٢/ ١٦٠)، تفسير الرازى (٢٤/ ٢٠٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٨).
(٧) فى ب: همز ساق لا وجه له.

﴿بالسُّؤْقِ﴾[(١)].

قال ابن أبى بزة، أنا لا أهمز من هذا شيئًا، وكذلك ابن فليح لا يهمز من هذا شيئًا.

وقرأ الباقون: ﴿سَاقَيْهَا﴾ غير مهموز، ولم يهمز أحد: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾.

قال أبو على: أما الهمز فى [﴿سأقَيْها﴾،][(٢)] و ﴿سأقٍ﴾، فلا وجه له.

وأما ﴿على سؤقه﴾ و ﴿بالسُّؤْقِ﴾[(٣)]، فهمز ما كان من الواوات الساكنة إذا كان قبلها ضمة وقد جاء فى كلامهم وإن لم يكن بالفاشى.

فأما رواية ذلك، فإن أبا عثمان زعم أن أبا الحسن خبره[(٤)] قال: كان أبو حية النميرى يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة.

وينشد: [من الوافر]

لَحَبُّ الـمُـؤْقِـدَيْـنِ إِلَيَّ مُـؤْسَـى ....[(٥)]

ووجهه من القياس: أنه يقدر الضمة، كأنها على الواو، إذ لا حائل بينها وبين الواو، ونظير ذلك قولهم: امرأة مقلات، فيميلون الألف، كأنه قدر الكسرة، لما لم يكن بينها وبين القاف حاجز على القاف، فكما أنه لو قال: قِلات وقِباب وضِفاف، ونحو ذلك، لجازت الإمالة فيه، كذلك استجازوها فى مِقلات لما أعلمتك، وألا يؤخذ بذلك[(٦)] فى التلاوة أحسن.

وأما ما يروى عن ابن كثير من همز: ﴿سَأْقَيْها﴾، فوجه الشبه[(٧)] فيه أن من قال: «سُؤْقُ»، فى جمع ساقٍ، فكان مثل: لابةٍ ولُوْبٍ، ودار ودُورٍ. وكان «سُئُوق» كـ:حول وحُئُول، وجاز الهمز فى الجمع على القولين. فأما «سُؤْق» فعلى: [من الوافر]

---

(١) فى ب: وبالسئوق.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى ب: بالسؤوق.
(٤) فى أ: أخبره.
(٥) تقدم.
(٦) فى ب: ذلك.
(٧) فى أ: الشبهة.

لَحَبُّ الْمُؤْقِدَيْنِ إِلَيَّ مُؤْسَى ....(١)

و: «سُئوق» لتحركها بالضم، وهذه الهمزة جرت مجرى ثائر؛ لأن بعضهم قال: أدؤر، ثم قلب، فقال: آدر، ولم يرد الواو التى هى عين، ولكن جعلها ك: آخر وآدم، فلما استمر فى الجمع(٢) الهمز فى هذين الوجهين. فقالوا: «أَسْؤُقٌ» أيضًا، فجاز همزها [كما جاء](٣): [من الرجز]

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْؤُبَا(٤)

استجاز ذلك - أيضًا - فى سَأْقٍ، كما أن ادكر ومدكر لما استمر فيه بدل الذال، قالوا: الدّكر، وكذلك قولهم: اتقى وتقيَّة، وكأنه لما رأى الهمز فى الجمع [فى هذه المواضع](٥)، أجرى الواحد على قياس الجمع، وأكد ذلك أن الهمزة فى هذه المواضع من الجمع، جرت مجرى الهمزة من نفس الكلمة فيما ذكرت لك.

اختلفوا فى التاء والنون من قوله -جل وعز-: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِۦ﴾ [٤٩]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وعاصم: بالنون جميعًا(٦).

وقرأ حمزة والكسائى: بالتاء جميعًا.

---

(١) تقدم.
(٢) فى أ: الجميع.
(٣) فى ب: قال.
(٤) الرجز لمعروف بن عبد الرحمن فى التنبيه والإيضاح (١/ ٦٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٩٠)، ولسان العرب (ثوب)، ولحميد بن ثور فى ديوانه ص (١٦)، وله أو لمعروف بن عبد الرحمن فى شرح التصريح (٢/ ٣٠١)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٢٢)، وبلا نسبة فى أساس البلاغة (نشب)، وكتاب الجيم (٣/ ٢٧٣)، وأوضح المسالك (٤/ ٣٠٨)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٨٠٤)، وشرح الأشمونى (٣/ ٦٧٢)، والكتاب (٣/ ٥٨٨)، ولسان العرب (ملح)، ومجالس ثعلب ص (٤٣٩)، والمقتضب (١/ ٢٩، ١٣٢، ٢/ ١٩٩)، والممتع فى التصريف (١/ ٣٣٦)، والمنصف (١/ ٢٨٤، ٣/ ٤٧)، وتاج العروس (ثوب).
ويروى «حال» بدلًا من «دهر».
(٥) سقط فى أ.
(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٧)، البحر المحيط (٧/ ٨٤)، التبيان للطوسى (٨/ ٨٩)، التيسير للدانى (١٦٨)، تفسير القرطبى (١٣/ ٢١٦)، الحجة لأبى زرعة (٥٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٣)، الغيث للصفاقسى (٣١٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٥٢)، الكشف للقيسى (٢/ ١٦٠)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٢٥)، المعانى للفراء (٢/ ٢٩٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٨).

قال أبو على: قوله: ﴿تَقَاسَمُواْ﴾ فعل لا يخلو من: أن يراد به مثال الماضى، أو مثال الآتى الذى يراد به الأمر.

ألا ترى أنك تقول: تقاسموا أمس، إذا أردت الماضى، وتقاسموا غدًا، إذا أردت به الأمر؟

فمن قال: ﴿تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾ فأراد الأمر وجعل ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾ جوابًا لـ «تقاسموا»؛ لأن هذه الألفاظ التى تكون من ألفاظ القسم تتلقى بما تتلقى [به][(١)] الأيمان كقوله-سبحانه-: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ﴾ [فاطر: ٤٢] ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ﴾ [النحل: ٣٨]، فكذلك: ﴿تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ﴾، فمن قال: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾ تلقاه باللام والنون الثقيلة.

وأدخل المتكلمون أنفسهم مع المقسمين[(٢)]، كما دخلوا فى قوله - تعالى -: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا﴾ [آل عمران: ٦١].

ومن قال: ﴿لتُبَيِّتُنَّهُ﴾ أراد: ليقسم بعضكم لبعض[(٣)] لتُبَيِّتُنَّهُ، ف «تقاسموا» على هذا: أمر، كما كان فيمن قال: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾، أمرًا.

ومن قال: ﴿ليُبيتُنَّه﴾ بالياء، ف «تقاسموا» على هذا مثال ماضٍ، ولا يجوز مع هذا إلا بالياء؛ لأن مثال الماضى للغيبة، كما أن[(٤)] ﴿ليُبيِّتُنَّه﴾ بالياء كذلك، ولا يجوز التاء ولا النون فى [قوله][(٥)]: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾ و ﴿لتُبيِّتُنَّه﴾ مع مثال الماضى. ؛ لأن الماضى للغيبة، و ﴿لَتُبيِّتُنَّه﴾ للخطاب.

قال: قرأ عاصم - فى رواية أبى بكر -: ﴿مَهلَكَ أهلِهِ﴾ [٤٩] بفتح الميم واللام، وروى عنه حفص: بفتح الميم وكسر اللام.

وقرأ الباقون: ﴿مُهْلَكَ﴾ بضم الميم وفتح اللام[(٦)].

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى أ: المسلمين.
(٣) فى ب: أقسم بعضهم ببعض.
(٤) فى أ: كما كان.
(٥) سقط فى ب.
(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٧، ٣٣٨)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٢٧)، البحر المحيط (٧/ ٨٤)، التبيان للطوسى (٨/ ٨٩)، التيسير للدانى (١٤٤)، تفسير القرطبى (١٣/ ٢١٦)، الحجة لأبى زرعة (٥٣١)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٣)، الغيث للصفاقسى (٣١٢)، =

قال أبو على: يقال: هَلَك يهْلِكُ، والمصدر منه مهْلَك، كما أن المصدر من ضرب يضرب مضربًا، بفتح الراء، واسم المكان: المهلِك، بكسر اللام، فقول عاصم - فى رواية أبى بكر -: «مَهلَك» أى: هلاك أهله، وقد حُكِى أنه يقال: هلكنى، بمعنى: أهلكنى. وذلك لغة تميم - فيما زعموا - فيجوز[(١)] فى المهلك على هذا أن يكون مصدرًا مضافًا إلى المفعول به، ويكون على قول من لم يجعل هلكه بمعنى[(٢)] أهلكه، [مصدرًا][(٣)] مضافًا إلى الفاعل، كما تقول: هَلاكُ أهْلِهِ.

وأما رواية حفص عنه، فيحتمل ضربين:

يجوز أن يكون: مَهْلِك اسم المكان، فيكون المعنى: ما شهدنا موضع هلاكهم ومكانه، فيكون المهْلِك: ك: المجلس، فى أنه يراد به موضع الجلوس، ويجوز أن يريد بالمهلك، المصدر؛ لأنه قد جاء المصدر من فعل يفعِل على مفْعِل، قال: ﴿إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ [العنكبوت: ٨]، وقال: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢] والأول أكثر.

فأما من قرأ: ﴿مُهْلَكَ﴾ فيحتمل ضربين:

يجوز أن يكون: إهلاك أهلِهِ: أى: لم يشهد إهلاك أهله.

ويجوز أن يكون: الموضع أى: لم يشهد موضع الإهلاك.

اختلفوا فى فتح الألف وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿أَنَّا دَمَّرْنَـٰهُمْ وَقَوْمَهُمْ﴾ [٥١].

فقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿أَنَّـا﴾ بفتح الألف.

وقرأ الباقون: ﴿إِنَّا﴾ بكسر الألف[(٤)].

= الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٥٢)، الكشف للقيسى (٢/ ١٦٢)، تفسير الرازى (٢٤/ ٢٠٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١١).

(١) فى ب: فيكون.

(٢) فى أ: بمنزلة.

(٣) سقط فى ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٨)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٢٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٩٤)، البحر المحيط (٧/ ٨٦)، التبيان للطوسى (٨/ ٩٢)، التيسير للدانى (١٦٨)، تفسير الطبرى (١٩/ ١٠٩)، تفسير القرطبى (١٣/ ٢١٧)، الحجة لأبى زرعة (٥٣٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٤)، الغيث للصفاقسى (٣١٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٥٣)، الكشف للقيسى =

قال أبو على: قال -سبحانه-: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَـٰهُمْ﴾ [٥١]. من كسر: ﴿إِنَّا﴾ جاز أن تكون: ﴿كَانَ﴾ المفتقرة إلى الخبر، وجاز أنْ [تكون][١] التى بمعنى وقع، فإذا جعلته على وقع كان [قوله][٢]: ﴿كَيْفَ﴾ فى موضع حال تقديره: على أى حال وقع عاقبة مكرهم. أى: أحسنًا وقع عاقبة مكرهم، أم سيئًا؟ ويكون فى: «كيف» ضمير من ذى الحال، كما أنك إذا قلت: فى الدار حدث الأمر، فجعلته فى موضع الحال كان كذلك.

وحكم ﴿كَيْفَ﴾ أن[٣] يكون متعلقًا بمحذوف، كما أنك إذا قلت: فى الدار وقع زيد، تقديره: وقع زيد مستقرًا فى هذه الحال.

فإن جعلته ظرفًا للفعل تعلق بـ: «كان» الذى بمعنى الحدوث.

وقوله: ﴿إنا دمرناهم﴾ [٥١] فيمن كسر استئناف، وهو تفسير للعاقبة.

كما أن قوله: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩] تفسير للوعد.

فكذلك قوله: ﴿إنا دمرناهم﴾ تفسير.

ومن قرأ: ﴿أَنَّا دَمَّرْنَـٰهُمْ﴾ جاز أن يكون: ﴿كَانَ﴾ على ضربيها:

فإذا حملتها على وقع كان «كيفَ» فى موضع حال، وجاز فى قوله: ﴿أَنَّا دَمَّرْنَـٰهُمْ﴾ أمران: أحدهما: أن يكون بدلًا من قوله: ﴿عَـٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾. وجاز أن يكون محمولًا على مبتدأ مضمر، كأنه: هو أنا دمرناهم، أو: ذاك أنا دمرناهم، فإذا حملتها على المقتضية للخبر جاز فى قوله: ﴿أَنَّا دَمَّرْنَـٰهُمْ﴾ - أيضًا - أمران:

[أن][٤] يكون بدلًا من اسم «كان» الذى هو «العاقبة» فإذا حملته على ذلك كان: «كيف» فى موضع خبر كان.

والآخر: أن يكون خبر: «كان»، ويكون موضعه نصبًا؛ بأنه خبر؛ كأنه: كان عاقبة مكرهم تدميرهم، ويكون «كيف» فى موضع حال.

ويجوز أن يكون العامل فى «كيف» أحد شيئين:

= (٢/ ١٦٣)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٢٥)، المعانى للفراء (٢/ ٢٩٦)، تفسير الرازى (٢٤/ ٢٠٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٨).

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: على أن.

(٤) سقط فى ب.

أحدهما: أن يكون: «كان» ؛ لأنه فعل، كما كان العامل فى الظرف فى قوله -سبحانه-: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يونس: ٢] «كان».

ألا ترى أنه لا يجوز أن يتصل قوله: ﴿لِلنَّاسِ﴾ بواحد من المصدرين، إلا أن تجعله صفة لـ: عَجَب، فتقدمه فيصير فى موضع حال، والعامل فيه على هذا أيضًا «كان».

ويجوز أن يكون العامل فيه ما فى الكلام من الدلالة على الفعل؛ لأن قوله: ﴿أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ بمنزلة تدميرنا، وتدميرنا يدل على ﴿دَمَّرْنَاهُمْ﴾ فيصير العامل فيه هذا المعنى الذى دل عليه ما فى الكلام من معنى الفعل.

وزعموا أن فى حرف أُبى: ﴿أَنْ دمَّرناهم وقومَهم﴾ فهذا يقوى الفتح فى: «أَنَّا».

ابن كثير: ﴿أينكُمْ لتأتونْ﴾ [٥٥] بهمزة واحدة غير ممدودة، وبعدها ياء ساكنة، وكذلك روى ورش عن نافع، وقد ذكرته فى «الأعراف» وغيرها.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ بهمزتين.

وقرأ نافع وأبو عمرو[١] فى غير قراءة ورش: ﴿آينكم﴾ بهمزة واحدة ممدودة.

قال أبو على: [أبو عمرو][٢] يريد: «أَإِنَّكُم» ثم يلين الهمزة الأخيرة فتصير [بين بين][٣]، وقد ذكرنا ذلك[٤] فيما تقدم.

قال: وقرأ عاصم - فى رواية أبى بكر -: ﴿قَدَرْنَاهَا﴾ [٥٧] خفيفة.

وقرأ الباقون: ﴿قَدَّرْنَاهَا﴾ مشددة وكذلك روى حفص عن عاصم بالتشديد.

وقد ذكرنا فيما تقدم أن «قدرنا» فى معنى «قَدَّرنا»، ويدل على ذلك قوله:

[من الطويل]

وَمُفْرِهَةٍ عَنْسٍ قَدَرْتُ لِساقِهَا ....[٥]

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٨)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٢٩)، الحجة لابن خالويه (٢٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٤)، الغيث للصفاقسى (٣١٢).

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: بين الياء والهمزة.

(٤) فى أ: ما فى هذا.

(٥) صدر بيت وعجزه:

.... فخرت كما تتابع الريح بالقفل

=

[ومثله للأعشى: [من الكامل]

يَهْمَاءَ طامِسَةٍ رَفَعْت لِعرضِهَا طَرْفِى لِأَقْدِرَ بَيْنَهَا أَمْيَالَهَا[١]

قالوا: معناه: لأقدِّرَ.][٢]

اختلفوا فى الياء والتاء، من قوله - جل وعز -: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [٦٢]:

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿قليلًا ما يَذكَّرون﴾ [٦٢] بالياء، وقرأ الباقون بالتاء، وروى عبيد عن أبى عمرو بالتاء.

وروى هشام بن عمار عن ابن عامر بالياء مثل أبى عمرو، وروى ابن ذكوان عن ابن عامر بالتاء، ورأيت فى كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان عن ابن عامر بالياء.

قال أبو على: ﴿قليلًا ما يذَّكَّرون﴾ [٦٢]، أى: ما يذكر هؤلاء المشركون الذين يجعلون مع الله آلهة أخرى، أو إلهًا آخر.

ووجه الخطاب والتاء: أن الخطاب مصروف إليهم دون المسلمين، كأنه: قل لهم يا -محمد-: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [٦٢].

اختلفوا فى قوله - جل وعز -: ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ﴾ [٦٦]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿بَلْ أَدْرَكَ﴾ خفيفة بغير ألف، وقرأ الباقون: ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ﴾ بالألف ممدودة. روى المفضل عن عاصم: ﴿بل أَدْرَكَ﴾ مثل أبى عمرو وغير أحمد، وروى الأعشى عن أبى بكر عن عاصم ﴿بَلِ ادَّرَكَ﴾ على افتعل[٣].

قال أبو على: «يعلم» قد[٤] يصل بالجار كقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤]

= والبيت لأبى ذؤيب فى شرح أشعار الهذليين ص (٩٢)، ولسان العرب (تبع، قفل، فره)، وجمهرة اللغة (ص/٩٦٦، ١١٦٠)، والمخصص (١٠/ ٢٠٠)، وتاج العروس (تبع، قفل، فره)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٣/ ١٤٥، ٩/ ١٦٠).

(١) ينظر ديوانه ص (٢٧).

(٢) ما بين المعكوفين سقط فى ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٣٠، ٥٣١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٩٤)، البحر المحيط (٧/ ٩٢)، التبيان للطوسى (٨/ ٩٩)، التيسير للدانى (١٦٨)، تفسير الطبرى (٢٠/ ٥)، تفسير القرطبى (١٣/ ٢٢٦)، الحجة لابن خالويه (٢٧٣)، الحجة لأبى زرعة (٥٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٥)، الغيث للصفاقسى (٣١٣)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٥٦)، الكشف للقيسى (٢/ ١٦٤)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٣٠)، المحتسب لابن جنى (٢/ ١٤٣)، المعانى للفراء (٢/ ٢٩٧)، تفسير الرازى (٢٤/ ٢١٢).

(٤) فى أ: فعل.

وقولهم: عِلمى بزيد يوم الجمعة، ويمكن أن يكون منه قول ابن مقبل: [من الطويل]

وَعِـلْمِـى بِـأَسْـدَامِ الْمِـيَـاهِ... ....(١)

ومعنى أدْرَك: بلغ ولحق، وتقول: فلان أدرك الجيش: إذا لحق بهم(٢) وقد تقول: هذا ما أدركه علمى أى: بلغه، فالمعنى: أنهم لم يدركوا علم الآخرة، أى: لم يعلموا حدوثها وكونها، ودل على ذلك قوله - تعالى -: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦] أى: بل هم من علمها وإذا كان كذلك، كان معنى قوله سبحانه: ﴿فى الآخرة﴾ معنى الباء، أى: لم يدركوا علمها، ولم ينظروا فى حقيقتها، فيدركوها، ولهذا قرأ من قرأ: ﴿بَلْ أَدْرَكَ﴾ كأنه أراد لم يدركوه، كما تقول: أجئتنى أمس؟ أى: لم تجئ. والمعنى: لم يدرك علمهم بحدوث الآخرة، بل هم فى شك من حدوثها، بل هم عن علمها عمون.

والعمِى عن علم الشىء أبعد منه من الشاك فيه؛ لأن الشك قد يعرض عن ضرب من النظر، والعمِى عن الشىء: الذى لم يدرك منه شيئًا.

أما من قال: ﴿ادَّارَكَ﴾ فإنه أراد: تدارك، فأدغم التاء فى الدال؛ لمقاربتها لها؛ وكونها من حيزها، فلما سكنت التاء للإدغام اجتلبت لها همزة الوصل كما اجتلبت فى نحو ادَّان(٣) وفى التنزيل: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ٣٨] كأن معناه(٤): تلاحقوا قال: [من الطويل]

تَدَارَكْتُمَا الأَحْلَافَ قَدْ ثُلَّ عَرْشُهَا ....(٥)

وما رواه الأعشى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿بل ادَّرَك﴾ فمعناه: «افتعل» من

---

(١) تقدم.
(٢) فى أ: فلان أدرك الحسن إذا لحق أيامه.
(٣) فى أ: ادارأ.
(٤) فى أ: معناها.
(٥) صدر بيت وعجزه:

.... وذبيان قد زلت بأقدامها النعل

والبيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص (١٠٩)، ولسان العرب (عرش، حلف، ثلل)، وجمهرة اللغة ص (٨٤)، وكتاب العين (١/ ٢٤٩)، ومقاييس اللغة (١/ ٣٦٩، ٤/ ٢٦٥)، وأساس البلاغة (عرش)، والمخصص (٨/٦)، وتاج العروس (عرش، حلف، ثلل)، وديوان الأدب (١/ ١١٤).

أدركت، وافتعل، وتفاعل: قد يجيئان بمعنى، يعنى بأحدهما ما يُعنى بالآخر، ومن ثم صح قولهم: ازدوجوا، وإن كان حرف العلة على صورة يجب فيها الانقلاب؛ ولكنه صح لما كان بمعنى تفاعلوا، وتفاعلوا يلزم تصحيح حرف العلة فيه لسكون الحرف الذى قبل حرف العلة، فصار تصحيح هذا كتصحيح: عَوِرَ وحَوِلَ، لما كان فى معنى «تفاعلَ»، و«تفاعَل» قبل حرف العلة منه ساكن، وإذا كان كذلك ف «ادّرَك» و«ادَّارك» بمعنى، كما أن «عَوِرَ» و«اعوارَّ» بمعنى، ولو قرئ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا﴾، و: ادّركوا - لكان مثل ما فى هذه الآية، وقول الشاعر: [من الطويل]

وَلَوْلَا دِرَاكُ[1] الشَّدِّ قَاظَتْ حَلِيلَتِى

أى: لولا متابعتى للعدو والنجاء، لأسرونى، ف «دِراكُ» مصدر ل «دَارَكَ»، كما أن القتال مصدر ل «قاتل».

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿أَيذا كنا ترابًا وآباؤنا أَينًا﴾ [٦٧] بهمزة، غير أن ابن كثير لا يمد، وأبو عمرو يمد، وكان أبو عمرو يأتى بألف بعد الهمزة، ثم ياء، وكان ابن كثير لا يأتى بألف بعدها ياء، تقول: «أيذا، أينا».

وقرأ عاصم وحمزة: ﴿أَءِذَا﴾ بهمزتين، ﴿أَئِنَّا﴾ بهمزتين، وقرأ نافع: ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ مكسورة الألف، ﴿آينا﴾ ممدودة.

وقرأ ابن عامر والكسائى: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا﴾ بهمزتين، ﴿إننا لمخرجون﴾ بنونين وكسر الألف من غير استفهام[2].

قال أبو على: قد ذكرنا ألفاظ ذلك ومعانيه فيما تقدم.

قال: وقرأ ابن كثير: فى ﴿ضِيقٍ﴾ بكسر الضاد. [٧٠]. خلف عن المسيبى عن نافع مثله، وكذلك روى أبو عبيدة عن إسماعيل عنه وهو غلط.

وقرأ الباقون ﴿ضَيْقٍ﴾ بفتح الضاد.

قال أبو على: لا يكون «الضيق» مثل: «هَيْن» و«لَيْن»؛ لأنك إن حملته على

---

(١) فى أ: ادراك.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٣٢)، البحر المحيط (٧/ ٩٤)، التبيان للطوسى (٨/ ٩٩)، التيسير للدانى (١٦٩)، تفسير القرطبى (١٣/ ٢٢٨)، الحجة لابن خالويه (٢٧٣)، الحجة لأبى زرعة (٥٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٥)، الغيث للصفاقسى (٣١٣)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٣٠)، المعانى للفراء (٢/ ٢٩٩).

ذلك، أقمت الصفة مقام الموصوف، فلا ينبغى أن تحمل على ذلك، ما أصبت عنه مندوحة؛ فيحمل ﴿ضَيِّقٍ﴾ و ﴿ضِيق﴾ على أنهما لغتان.

قال: قرأ ابن كثير: ﴿ولا يَسْمَع الصُّمُّ﴾ [٨٠] رفعًا، وفى «الروم» [الآية: ٥٢] مثله، وقرأ الباقون: ﴿تُسْمِعُ﴾ بالتاء، ﴿ٱلصُّمَّ﴾ نصبًا فى الموضعين.

عباس عن أبى عمرو: ﴿ولا يَسْمَعُ الصُّمُّ﴾ مثل ابن كثير[١].

حجة من قرأ: ﴿تُسْمِعُ﴾ أنه أشبه بما قبله، ألا ترى قوله - سبحانه -: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [٨٠] فأسند الفعل إلى المخاطبين، فكذلك يسند إليهم فى قوله: ﴿وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ﴾ ويؤكد ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟﴾ [الأنفال: ٢٣] ؛ فيكون المعنى: إنك لا تسمعهم كما لم يسمعهم الله.

والمعنى: أنهم لفرط إعراضهم عما يدعون إليه من التوحيد والدين، كالميت الذى لا سبيل إلى إسماعه وإعلامه شيئًا، وكالصم الذين لا يسمعون ولا يُسمعون.

ومن قرأ: ﴿لا يَسْمَعُ الصُّمُّ﴾ فالمعنى: أنهم لا ينقادون للحق لعنادهم، وفرط ذهابهم عنه، كما لا يسمع الأصم ما يقال له.

ومن قرأ[٢]: ﴿لَا تُسْمِعُ﴾ فالمعنى: إنك إذا أسمعتهم لم يسمعوا، فالمعنى فيه يئول إلى أن الصم لا تسمع.

قال: قرأ حمزة وحده: ﴿تَهْدِى﴾ [٨١] بالتاء ﴿العُمْىَ﴾ نصبًا، وفى الروم [٥٣] مثله، وقرأ الباقون: ﴿بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ﴾ مضافًا فى السورتين.

قال أبو بكر: وكُتب: ﴿تهدِى العُمْىَ﴾[٣] فى هذه السورة بياء على الوقف، وكتب التى فى «الروم» بغير ياء على الوصل، وقال خلف: كان الكسائى يقف عليهما جميعًا بالياء.

حدثنا بذلك محمد بن يحيى الكسائى عن خلف، قال خلف: سمعت الكسائى

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٩)، البحر المحيط (٧/ ٩٦)، التبيان للطوسى (٨/ ١٠٣)، التيسير للدانى (١٦٩)، تفسير القرطبى (١٣/ ٢٣٢)، الحجة لابن خالويه (٢٧٤)، الحجة لأبى زرعة (٥٣٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٦)، الغيث للصفاقسى (٣١٣)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٥٩)، الكشف للقيسى (٢/ ١٦٥)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٣٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٩).

(٢) فى أ: قال.

(٣) فى أ: بهادى العمى.

يقول: من قرأ: ﴿تهدى العُمْىَ﴾ بالتاء، وقف عليهما جميعًا بالياء.

قال بعض أصحاب أحمد -يعنى الكسائى-: إن حمزة يقف: ﴿تَهْدِى﴾، كما يصل بالياء(١).

قال أبو على: حجة حمزة قوله: ﴿أَفَأَنتَ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ﴾ [يونس: ٤٣] والمعنى على تقدير: إنك لا تهديهم لشدة عنادهم، وفرط إعراضهم، وإذا كان كذلك كان المعنى: إنك لا تهدى العُمى.

فأما «أنت» من(٢) قوله: ﴿وَمَا أَنْتَ تَهْدِى العُمى﴾ -فعلى قول أهل الحجاز، وهى لغة التنزيل- يرتفع بـ «ما»، و«تهدى» فى موضع نصب بأنه الخبر، وعلى قول [بنى](٣) تميم: يرتفع بمضمر يفسره الظاهر الذى هو: «تهدى» تقديره - إذا أظهرت ذلك المضمر -: ما تهدى تهدى؛ لأنك إذا أظهرت الفعل المضمر اتصل به الضمير، ولم ينفصل كما ينفصل إذا لم تُظهر(٤).

وكذلك لو أظهرت ما ارتفع عليه «أنت»: فانظر؛ اتصل الضمير فصار: انظر انظر.

ومن قرأ: ﴿بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ﴾ مضافًا فى السورتين، فاسم الفاعل للحال، أو للآتى وإذا كان كذلك، كانت الإضافة فى نية الانفصال، فأما كتابة: ﴿بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ﴾ فى هذه السورة بالياء، فإن فى الوقف على «هادٍ» و «وادٍ» و «واقٍ»، -ونحوه- لغتين:

إحداهما -وهى الأكثر-: أن يقف بغير ياءٍ؛ فيقول: «بهادْ» [بسكون الدال](٥)، وذلك أنه كان فى الوصل متحركًا بالكسر، فإذا وقفت حذفت الحركة، كما تحذفها

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٣٣)، البحر المحيط (٧/ ٩٦)، التبيان للطوسى (٨/ ١٠٥)، التيسير للدانى (١٦٩)، تفسير الطبرى (٢٠/ ٩)، تفسير القرطبى (١٣/ ٢٣٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٤)، الحجة لأبى زرعة (٥٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٦)، الغيث للصفاقسى (٣١٣)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٥٩)، الكشف للقيسى (٢/ ١٦٦)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٣٢)، المعانى للفراء (٢/ ٣٠٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٩).

(٢) فى أ: فى.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: لم يظهر.

(٥) فى ب: بالسكون.

من سائر المتحركات في الوقف.

وقوم يقفون بالياء فيقولون: بهادى وواقى، وذلك أنه كان حذف الياء من «هادى» لالتقائها مع التنوين، وهما ساكنان، فلما وقف حذف التنوين، في الوقف، فلما حذف التنوين عادت الياء التي كانت حذفت [لالتقائها ساكنة مع التنوين فيقول: هادى وواقى. ونحوه حكى سيبويه][1] اللغتين، فعلى هذا حذف الياء في موضع وإثباتها في آخر، على أن تكون كتبت على اللغتين، أو يكون أريد بـ «هادى» الإضافة، فلم ينون، فإذا لم ينون لم يلزم أن يحذف الياء، كما يحذف إذا نون لسكونها، وسكون الياء[2]، أو يكون: أريد به تهدى تفعل، ولم يُرد به اسم الفاعل، وإذا أريد: تفعل ثبتت الياء في الوصل والوقف، ولعل حمزة في قراءته «تهدى». اعتبر ذلك إن كان مكتوبًا في الخط بغير ألف.

وزعموا أن: ﴿تهدى﴾ قراءة الأعمش.

اختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله - جل وعز -: ﴿تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ﴾ [٨٢]:

فقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿أَنَّ ٱلنَّاسَ﴾ فتحًا.

وقرأ الباقون: ﴿إنّ الناسَ﴾ كسرًا[3].

قال [أبو علي]: وجه الفتح: تكلمهم بأن الناس.

وفي قراءة أُبي زعموا: ﴿تُنَبِّئُهُم﴾ وروى عن قتادة: أنه في بعض الحروف: ﴿تُحَدِّثُهم﴾، وهذا يدل على أن ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾ من الكلام الذي هو نطق، وليس من الكلم الذي هو الجرح[4].

---

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: التنوين.

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (٣٤٠)، الإملاء للعكبري (٢/ ٩٥)، البحر المحيط (٧/ ٩٧)، التبيان للطوسي (٨/ ١٠٧)، التيسير للداني (١٦٩)، تفسير الطبري (٢٠/ ١٢)، تفسير القرطبي (١٣/ ٢٣٥)، الحجة لابن خالويه (٢٧٥)، الحجة لأبي زرعة (٥٣٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٨)، الغيث للصفاقسي (٣١٤)، الكشف للقيسي (٢/ ١٦٧)، المجمع للطبرسي (٧/ ٢٣٢)، المعاني للأخفش (٢/ ٤٣١)، المعاني للفراء (٢/ ٣٠٠)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٣٨).

(٤) في أ: الجراحة.

ومن كسر فقال: ﴿إِنَّ الناس﴾، فالمعنى: تكلمهم: تقول لهم: إن الناس، وإضمار القول فى الكلام كثير، وحسن هذا؛ لأن الكلام قول، فكأن القول قد ظهر(١).

قال: قرأ حمزة وحفص عن عاصم: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ﴾ [٨٧] مفتوحة التاء.

وقرأ الباقون: ﴿وكُلٌّ آتوه﴾ ممدودة مضمومة التاء، أبو بكر عن عاصم مثله(٢).

قال أبو على: من قرأ: ﴿أَتَوْهُ﴾ كان: «فعلوا» من «الإتيان»، وحجته: [قوله](٣): ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ﴾ [الزخرف: ٣٨]، فكذلك: ﴿أَتَوْهُ﴾(٤) فعلوا من الإتيان، وحمل على معنى «كل»، دون لفظه، ولو حمل على لفظ كل(٥) لكان حسنًا، كما قال - سبحانه -: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣].

ومن قرأ: ﴿وكلٌّ آتوهُ﴾ فحجته: قوله: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥] فكما أن «آتيه»: فاعله(٦) حمل على لفظ «كُلٌّ» كذلك آتوه: فاعلوه، ف «آتوه»: محمول على معنى «كل»، وقوله: ﴿ءَاتِيهِ﴾، و ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣] - محمول ذلك كله على لفظ كلٌّ دون معناه.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله - جل وعز -: ﴿إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [٨٨].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿إنه خبير بما يفعلون﴾ بالياء.

وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائى: بالتاء(٧).

---

(١) فى أ: أظهر.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٠)، البحر المحيط (٧/ ١٠٠)، التبيان للطوسى (٨/ ١٠٨)، التيسير للدانى (١٦٩)، تفسير الطبرى (٢٠/ ١٤)، تفسير القرطبى (١٣/ ٢٤١)، الحجة لابن خالويه (٢٧٥)، الحجة لأبى زرعة (٥٣٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٧)، الغيث للصفاقسى (٣١٤)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٦١)، الكشف للقيسى (٢/ ١٦٧)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٢٥)، المعانى للفراء (٢/ ٣٠١)، تفسير الرازى (٢٤/ ٢٢٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٩). وفى أ: وكذلك أبو بكر عن عاصم مثل ما قرأ الباقون.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى ب: (آتوه).

(٥) فى أ: على اللفظ لفظ كلٍ.

(٦) فى ب: فاعليه.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٠)، البحر المحيط (٧/ ١٠١)، التبيان للطوسى (٨/ ١٠٨)، التيسير للدانى (١٦٩)، تفسير القرطبى (١٣/ ٢٤٤)، الحجة لابن خالويه (٢٧٥)، الحجة لأبى زرعة (٥٣٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٧)، الغيث للصفاقسى (٣١٤)، الكشاف =

وروى أبو عبيد عن أهل المدينة بالياء، وهو غلط.

وحدثنى عبيد الله بن على الهاشمى عن نصر بن على عن أبيه عن أبان عن عاصم: بالياء.

قال أبو على: [حجة][1] من قال: ﴿يفعلون﴾ بالياء: أن ذكر الغيبة قد تقدم فى قوله: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [٨٧].

وحجة التاء: أنه خطاب للكافة[2]، وقد يدخل الغيب فى الخطاب، ولا يدخل الخطاب فى الغيبة.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وهم من فزعِ يومِئذٍ﴾ [٨٩] مضافًا.

واختلف عن نافع فى الميم: فروى ابن جماز وقالون وأبو بكر بن أبى أويس، والمسيبى، وورش عنه: ﴿من فزعِ يومَئذ﴾ غير منون بفتح[3] الميم.

وروى عنه إسماعيل بن جعفر: ﴿من فَزَعِ يومِئذٍ﴾ بكسر الميم.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ﴾ بفتح الميم والتنوين، لا يجوز مع التنوين إلا فتح الميم، فإذا لم تنون فزعًا جاز فيه الفتح والكسر[4].

[قال أبو على]: يجوز فيمن نون قوله - سبحانه -: ﴿مِّن فَزَعٍ﴾ فى انتصاب يوم ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون منتصبًا بالمصدر؛ كأنه: وهم [من][5] أن يفزعوا يومئذ.

والآخر: أن يكون صفة لـ «فزع»[6] ؛ لأن أسماء الأحداث توصف بأسماء

= للزمخشرى (٣/ ١٦٢)، الكشف للقيسى (٢/ ١٦٩)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٣٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٩، ٣٤٠).

(١) سقط فى ب.

(٢) فى ب: للكافر.

(٣) فى أ: ويفتح.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٠)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٣٧)، البحر المحيط (٧/ ١٠٢)، التبيان للطوسى (٨/ ١٠٨)، التيسير للدانى (١٧٠)، تفسير الطبرى (٢٠/ ١٦)، تفسير القرطبى (١٣/ ٢٤٥)، الحجة لابن خالويه (٢٧٦)، الحجة لأبى زرعة (٥٤٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٧)، الغيث للصفاقسى (٣١٤)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٦٢)، الكشف للقيسى (٢/ ١٦٩)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٣٥)، المعانى للفراء (٢/ ٣٠١)، تفسير الرازى (٢٤/ ٢٢١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٠).

(٥) سقط فى ب.

(٦) فى ب: ليوم.

الزمان، كما يخبر عنها بها، وفيه ذكر للموصوف وتقديره فى هذا الوجه أن يتعلق بمحذوف؛ كأنه: من فزعٍ يحدث يومَئذ.

والثالث: أن يتعلق باسم الفاعل؛ كأنه: آمنون يومَئذ من فزع.

ويجوز إذا نون «فزعًا» أن يَعنى به: فزعًا واحدًا، ويجوز أن يعنى به كثرة؛ لأنه مصدر، والمصادر تدل على الكثرة -وإن كانت مفردة الألفاظ- كقوله - سبحانه -: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩]، وكذلك [يجوز] إذا أضيف فقيل[١]: «من فَزَعِ يومِئذٍ»، أو «يومَئذٍ» أن[٢] يعنى به: مفرد، ويجوز أن[٣] يعنى به: كثرة.

فأما القول فى إعراب «يوم» وبنائه إذا أضيف إلى «إذ» فقد ذكر فيما تقدم.

قال: قرأ نافع وعاصم - فى رواية حفص - وابن عامر: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [٩٣]:

وفى كتابى عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان: ﴿وما ربك بغافل عما يعملون﴾ بالياء، ورأيت فى كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان، عن ابن عامر: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء.

وقرأ الباقون بالياء[٤].

قال أبو على: حجة الياء: أنه وعيد للمشركين، وحجة التاء: أنه على: قل لهم: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

* * *

(١) فى أ: أضاف فقال.

(٢) فى أ: يجوز أن.

(٣) فى أ: أن يكون.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٠)، البحر المحيط (٧/ ١٠٣)، التبيان للطوسى (٨/ ١٠٨)، التيسير للدانى (١٢٦)، الحجة لابن خالويه (٢٧٦)، الحجة لأبى زرعة (٥٤١)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٨)، الغيث للصفاقسى (٣١٤)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٦٤)، الكشف للقيسى (١/ ٥٣٨)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٣٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٣).

[بسم الله][١]

ذكر اختلافهم فى سورة القصص

قال - سبحانه -: ﴿طسٓمٓ﴾ [١] وقد ذكرت.

اختلفوا فى النون والياء من قوله - جل وعز -: ﴿وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَـٰمَـٰنَ وَجُنُودَهُمَا﴾ [٦] ورفع الأسماء ونصبها:

فقرأ حمزة والكسائى: ﴿ويَرَى فرعَونُ﴾ بالياء ورفع الأسماء بعده[٢].

وقرأ الباقون بالنون: ﴿وَنُرِىَ﴾، ونصب الأسماء بعده.

قال أبو على: حجة ﴿وَنُرِىَ﴾: أن ما قبله للمتكلم، فينبغى أن يكون ما بعده- أيضًا- كذلك، ليكون الكلام على[٣] وجه واحد؛ لأن فرعون يُرى ذلك.

وحجة ﴿يَرَى﴾: أن فرعون وحزبه يرون ذلك، ويعلم أنهم يرونه إذا أُروه. وهى- فيما زعموا- قراءة الأعمش.

اختلفوا فى قوله - جل وعز -: ﴿وَحَزَنًا﴾ [٨] فى فتح الحاء وضمها:

فقرأ حمزة والكسائى: ﴿وحُزْنًا﴾ بضم الحاء.

وقرأ الباقون ﴿وَحَزَنًا﴾ بفتحتين[٤].

قال أبو على: الحُزْن والحَزَن: لغتان، مثل: العُجم والعَجم، والعُرب والعَرب،

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤١، ٢/ ٥٤٢)، البحر المحيط (٧/ ١٠٥)، التبيان للطوسى (٨/ ١١٥)، التيسير للدانى (١٧٠)، تفسير الطبرى (٢٠/ ٢٠)، تفسير القرطبى (١٣/ ٢٤٩)، الحجة لابن خالويه (٢٧٦)، الحجة لأبى زرعة (٥٤١)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٢)، الغيث للصفاقسى (٣١٥)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٦٥)، الكشف للقيسى (٢/ ١٧٢)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٣٨)، المعانى للفراء (٢/ ٣٠٢)، تفسير الرازى (٢٤/ ٢٢٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤١).

(٣) فى أ: من.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤١)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٤٣) البحر المحيط (٧/ ١٠٥)، التبيان للطوسى (٨/ ١١٥)، التيسير للدانى (١٧١)، تفسير الطبرى (٢٠/ ٢٢)، تفسير القرطبى (١٣/ ٥٢)، الحجة لابن خالويه (٢٧٦)، الحجة لأبى زرعة (٤٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٢)، الغيث للصفاقسى (١١٥)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٦٦)، الكشف للقيسى (٢/ ١٧٢)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٤٠)، المعانى للفراء (٢/ ٣٠٢)، تفسير الرازى (٢٤ - ٢٢٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤١).

وهما مطردان(١) فى هذا النحو.

اختلفوا فى قوله - جل وعز -: ﴿حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ [٢٣] فى فتح الياء وضمها:

فقرأ أبو عمرو وابن عامر: ﴿حتى يَصْدُرَ﴾ بنصب الياء ورفع الدال من «صدرت».

وقرأ الباقون: ﴿حَتَّىٰ يُصۡدِرَ﴾ برفع الياء وكسر الدال من «أصدرت»(٢).

قال أبو على: ﴿حتى يَصْدُرَ الرِّعاء﴾: حتى يرجعوا من سقيهم، وفى التنزيل: ﴿يَوۡمَئِذٖ يَصۡدُرُ ٱلنَّاسُ أَشۡتَاتٗا﴾ [الزلزلة: ٦]، فمن قرأ(٣): ﴿حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ أراد: حتى يُصدروا مواشيهم من وردهم، فحذف المفعول، وحذف المفعول كثير فى التنزيل وفى سائر الكلام، قال - سبحانه - : ﴿لِّيُنذِرَ بَأۡسٗا شَدِيدٗا﴾ [الكهف: ٢]، فحذف أحد المفعولين اللذين ثبتا فى قوله - سبحانه -: ﴿فَقُلۡ أَنذَرۡتُكُمۡ صَٰعِقَةٗ﴾ [فصلت: ١٣] والمفعول المحذوف إنما هو لتنذر الناس، أو المبعوث إليهم، وقال الشاعر: [من البسيط]

لَا يَـعْـدِلَنَّ أَتَـاوِيُّـونَ تَـضْـرِبُـهُـمْ نَكْبَاءُ صِرٌّ بِأَصْحَابِ الْمُحِلَّاتِ(٤)
[أى أحدًا](٥)

اختلفوا فى ضم الجيم وكسرها [وفتحها](٦) من قوله - تعالى -: ﴿جَذۡوَةٖ﴾ [٢٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائى: ﴿أو جِذْوةٍ﴾ بكسر الجيم.

وقرأ عاصم وحده: ﴿جَذۡوَةٖ﴾ بفتح الجيم.

---

(١) فى أ: يطردان.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٥١)، البحر المحيط (٧/ ١١٣)، التبيان للطوسى (٨/ ١٢٤)، التيسير للدانى (١٧١)، تفسير الطبرى (٢٠/ ٣٧)، تفسير القرطبى (١٣/ ٢٦٩)، الحجة لابن خالويه (٢٧٦)، الحجة لأبى زرعة (٥٤٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٢)، الغيث للصفاقسى (٣١٥، ٣١٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٧٠)، الكشف للقيسى (٢/ ١٧٢)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٤٦)، تفسير الرازى (٢٤/ ٢٣٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤١).

(٣) فى أ: قال.

(٤) تقدم.

(٥) سقط فى ب.

(٦) سقط فى ب.

وقرأ حمزة بضم الجيم[١].

قال أبو على: هذه لغات فى الكلمة، قال أبو عبيدة: الجِذوة مثل: الجِذمَة وهى: القطعة الغليظة من الخشب ليس فيها لهب، قال ابن مقبل: [من البسيط]

باتَتْ حَوَاطِبُ لَيْلَى يَلْتَمِسْنَ لَهَا جَزْلَ الجِذا غَيْرَ خَوَّارٍ وَلَا دَعِرِ[٢]

وذكر أبو عبيدة المكسورة منها.

اختلفوا فى فتح الراء وضمها من قوله - عز وجل -: ﴿ٱلرَّهۡبِ﴾ [٣٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿من الرَّهَبِ﴾ بفتح الراء والهاء.

وقرأ عاصم - فى رواية أبى بكر - وحمزة والكسائى وابن عامر: ﴿الرُّهْب﴾ مضمومة الراء ساكنة الهاء. وروى هبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿الرَّهَبِ﴾ بفتح الراء والهاء وهو غلط، وروى عمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: ﴿مِنَ ٱلرَّهۡبِ﴾ مفتوحة الراء ساكنة الهاء[٣] وهو الصواب.

أبو عبيدة: جناحا الرجل: يداه، والرهب: الرَّهبة، وهو الخوف.

قال: ﴿وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهۡبِ﴾ [القصص: ٣٢] لما جاء ﴿فَخَرَجَ مِنۡهَا خَآئِفٗا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ٢١]، و ﴿لَا تَخَفۡۖ نَجَوۡتَ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [القصص: ٢٥] وقال: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [الشعراء: ١٢] وقال: ﴿لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٥١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٩٦)، البحر المحيط (٧/ ١١٦)، التبيان للطوسى (٨/ ١٢٧)، التيسير للدانى (١٧٢)، تفسير الطبرى (٢٠/ ٤٥)، تفسير القرطبى (١٣/ ٢٨١)، الحجة لابن خالويه (٢٧٧)، الحجة لأبى زرعة (٥٤٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٣)، الغيث للصفاقسى (٣١٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٧٤)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٤٩)، المعانى للفراء (٢/ ٣٠٤)، تفسير الرازى (٢٤/ ٢٤٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤١).

(٢) البيت فى ديوانه ص (٩١)، ولسان العرب (دعر، جذا)، وتهذيب اللغة (٢/ ٢٠٣، ١١/ ١٦٧)، ومقاييس اللغة (٢/ ٢٨٣)، والمخصص (١١/ ٢٣، ١٥/ ١٥٦)، وتاج العروس (دعر، جزل، جذو)، وأساس البلاغة (جذو)، والكامل ص (٦٨٣)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزى (١/ ١٠٠).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٩٦)، البحر المحيط (٧/ ١١٨)، التبيان للطوسى (٨/ ١٣٠)، التيسير للدانى (١٧١)، تفسير الطبرى (٢٠/ ٤٧)، تفسير القرطبى (١٣/ ٢٨٥)، الحجة لابن خالويه (٢٧٧)، الحجة لأبى زرعة (٥٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٣)، الغيث للصفاقسى (٣١٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٧٥)، الكشف للقيسى (١/ ٣٨١)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٥١)، المعانى للفراء (٢/ ٣٠٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤١).

أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦] وقال: ﴿إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ أَوْ أَن يَطْغَىٰ﴾ [طه: ٤٥] وقال: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧] وقال: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه: ٧٧]، فأضاف - عليه السلام - الخوف فى هذه المواضع إلى نفسه، أو نزل منزلة من أضافه إلى نفسه قيل له: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾ [القصص: ٣٢] فأمر بالعزم على ما أريد له مما أمر به وحض على الجد فيه؛ لئلا يمنعه من ذلك الخوف والرهبة الذى قد تغشاه(١) فى بعض الأحوال، وألا يستشعر ذلك، فيكون مانعًا له مما أمر بالمضاء فيه، وقال - تعالى -: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَٰنًا﴾ [القصص: ٣٥]، فكما أن الشد ههنا ليس بخلاف الحل، كذلك الضم فى قوله: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ ليس يراد به الضم المزيل للفرجة، والخصاصة(٢) بين الشيئين، وكذلك قول الشاعر: [من الهزج]

أُشْـدُدْ حَـيَـازِيـمَـكَ لِلْمَـوْتِ فَـإِنَّ الْمَـوْتَ لَاقِـيـكَ(٣)

ليس يريد به الشد الذى هو الربط والضم وإنما يريد: تأهب له واستعد(٤) للقاء به، حتى لا تهاب لقاءه، ولا تجزع من وقوعه. فتكون بحسن(٥) الاستعداد له، كمن قيل(٦) فيه: حبيب جاء على فاقة، كما يروى أن أمير المؤمنين -عليه السلام- قال للحسن: إن أباك لا يبالى أوقع على الموت، أو وقع الموت عليه. وقالوا: فى رأى فلان فسخ(٧) وفكّة(٨) فهذا خلاف الشد والضم.

---

(١) فى أ: يغشاه.
(٢) فى ب: الحصامة.
(٣) البيت للإمام على فى ديوانه ص (١٤٠)، ولسان العرب (حزم)، وتاج العروس (حزم)، وبلا نسبة فى المخصص (٢/ ٥)، وأساس البلاغة (حزم).
ويروى «لاقيكا» بدلًا من «لاقيك».
(٤) فى أ: واستعدد.
(٥) فى ب: فيكون بحسب.
(٦) فى أ: قال.
(٧) فسخ رأيه فسخًا فهو فسخ: فسد، وفسخه فسخًا: أفسده، ويقال: فى فلان فكّة، أى: استرخاء فى رأيه؛ قال أبو قيس بن الأسلت:

الـحـزم والـقـوة خـيـر مـن الـ إشـفـاق والـفـكـة والـهـاع

ورجل أفك المنكب، وفيه فكة، أى: استرخاء وضعف فى رأيه.
ينظر: اللسان (فسخ، فكك).
(٨) فى ب: فله.

ووصفوا الرأى والهمة بالاجتماع، وألا يكون منتشرًا فى نحو قوله: [من الطويل]

حِمًى ذَات أَهْوَالٍ تَخَطَّيْتُ حَوْلَهُ بِأَصْمَعَ[(١)] منْ هَمِّى حِيَاضَ المَتَالِفِ[(٢)]

وقد جاء ذكر اليدين فى مواضع يراد بها: جملة ذى اليد. من ذلك قولهم: لبيك وخير بين يديك، ومن ذلك قوله - سبحانه -: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠]، وقالوا: يداك أوكتا وفوك نفخ[(٣)]. فهذا يقال عند تفريع الجملة، قال: [من الوافر]

.... فَزَارِيًّا أَحَذَّ يَدِ القَمِيصِ[(٤)]

فنسب الخيانة إلى اليد، وهى للجملة، وعلى هذا نسب الآخر الإغلال إلى الإصبع فجعلها بمنزلة اليد، فقال: [من الكامل]

.... وَلَمْ يَكُنْ لِلْغَدْرِ خَائِنَةَ مُغِلَّ الإِصْبَعِ[(٥)]

وقال أبو عبيدة: جناحا الرجل: يداه، وقد ذكر أن غيره قال فى قوله: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ [القصص: ٣٢]: إنه العضد.

وقول أبى عبيدة أبين عندنا، ويدل على قول من قال: إنه العضد، [أن العضد][(٦)] قد قام مقام الجملة فى قوله - تعالى -: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥]، «واليد» فى هذا المعنى أكثر وأوسع، وقد جاء الاسم المفرد يراد به التثنية، وأنشد أبو الحسن: [من الطويل]

---

(١) فى ب: بأجمع.

(٢) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص (١٦٣٢)، وبلا نسبة فى المخصص (٢/ ٥).

(٣) ينظر مجمع الأمثال (٣/ ٥١٩).

(٤) عجز بيت وصدره:

لأطعمت العراق ورافديه ....

والبيت للفرزدق فى ديوانه (١/ ٣٨٩)، والحيوان (٥/ ١٩٧)، والدرر (١/ ١٥٣)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٩٠)، وسمط اللآلى ص (٨٦٢)، والشعر والشعراء (١/ ٩٤)، ولسان العرب (رفد، حذذ)، وبلا نسبة فى الحيوان (٦/ ٥١٠)، وهمع الهوامع (١/ ٥٠).

(٥) وتمام البيت:

حدثت نفسك بالوفاء.... ....

والبيت للكلابى فى لسان العرب (خون)، وتاج العروس (صبع، خون)، والكامل ص (٤٦٣)، وبلا نسبة فى لسان العرب (صبع، غلل)، وتهذيب اللغة (٢/ ٥٢)، وجمهرة اللغة ص (٣٤٧)، وإصلاح المنطق ص (٢٦٦)، وتاج العروس (غلل).

ويروى «تكن» بدلًا من «يكن».

(٦) سقط فى أ.

يَدَاكَ يَدٌ إِحْدَاهُمَا الْجُودُ كُلُّهُ وَرَاحَتُكَ الأُخْرَى طِعَانٌ تُغَايِرُه[(١)]

المعنى: يداك يدان، بدلالة قوله: إحداهما، ولأنك إن جعلت يدًا مفردًا بقيت لا يتعلق بها شيء[(٢)].

ومن وقوع التثنية بلفظ الإفراد ما أنشده أبو الحسن: [من المتقارب]

وَعَيْنٌ لَهَا حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ شُقَّتْ مَآقِيهِمَا مِنْ أُخُر[(٣)]

فيجوز على هذا القياس في قوله: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ أن يراد بالإفراد التثنية، كما أريد بالتثنية الإفراد في قوله: [من الطويل]

فَإِنْ تَزْجُرَانِي يَابْنَ عَفَّانَ أَنْزَجِرْ... ....[(٤)]

ومن الناس من يحمل قوله - جل وعز -: ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق: ٢٤] عليه.

اختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله - جل وعز -: ﴿فَذَٰنِكَ﴾ [٣٢]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿فَذَانِّكَ﴾ مشددة النون.

على بن نصر عن أبي عمرو: يخفف ويثقل، وروى نصر بن على عن أبيه عن شبل عن ابن كثير: ﴿فَذَانِيكَ﴾ خفيفة النون بياء.

وقرأ الباقون: ﴿فَذَٰنِكَ﴾ خفيفة[(٥)].

---

(١) وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٣٤٢).
ويروى البيت:
يداك يد إحداهما النيل والندى وراحتها الأخرى طعان تعاوره
وفي أ: تقامره.

(٢) في أ: بقي لا يتعلق به شيء.

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص (١٦٦)، ولسان العرب (أخر، بدر، حدر)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٧٧)، وتهذيب اللغة (٤/ ٢٠٩)، وجمهرة اللغة ص (٥٠٠)، والمخصص (٢/ ٥، ١٦/ ١٨٥)، وديوان الأدب (١/ ١٣٨)، وتاج العروس (أخر، بدر، حدر)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة (١/ ٢٠٨).
ويروى «حدة» بدلًا من «حدرة».

(٤) صدر بيت وعجزه:
.... وإن تدعاني أحم عرضًا ممنعا
والبيت لسويد بن كراع العكلي في اللسان (جزز)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٢٣٩)، وتاج العروس (جزز)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٨٣٩)، والمخصص (٢/ ٥).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٥٢)، الإملاء للعكبري (٢/ ٩٦)، البحر المحيط (٧/ ١١٨) التبيان للطوسي (٨/ ١٣٠)، التيسير للداني (١٧١)، تفسير الطبري =

قال أبو على: وجه ما روى من قوله - تعالى: ﴿فذانيكَ﴾: أنه أبدل من النون الثانية الياء كراهية التضعيف، وحكى أحمد بن يحيى: لَا -ورَبِيكَ- ما أفعل، يريد: لا وَرَبِّكَ، وأنشد أبو زيد: [من الطويل]

فَآلَيْتُ لَا أَشْرِيهِ حَتَّى يَمَلَّنِي بِشَىْءٍ وَلَا أَمْلَاهُ حَتَّى يُفَارِقَا[1]

يريد: لا أمله، فأبدل من التضعيف الألف، كما أبدل منه الأول الياء، وقيل فى قوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ﴾ [القيامة ٣٣]، أى: يتمطط من المُطيطياء ويجوز أن يكون: يتمطى، يتكفى فى مشيته، فيجرى فيها مطاه، وهو الظهر، فيكون «يتفعل» من «المطا» ولا يكون على القلب، ووجه التثقيل، قد مر فيما تقدم.

قرأ نافع وحده: ﴿رِدًا﴾ [٣٤] غير مهموز منون.

وهمزه كلهم غير نافع فإنه لم يهمزه، وفتح الدال وأسكنها الباقون[2].

أبو عبيدة: الردء: المُعين، يقال: أرْدَأته بشىء على عدوه، وعلى ضيعته، أى: أعنته.

قال أبو على: أما قول نافع فإنه خفف الهمزة، وكذلك حكم الهمزة إذا خففت وكان قبلها ساكن أن تحذف، وتلقى حركتها على الساكن الذى قبلها وهكذا قرأ أهل التخفيف: ﴿الذى يخرج الخَبَ فى السموات والأرض﴾ [النمل: ٢٥]، فمن آثر منهم التخفيف قال كما قال نافع، وقد جاء فى بعض القوافى فى الردء: الردُّ، ذلك على أنه خفف الهمزة، وألقى حركتها على ساكن[3] قبلها، ثم وقف بعد التخفيف على الحرف فثقل كما يثقل: هذا فرج، وهذا خالد، فيضعف الحرف للوقف، ثم

= (٢٠/ ٤٧)، تفسير القرطبى (١٣/ ٢٨٥)، الحجة لابن خالويه (٢٧٧)، الحجة لأبى زرعة (٥٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٣)، الغيث للصفاقسى (٣١٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٧٥)، الكشف للقيسى (١/ ٣٨١)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٥١)، المعانى للأخفش (٢/ ٤٣٣)، المعانى للفراء (٢/ ٣٠٦)، تفسير الرازى (٢٤/ ٢٤٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤١).

وفى أ: خفيفًا.

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٢)، البحر المحيط (٧/ ١١٨)، التبيان للطوسى (٨/ ١٣٠، ١٣١)، التيسير للدانى (١٧١)، الحجة لأبى زرعة (٥٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٤)، الغيث للصفاقسى (٣١٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٧٦)، الكشف للقيسى (١/ ٨٣)، (٢/ ١٧٤)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٥٤).

(٣) فى أ: الساكن.

يطلق كما أطلق [نحو][(١)]: [من الرجز]

.... سَبْسَبًا[(٢)]

و[من الرجز]

.... الْقَصَبَا[(٣)]

وحكى أبو الحسن: «رِدًا»، وحمله على أنه «فِعْل» من «رددتُ» أى: يرد عنى.

اختلفوا فى ضم القاف وإسكانها من قوله - جل وعز -: ﴿يُصَدِّقُنِيٓ﴾ [٣٤]:

فقرأ عاصم وحمزة: ﴿يُصَدِّقُنِيٓ﴾ بضم القاف.

وقرأ الباقون ﴿يُصَدِّقْنى﴾، ساكنة القاف[(٤)].

قال أبو على: وجه الرفع فى ﴿يُصَدِّقُنِيٓ﴾: أنه صفة للنكرة، وتقديره: رِدءًا مصدقًا، وسأل ربه إرساله بهذا الوصف، ومن جزم كان على معنى الجزاء؛ إن أرسلته صدَّقنى، وهو جيد فى المعنى؛ لأنه إذا أرسله معه صدقه.

قال: قرأ ابن كثير وحده: ﴿قالَ مُوسى﴾ [٣٧] بغير واو، وكذلك فى مصاحف أهل مكة. وقرأ الباقون: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ﴾ بالواو، وكذلك فى مصاحفهم[(٥)].

قال أبو على: قد مضى القول فى نحو هذا قبل.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِۗ﴾ [٣٧]:

فقرأ حمزة والكسائى: ﴿ومَنْ يَكُونُ﴾ بالياء، وقرأ الباقون بالتاء[(٦)].

---

(١) سقط فى ب.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٥٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٩٦)، البحر المحيط (٧/ ١١٨)، التبيان للطوسى (٨/ ١٣١)، التيسير للدانى (١٧١)، تفسير الطبرى (٢٠/ ٤٨)، تفسير القرطبى (١٣/ ٢٨٧)، الحجة لأبى زرعة (٥٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٤)، الغيث للصفاقسى (٣١٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٧٦)، الكشف للقيسى (٢/ ١٧٤)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٥٤)، المعانى للفراء (٢/ ٣٠٦)، تفسير الرازى (٢٤/ ٢٤٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤١).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٣)، البحر المحيط (٧/ ١١٩)، التبيان للطوسى (٨/ ١٣٤)، التيسير للدانى (١٧١)، تفسير القرطبى (١٣/ ٢٨٨)، الحجة لأبى زرعة (٥٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٤)، الغيث للصفاقسى (٣١٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٧٨)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٥٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤١).

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٣)، التبيان للطوسى (٨/ ١٣٤)، التيسير للدانى (١٠٧)، تفسير =

الياء والتاء فى هذا النحو حسنان وقد مضى ذلك.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ﴾ [٣٩] برفع الياء، وقرأ نافع وحمزة والكسائى: ﴿لا يَرْجِعُون﴾ بفتح الياء.

قال أبو على: حجة الفتح: قوله: ﴿وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، وحجة الضم: ﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى﴾ [الكهف: ٣٦] وقوله: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٢] وقوله: ﴿فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [السجدة: ١٢].

اختلفوا فى قوله - تعالى -: ﴿قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا﴾ [٤٨] فى الألف وإسقاطها:

فقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿قَالُوا۟ سِحْرَانِ﴾ ليس قبل الحاء ألف.

وقرأ الباقون: ﴿ساحران﴾ بألف قبل الحاء[1].

قال أبو على: حجة من قال: ﴿ساحِرانِ﴾: أنه قال: ﴿تَظَٰهَرَا﴾، والمظاهرة: المعاونة، وفى التنزيل: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحريم: ٤]، والمعاونة إنما تكون فى الحقيقة للساحرين لا للسحرين.

ووجه من قال: ﴿سِحْرَانِ﴾: أنه نسب المعاونة إلى السحرين على الاتساع، كأن المعنى: كل سحر منهما يقوى الآخر؛ [لأنهما تشابها واتفقا ونحو ذلك][2]

ومما يقوى ذلك قوله - سبحانه -: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبٍ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَآ﴾ [القصص: ٤٩] على الكتابين اللذين قالوا فيهما: سحران.

ومن قال: ﴿سَاحِران﴾ قال: المعنى هو أهدى من كتابيهما، فحذف المضاف.

وزعموا أن ﴿سِحْرَانِ﴾ قراءة الأعمش.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله - جل وعز -: ﴿يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ﴾ [٥٧]:

= القرطبى (١٣/ ٢٨٨)، الحجة لابن خالويه (٢٧٨)، الحجة لأبى زرعة (٥٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٤)، الغيث للصفاقسى (٣١٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٧٨)، الكشف للقيسى (١/ ٤٥٣)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٥٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٣)، البحر المحيط (٧/ ١٢٤)، التبيان للطوسى (٨/ ١٤٠)، التيسير للدانى (١٧٢)، تفسير الطبرى (٢٠/ ٥٣)، تفسير القرطبى (١٣/ ٢٩٤)، الحجة لابن خالويه (٢٧٨)، الحجة لأبى زرعة (٥٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٥)، الغيث للصفاقسى (٣١٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٨٣، ١٨٤)، الكشف للقيسى (٢/ ١٧٤، ١٧٥)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٥٦)، المعانى للفراء (٢/ ٣٠٧)، تفسير الرازى (٢٤/ ٢٦١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤١، ٣٤٢).

(٢) سقط فى ب.

فقرا نافع وحده: ﴿تُجْبَى إليه﴾ بالتاء، وقرأ الباقون بالياء[(١)].

قال أبو على: تأنيث ﴿ثَمَرَٰتُ﴾ تأنيث جمع، وليس بتأنيث حقيقى، فإذا كان كذلك كان بمنزلة الوعظ والموعظة والصوت، والصيحة، إذا ذكرت كان حسنًا، وكذلك إذا أنثت.

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿أفلا يَعْقِلون﴾ و: ﴿تَعْقِلُونَ﴾ بالتاء والياء [٦٠] وقرأ الباقون بالتاء[(٢)].

قال أبو على: حجة التاء قوله: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ. . . أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [٦٠] ليكون الكلام وجهًا واحدًا.

والياء: أفلا يعقِلون يا محمد.

قال: وقرأ عاصم - فى رواية حفص -: ﴿لَخَسَفَ بِنَا﴾ نصبًا [٨٢] وكذلك روى على بن نصر عن أبان عن عاصم مثله.

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿لَخُسِفَ بِنَا﴾ بضم الخاء[(٣)].

قال أبو على: [من قال][(٤)]: ﴿لَخَسَفَ﴾ بفتح الخاء؛ فلتقدم ذكر الله - تعالى -: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾ [٨٢]، ومن قال: ﴿لَخُسِفَ بِنَا﴾ -فبنى للمفعول- فإنه يئول إلى الخسف فى المعنى.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٥٥)، البحر المحيط (٧/ ١٢٦)، التبيان للطوسى (٨/ ١٤٥)، التيسير للدانى (١٧٢)، تفسير القرطبى (١٣/ ٣٠٠)، الحجة لابن خالويه (٢٧٨)، الحجة لأبى زرعة (٥٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٥)، الغيث للصفاقسى (٣١٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٨٥)، الكشف للقيسى (٢/ ١٧٥)، المحتسب لابن جنى (٧/ ٢٥٤)، المعانى للفراء (٢/ ٣٠٨)، تفسير الرازى (٢٥/ ٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٣)، البحر المحيط (٧/ ١٢٧)، التبيان للطوسى (٨/ ١٤٥)، التيسير للدانى (١٧٢)، تفسير القرطبى (١٣/ ٣٠٢)، الحجة لأبى زرعة (٥٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٥)، الغيث للصفاقسى (٣١٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٨٧)، الكشف للقيسى (٢/ ١٧٥)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٥٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٩٨)، البحر المحيط (٧/ ١٣٥)، التبيان للطوسى (٨/ ١٦٠)، التيسير للدانى (١٧٢)، تفسير القرطبى (١٣/ ٣١٩)، الحجة لابن خالويه (٢٧٩)، الحجة لأبى زرعة (٥٤٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٥)، الغيث للصفاقسى (٣١٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ١٩٣)، الكشف للقيسى (٢/ ١٧٥، ١٧٦)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٦٤)، المعانى للفراء (٢/ ٣١٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٢).

(٤) سقط فى ب.

قال: قرأ ابن كثير: ﴿بِضئاءٍ﴾ [٧١] بهمزتين، كذا[١] قرأت على قنبلٍ، وهو غلط[٢].

وروى ابن فليح والبزى عن ابن كثير بغير همز، وهو الصواب.

وقد ذكرنا القول [فيما تقدم فيه][٣].

* * *

(١) فى أ: هكذا.

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (٣٤٤)، التيسير للدانى (١٢٠)، الغيث للصفاقسى (٣١٧)، الكشف للقيسى (١/ ٥١٢)، النشر لابن الجزرى (١/ ٤٠٦).

(٣) فى أ: فى هذا فيما تقدم.

[بسم الله](١)

ذكر اختلافهم فى سورة العنكبوت

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله - تعالى -: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [١٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بالياء.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿تَرَوْا﴾ بالتاء، واختلف عن عاصم: فروى يحيى عن أبى بكر عن عاصم وابن أبى أمية عن أبى بكر عن عاصم: بالتاء، ورويا فى النحل [٤٨] بالياء.

وروى الكسائى والأعشى عن أبى بكر وحفص عن عاصم بالياء. حدثنى موسى ابن إسحاق عن هارون عن حسين عن أبى بكر عن عاصم مثله بالياء(٢).

قال أبو على: حجة الياء: أن الذى قبلها غيبة: ﴿وَإِن تُكَذِّبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ... أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ [١٨، ١٩].

وحجة التاء: قل لهم: ﴿أولم تَرَوا كيف﴾.

ولا ينبه المسلمون على علم الابتداء والبعث والإعادة بعد الموت؛ لأنهم قد علموا ذلك وتيقنوه، ولا يدل قوله - سبحانه -: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [العنكبوت: ٢٠] على اختيار التاء؛ لأن ذكر الأمم التى كذبت وكفرت قد تقدم، فحمل الكلام عليه، والخطاب جاء بعد ذلك.

اختلفوا فى المد والقصر من قوله - سبحانه -: ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ [٢٠]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿النَّشَاءَةَ﴾ ممدودة فى كل القرآن.

وقرأ الباقون بالقصر(٣).

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٤، ٣٤٥)، البحر المحيط (١٤٦/٧)، التبيان للطوسى (٨/ ١٧٢)، التيسير للدانى (١٧٣)، تفسير القرطبى (٣٣٦/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٨)، الغيث للصفاقسى (٣١٨)، الكشاف للزمخشرى (٢٠٢/٣)، الكشف للقيسى (١٧٧/٢)، المجمع للطبرسى (٢٧٦/٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٣).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٥)، البحر المحيط (١٤٦/٧)، التبيان للطوسى (١٧٢/٨)، التيسير للدانى (١٧٣)، تفسير القرطبى (٣٣٧/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٩)، الحجة =

قال أبو زيد: نشأتُ أنشأ نَشأً، ونشأَتِ السحابة نشاءً، ولم يذكر النشأة[١]، وهو فى القياس كالرأفة والرآفة، والكأبة، والكآبة، وحكى أبو عبيدة ﴿ٱلنَّشَأَةَ﴾ ولم يذكر الممدود[٢]، ونشأ هو الفعل الذى لا يتعدى، وإذا عديته نقلته بالهمزة كقوله -تعالى-: ﴿كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٣] [﴿وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ﴾][٣] [الأنبياء: ١١] والقياس: أن يجوز النقل بتضعيف العين.

اختلفوا فى الإضافة والتنوين من قوله -جل وعز-: ﴿مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [٢٥]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائى: ﴿مَوَدَّةُ بَيْنِكُمْ﴾ [بالرفع والإضافة.

وروى أبو زيد عن أبى عمرو: ﴿مَوَدَّةُ بينِكم﴾][٤] و ﴿مودةٌ بَيْنَكُم﴾ جميعًا.

وروى على بن نصر عن أبى عمرو: ﴿مودَّةُ﴾ مضافًا.

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم - فى رواية أبى بكر -: ﴿مودةً بينَكُم﴾، المفضل عن عاصم: ﴿مودَّةُ بينِكم﴾ مثل أبى عمرو.

الأعشى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿مَوَدَّةٌ﴾ [رفع][٥] منون ﴿بينَكُم﴾ نصبًا.

وقرأ حمزة [والكسائى][٦] وعاصم - فى رواية حفص -: ﴿مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ بنصب[٧] «مودة» مع الإضافة[٨].

= لأبى زرعة (٥٤٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٨)، الغيث للصفاقسى (٣١٨)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٠٢)، الكشف للقيسى (٢/ ١٧٨)، المجمع للطبرسى (٨/ ٢٧٦)، المعانى للفراء (٢/ ٣١٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٣).

(١) فى أ: نشأة.
(٢) فى أ: الممدودة.
(٣) سقط فى أ.
(٤) سقط فى أ.
(٥) سقط فى أ.
(٦) سقط فى أ.
(٧) فى أ: نصب.
(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٦٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٩٨)، البحر المحيط (٧/ ١٤٨)، التبيان للطوسى (٨/ ١٧٦)، التيسير للدانى (١٧٣)، تفسير الطبرى (٢٠/ ٩١)، تفسير القرطبى (١٣/ ٣٣٨)، الحجة لابن خالويه (٢٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٩)، الغيث للصفاقسى (٣١٨)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٠٣)، الكشف للقيسى (٢/ ١٧٨)، المجمع للطبرسى (٨/ ٢٧٨)، المعانى للفراء (٢/ ٣١٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٣).

قال أبو على: يجوز فيمن قال: ﴿مودَّةُ بينِكُم﴾ أن يجعل «ما» اسم «إن»، ويضمر له ذكرًا يعود إلى «ما»، كما جاء قوله: ﴿وَٱتَّخَذْتُمُوهُ وَرَآءَكُمْ ظِهْرِيًّا﴾ [هود: ٩٢]. فيكون التقدير: إن الذين اتخذتموهم من دون الله أوثانًا، مودةُ بينكم، فيصير «مودةُ بينكم» خبر «إن»، وتجعل المودة: ما اتخذوا على الاتساع، أو تحذف المضاف تقديره: إن الذين اتخذتموهم أوثانًا ذوو مودة بينكم، فيكون دخول «إنّ» على «ما»؛ لأنه بمنزلة الذى، - كقوله - سبحانه: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ﴾ [المؤمنون: ٥٥] لعود الذكر، ويجوز أن يضمر هو، ويجعل «مودةُ بينكم» خبرًا عنه، والجملة فى موضع خبر «إنَّ».

ومن قرأ: ﴿مودَّةً بينَكُم﴾ و ﴿مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ بالنصب، جعل «ما» مع «إنَّ» كافة، ولم يعد إليها ذكرًا كما أعاد فى الوجه الأول، ولكن جعل الأوثان منتصبة بـ «اتخذتم»، وعداه أبو عمرو إلى مفعول واحد، كقوله - سبحانه -: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا﴾ [البقرة: ٨٠]، والمعنى: إنما اتخذتم من دون الله أوثانًا آلهة، فحذف، كما أن قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٢]، معناه: اتخذوا العجل إلهًا، فحذف. وانتصب «مودةً بينَكم» على أنه مفعول له، أى: اتخذتم الأوثان للمودة، و «بينكم» نصب على الظرف، والعامل فيه المودة.

ومن قال: ﴿مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ أضاف المودة إلى البين، واتسع فى أن جعل الظرف اسمًا لما أضاف إليه، ومثل ذلك قراءة من قرأ: ﴿لقد تقطع بَيْنُكُم﴾ [الأنعام: ٩٤] ومثله فى الشعر: [من الطويل]

أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِينَهُ صَلَاءَةُ وَرْسٍ وَسْطُها قَدْ تَفَلَّقَا[1]

ومن قال: ﴿مودّةً بينَكُم﴾ جاز فى قوله: ﴿بينَكُم﴾ إذا نونت «مودّة» ضربان:

أحدهما: أن يجعله ظرفًا متعلقًا بالمصدر.

والآخر: أن يجعله صفة له، فإذا جعلته ظرفًا متعلقًا بالمصدر، لم يمتنع أن يكون قوله: ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ - أيضًا - متعلقًا بالمصدر؛ لأن الظرفين أحدهما من المكان، والآخر من الزمان، وإنما الذى يمتنع أن تعلق به ظرفين من المكان أو

(١) تقدم.

ظرفين من الزمان، فأما إذا اختلفا، فسائغ، [فقوله سبحانه](١): ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَآ﴾ [٢٥] ظرف زمان؛ لأن المعنى: فى وقت الحياة الدنيا؛ ولا ذكر فى واحد من الظرفين، كما أنك إذا قلت: لقيت زيدًا اليوم فى السوق، كان كذلك وإذا جعلت الظرف الأول صفة للنكرة كان متعلقًا بمحذوف، وصار فيه ذكر يعود إلى الموصوف.

وإذا جعلته وصفًا للمصدر جاز أن يكون قوله: ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَآ﴾ فى موضع حال، والعامل فيه الظرف الذى هو صفة للنكرة، وفيه ذكر يعود إلى ذى الحال، وذو الحال: هو الضمير الذى فى الظرف يعود إلى الموصوف الذى هو «مودَّةٌ»، وهو هى فى المعنى.

فإن قلت: هل يجوز أن يتعلق الظرف الذى قد جاز أن يكون حالًا(٢) فى المودة مع أنه قد وصف بقوله: ﴿بينكم﴾؟

قيل: لا يمتنع ذلك؛ لأنك إذا وصفته فمعنى الفعل قائم فيه، والظرف متعلق بمعنى الفعل، وإنما الذى يمتنع أن يعمل فيه إذا وصف المفعول به، فأما الحال والظرف، فلا يمتنع أن يتعلق كل واحد منهما به، وإن كان قد وصف.

وقد جاء فى الشعر ما لا يعمل عمل الفعل إذا وصف عاملًا فى المفعول به، فإذا جاز عمله فى المفعول به فلا نظر فى جواز عمله فيما ذكرنا من الظرف والحال، فمن ذلك قوله: [من الطويل]

إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الخَلِيطِ المُبَايِنِ(٣)

والتحقير فى ذلك بمنزلة الوصف، لو قلت: هذا ضُوَيرِبٌ زيدًا، لقبح كما يقبح ذلك فى الصفة، ولم يجئ ذلك فى حال السعة والاختيار.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ [٢٨]، وكان ابن كثير يستفهم بغير مد: ﴿أينكم﴾ [٢٩]. يلفظ بياء بعد الألف.

---

(١) فى أ: فقولك.

(٢) فى ب: «ظرفًا».

(٣) البيت لبشر بن أبى خازم فى المقاصد النحوية (٣/ ٥٦٠)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢/ ٣٤١)، ولسان العرب (فقد). ويروى «المزايل» بدلًا من «المباين».

[وروى عن نافع المد، وروى][1] عنه مثل قراءة ابن كثير. وكان ابن عامر يهمز همزتين [في][2] ﴿أَيِنَّكُمْ﴾، وقال ابن ذكوان عنه بهمزتين والاستفهام؛ فكأن[3] قراءته: ﴿آإنَّكم﴾ يمد[4] بين الهمزتين، وإنما قلت ذلك؛ لأن أبا العباس أحمد بن محمد بن بكر أخبرني عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: ﴿آإذا﴾ في وزن: عاعِذا.

حفص عن عاصم في الأول[5] مثل نافع، الثاني: بهمزتين.

وقرأ أبو عمرو وعاصم - في رواية أبي بكر - وحمزة والكسائي بالاستفهام فيهما غير أن أبا عمرو لا يهمز همزتين، وهؤلاء يهمزون همزتين[6].

[قد تقدم ذكر القول في ذلك.][7]

وقرأ ابن كثير وعاصم - في رواية أبي بكر -: ﴿لَنُنَجِّيَنَّهُۥ﴾ [٣٢] مشددة، و ﴿إنا مُنْجُوكَ﴾ [٣٣] ساكنة النون خفيفة.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم: بتشديد الحرفين.

وقرأ حمزة والكسائي: بتخفيف الحرفين[8].

أبو زيد عن أبي عمرو: ﴿لنُنْجِيَنَّه﴾ ساكنة النون الثانية.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿إنا مُنْجوك﴾ بالتخفيف: قوله - سبحانه -: ﴿فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [العنكبوت: ٢٤].

---

(١) في أ: وكان نافع يروى عنه المد، ويروى.
(٢) سقط في ب.
(٣) في ب: واستفهام وكأن.
(٤) في ب: بمدة.
(٥) في أ: الأولى.
(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٥)، التبيان للطوسي (٨/ ١٧٩)، التيسير للداني (١٣٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٩)، الغيث للصفاقسي (٣١٨)، الكشف للقيسي (٢/ ٢٠، ٢١)، المجمع للطبرسي (٨/ ٢٧٩، ٢٨٠)، النشر لابن الجزري (١/ ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٧٣).
(٧) سقط في ب.
(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٥)، البحر المحيط (٧/ ١٥٠، ١٥١)، التبيان للطوسي (٨/ ١٨٢)، التيسير للداني (١٧٣)، تفسير القرطبي (١٣/ ٣٤٣)، الحجة لابن خالويه (٢٨٠)، الحجة لأبي زرعة (٥٥١)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٠)، الغيث للصفاقسي (٣١٨)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٢٠٥)، الكشف للقيسي (٢/ ١٧٩)، المجمع للطبرسي (٨/ ٢٨١)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٥٩).

وحجة من ثقل: قوله - تعالى -: ﴿وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [فصلت: ١٨] يقال: نجا زيد، قال: [من الطويل]

نَجَا سَالِمٌ وَالرُّوحُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ ....[(١)]

«ونجيته وأنجيته» مثل: فرَّحته وأفرَحته، ويقوى التشديد قوله - تعالى -: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، وفى قصة لوط فى موضع آخر ﴿فنجيناه﴾ [الشعراء: ١٧٠].

وقرأ ابن عامر [وحده][(٢)]: ﴿إنا منزِّلون﴾ [٣٤] [بالتشديد][(٣)]، وقرأ الباقون: ﴿إِنَّا مُنزِلُونَ﴾ بإسكان النون.

الكسائى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿إنا مُنَزِّلون﴾ مشددًا، وكذلك روى الأعشى عن أبى بكر[(٤)].

قال أبو على: قال - سبحانه -: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] فإذا عديته نقلته بالهمزة أو بتضعيف العين، كما أن نجا زيد كذلك، تقول: نجَّيته، وأنْجَيته، قال: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ الْأَنْعَٰمِ﴾ [الزمر: ٦] ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ٥٩]، وأكثر ما فى القرآن من التنزيل دلالة على تقدم تضعيف العين.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ﴾ [٤٢] بالتاء.

وقرأ أبو عمرو وعاصم فى [رواية][(٥)] [يحيى عن] أبى بكر: ﴿يَدْعُونَ﴾ بالياء[(٦)].

(١) تقدم.
(٢) سقط فى ب.
(٣) سقط فى ب.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٥)، البحر المحيط (٧/ ١٥١)، التبيان للطوسى (٨/ ١٨٢)، التيسير للدانى (٩٠)، تفسير القرطبى (١٣/ ٣٤٣)، الحجة لابن خالويه (٢٨٠)، الحجة لأبى زرعة (٥٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٠)، الغيث للصفاقسى (٣١٨)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٠٥)، الكشف للقيسى (٢/ ١٧٩)، المجمع للطبرسى (٨/ ٢٨١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٣).
(٥) سقط فى ب.
(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٧٢)، البحر المحيط (٧/ ١٥٣)، التبيان للطوسى (٨/ ١٨٨)، التيسير للدانى (١٧٤)، تفسير الطبرى (٢٠/ ٨٩)، تفسير =

الأعشى عن أبى بكر والكسائى وحسين الجعفى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿ما تَدْعُونَ﴾ بالتاء، حفص عن عاصم: ﴿مَا يَدْعُونَ﴾ بالياء.

قال أبو على: حجة الياء: أن الذى تقدمه غيبة: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ... لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤١]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٢]. والتاء على: قل لهم: ﴿إن الله يعلم ما تدعون﴾، لا يكون إلا على هذا؛ لأن المسلمين لا يخاطبون بذلك، و «ما» استفهام موضعه نصب بـ «تدعون»، ولا يجوز أن تكون نصبًا بـ «يعلم»، ولكن صار الجملة التى هى منها فى موضع نصب بـ «يعلم»، والتقدير: إن الله يعلم: أوثنًا تدعون من دونه أو غيره؟ أى: لا يخفى ذلك عليه، فيؤاخذكم على كفركم، ويعاقبكم عليه.

ولا يكون «يعلم» بمعنى يعرف، كقوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْاْ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥] ؛ لأن ذلك لا يلغى، وما لا يُلغى، لا يُعلّق، ويبعد ذلك دخول «من» فى الكلام، وهى إنما تدخل فى نحو قولك: هل من طعام؟ وهل من رجل؟ ولا تدخل فى الإيجاب، وهذا قول الخليل، وكذلك قال[(١)]: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، المعنى: فسوف يعلمون: المسلم تكون له عاقبة الدار أم الكافر؟ وكل ما كان من هذا، فهكذا[(٢)] القول فيه، وهو قياس قول الخليل.

اختلفوا فى الجمع والتوحيد من قوله - تعالى -: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [٥٠].

فقرأ [نافع و][(٣)] أبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم ﴿ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ جماعة.

على بن نصر عن أبى عمرو: ﴿آيةٌ﴾ واحدة.

وقرأ ابن كثير وعاصم - فى رواية أبى بكر - وحمزة والكسائى ﴿آية﴾ على

= القرطبى (١٣/ ٣٤٦)، الحجة لابن خالويه (٢٨٠)، الحجة لأبى زرعة (٥٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٠)، الغيث للصفاقسى (٣١٨)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٠٦)، الكشف للقيسى (٢/ ١٧٩)، المجمع للطبرسى (٨/ ٥٨٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٣).

(١) فى أ: قوله.

(٢) فى ب: فهذا.

(٣) سقط فى ب.

التوحيد[(١)].

قال أبو علي: حجة الإفراد: قوله: ﴿فَلْيَأْتِنَا بِـَٔايَةٍ كَمَآ أُرْسِلَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [الأنبياء: ٥]، ﴿وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام: ٣٧] وحجة الجمع: أن في حرف أبي - زعموا -: ﴿لولا يأتينا بآيات من ربه﴾ [طه: ١٣٣] ﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَٰتُ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وقد تقع «آية» على لفظ الواحد ويراد بها كثرة، كما جاء: ﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً﴾ [المؤمنون: ٥٠]، وليس في قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٠٩] دلالة على ترجيح من قرأ: ﴿ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [٥٠]؛ لأنهم لما اقترحوا «آية» قيل [لهم:][(٢)] الآيات عند الله. والمعنى: الآية التي اقترحوها، وآيات أُخَر لم يقترحوها، فقد ثبت مما تلوناه[(٣)] أنهم اقترحوا آية.

اختلفوا في الياء والنون من قوله - تعالى -: ﴿وَيَقُولُ ذُوقُواْ﴾ [٥٥]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو وابن عامر: ﴿ونقول﴾ بالنون.

وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَيَقُولُ﴾ بالياء[(٤)].

قال أبو علي: ﴿وَيَقُولُ ذُوقُواْ﴾ [أي][(٥)]: يقول الموكل بعذابهم: ذوقوا، كقوله: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ﴾ [الأنعام: ٩٣]، أي: يقولون لهم: [أخرجوا أنفسكم][(٦)]. ومن قال: ﴿ونقول﴾؛ فلأن ذلك لما كان بأمره سبحانه،

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٦)، البحر المحيط (٧/ ١٥٦)، التبيان للطوسي (٨/ ١٩٢)، التيسير للداني (١٧٤)، تفسير القرطبي (١٣/ ٣٥٥)، الحجة لابن خالويه (٢٨٠)، الحجة لأبي زرعة (٥٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٠١)، الغيث للصفاقسي (٣١٨)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٢٠٩)، الكشف للقيسي (٢/ ١٨٩، ١٩٠)، المجمع للطبرسي (٨/ ٢٨٦)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٤٣).

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: تلونا.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٦)، البحر المحيط (٧/ ١٥٦)، التبيان للطوسي (٨/ ١٩٥)، التيسير للداني (١٧٤)، تفسير الطبري (٢١/ ٧)، تفسير القرطبي (١٣/ ٣٥٧)، الحجة لابن خالويه (٢٨١)، الحجة لأبي زرعة (٥٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٠١)، الغيث للصفاقسي (٣١٨)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٢١٠)، الكشف للقيسي (٢/ ١٨٠)، المجمع للطبرسي (٨/ ٢٨٨)، المعاني للفراء (٢/ ٣١٨)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٤٣).

(٥) سقط في ب.

(٦) في أ: ذوقوا.

جاز أن ينسب إليه وجوازه على هذا المعنى؛ لأن الله - سبحانه -: لا يُكلمهم ومعنى: ﴿ذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ أى: جزاءه وقيل: «ذوقوا»؛ لوصول ذلك إلى المعذب كوصول[1] الذوق إلى الذائق.

قال: [من الرجز]

دونَكَ ما جنَيْتَهُ[2] فَاحْسُ وَذُقْ

ويجوز [فى][3] ﴿ونقول ذوقوا﴾، أن يكون القول للموكلين بالعذاب دون المعذبين كقوله - جل وعز -: ﴿وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [آل عمران: ١٨١] ونحو ذلك من الآى.

اختلفوا فى سكون[4] الياء وتحريكها من قوله - سبحانه -: ﴿يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ﴾ [٥٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر: ﴿يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ﴾، وفى «الزمر»: ﴿يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ﴾ [٥٣] بنصب الياء فيهما، وفى «الزخرف»: ﴿يَـٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [٦٨]، ويأتى فى موضعه، إن شاء الله.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿يا عبادِى﴾ بوقف الياء فى الحرفين.

ابن عامر وحده: ﴿أرضىَ واسعةٌ﴾ بفتح الياء وأسكنها الباقون[5].

قال أبو على: التحريك والإسكان [فى هذه الياءات][6] حسنان.

قرأ عاصم - فى رواية يحيى - عن أبى بكر، وابن أبى أمية عن أبى بكر عن عاصم: ﴿ثم إلينا يُرْجعُون﴾ [٥٧] بالياء.

[وقرأ][7] الباقون وحفص عن عاصم بالتاء[8].

---

(١) فى ب: لوصول.
(٢) فى ب: جنيت.
(٣) سقط فى ب.
(٤) فى أ: جزم.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٦)، التيسير للدانى (١٧٤)، تفسير القرطبى (١٣/ ٣٥٨)، الحجة لابن خالويه (٢٨١)، الحجة لأبى زرعة (٥٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٢)، الغيث للصفاقسى (٣١٨)، الكشف للقيسى (٢/ ١٨١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٤).
(٦) سقط فى ب.
(٧) سقط فى ب
(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٦)، البحر المحيط (٧/ ١٥٧)، التبيان للطوسى (٨/ ١٩٧)، =

قال أبو على: أما ﴿يُرْجعون﴾؛ فلأن الذى قبله على لفظ الغيبة، وهو قوله: ﴿كل نفس ذائقة الموت، ثم إلينا يُرجعون﴾ [٥٧]، وجاء على لفظ الجمع؛ لأن «كلا» جمع فى المعنى، وإن كان مفردًا فى اللفظ.

و﴿تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء: على الرجوع من الغيبة إلى الخطاب كقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤] بعد قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١].

اختلفوا فى قوله - سبحانه -: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ [٥٨] فى الباء والثاء:

فقرأ حمزة والكسائى: ﴿لَنُثْوِيَنَّهُمْ﴾ بالثاء.

وقرأ الباقون: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ بالباء(١).

قال أبو زيد: بوأنا فلانًا منزلا تبويئًا. فما حكى أبو زيد حجة لمن قرأ: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [٥٨]، وقال: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، وقال: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الحج: ٢٦] فيجوز أن تكون اللام زائدة كزيادتها فى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢] ويجوز أن يكون «بوّأْنا» لدعاء إبراهيم وهو قوله: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ . . . فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، ويكون المفعول محذوفًا على هذا، كأنه: وإذ بوّأنا بالدعاء إبراهيم ناسًا مكان البيت، كقوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، وقال: ﴿نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ﴾ [الزمر: ٧٤]، فعلى هذا قوله - سبحانه -: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [٥٨].

فأما من قرأ: ﴿لنُثْوِينّهم﴾ فقد قال: ﴿وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ﴾ [القصص ٤٥] ففسره أبو عبيدة: وما كنت مقيمًا نازلًا فيهم، قال: والثوى: الضيف، وأنشد للعجاج: [من الرجز]

= التيسير للدانى (١٧٤)، تفسير القرطبى (١٣/ ٣٥٨)، الحجة لأبى زرعة (٥٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٢)، الغيث للصفاقسى (٣١٩)، الكشف للقيسى (٢/ ١٨٠)، المجمع للطبرسى (٨/ ٢٩٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٦)، البحر المحيط (٧/ ١٥٧)، التبيان للطوسى (٨/ ١٩٧)، التيسير للدانى (١٧٤)، تفسير الطبرى (٢١/ ٨)، تفسير القرطبى (١٣/ ٣٥٩)، الحجة لابن خالويه (٢٨١)، الحجة لأبى زرعة (٥٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٢)، الغيث للصفاقسى (٣١٩)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢١٠)، الكشف للقيسى (٢/ ١٨١)، المجمع للطبرسى (٨/ ٢٩٠)، المعانى للفراء (٢/ ٣١٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٤).

فَبَاتَ حَيْثُ يَدْخُلُ الثَّوِيّ[١]

وقال الأعشى: [من الكامل]

أَثْوَى وَقَصَّرَ لَيْلَةً لِيُزَوَّدَا ....[٢]

وقال حسان: [من الطويل]

ثَوَى فِي قُرَيْشٍ بِضْعَ عَشْرَةَ حِجَّةً ....[٣]

فكان[٤] هذا كقوله: أقام فيهم ونزل فيهم، فإذا تعدى بحرف جر، أو زيدت[٥] عليه الهمزة وجب أن يتعدى إلى المفعول الثانى، وليس فى الآية حرف جر.

قال أبو الحسن: قرأ الأعمش: ﴿لَنُثْوِينَّهم من الجنة غرفًا﴾ قال: ولا يعجبنى؛ لأنك لا تقول: أثويته الدار.

قال أبو على: هذا الذى رآه أبو الحسن يدل على أن «ثوى» ليس بمتعد، وكذلك تفسير أبى عبيدة: أنه النازل فيهم، ووجهه أنه كان فى الأصل: لَنُثَوِيَنَّهم من الجنة فى غرف، كما تقول: لننزلنهم من الجنة فى غرف، وحذف الجار كما حذف من قوله: [من البسيط]

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ....[٦]

---

(١) ينظر ديوانه (١/ ٥١١).

(٢) صدر بيت وعجزه:

.... فمضت وأخلف من قتيلة موعدا

والبيت فى ديوانه ص (٢٧٧)، ولسان العرب (خلف، ثوا)، وجمهرة اللغة ص (٦١٥)، ومقاييس اللغة (١/ ٣٩٣)، ومجمل اللغة (٢/ ٢١٣)، وديوان الأدب (٤/ ١٠٩)، وتهذيب اللغة (١٥/ ١٦٧)، وتاج العروس (خلف، ثوى)، وبلا نسبة فى المخصص (١٣/ ٢٦٢).

(٣) صدر بيت وعجزه:

.... يذكر لو يلقى خليلاً مؤاتيا

ينظر ديوانه (١/ ٩٤)، ويروى «بمكة» بدل «فى قريش».

(٤) فى ب: وكأن.

(٥) فى أ: فزيدت.

(٦) صدر بيت وعجزه:

.... فقد تركتك ذا مال وذا نشب

والبيت لعمرو بن معدى كرب فى ديوانه ص (٦٣)، وخزانة الأدب (٩/ ١٢٤)، والدرر (٥/ ١٨٦)، وشرح شواهد المغنى ص (٧٢٧)، والكتاب (١/ ٣٧)، ومغنى اللبيب ص(٣١٥)، ولخفاف بن ندبة فى ديوانه ص (١٢٦)، وللعباس بن مرداس فى ديوانه =

ويقوى ذلك: أن الغرف وإن كانت أماكن مختصة، فقد أجريت المختصة من هذه الظروف مجرى غير المختصة نحو قوله: [من الكامل]

.... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ(١)

ونحو: ذهبت الشامَ، عند سيبويه.

ويقوى الوجه الأول، قوله - سبحانه -: ﴿نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ﴾ [الزمر: ٧٤].

اختلفوا فى كسر اللام وإسكانها من قوله - تعالى -: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾ [٦٦]:

فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائى: ﴿وَلْيَتَمَتَّعُوا﴾ بجزم اللام، وقرأ أبو عمرو وعاصم وابن عامر بكسر اللام: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾.

أبو زيد عن أبى عمرو: ﴿ولْيتمتَّعوا﴾ ساكنة اللام.

واختلف عن نافع:

فروى المسيبى، وقالون وإسماعيل بن أبى أويس: ﴿ولْيتمتعوا﴾ على الوعيد، وكذلك أبو بكر بن أبى أويس: ساكنة اللام.

وقال ابن جماز وإسماعيل بن جعفر وورش عن نافع: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾ على معنى «كى»(٢).

= ص (١٣١)، ولأعشى طرود فى المؤتلف والمختلف ص (١٧)، وهو لأحد الأربعة السابقين أو لزرعة بن خفاف فى خزانة الأدب (١/ ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣)، ولخفاف بن ندبة أو للعباس بن مرداس فى شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٥٠)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٤/ ١٦، ٨/ ٢٥١)، وشرح شذور الذهب ص (٤٧٧)، وشرح المفصل (٨/ ٥٠)، وكتاب اللامات ص (١٣٩)، والمحتسب (١/ ٥١، ٢٧٢)، والمقتضب (٢/ ٣٦، ٨٦، ٣٢١).

(١) جزء من عجز بيت وقبله:

لدن بهز الكف يعسل متنه فيه.... ....

والبيت لساعدة بن جؤية الهذلى فى تخليص الشواهد ص (٥٠٣)، وخزانة الأدب (٣/ ٨٣، ٨٦)، والدرر (٣/ ٨٦)، وشرح أشعار الهذليين ص (١١٢٠)، وشرح التصريح (١/ ٣١٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (١٥٥)، وشرح شواهد المغنى ص (٨٨٥)، والكتاب (١/ ٣٦، ٢١٤)، ولسان العرب (وسط، عسل)، والمقاصد النحوية (٢/ ٥٤٤)، ونوادر أبى زيد ص (١٥)، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص (١٨٠)، وأوضح المسالك (٢/ ١٧٩)، وجمهرة اللغة ص (٨٤٢)، والخصائص (٣/ ٣١٩)، وشرح الأشمونى (١/ ١٩٧)، ومغنى اللبيب ص (١١)، وهمع الهوامع (١/ ٢٠٠).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٧٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٩٩)، =

قال أبو على: من كسر اللام وجعلها الجارة، كانت متعلقة بالإشراك؛ كأن المعنى: يشركون ليكفروا، أى لا عائدة[١] لهم فى الإشراك إلا للكفر[٢]، فليس يرد عليهم الشرك نفعًا، إلا التمتع[٣] بما يستمتعون به فى العاجلة من غير نصيب فى الآخرة.

ومن قرأ: ﴿وليتمتعوا﴾: أراد الأمر على معنى التهديد والوعيد، كقوله: ﴿وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ﴾ [الإسراء: ٦٤]، و ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] ونحو ذلك من الأوامر التى فى معناها[٤]، ويدل على جواز الأمر ههنا، قوله فى الأخرى: ﴿لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ ۚ فَتَمَتَّعُوا۟ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٥٥، الروم: ٣٤].

والإسكان فى لام الأمر سائغ نحو: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩].

* * *

= البحر المحيط (٧/ ١٥٩)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٠٠)، التيسير للدانى (١٧٤)، تفسير الطبرى (٢١/ ١٠)، تفسير القرطبى (١٣/ ٣٦٣)، الحجة لابن خالويه (٢٨٢)، الحجة لأبى زرعة (٥٥٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٢)، الغيث للصفاقسى (٣١٩)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢١٢)، الكشف للقيسى (٢/ ١٨١)، المجمع للطبرسى (٨/ ٢٩٢)، المعانى للفراء (٢/ ٣١٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٤).

(١) فى أ: لا فائدة.

(٢) فى أ: الكفر.

(٣) فى أ: إلا الكفر والتمتع.

(٤) فى ب: معناه.

[بسم الله][١]

ذكر اختلافهم فى سورة الروم

اختلفوا فى قوله - جل وعز -: ﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ﴾ [١٠] فى الرفع والنصب:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿ثم كان عاقبةُ الذين﴾ رفعًا.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ﴾ نصبًا.

وروى الكسائى وحسين الجعفى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿عاقبةُ﴾ رفعًا[٢].

قال أبو على: قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ﴾ [١٠] من نصب ﴿عَٰقِبَةَ﴾: جعله خبر «كان» ونصبه متقدمًا، كما قال: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، فأما اسمها على هذه القراءة، فيجوز أن يكون أحد شيئين: أحدهما: ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ التقدير: ثم كان السوأى عاقبة الذين أساءوا، ويكون [فى][٣] قوله: ﴿أَن كَذَّبُواْ﴾ مفعولًا له، تقديره: ثم كان السوأى عاقبة الذين أساءوا؛ لأن كذبوا، ولا يجوز أن تكون ﴿أَن كَذَّبُواْ﴾ متعلقًا بقوله: ﴿أَسَٰٓـُٔواْ﴾ على هذا؛ لأنك تفصل بين الصلة والموصول، ألا ترى أن ﴿أَسَٰٓـُٔواْ﴾ فى صلة الذين، و﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ الخبر، فلو جعلت ﴿أَن كَذَّبُواْ﴾ فى صلة ﴿أَسَٰٓـُٔواْ﴾ لفصلت بين الصلة والموصول بخبر كان؟!

والشىء الآخر الذى يجوز أن يكون اسم «كان» إذا نصبت «العاقبة»: ﴿أَن كَذَّبُواْ﴾، المعنى: ثم كان التكذيب عاقبة الذين أساءوا، ويكون ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ على هذا مصدرًا لـ «أساءوا»؛ لأن «فُعلى» من أبنية المصادر: كالرجعى، والشورى، والبشرى، وكذلك تكون «السوأى» مصدرًا.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٧)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٨٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٠)، البحر المحيط (٧/ ١٦٤)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٠٧)، التيسير للدانى (١٧٤)، تفسير القرطبى (١٤/ ١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٨٢)، الحجة لأبى زرعة (٥٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٦)، الغيث للصفاقسى (٣١٩)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢١٦)، الكشف للقيسى (٢/ ١٨٢)، المجمع للطبرسى (٨/ ٢٩٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٤).

(٣) سقط فى ب.

ومما يدل أن «السوء» و «السوأى» بمعنى، ما أنشده أبو عمر: [من البسيط]

أَنَّى جَزَوْا عَامِرًا سَوْءًا بِفِعْلِهِمُ أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوأى مِنَ الحَسَنِ[١]

ومن رفع العاقبة فقال: ﴿ثم كان عاقبةُ الذين أساءوا﴾ جاز أن يكون الخبر شيئين: «السوأى» و «أن كذبوا»، كما جاز فيمن نصب العاقبة أن يكون كل واحد منهما الاسم، ومعنى الذين أساءوا: الذين أشركوا. التقدير: ثم كان عاقبة المسيء التكذيب بآيات الله، أي: لم يظفر من[٢] شركه وكفره بشيء إلا التكذيب بآيات الله، فإذا جعلت «أن كذّبوا» نفس الخبر، جعلت «السوأى» في موضع نصب، بأنه مصدر، وقد يجوز أن تكون السوأى صفة لموصوف محذوف كأنه: الخُلةُ السوأى، أو الخلال السُّوأى.

حفص عن عاصم: ﴿لَآيَـٰتٍ لِّلْعَـٰلِمِينَ﴾ [٢٢] مكسورة اللام جمع «عالم»، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بنصب[٣] اللام.

قال أبو علي: خص «العالمين» على رواية حفص، وإن كانت الآية لكافة الناس عالمهم وجاهلهم؛ لأن العالم لما تدبر، فاستدل بما شاهد على ما لم يستدل عليه غيره، صار كأنه ليس بآية لغير العالم؛ لذهابه عنها وتركه الاعتبار بها. ومن قال: ﴿للعالَمين﴾؛ فلأن ذلك في الحقيقة دلالة وموضع اعتبار، وإن ترك تاركون [لغفلتهم ولجهلهم][٤] التدبر لها والاستدلال منها.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله - جل وعز -: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [١١].

فقرأ أبو عمرو، وعاصم - في رواية أبي بكر -: ﴿ثم إليه يُرجعون﴾ بالياء.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي، وحفص عن عاصم ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء.

عباس عن أبي عمرو: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء[٥].

---

(١) البيت لأفنون بن صريم التغلبي في شرح اختيارات المفضل ص (١١٦٤)، وتاج العروس (سوأ)، والبيان والتبيين (١/ ٩)، والخزانة (١١/ ١٤٧)، وبلا نسبة في لسان العرب (سوأ).
ويروى «سيئا» بدلًا من «سوءا».

(٢) في أ: في.

(٣) في ب: بفتح.

(٤) في أ: لموضع غفلتهم أو لجهلهم.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٧)، البحر المحيط (٧/ ١٦٥)، التبيان للطوسي (٨/ ٢١٠)، =

قال أبو علي: حجة الياء: أن المتقدم ذكره غيبة ﴿يبدأ الخلق ثم يعيده ثم إليه يرجعون﴾ [١١] والخلق هم المخلوقون في المعنى، وجاء قوله ﴿يُعِيدُهُۥ﴾ على لفظ الخلق، وقوله ﴿يُرجعون﴾ على المعنى، ولم يرجع على لفظ الواحد كما كان «يعيده» كذلك.

ووجه التاء: أنه صار الكلام من الغيبة إلى الخطاب، ونظيره: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤].

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وكذلك تَخْرُجونَ﴾ [١٩] بفتح التاء.

[وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر](١): ﴿وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ بضم التاء(٢).

قال أبو علي: حجة ﴿تَخْرُجون﴾: ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾ [القمر: ٧، المعارج: ٤٣]. وقوله - تعالى -: ﴿إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾ [يس: ٥١].

وحجة ﴿تُخْرَجُونَ﴾: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا﴾ [يس: ٥١] وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأعراف: ٥٧] وقوله: ﴿وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ﴾ [العنكبوت: ٢١].

عباس عن أبي عمرو ﴿كَذَلِكَ يُفَصِّلُ الآيَاتِ﴾ [٢٨] بالياء، وقرأ الباقون بالنون(٣).

قال أبو علي: وجه الياء: ما تقدم من لفظ الغيبة من قوله: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ ۖ﴾ [الروم: ٢٨]، ووجه النون: ما تقدم من قوله - سبحانه -: ﴿فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [الروم: ٣٨] ﴿كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ﴾.

وذكر بعض أصحاب أحمد أن المشهور من قراءة أبي عمرو: ﴿كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ﴾

= التيسير للداني (١٧٥)، الحجة لابن خالويه (٢٨٢)، الحجة لأبي زرعة (٥٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٦)، الغيث للصفاقسي (٣٢٠)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٢١٦)، الكشف للقيسي (٢/ ١٨٣)، المجمع للطبرسي (٦/ ٢٩٦)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٤٤).

(١) بدل ما بين المعقوفين في ب: وقرأ الباقون.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٧)، البحر المحيط (٧/ ١٦٦)، التيسير للداني (١٧٥)، تفسير القرطبي (١٤/ ٢٠)، الحجة لابن خالويه (٢٨٣)، الحجة لأبي زرعة (٥٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٦)، الغيث للصفاقسي (٣٢٠)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٢١٨)، المجمع للطبرسي (٨/ ٢٩٧)، النشر لابن الجزري (٢/ ١٦٧، ٢٦٨).

(٣) ينظر السبعة (٥٠٧)، والبحر المحيط (٧/ ١٧١).

وهو الوجه؛ لأن قوله ﴿فِي مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ متأخر عن قوله: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [الروم ٢٨].

قال: كلهم قرأ:

﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا﴾ [٣٩] ممدودًا غير ابن كثير فإنه قرأ: ﴿أتيتم﴾ قصرًا[١]. ولم يختلفوا في مد ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ﴾ [٣٩].

قال أبو على: معنى ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا﴾: ما آتيتم من هدية أهديتموها لتعوَّضوا ما هو أكثر منها وتكافئوا أزيد منها، فلا يربو عند الله؛ لأنكم قصدتم إلى زيادة العوض، ولم تبتغوا في ذلك وجه الله، ومثل هذا في المعنى قوله -سبحانه-: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] فمن مد ﴿ءَاتَيْتُم﴾؛ فلأن المعنى: أعطيتم من قوله: ﴿فَـَٔاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا﴾ [آل عمران: ١٤٨] أي: أعطاهم.

وأما قصر ابن كثير فإنه يئول في المعنى إلى قول من مد؛ إلا أن «آتيتم» على لفظ: جئتم؛ كما تقول: جئت زيدًا، فكأنه: ما جئتم من ربًا، ومجيئهم لذلك إنما هو على وجه الإعطاء له؛ كما تقول: أتيت الخطأ، وأتيت الصواب، وأتيت قبيحًا، وقال الشاعر: [من الطويل]

أَتَيْتُ الَّذِى يَأْتِى السَّفِيهُ لِغِرَّتِى إِلَى أَنْ عَلَا وَخْطٌ مِنَ الشَّيْبِ مَفْرِقِى[٢]

فإتيانه الذى يأتى السفيه إنما هو فعل منه له، قال: ولم يختلفوا في مد ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ﴾ [٣٩] فهذا كقوله: ﴿وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، وإن كان لو قال: أتيت الزكاة لجاز أن يعنى به فعلتها، ولكن الذى جاء منه في التنزيل، وسائر الكلام: الإيتاء.

قال: وكلهم قرأ ﴿لِّيَرْبُوَا۟ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ﴾ [٣٩] غير نافع، فإنه قرأ ﴿لِتُرْبُوْا﴾ ساكنة الواو[٣].

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٨)، البحر المحيط (٧/ ١٧٤)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٢٧)، التيسير للدانى (٨١)، تفسير القرطبى (١٤/ ٣٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٧)، الغيث للصفاقسى (٣٢٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٢٣)، الكشف للقيسى (٢/ ١٨٤)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٠٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٨).

(٢) البيت بلا نسبة في لسان العرب (وخط)، وتاج العروس (وخط).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٨)، البحر المحيط (٧/ ١٧٤)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٢٦)، التيسير للدانى (١٧٥)، تفسير الطبرى (٢١/ ٣١)، تفسير القرطبى (١٤/ ٣٩)، الحجة لابن =

قال أبو على: فاعل ﴿لِّيَرْبُوَاْ﴾، «الربا» المذكور فى قوله: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا﴾ وقدر المضاف وحذف كأنه اجتلاب[1] أموال الناس، واجتذابها ونحو ذلك، وكأنه سمى هذا المدفوع على وجه اجتلاب الزيادة ربًا لما كان الغرض فيه الاستزادة على ما أعطى، فسمى باسم الزيادة، والربا: هو الزيادة، وبذلك سمى المحرم المتوعد [عليه][2] فاعله ربًا؛ لزيادة ما يأخذ على ما أعطى، والمدفوع ليس فى الحقيق ربًا، إنما المحرم الزيادة التى يأخذها زائدًا على ما أعطى فسمى الجميع ربًا، وكذلك ما أعطاه الواهب والمُهدى لاستجلاب الزيادة سمى ربًا لمكان؛ الزيادة المقصودة فى المكافأة، فوجه ﴿لِّيَرْبُوَاْ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ﴾: ليربو ما آتيتم، فلا يربو عند الله؛ لأنه لم يقصد به وجه البر والقربة، إنما قصد به اجتلاب الزيادة، ولو قصد به وجه الله لكان كقوله: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩] أى: صرتم ذوى أضعاف من الثواب على ما آتوا من الزكاة، تعطون بالحسنة عشرة كما قال - تعالى -: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] وقول نافع ﴿لِتُرْبُوْا﴾ أى: لتصيروا ذوى زيادة فيما أُتيتم من أموال الناس؛ أى: تستدعونها وتجتلبونها، وكأنه من أربى أى: صار ذا زيادة، مثل: أقطف، وأجرب.

قال: كلهم قرأ[3]: ﴿وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا﴾ [٤٨] مفتوحة السين، غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿كِسْفًا﴾ ساكنة السين[4].

قال أبو على: الكسف: القطع، الواحدة: كسفة، مثل: سدرة وسدَر، ومن قرأ ﴿كِسْفًا﴾ أمكن أن يجعله مثل: سدرة وسدْر، فيكون معنى القراءتين واحدًا، وقوله

= خالويه (٢٨٣)، الحجة لأبى زرعة (٥٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٧)، الغيث للصفاقسى (٣٢٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٢٣)، الكشف للقيسى (٢/ ١٨٤)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٥)، المعانى للفراء (٢/ ٣٢٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٤).

(١) فى أ: فى اجتلاب.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: يقرأ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠١)، البحر المحيط (٧/ ١٧٨)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٣٤)، التيسير للدانى (١٧٥)، تفسير القرطبى (١٤/ ٤٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٣)، الحجة لأبى زرعة (٥٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٨)، الغيث للصفاقسى (٣٢١)، الكشف للقيسى (٢/ ٥١)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٠٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٩).

بعد: ﴿فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ [الروم: ٤٨] يجوز أن يعود الضمير إلى الكسف فذكر، كما جاء ﴿مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ﴾ [يس: ٣٦] ويجوز أن يعود إلى السحاب. ومن قال: ﴿كِسَفًا﴾ رجع الضمير إلى السحاب على قوله لا غير.

اختلفوا فى الجمع والتوحيد من قوله-عز وجل-: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾ [٥٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم - فى رواية أبى بكر -: ﴿إلى أَثَرِ﴾ على واحدة.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى وحفص عن عاصم: ﴿إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾ جماعة(١).

قال أبو على: الإفراد فى ﴿أثر﴾؛ لأنه مضاف إلى مفرد، وجاز الجمع؛ لأن ﴿رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾، يجوز أن يراد به الكثرة كما قال سبحانه: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨] فأما قوله: ﴿كَيْفَ يُحْيِ ٱلْأَرْضَ﴾ [الروم: ٥٠] فيجوز أن يكون فاعله: الأثر، ويجوز أن يكون فاعله: الضمير الذى يعود إلى اسم الله-عز وجل- وأن يكون الفاعل: الذكر العائد إلى اسم الله - تعالى - أولى؛ لقوله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ [الحديد: ١٧] و ﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ [الفرقان: ٤٩] ونحو هذا من الآى.

ومن رد الذكر الذى فى «يحيى» إلى الأثر لزمه إذا قال: ﴿إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾ أن يقول: «تحيى» بالتاء، إذا جعل الفعل لـ «الآثار».

قال: كلهم قرأ: ﴿وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ﴾ [٥٢] [نصبًا](٢) غير ابن كثير فإنه قرأ: ﴿ولا يَسْمَعُ الصُّمُّ﴾ رفعًا، [وروى] عباس عن أبى عمرو مثل ابن كثير(٣).

---

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (٣٤٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠١)، البحر المحيط (٧/ ١٧٩)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٣٤)، التيسير للدانى (١٧٥)، تفسير الطبرى (٢١/ ٣٥)، تفسير القرطبى (١٤/ ٤٥)، الحجة لابن خالويه (٢٨٣)، الحجة لأبى زرعة (٥٦١)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٨)، الغيث للصفاقسى (٣٢١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٢٦)، الكشف للقيسى (٢/ ١٨٥)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٠٨)، المحتسب لابن جنى (٢/ ١٦٥)، المعانى للفراء (٢/ ٣٢٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٥).

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٩)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٣٦)، التيسير للدانى (١٦٩)، الحجة =

قال أبو على: هذا مثل ضربه الله للكافر، والمعنى: كما أنك لا تسمع الميت لتعذر[(١)] استماعه وامتناع ذلك منه، كذلك لا تسمع الكفار، والمعنى: أنه لا ينتفع بما يسمعه؛ لأنه لا يعيه، ولا يعمل به، ويبعد عنه، فإذا كان كذلك فمعنى: ﴿وَلَا تُسْمِعُ﴾، ﴿ولا يَسمع﴾ يتقاربان؛ لأن المعنى: إنك لا تُسمع الكافر ما تأتيه من حكمة وموعظة كما لا تُسمع الأصم المدبر عنك، إلا أن ﴿وَلَا تُسْمِعُ﴾ أحسن؛ ليكون مشاكلًا لما قبله فى إسناد الفعل إليك أيها المخاطب، وحكم المعطوف أن يكون مشاكلًا [لما عطف عليه][(٢)].

اختلفوا فى ضم الضاد وفتحها من قوله - جل وعز -: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾ [٥٤]:

فقرأ عاصم وحمزة: ﴿مِّن ضَعْفٍ﴾ بفتح الضاد فيهن كلهن. وقرأ الباقون: ﴿من ضُعف﴾ فى كلهن بضم الضاد.

وقرأ حفص عن نفسه: ﴿ضُعف﴾ بضم الضاد[(٣)].

قال أبو على: هما لغتان، ومثله: الفَقر والفُقر، وروى عن ابن عمر أنه قال: قرأت على رسول الله ﷺ: ﴿مِّن ضَعْفٍ﴾ فقال: ﴿من ضُعْف﴾[(٤)]. والمعنى: خلقكم من ضعف، أى: من ماء ذى ضعف؛ كما قال: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾ [المرسلات: ٢٠].

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله - عز وجل -: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يَنفَعُ﴾ [٥٧]:

= لابن خالويه (٢٨٣)، الحجة لأبى زرعة (٥٦١)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٨)، الغيث للصفاقسى (٣٢١)، الكشف للقيسى (٢/ ١٦٥)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٠٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣٩).

(١) فى ب: لبعد.

(٢) فى أ: للمعطوف عليه.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٩٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠١)، البحر المحيط (٧/ ١٨٠)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٣٧)، التيسير للدانى (١٧٥، ١٧٦)، تفسير القرطبى (١٤/ ٤٦)، الحجة لابن خالويه (٢٨٤)، الحجة لأبى زرعة (٥٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٨)، الغيث للصفاقسى (٣٢١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٢٦)، الكشف للقيسى (٢/ ١٦٦، ١٨٦)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣١٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٥، ٣٤٦).

(٤) ذكره السيوطى فى الدر (٥/ ٣٠٤)، وعزاه لسعيد بن منصور، وأحمد وأبو داود، والترمذى وحسنه، وابن المنذر والطبرانى والشيرازى فى الألباب والدارقطنى فى الأفراد وابن عدى =

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لا تَنفَعُ﴾ بالتاء ههنا، وفى «المؤمن» [٥٢] أيضًا.

وقرأ نافع وابن عامر: ههنا بالتاء وفى «المؤمن»: بالياء.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى بالياء فيهما[١].

قال أبو على: التأنيث حسن؛ لأن المعذرة اسم مؤنث. فأما التذكير؛ فلأن التأنيث ليس بحقيقى، وقد وقع الفصل بين الفاعل وفعله، والفصل يحسن التذكير، وقد قال[٢] فيما لم يقع فيه الفصل: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٥] فإذا انضم الفصل إلى أن التأنيث ليس بحقيقى قوى التذكير.

[قرأ][٣] ابن كثير وحده: ﴿لِنُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذى عَمِلُوا﴾ [٤١] بالنون، وكذلك قرأت على قنبل، ولم يتابعه أحد فى هذه الرواية.

عبيد بن عقيل ومحمد بن صالح والبزى عن شبل عن ابن كثير: ﴿لِيُذِيقَهُم﴾ بالياء[٤]. وكذلك قال الخزاعى عن ابن فليح ورأيته لا يعرف النون.

وقرأ الباقون: ﴿لِيُذِيقَهُم﴾ بالياء.

قال أبو على: الجار يتعلق بقوله: ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ﴾ [٤١] المعنى: ظهر الجدب فى البر والبحر، والبحر: الريف. وقال بعض المفسرين: هذا قبل أن يبعث النبى ﷺ.

امتلأت الأرض ظلمًا وضلالةً، فلما بعث الله النبى[٥] ﷺ رجع راجعون،

= والحاكم وأبو نعيم فى الحلية، وابن مردويه والخطيب فى تالى التلخيص عن ابن عمر.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٢)، البحر المحيط (٧/ ١٨١)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٣٩)، التيسير للدانى (١٧٦)، تفسير القرطبى (١٤/ ٤٩)، الحجة لابن خالويه (٢٨٤)، الحجة لأبى زرعة (٥٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٩)، الغيث للصفاقسى (٣٢٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٢٧)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣١١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٦).

(٢) فى أ: جاء.

(٣) سقط فى أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٨)، البحر المحيط (٧/ ١٧٦)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٣١)، التيسير للدانى (١٧٥)، تفسير الطبرى (٢١/ ٣٣)، تفسير القرطبى (١٤/ ٤١)، الحجة لابن خالويه (٢٨٤)، الحجة لأبى زرعة (٥٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٧)، الغيث للصفاقسى (٣٢١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٢٤)، الكشف للقيسى (٢/ ١٨٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٥).

(٥) فى أ: نبيه.

والقحط يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ﴾ [البقرة: ١٥٥] وقوله: ﴿لِيُذِيقَهُم﴾، فيه ضمير اسم الله-عز وجل- وهو فى المعنى مثل ﴿لِنُذِيقَهم﴾.

* * *

[بسم الله][١]

ذكر اختلافهم فى سورة لقمان

اختلفوا فى النصب والرفع من قوله -عز وجل-: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ [٣]: فقرأ حمزة وحده[٢]: ﴿هدًى ورحمةٌ﴾ رفعًا، وقرأ الباقون: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ نصبًا[٣]

قال أبو على: وجه النصب: أنه انتصب عن الاسم المبهم، وهو من كلام واحد، والرفع: على إضمار المبتدأ وهو: هو هدًى ورحمةٌ.

اختلفوا فى الرفع والنصب من قوله -عز وجل-: ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ [٦]:

فقرأ حمزة والكسائى وحفص عن عاصم: ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ نصبًا.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿ويتَّخذُها﴾ رفعًا[٤].

قال أبو على: من رفع: «يتخذها» جعله عطفًا على الفعل الأول من: «يشترى»، و«يتخذ»، ومن نصب: عطفه على «ليضل» «ويتخذها»، فأما الضمير فى قوله: ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾ فقيل: إنه يجوز أن يكون لـ «الحديث» ؛ لأنه بمعنى الأحاديث، وقيل: إنه يجوز أن يكون لـ «السبيل»، والسبيل يؤنث، قال الله - تعالى -: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ﴾ [يوسف: ١٠٨]، وقيل: إنه يجوز أن يكون الضمير فى قوله: ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾ يعود إلى آيات الله. وقد جرى ذكرها فى قوله - تعالى -: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ﴾

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: حمزة والكسائى.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠١)، البحر المحيط (٧/ ١٨٣)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٤١)، التيسير للدانى (١٧٦)، تفسير القرطبى (١٤/ ٥٠)، الحجة لابن خالويه (٢٨٤)، الحجة لأبى زرعة (٥٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٥١٢)، الغيث للصفاقسى (٣٢٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٢٩)، الكشف للقيسى (٢/ ١٨٧)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣١٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٦).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٠)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٠٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠١)، البحر المحيط (٧/ ١٨٤)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٤٣)، التيسير للدانى (١٧٦)، تفسير الطبرى (٢١/ ٤١)، تفسير القرطبى (١٤/ ٥٧)، الحجة لابن خالويه (٢٨٤)، الحجة لأبى زرعة (٥٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٥١٢)، الغيث للصفاقسى (٣٢٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٣٠)، الكشف للقيسى (٢/ ١٨٧)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣١٢)، المعانى للفراء (٢/ ٣٢٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٦).

[البقرة: ٢٥٢] والفعلان-المرفوع والمنصوب- جميعًا فى الصلة.

حدثنا أحمد بن محمد البصرى، قال: حدثنا المؤمل قال: حدثنا إسماعيل عن ليث عن مجاهد: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [٦] قال: سماع الغناء.

وقرأ ابن كثير ﴿يا بُنَىْ لا تشرك بالله﴾ [١٣] بوقف الياء، و ﴿يا بنىِّ إنها﴾ [١٦] مكسورة الياء، و ﴿يَٰبُنَىَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [١٧] بنصب[١] الياء، هذه رواية ابن أبى بزة. وأما قنبل فأقرأنى الأولى والثالثة: بوقف الياء وكسر الياء فى الوسطى[٢].

وروى حفص عن عاصم: الثلاثة بفتح الياء فيهن.

أبو بكر عن عاصم: بكسر الياء فى الثالثة، وكذلك قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى.

المفضل عن عاصم: ﴿يَٰبُنَىَّ﴾ نصب فى الثلاثة المواضع[٣].

قال أبو على: من قال[٤]: ﴿يا بنىْ﴾ فأسكن فى الوصل، فإنه يجوز أن يكون على قول من قال: يا غلام أقبل، فلما وقف قال: يا غلامْ، فأسكن الحرف للوقف، ويكون [قد][٥] أجرى الوصل مجرى الوقف، وهذا يجىء فى الشعر كقول عمران: [من البسيط]

قَدْ كُنْتُ عِنْدَكَ حَوْلًا لا يُرَوِّعُنِى فِيهِ رَوَائِعُ مِنْ إِنْسٍ وَلا جَانِ[٦]

فإنما خفف «جان»، للقافية، ثم وصل بحرف الإطلاق، وأجرى الوصل مجرى الوقف وهذا لا نعلمه[٧] جاء فى الكلام.

---

(١) فى أ: نصب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٠)، البحر المحيط (٧/ ١٨٦)، التيسير للدانى (١٧٦)، الحجة لابن خالويه (٢٨٤)، الحجة لأبى زرعة (٥٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٥١٢)، الغيث للصفاقسى (٣٢٢)، الكشف للقيسى (١/ ٥٢٩)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣١٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٩).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٠)، البحر المحيط (٧/ ١٨٦)، التيسير للدانى (١٧٦)، الحجة لابن خالويه (٢٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٥١٣)، الغيث للصفاقسى (٣٢٢)، الكشف للقيسى (١/ ٥٢٩)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣١٤، ٣١٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٩).

(٤) فى أ: قرأ.

(٥) سقط فى ب.

(٦) تقدم.

(٧) فى أ: لا نعلم.

ومن قال: ﴿يا بُنَىِّ إنها﴾ [١٦] فهو على قولك: يا غلامِ أقبل، وهذا حسن؛ لأن المستحسن فى هذه الياء أن تحذف من[1] المنادى؛ لوقوعها موقع التنوين؛ وكونها بمنزلته، والتنوين يحذف فى النداء فكذلك هذه الياء تحذف فيه.

ومن قال: ﴿يَـٰبُنَىَّ﴾ ففتح الياء، فإنه على قولك: يا بُنيا فأبدل من ياء الإضافة ألفًا، ومن الكسرة فتحة وعلى هذا حمل أبو عثمان قول من قال: ﴿يا أبتَ لِمَ تعبدُ﴾ [مريم: ٤٢] ويرى إبدال الألف من الياء مطردًا فى هذه الياءات[2]، وقد تقدم ذكر ذلك فيما سلف من هذا الكتاب.

اختلفوا فى إثبات الألف وإسقاطها من قوله - عز وجل -: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ [١٨]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ﴾ بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿تُصاعِرْ﴾ بألف[3].

قال أبو على: يشبه أن يكون: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ﴾، ﴿ولا تصاعر﴾ بمعنى كما قال سيبويه فى: ضعَّف وضاعَف. وقال أبو الحسن: لا تصاعر: لغة أهل الحجاز، «ولا تصعِّر»: لغة بنى تميم. والمعنى فيه: لا تتكبر على الناس ولا تعرض عنهم تكبرًا عليهم. قال أبو عبيدة: وأصل هذا من الصعر الذى يأخذ الإبل فى رءوسها وأعناقها.

قال أبو على: فكأنه يقول لا تعرض عنهم، ولا تزورَّ كازورار الذى به هذا الداء الذى يكون منه فى عنقه[4]، ويعرض بوجهه ومثل ذلك قوله: [من البسيط]

يُـهْـدِى إِلَىَّ حَـيَـاةَ ثَـانِـىَ الْجِـيـدِ

وقرأ نافع وحده: ﴿إنها إن تك مثقالُ حبة﴾ [١٦] رفعًا، ونصب الباقون

---

(١) فى أ: فى.

(٢) فى أ: فى هذا الباب.

(٣) ينظر: البحر المحيط (٧/ ١٨٨)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٥٠)، التيسير للدانى (١٧٦)، تفسير الطبرى (٢١/ ٤٧)، تفسير القرطبى (١٤/ ٦٩)، الحجة لابن خالويه (٢٨٦)، الحجة لأبى زرعة (٥٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٥١٣)، الغيث للصفاقسى (٣٢٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٣٤)، الكشف للقيسى (٢/ ١٨٨)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣١٨)، المعانى للفراء (٢/ ٣٢٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٦).

(٤) فى أ: يلوى منه عنقه.

اللام[1].

قال أبو على: من نصب فقال: ﴿إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ فاسم «كان» ينبغى أن تكون: المظلمة، المعنى: إن تك المظلمة أو السيئة مثقال حبة من خردل أتى الله بها، وأثاب عليها أو عاقب، إن لم يكن قد كفر، أو أحبط. ومن قال: ﴿إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالُ حَبَّةٍ﴾، فألحق علامة التأنيث الفعل، والفاعل «مثقال» المذكر؛ فلأن «المثقال»: هو السيئة أو الحسنة[2]، فأنث على المعنى كما قال: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] فأنث وإن كان الأمثال مذكرًا؛ لأنه يراد به الحسنات، فحمل على المعنى، فكذلك المثقال.

فإن قلت: فما وجه قوله سبحانه: ﴿فَتَكُن فِى صَخْرَةٍ﴾ [١٦]، وإذا كانت فى صخرة فلا يخلو من أن تكون فى الأرض، وإذا حصل بكونه[3] فى صخرة كائنة فى الأرض أغنى: ﴿أَوْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ عن قوله: ﴿فَتَكُن فِى صَخْرَةٍ﴾. قيل: إن هذا النحو من التأكيد والتكرير لا ينكر، وعلى هذا قوله - تعالى -: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١] ثم قال ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ [العلق: ٢] فكذلك وصفت المظلمة بكونها فى صخرة أخفى لها، وأغمض لمكانها، ففيه تأكيد وتثبيت أن هذه المظالم لا تخفى عليه - سبحانه - ولن يدع أن يثيب أو يعاقب عليها.

اختلفوا فى الجمع والتوحيد من قوله-عز وجل-: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً﴾ [٢٠]:

فقرأ نافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم: ﴿نِعَمَهُۥ﴾ جماعة.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿نِعْمَةً﴾ واحدة.

على بن نصر وعبيد بن عقيل عن أبى عمرو: ﴿نعمةً﴾ واحدة، [و﴿نِعَمَهُۥ﴾

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٠)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٠٢)، البحر المحيط (٧/ ١٨٧)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٥٠)، التيسير للدانى (١٥٥)، تفسير القرطبى (١٤/ ٦٧)، الحجة لابن خالويه (٢٨٦)، الحجة لأبى زرعة (٥٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٥١٣)، الغيث للصفاقسى (٣٢٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٣٣)، الكشف للقيسى (٢/ ١٨٨)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣١٥)، المعانى للأخفش (٢/ ٤٤٠)، المعانى للفراء (٢/ ٣٢٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٤).

(٢) فى ب: والحسنة.

(٣) فى أ: حصلت بكونها.

جماعة][١].

قال أبو على: النعمُ: جمع نعمة، مثل: سدرة وسدر. فالنعم الكثير، ونعم الله- تعالى- كثيرة، والمفرد - أيضًا - يدل على الكثرة، قال الله-عز وجل-: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ﴾ [النحل: ١٨] فهذا يدل على أنه يراد به الكثرة. فأما قوله: ﴿ظَٰهِرَةٗ وَبَاطِنَةٗۚ﴾، فلا ترجيح فيه لإحدى القراءتين على الأخرى، ألا ترى أن النعم توصف بالظاهرة والباطنة؛ كما توصف النعمة بذلك؟! وقد جاء فى التنزيل: «الكتاب، والكتب» يراد بالواحد الكثرة؛ كما يراد بالجمع.

اختلفوا فى رفع الراء ونصبها من قوله - جل وعز -: ﴿وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ﴾ [٢٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿وَٱلۡبَحۡرُ﴾ رفعًا.

وقرأ أبو عمرو وحده: ﴿والبحرَ﴾ نصبًا[٢].

قال أبو زيد: أمددت القوم بمال ورجال إمدادًا، وأمددت القائد بجند، ونهر كذا يمد نهر كذا. قال تعالى: ﴿وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ﴾ [٢٧]. و: قلّ ماء ركيتنا فمدتها رَكية أخرى تَمدُّها.

وقال أبو عبيدة: هذا مختصر سبيله كسبيل لو كتب كتاب الله بهذه الأقلام والبحر ما نفد كلام الله.

قال أبو على: المراد بذلك - والله أعلم -: ما فى المقدر[٣] دون ما خرج منه

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٠)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٠٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠١)، البحر المحيط (٧/ ١٩٠)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٥٠)، التيسير للدانى (١٧٧)، تفسير الطبرى (٢١/ ٤٩)، تفسير القرطبى (١٤/ ٧٣)، الحجة لابن خالويه (٢٨٦)، الحجة لأبى زرعة (٥٦٦)، السبعة لابن مجاهد (٥١٣)، الغيث للصفاقسى (٣٢٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٣٤)، الكشف للقيسى (٢/ ١٨٩)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣١٨)، المعانى للفراء (٢/ ٣٢٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٧).
وسقط ما بين المعقوفين فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٠)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٠٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٢)، البحر المحيط (٧/ ١٩١)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٥٥)، التيسير للدانى (١٧٧)، تفسير الطبرى (٢١/ ٥٢)، تفسير القرطبى (١٤/ ٧٧)، الحجة لابن خالويه (٢٨٦)، الحجة لأبى زرعة (٥٦٦)، السبعة لابن مجاهد (٥١٣)، الغيث للصفاقسى (٣٢٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٣٦)، الكشف للقيسى (٢/ ١٨٩)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٢١)، المحتسب لابن جنى (٢/ ١٦٩)، المعانى للفراء (٢/ ٣٢٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٧).

(٣) فى أ: ما فى المعدود.

إلى الوجود، وقال قتادة: يقول: لو كان شجر الأرض أقلامًا، ومع البحر سبعة أبحر، إذًا لانكسرت الأقلام، ونفد ماء البحر قبل أن تنفد عجائب الله وحكمته وخلقه وعلمه. فأما انتصاب البحر من قوله - سبحانه -: ﴿وَالْبَحْرَ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾: فلأنه معطوف على اسم إن وهو ﴿ما فى الأرض﴾ فـ «ما» اسم «إن» و «أقلام» خبرها، التقدير: لو أن شجر الأرض أقلام، والبحر يمده من بعده سبعة أبحر، إذا عطفت البحر على اسم إن فنصبته كان خبره يمده، والراجع إلى البحر الضمير المنصوب المتصل بـ «يمده»[1].

ومن رفع فقال: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ﴾ استأنف كأنه قال: والبحر هذه حاله فيما قال سيبويه، وإذا نصبت البحر أو رفعته فالمعنى: فكتب ما فى تقدير[2] الله لنفد ذلك قبل نفاد المقدور، ونحو هذا من الجمل قد تحذف لدلالة الكلام عليها، كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] والمعنى: فضرب فانفلق، ومثله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، والمعنى: فحلق فعليه فدية، ومثله: ﴿ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٢٨] ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟﴾ [النمل: ٢٩] والمعنى: فذهب فألقى الكتاب فقرأته المرأة أو قرئ عليها فقالت: ياأيها الملأ، ومثل ذلك فيما[3] يحذف لدلالة الفحوى عليه فى غير موضع.

وقال بعض أهل النظر: ليس هذا على الكلام، ولكن المراد: أن وجه الحكمة وتأمل عجيب الصنعة وإتقانها لا ينفد، وليس المراد الكلام.

عباس عن أبى عمرو: ﴿كل يجرى إلى أجل مسمى وأن الله بما يعملون خبير﴾ [٢٩] [بالياء][4] لم يأت بها غيره[5].

قال أبو على: الأبين فى هذا: التاء ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾، فيجازى محسنكم بإحسانه، ومسيئكم بإساءته.

---

(١) فى ب: المنفصل من يمده.
(٢) فى أ: مقدور.
(٣) فى أ: مما.
(٤) سقط فى ب.
(٥) ينظر: البحر المحيط (٧/ ١٩٣)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٥٧)، تفسير القرطبى (١٤/ ٧٩)، الحجة لابن خالويه (٢٨٧)، السبعة لابن مجاهد (٥١٤).

[بسم الله][١]

ذكر اختلافهم فى سورة السجدة

اختلفوا فى تحريك اللام وسكونها من قوله - تعالى -: ﴿كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [٧]:
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿خَلْقَهُ﴾ ساكنة اللام.
وقرأ الباقون: ﴿خَلَقَهُۥ﴾ بتحريك اللام[٢].

قال أبو على: ﴿خَلْقَه﴾: منتصب على أنه مصدر دل عليه ما تقدم من قوله سبحانه: ﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [٧] فأما الضمير الذى أضيف «خلق» إليه فلا يخلو من أن يكون ضمير اسم الله -تعالى- أو يكون كناية عن المفعول، فالذى يدل عليه نظائره أن الضمير لاسم الله؛ لأنه مصدر لم يسند الفعل المنتصب عنه إلى فاعل ظاهر. وما كان من هذا النحو أضيف المصدر فيه إلى الفاعل نحو ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٨٨] و﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٢٢] و ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فكما أضيفت هذه المصادر إلى الفاعل؛ فكذلك يكون «خلْقَهُ»[٣] مضافًا إلى ضمير الفاعل؛ لأن قوله: ﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾، يدل على «خلق كل شىء».

فإن قلت: كيف يدل قوله: ﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ على: «خلق كل شىء»، وقد تجد[٤] أشياء حسنة مما لم يخلقها؟.

قيل: هذا كما قال: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢] فأطلق اللفظ عامًّا، فكما جاء هذا على لفظ العموم، كذلك يدل قوله: ﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ على: خلق كل شىء، وانتصب[٥] «خَلْقَه» عما فى هذا اللفظ من الدلالة على خلق.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥١)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦١٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٢)، البحر المحيط (٧/ ١٩٩)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٦٦)، التيسير للدانى (١٧٧)، تفسير الطبرى (٢١/ ٥٩)، تفسير القرطبى (١٤/ ٩٠)، الحجة لابن خالويه (٢٨٧)، الحجة لأبى زرعة (٥٦٧)، السبعة لابن مجاهد (١٥٦)، الغيث للصفاقسى (٣٢٣)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٤١)، الكشف للقيسى (٢/ ١٩١)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٢٦)، المعانى للفراء (٢/ ٣٣٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٧).
(٣) فى ب: خلقًا.
(٤) فى ب: تجعل.
(٥) فى ب: فانتصب.

وروى أن عكرمة سئل عن قوله - تعالى -: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [٧] فقال: أما إن است القرد ليست بحسنة، ولكنه أبرم خلْقها[١]، أى: أتقن. وما تقدم ذكره من انتصاب «خلْقه» على المصدر الذى دل فعل متقدم، مذهب سيبويه.

ويجوز فى قوله: ﴿أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ﴾ [٧] أن يجعل «خلْقه» بدلا من «كل»، فيصير التقدير: الذى أحسن خلْق كل شىء.

ومن قال: ﴿كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥ﴾ كان ﴿خَلَقَهُۥ﴾ وصفًا للنكرة المتقدمة، وموضع الجملة يحتمل وجهين:

إن جعلت الجملة صفة لـ «كل» شىء كانت فى موضع نصب.

وإن جعلتها وصفًا[٢] لـ «شىء» كانت فى موضع جر، ومثل وصف النكرة بالجملة هنا قوله: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢] فقوله: ﴿أَنزَلۡنَٰهُ﴾ وصف لـ «كتاب» وموضع الجملة رفع، والدليل على ذلك رفع «مبارك» بعده فيعلم بارتفاع المفرد أن الجملة قبله فى موضع رفع.

قال: قرأ ابن عامر: ﴿إذا ضَلَلْنا فى الأرض﴾ [١٠] مكسورة الهمزة ﴿أإنا﴾ [١٠] بهمزتين والاستفهام، وقد بين [قبل هذا][٣].

قال أبو على: [موضع][٤] «إذا» نصب بما دل عليه قوله: ﴿أَءِنَّا لَفِى خَلۡقٍ جَدِيدٍۭ﴾ [١٠] وكأن[٥] هذا الكلام يدل على: تعاد، والتقدير: تعاد إذا ضللنا فى الأرض، وقد تقدم ذكر ذلك.

أبو عبيدة: ضللنا فى الأرض: همدنا فى الأرض، وقال غيره: صرنا ترابًا، فلم

---

(١) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (١٠/ ٢٣٣) (٢٨٢٠١) و (٢٨٢٠٢) من طريق عكرمة عن ابن عباس وذكره السيوطى فى الدر (٥/ ٣٣١)، وزاد نسبته لابن أبى شيبة والحكيم الترمذى فى نوادر الأصول وابن المنذر عن ابن عباس.

(٢) فى أ: صفة.

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (٣٥١)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦١١)، تفسير القرطبى (١٤/ ٩٢)، الحجة لابن خالويه (٢٨٧)، السبعة لابن مجاهد (٥١٦)، الغيث للصفاقسى (٣٢٣)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٤٢)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٢٦)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤)، وفى أ: هذا قبل.

(٤) سقط من ب.

(٥) فى أ: وذاك أن.

يتبين شيء من خلقنا.

قرأ حمزة وحده: ﴿ما أُخْفِى لهم﴾ [١٧] ساكنة الياء: وقرأ الباقون: ﴿أُخْفِىَ لَهُم﴾ نصبًا(١).

قال أبو على: الذى يقوى بناء الفعل للمفعول به، قوله - تعالى -: ﴿فَلَهُمْ جَنَّتُ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [السجدة: ١٩] فأبهم ذلك كما أبهم قوله: ﴿أُخْفِىَ لَهُم﴾ [١٧] ولم يسند إلى الفعل(٢) بعينه، ولو كان ﴿أُخْفِى﴾ كما قرأ حمزة - وهى قراءة الأعمش - لكان: أعطيهم جنات المأوى، فيوافق(٣) «أعطى» «أخفى» فى ذكر فاعل الفعل، ويقوى ذلك - أيضًا - قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ﴾ [السجدة: ٢٠]، فكما أن الفعل فى ذلك مبنى للمفعول، ولم يسند إلى فاعل فعينه، فكذلك ينبغى أن يكون ما يعطف عليه من(٤) قوله - تعالى -: ﴿أُخْفِىَ لَهُم﴾. ويقوى قراءة حمزة ﴿أُخْفِى﴾ أن ﴿أُخْفِى﴾ إنما هو مثل قوله: ﴿لَأٓتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ﴾ [السجدة: ١٣] وقوله: ﴿حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾ [السجدة: ١٣] ويتصل بالحرف قوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [السجدة: ١٦] فهذا كله يقوى ﴿أُخْفِى﴾؛ لأن قوله: «آتينا» و «رزقنا» فى المعنى مثل لفظ المفرد، فأما «ما» فى قوله: ﴿ما أخفى لهم﴾ فالأبين فيه أن يكون استفهامًا، وهو عندى قياس قول الخليل، فمن قال: ﴿أُخْفِىَ لهم﴾ كان «ما» عنده مرتفعًا بالابتداء، والذكر الذى فى ﴿أُخْفِى﴾ يعود عليه، والجملة التى هى ﴿أُخْفِىَ لَهُم﴾ فى موضع نصب، و «تعلَمُ» هو الذى يتعدى إلى مفعولين؛ كما أن قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾ [العنكبوت: ٤٢] كذلك. ومن قال: ﴿أُخْفِى لهم﴾، فإن «ما» فى موضع نصب بـ «أُخْفِى».

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦١٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٣)، البحر المحيط (٧/ ٢٠٥)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٧٦)، التيسير للدانى (١٧٧)، تفسير الطبرى (٢١/ ٧١)، تفسير القرطبى (١٤/ ١٠٩)، الحجة لابن خالويه (٢٨٨)، الحجة لأبى زرعة (٥٦٩)، السبعة لابن مجاهد (٥١٦)، الغيث للصفاقسى (٣٢٣)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٤٦)، الكشف للقيسى (٢/ ١٩٢)، المحتسب لابن جنى (٨/ ٣٣٢)، المعانى للفراء (٢/ ٣٣٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٧).

(٢) فى أ: فاعل.

(٣) فى أ: ليوافق.

(٤) فى أ: فى.

والجملة فى موضع نصب بـ «تعلم»، كما كان فى القول الآخر كذلك، ومثل ذلك قوله: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] و: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾ [هود: ٩٣] وما أشبه ذلك. يحمل فيه العلم على التعدى إلى مفعولين و «ما»[١] للاستفهام.

اختلفوا فى فتح اللام وكسرها من قوله - تعالى -: ﴿لَمَّا صَبَرُوا۟﴾ [٢٤]:

فقرأ حمزة والكسائى: ﴿لِمَا صبروا﴾ مكسورة اللام خفيفة.

وقرأ الباقون ﴿لَمَّا﴾ بفتح اللام وتشديد الميم[٢].

قال أبو على: أما من قرأ ﴿لَمَّا﴾ فإنه جعله كالمجازاة إلا أن الفعل المتقدم أغنى عن الجواب، كما أنك إذا قلت: أجيئك إن جئت، تقديره: إن جئت أجِئْك، فاستغنيت عن الجواب بالفعل المتقدم على الجزاء[٣] فكذلك المعنى ههنا: لما صبروا جعلناهم أئمة. ومن قال: ﴿لِما صبروا﴾، علق الجار بـ «جعلنا»، التقدير: جعلنا منهم أئمة لصبرهم.

* * *

---

(١) فى أ: وما ومن بعده.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦١٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٣)، البحر المحيط (٧/ ٢٠٥)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٧٦)، التيسير للدانى (١٧٧)، تفسير الطبرى (٢١/ ٧١)، تفسير القرطبى (١٤/ ١٠٩)، الحجة لابن خالويه (٢٨٨)، الحجة لأبى زرعة (٥٦٩)، السبعة لابن مجاهد (٥١٦)، الغيث للصفاقسى (٣٢٣)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٤٦)، الكشف للقيسى (٢/ ١٩٢)، المحتسب لابن جنى (٨/ ٣٣٢)، المعانى للفراء (٢/ ٣٣٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٧).

(٣) فى أ: الشرط.

[بسم الله][1]

ذكر اختلافهم فى سورة الأحزاب

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله-عز وجل-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [٢]:

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿بما يَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ بالياء.

وقرأ الباقون: ﴿بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرًا﴾ بالتاء[2].

﴿بما يعملون﴾: على: ﴿وَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [الأحزاب: ١] إنه بما يعملون. والتاء: على الخطاب[3]، ويدخل فيه الغيب.

اختلفوا فى قوله - جل وعز -: ﴿ٱلَّٰٓـِٔي تُظَٰهِرُونَ﴾ [٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع: ﴿اللاء﴾ ليس بعد الهمزة ياء. وكذلك قرأت على قنبل. وأخبرنى إسحاق الخزاعى عن ابن فليح عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿اللاءِ﴾ يكسر ولا يثبت ياء[4] مخففة، بغير همز، ولا مد فى كل القرآن، وكذلك أبو عمرو، وحدثنى محمد بن مضر عن ابن أبى بزة عن أصحابه عن ابن كثير مثل أبى عمرو.

قال ابن مخلد: عن ابن أبى بزة ﴿اللَّائِيَّ﴾ مشددة مكسورة وهو غلط. وقال فى الطلاق: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ [٤] مثقلة، ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ﴾ [الطلاق: ٤] مثلها.

[وروى][5] ورش عن نافع مثل قراءة أبى عمرو.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي﴾ بياء بعد الهمزة.

وكذلك اختلافهم فى [«اللائى»][6] [فى] «قد سمع الله» وفى «الطلاق»[7].

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٣)، البحر المحيط (٧/ ٢١٠)، التيسير للدانى (١٧٧)، تفسير القرطبى (١٤/ ١١٥، ١٤٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٨، ٢٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٥١٨، ٥١٩)، الغيث للصفاقسى (٣٢٣، ٣٢٤)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٤٨، ٢٥٣)، الكشف للقيسى (٢/ ١٦٣، ١٩٣)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٣٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٧).

(٣) فى أ: المخاطبة.

(٤) فى أ: الياء.

(٥) سقط فى أ.

(٦) سقط فى ب.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٣)، البحر المحيط (٧/ ٢١١)، =

قال أبو على: «اللائى»: وزنه فاعل مثل: «شائى» فالقياس أن تثبت الياء فيه كما تثبت فى «الشائى»، و«النائى» ونحوه. وقد حذفوا الياء من «فاعل» فى حروف، من ذلك قولهم: ما باليت به بالة(١)، ومنه حانة، فكذلك إذا حذفت من اللائى يصير «اللاء» فإن خففت الهمزة فالقياس أن تجعل بين بين. وقد حكى سيبويه: حذف الياء من اللائى، فقال: من قال [فى](٢) «اللاء» قال(٣) «لاءٌ» ؛ لأنه يصير بمنزلة باب، صار حرف الإعراب العين، يريد: عين الفعل التى هى همزة من اللائى. فأما قبل الحذف من اللائى فإن اللائى واللاتى قال فيهما: إنهما بمنزلة شارى وضارى(٤)، ومن رد الفاء فى «يضع» - اسم رجل - إذا صغر، فقال: «يُوَيضِع» -رد اللام هنا أيضًا، فقال: لُوَيئ، ومن لم يرد قال: لُوَيئ مثل: لويع، فإن خففت الهمزة قلت: لوى، ووزنه من الفعل: فويعٌ. ومن أمثلة التحقير: فعيل.

وقال بعض أصحاب أحمد: يعنى أن ابن كثير وأبا عمرو يقرآن: «اللاى» يريد: «اللاء» بهمزة ليس بعدها ياء(٥) ثم يخفف الهمزة فتصير ياء ساكنة، وزعم أنه كذلك ضبط، قال: وهو تخفيف إبدال على غير قياس، قال أبو على: ومثل هذا البدل من الهمز لا يقدم عليه إلا بسمع.

اختلفوا فى قوله - تعالى -: ﴿تُظَاهِرُونَ﴾ [٤] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿تظَّهَّرون﴾ بفتح التاء والتثقيل. وفى «المجادلة» [٢] مثله غير أن تلك بالياء(٦).

= التبيان للطوسى (٨/ ٢٨٢)، التيسير للدانى (١٧٧)، الحجة لابن خالويه (٢٨٨)، الحجة لأبى زرعة (٥٧١)، السبعة لابن مجاهد (٥١٨)، الغيث للصفاقسى (٣٢٤)، الكشف للقيسى (٢/ ١٩٣)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٣٥)، النشر لابن الجزرى (١/ ٤٠٤).

(١) لا أباليه: لا أكترث له، ويقال: ما أباليه بالة وبالا، قال ابن أحمر:

أغـدو واعـد الـحـى الـزيـالا وشـوقـا لا يـبـالـى الـعـيـن بـالا

وبلاء، ومبالاة، ولم أبال ولم أبل، على القصر، وفى الحديث «وتبقى حثالة لا يباليهم الله بالة»، وفى رواية «لا يبالى بهم بالة»، أى: لا يرفع لهم قدرًا، ولا يقيم لهم وزنًا، وأصل بالة بالية مثل: عافاه عافية فحذفوا الياء منها تخفيفًا كما حذفوا من «لم أبل».

ينظر اللسان (بلا).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: قال إذا سمى.

(٤) فى أ: شائى وصارى.

(٥) فى ب: اللائى بهمزة بعدها ياء.

(٦) فى ب: بالتاء.

وقرأ عاصم: ﴿تُظَٰهِرُونَ﴾ بألف، مضمومة التاء خفيفة.

وقرأ حمزة والكسائى ههنا: ﴿تَظَاهَرون﴾ خفيفة الظاء بفتح التاء وألف بعد الظاء، وفى «المجادلة» بياء مشددة الظاء: ﴿يَظَّاهَرونَ﴾.

وقرأهما ابن عامر بتشديد[1] الظاء مع الألف[2].

قال أبو على: ﴿تظَّهَّرون﴾ معناه: تتظهرون، فأدغم التاء فى الظاء، وتقديره: تتفعلون من الظهر[3]، وفى «المجادلة» مثله، غير أن تلك بالياء: ﴿والذين يظَّهَّرون﴾ تقديره: يتظهرون، فأدغم التاء فى الظاء.

وقول عاصم: ﴿تُظَٰهِرُونَ﴾ بألف مضمومة التاء خفيفة فهذا من ظاهر من امرأته. ويقوى ذلك: قولهم فى مصدر ظاهر: اظِّهار، ولا يمتنع أن يقال: ظاهر لقولهم: الظِّهار فى مصدره وإن كان الظهار قد جاء فى نحو قوله: ﴿وَأَنزَلَ ٱلَّذِينَ ظَٰهَرُوهُم﴾ [الأحزاب: ٢٦] وفى قوله: ﴿تَظَٰهَرُونَ عَلَيۡهِم بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ﴾ [البقرة: ٨٥] ؛ أى: تتعاونون، فلا يمتنع أن يستعمل فى قولهم ظاهر من امرأته كالأشياء التى تتفق ألفاظها وتختلف معانيها، وكل ذلك من الظِّهار[4]. وقول حمزة والكسائى ﴿تَظَاهرون﴾ خفيفة الظاء، معناه: تتظاهرون، فحذفا تاء «تتفاعلون» التى أدغمها غيرهما.

وقولهما فى «المجادلة»: ﴿يَظَّاهرونَ﴾ أدغما فى المجادلة التاء التى حذفاها من تظاهرون، والمعنى واحد.

وقول ابن عامر بتشديد الظاء مع الألف: ﴿يظَّاهرون﴾، مثل [قول][5] حمزة والكسائى فى «المجادلة»، إنما هو يتظاهرون.

---

(١) فى أ: مشددة.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٢٢)، البحر المحيط (٧/ ٢١١)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٨٢)، التيسير للدانى (١٧٨)، الحجة لابن خالويه (٢٨٨)، الحجة لأبى زرعة (٥٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٥١٩)، الغيث للصفاقسى (٣٢٤)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٥٠)، الكشف للقيسى (٢/ ١٩٤)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٥٣)، المعانى للفراء (٢/ ٣٣٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٧).

(٣) فى أ: الظهيرة.

(٤) فى أ: الظهرة.

(٥) سقط فى ب.

اختلفوا فى قوله - تعالى -: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ [١٠]، و ﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾ [٦٦] و ﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [٦٧].

فقرأ ابن كثير وعاصم - فى رواية حفص - والكسائى بألف إذا وقفوا عليهن وبطرحها فى الوصل.

وقال هبيرة عن حفص عن عاصم. وصل أو وقف بألف.

وقرأ عاصم - فى رواية أبى بكر - ونافع وابن عامر بألف(١) فيهن فى الوصل والوقف.

وقرأ أبو عمرو: بغير ألف فى الوصل والوقف، هذه رواية اليزيدى وعبد الوارث. وروى عباس عن أبى عمرو: بألف فيهن فى الوصل والوقف. وروى على بن نصر عن أبى عمرو: ﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ يقف(٢) عندها بألف. أبو يزيد عن أبى عمرو: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾. و ﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾. و ﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾، يقف ولا يصل ووقفه بألف. عبيد عن هارون عن أبى عمرو يقف عندها: ﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾(٣).

وحدثنى الجمال عن الحلوانى عن روح عن أحمد بن موسى عن أبى عمرو: بألف فيهن وصل أو قطع(٤).

قال أبو على: وجه قول من أثبت فى الوصل [الألف](٥): أنها فى المصحف كذلك، وهى رأس آية. ورءوس الآى تشبه بالفواصل(٦) من حيث كانت مقاطع؛ كما كانت القوافى مقاطع؛ فكما شبه ﴿أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥] و ﴿أَهَٰنَنِ﴾ [الفجر: ١٦] بالقوافى - فى حذف الياء منهن نحو: [من المتقارب]

---

(١) فى أ: بالألف.
(٢) فى ب: لا يقف.
(٣) فى أ: السبيلا.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٣)، البحر المحيط (٧/ ٢١٧)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٨٦)، التيسير للدانى (١٧٨)، تفسير القرطبى (١٤/ ١٤٥)، الحجة لأبى زرعة (٥٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٥١٩، ٥٢٠)، الغيث للصفاقسى (٣٢٤)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٥٣، ٢٥٤)، الكشف للقيسى (٢/ ١٩٤)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٣٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٧).
(٥) سقط فى أ.
(٦) فى أ: بالقوافى.

.... مِنْ حَذَرِ المَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنْ

و:

.... إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنْ[١]

كذلك يشبه هذا فى إثبات الألف بالقوافى. فأما فى الوصل، فلا ينون، ويحمل[٢] على لغة من لم[٣] ينون ذلك إذا وصل فى الشعر؛ لأن من لم[٤] ينون أكثر.

وقال أبو الحسن: وهى لغة أهل الحجاز، فكذلك، ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَاْ﴾ [٦٧]، ﴿وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَاْ﴾ [٦٦].

فأما من طرح الألف فى الوصل - كابن كثير والكسائى - فإنهم ذهبوا إلى أن ذلك فى القوافى، وليس رءوس الآى بقواف، فتحذف فى الوقف كما تحذف [فى][٥] غيرها، مما يثبت فى الوقف نحو التشديد الذى يلحق الحرف الموقوف عليه، وهذا إذا ثبت فى الخط فينبغى ألا يحذف، كما لا تحذف هاء الوقف من ﴿حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٠] و ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩] وأن يجرى مجرى الموقوف عليه، ولا يوصل، وكذلك الهاء التى تلحق فى الوقف، فهو وجه، فإذا ثبت ذلك فى القوافى فى الوصل فيما حكاه أبو الحسن - [لأنه][٦] زعم أن هذه اللغة أكثر - فثبات ذلك فى الفواصل، كما يثبت[٧] فى القوافى حسن.

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وكان الله بما يعملون بصيرًا﴾ [٩] بالياء.

وقرأ الباقون: بالتاء، أبو زيد عن أبى عمرو: بالياء والتاء، وعبيد[٨] عن أبى عمرو مثله[٩].

قال أبو على: حجة التاء: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَاۚ﴾ [٩] فالوجه فيما عطف عليه الخطاب، كما أن الذى عطف عليه كذلك، والياء على معنى: فأرسلنا

(١) تقدم.
(٢) فى ب: ولا يحمل.
(٣) فى أ: لا.
(٤) فى أ: لا.
(٥) سقط فى أ.
(٦) سقط فى أ.
(٧) فى أ: ثبت.
(٨) فى أ: وعتبة.
(٩) ينظر: السبعة ص (٥١٩).

عَلَيْهِم رِيحًا وجنودًا، وكان الله بما يعملون، أى: يعمل الجنود، أو يعمل الأحزاب من تألبهم عليكم أيها المسلمون.

حفص عن عاصم: ﴿لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾ [١٣] مضمومة الميم.

الباقون: ﴿لا مَقام لكم﴾ مفتوحة الميم(١).

قال أبو على: المقام: يحتمل أمرين:

يجوز: لا موضع إقامة لكم، وهذا أشبه؛ لأنه فى معنى من فتح فقال: «لا مَقام لكم» أى: ليس لكم موضع تقومون فيه، ومن ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

فَأَيِّى مَا وَأَيُّكَ كَانَ شَرًّا فَقِيدَ إلى المَقَامَةِ لا يَرَاها(٢)

ودخلتها التاء كما دخلت على المنزلة. والمقامة موضع ثواء ولبث.

ويحتمل قول عاصم: ﴿لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾: لا إقامة لكم، فأما المقام: فاسم الموضع، قال: ﴿مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: ١٢٥] مصلاه، وقيل للمجلس والمشهد: مقام ومقامة.

اختلفوا فى قوله - سبحانه -: ﴿ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا﴾ [١٤] فى المد والقصر: فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿لأتوها﴾ قصيرة، وروى ابن فليح عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿لَآتَوْهَا﴾ ممدودة.

وكذلك قرأ عاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿لَآتَوْهَا﴾ ممدودة(٣).

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٢٦)، البحر المحيط (٧/ ٢١٨)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٩٠)، التيسير للدانى (١٧٨)، تفسير الطبرى (٢١/ ٨٦)، تفسير القرطبى (١٤/ ١٤٨)، الحجة لابن خالويه (٢٨٩)، الحجة لأبى زرعة (٥٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٠)، الغيث للصفاقسى (٣٢٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٩٥)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٤٥)، المعانى للفراء (٢/ ٣٣٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٨).

(٢) البيت للعباس بن مرداس ص (١٤٨)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٦٧، ٣٦٨)، ذيل أمالى القالى ص (٦٠)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٩٣)، وشرح ديوان زهير ص (١١٣)، وشرح المفصل (٢/ ١٣١)، والكتاب (٢/ ٤٠٢)، ولسان العرب (قوم)، وبلا نسبة فى لسان العرب (أيا).
ويروى «فسيق» بدل «فقيد».

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٤)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٢٧)، البحر المحيط (٧/ ٢١٨)، التبيان للطوسى (٨/ ٢٩٠)، التيسير للدانى (١٧٨)، تفسير الطبرى (٢١/ ٨٧)، تفسير القرطبى (١٤/ ١٤٩)، الحجة لابن خالويه (٢٨٩)، الحجة لأبى زرعة (٥٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٠)، الغيث للصفاقسى (٣٢٤)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٥٤)، الكشف للقيسى (٢/ ١٩٦)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٤٥)، المعانى للفراء (٢/ ٣٣٧)، النشر لابن =

قال أبو على: أما من قصر فلأنك تقول: أتيت الشيء: إذا فعلته. تقول: أتيت الخير، وتركت الشر، أي: فعلت الخير، ومعنى: ﴿ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ﴾: سئلوا فعل الفتنة [﴿لأَتَوْهَا﴾ أى: لفعلوها. ومن قرأ: ﴿لَآتَوْهَا﴾ بالمد فالمعنى: ثم سئلوا فعل الفتنة][(١)] لأعطوها، أى: لم يمتنعوا منها، ومما يحسن المد قوله - سبحانه -: ﴿ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ﴾، فالإعطاء مع السؤال حسن، والمعنى: لو قيل لهم: كونوا على المسلمين مع المشركين لفعلوا ذلك.

اختلفوا فى ضم الألف وكسرها من قوله - تعالى -: ﴿أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [٢١]:

فقرأ عاصم: ﴿أُسْوَةٌ﴾ بضم الألف حيث وقعت.

وقرأ الباقون: ﴿إِسْوة﴾ بكسر الألف حيث وقعت.

قال أبو على: أُسوة وإِسْوة لغتان، ومعناهما: قدوة.

اختلفوا فى قوله - جل وعز -: ﴿يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [٣٠]:

فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿نُضَعِّف﴾ بالنون ﴿العذابَ﴾ نصبًا. وقرأ أبو عمرو: ﴿يُضَعَّف﴾ بالياء ﴿الْعَذَابُ﴾ رفعًا.

وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائى: ﴿يُضَاعَفْ﴾ بألف ﴿لَهَا الْعَذَابُ﴾ رفعًا على ما لم يسم فاعله[(٢)].

قال أبو على: «ضاعف» و«ضعَّف» بمعنى فيما حكاه سيبويه. وقال أبو الحسن: الخفيفة: لغة أهل الحجاز، والثقيلة[(٣)]: لغة بنى تميم ومن قال: ﴿نُضعِّف﴾[(٤)] فالفعل مسند إلى ضمير اسم الله -تعالى- ومن قال: ﴿يُضَاعَفْ﴾ فلم يسم الفاعل، أسند الفعل إلى العذاب، ومعنى ﴿يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾: أنها لما تشاهد

= الجزرى (٣٤٨/٢).

(١) ما بين المعقوفين سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٤)، البحر المحيط (٢٢٨/٧)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٠٠)، التيسير للداني (١٧٩)، تفسير القرطبى (١٤/ ، ١٧٦) الحجة لابن خالويه (٢٨٩)، الحجة لأبى زرعة (٥٧٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٢١)، الغيث للصفاقسى (٣٢٤)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٥٩)، الكشف للقيسى (٢/ ١٩٦)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٥٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٨).

(٣) فى أ: والمثقلة.

(٤) فى أ: نضاعف.

من الزواجر، وما يردع عن مواقعة الذنوب ينبغى أن تمتنع أكثر مما يمتنع من لا يشاهد ذلك ولا يحضره، وقال: ﴿يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ﴾ فعاد الضمير على معنى «مَنْ» دون لفظ «مَنْ»، ولو عاد على لفظ «مَنْ» لذكر. ومثل ﴿يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِۚ﴾، فزيد فى العذاب ضعف كما زيد فى الثواب ضعف [فى][1] قوله - تعالى -: ﴿نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ﴾ [الأحزاب: ٣١] فكما ضوعف الأجر كذلك ضوعف العذاب[2].

اختلفوا فى قوله - تعالى -: ﴿وَمَن يَقۡنُتۡ . . . وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا﴾ [٣١]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿يَقۡنُتۡ﴾ بالياء، ﴿وَتَعۡمَلۡ﴾ بالتاء، ﴿نُّؤۡتِهَآ﴾ بالنون.

وقرأ حمزة والكسائى كل ذلك بالياء، ولم يختلف الناس فى: ﴿يَقۡنُتۡ﴾ أنه بالياء وكذلك ﴿مَن يَأۡتِ﴾ [٣٠] بالياء[3].

قال أبو على: أما من قرأ: ﴿يَقۡنُتۡ﴾ بالياء؛ فلأن الفعل مسند إلى ضمير «من» ولم يبين فاعل الفعل بعد، فلما ذكر ما دل [على][4] أن الفعل لمؤنث حمل على المعنى فأنث، وذلك كقوله: ﴿مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٦٩] ثم قال: ﴿فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ [المائدة: ٦٩]، وقال: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ إِلَيۡكَۖ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وفى أخرى: ﴿يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَۚ﴾ [يونس: ٤٢]، وأما من قرأ كل ذلك بالياء، فإنه حمل على اللفظ دون المعنى، واللفظ «مَنْ» وهو مذكر. ومما يقوى قول من حمل على المعنى فأنث، اتفاق حمزة والكسائى معهم فى قولهم ﴿نُّؤۡتِهَآ﴾ فحملا على المعنى، فكذلك قوله: ﴿وَتَعۡمَلۡ﴾ كان ينبغى على هذا القياس أن يحملا على المعنى، وإنما

---

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: ضوعفت العقوبة والعذاب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٣٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٤)، البحر المحيط (٧/ ٢٢٨)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٠٥)، التيسير للدانى (١٧٩)، تفسير الطبرى (٢٢/ ٣)، الحجة لابن خالويه (٢٩٠)، الحجة لأبى زرعة (٥٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٢١)، الغيث للصفاقسى (٣٢٥)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٥٩)، الكشف للقيسى (٢/ ١٩٦)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٥٣)، المعانى للفراء (٢/ ٣٤١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٨).

(٤) سقط فى ب.

لم يختلف الناس فى ﴿يَقْنُتْ﴾ و ﴿يَأْتِ﴾ ؛ لأنه إنما جرى ذكر «مَنْ»، ولم يجر ذكر ما يدل على التأنيث فيحمل الكلام على المعنى.

اختلفوا فى فتح القاف وكسرها من قوله - سبحانه -: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [٣٣]:

فقرأ عاصم ونافع: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ بالفتح.

وقرأ الباقون: ﴿وَقِرْنَ﴾ بالكسر[١].

قال أبو على: من قرأ[٢]: ﴿قِرْنَ﴾ بكسر القاف احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون من التوقر فى بيوتكن[٣]، وألا يخرجن منها. وقِرن مثل: عِدن وزِنَّ، ونحو ذلك، مما تحذف منه الفاء، وهى واو، فيبقى من الكلمة: عِلْنَ.

ويحتمل أن يكون من: «قر» فى مكانه يقر، فإذا أمر من هذا قال: اقرر فيبدل من العين الياء كراهية[٤] التضعيف كما أبدل من قيراط ودينار؛ فيصير لها حركة الحرف المبدل منه، ثم تلقى الحركة على الفاء؛ فتسقط همزة الوصل لتحرك ما بعدها فتقول: «قِرْنَ» ؛ لأن حركة الراء كانت كسرة فى «يَقِرّ»، ألا ترى أن القاف متحركة بها؟! فأما من فتح ﴿وَقَرْنَ﴾ فإن من لم يجز: قررت فى المكان أَقِر؛ وإنما يقول: فى المكان: قررت أقِر، وقررت به عينا أَقَر، ولا يجوز: قررت فى المكان، أَقِر - فإن فتح الفاء عنده لا يجوز؛ وذلك لأنه حرك القاف بالفتحة من غير أن يلقى عليها الفتحة؛ ألا ترى أن الفتحة، إذا لم تجز فى قولهم: أنا أقر فى المكان، لم يثبت فى الكلمة، وإذا لم يثبت فيها لم يجز أن يلقى على ما قبلها، ومن جاز عنده: قَرِرت فى المكان، جاز على قوله: قَرْنَ كما جاز قِرْن؛ حيث لم يختلف فى: قررت فى المكان أقِر؟!

وأبو عثمان يزعم أن: «قررت فى المكان» لا يجوز، وقد حكى ذلك بعض

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٣٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٤)، البحر المحيط (٧/ ٢٣٠)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٠٥)، التيسير للدانى (١٧٩)، تفسير الطبرى (٢٢/ ٣)، تفسير القرطبى (١٤/ ١٧٨)، الحجة لابن خالويه (٢٩٠)، الحجة لأبى زرعة (٥٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٢)، الغيث للصفاقسى (٣٢٥)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٦٠)، الكشف للقيسى (٢/ ١٩٧)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٥٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٨).

(٢) فى ب: قال.

(٣) فى أ: بيوتهن.

(٤) فى أ: كراهة.

البغداديين، فيجوز الفتح في القاف على هذه اللغة إذا ثبتت، والوجه في القراءة الكسر «وقِرنَ» ؛ لأنه يجوز من وجهين لا إشكال في جوازه [منهما][(١)]، وهما من القرار، والوقار، وفتح القاف على ما ذكرت لك من الخلاف.

قال أبو عثمان يقال: قررت به عينًا [وأنا أقر به عينًا][(٢)] قال: ولا يقال: قررت في هذا المعنى قال: ويقال: قررت في المكان فأنا أقر فيه، ويأمره فيقول: قر في مكانك. انتهت الحكاية عن أبي عثمان.

اختلفوا في التاء والياء من قوله - تعالى -: ﴿أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ [٣٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿أن تكونَ﴾ بالتاء. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿أَن يَكُونَ﴾ بالياء[(٣)].

قال أبو علي: التأنيث والتذكير حسنان، وقد مضى نحو ذلك وهذه الآية تدل على أن ما في قوله: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨] يقوى قول من قال: ﴿أَن يَكُونَ لَهُمُ﴾ بالياء. ألا ترى أنه لم تثبت علامة التأنيث في «كان»؟!

اختلفوا في فتح التاء وكسرها من قوله - جل وعز -: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [٤٠]:

فقرأ عاصم وحده: ﴿وخاتَم﴾ بفتح التاء، وقرأ الباقون بالكسر[(٤)].

قال أبو علي: من كسر قال: لأنه ختمهم، فهو خاتمهم.

---

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٥)، البحر المحيط (٧/ ٢٣٣)، التبيان للطوسي (٨/ ٣١١)، التيسير للداني (١٧٩)، تفسير القرطبي (١٤/ ١٨٧)، الحجة لابن خالويه (٢٩٠)، الحجة لأبي زرعة (٥٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٢)، الغيث للصفاقسي (٣٢٥)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٢٦٢)، الكشف للقيسي (٢/ ١٩٨)، المجمع للطبرسي (٨/ ٣٥٨)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٤٨).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٥)، الإملاء للعكبري (٢/ ١٠٤)، البحر المحيط (٧/ ٢٣٦)، التبيان للطوسي (٨/ ٣١١)، التيسير للداني (١٧٩)، تفسير الطبري (٢٢/ ١٣)، تفسير القرطبي (١٤/ ١٩٦)، الحجة لابن خالويه (٢٩٠)، الحجة لأبي زرعة (٥٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٢)، الغيث للصفاقسي (٣٢٥)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٢٦٤)، الكشف للقيسي (٢/ ١٩٩)، المجمع للطبرسي (٨/ ٣٥٨)، المعاني للفراء (٢/ ٣٤٤)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٤٨).

وزعموا أن الحسن قال: خاتَم: هو الذى ختم به.

قال: قرأ حمزة الكسائى: ﴿تُماسُّوهُنَّ﴾ [٤٩] بألف، وقرأ الباقون: ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ بغير ألف والتاء مفتوحة[١].

قال أبو على: وجه من قال: ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ [بغير ألف][٢]، ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ [مريم: ٢٠] وقال: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٧٤] [وما كان][٣] من هذا النحو جاء على فعل دون فاعل، وقد حكى أبو عبيدة أن اللماس: الجماع، فيمكن أن يكون [ذلك][٤] مصدر فاعل وإذا جاء ذلك فى اللمس أمكن أن يكون المس مثله، وقد تقدم القول فى ذلك فيما سلف من الكتاب.

قال: وقرأ ابن أبى بزة عن ابن كثير: ﴿تعتَدُونها﴾ خفيفة الدال، وروى القواس عنه ﴿تَعْتَدُّونَهَا﴾ مشددة. وقال لى قنبل: كان ابن أبى بزة قد أوهم فى ﴿تعتَدُونها﴾ فكان يخففها، فقال لى القواس: صر إلى أبى الحسن فقل له: ما هذه القراءة التى قرأتها لا نعرفها فصرت إليه فقال: قد رجعت عنها. قال قد غلط [أيضًا][٥] فى ثلاثة مواضع: هذا أحدها[٦]، قوله: ﴿وما هُوَ بِميْتٍ﴾ [إبراهيم: ١٧] خفيفة[٧] ﴿وإذا العشار عُطِلَتْ﴾ [التكوير: ٤].

﴿تَعْتَدُّونَهَا﴾: تفتعلون، من «العدة»، ولا وجه للتخفيف فى نحو «تشتدونها»، «ترتدونها»، من الشد والرد، وليس كل المضاعف يبدل من حروف التضعيف فيه، وإنما يبدل فيما سمع، وإن شئت قلت: قد جاء فى التنزيل فى هذا النحو الأمران قال سبحانه: ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وقال: ﴿فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥].

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٦)، التبيان للطوسى (٨/٣١٨)، التيسير للدانى (٨١)، الحجة لابن خالويه (٢٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٢)، الغيث للصفاقسى (٣٢٥)، الكشف للقيسى (١/٢٩٧)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٢٨).

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى ب.

(٦) زاد فى أ: وهو.

(٧) ينظر: البحر المحيط (٧/ ٢٤٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/٢٦٧).

وأنشد أبو زيد: [من الطويل]

.... وَلَا أَمْلَاهُ حَتَّى يُفَارِقَا[(١)]

وإن شئت جعلته «افتعل» من: عدوت الشيء إذا جاوزته، أي: ما لكم عليهن من وقت عدة تلزمكم أن تجاوزوا عدده، فلا تنكحوا أختها ولا أربعًا سواها حتى تنقضي العدة.

وقال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم - فى رواية أبى بكر - ﴿تُرْجِئُ﴾ [٥١] مهموزًا، وقرأ عاصم - فى رواية حفص - ونافع وحمزة والكسائى بغير همز[(٢)].

قال أبو على: قد جاء فى هذا الحرف الهمز وغيره، وكذلك ﴿أرجئه﴾ [الأعراف: ١١، الشعراء: ٣٦] و ﴿أَرْجِهْ﴾ ﴿وآخرون مرجئون﴾ [التوبة: ١٠٦] و﴿مُرْجَوْنَ﴾.

فإذا جاء فيه الهمز وغير الهمز كانت القراءة بكل واحد من الأمرين حسنة.

قال: وكلهم قرأ: ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ﴾ [٥٢] بالياء، غير أبى عمرو فإنه قرأ: ﴿تحلُّ﴾ بالتاء. وروى القطعى عن محبوب عن أبى عمرو: ﴿لَّا يَحِلُّ﴾ بالياء[(٣)].

قال أبو على: التاء والياء جميعًا حسنان؛ لأن النساء تأنيثه ليس بحقيقى، إنما هو تأنيث الجمع، نحو: الجمال والجذوع فالتذكير حسن، والتأنيث حسن[(٤)].

قال: وكلهم فتح النون من قوله - سبحانه -: ﴿إِنَٰهُ﴾ [٥٣] غير حمزة والكسائى فإنهما أمالا النون فيها[(٥)].

---

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٤٣)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٢١)، التيسير للدانى (١١٩)، تفسير القرطبى (١٤/ ٢١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩١)، الحجة لأبى زرعة (٥٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٣)، الغيث للصفاقسى (٣٢٥)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٦٩)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٦٥)، النشر لابن الجزرى (١/ ٤٠٦).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٤٤)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٢١)، التيسير للدانى (١٧٩)، تفسير الطبرى (٢٢/ ٢٢)، تفسير القرطبى (١٤/ ٢٢١)، الحجة لابن خالويه (٢٩١)، الحجة لأبى زرعة (٥٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٣)، الغيث للصفاقسى (٣٢٥)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٧٠)، الكشف للقيسى (٢/ ١٩٩)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٦٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٩).

(٤) فى أ: كذلك.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٦)، التيسير للدانى (٤٨، ٤٩)، الحجة لأبى زرعة (٥٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٣)، الغيث للصفاقسى (٣٢٦)، الكشف للقيسى (١/ ١٧٢).

قال أبو على: من لم يمل؛ فلأن الكثير من الناس لا يميلون هذه الألفات. ومن أمال؛ فلأن الألف منقلبة عن الياء. يدل على ذلك أنهم قالوا فى المصدر: إنًى، وإنًا، مثل: حِسْى وحِسًا، وإذا صح انقلاب الألف عن الياء، لم يكن فى إمالته إشكال عند من أمال.

والأنى[(١)]: هو إدراك الشيء وبلوغه ما يراد أن يبلغه، ومنه: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الحديد: ١٦] وقالوا للمتثبت فى الأمور: متأنٍّ، ومن ذلك قولهم لما يرتفق به: إناء، وفى جمعه: آنية، مثل: إزارٍ وآزِرة.

قال: كلهم قرأ ﴿سَادَتَنَا﴾ [٦٧] على التوحيد، غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿ساداتِنا﴾ جماعة سادة[(٢)].

قال أبو على: سادة: جمع سيد وهو فعلة مثل: كتبة وفجرة، أنشدنا على بن سليمان: [من الطويل]

سَلِيلُ قُرُومٍ سَادَةٍ ثُمَّ قَادَةٍ   يَبُذُّونَ أهلَ الْجَمْعِ يَوْمَ الْمُحَصَّبِ[(٣)]

ووجه الجمع بالألف والتاء: أنهم قد قالوا الجُرُزات[(٤)] والطُرقات والمعنات فى معن جمع معين، فكذلك يجوز فى هذا الجمع سادات وقال الأعشى: [من الخفيف]

جُنْدُكَ التَّالِدُ الطَّرِيفُ مِنَ السَّـ   ـادَاتِ أَهْلِ الْقِبَابِ وَالآكَالِ[(٥)]

---

(١) أنى الشيء يأنى أنيًا وإنى وأنى وهو أنِئٌ: حان وأدرك.
ينظر: اللسان (أنى).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٥١)، البحر المحيط (٧/ ٢٥٢)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٣٠)، التيسير للدانى (١٧٩)، تفسير الطبرى (٢٢/ ٣٦)، تفسير القرطبى (١٤/ ٢٤٩)، الحجة لابن خالويه (٢٩١)، الحجة لأبى زرعة (٥٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٣)، الغيث للصفاقسى (٣٢٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٧٥)، الكشف للقيسى (٢/ ١٩٩)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٧١)، المعانى للفراء (٢/ ٣٥٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٨).

(٣) ينظر: اللسان (حصب).

(٤) فى أ: الجزرات.

(٥) البيت فى ديوانه ص (٦١)، ولسان العرب (أكل)، وتاج العروس (أكل)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (١/ ١٢٢).
ويروى «العتيق» بدل «الطريف».

قال أبو الحسن: لا يكادون يقولون: ساداتٌ. [قال][1] وهى عربية، وزعموا أن الحسن قرأ: ﴿أطَعْنا سادَاتِنا﴾

اختلفوا فى الباء والثاء من قوله - جل وعز -: ﴿لَعْنًا كَبِيرًا﴾ [٦٨].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿لعنًا كثيرًا﴾ بالثاء:

وقرأ عاصم وابن عامر: ﴿كَبِيرًا﴾ بالباء، كذا فى كتابى عن أحمد بن يوسف التغلبى عن ابن ذكوان[2]، ورأيت فى كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان عن ابن عامر: بالثاء، وقال هشام بن عمار عن ابن عامر: بالثاء[3].

قال أبو على: الكِبر مثل: العِظم، والكِبر وصف للعن بالكبر، كالعِظم، والكثرة أشبه بالمعنى؛ لأنهم يلعنون مرة، وقد جاء: ﴿يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، فالكثرة أشبه بالمرار المتكررة من «الكبر».

* * *

---

(١) سقط فى ب.

(٢) فى ب: عن ابن ذكوان عن ابن عامر.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٥١)، البحر المحيط (٧/ ٢٥٢)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٣٠)، التيسير للدانى (١٧٩)، تفسير القرطبى (١٤/ ٢٥٠)، الحجة لابن خالويه (٢٩١)، الحجة لأبى زرعة (٥٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٣، ٥٢٤)، الغيث للصفاقسى (٣٢٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٧٥)، الكشف للقيسى (٢/ ١٩٩)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٧١)، المعانى للفراء (٢/ ٣٥١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٩).

بِسْمِ اللهِ

ذكر اختلافهم فى سورة سبأ

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ [٣] كسرًا.

وقرأ نافعٌ، وابن عامر: ﴿عَالِمُ الغيب﴾ رفعًا.

وقال ابن ذكوان: قال بعض أصحابنا عن يحيى بن الحارث عن ابن عامر: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ كسرًا.

وقرأ حمزة، والكسائى: ﴿عَلَّامِ الغَيْبِ﴾ بالكسر وبلام قبل الألفِ(١).

قال أبو على: الجرُّ فى ﴿عَٰلِمِ﴾ على إتباعه المجرور ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [١] ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾.

وأمَّا الرفعُ، فيجوز أن يكون ﴿عالمُ﴾ خبرَ مبتدأٍ محذوف، تقديره: هو عالم الغيب. ويجوز فى من(٢) رفع أن يكون ابتداءً وخبره: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ﴾، و ﴿علَّام الغيب﴾ فى إتباعه ما قبله، مثلُ: ﴿عالمِ الغيبِ﴾، و «علَّام» أبلغُ، وقد قال(٣): ﴿يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨].

وقال: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩ ، ١١٦].

وحجَّةُ ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ [قوله](٤): ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [التغابن: ١٨]، و﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦].

قال:

قرأ الكسائى وحده: ﴿لا يَعزِبُ عنه﴾ [٣] بكسر الزاى.

وقرأ الباقون: ﴿يَعْزُبُ﴾ بضم الزاى(٥).

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٧)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٥٥)، البحر المحيط (٧/ ٢٥٨)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٣٩)، التيسير للدانى (١٧٩)، تفسير الطبرى (٢٢/ ٤٣، ٤٤)، تفسير القرطبى (١٤/ ٢٦٠)، الحجة لابن خالويه(٢٩١)، الحجة لأبى زرعة (٥٨١)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٦)، الغيث للصفاقسى (٣٢٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٧٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٠١)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٧٥)، المعانى للفراء (٢/ ٣٥١).

(٢) فى أ: فى عالم فيمن.

(٣) فى ب: يقال.

(٤) سقط فى أ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٧)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٥٦)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٣٩)، =

قال أبو على: «يَعْزُبُ» و «يَعْزِبُ» لغتان، ومثلُهُ: «يَحْشِرُ» وَ «يَحْشُرُ»، و«يَعْكِفُ» و «يَعْكُفُ»، و «يَفْسِقُ» و«يَفْسُقُ» وهو كثيرٌ.

قال:

قرأ عاصم فى رواية حفصٍ: ﴿مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ﴾ [٥] رفعًا، وفى الجاثية [١١] مثله، وكذلك قرأ ابن كثير فيهما(١).

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿رِجْزٍ أَلِيمٍ﴾ كسرًا فيهما.

قال أبو على: الرجزُ: العذاب؛ بدلالةِ قوله -سبحانه-: ﴿لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤]، وقال: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٥٩].

وإذا كان الرجز: العذاب، جاز أن يوصف بـ «أليم»، كما أنَّ نفس العذاب قد جاز أن يوصف به فى نحو قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٧].

ومثل هذا -فى أنَّ الصِّفة تجرى على المضاف مرَّةً، وعلى المضاف إليه أخرى: قوله -تعالى-: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ. فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ و ﴿محفوظٌ﴾ [البروج: ٢١ - ٢٢]، فالجرُّ على حمله على «اللوح»، والرفع على حمله على «القرآن»، وإذا كان القرآن فى لوح، وكان اللّوح محفوظًا؛ فالقرآن محفوظ أيضًا، وكذلك ﴿ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ﴾، و ﴿خضرٍ﴾ [الإنسان: ٢١] ؛ فالرَّفع على أن يتبعَ «الثيابَ»، والجرُّ على أن يتبعَ «السندسَ»، وإذا كان الثياب سندسًا، والسندسُ خضرٌ؛ فالثيابُ كذلك، ولفظُ «سندسٍ»، وإن كان مفردًا، فهو فى المعنى جنس وكثرة؛ فلذلك جاز أن يوصف بـ «خضرٍ» ؛ فكذلك قوله -سبحانه-: ﴿مِنْ رِجْزٍ أليمٍ﴾ [سبأ: ٥].

والجرُّ فى «أليمٍ» أبينُ؛ لأنَّه إذا كان عذابٌ من عذاب أليم، كان العذابُ الأوّل

= التيسير للدانى (١٢٢)، تفسير القرطبى (١٤/ ٢٦٠)، الحجة لابن خالويه(٢٩٢)، الحجة لأبى زرعة (٥٨٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٦)، الغيث للصفاقسى (٣٢٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٠١)، المعانى للفراء (٢/ ٣٥١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٥).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٧)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٥٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٥)، البحر المحيط (٧/ ٢٥٩)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٤١)، التيسير للدانى (١٨٠)، تفسير القرطبى (١٤/ ٢٦١)، الغيث للصفاقسى (٣٢٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٨٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٠١، ٢٠٢)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٧٦)، المعانى للفراء (٢/ ٣٥١)، تفسير الرازى (٢٥/ ٢٤٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٩).

أليمًا، وإذا أجريت «الأليمَ» على «العذاب» كان المعنى: عذابٌ أليم من عذابٍ؛ فالأوّل أكثر فائدة.

اختلفوا في الياء والنون من قوله -سبحانه وتعالى-: ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ﴾ [٩]:

فقرأ ابن كثير، ونافعٌ، وابن عامرٍ، وعاصمٌ، وأبو عمروٍ: ﴿نَخْسِفْ﴾، ﴿أَوْ نُسْقِطْ﴾ بالنون.

وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿يَخْسِفْ﴾، ﴿أَوْ يُسْقِطْ﴾ بالياء.

وأدغم الكسائي وحده الفاء في الباء[1].

قال أبو علي: حجّة النون، قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ﴾ [سبأ: ١٠]؛ فالنون أشبه بـ: «آتينا». وحجّةُ الياء: قوله: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [سبأ: ٨]؛ فالياء على الحمل على اسم الله. فأمّا إدغام [الكسائي][2] الفاء في الباء في ﴿نَخْسِف بِّهِمْ﴾ فإنّ إدغام الفاء في الباء لا يجوز، وإن جاز إدغام الثاء في الفاء؛ وذلك أنّ الفاء من باطنِ الشَّفة السُّفلى وأطرافِ الثّنايا العليا، وانحدر الصوتُ بها إلى الفم حتّى اتّصلت بمخرج الثاء، حتّى جاء مثلُ: الحَدَث، والحَدَفِ، والمغافير، والمغاثير؛ فتعاقبا على الحرف؛ للمقاربة الّتي بينهما، فلمّا اتّصلت بمخرج الثاء صارت بمنزلة حرف من تلك الحروف؛ فلم يجز إدغامها في الباء؛ لأنّه لما اتّصل بما ذكرنا صار بمنزلة حرفٍ من ذلك الموضع؛ فكما أنّ ذلك الحرف الذي اتّصل الفاءُ به لا يدغم في الباء، كذلك الفاء لا تدغم في الباء.

ومما يبين ذلك أنّ الضاد لمّا استطال مخرجها؛ فتجاوز صوتها مخرج اللّام، وانحدرت من[3] مخرج اللام حتّى اتّصل الصوتُ بها بمخرج الطّاء والدّال والتّاء - أدغم هذه الحروف في الضاد، وجعلت الضاد لمّا استطالت واتّصل صوتُها بمواضع

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٧)، البحر المحيط (٧/ ٢٦٠)، التبيان للطوسي (٨/ ٣٤٢)، التيسير للداني (١٨٠)، تفسير القرطبي (١٤/ ٢٦٤)، الحجة لابن خالويه(٢٩٢)، الحجة لأبي زرعة (٥٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٧)، الغيث للصفاقسي (٣٢٦)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٢٨١)، الكشف للقيسي (٢/ ٢٠٢) المجمع للطبرسي (٨/ ٣٧٧)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٤٩).

(٢) سقط من ب.

(٣) في أ: عن.

ما ذكرنا أُدغم ما ذكرنا من الحروف فيها؛ فصارت لذلك بمنزلة ما هو من الموضع الّذى اتّصل صوتها به؛ فأدغمت هذه الحروف فى الضَّاد، كما تدغم فيما هو من مخرجها؛ فكذلك الفاء: لمّا[(١)] اتَّصل صوتها بمخرج الثّاء، جرت مجرى ما هو من ذلك الموضع.

فكما كانت الضّاد كذلك فأدغمت فيها الطّاء والدّالُ والتّاءُ، وذلك نحوُ: اضبط ضَّرْمَةَ، [وانعت ضَّرْمَة] [(٢)]، وانقُد ضَّرمَةَ، ولم يجز أن تدغم الضاد فى هذه [الحروف] [(٣)]؛ لما فيها من زيادة الصوت - فكذلك لا يجوز أن تدغم الفاء فى الباء؛ لزيادة صوتها المتَّصل بحرفٍ من حروف الفم.

ومثلُ إدغامهم الطَّاء والدَّالَ والتَّاء فى الضّاد: إدغامهم الظاء والذال والثاء فيها أيضًا، وهى أخرج من الفم، والحروف الأَخَرُ أدخَلُ فيه. ومثل الضَّاد فى إدغامهم هذه الحروف فيها: الشين: أدغمت هذه الحروف الستةُ فيها، كما أدغمت فى الضَّاد.

فهذه الحروف أدغمت فى الضَّاد والشِّين، ولم تدغم الضَّاد والشِّين فيها؛ فكذلك الفاء لا تدغم فى الباء، وإن كانت الباءُ قد أدغمت فيها فى نحو: اذهب فى ذلك.

وكذلك أدغمت الطّاء والدّال والتّاء والظّاء والذّال والثّاءُ فى الصّاد والسِّين والزّاى، ولم يدغم شىءٌ منهنّ فى الحروف الستة؛ لما فيهنَّ [من] [(٤)] زيادة الصفير الذى ليس فى الحروف الستة، وكذلك لا تدغم الفاء فى الباء؛ لزيادة صوتها على صوت الباء.

وكذلك الباء أدغمت فى الميم نحو: اصْحَب مطرًا، ولم تدغم هى فى الباء نحوُ: اضممْ بكرًا؛ لما فيها من زيادة الغنَّة التى ليست فى الباء.

وكذلك الرَّاء لم تدغم فى اللّام، نحو: اختزْ ليلةً، وإنْ كانت اللام أُدغمت فى الراء نحو: اشغل رَّجَبَةَ؛ فما كان من الحروف يُذْهِبُ الإدغامُ منه زيادة صوتٍ فيه من نحو ما ذكرنا، لم يَجُزْ إدغامُه فى مقاربه العارى من تلك الزيادة، وكذلك الفاء مع الباء.

---

(١) فى أ: إذا.
(٢) سقط فى ب.
(٣) سقط من أ.
(٤) سقط من أ.

وقرأ عاصم - فى رواية أبى بكر - والمفضل عن عاصمٍ: ﴿ولِسُلَيْمَانَ الرِّيحُ﴾ [١٢] رفعًا.

وفى رواية حفص: ﴿ٱلرِّيحَ﴾ نصبًا.

وكذلك قرأ الباقون: ﴿ٱلرِّيحَ﴾ نصبًا(١).

قال أبو على: وجهُ النصب: أنّ «الرِّيحَ» حملتْ على التَّسخير فى قوله -تعالى-: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجْرِى بِأَمْرِهِۦ﴾ [ص: ٣٦]؛ فكما حملت فى هذا على التَّسخير، كذلك ينبغى أن تحمل هنا عليه.

وممَّا يقوِّى النَّصب: قولُه: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١] والنصب يحمل على: سَخَّرْنَا.

ووجه الرَّفع: أنَّ الرِّيح إذا سُخِّرت لسليمان، جاز أن يقال: له الرِّيحُ، على معنى: تسخير الريح؛ فالرفع على هذا يئول إلى معنى النصب؛ لأنَّ المصدر المقدَّر فى تقدير الإضافة إلى المفعول به.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمروٍ: ﴿كالجَوَابِى﴾ [١٣] بياءٍ فى الوصل.

ووقف ابنُ كثير: بياء، أبو عمروٍ: بغير ياء.

[وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى: ﴿كَٱلْجَوَابِ﴾](٢): بغير ياءٍ فى وصل ولا وقف(٣).

[قال أبو على](٤): الجوابى: جمع «جابية»، وهو الحوضُ. والقياس أن تثبت الياء مع الألف واللّام، وَوَقْفُ ابن كثير بالياء حسنٌ من حيث كان الأصلَ، والقياسُ

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٨)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٥٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٥)، البحر المحيط (٧/ ٢٦٤)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٤٢)، التيسير للدانى (١٨٠)، تفسير الطبرى (٢٢/ ٤٧) تفسير القرطبى (١٤/ ٢٦٨)، الحجة لابن خالويه(٢٩٢)، الحجة لأبى زرعة (٥٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٧)، الغيث للصفاقسى (٣٢٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٨٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٠٢)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٨٠)، المعانى للفراء (٢/ ٣٥٦)، تفسير الرازى (٢٥/ ٢٤٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٩).

(٢) بدل ما بين المعقوفين فى ب: والباقون.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٨)، التيسير للدانى (١٨٢)، الحجة لابن خالويه(٢٩٣)، الحجة لأبى زرعة (٥٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٧)، الغيث للصفاقسى (٣٢٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٠٩)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٨٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥١).

(٤) سقط فى أ.

وقف أبى عمروٍ بغير ياءٍ؛ لأنَّها فاصلةٌ أو مشبَّهةٌ بالفاصلة[١] من حيث تَمَّ الكلامُ. ومَنْ حذف الياء فى الوصل والوقف؛ فلأنَّ هذا النحو قد يحذف كثيرًا. ويقال: جبا الماء: إذا اجتمع، وقال الشاعر: [من الطويل]

نَفَى الذَّمَّ عَنْ آلِ المُحَلِّقِ جَفْنَةٌ كَجَابِيَةِ الشَّيْخِ العِرَاقِيِّ تَفْهَقُ[٢]

اختلفوا فى همز ﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾ [١٤] وترك الهمز:

فقرأ نافع، وأبو عمرو: ﴿مِنْسَاتَهُ﴾ غير مهموز.

وقرأ الباقون: ﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾ مهموزًا[٣] مفتوح الهمزة[٤].

أبو عبيدة: هى العصا التى يُنْسأُ بها الغنمُ، وأصلها من: نَسَأْتَ، تَنْسأ [بها][٥] الغنم، أى: تسوقها.

وأنشد لطرفة: [من الطويل]

وَعَنْسٍ كَأَلْوَاحِ الإِرَانِ نَسَأْتُهَا عَلَى لَاحِبٍ كَأَنَّهُ ظَهْرُ بُرْجُدِ[٦]

أى: سقتها.

والقياسُ فى همز «مِنْسأَةٍ» إذا خُفِّفَتْ [الهمزة منها][٧]: أن تُجْعَل بين بين، إلَّا أنَّهم خفَّفوا همزتها على غير القياس، وكثر التخفيف فيها.

وقال سيبويه: تقول: مُنَيْسِئَةٌ، فى تحقير «مِنْسأةٍ»؛ لأنَّها من «نَسَأْتُ»، فلم يجْعَل

---

(١) زاد فى أ: لها.

(٢) البيت للأعشى فى ديوانه ص(٢٧٥)، واللسان (حلق)، وتهذيب اللغة (٥/ ٤٠٤)، ومقاييس اللغة (١/ ٥٠٣)، مجمل اللغة (٤/ ٦٧)، وتاج العروس (فهق)، وبلا نسبة فى المخصص (١٠/ ٥٠)، ويروى: «تروح على» بدل «نفى الذم عن».

(٣) فى أ: همزها.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٨)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٦١)، البحر المحيط (٧/ ٢٦٧)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٤٧)، التيسير للدانى (١٨٠)، تفسير الطبرى (٢٢/ ٥٠)، تفسير القرطبى (١٤/ ٢٧٩)، الحجة لابن خالويه(٢٩٣)، الحجة لأبى زرعة (٥٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٧)، الغيث للصفاقسى (٣٢٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٨٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٠٣)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٨٠)، المحتسب لابن جنى (٢/ ١٨٦)، المعانى للفراء (٢/ ٣٥٦، ٣٥٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٩).

(٥) سقط فى أ.

(٦) البيت فى ديوانه ص(٢٢)، واللسان (نصأ، أرن)، وكتاب العين (٨/ ٢٧٨)، وجمهرة اللغة ص(١٠٦٩)، والتاج (نصأ، أرن)، وبلا نسبة فى كتاب العين (٦/ ٢٠٥، ٧/ ١٦١).
ويروى: «أمون» بدل «وعنس»، و «نصائها» بدل «نسأتها».

(٧) سقط فى ب.

البدلُ فيها لازمًا كياءِ «عيدٍ» ؛ حيث قالوا فى تكسيره: أعيادٌ، ويدلُّ على أنَّه ليس ببدلٍ لازم قولهم فى تكسيرها: مناسئ، فيما حكاه سيبويه.

اختلفوا فى قوله -سبحانه-: ﴿مَسْكَنِهِمْ﴾ [١٥]:

فقرأ الكسائى وحده: ﴿مَسْكِنِهم﴾ بغير ألف، مكسورة الكاف.

وقرأ عاصم -فى رواية حفص- وحمزة: ﴿مَسْكَنِهِمْ﴾ مفتوحة الكاف.

وقرأ [ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر وعاصم فى رواية أبى بكر][١]: ﴿مَسَاكِنِهِمْ﴾ بألفٍ[٢].

قال أبو علىّ: مَن قال: ﴿مَسَاكِنِهِمْ﴾ أتى باللَّفظ وفقًا للمعنى؛ لأنَّ لكلِّ ساكن مسكنًا، فجمع، والمساكنُ: جمع مسكنٍ، الذى هو اسمٌ للموضع من «سكن، يسكن».

ومَن قال: ﴿مَسْكَنِهِمْ﴾ فيشبهُ أن يكون جعلَ «المسكن» مصدرًا، وحذف المضافَ، والتقديرُ: فى مواضع سكناهم؛ فلمَّا جعل «المسكن» كـ «السُّكنى والسكون» أفردَ، كما تُفْرَدُ المصادرُ.

وهذا أشبهُ من أن تحمله على نحو: [من الوافر]

كُلُوا فِى بَعْضِ بَطْنِكُمُ ... ...[٣]

و: [من البسيط]

... ... جِـلْدُ الـجَـوَامِـيـسِ[٤]

وعلى هذا قوله -سبحانه-: ﴿فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥] أى: مواضع قعودٍ.

ألا ترى أنَّ لكلِّ واحدٍ من المتّقين موضعَ قعودٍ؟! فهذا التأويل أشْبَهُ من أن تحمله على الوجه الآخر الذى لا يكاد يجىء إلَّا فى شعر.

---

(١) بدل ما بين المعقوفين فى ب: الباقون.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٦٣)، البحر المحيط (٧/ ٢٦٩)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٤٧)، التيسير للدانى (١٨٠)، تفسير الطبرى (٢٢/ ٥٣)، تفسير القرطبى (١٤/ ٢٨٣)، الحجة لأبى زرعة (٥٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٨)، الغيث للصفاقسى (٣٢٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٨٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٠٤)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٨٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٠).

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

فأمَّا قول الكسائى: ﴿فى مَسْكِنِهِمْ﴾ فالأشبهُ فيه الفتح؛ لأنَّ اسم المكان من: «فَعَلَ، يَفْعُلُ» على «المَفْعَل»[(١)]، فإن لم تُرِد المكانَ ولكن المصدر، فالمصدر - أيضًا- فى هذا الحد [يجىء][(٢)] على «المَفْعَلِ» مثل: «المَحْشَرِ» ونحوه.

وقد يشذُّ عن القياس المطَّرد نحو هذا، كما جاء «المَسْجِدُ»، وسيبويه يحمله على أنَّه اسم البيت، وليس المكان من «فَعَلَ، يَفْعُل»، فإن أراد ذاك فتح، وكذلك «المَطْلِع» من: «طَلَعَ، يَطْلُعُ»، و «المَطْلَعُ» على القياس، إلَّا أنَّ أبا الحسن يقول: إنَّ «المَسْكِنَ» إذا كسرته لغةٌ كَثِيرةٌ، قال: وهى لغةُ النَّاس اليوم. قال: وأمَّا «المَسْكَنُ» مفتوحةً فهى لغة أهل الحجاز. قال: وهى اليوم قليلةٌ.

اختلفوا فى إضافة ﴿أُكُلٍ خَمْطٍ﴾ [١٦] والتنوين:

فقرأ أبو عمروٍ وحده: ﴿ذواتَىْ أُكُلِ خَمْطٍ﴾ مضافًا. وثَقَّلَ «الأُكُل».

ونَوَّن الباقون.

عباس عن أبى عمروٍ: ﴿ذواتَى أُكْلِ خَمْطٍ﴾ مضافًا خفيفًا.

وخفَّف الكاف ابن كثير ونافع.

وثقَّل الباقون إلا ما روى عباس عن أبى عمروٍ[(٣)].

أبو عبيدة: الخمطُ: كل شجرةٍ مُرَّةٍ ذات شوكٍ، والأُكُلُ: الجنا، كل ما اجتنى.

قال أبو على: ما ذهب إليه أبو عمرو فى قراءته بالإضافة على تفسير أبى عبيدة، حسنٌ؛ وذاك أن «الأُكل» إذا كان: «الجنا»، فإنَّ جنا كل شجرةٍ منه.

والدليل على أنَّ «الأُكُل»: «الجنا» -كما قال أبو عبيدة- قوله -سبحانه-: ﴿تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥].

وقد جاء «الجنا» مضافًا إلى «الشجرة» فى قوله: [من الطويل]

---

(١) فى ب: المفعول.

(٢) سقط فى ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٦٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٦)، البحر المحيط (٧/ ٢٧١)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٥١)، التيسير للدانى (١٨٠)، تفسير الطبرى (٢٢/ ٥٦)، تفسير القرطبى (١٤/ ٢٨٦)، الحجة لابن خالويه(٢٩٣)، الحجة لأبى زرعة (٥٨٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٨)، الغيث للصفاقسى (٣٢٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٨٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٠٥)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٨٤)، المعانى للفراء (٢/ ٣٥٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٠).

مُـوَشَّـحَـةٌ بِـالـطُّـرَّتَـيْـنِ دَنَـا لَهَـا   جَنَا أَيْكَةٍ يَضْفُو عَلَيْهَا قِصَارُهَا[١]

فكما أضاف «الجنا» إلى «الشجرة» التى هى الأيكةُ، كذلك أضاف أبو عمروٍ «الأُكُل» -الذى هو الجنا- إلى «الخمط»، وغيرُ الإضافة على هذا ليس فى حسن الإضافة؛ وذلك لأنَّ «الخمط» إنَّما هو اسم شجرةٍ، وليس بوصفٍ، وإذا لم يكن وصفًا لم يَجْرِ على ما قبله، كما يجرى الوصف على الموصوف.

والبدلُ ليس بالسَّهل أيضًا؛ لأنَّه ليس هو هو، ولا بعضه؛ لأنَّ الجنا من الشجرة، وليس الشجرة من الجنا؛ فيكون إجراؤه عليه على وجه عطف البيان؛ كأنَّه بَيَّن أنَّ الجنا لهذا الشجر ومنه، وكأنَّ الذى حسَّن ذلك أنَّهم قد استعملوا هذه الكلمة استعمال الصِّفة.

قال الشاعر: [من الطويل]

عُقَارٌ كَمَاءِ النِّىءِ لَيْسَتْ بِخَمْطَةٍ   وَلَا خَلَّةٍ يَكْوِى الشُّرُوبَ شِهَابُهَا[٢]

قال أبو الحسن: الأحسنُ[٣] فى كلام العرب أن يضيفوا ما كان من نحو هذا، مثل: دارُ آجُرٍّ، وثوبُ خزٍّ.

قال: و: ﴿أُكُلٍ خَمْطٍ﴾ قراءة كثيرة، وليست بالجيدة فى العربية.

ابن عامر: ﴿حتى إذا فَزَّعَ عن قُلوبِهم﴾ [٢٣] مفتوحة الفاء والزاى.

الباقون: ﴿فُزِّعَ﴾ مضمومة الفاء مكسورة الزاى[٤].

أبو عبيدة: ﴿فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾: نُفِّسَ عنها.

وقال أبو الحسن: المعنى -فيما ذكروا- جلِّى [عنها][٥].

---

(١) تقدم.

(٢) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(٤٥)، واللسان (نيأ)، المخصص (١١/ ٨)، وجمهرة اللغة ص(١٠٨)، والمعانى الكبير ص(٤٣٩)، والتاج (نوأ، خلل).

(٣) فى أ: أحسن.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٧٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٦)، البحر المحيط (٧/ ٢٧٨)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٥٦)، التيسير للدانى (١٨١)، تفسير القرطبى (١٤/ ٢٩٨)، الحجة لابن خالويه(٢٩٣)، الحجة لأبى زرعة (٥٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٠)، الغيث للصفاقسى (٣٢٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٨٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٠٥)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٨٨)، المعانى للفراء (٢/ ٣٦١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥١).

(٥) سقط من ب.

وقال غيره: الذين فُزِّعَ عن قُلوبهم هنا: الملائكة.

قال أبو على: «فَزَّعَ» و «فُزِّع» معناه: أُزيل الفزعُ عنها، وقد جاء مثل هذا فى «أفعلَ» أيضًا؛ قالوا: أشكاه: إذا أزال عنه ما يشكوه منه.

وأنشد أبو زيد: [من الرجز]

تَـمُـدُّ بِـالأَعْـنَـاقِ أَوْ تَـلْوِيـهَـا
وَتَـشْـتَـكِـى لَوْ أَنَّـنَـا نُـشْـكِـيـهَـا
غَـمْـرَ حَـوَايَا قَلَّ مَا نَـجْـفِـيـهَا[(١)]

فكما أن «أشكيت»: أزلت الشكوى، كذلك «فَزَّع» و «فُزِّع»: أزال الفزع.

وما روى من قراءة الحسن: ﴿فُرِّغ عن قلوبهم﴾ كالراجع إلى هذا المعنى؛ لأنَّ التقدير كأنَّه: فُرِّغَتْ من الفزع.

قال قتادة: ﴿فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾: أى جُلِّىَ عن قلوبهم. قال: يوحى الله إلى جبريل فَيُعَرِّفُ الملائكةَ، ويَفْزَعُ من أن يكون شىءٌ من أمر الساعة، فإذا جَلَا عن قلوبهم وعلموا أنَّ ذلك ليس من أمر الساعة ﴿قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُواْ ٱلْحَقَّ﴾ [سبأ: ٢٣]، قال أبو على: [التقدير: قالوا: قال الحق] [(٢)].

فمَن قرأ: ﴿فزَّعَ﴾ فالمعنى: أن الفعل المبنى للفاعل فاعله ضمير عائد إلى اسم الله، سبحانه. ومَن قرأ: ﴿فُزِّعَ﴾ فبنى الفعل للمفعول به، كان الجارُّ والمجرور فى موضع رفع، والفعل فى المعنى لله تعالى.

اختلفوا فى قوله -سبحانه-: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [١٧] فى الياء والنون: فقرأ حمزة، والكسائى: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ﴾ بالنون ﴿ٱلْكَفُورَ﴾ بالنصب.

حفصٌ: عن عاصم مثل قراءة حمزة.

وأدغم الكسائى اللام من «هل» فى النون وحده[(٣)].

---

(١) الرجز بلا نسبة فى إصلاح المنطق ص(٢٣٨)، خزانة الأدب (١١/ ٣١٦)، والخصائص (٣/ ٧٧)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٨)، اللسان (جفا، شكا)، وتهذيب اللغة (١٠/ ٢٩٧).

(٢) سقط من ب.

(٣) فى أ: وغيره لم يدغم.

وقرأ الباقون، وعاصم - فى رواية أبى بكر -: ﴿يُجَازَى﴾ بالياء، ﴿الكَفُورُ﴾ رفعٌ(١).

قال أبو على: حجّة ﴿نُجْزِىٓ﴾، قوله -سبحانه-: ﴿جَزَيْنَٰهُم﴾ وهى قراءة الأعمش فيما زعموا. ومَن قال: ﴿يُجَازَى﴾، فالمجازى: الله -عزّ وجلّ- وإن بنى الفعل للمفعول به، وهذا مثل قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ و ﴿فَزَّعَ عن قُلُوبِهِمْ﴾.
وأمَّا قوله: ﴿وهل يُجَازى إِلَّا الكَفُورُ﴾، والكفورُ وغيره [يَجْرى على هذا فِعْلَه](٢)، وإنَّما خُصَّ الكفور بهذا؛ لأنَّ المؤمن قد يُكَفَّرُ عنه ذنوبُهُ بطاعاته؛ فلا يجازى على ذنوبه التى تُكَفَّرُ، والكافرُ عملُه يحبطُ فلا يكفَّر عن سيئاته كما يكفَّر عن سيئاتِ المؤمن.

قال -تعالى-: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١].

وقال: ﴿وَءَامَنُوا۟ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۙ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾ [محمد: ٢].

وقال: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ﴾ [هود: ١١٤].

وقال: ﴿وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلْجَنَّةِ ۖ وَعْدَ ٱلصِّدْقِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يُوعَدُونَ﴾ [الأحقاف: ١٦].

وقال فى الكفَّار: ﴿أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد: ١].

وقال: ﴿أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ ۖ﴾ [إبراهيم: ١٨].

﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ﴾ [النور: ٣٩].

فالكافر يجازى بكلِّ سوءٍ يعمله، وليس كالمؤمن الذى يكفَّر عن بعض سيئاته بأعماله الصالحة.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٦٥)، البحر المحيط (٧/ ٢٧١)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٥١)، التيسير للدانى (١٨١)، تفسير الطبرى (٢٢/ ٥٧)، تفسير القرطبى (١٤/ ٢٨٨)، الحجة لابن خالويه(٢٩٤)، الحجة لأبى زرعة (٥٨٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٩)، الغيث للصفاقسى (٣٢٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٨٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٠٦)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٨٤)، المعانى للفراء (٢/ ٣٥٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٠).

(٢) فى أ: يجزى على فعله.

وأمَّا إدغام الكسائى اللام فى النون، فجائز.

حكاه سيبويه، وذلك: «هَنَّرى»، من: «هل نرى»، فيدغم اللّام فى النون.

قال سيبويه: والبيان أحسنُ؛ قال: لأنَّه قد امتنع أن يُدْغِمَ فى النّون ما أدغمت فيه سوى اللام. قال: فكأنَّهم يستوحشون من الإدغام.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿رَبَّنَا بَٰعِدۡ﴾ [١٩]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿بَعِّدْ﴾ مشددة العين.

وقرأ نافع، وعاصم، وحمزة، والكسائى: ﴿بَٰعِدۡ﴾.

[واختلف عن ابن عامر] (١):

حدّثنى أحمد بن محمد بن بكر قال: حدّثنا هشام بن عمّار قال: حدّثنا أيوبُ بن تميم وسويد بن عبد العزيز بإسناده عن ابن عامر: ﴿بَعِّدْ﴾.

ابن ذكوان عنه: ﴿بَٰعِدۡ﴾ (٢).

قال أبو على: ذكر سيبويه: «فاعِلِ» و «فَعِّل» قد يجيئان لمعنى؛ كقولهم: ضَاعِف وضَعِّف؛ فيجوز أن يكون «بَاعِد» و «بَعِّد» من ذلك.

وكذلك خلافُه: قارِب وقَرِّب، واللفظان جميعًا على معنى الطَّلب والدُّعاء.

والمعنى فى الوجهين على أنَّهم كرهوا ما كانوا فيه من السعة والخِصب وكفاية الكدح فى المعيشة، وهؤلاء ممّن دخل فى جملة قوله -عز وجل-: ﴿وَكَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةِۭ بَطِرَتۡ مَعِيشَتَهَاۖ﴾ [القصص: ٥٨]، والبطر -فيما قال بعض الناس-: كراهةُ الشىء من غير أن يستحقَّ أن يُكْرَه. وسؤالهم ما سألوا قريبٌ من سؤال قوم موسى: ﴿فَٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُخۡرِجۡ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [البقرة: ٦١].

اختلفوا فى التخفيف والتشديد من قوله -عز وجل-: ﴿وَلَقَدۡ صَدَّقَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [٢٠]:

فقرأ ابن كثير، ونافعٌ، وأبو عمرو، وابن عامرٍ: ﴿صَدَقَ﴾ خفيفة.

---

(١) سقط من أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٦٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٦)، البحر المحيط (٧/ ٢٧٢، ٢٧٣)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٥١)، تفسير القرطبى (١٤/ ٢٩١)، تفسير الطبرى (٢٢/ ٥٨)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٨٦)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٨٤)، المحتسب لابن جنى (٢/ ١٨٩)، المعانى للفراء (٢/ ٣٥٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٠).

وقرأ عاصمٌ، وحمزةٌ، والكسائى: ﴿صَدَّقَ﴾، مشددة(١).

قال أبو على: معنى التخفيف: أنَّه صَدَقَ ظَنُّهُ الذى ظنَّهُ بهم من متابعتهم إيَّاه إذا أغواهم؛ وذلك نحو قوله -سبحانه-: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]، ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩] فهذا ظنُّه الّذى صدَّقوه (٢)؛ لأنَّه لم يقل ذلك عن تيقّن؛ فـ «ظنّه» على هذا ينتصب انتصاب المفعول به، ويجوز أن ينتصب انتصاب الظرف: صَدَق عليهم إبليسُ فى ظنه، ولا يكون متعديًا بـ «صَدَق» إلى المفعول به، وقد يقال: أصابَ الظنَّ، وأخطأ الظنَّ.

ويدلُّ على ذلك: [من المنسرح]

أَلْأَلْمَعِيَّ الَّذِى يَظُنُّ لَكَ الظْ ظَنَّ كَأَنْ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا(٣)

فهذا يدلُّ على إضافة «الظَّنِّ».

وقال الشاعر فى تعديته إيَّاه إلى المفعول به: [من الطويل]

إِنْ كَانَ ظَنِّى صَادِقِى... ... ...

ووجه مَن قال: ﴿صَدَّقَ﴾ بالتَّشديد، أنَّه نصب على أنَّه مفعول به، وعَدَّى «صَدَّق» إليه؛ قال: [من الطويل]

فَإِنْ لَمْ أُصَدِّقْ ظَنَّكُمْ بِتَيَقُّنٍ فَلَا سَقَتِ الْأَوْصَالَ مِنِّى الرَّوَاعِدُ

اختلفوا فى ضمِّ الألف وفتحها من قوله -عز وجل-: ﴿إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [٢٣]:

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٦٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٦)، البحر المحيط (٧/ ٢٧٣)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٥٢)، التيسير للدانى (١٨١)، تفسير الطبرى (٢٢/ ٦٠)، تفسير القرطبى (١٤/ ٢٩٢)، الحجة لابن خالويه(٢٩٤) الحجة لأبى زرعة (٥٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٩)، الغيث للصفاقسى (٣٢٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٨٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٠٧)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٧٧)، المعانى للفراء (٢/ ٣٦٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٠).

(٢) فى أ: صدقه.

(٣) البيت لأوس بن حجر فى ديوانه ص(٥٣)، اللسان (حظرب، لمع)، وتهذيب اللغة (٢/ ٤٢٤)، وديوان الأدب (١/ ٢٧٣)، وكتاب الجيم (٣/ ٢١٤)، والكامل ص(١٤٠٠)، وذيل أمالى القالى ص(٣٤)، ومعاهد التنصيص (١/ ١٢٨)، ولأوس أو لبشر بن أبى خازم فى التاج (لمع)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٥/ ٢١٢).
ويروى: «بك» بدلًا من «لك».

فقرأ ابن كثير، ونافع، [وابن عامر] [١]: ﴿أَذِنَ لَهُۥ﴾ [بفتح الألف] [٢].

وقرأ عاصم - في رواية الكسائي - عن أبي بكر عنه، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: ﴿أُذِنَ له﴾، برفع[٣] الألف.

وروى يحيى وحسين وابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم: بالفتح، وكذلك روى حفص عن عاصم: بالفتح[٤].

قال أبو علي: حجَّة مَن قال: ﴿أَذِنَ﴾ فبنى الفعل للفاعل، أنَّه أسنده إلى ضمير اسم الله تعالى، وقال: ﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبأ: ٣٨]، وقال: ﴿إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦].

ومن قال: ﴿أُذِنَ﴾ يبني الفعل للمفعول به، فهو يريدُ ذا المعنى؛ كما أنَّ قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣]، و: ﴿فزَّعَ﴾، و: ﴿وهل يُجَازَى إلا الكَفُورُ﴾ [سبأ: ١٧] [و: ﴿نُجَٰزِيٓ﴾] وَاحدٌ في المعنى، وإن اختلفت الألفاظ.

قال: قرأ حمزة وحده: ﴿وهم في الغُرْفَةِ﴾ [٣٧] واحدةً.

وقرأ الباقون: ﴿ٱلْغُرُفَٰتِ﴾ جماعًا[٥].

قال أبو علي: حجَّة حمزة في إفراده «الغرفةَ»، قوله -سبحانه-: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُواْ﴾ [الفرقان: ٧٥]؛ فكما أنَّ «الغرفة» يُراد بها الجمع والكثرة، كذلك قوله: ﴿وهم في الغُرْفَةِ آمنون﴾ [سبأ: ٣٧] يراد بها الكثرةُ واسم

(١) سقط من ب.
(٢) سقط من ب.
(٣) في ب: بضم.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٧٠)، البحر المحيط (٧/ ٢٧٦)، التبيان للطوسي (٨/ ٣٥٦)، التيسير للداني (١٨١)، تفسير الطبري (٢٢/ ٦٢)، تفسير القرطبي (١٤/ ٢٩٥)، الغيث للصفاقسي (٣٢٧)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٢٨٨)، الكشف للقيسي (٢/ ٢٠٧)، المجمع للطبرسي (٨/ ٣٨٨)، المعاني للأخفش (٢/ ٤٤٤)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٥٠).
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٠)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٧٨)، البحر المحيط (٧/ ٢٨٦)، التبيان للطوسي (٨/ ٣٦٤)، التيسير للداني (١٨١)، تفسير القرطبي (١٤/ ٣٠٦)، الحجة لابن خالويه(٢٩٥)، الحجة لأبي زرعة (٥٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٠)، الغيث للصفاقسي (٣٢٨)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٢٩٢)، الكشف للقيسي (٢/ ٢٠٨)، المجمع للطبرسي (٨/ ٣٩٣)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٥١)و في ب: جماعة.

الجنس.

وحجّة الجمع قوله: ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ لَهُمۡ غُرَفٞ مِّن فَوۡقِهَا غُرَفٞ مَّبۡنِيَّةٞ﴾ [الزمر: ٢٠] وقوله: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ غُرَفٗا﴾ [العنكبوت: ٥٨]؛ فكما أنَّ «غرفًا» جمعٌ، كذلك «الغرفات» ينبغى أن يكون جمعًا.

فإن قلت: إن الغرفات قد تكون للقليل، واسمُ الجنس للكثير واستغراق الجميع.

فإن الجمع بالألف والتاء كقوله -سبحانه-: ﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

وقول حسّان: [من الطويل]

لَنَـا الْجَـفَـنَـاتُ الْغُـرُّ[1] ... ...

فهذا لا يريد إلَّا الكثرة؛ لأنَّ ما عداها لا يكون موضع افتخار.

اختلفوا فى همز ﴿ٱلتَّنَاوُشُ﴾ [٥٢] وترك همزه:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وعاصم - فى رواية حفص -: ﴿ٱلتَّنَاوُشُ﴾ غير مهموز. وكذلك روى حسينُ الجعفىُّ، والأعشى، والكسائى عن أبى بكر عن عاصم: بغير همزٍ.

المفضل عن عاصم: مهموز، وقرأ عاصمٌ - فى رواية يحيى - عن أبى بكر، وأبو عمرو، وحمزةُ، والكسائى: بالهمز[2].

---

(١) جزء من صدر بيت وبعده:

.... يـلـمـعـن بـالـضـحـى وأسيافنا يقطرن من نجدة دمًا

ينظر: ديوانه ص(١٣١)، وأسرار العربية ص(٣٥٦)، وخزانة الأدب (٨/ ١٠٦)، وشرح الأشمونى (٢/ ٦٧١)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٥٢١)، وشرح المفصل (٥/ ١٠)، والكتاب (٣/ ٥٧٨)، اللسان (جدا)، والمحتسب (١/ ١٨٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٢٧)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ١٣٥)، والخصائص (٢/ ٢٠٦)، والمقتضب (٢/ ١٨٨).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٠)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٨١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٧)، البحر المحيط (٧/ ٢٩٣)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٧٢)، التيسير للدانى (١٨١)، تفسير الطبرى (٢٢/ ٧٣)، تفسير القرطبى (١٤/ ٣١٦)، الحجة لابن خالويه(٢٩٥)، الحجة لأبى زرعة (٥٩١)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٠) الغيث للصفاقسى (٣٢٨)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٩٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٠٨)، المجمع للطبرسى (٣٩٧)، المعانى للفراء (٢/ ٣٦٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥١).

قال أبو علي: قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ كأنَّهم آمنوا حين لم ينتفعوا بالإيمان، كما قال: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨] فكأنَّ المعنى: كيف يتناولونه من بُعْدٍ وهم لم يتناولوه من قربٍ في حينِ الاختيار، والانتفاع بالإيمان؟! والتناوش: التناولُ، من «نُشْتَ، تَنُوشُ».

قال: [من الرجز]

وَهْيَ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا[١]

وقال: [من الطويل]

.... تَنُوشُ البَرِيرَ حَيْثُ نَالَ اهْتِصَارُهَا[٢]

فمن لم يهمز جعله فاعلًا من «النوش» الذي هو التناولُ، ومَن همز احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون من «تنوشُ»، إلَّا أنَّه أبدل من الواو الهمزة؛ لانضمامها مثلُ: «أُقِّتَتْ»، و: «أدْؤرٍ»، ونحو ذلك.

والآخر: أن يكون من «النَّأْشِ» وهو الطلبُ، والهمزة منه عينٌ.

قال رؤبةُ: [من الرجز]

أَقْحَمَنِي جَارُ أَبِي الخَامُوش
إِلَيْكَ نَأْشُ القَدَرِ النَّئُوشِ[٣]

---

(١) الرجز لأبي النجم العجلي في لسان العرب (علا)، ولغيلان بن حريث في خزانة الأدب (٩/ ٤٣٧)، واللسان (نوش)، والتاج (نوش)، وديوان الأدب (٤/ ٢٢)، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص(٥٠٣)، وأسرار العربية ص(١٠٣)، والأشباه والنظائر (٨/ ١٢٤)، وإصلاح المنطق ص(٤٣٢)، وخزانة الأدب (١٠/ ١٦٥)، ورصف المباني ص(٣٧١)، وشرح المفصل (٤/ ٧٣)، والكتاب (٣/ ٤٥٣)، والمنصف (١/ ١٢٤)، وأساس البلاغة (جوز)، والتاج (علا، فلا).
ويروى: «باتت» بدل «وهي».

(٢) عجز بيت لأبي ذؤيب الهذلي وصدره:
فما أم خشف بالعلاية شادن ......
ينظر: شرح أشعار الهذليين ص(٧١)، واللسان (نوش، علام) والتاج (نوش)، وبلا نسبة في المخصص (١١/ ٤٥).
ويروى: «طاب» بدل «نال».

(٣) الرجز في ديوانه ص(٧٨)، واللسان (خمش)، والتاج (خمش)، والمخصص (١٣/ ٥١)، وبلا نسبة في المخصص (١٣/ ٥١، ١٧٩).

فسّره أبو عبيدة بطلبِ القدر، وحكى أبو الحسن -أيضًا- عن يونس، قال أبو الحسن: ولم أرَ العرب تعرفه.

وقرأ حفص عن عاصم: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ﴾ [٤٠] بالياء فيهما.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: بالنون فيهما[١].

قال أبو على: حجّة الياء أنَّ قبله: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ﴾ [٣٩] ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾.

ووجه النون: أنَّه انتقال من لفظ الإفراد إلى الجمع؛ كما أنَّ قوله -سبحانه-: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلًا﴾ [الإسراء: ٢] انتقال من الجمع إلى الإفراد، والجمع ما تقدَّم من قوله -سبحانه-: ﴿وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى﴾ [الإسراء: ٢].

عباس عن أبى عمروٍ: ﴿قُلِ ادْعُوا﴾ [٢٢] بكسر اللام[٢].

قال أبو على: قد مضى القول فى ذلك فيما تقدَّم.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٠)، البحر المحيط (٧/ ٢٨٦)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٦٧)، التيسير للدانى (١٠٧)، الحجة لأبى زرعة (٥٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٠)، الغيث للصفاقسى (٣٢٨)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٩٣)، الكشف للقيسى (١/ ٤٥٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٧).

(٢) ينظر: السبعة لابن مجاهد (٥٢٩)، الغيث للصفاقسى (٣٢٧)، إتحاف فضلاء البشر (٣٥٩).

بسم الله

ذكر اختلافهم فى سورة الملائكة

قال: قرأ حمزة والكسائى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللهِ﴾ خفضًا [٣].
وقرأ الباقون: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ رفعًا(١).

قال أبو على: مَن قال ﴿غيرِ﴾ جعله صفة على اللَّفظ؛ وذلك حسن؛ لإتباعه الجرَّ الجرَّ، فأمَّا الخبرُ على قولهما فيجوز أن يكون: ﴿يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [٣]، و «يرزقكم» فى موضع [رفع](٢) على أنَّه الخبر.

ومن قال: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ احتمل الرفعُ غير وجهٍ: يجوز أن يكون خبرَ المبتدأ، وارتفاع «غير» بأنَّه خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون صفة على الموضع، والخبر مضمر تقديره: هل من خالق غير الله فى الوجود أو العالم؟! ويجوز أن يكون «غيرُ» استثناءً، والخبر مضمرٌ؛ كأنَّه: هل من خالق إلَّا الله؟! والخبر مضمرٌ قبلُ؛ كقولك: ما خالقٌ إلَّا الله، وموضع الجارِّ والمجرور رفع بالابتداء، وزيادة هذا الحرف فى غير الإيجاب كثيرٌ، نَحْوَ: «هلٍ من رجلٍ؟»، ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢] فقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ يدلُّ على جواز الاستثناء فى «غير» من قوله -سبحانه-: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾، والخبر مضمر كما كان مضمرًا فى قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢].

اختلفوا فى الياء والنون من قوله -جلَّ وعزَّ-: ﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ﴾ [٣٦]:

فقرأ أبو عمرو، ﴿كذلك يُجْزَى﴾ بالياء، ﴿كلُّ كَفُورٍ﴾ رفعٌ.
وقرأ الباقون: ﴿نَجْزِى﴾ بالنون، ﴿كُلَّ كَفُورٍ﴾ نصبًا(٣).

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦١)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٨٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٧)، البحر المحيط (٧/ ٣٠٠)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٧٦)، التيسير للدانى (١٨٢)، تفسير القرطبى (١٤/ ٣٢٢)، الحجة لابن خالويه(٢٩٦)، الحجة لأبى زرعة (٥٩٢)، الغيث للصفاقسى (٣٢٨)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٢٩٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٢١٠)، المجمع للطبرسى (٨/ ٣٩٩)، المعانى للفراء (٢/ ٣٦٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥١).

(٢) سقط من ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٢)، البحر المحيط (٧/ ٣١٦)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٩٧)، التيسير للدانى (١٨٢)، الحجة لابن خالويه(٢٩٦)، الحجة لأبى زرعة (٥٩٣)، السبعة لابن =

قال أبو على: وجه النون قوله -سبحانه-: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾ [فاطر: ٣٧] و«يُجزى» فى المعنى مثل «نَجزى»، ومثله: ﴿فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ و: ﴿فَزَّع﴾، ﴿وهل يُجازَى﴾ و: ﴿نَجْزِى﴾، ومن حجَّة ﴿يُجزى﴾، قولُه: ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦].

وقرأ أبو عمرو -وحده-: ﴿جناتُ عدنٍ يُدْخَلُونَها﴾ [٣٣] برفع الياء.

وقرأ الباقون: ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ بفتح الياء.

وروى عباسٌ عن مطرِّفٍ الشُّقَرِىِّ عن [معروف] [(١)] بن مشكان عن ابن كثير: ﴿يُدْخَلُونَها﴾ [فاطر: ٣٣] مثل أبى عمرٍو.

وقرأتُ على قنبل: ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ بفتح الياء[(٢)].

قال أبو على: ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ﴾ نكرةٌ، ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ و ﴿يُدْخَلونها﴾ صفةٌ لها؛ لأنَّها جملةٌ، والنكراتُ توصف بالجُمَل، فمَن قال: زيدًا ضَرَبْتُهُ، لم يفعل ذلك فى الصِّفة كما يفعلُهُ فى الصّلة.

وأجاز أبو عثمان: أزيدًا أنت رجلٌ تضرِبُهُ؟ ولم يُجِزْ ذلك على أنَّ «تضرِبُهُ» صفة لـ: «رجل»، ولو كان صفة لم يجز فيه النصب، ولكنْ على أنْ تجعل كلَّ واحدٍ من «رجلٍ» و «تضربُ» خبرًا، مثلَ: حُلْوٌ حامضٌ، فإذا كان كذلك لم يكن صفةً، وإذا لم يكن صفةً لم يمتنع ذلك فيه كما يمتنع فى[(٣)] الصِّفة، فأمَّا ارتفاع «جناتٍ» فيجوز أن يكون تفسيرًا للفضل[(٤)]؛ كأنَّه قيل: ما ذلك الفضل[(٥)]؟ فقيل[(٦)]: جناتٌ، أى:

= مجاهد (٥٣٥)، الغيث للصفاقسى (٣٣٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٢١٠)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤١٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٢).

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٢)، البحر المحيط (٧/ ٣١٤)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٩٣)، التيسير للدانى (١٨٢)، تفسير القرطبى (١٤/ ٣٥٠)، الحجة لابن خالويه(٢٩٦)، الحجة لأبى زرعة (٥٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٤)، الغيث للصفاقسى (٣٢٩)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٠٩، ٣١٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٢١١)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٠٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٢).

(٣) فى أ: من.

(٤) فى أ: للفوز.

(٥) فى أ: الفوز.

(٦) فى أ: فقال: هى.

جزاء جنات، [أو: دخول جنات] (١)، ويجوز أن تجعل الجنَّات بدلًا من الفضل(٢)؛ كأنَّه: ذلك هو جناتُ عدنٍ، أى: دخول جناتِ عدنٍ.

قرأ عاصم - فى رواية أبى بكر - ونافع: ﴿وَلُولُؤًا﴾ [٣٣] نصبًا.

وكان عاصم -فى رواية أبى بكر- يهمز الواو الثانية، ولا يهمز الأولى.

المعلى عن أبى بكر عن عاصم: يهمز الأولى ولا يهمز الثانية، ضدَّ رواية يحيى عن أبى بكر.

حفصٌ عن عاصم يهمزهما.

المفضل عن عاصم: ﴿ولُؤْلُؤٍ﴾ خفضٌ، ويهمزهما.

[وكلهم قرأ: ﴿ولؤلؤٍ﴾ بالجر] (٣) غيرَ نافعٍ، وعاصم فى رواية أبى بكر(٤).

قال أبو على: ﴿مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾ [٣٣] [نصب «لؤلؤًا»] (٥) على الموضع؛ لأنَّه إذا قال: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [فاطر: ٣٣] كان بمنزلة: يحلَّون فيها أساور.

وقيل: إنَّ أكثر التفسير على الجرِّ: ﴿أساورَ من ذهبٍ ولؤلؤٍ﴾، وقد قدَّمنا ذكر ذلك، وتخفيف الهمز وتحقيقه.

اختلفوا فى الجمع والتوحيد من قوله -عز وجل-: ﴿فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ﴾ [٤٠]:

فقرأ ابن كثير، ، وأبو عمرو، وحمزة: ﴿عَلَىٰ بَيِّنَتٍ﴾ واحدةً.

وقرأ نافعٌ وابن عامرٍ، وأبو بكر عن عاصم، والكسائى: ﴿بَيِّنَاتٍ﴾ جماعًا.

حفص عن عاصم: ﴿بَيِّنَتٍ﴾ واحدةً.

المفضل عن عاصم: ﴿على بَيِّنَاتٍ﴾ جماعا(٦).

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى أ: الفوز.
(٣) فى أ: وكلهم يخفض ويهمزهما.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٩٨)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٩٥)، التيسير للدانى (١٥٦)، الحجة لابن خالويه(٢٥٢، ٢٩٦)، الحجة لأبى زرعة (٥٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٥)، الغيث للصفاقسى (٣٢٩)، الكشف للقيسى (٢/ ١١٧، ١١٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٦).
(٥) سقط من ب.
(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٠٢)، البحر المحيط (٧/ ٣١٨)، التبيان للطوسى (٨/ ٣٩٧)، التيسير للدانى (١٨٢)، تفسير القرطبى (١٤/ ٣٥٦)، الحجة لابن خالويه(٢٩٦)، الحجة لأبى زرعة (٥٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٥)، الغيث =

قال أبو على: وجهُ الإفراد: أن يجعلَ ما فى الكتاب، أو ما يأتى به النَّبى ﷺ بيّنة، على لفظ الإفراد، وإن كانت عدةَ أشياء؛ كما قال: ﴿أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى﴾ [هود: ٢٨، ٨٨]، و: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٣، ٨٥].

فأمّا قوله -سبحانه-: ﴿جَاءوا بالبيناتِ والزُّبُرِ﴾ فإنَّما هو على قوله: ﴿فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤] فلأنَّ مع كل [واحد من الأنبياء] (١) بيّنة؛ فإذا جُمِعُوا جُمِعَتِ البيِّنة لجمعهم. وقال -سبحانه-: ﴿حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ. رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البيّنة: ١ - ٢]، وزعموا أنَّ فى مصحف عبد الله بالهاء؛ فهذا دليل على الإفراد، والجمع فى «البيِّنات» على أنَّ فى الكتاب ضروبًا من البيِّنة؛ فَجُمعَ لذلك.

قرأ حمزة -وحده-: ﴿ومَكْرَ السَّيِّئْ وَلا . . . .﴾ [٤٣] ساكنة الهمزة، [و:] ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا﴾ [٤٣] مرفوعةَ الهمزةِ.

وقرأ الباقون: بالكسر فى الهمزة الأولى وبالضم فى الثانية(٢).

قال أبو على: التقدير فى قوله -عزَّ وجلَّ-: ﴿ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [٤٣]: اسْتَكْبَروا استكبارًا فى الأرض، ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾، أى: مكروا المكر السَّيِّئ، فأُضيف المصدر إلى صفة المصدر، المعنى: ومكروا المكر السَّيِّئ؛ ألا ترى أنَّه قد جاء بَعْد: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [٤٣]؟! فكما أنَّ «السَّيِّئ» صفةٌ للمصدر، كذلك الَّذى قبل. تقديره: ومكروا المكر السَّيِّئ.

وكذلك قوله: ﴿أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [النحل: ٤٥] تقديره: الَّذين مكروا

= للصفاقسى (٢٣٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣١٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٢١١)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤١٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٢).

(١) فى ب: شىء.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٠٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٨)، البحر المحيط (٧/ ٣١٩)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٠١)، التيسير للدانى (١٨٢، ١٨٣)، تفسير الطبرى (٢٢/ ٩٥)، تفسير القرطبى (١٤/ ٣٥٨)، الحجة لابن خالويه(٢٩٧)، الحجة لأبى زرعة (٥٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٥)، الغيث للصفاقسى (٣٣٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣١٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٢١٢)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤١٢)، المعاني للفراء (٢/ ٣٧١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٢).

المكرات السيئات. إلَّا أنَّك إذا أضفت إلى «السَّيِّئ» قدَّرتَ الصفةَ وصفًا لشىء غير «المكر»؛ كما أنَّ من قال: دار الآخرة، وجانب الغربى، قدّره كذلك، فحذفَ المصدرَ من قوله: المكرات السيئات، وأقام صفته مقامه؛ فوقعتِ الإضافةُ إليه، كما كانت تقع على موصوفه [الذى هو المصدر] [1].

فأمَّا قراءة حمزة: ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئْ﴾ وإسكانُه الهمزةَ فى الإدراجِ، فإنَّ ذلك يكون على إجرائها فى الوصل مُجْراها فى الوقف؛ فهو مثلُ: [من الرجز]

.... سَبْسَبَّا[2]

و: [من الرجز]

.... عَيْهَلِّ[3]

و: [من الرجز]

.... القَصَبَّا[4]

و: [من الرجز]

.... جَدَبَّا[5]

وهو فى الشعر كثير.

وممَّا يقوِّى ذلك: أنَّ قومًا قالوا فى الوقف: أفْعَىْ وأفْعَوْ، فأبدلوا من الألف الواو والياء، ثم أجروها فى الوصل مجراها فى الوقف، فقالوا: هذا أفْعَوْ يا هذا؛ فكذلك عَمِلَ حمزةُ بالهمزة فى هذا الموضع؛ لأنَّها كالألف فى أنَّها حرف علةٍ، كما أنَّ الألف كذلك. ويقوّى مقاربتها الألف أن قومًا يبدلون منها الهمزة فى الوقف فيقولون: رأيت رَجُلأْ ورأيت حُبْلأْ.

---

(١) سقط فى ب.
(٢) تقدم.
(٣) تقدم.
(٤) تقدم.
(٥) وتمام الرجز:

لقد خشيت أن أرى ...

والرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص(١٦٩)، والكتاب (٤/ ١٧٠)، والتاج (جدب، خصب)، ولربيعة بن صبح فى شرح شواهد الإيضاح ص(٢٦٥)، ولأحد الاثنين فى المقاصد النحوية (٤/ ٥٤٩)، وبلا نسبة فى اللسان (جدب، خصب)، وشرح المفصل (٩/ ٦٩).

ويحتمل وجهًا آخر: وهو أن تجعل «يِئْ وَلَا» من قوله: ﴿ومكرَ السَّيِّئْ وَلا﴾ بمنزلة «إبِلٍ»، ثم أسكن الحرفَ الثانى كما أُسْكِن[١] من «إبْلٍ» ؛ لتوالى الكسرتين إحداهما ياء قبلها ياء؛ فخفف بالإسكان لاجتماع الياءات والكسرات، كما خفَّفت العربُ نحو ذلك بالحذف من نحو: أسيدىّ، وبالقلب فى [نحو][٢]: رحوىّ، ونُزِّلَ حركةُ الإعراب بمنزلة غير حركة الإعراب.

كما فعلوا فى قولهم: [من السريع]

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبِ ....[٣]

[ومن السريع أيضًا:]

.... وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ الْمِئْزَرِ[٤]

[ومن البسيط]

.... وَلَا تَعْرِفْكُمُ الْعَرَبُ[٥]

وكما أن حركة غير الإعراب نزلت منزلة حركة الإعراب فى نحو: رُدَّ، وفِرَّ، وعَضّ. فأدغم كما أدغمَ «يَعَضُّ»، و «يفرّ»؛ لمَّا تعاقب حركاتُ غير الإعرابِ على لامها، وهى حركةُ التقاء الساكنين، وحركة الهمزة المخفَّفة، وحركةُ النونين؛ فنزلت هذه الحركات منزلةَ حركة الإعراب حتَّى أدغم فيما يتعاقب عليه فيها، كما أدغم المعربُ.

وكذلك نزلت حركة الإعراب منزلة غير حركة الإعراب، فى أن استجيز فيها من التخفيف ما استجيز فى غيرها، وليس يختلُّ بذلك دلالةُ الإعراب؛ لأنَّ الحكم بمواضعها معلومٌ كما كان معلومًا فى المعتل، والإسكان للوقف.

فإذا ساغ ما ذكرنا فى هذه القراءة من التأويل لم يَسُغْ لقائل أن يقول: إنَّه لحنٌ.

ألا ترى أَنَّ العربَ قد استعملت[٦] ما فى قياس ذلك؟! فلو جاز لقائل أن يقول: إنَّه لحنٌ، للزمه أن يقول: إنَّ قولَ مَن قالَ: أفْعَوْ -فى الوصل- لحنٌ، فإذا كان

(١) فى أ: يسكن.
(٢) سقط من ب.
(٣) تقدم.
(٤) تقدم.
(٥) تقدم.
(٦) فى أ: استعملوا.

ما قرأ به على قياس ما استعملوه فى كلامهم المنثور، لم يكن لحنًا، [وإذا لم يكن لحنًا] [(١)] لم يكن لقادح بذلك قدح، وهذه القراءة وإن كان لها مخلصٌ من الطعن، فالوجه قراءة الحرف علَى ما عليه الجمهور فى الدرج، ويقال: «سَيِّئٌ» مثلُ «سَيِّدٍ»، ويخفَّف كما يخفَّف. قال أبو زيد: سؤته أسوءه مَسَاءَةً، وقال أبو عبيدة: ﴿يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ﴾: لا ينزل إلا بأهله.

* * *

(١) سقط من أ.

بسم الله

ذكر اختلافهم فى سورة يس

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامرٍ، وحفصٌ عن عاصم: ﴿يسٓ﴾ [١] و: ﴿نٓ﴾ [القلم: ١] نونهما ظاهرة.

الحلوانى عن هشام بن عمّار عن ابن عامر: لا يبيّن النون.

الأعشى عن أبى بكر عن عاصم: يبيّن النون.

الكسائى عن أبى بكر عن عاصم: لا يبيّن النون فيهما، وروى حسين الجعفى عن أبى بكر عن عاصم: يبيّن النون، والكسائى لا يبيّن النون.

وكان حمزة، والكسائى: يُميلان الياء فى ﴿يس﴾ غير مفرطين. وحمزة إلى الفتح أقربُ من الكسائى فى ﴿يس﴾.

وقياس قول أبى بكر عن عاصم: ﴿يس﴾ بالإمالة.

وكان ابن كثير، ونافع، وعاصم فى رواية حفص، وأبو عمرو، وابن عامر يقرءون: ﴿يسٓ﴾ مفتوحةَ الياء.

نافع قراءته وسط من ذلك.

وقال ورش، وقالون: الياء مفتوحةٌ شيئًا.

وقال محمد بن إسحاق وابن جمّاز: الياء مفتوحةٌ والنون مُبَيَّنَةٌ فى السُّورتين جميعًا.

وقال يعقوب بن جعفر [عن نافع] (١): النون فيهما غيرُ مُبيَّنة(٢).

قال أبو على: من بَين النون فى ﴿يسٓ﴾ فإنّما جاز ذلك، وإن كانت النون الساكنة تخفى مع حروف الفم ولا تُبَيَّنُ؛ فإنّما بيّنه لأنَّ هذه الحروف مبيَّنة على الوقف.

وممّا يدلُّك على ذلك استجازتهم فيها الجمعَ بين ساكنين، كما يجتمعان فى

---

(١) من السبعة.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٣)، البحر المحيط (٧/ ٣٢٣)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٠٣)، التيسير للدانى (١٨٣)، الحجة لأبى زرعة (٥٩٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٨)، الغيث للصفاقسى (٣٣٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣١٣)، الكشف للقيسى (١/ ١٨٨)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤١٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٧٠).

الكلم التى يوقف عليها، ولولا ذلك لم يجز فيها [التبيين][(١)].

فكما جاز فيها الجمعُ بين الساكنين من حيث كان التقدير فيهما[(٢)] الوقف كذلك استجيز معها تبيين النون فى الدَّرج؛ لأنَّ التَّقدير فيها الوقف. فكما جاز التبيين فى الوقف؛ كذلك جاز التبيين فى هذه الحروف من حيث كان فى تقدير الوقف.

وأمَّا قول مَن لم يبيّن؛ فلأنَّه وإن كان فى تقدير الوقف، لم يقطع فيه همزة الوصل؛ وذلك قولهم: ﴿الٓمٓ . ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢] ؛ ألا ترى أنَّهم حذفوا همزة الوصل، ولم يثبتوها كما لم يثبتوها مع غيرها من الكلم التى توصل؟! فلا يكون التقدير فيها الوقف عليها.

وكذلك قالوا: واحد اثنان، فحذفوا همزة الوصل؛ فكذلك لم يبيِّن النون مَنْ لم يبيّن؛ لأنَّها قد صارت فى تقدير الوصل من حيث حذفت معها همزةُ الوصل؛ فإذا صارت فى تقدير الوصل، وجب ألا تبين معها النون، كما لم تبين مع سائر الكَلِم التى ليست بحروف هجاءٍ.

وأمَّا القول فى انتحاء فتحة الياء من ﴿يس﴾ نحو الكسرة فقد مضى القول فيه.

وممَّا يحسن إمالة الفتحة فيها نحو الكسرة، أنَّهم قالوا: يا زيدُ، فى النداء، فأمالوا الفتحة نحو الكسرة، والألف نحوَ الياء، وإن كان قولُهم: «يا» حرفًا على حرفين، والحروف التى على حرفين لا يُمال منها شيءٌ، نحو: «لا»، و «ما» ؛ فإذا كانوا قد أمالوا ما لا يمالُ من الحروف من أجل الياء، فأنْ يُميلوا الاسم الذى هو «يا» من ﴿يس﴾ أجدرُ؛ ألا ترى أنَّ هذه الحروف أسماءٌ لما يلفظ به[(٣)]؟!

ومَن لم يُمِلْ؛ فلأنَّ كثيرًا من الناس لا يميلون.

اختلفوا فى الرَّفع والنصب من قوله -تعالى-: ﴿تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [٥]:

فقرأ ابن كثير، ونافعٌ، وأبو عمرو، وعاصمٌ فى رواية يحيى [بن آدم] عن أبى بكر: ﴿تنْزيلُ العَزيزِ﴾ رفعًا.

حفصٌ عن عاصم، والكسائى عن أبى بكر عن عاصم، وحمزة، وابن عامر، والكسائى: ﴿تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ﴾ نصبًا.

---

(١) فى أ: الجمع بينهما.
(٢) فى أ: فيها.
(٣) فى أ: بها.

قال أبو على: مَن رفع فعلى: هو تنزيلُ العزيز، أو على: تَنْزيلُ العزيزِ الرحيمِ هذا. والنصب على: نُزِّل تنزيلَ العزيزِ.

اختلفوا فى ضمِّ السِّين وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿سَدًّا﴾ [٩]:

فقرأ حمزةُ، والكسائى، وحفصٌ عن عاصم: ﴿سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ مفتوحة السين.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿سُدًّا﴾ و ﴿سُدًّا﴾ مضمومتى السين(١).

قال أبو على: قال أبو الحسن: [الضَّمُّ] (٢) أكثر القراءتين واللُّغتين.

وحُكى عن بعض المفسِّرين: ما كان من الخالق، فهو «سُدٌّ» بالضَّمِّ، وما كان من البناء مفتوحٌ. وقال غيره: «السُّدُّ» بالضَّمِّ فى كلِّ ما صَنَع الله والعبادُ، وهما سواءٌ.

وقال العجَّاج: [من الرجز]

سَيْلَ الجَرَادِ السُّدَّ يَرْتَادُ الخُضَرْ(٣)

يريد: زعموا قطعةً من الجراد سَدَّ بطيرانه الأفُقَ.

قال أبو على: فقوله: السُّدُّ، يجوز أن يجعله صفةً كـ: «الحُلْوِ» و «المُرِّ»، ويجوز أن يكون يريد: ذى السُّدِّ، أى: يَسُدُّ الأفق كما يَسُدُّ السدُّ، فحذف المضاف. وإن كان السُّدُّ مصدرًا جاز أن تصفه به. والمصدرُ -فيما زعم بعض أهل اللُّغة- السدُّ، سددته سدًّا.

وقال بعضهم: السَّدُّ: فعلُ الإنسان، وخَلْقُه المسدودُ: السُّدُّ.

وقيل فى تفسيره قولان:

أحدهما: أنَّ جماعةً أرادوا بالنبىِّ ﷺ سوءًا، فحال الله بينهم وبينه؛ فجُعِلُوا بمنزلة من هذه حاله. والآخر: أنَّ الله -عز وجل- وصفَ ضلالتهم؛ فقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِيٓ

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٣)، البحر المحيط (٧/ ٣٢٥)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٠٤)، التيسير للدانى (١٨٣)، تفسير الطبرى (٢٢/ ٩٨)، تفسير القرطبى (١٥/ ١٠)، الحجة لابن خالويه(٢٩٨)، الحجة لأبى زرعة (٥٩٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٩)، الغيث للصفاقسى (٣٣٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣١٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٢١٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٥).

(٢) سقط من أ.

(٣) الرجز فى ديوانه (١/ ٨٠، ٨١)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٢٧)، وبلا نسبة فى اللسان (سدد)، وجمهرة اللغة ص(١١١)، وأساس البلاغة (سدد).

أَعۡنَٰقِهِمۡ أَغۡلَٰلٗا﴾ [يس: ٨] فأمسكوا أيديهم عن الإنفاق؛ كما قيل فى اليهود: ﴿غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ﴾ [المائدة: ٦٤].

ويقوّى هذا الوجه قولُه -سبحانه-: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [١٠].

اختلفوا فى التخفيف والتثقيل من قوله - جلّ وعزّ -: ﴿فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ﴾ [١٤]:

فقرأ عاصم - فى رواية أبى بكر - والمفضل [عن عاصم]: ﴿فعَزَزْنَا﴾ خفيفة.

وقرأ الباقون، وحفصٌ عن عاصم: ﴿فَعَزَّزۡنَا﴾ مشدّدة الزاى[1].

قال أبو على: قال بعضهم: عَزَّزْنا: قوَّينا وكثَّرْنا. وأمَّا عَزَزْنا: فغلبنا؛ من قوله: ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلۡخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣].

وقال جرير: [من الوافر]

أَعَـزُّكَ بـالـحِـجَـازِ وَإِنْ تَـسَـهَّـلْ   بِغَوْرِ الأَرْضِ تُنْتَهَبِ انْتِهَابَا[2]

المفضل عن عاصم: ﴿أَين ذُكِّرتُمْ﴾ [١٩] بهمزة بعدها ياءٌ والكاف مشددةٌ.

وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائى، وابن عامرٍ: ﴿أَإِن﴾ بهمزتين.

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وابن كثير: بهمزةٍ بعدها ياءٌ.

وكان أبو عمرو يمُدُّ.

وابن كثير لا يمُدُّ.

واختلف عن نافع وقد بيّن[3].

قال أبو الحسن: معناه: حيث ذُكِّرْتُمْ.

قال: وفى بعض الحروف: ﴿ولا يفلح الساحر أين أتى﴾ [طه: ٦٩].

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧١٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٩)، البحر المحيط (٧/ ٣٢٦)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٠٩)، التيسير للدانى (١٨٣)، تفسير القرطبى (١٥/ ١٤)، الحجة لابن خالويه(٢٩٨)، الحجة لأبى زرعة (٥٩٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٩)، الغيث للصفاقسى (٣٣٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣١٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٢١٤)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤١٧)، المعانى للفراء (٢/ ٣٧٤)، تفسير الرازى (٢٦/ ٥١) النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٣).

(٢) ينظر ديوانه (٢/ ٨٢٥).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٤)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧١٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٩)، البحر المحيط (٣٢٨)، التبيان للطوسى (٨/ ٤١٣)، تفسير القرطبى (١٥/ ١٧)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤١٨)، المحتسب لابن جنى (٢/ ٢٠٥)، المعانى للفراء (٢/ ٣٧٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٣).

ومَن قال: ﴿أَإِن ذُكِّرْتُم﴾ فإنَّما هى «إن» التى للجزاءِ دخلت عليها ألف الاستفهام، والمعنى: أإن [ذكرتم] تَشَاءَمْتُمْ؛ لأنَّ ﴿تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾ معناه: تَشَاءَمْنَا بكم؛ فكأنَّهم قالوا: أَئِن ذُكِّرْتُمْ تَشَاءمتم؟! فحذف الجواب؛ لتقدم ما يدلُّ عليه، وأصل «تطيَّرنا»: تفعلنا، من الطائر عند العرب الذى به يتشاءمون، ويتيمَّنون، وقد تقدَّم ذكر ذلك.

وقد قرأ من غير السبعة: ﴿أَأَنْ ذُكِّرْتُمْ﴾ بفتح «أَنْ»، والمعنى: أَلأَنْ ذُكِّرْتُمْ تَشَاءَمْتُمْ؟! وأمَّا الهمزة وتخفيفها وتحقيقها فقد مرَّ ذكرها فى مواضع.

اختلفوا فى نصب الرَّاء ورفعها من قوله -عز وجل-: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ﴾ [٣٩]:
فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: ﴿والقَمَرُ﴾ رفعًا.
وقرأ الباقون: ﴿وَالْقَمَرَ﴾ نصبًا(١).

قال أبو على: الرَّفع على قوله: وآيةٌ لهم القمرُ قدّرناه منازل، مثلُ قوله: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، وكأنَّ التقدير: وآية لهم اللَّيل نسلخ منه النهار، وآية لهم القمر قدّرناه منازل؛ فهو على هذا أشبه بالجمل التى قبلها.

والقول فى «آيةٍ» أنَّها ترتفع بالابتداء، و «لهم» صفةٌ للنكرة، والخبر مضمر تقديره: وآيةٌ لهم فى المُشَاهَدِ أو فى الوجودِ. وقوله: ﴿اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ .... وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾: تفسير للآية؛ كما أنَّ قوله: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] تفسير للوعد، و ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] تفسير للوصية.

ومَن نصب فقد حمله سيبويه على: زيدًا ضَرَبْتُه، قال: وهو عربى.

ويجوز فى نصبه وجه آخر، وهو أن تحمله على «نسلخ» الذى هو خبر المبتدأ، على ما أجازه سيبويه من قولهم: زيد ضربته وعمروٌ أكرمتُه - [وعمرًا أكرمته](٢) - على أن تحمله مرة على الابتداء، ومرة على الخبر الذى هو جملة من فعل وفاعل،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٢١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٩)، البحر المحيط (٧/ ٣٣٦)، التبيان للطوسى (٨/ ٤١٩، ٤٢٠)، التيسير للدانى (١٨٤)، تفسير الطبرى (٢٣/ ٥)، تفسير القرطبى (١٥/ ٢٩)، الحجة لابن خالويه(٢٩٨)، الحجة لأبى زرعة (٥٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٠)، الغيث للصفاقسى (٣٣٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٢٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٢١٦)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٢٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٣).
(٢) سقط من ب.

وهى «تجرى» من قوله -تعالى-: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ﴾ [يس: ٣٨] ﴿وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ﴾ [(١)] [يس: ٣٩].

اختلفوا فى إثبات الهاء وإسقاطها من قوله -عزّ وجلّ-: ﴿وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [٣٥]:

فقرأ عاصم - فى رواية أبى بكر - وحمزة، والكسائى: ﴿وَمَا عمِلتْ﴾ بغير هاء.

وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: ﴿عَمِلَتۡهُ﴾ بالهاء.

القول: إن أكثر ما جاء فى التنزيل من هذا على حذف الهاء، كقوله: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، [و:] ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَىٰٓۗ﴾ [النحل: ٥٩]، و: ﴿أَيۡنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢]، و: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾ [هود: ٤٣] -فكلٌّ على إرادة الهاء وحذفها.

وقد جاء الإثبات فى قوله: ﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وكذلك قوله: ﴿وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [يس: ٣٥]، وموضع «ما» -على هذا- جرٌّ تقديره: ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم. ويجوز أن تقدّر «ما» نافيةً؛ فيكون المعنى: ليأكلوا من ثمره، ولم تفعله أيديهم.

ويقوّى ذلك: ﴿أَفَرَءَيۡتُم مَّا تَحۡرُثُونَ. ءَأَنتُمۡ تَزۡرَعُونَهُۥٓ أَمۡ نَحۡنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٣، ٦٤] ومَن قدّر هذا التقدير لم يكن صلة، وإذا لم يكن صلة لم يقتضِ الهاء الراجعة إلى الموصول.

اختلفوا فى قوله - عزَّ وجل -: ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [٤٩]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿يَخَصِّمُونَ﴾ بفتح الياء والخاء، غير أنَّ أبا عمرو كان يختلس حركة الخاء قريبًا من قول نافع.

وقرأ عاصم، والكسائى، وابن عامر: ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ بفتح الياء وكسر الخاء، وهذه رواية خلفٍ وغيره عن يحيى عن أبى بكر.

وقرأ نافع: ﴿يَخْصِّمون﴾ ساكنة الخاء مشددة الصاد.

ورشٌ: ﴿يَخَصِّمُونَ﴾: بفتح الياء والخاء مشددة الصاد.

وقرأ حمزة: ﴿يَخْصِمونَ﴾ ساكنة الخاء خفيفة الصاد.

---

(١) فى نسخة (ب) قوله: والله سبحانه وتعالى أعلم، نجز الجزء السادس من كتاب الحجة للقراء، والله الموفق.

حدّثنى أحمد بن محمد بن صدقة، قال: حدّثنا أحمد بن جبير، قال: حدّثنى أبو بكر عن عاصم أنه قرأ: ﴿يِخِصّمون﴾ بكسر الياء والخاء، و ﴿يِهِدّى﴾ [يونس: ٣٥] بكسر الياء والهاء[(١)].

مَن قرأ: ﴿يَخَصّمونَ﴾ حذف الحركة من الحرف المدغم، وألقاها على الساكن الذى قبلها، وهذا أحسن الوجوه بدلالة قولهم: رُدَّ، وفِرَّ، وَعَضّ، فألقوا حركة العين على الساكن.

ومَن قال: ﴿يخِصّمونَ﴾ حذف الحركة، إلّا أنّه لم يُلقها على الساكن كما ألقاها الأوّل، وجعله بمنزلة قولهم: ﴿لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ فَوَجَدْنَـٰهَا﴾ [الجن: ٨] حذفَ الكسرة من العين، ولم يلقها على الحرف الذى قبلها، فلمّا لم يلقها على ما قبلها التقى ساكنان؛ فحرَّكَ الحرف الّذى قبل المدغم.

ومَن قال: ﴿يَخْصّمُونَ﴾ جمع بين الساكنين: الخاءِ والحرفِ المدغم.

ومَن زعم أنَّ ذلك ليس فى طاقة اللّسان ادّعى ما يُعلمُ فساده بغير استدلال.

فأمّا مَن قرأ: ﴿يَخْصِمُون﴾ فتقديره: يخصم بعضهم بعضًا، فحذف المضاف، وحذف المفعول به كثير فى التنزيل وغيره. ويجوز أن يكون المعنى: يَخْصِمُونَ مُجادلَهُم عند أنفسهم، فحذف المفعول به، ومعنى «يَخْصِمُونَ»: يغلبون فى الخصام خصومهم.

فأمّا ﴿يِخِصّمونَ﴾ فعلى قول مَن قال: أنت تِخْصِمُ، تريد: تختصم، فحذف الحركة وحرَّك الخاء لالتقاء الساكنين؛ لأنّه لم يلقِ الحركة المفتوحة على الفاء، وكَسَر الياء الّتى للمضارعة ليتبعها كسرة الخاء، كما قالوا: أَجُوءُك، وأُنْبُؤُكَ، وهو مُنْحَدُرٌ من الجبل.

وقالوا فى هذا الباب: ﴿مُرُدِّفين﴾ [الأنفال: ٩]، فأتبعوا حركة الراء حركة الميم فضمُّوها، وهذا ينبغى أن يكون على مَن قال: رِدَّ، فحذف الحركة ولم يلقها على

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٢٤)، البحر المحيط (٧/ ٣٤٠)، التيسير للدانى (١٨٤)، تفسير الطبرى (٢٣/ ١١)، تفسير القرطبى (١٥/ ٣٨)، الحجة لابن خالويه (٢٩٨، ٢٩٩)، الحجة لأبى زرعة (٦٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٤١)، الغيث للصفاقسى (٣٣٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٢٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٢١٧)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٢٦)، المعانى للفراء (٢/ ٣٧٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٤).

ما قبلها، وهذه اللّغة رواها سيبويه عن الخليل وهارون.

فإن قلت: إنَّ الياء لا تكسر كما تكسر الحروف الأُخَرُ التى للمضارعة.

ألا ترى أن مَن قال: نِعْلَم، لم يقل: يِعْلَم؟!

قيل: إن هذه الياء قد كُسِرَتْ فى مواضع، فمن ذلك أن سيبويه حكى: هو يِئبى، فكسر الياء، وقالوا: هو يِيْجَلُ. فصيروها من قولهم يوجل، للياء؛ فكذلك قولهم: ﴿يِخِصِّمونَ﴾.

وعلى هذا قوله: [من الرجز]

تِكِتِّبَانِ فِى الطَّرِيقِ لَامَ الِفْ[1]

فهذا من الحركات التى للإتباع.

قال:

قرأ حمزة والكسائى: ﴿فى ظُلَلٍ﴾ [٥٦].

وقرأ الباقون: ﴿فِى ظِلَالٍ﴾ بكسر الظاء[2].

أمّا «الظُّلل» فجمع «ظُلَّة»؛ كغُرفة وغُرف، وقُرْبة وقُرب، وجُورة وجُور، وفى

---

(١) الرجز فى خزانة الأدب (١/ ٩٩) المقتضب (١/ ٣٧٢، ٣/ ٣٥٧)، والعقد (٦/ ٣٤٧)، والموشح (١٧٧)، والخصائص (٣/ ٢٩٧)، وشرح شواهد الشافية (٢/ ٢٢٣)، وشرح شواهد المغنى (٢٦٧)، الكتاب (٣/ ٢٦٦)، والهمع (٢/ ٦٩)، والدرر اللوامع (٢/ ٨٥)، ومغنى اللبيب (٢/ ٣٧٠) رقم (٥٩٩).

يقول الخليل: إذا تهجيت فالحروف حالها كحالها فى المعجم والمقطع، تقول: لامْ، ألفْ، قافْ لامْ ثم استشهد بالبيت: تُكَتِّبان فى الطريق لامَ الفْ (الكتاب ٣/ ٢٦٦)، ووجه ابن جنى هذا البيت فى سر صناعة الإعراب بوجهين آخرين فقال: إنما أراد كأنهما تخطان حروف المعجم لا يريد بعضها دون بعض، وقد يمكن أنه أراد بقوله لام ألف شكل (لا) فإنه تلقاه من أفواه العامة؛ لأن الخط ليس له تعلق بالعرب ولا عنهم يؤخذ. وصواب النطق به (لا). هامش (المقتضب ٣/ ٣٧٢).

واستشهد سيبويه بالبيت على نقل حركة الهمزة فى كلمة (ألف) إلى الحرف السابق لها؛ وهو ميم كلمة (لامْ) التى كانت ساكنة، كما هو حال الحروف المقطعة: أنها تنطق ساكنة موقوفًا عليها. (الكتاب ٣/ ٢٦٦).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٦)، البحر المحيط (٧/ ٣٤٢)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٢٧)، التيسير للدانى (١٨٤)، تفسير الطبرى (٢٣/ ١٤)، تفسير القرطبى (١٥/ ٤٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩٩)، الحجة لأبى زرعة (٦٠١)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٢، ٣/ ٣٢٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٢١٩)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٢٨)، المعانى للفراء (٢/ ٣٨٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٥).

التنزيل: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠].

وأمّا «ظِلال» فيحتمل أمرين:

يجوز أن يكون جمع «ظُلَّةٍ»؛ كعُلْبة وعِلاب، وجُفْرة وجِفار، وبُرمة وبِرام؛ فيكون على هذا معنى القراءتين واحدًا.

ويجوز أن يكون «ظلالٌ» جمع «ظِلَلَ»، وفى التنزيل: ﴿يَتَفَيَّؤُا۟ ظِلَـٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ﴾ [النحل: ٤٨]، وقال: [من الطويل]

تَتَبَّعُ أَفْيَاءَ الظِّلَالِ عَشِيَّةً   عَلَى طُرُقٍ كَأَنَّهُنَّ سُبُوبُ[١]

عاصم، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائى: ﴿وَأَنِ ٱعْبُدُونِى﴾ [٦١] بكسر النون.

وقرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، والكسائى: ﴿وأنُ اعبُدونى﴾ بضم النون. وكلهم قرأ بالياء، وكذلك هى فى كلِّ المصاحف[٢].

قال أبو على: الضّم والكسر حسنان، وقد مضى القول فى ذلك، وأمّا إثبات الياء، فإنّ الإثبات والحذف مذهبان، فإذا ثبت الياء فى الخط أخذ به دون الآخر.

اختلفوا فى التّخفيف والتّثقيل من قوله -عزَّ وجَلَّ-: ﴿جِبِلًّا كَثِيرًا﴾ [٦٢]:

فقرأ ابن كثير، وحمزة، والكسائى: ﴿جُبُلًا﴾ مضمومة الجيم، والباء، مخفَّفة اللام.

وقرأ أبو عمرو، وابن عامر: ﴿جُبْلًا﴾ بضم الجيم وتسكين الباء.

وقرأ نافع وعاصم: ﴿جِبِلًّا﴾ بكسر الجيم، والباء، مشدَّدة اللام[٣].

قال أبو عبيدة: ﴿أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا﴾ مثقل، وبعضهم لا يثقل، ويضمّ الحرف الأول، ويسكن الثانى، ومنهم مَن يضمّ الأولَ والثانى ولا يثقل، قال: ومعناهُنَّ: الخلق والجماعة. وقال التَّوَّزِى: يقال: جُبْلَاءَ وجُبُلًا، وجُبْلًا، وجِبلًا،

---

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٣٠)، الحجة لابن خالويه (٢٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٢)، الغيث للصفاقسى (٣٣٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٣٠)، البحر المحيط (٧/ ٣٤٤)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٣٠)، التيسير للدانى (١٨٤)، تفسير الطبرى (٢٣/ ١٦)، تفسير القرطبى (١٥/ ٤٧)، الحجة لابن خالويه (٢٩٩)، الحجة لأبى زرعة (٦٠٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٢)، الغيث للصفاقسى (٣٣٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٢٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٢١٩)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٣١) النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٥).

وجَبْلًا. وحكى غير التوزى: جِبِلًا، وقال: هو جمع جِبِلَّةٍ.

اختلفوا فى التخفيف والتثقيل من قوله -عزَّ وجلَّ-: ﴿نُنَكِّسْهُ فِى ٱلْخَلْقِ﴾ [٦٨]:

فقرأ حمزة: ﴿نُنَكِّسْهُ﴾ مشدَّدًا.

واختلف عن عاصم:

فروى أبو بكر عنه مشدَّدًا.

وكذلك روى عنه حفص أيضًا.

وكذلك قال أبو الربيع الزهرانى عن حفص، وأبو حفص عمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: مشدَّدًا.

وروى هبيرة عن حفص عن عاصم مخفَّفة.

على بن نصر عن أبان عن عاصم: ﴿نَنْكُسْهُ﴾ خفيف(١).

قال قتادة: نَنْكُسْهُ فى الخلق؛ لكى لا يعلم بعد علم شيئًا، يعنى: الهرم.

غيرهُ: معناه: مَن أطلنا عمره نَكَّسْنَا خلقه؛ فصار بدل القوة ضعفًا، وبدل الشباب هرمًا.

قال أبو الحسن: نَنْكُسْهُ، وهو كلام العرب، قال: وقال الأعمش: نُنَكِّسْهُ فى الخلق، قال أبو الحسن: ولا يكادون يقولون: نَكَّسْتُه، إلَّا لما يقلب فيجعل رأسُه أسفل.

قال غير أبى الحسن: أنكر أبو عمرو: ﴿نُنَكِّسْهُ﴾.

قرأ نافع، وأبو عمرو - فى رواية عباس بن الفضل - عنه: ﴿أفلا تَعْقِلُون﴾ [٦٨] بالتّاء، وقرأ الباقون: بالياء ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ (٢).

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٦)، البحر المحيط (٧/ ٣٤٥)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٣٢)، التيسير للدانى (١٨٥)، تفسير الطبرى (٢٣/ ١٨)، تفسير القرطبى (١٥/ ٥١)، الحجة لابن خالويه (٣٠٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٣)، الغيث للصفاقسى (٣٣٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٢٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٢٠)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٣١)، المعانى للفراء (٢/ ٣٨١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٥).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٦)، البحر المحيط (٧/ ٣٤٥)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٣٣)، التيسير للدانى (١٨٥)، تفسير الطبرى (٢٣/ ١٩)، تفسير القرطبى (١٥/ ٥١)، الحجة لابن خالويه (٣٠٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٣)، الغيث للصفاقسى =

وجه الياء على: قُل لهم: ﴿أفلا يعقلون﴾ والتاء؛ لقوله: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ﴾ [يس: ٦٠] ﴿أفلا تعقلون﴾.

اختلفوا فِى الجمع والتوحيد من قوله: ﴿أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ﴾ [٤١]:

فقرأ نافع وابن عامر: ﴿ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ جماعةً.

وقرأ الباقون: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ واحدة(١).

الذُّرِّيَّة: تكون جمعًا وتكون واحدًا، فالواحد قوله: ﴿هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً﴾ [آل عمران: ٣٨] فهذا بمنزلة ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا. يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥ - ٦]. والجماعة يدلّ عليها قوله: ﴿ذُرِّيَّةً ضِعَافًا﴾ [النساء: ٩]، فمَن جمع؛ فكما جمع أسماء الجمع، ومَن لم يجمع ما كان جمعًا فى المعنى؛ فكما تفرد أسماء الجمع ولا تجمع.

وقرأ عاصم وحده - فى رواية أبى بكر -: ﴿لمسخناهم على مَكَانَاتِهِمْ﴾ [٦٧] جمعًا جماعةً.

وحدّثنى موسى بن إسحاق قال: حدّثنا هارون بن حاتم قال: حدّثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن عاصم: ﴿مَكَانَتِهِمْ﴾ واحدة، المفضل مثله.

حفص عن عاصم: واحدة أيضًا.

وكذلك قرأ الباقون على التوحيد أيضًا: ﴿مَكَانَتِهِمْ﴾ (٢).

مَن أفرد؛ فلأنَّهُ مصدرٌ، والمصادر تفرد فى موضع الجمع؛ لأنَّه يُراد به الكثرة، كما يراد ذلك فى سائر أسماء الأجناس.

= (٣٣٢)، الكشف للقيسى (١/ ٤٢٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٧).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٢٢)، البحر المحيط (٧/ ٣٣٨)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٢٢)، التيسير للدانى (١٨٤)، الحجة لابن خالويه (٣٠٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٠)، الغيث للصفاقسى (٣٣٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٢١٧)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٢٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٣).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٦)، البحر المحيط (٧/ ٣٤٤)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٣٢)، التيسير للدانى (١٠٧)، تفسير القرطبى (١٥/ ٥٠)، الحجة لابن خالويه (٣٠٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٠٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٢)، الغيث للصفاقسى (٣٣٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٢٨، ٣٢٩)، الكشف للقيسى (١/ ٤٥٢)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٣١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٣، ٣٥٥).

ومَن جمع؛ فلأنَّهم قد جمعوا من المصادر شيئًا نحو: الحُلوم، والألباب.

قرأ نافع: ﴿لِتُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا﴾ [٧٠] بالتاء.

وقرأ الباقون: ﴿لِيُنذِرَ﴾ بالياء[١].

وجه التاء: أنَّه خطاب النبى ﷺ، ومَن قال: ﴿لِيُنذِرَ﴾، أراد: القرآن، ومعنى ﴿مَن كَانَ حَيًّا﴾: من المؤمنين؛ لأنَّ الكفّار أمواتٌ؛ كما قال: ﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ [النحل: ٢١]، وقال: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢].

قرأ ابن عامر، والكسائى: ﴿كُنْ فيكونَ﴾ [٨٢] نصبًا.

وقرأ الباقون: ﴿فَيَكُونُ﴾ رفعًا[٢].

أمَّا الكسائى فإنَّه يحمل نصب «فيكونَ» على ما قبله من «أنْ»، ولا يَنْصِبُ «فيكون» إذا لم يكن قبلَه «أنْ» فيحمل عليها.

وأمَّا ابن عامر، فإنَّه ينصب «فيكونَ» كان قبلها «أنْ» أو لم يكن، وقد ذكرنا قوله فيما تقدَّم.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٣٣)، البحر المحيط (٧/ ٣٤٦)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٣٣)، التيسير للدانى (١٨٥)، تفسير القرطبى (١٥/ ٥٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٤)، الغيث للصفاقسى (٣٣٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٣٠)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٣١) تفسير الرازى (٢٦/ ١٠٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٥).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٧)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٣٦)، البحر المحيط (٧/ ٣٤٩)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٣٧)، التيسير للدانى (١٣٧)، تفسير القرطبى (١٥/ ٦٠)، الحجة لابن خالويه (٣٠٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٤)، الغيث للصفاقسى (٣٣٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٣٢)، الكشف للقيسى (١/ ٢٦٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٠).

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدنا مُحَمَّد، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم

ذكر اختلافهم فى سورة وَالصَّافَّات

قرأ أبو عمرو إذا أدغم، وحمزة على كل حال: ﴿وَالصَّافَّات صَّفًّا . فَالزَّاجِرَات زَّجْرًا . فَالتَّالِيَات ذِّكْرًا﴾ [١-٣] [و] ﴿وَالذَّارِيَات ذَّرْوًا﴾ [الذاريات: ١].

وقرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَالْعَادِيَات ضَّبْحًا﴾ [العاديات: ١] مُدْغمًا، [و] ﴿فَالْمُغِيرَات صُّبْحًا﴾ [العاديات: ٣] ﴿فَالْمُلْقِيَات ذِّكْرا﴾ [المرسلات: ٥]، [و] ﴿وَالسَّابِحَات سَّبْحًا فَالسَّابِقَات سَّبْقًا﴾ [النازعات: ٣، ٤] [مدْغمًا][١].

[عباس عن أبى عمرو: لا يدغم شيئًا من ذلك: ﴿فَٱلْمُلْقِيَـٰتِ ذِكْرًا﴾، [و] ﴿وَٱلسَّـٰبِحَـٰتِ سَبْحًا فَٱلسَّـٰبِقَـٰتِ سَبْقًا﴾.] [٢]

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم والكسائى: بإظهار التاء فى ذلك كله[٣].

قال الشيخ: قال قتادة: ﴿وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ صَفًّا﴾ قال: الملائكة صفوف فى السماء و﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا﴾: ما زَجر الله عنه فى آى القرآن[٤]، و ﴿فَٱلتَّـٰلِيَـٰتِ ذِكْرًا﴾: ما يُتْلَى مِنْ آى القرآن.

قال أبو عبيدة: «كل شىء فى السماء والأرض لم[٥] يُضَمَّ قُتْرَيْهِ فهو صاف، والتالى: القارئ».

قال أبو على: إدغام التاء فى الصاد حسن؛ لمقاربة الحرفين؛ ألا ترى أنهما من طَرَف اللسان وأصول الثنايا، ويجتمعان فى الهمس؟! والْمُدْغَمُ فيه يزيد على المدغم بخلَّتَيْن هما: الإطباق والصفير، وَحَسُنَ أن يُدْغَم الأنقصُ فى الأَزْيَد، ولا يجوز أن

---

(١) سقط من ب.
(٢) ما بين المعقوفين سقط من ب.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٧)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٣٧)، البحر المحيط (٧/ ٣٥٢)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٤٠)، التيسير للدانى (١٨٥)، تفسير القرطبى (١٥/ ٦١)، الحجة لابن خالويه (٣٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٦)، الغيث للصفاقسى (٣٣٤)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٣٤)، الكشف للقيسى (١/ ١٥٠)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٣٦)، المعانى للفراء (٢/ ٣٨٢)، تفسير الرازى (٢٦/ ١١٤)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٠٠).
(٤) أخرجه ابن جرير (١٠/ ٤٦٧، ٤٦٨) (٢٩٢٤٩) و (٢٩٢٥٤) و (٢٩٢٥٧).
وذكره السيوطى فى الدر (٥/ ٥١٠)، وعزاه لعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبى حاتم.
(٥) فى أ: مما لم.

يدغم الأَزْيَدُ صَوْتا فى الأنقص.

ألا ترى أن الطاء والدال والتاء والظاء والذال [والثاء] (١) يُدْغَمْنَ فى الصاد والسين والزاى، ولا تدغم الصاد وأختاها فيهن؛ لزيادة الصاد وأختيها عليهن فى الصفير، وكذلك تدغم اللام فى الراء ولا تدغم الراء فى اللام؛ لزيادة التكرير فى الراء؟! فقد علمتَ فيما ذكِرَ حُسْنَ إدغام التاء فى الصاد.

وإدغام التاء فى الزاى فى قوله - جل ثناؤه -: ﴿فالزاجرات زَّجرًا﴾ حَسَنٌ؛ لأن التاء مهموسة، والزاى مجهورة، وفيها زيادة صَفِيرٍ كما كان فى الصاد، وكذلك حَسُنَ إدغام التاء فى الذال فى قوله -تعالى-: ﴿فَالتَّالِيات ذِّكْرًا﴾، [و] ﴿والذَّارِيَات ذَّرْوًا﴾ ؛ لاتفاقهما فى أنهما من طرف اللسان وأصول الثنايا.

فأما إدغام التاء فى الضاد فى قوله: ﴿والعَادِيَات ضَّبْحًا﴾، فإن التاء أقرب إلى الذال [وإلى] (٢) الزاى منها إلى الضاد؛ لأن الذال والزاى والصاد من حروف طرف اللسان وأصول الثنايا، والضاد أبعد منهن؛ لأنها من وسط اللسان، ولكن حَسُنَ إدغامُ(٣) التاء فيها؛ لأنَّ الضاد تَفَشَّى الصوت بها واتسع واستطال(٤)، حتى اتصَلَ صوتُها بأصول الثنايا وطرف اللسان، فأدغم التاء فيها وسائر حروف طرف اللسان وأصول الثنايا إلا حروفَ الصفير، فإنها لم تدغم فى الضاد، ولم تدغم الضاد فى شىء من هذه الحروف؛ لِمَا فيها من زيادة الصوت، فَكُرِهَ(٥) إدغامُها فيما أدغم فيها من هذه الحروف؛ لِمَا فيها من التفَشِّى والاستطالة، حتى اتصلت بأصول الثنايا، مع أنها من وسط اللسان.

قال: وسمِعناهم ينشدون: [من الرجز]

ثَـارَ فَـضَـجَّـت ضَّـجَّـةً رَكَـائِبُـهْ(٦)

فأما الإدغام فى ﴿السابحات سَّبحًا﴾، و ﴿السابقات سَّبقًا﴾، فَحَسَنٌ؛ لمقاربة

---

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: الإدغام.

(٤) فى ب: وطال.

(٥) فى ب: فكثر.

(٦) الرجز للقنانى فى شرح أبيات سيبويه (٢/ ٤١٧)، وبلا نسبة فى الكتاب (٤/ ٤٦٥)، والمقرب (٢/ ١٢)، والممتع فى التصريف (٢/ ٦٩١).

الحروف، وأما[١] مَنْ قرأ بالإظهار فى هذه، وتَرَك إدغامها؛ فذلك لاختلاف المخارج، وأن المدغم فيه ليس بلازم، فلم يدغموا؛ لتباين المخارج وانتفاء اللزوم. ألا تَرَى أنهم بيَّنوا نحو: اقتَتَل وإن كان من كلمة واحدة؛ لَمَّا لَمْ تلزم التاء هذا البناء؟! فكان من كلمتين منفصلتين أجدر بالبيان.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾ [٦]:

فقرأ حمزة وعاصم - فى رواية حفص -: ﴿بِزِينَةٍ﴾ خفض منونة، ﴿ٱلْكَوَاكِبِ﴾ بكسر الباء.

وقرأ عاصم - فى رواية أبى بكر -: ﴿بِزِينَةٍ﴾ خفض ﴿الكواكبَ﴾ بفتح الباء.

وقرأ الباقون: ﴿بِزِينَةِ الكواكبِ﴾ مضافًا[٢].

قال أبو علىّ: مَنْ قال: ﴿بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾ جعل «الكواكب» بدلًا من «الزينة»؛ لأنها هِىَ [هِىَ][٣]، كما تقول: مررت بأبى عبدِ الله زيدٍ.

ومَنْ قال: ﴿بِزِينَةٍ الكواكبَ﴾ أعمل «الزينة» فى «الكواكب»، والمعنى: بأن زَيَّنَّا الكواكبَ فيها. ومِثْلُ ذلك قولُه -تعالى-: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ. يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، ومثله: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٣] تقديره: ما لا يملك أن يرزق شيئًا.

فأما قولُه -تعالى-: ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا. رَّسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠، ١١] فيجوز أن يكون «الرسول» بدلًا من «الذكر»؛ كما كان الكواكب بدلًا من «الزِّينة»، والمعنى: ذا ذكر رسولًا، ويجوز أن يكون كقوله: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ. يَتِيمًا﴾.

فأما قوله -عزَّ وجَلَّ-: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا. أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا﴾ [المرسلات: ٢٥، ٢٦] فإن كان «الكِفَاتُ» مصدرًا لـ: «كَفَتَ» - كما أن «الكِتاب» مصدرٌ لـ: «كَتَبَ» - فقد

---

(١) فى ب: فأما.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٧)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٣٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١١٠)، البحر المحيط (٧/ ٣٥٢)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٤٠)، التيسير للدانى (١٨٦)، تفسير الطبرى (٢٣/ ٢٤)، تفسير القرطبى (١٥/ ٦٤)، الحجة لابن خالويه (٣٠٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٦)، الغيث للصفاقسى (٣٣٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٢١)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٣٦)، تفسير الرازى (٢٦/ ١١٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٦).

(٣) سقط فى أ.

انتصب ﴿أَحْيَآءً﴾ به، والمعنى: تكفِتُ أحياء، كما أن قوله -سبحانه-: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ﴾، تقديره: أو أن يطعم مسكينًا، وقد قيل: إن «الكِفَات» جمع «الكافتة» فـ: «أحياء» على هذا منتصب بالجمع كقوله: [من الرمل]

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِى قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ[1]

ومَنْ قال: ﴿بِزِينَةِ الكَوَاكِبِ﴾ أضاف المصدر إلى المفعول به؛ كقوله: ﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، و ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾ [ص: ٢٤].

ولو جاء: [أو][2] إطعَامُ يَتِيمٍ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ -جاز فى القياس، والمعنى: بأن زَيَّنَّا الكواكبَ فيها.

اختلفوا فى التشديد والتخفيف من قوله -سبحانه-: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [٨]:

فقرأ حمزة والكسائى، وعاصم - فى رواية حفص -: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ مشددة.

وقرأ الباقون وعاصمٌ - فى روايةِ أبى بكر -: ﴿لَا يَسْمَّعون﴾ خفيفة[3].

قال أبو على: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾، إنما: هو «لا يتسمعون»، فأدغم التاء فى السين، وقد تقدم [ذِكْرُ][4] حُسْنِ إدغام التاء فى السين، وقد[5] يتسمع ولا يسمع؛ فإذا نَفَى التَّسمُّعَ عنهم فقد نفى سمْعَهم من جهة التسمع ومِنْ جِهَةِ غيره؛ فهو أبلغ.

ويقال: سمعت الشيء واستمعته، كما تقول: حقَرتُه واحتقَرته، وشَوَيْتُه واشتَوَيْتُه.

---

(١) البيت لطرفة فى ديوانه ص (٥٥)، وخزانة الأدب (٨/ ١٨٨)، والدرر (٥/ ٢٧٤)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٦٨)، وشرح التصريح (٢/ ٦٩)، وشرح المفصل (٦/ ٧٤، ٧٥)، والكتاب (١/ ١١٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ٥٤٨)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ص (٣٥٧)، وأوضح المسالك (٣/ ٢٢٧)، وشرح الأشمونى (٢/ ٣٤٣)، وهمع الهوامع (٢/ ٩٧).

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٨)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٣٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١١٠)، البحر المحيط (٧/ ٣٥٣)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٤١)، التيسير للدانى (١٨٦)، تفسير الطبرى (٢٣/ ٢٤)، تفسير القرطبى (١٥/ ٦٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠١)، الحجة لأبى زرعة (٦٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٧)، الغيث للصفاقسى (٣٣٤)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٣٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٢١)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٣٦)، المعانى للفراء (٢/ ٣٨٢)، تفسير الرازى (٢٦/ ١٢٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٦).

(٤) سقط من أ.

(٥) فى ب: فى.

[وقد][(١)] قال -تعالى-: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

وقال: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥].

فتعدى الفعل مرةً بـ: «إلى» ومرة بـ: «اللام»، كقوله: ﴿وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٨٧]، و ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [الأعراف: ٤٣].

وقال - تعالى -: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، وقال: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]، فتعدى الفعل مرة بـ: «إلى» وَمَرَّةً بـ: «اللام»، ولا فَصْل بين فَعَلْتُ[(٢)] وافتَعَلتُ [في ذلك][(٣)]؛ لاتفاقهما في التعدي.

ومِنْ حُجَّة مَنْ قرأ: ﴿يَسْمَعُونَ﴾: قوله - تعالى -: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ﴾ [الشعراء: ٢١٢] فالسَّمْع مصدر سَمِعَ[(٤)].

[اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿بل عجبت﴾ [١٢] في ضم التاء وفتحها][(٥)]:

فقرأ حمزةُ والكسائيُّ: ﴿بَلْ عَجِبْتُ﴾ بضم التاء، وقرأ الباقون: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾؛ بفتح التاء[(٦)].

قال أبو علي: مَنْ فتح فقال: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾؛ فالمعنى: بل عَجِبْتَ من إنكارهم البعثَ وهم يسخرون، أو عجِبْتَ من نزول الوحي عليك وهم يسخرون.

والضم -فيما زعموا- قِرَاءَةُ عليّ وَعَبْدِ الله وابنِ عباس، ورُوِيَ عن شُرَيْحٍ إنكارُه[(٧)]، وأنه قال: إنَّ الله لا يعجب.

وقد احتج بعضُهم للضم بقوله: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [الرعد: ٥]، وليس

---

(١) سقط من ب.
(٢) في ب: وأفعلت.
(٣) سقط من ب.
(٤) في أ: يسمع.
(٥) في ب: واختلفوا في ضم التاء وفتحها من قوله تعالى: بل عجبت.
(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٨)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٤١)، البحر المحيط (٧/ ٣٥٤)، التبيان للطوسي (٨/ ٤٤٤)، التيسير للداني (١٨٦)، تفسير القرطبي (١٥/ ٦٩)، الحجة لابن خالويه (٣٠١)، الحجة لأبي زرعة (٦٠٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٧)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٣٣٧)، الكشف للقيسي (٢/ ٢٢٣)، المجمع للطبرسي (٨/ ٤٣٩)، المعاني للفراء (٢/ ٣٨٤)، تفسير الرازي (٢٦/ ١٢٦)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٥٦).
(٧) في ب: إنكار له.

فى هذا دلالة على [أن الله][1] سبحانه أضاف العجب إلى نفسه؛ ولكن المعنى: وإن تعجب فعجب قولهم عندكم. والمعنى فى الضم: أن إنكارَ البعث والنشر - مع ثبات القدرة على الابتداء والإنشاء ويَبِينُ ذلك عند مَن استدل - عجَبٌ عندكم، ومما تقولون فيه هذا النحو من الكلام إذا ورد عليكم مثله، كما أن قوله: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، معناه: أن هؤلاء مِمَّنْ تقولون أنتم فيه هذا النحو من الكلام، وكذلك قوله: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥] عند من لم يجعل اللفظ على الاستفهام، وعلى هذا النحو قوله -سبحانه-: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] و ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: ١٥]. وقوله: ﴿لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤].

ولا يجوز أن يكونَ العجَبُ فى وصْفِ القديم سبحانه كما يكون فى وصف الإنسان؛ لأنَّ العجَبَ فينا إنما يكون إذا شاهدنا ما لم نشاهدْ مثلَه، ولم نعرف سببَه، وهذا مُنْتَفٍ عن القديم سبحانه.

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [٤٧] فى فتح الزاى وكسرها:

فقرأ ابنُ كثير ونافع وأبو عمرو ابن عامر: ﴿يُنزَفُونَ﴾ [بضم الياء] وفتح الزاى، هَهُنا، وفى الواقعة [١٩].

وقرأ عاصم ههنا: ﴿يُنزَفُونَ﴾، [بضم الياء] وفتح الزاى، وفى الواقعة: ﴿يُنْزِفُونَ﴾، [بكسر الزاى مثل حمزة].

وقرأ [حمْزَةُ][2] والكسائىُ: ﴿يُنْزِفُونَ﴾ بضم الياء فى الموضعين[3] جميعًا وكسر الزاء.

---

(١) فى ب: أنه.
(٢) سقط فى أ.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٤٨)، البحر المحيط (٧/ ٣٦٠)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٥٣)، التيسير للدانى (١٨٦)، تفسير الطبرى (٢٣/ ٣٥)، تفسير القرطبى (١٥/ ٧٩)، الحجة لابن خالويه (٣٠٢)، الحجة لأبى زرعة (٦٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٧)، الغيث للصفاقسى (٣٣٤)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٤٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٢٤)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٤٢)، المعانى للفراء (٢/ ٣٨٥)، تفسير الرازى (٢٦/ ١٣٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٧).

قال أبو على: يقال: أنزَفَ الرجُل على معنيين:

أحدهما: أنه يراد به سَكِر.

وأنشد أبو عُبَيْدة: [من الطويل]

لَعَمْرِى لَئِنْ أَنزَفْتُمْ أَوْ صَحَوْتُمْ لَبِئْسَ النَّدَامَى كُنْتُمْ آلَ أَبْجَرَا

فمقابلَتُه له بـ: «صحوتم» يدل على إرادته: «سكرتم».

والآخر: أنزَفَ؛ إذَا نَفِدَ شرابه، ومعنى «أنزف»: صار ذا نَفاد لشرابه؛ كما أن الأول معناه: النفاد من عقله.

وقول حمزة والكسائى: ﴿يُنزِفون﴾ يجوز أن يراد به: لا يسكرون عن شربها، ويجوز أن يراد: لا ينفد ذلك عندهم، كما يَنفَدُ شراب أهل الدنيا، فإذا كان معنى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]، لا تَغْتَالُ عقولَهُم -حمل قول حمزة والكسائِىّ: ﴿لا يُنزِفُونَ﴾ فى «الصافات» على: [لا] [(١)] يَنفدُ شرابُهم؛ لأنَّك إنْ حملتَه على أنهم لا يسكرون، صِرْتَ كأنك كررْتَ: يسكرون، مرتين.

وإن حملت: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ على: لا تغتال صحتَهُم؛ ولا تصيبُهُم عنها العِلَل التى تحدث عن شربها - كما نُرَى أن عاصمًا ذهبَ إليه - حملت: ﴿يُنْزَفون﴾ فى «الصافات» على أنهم لا يسكرون، ويقال للسكران: منزوف.

وفى الواقعة قال: ﴿يُنْزِفُونَ﴾، أى: لا ينفد شرابهم؛ لأنه قد تَقَدَّم أنهم لا يصيبُهم فيها الصداع. وقوله: ﴿لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا﴾ [الواقعة: ١٩] كتأويل قوله فى «الصافات»: لا تغتال صحتهم؛ فيصرف: ﴿لا يُنْزِفُونَ﴾ فى «والصافات» إلى أنه: لا يَنْفَدُ شرابُهم.

وأما مَنْ قَرَأَ: ﴿وَلَا يُنزَفُونَ﴾ فى الموضعين، فإنه أراد: لا يسكرون، وهو مثل: لا يُضْرَبون، وليس «يُفْعَلون» من «أفعل» ؛ ألَا تَرَى أن «أنزَفَ» الذى معناه: سكر، و«أنزف» الذى يراد به: نَفِدَ شرابه -لا يتعدَّى واحد مِنهُمَا إلى المفعول به، وإذا لَمْ يَتعَدَّ إلى المفعول به، لم يَجُزْ أن يُبْنَى له؛ فإذا لم يَجُزْ ذلك علمتَ أنَّ: ﴿يُنزَفُونَ﴾ من «نُزِفَ»، وهو منزوف: إذا سكر.

قال: وكلهم قرأ: ﴿مُّطَّلِعُونَ. فَٱطَّلَعَ﴾ [٥٤، ٥٥] إلا أن ابن حيَّان أخبرنا عن

---

(١) سقط فى ب.

أبى هشام عن حُسَين الجعفى عن أبى عمرو أنه قرأ: ﴿هل أنتم مُطْلِعُونَ فَأُطْلِعَ﴾ الألف مضمومة والطاء ساكنة واللام مكسورة والعين مفتوحة[(١)].

قال أبو عليٍّ: مَنْ قال: ﴿هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ﴾، فالمعنى: هل أنتم مشرِفون لتنتظروا، ﴿فَاطَّلَعَ﴾ فرأى قرينه فى ﴿سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾.

قال أبو الحسن: ﴿مُّطَّلِعُونَ﴾ مثقَّلةٌ أكثر فى كلام العرب، وقال اطَّلعْتُ -افتعَلْتُ- أكثر من «أَطْلَعْتُ»، [قال:] [(٢)] وهما عربيتان.

قال أبو على: المعنى فى: ﴿هَلْ أنتُمْ مُطْلِعُونَ﴾: هل أنتم مُطْلِعِيَّ؛ فأُطْلِعَ، تقديره: أفعِل، تقول: طلع زيد وأطلعه غيره.

اختلفوا فى قوله -سبحانه-: ﴿يَزِفُّونَ﴾ [٩٤]:

فقرأ حمزةُ وحده: ﴿يُزِفُّونَ﴾ برفع الياء وكسر الزاى، وقرأ المفَضَّلُ عن عاصم مثله.

وقرأ الباقون ﴿يَزِفُّونَ﴾، بفتح الياء[(٣)].

قال أبو على: يقال: زَفَّت الإبل، وتَزِف: إذا أسرعت.

قال الهذلى: [من البسيط]

وَزَفَّتِ الشَّوْلُ مِنْ بَرْدِ الْعَشِيِّ كَمَا زَفَّ النَّعَامُ إِلَى حَفَّانِهِ الرُّوحُ[(٤)]

الحفان: صغار النعام، والروح جمع: روحاء، وهى التى بين رجليها فرجة.

وقول حمزةَ: ﴿يُزِفُّونَ﴾: يحملون غيرهم على الزفيف، قال الأَصْمَعِيُّ: أَزْفَفْتُ

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٥٢)، البحر المحيط (٧/ ٣٦١)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٥٦)، تفسير القرطبى (١٥/ ٨٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٨)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٤٤)، المحتسب لابن جنى (٢/ ٢١٩)، المعانى للفراء (٢/ ٣٨٥).

(٢) سقط من أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٥٧، ٧٥٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١١١)، البحر المحيط (٧/ ٣٦٦)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٦٨)، التيسير للدانى (١٨٦)، تفسير القرطبى (١٥/ ٩٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٢)، الحجة لأبى زرعة (٦٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٨)، الغيث للصفاقسى (٣٣٥)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٤٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٢٥)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٤٨)، المعانى للفراء (٢/ ٣٨٨)، تفسير الرازى (٢٦/ ١٤٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٧).

(٤) البيت فى شرح أشعار الهذليين ص (١٢١)، المخصص (٧/ ١١٥)، التاج (روح)، واللسان (روح)، وتهذيب اللغة (٤/ ٥).

الإبلَ: إذا حملتها على أن تَزِف، وهو سرعة الخطو ومقاربة المشْيِ، والمفعول محذوف على قراءته، كأنهم حَملوا ظهورَهُم على [الجِدِّ والإِسْراع][1] فى الْمَشْيِ.

اختلفوا فى ضم التاء وَفَتْحِهَا من قوله -جل وعز: - ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾ [١٠٢]:

فقرأ حمزةُ والكسائِيُّ: ﴿ماذا تُرِى﴾ بضم التاء وكسر الراء.

وقرأ الباقون: ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾ بفتح التاء[2].

قال أبو على: مَنْ فَتَح التاء فقال: ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾، كان مفعول «تَرَى» أحدَ شيئين:

أحدهما: أن يكون «مَا» مع «ذَا» بمنزلة اسم واحد؛ فيكونان فى موضع نصب بأنه مفعول «تَرَى».

والآخر: أن يكون «ذا» بمنزلة الذى؛ فيكون مفعول «ترى» الهاء المحذوفة من الصلة، ويكون «تَرَى» على هذا [من رأيت] التى معناها الرأى وليس إدراك الجارحة؛ كما تقول: فلَانٌ يَرَى رَأْيَ أبى حنيفة، ومن هذا قوله -تعالى-: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، فلا يخلو «أَراكَ» من أن يكون نقلها بالهمزة من التى هى «رأيت»، يريد رؤيَة البصر، أو «رأيت» التى تَتَعَدَّى إلى مفعولين، أو «رأيت» التى بِمَعنى الرأى الذى هو الاعتقاد والمذهب؛ فلا يجوز أن يكون من الرؤية التى معناها أبصرت بعينى؛ لأن الحكم فى الحوادث بين الناس ليس مما يُدْرَكُ بالبصر، فلا يجوز أن يكون [من] هذا القسم، ولا يجوز أن يكون من «رأيت» التى تتعدى إلى مفعولين؛ لأنه كان يلزم بالنقل[3] بالهمزة أن يتعَدَّى إلى ثلاثة مَفْعُولِينَ، وفى تَعَدِّيهِ إلى مفعُولَيْنِ:

أحدهما: الكاف التى للخطاب.

والآخر: المفعول المقدر حذفه من الصلة، تقديره: بما أراكَهُ الله، ولا مفعول

---

(١) فى أ: الإسراع والجد.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٩، ٣٧٠)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٦٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١١١)، البحر المحيط (٧/ ٣٧٠)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٧٣)، التيسير للدانى (١٨٦)، تفسير الطبرى (٢٣/ ٥٠)، تفسير القرطبى (١٥/ ١٠٣)، الحجة لابن خالويه (٣٠٢)، الحجة لأبى زرعة (٦٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٨)، الغيث للصفاقسى (٣٣٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٢٥)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٥١)، المعانى للفراء (٢/ ٣٨٩)، تفسير الرازى (٢٦/ ١٥٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٧).

(٣) فى ب: النقل.

ثالثٌ فى الكلام- دلالة على أنه من: «رأيت» التى معناها: الاعتقاد والرأى، وهى تتعدى إلى مفعول واحد، فإذا نُقِل بالهمزة تَعَدَّى إلى مفعولين كما جاء فى قوله: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ﴾ [النساء: ١٠٥]. فإذا جَعَلْتَ «ذا» من قوله: ﴿مَاذَا تَرَىٰۚ﴾ بمنزلة الذى، صار تقديره: ما الذى تراه، فتصير «ما» فى موضع ابتداء، و «الذى» فى مَوْضعِ خبره، ويكون المعنى: ما الذى تذهب إليه فيما ألقيت إليك، هل تستسلم له وتتلقاه بالقبول، أو تأتى غير ذلك؟

فهذا وجه قول من قال: ﴿مَاذَا تَرَىٰۚ﴾، وقوله: ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُۖ﴾ [الصافات: ١٠٢] دلالة على الاستسلام والانقياد لأمر الله سبحانه.

فأما قول حمزة والكسائى ﴿مَاذَا تُرِى﴾ بضم التَّاء، فإنه يجوز أن يكون «ما» مع «ذا» بمنزلة اسم واحد؛ فيكونان فى موضع نصب، والمعنى: أجلَدًا تُرِى على ما تُحمَلُ عليه أم خَوَرًا؟!

ويجوز أن تَجْعَلَ «ما» مبتدأ، و «ذا» بمنزلة «الذى»، ويعود إليه الذكر المحذوف من الصلة، والفعل منقول من رأى زيد الشىء، وأريته الشىء، إلا أنه من باب «أعطيت»، فيجوز أن يقتصر على أحد المفْعُولَيْنِ دون الآخر؛ كما أن «أعطيت» كذلك، ولو ذكرت المفعول لكان(١): أَرِيْتُ زيدًا جَلَدًا.

ولو قرأ قارئ: مَاذَا تُرَى -لم يَجُزْ؛ لأن «تُرَى» يتعدى إلى المفعولين، وليس هنا إلَّا مفعول واحد، والمفعول الواحد إما أن يكون «ماذا» بمجموعه، وإما أن يكون الهاء التى تقدرها محذوفة من الصلة، إذا قَدَّرْتَ «ذا» بمنزلة «الذى»، فإذا قَدَّرتَها محذوفة كانت العائدة إلى الموصول، فإذا عاد إلى الموصول اقتضى المفعول الثانى، فيكون ذلك كقوله -عز وجل-: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢].

أَلَا ترى أن التقدير: أين شركائىَ الذين كنتم تزعمونهم إياهم؟! أى: تزعمونهم شركائى؛ فحذف المفعول الثانى؛ لاقتضاء المفعول الأول الذى فى تقدير الإثبات فى الصلة إياه، فهو قول، ويكون مثل هذه الآية.

وكذلك إن قدرت «ما» و «ذا» بمنزلة اسم واحد، صار «ماذا» فى موضع نصب

(١) فى أ: كان.

بكونه مفعولًا لـ (ترى)، ويكون المفعول الثانى محذوفًا؛ كأنه قال: ماذا ترى كائنًا منك، أو واقعًا منك، ونحو ذلك.

و «أرى» بمنزلة «زعمت» و «ظننت» ونحوه؛ ألا ترى أنه ذكره فى هذا الباب؟! وذلك أنه منقول من: أَريتُ زيدًا عمرًا خيرَ الناس. فإذا بنيته للمفعول [به] (١) أقمت المفعول الأول مقام الفاعل، فبَقِيَ المفعولان اللذان كانا مفعولى «ظننت» و «خلت» ونحوهما.

قال:

قرأ ابن عامر وحده: ﴿وَإِنَّ الْيَاسَ﴾ [١٢٣] بغير همز.

وقرأ الباقون بالهمز(٢).

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِين﴾.

وقرأ الباقون: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾ مكسورة الألف ساكنة اللام(٣).

قال أبو على: قول ابن عامر يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون حذف الهمزة من «إِلْيَاس» حذفًا كما حذفها ابنُ كثير من قوله- تعالى-: ﴿إنها لَحْدَى الكبَرِ﴾ [المدثر: ٣٥] ؛ ألا ترى أن: «نَإِلْيَا»، بزِنة(٤): «لإِحْدَى»، والمنفصل قد يُنَزَّلُ مَنْزِلةَ المتصل فى كثير من الأمر.

والآخر: أن تكون الهمزة التى تصحب اللام للتعريف، كقوله: ﴿وَٱلۡيَسَعَ﴾

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٠)، البحر المحيط (٧/ ٣٧٣)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٨٠)، التيسير للدانى (١٨٧)، تفسير الطبرى (٢٣/ ٦١)، الحجة لابن خالويه (٣٠٣)، الحجة لأبى زرعة (٦٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٨)، الغيث للصفاقسى (٣٣٥)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٥٢)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٥٦)، المحتسب لابن جنى (٢/ ٢٢٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٩، ٣٦٠).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٠)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٦٦، ٧٦٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١١١)، البحر المحيط (٧/ ٣٧٣)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٧٩)، التيسير للدانى (١٨٧)، تفسير الطبرى (٢٣/ ٦١)، تفسير القرطبى (١٥/ ١١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٠٣)، الحجة لأبى زرعة (٦١٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٩)، الغيث للصفاقسى (٣٣٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٢٧، ٢٢٨)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٥٦)، المعانى للفراء (٢/ ٣٩٢)، تفسير الرازى (٢٦/ ١٦٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٠).

(٤) فى أ: بمنزلة.

[الأنعام: ٨٦، ص: ٤٨].

فأما قول من أثبت الهمزة مكسورة فيُقَوِّيه قولُ مَنْ قال: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾؛ فهذا[١] يدل على أن الهمزة ثابتة في «إِلْيَاس» ثبوتها في قوله -عز وجل-: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٢٣]، وفي بعض الحروف: ﴿سَلَامٌ عَلَى إِدْرَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠].

ويقوى ثباتَ الهمزة في ﴿إِلْيَاسَ﴾: أن هذا ليس بموضع تُحْذَفُ فيه الهمزة، إنما هو موضع تجعل فيه بَيْنَ بَيْنَ في التخفيف، كما تخفف «سَئِمَ» و «يَئِسَ»، ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وأما قراءة نافع وابن عامر: ﴿سَلَامٌ على آلِ يَاسِينَ﴾ فحجتهما: أنهم زعموا أنها في المصحف مفصولةٌ من «يَاسِينَ»، ولو كانت الألف واللام التي للتعريف لوُصِلَتْ في الخط ولم تُفْصَل؛ ففي فَصل ذلك في الكتاب دلالة على «آل» الذي تصغيره «أُهَيْل»، وليس بلام التعريف التي تصحبها الهمزة الموصولة.

وأما مَنْ قرأ: ﴿إِلْ يَاسِينَ﴾ فهو جَمْعٌ معْنًى، واحِدُه، الإضافة بالياء، مثل: تَمِيمِيّ، وبَكرِيّ، والقول فيه أنه لا يخلو[٢] من أن يراد بهذا الجمع الذي على حَدِّ مسلم ومسلمون، وزيد وزيدون أو الذي واحده يراد به النسب.

فمن البَيِّنِ أنه لا يجوز أن يكون على حد مسلم ومسلمون؛ لأنه ليس كل واحد منهم اسمه إلياس، وإنما «إلياس» اسم نبيهم، فإذا لم يكن على هذا عُلِم أنه على معنى إرادة النسب بالياء، إلا أن الياءَيْنِ حُذِفتا في جمع الاسم على التصحيح؛ كما حذف ياء النسب في التكسير، وذلك نحو: المسَامِعة والمَهَالِبة والمنَاذرة، فإنما هذا على أن كل واحد منهم مِسْمَعِيّ، ومُهَلَّبِى، فحذف في التكسير الياءات كما حذف في التصحيح.

ومما يدل على ذلك قولهم: فارسِيّ وفُرْس، فليس «الفرس» جمع «فارس»؛ إنما هو جمع «فارسيّ»، فحُذفَتْ[٣] منه ياءُ النسب، ثم جُمِع الاسم بعد على حد «بازل وبُزْل»؛ ولذلك جمع على حد الصفة، وليس اسم الآحاد المجموعة «فارس»، ولكنه «فارسى».

---

(١) في ب: فمما.
(٢) في ب: لم يخل.
(٣) في ب: حذفت.

قال: [من البسيط]

طَافَتْ بِهِ الفُرْسُ حَتَّى بَذَّ نَاهِضَهَا ....[(١)]

وَمِمَّا يدل على أن جمع التصحيح على تقدير إرادة النسب به فى المعنى، وإنْ حُذِفَ الحَرْفُ فى اللفظ -قَوْلُهم: الأعجمون.

ألا ترى أنه ليس يخلو من أن يكون [المجموع: أعْجَم أو أَعْجَمِىّ؟! فلا يجوز أن يكون][(٢)] المجموع بالياء والنون: الأعجم؛ لأن هذا الضربَ من الآحاد التى هى صفات لا تجمع بالواو والنون، كما أن مؤنثه لا يجمع بالألف والتاء، لا يقال فى الأحمر: الأحمرون، فإذا لم يَجُزْ ذلك علم أنه إنما جمع على «الأعجمى»، وإذا قامت الدلالة من هذا على أن المجموع لا يكون «الأعجم»، علمت أنه: «الأعجمِىّ»، وعلى هذا قالوا: النُّمَيْرُون، والهُبَيْرَات، إنما هو: الهُبَيْرِيَّات[(٣)].

ويدل -أيضًا- على أن المراد بجمع التصحيح هو ما فيه ياءا الإضافة فحذفتا منه - قولهم: مَقْتَوُون[(٤)]، ألا تَرَى أنه لولا إرادةُ الياء التى للنسب لم يُجْمَع هذا الجمعَ،

---

(١) صدر بيت لتميم بن مقبل وعجزه:

.... عم لقحن لقاحًا غير مبتسر

ينظر ديوانه ص (٩٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٤٤٩)، واللسان (بسر).

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: الهبيرات.

(٤) هذا باب من الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم سألت الخليل عن قولهم: الأَشْعَرُونَ، فقال: إنما ألحقوا الواو والنون، كما كسروا، فقالوا: الأشاعِر، والأشاعِث، والمَسَامِعة، فكما كسروا مسمعا و الأشعث - حين أرادوا بَنِى مِسْمَع وبنى الأَشْعَث - ألحقوا الواو والنون. وكذلك الأَعْجَمُونَ. وقد قال بعضهم: النُّمَيْرُونَ. وليس كل هذا النحو تلحقه الواو والنون، كما ليس كل هذا النحو يكسر، ولكن تقول فيما قالوا. وكذلك وجهُ هذا الباب.

وسألوا الخليل عن مَقْتَوِىّ ومَقْتَوِينَ، فقال: هذا بمنزلة الأَشْعَرِىّ والأَشْعَرِينَ. ينظر الكتاب (٣/ ٤١٠).

وقال السيرافى: اعلم أن مقتوين شاذ من وجهين، وذلك أن الواحد: مقتوى منسوب إلى مقتى، وهو مفعل من القتو، وهو الخدمة. والمقتوى: الخادم، ونسب إلى مقتى: مقتوى، كما يقال فى ملهى: ملهوى، فإذا جمع على لفظة وجب أن يقال: مقتويون كما يقال فى تميمى: تميميون. وإذا جمع على حذف ياء النسبة كما قالوا فى الأشعرى: الأشعرون، وجب أن يقال: مقتون؛ لأنا إذا حذفنا ياء النسبة بقى مقتو، وتقلب الواو ألفًا كما يقال فى مصطفى: مصطفون. فأحد وجهى شذوذه: إثبات الواو فيه قبل ياء الجمع، والآخر: حذف ياء النسبة. وإثبات الواو فيه أنهم جعلوها صحيحة غير معتلة، فجاءوا بها على الأصل، كما قالوا: مقاتوة. وكان حق هذا أن يقال: مقاتية. ولم تجىء واو =

ولاعْتَلَّتْ الواو التى هى لام من القَتْوَة، ولانقلبت كما انقلبت فى نحو هذا مما جاء على «مفعل»؛ فثبات الواو فى هذا دلالة على إرادة الياء التى للإضافة، كما كان الجمع فى «الأعجمين» دلالة على إرادة النسب؛ فمِنْ ثَمَّ جاز «الأعجمون» وجاز «مَقْتَوُون». والتكسير فى هذا النحو كالتصحيح؛ فكذلك قوله: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾ [١٣٠]، تقديره إرادة ياءى النسب، كما أن «الأعجمون» كذلك، والتقدير: إلياسِيِّينَ، فحذف كما حذف من سائر [هذه] (١) الكلم التى يراد بها الصفة.

ومما يُثْبِت ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَإِنَّ إِدْرِيسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات:١٢٣] ﴿سَلَامٌ عَلَى إِدْرَاسِينَ﴾ [الصافات:١٣٠]؛ فكما جاء: ﴿إِدْرَاسِينَ﴾، والمراد به إدراسين، كذلك المراد بإلياسين.

فإن قُلْتَ: فكيف قال: إدراسِين، وإنما الواحد إدريس، والمجموع «إدْرِيسِيين» فى المعنى، ليس بإدْراس ولا إدْراسِىّ؟

فإن ذلك يجوز أن يكون كإبراهيم وإبراهام، اختلاف لغة فى الاسم، ومثل ذلك قوله: [من الرجز]

قَدْنِىَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبين قَدِى(٢)

وأراد: عبد الله ومَنْ كان على رأيه؛ فكذلك «إدْرَاسِين»: مَنْ كان من شيعته وأهل دينه، والمعنى يَدُلُّكَ على إرادة ياء النسب.

وقال بعضهم: يجوز أن يكون «إلياس» و «إلياسِين»، كقوله: ميكال وميكائيل. وليس كذلك؛ لأَنَّ «ميكال» و «ميكائيل» لغتان فى اسم واحد، وليس أحدهما مفردًا والآخر جمعًا كـ: إدريس وإدراسين، وإلياس وإلياسين.

وزعموا أنَّ ﴿إِلْ يَاسِينَ﴾ قراءة أهل البصرة والكوفة.

اختلفوا فى الرفع والنصب(٣) من قوله -عز وجل-: ﴿اللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ﴾ [١٢٦]:

فقرأ حمزة والكسائى، وحفص عن عاصم: ﴿اللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ﴾ نَصْبًا.

= طرفًا قبلها كسرة وإن كان بعدها هاء التأنيث إلا هذا الحرف.

(١) سقط فى ب.

(٢) تقدم.

(٣) فى أ: النصب والرفع.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿اللهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمْ﴾ رفعًا[(١)].

قال الشيخ: حجة من قرأ: ﴿ٱللَّهَ﴾ بالنصب، أن الكلام يكون[(٢)] فيه من وَجْهٍ واحد، وهو يدل على معنى الرفع، والمعنى: لِمَ تعبدون ما لا ينفعُ ولا يضُرُّ، وتذرون عبادة أحسن الخالقين؟!

ومَنْ رفَعَ استأنف؛ وحَسُنَ الاستئناف؛ لتمام الكلام الأول، والمعنى: ﴿اللهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينَ﴾، أي: خالقكم ورازقكم، فهو الذى يحق له العبادة دون من لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عن أحدٍ شيئًا.

قال:

كلهم قرأ: ﴿لَكَٰذِبُونَ. أَصۡطَفَى﴾ [١٥٢، ١٥٣] مهموزًا.

واختلف عن نافع، فروى المُسَيَّبِىُّ وقالون وأبو بكر بنُ أبى أُوَيْسٍ: ﴿لَكَٰذِبُونَ. أَصۡطَفَى﴾ مهموز.

وَرَوَى ابنُ جَمَّازٍ وإسماعيلُ عن نافعٍ وأبى جعفر وشَيْبَةَ: ﴿لَكَاذِبُونَ اصْطَفَى﴾ غير ممدود ولا مهموز[(٣)].

ورأيت من أصحاب وَرْشٍ مَنْ يَرْوِيهِ: ﴿لَكَاذِبُون اصْطَفَى﴾ غَيْرَ مهموز ولا ممدود، مثل رواية إسماعيل، حدثنا ابن مجاهد قال: أخبرنى بذلك محمد بن عبد الرحيم الأصفهانى عن أصحابه عن ورش.

وإذا ابتَدأْتَ فى قراءة نافع، فى رواية إسماعيل وابنِ جَمَّازٍ فبالكسر[(٤)].

قال الشيخ: الوجه، الهمز على وجه التقريع لهم بذلك والتوبيخ، ويقوى ذلك

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٠)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٦٥)، البحر المحيط (٧/ ٣٧٣)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٧٩)، التيسير للدانى (١٨٧)، تفسير القرطبى (١٥/ ١١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٠٤)، الحجة لأبى زرعة (٦١٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٩)، الغيث للصفاقسى (٣٣٥)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٥٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٢٨)، المعانى للفراء (٢/ ٣٩٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٠).

(٢) فى أ: أن يكون الكلام.

(٣) فى أ: مهموز ولا ممدود.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧١)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٧٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١١٢)، البحر المحيط (٧/ ٣٧٧)، التبيان للطوسى (٨/ ٤٨٧)، تفسير الطبرى (٢٣/ ٦٨)، تفسير القرطبى (١٥/ ١٣٤)، الحجة لأبى زرعة (٦١٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٩)، تفسير الرازى (٢٦/ ١٦٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٠).

قوله -تعالى-: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦]، وقوله -جل وعز-: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩]، ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٢١، ٢٢]، فكما أن هذه المواضع كلَّها استفهام، كذلك قوله: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾، وغير الاستفهام[١] ليس باتجاه الاستفهام.

ووجْهُ ما رُوِىَ عن نافع أنه على وجه الخبر، كأنه: اِصْطَفَى الْبَنَاتِ فيما[٢] يقولون، كقوله: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩] أىْ: عند نفسك، وفيما كنت تقوله وتذهب إليه. ومثله قوله -تعالى-: ﴿وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦]، أى: فيما يقول هو ومن تبعه[٣].

ويجوز أن يكون المعنى: وإنهم لكاذبون، قالوا: اصطفى البنات، فحذف[٤]: «قالوا»، وقوله بعدُ: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [الصافات: ١٥٤] توبيخ لهم على قولهم الكذب.

ويجوز أن يكون قوله: ﴿اصْطَفَى البنات﴾ بدلًا من قوله: ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾؛ لأن وِلَادَةَ البنات واتخاذَهُن، اصطفاء لهن؛ فيصير: «اصطفى» بدلًا من المثال الماضى؛ كما أن قوله: ﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٩] بدل من قوله: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨].

ويجوز أن يكون: ﴿اِصْطَفَى﴾ -فى رواية من كسر الهمزة عن نافع- تفسيرًا لكذبهم الذى نسب إليهم فى قولهم: ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [الصافات: ١٥٢]، كما أنَّ ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] تفسير للوعد.

ويجوز أن يكون قوله ﴿اِصْطَفَى﴾ متعلقًا بالقول، على أنه أريد حَرفُ العطف فلم يذكره واستغنى بما فى الجملة الثانية من الاتصال بالأول عن حرف العطف؛ كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، ونحو ذلك مما حذف حرف العطف فيه؛ لالتباس الثانية بالأولى.

[والحمد لله رب العالمين.][٥]

---

(١) فى ب: استفهام.
(٢) فى ب: فما.
(٣) فى ب: يتبعه.
(٤) فى ب: حذف.
(٥) سقط فى أ.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ اختلافهم فى سورة ص

اختلفوا فى ضم الفاء وفتحها من قوله -سبحانه وتعالى-: ﴿مِن فَوَاقٍ﴾ [١٥]:

فقرأ حمزة والكسائى: ﴿مِنْ فُوَاقٍ﴾، بضم الفاء.

وقرأ الباقون: ﴿مِن فَوَاقٍ﴾ بفتح الفاء(١).

أبو عبيدة: ﴿مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ﴾ [بفتح الفاء](٢)، ما لها من راحة. ومَنْ قال: ﴿فُوَاقٍ﴾، جعله من فُوَاقِ الناقة: ما بين الحَلْبَتَيْن. قال: وقال قوم: هما واحد، وهما بمنزلة: جُمَامِ الْمَكُّوكِ وَجَمَامِهِ(٣) وقُصَاصِ الشَّعَرِ وَقَصاصِهِ.

وذكر محمد بن السَّرِىِّ أن أحمد بن يحيى قال: الفواق: الرجوع، قال: يقال: اسْتَفِقْ نَاقَتَكَ، قال: ويقال: فَوِّقَ فصيلَهُ: إذا سقاه ساعة بعد ساعة، قال: ويقال: ظل يتفوَّقُ المحْضَ.

وقال عن ابن أبى نَجِيحٍ عن مجاهد: ﴿إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ﴾ قال: من رجوع(٤)، وأفاقت الناقة: إذا تجمَّع(٥) اللبن فى ضرعها، وأفاق الرجل من المرض: منه. انتهت الحكاية عن ثعلب.

قال أبو على: ومن هذا قولُ الأعشى: [من البسيط]

حَتَّى إِذَا فَيقَةٌ فِى ضَرْعِهَا اجْتَمَعَتْ ....(٦)

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٨٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١١٢)، البحر المحيط (٧/ ٣٨٩) التبيان للطوسى (٨/ ٥٠٠)، التيسير للدانى (١٨٧)، تفسير الطبرى (٢٣/ ٨٤)، تفسير القرطبى (١٥/ ١٥٦)، الحجة لابن خالويه (٣٠٤)، الحجة لأبى زرعة (٦١٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٢)، الغيث للصفاقسى (٣٣٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٦٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٣١)، المجمع للطبرسى (٨/ ٢٦٧)، المعانى للفراء (٢/ ٤٠٠)، تفسير الرازى (٢٦/ ١٨٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦١).

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: حمام المكوك وحمامه.

(٤) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (١٠/ ٥٨٨) (٢٩٧٧٩)، وذكره السيوطى فى الدر (٥/ ٥٥٩)، وزاد نسبته للفريابى وعبد بن حميد.

(٥) فى أ: رجع.

(٦) صدر بيت وعجزه:

.... جاءت لترضع شق النفس لو رضعا =

فالفِيقة من الواو، وإنما انقلبَتْ ياء؛ للكسرة: كالكِينَة والحِيبَةِ، وهما من الكَوْن والحَوْب.

قرأ عاصم - فى رواية الكسائى - وحسين عن أبى بكر: ﴿لِتَدَبَّرُوا﴾ [٢٩] بالتاء، خفيفة الدال.

وَرَوَى يحيى عن أبى بكر [عن عاصم] (١): ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓاْ﴾ بالياء مشددة الدال.

وكذلك قال حفص عن عاصم: بالياء.

وقال أبو هشام: وكذلك سمعت أبا يوسفَ الأعشى يقرأ على أبى بكر: ﴿لِتَدَبَّرُوا﴾ بالتاء، وقرأ الباقون بالياء(٢).

قال أبو على: ما روى عن عاصم من قِرَاءَتِهِ: ﴿لِتَدَبَّروا﴾، أصله: تتدبروا، لتتفعلوا من التدبر والنظر، فحذف التاء الثانية التى هى تاء التفعل، والباقية تاء المضارعة، والمعنى: لتتدبر أنت أيها النبى والمسلمون. ومن قال: ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾، أراد: ليتَدَبَّر المسلمون، فيتقرر عندهم صحتها، وتسكن نفوسهم إلى العلم بها.

حفص عن عاصم: ﴿وَلِيَ نَعْجَةٌ﴾ [٢٣] مفتوحة الياء.

الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿وَلِى نَعْجَةٌ﴾ الياء ساكنة(٣).

قال أبو على: إسكان الياء وتحريكها جميعًا حسنان.

قال:

قرأ ابن كثير وحده: ﴿بِالسُّؤقِ وَالأَعْنَاقِ﴾ [٢٣] بهمز الواو.

وقال الْبَزِّىُّ: بغير همز.

قال البزى: سمعت أبا الإِخْريط هنا يهمزها ويهمز ﴿سَأْقَيْهَا﴾ [النمل: ٤٤].

قال: وأنا لا أهمز شيئًا من هذا.

= والبيت فى ديوانه ص (١٥٥)، واللسان (فوق)، وجمهرة اللغة ص (٩٦٧)، ومقاييس اللغة (٤/ ٤٦١)، وديوان الأدب (٣/ ٣٢٩)، والمخصص (٧/ ٣٧).

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٢)، البحر المحيط (٧/ ٣٩٦)، التبيان للطوسى (٨/ ٥٠٨)، تفسير القرطبى (١٥/ ١٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٣)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٧٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦١).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٢)، الحجة لابن خالويه (٣٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٣)، الغيث للصفاقسى (٣٣٦).

وقال على بن نصر عن أبى عمرو: سمعت ابن كثير يقرأ: ﴿بِالسُّئُوق﴾ بواو بعد الهمزة، كذا قال لى عُبَيْدُ الله بإسناده عن أبى عمرو، وكذا فى أصله[١].

قال: ورواية أبى عمرو عن ابن كثير هذه هى الصواب؛ من قِبَلِ أن الواو انضمت فهمزت لانضمامها، والأولى لا وجه لها.

قال أبو على: «سَاقٌ وسُوقٌ» مثل: «لَابَةٌ ولُوبٌ»، و «قَارٌ وَقُور»، و «بَدَنة وبُدْن» و «خشَبَة وخُشْب». وأما الهمز فى «السوق» فغيره أحسن وأكثر، وللهمزة[٢] فيه وُجَهٌ فى القياس والسماع، فأما السماع فإن أبا عثمان زعم أن أبا الحسن كان يقول: إن أبا حَيَّة النُّمَيْرِىَّ يهمز الواو التى قبلها ضمة.

وينشد: [من الوافر]

لَحَبُّ الـمُـؤْقِـدَانِ إِلَىَّ مُـؤْسَـى ....[٣]

فعلى هذا يجوز همز «سؤق».

وأما وجه القياس، فإن الهمزة لَمَّا لم يكن بينها وبين الضمة حاجز صارت كأنها عليها، فهمزها كما يهمزها إذا تحركت بالضم، ومثل هذا قولهم: [من الوافر]

.... مِقْلَات ....[٤]

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٢)، البحر المحيط (٧/ ٣٩٧)، التبيان للطوسى (٨/ ٥١١)، التيسير للدانى (١٦٨)، الحجة لابن خالويه (٣٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٣)، الغيث للصفاقسى (٣٣٦)، الكشف للقيسى (٢/ ١٦٠، ١٦١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٨).

(٢) فى أ: وللهمز.

(٣) تقدم.

(٤) وتمام البيت:

بـغـاث الـطـيـر أكـثـرهـا فـراخًـا وأم الـصـقـر ... نـزور

والبيت للعباس بن مرداس فى ديوانه ص (٥٩)، واللسان (بغث)، وجمهرة اللغة ص(٢٦٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (١١٥٣)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزى (٣/ ٨٩)، ولكثير عزة فى ملحق ديوانه ص (٥٣٠)، والتاج (قلت، نذر)، وكتاب العين (٥/ ١٢٨)، واللسان (قلت، نزر)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٥/ ٤١٩).

وقال سيبويه فى الكتاب (٤/ ١٣٠، ١٣١): وإذا كان أول الحرف مكسورًا وبين الكسرة والألف حرفان أحدهما ساكن، والساكن أحد هذه الحروف- فإن الإمالة تدخل الألف، لأنك كنت سَتُميلُ لو لم يَدخل الساكن للكسرة، فلما كان قبل الألف بحرفٍ مع حرف تمال معه الألف، صار كأنه هو المكسور، وصار بمنزلة القاف فى قِفاف. وذلك قولك: ناقةٌ مِقْلاتٌ، والمِضْباح، والمِطْعان. وكذلك سائر هذه الحروف.

لَمَّا لم يكن بين الكسرة والقاف حاجز، صارت الكسرة كأنها على القاف؛ فجازت إمالة الألف من «مِقْلاتٍ»، كما جازت إمالتها فى «صِفَافٍ» و «قِصَافٍ» و«غِلابٍ» و «خِبَاث» وكذلك «مِقْلَات»: صارت القاف كأنها متحركة بالكسر؛ فلذلك جازت الإمالة فيها، كما صارت الضمة فى «السؤق» كأنها على العين؛ فلذلك جاز إبدالها همزة.

فأما «ساق» فلا وجه لهمزها، ويشبه أن يكون وجه الإشكال فيه أن لها جمعين، قد جاز فى كل واحد منهما الهمز جوازًا حسنًا، وهو: أُسؤق، وسئوق، وجاز فى «السُّؤْق» أيضًا، فظن أن الهمز لَمَّا جاز فى كل واحد من جمع الكلمة، ظُنَّ أنها من أصلها.

[فأما رواية أبى عمرو][1] عن ابن كثير: ﴿بِالسُّؤقِ﴾، فجائز كثير؛ وذلك أن الواو إذا كانت عينًا مضمومة جاز فيها الهمز، كما جاز فى الفاء، نحو: «أجوه» و﴿أُقِتَتْ﴾ [المرسلات: ١١].

ومن تمكُّنِ الهمز[2] فى ذلك أنهم همزوا «أدؤرا»، ثم قلبوا فقالوا: آدر، فلم يعيدوا الواو التى هى عين، وجعلوه بمنزلة: قائل وقويئل.

قال:

وقرأ أبو عمرو - فى رواية على بن نصر - والخَفَّاف عنه: ﴿أنما فَتَنَاهُ﴾ [٢٤]، يعنى الملكين، يريد: صَمَدَا له.

وقرأ الباقون وجميع الرواة عن أبى عمرو: ﴿أَنَّمَا فَتَنَّهُ﴾ مشددة النون[3].

قال أبو على: قول مَنْ روى عن أبى عمرو: ﴿وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَاهُ﴾ يعنى الملكين -أى: علم داود أنهما امتحناه، وفسر أبو عبيدة وغيره الظن هنا بالعلم.

أبو عمارة عن حفص عن عاصم: ﴿بِنُصُبٍ﴾ [٤١] بضم النون والصاد.

---

(١) فى أ: وأما ما رواه أبو عمرو.

(٢) فى ب: الهمزة.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٩٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١١٣)، البحر المحيط (٧/ ٣٩٣)، التبيان للطوسى (٨/ ٥٠٦)، تفسير القرطبى (١٥/ ١٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٣)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٧٠)، المحتسب لابن جنى (٢/ ٢٣٢)، تفسير الرازى (٢٦/ ١٩٨).

رَوَى هُبَيْرَةُ عن حفص عن عاصم: ﴿بِنَصَبٍ﴾ [٤١]، مفتوحة النون.
والمعروف عن حفص عن عاصم: ﴿بِنُصْبٍ﴾ مضمومة النون ساكنة الصاد[١].
وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿بِنُصْبٍ﴾ بضم النون وتسكين الصاد.
أبو عبيدة: ﴿بِنُصْبٍ﴾ أى: بلاء وشر.
وأنشد لبِشْرِ بنِ أبى حازم: [من الطويل]

تَعَنَّاكَ نُصْبٌ مِنْ أُمَيْمَةَ مُنْصِبُ .... (٢)

وقال النابغة: [من الطويل]

كِلِينِى لِهمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ .... (٣)

قال: وتقول العرب: أنصبنى، أى: عَذَّبنى وبَرَّح بى، وبعضهم يقول: نصبنى.
قال: والنَّصْب - إذا فتح أولها وأسكن ثانيها -: واحد أنصاب الحرم، وكل شىء نصبته وجعلته علما. ولأنصِبَنَّك نَصْبَ العُود. ويقال: نصب بعيره ليلته نَصْبًا.
قال أبو الحسن: النَّصَب: الإعياء، ﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ﴾ [فاطر: ٣٥] ولا أذى، قال: وأرى: «نُصْبٌ» و «نَصَبٌ» لغتين -مثل: البُخْل والبَخَل- فى معنى الوجع.
وقال غيره: «نُصْب» و «نَصَب» واحد، وهو ما أصابه من مرض وإعياء؛ مثل: الحُزْنِ والحَزَن.
قرأ نافع وحده: ﴿بِخَالِصَةِ ذِكْرَىٰ الدارِ﴾ [٤٦] مضافًا.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٩٦)، البحر المحيط (٧/ ٤٠٠)، التبيان للطوسى (٨/ ٥١٨)، تفسير الطبرى (٢٣/ ١٠٦)، تفسير القرطبى (١٥/ ٢٠٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٤)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٧٦)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٧٧)، تفسير الرازى (٢٦/ ٢١٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦١).

(٢) صدر بيت، وعجزه:

.... كذى الشوق لما يسله وسيذهب

والبيت فى ديوانه ص (٧)، وكتاب العين (٧/ ١٣٥)، والتنبيه والإيضاح (١/ ١٤١).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

.... وليل أقاسيه بطىء الكواكب

ينظر ديوانه ص (٤٠)، والأزهية ص (٢٣٧)، وخزانة الأدب (٢/ ٣٢١)، والدرر (٣/ ٥٧)، والكتاب (٢/ ٢٠٧)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٤٥)، واللسان (كوكب، نصب، أسس، شبع)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٠٣)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٣٥٠، ٩٨٢)، ورصف المبانى ص (١٦١)، وشرح المفصل (٢/ ١٠٧).

وقرأ الباقون: ﴿بِخَالِصَةٍ﴾ منونة[(١)].

قال أبو على: من قال: ﴿بِخَالِصَةِ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون ﴿ذِكْرَى﴾ بدلًا من الخالصة، تقديره: إنا أخلصناهم بذكرى الدار.

ويجوز أن يقدر فى قوله: ﴿ذِكْرَى﴾ التنوين؛ فيكون «الدار» فى موضع نصب، تقديره: بأن يذكروا الدَّارَ، أى: يذكرون بالتأهب للآخرة، ويزهدون فى الدنيا.

ويجوز ألا يقدر البدل، ولكن تكون الخالصة مصدرًا؛ فيكون مثل: ﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت:٤٩] فيكون المعنى: بخالصة تذكير الدار. ويقوى هذا الوجه ما رُوِىَ من قراءة الأعمش: ﴿بِخَالِصَتِهِمْ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ فهذا يقوى النصب.

ويقوى [ذلك] [(٢)] أنَّ مَنْ نصب «ذكرى» أعملها فى الدار؛ كأنه: بأن أخلصوا تذكيرَ الدار.

فإذا نَوَّنْتَ ﴿بِخَالِصَةٍ﴾ احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون المعنى: بأن خَلَصَتْ لهم ذكرى الدار؛ فيكون: «ذِكْرَى الدَّارِ» فى موضع رفع بأنه فاعل.

والآخر: أن يُقدَّر المصدر الذى هو «خَالِصَةً»، من الإخلاص، فحذفت الزيادة كما حُذِفَتْ من نحو: [من الرجز]

.... دَلْو الدَّال[(٣)]

ونحوه؛ فيكون المعنى بإخلاص ذكرى؛ فيكون «ذكرى» فى موضع نصب، كانتصاب الاسم فى: عَمْرَكَ الله.

و «الدار» يجوز أن يُعْنَى بها[(٤)] الدنيا، ويجوز أن يُعنى بها الآخرة؛ فالذى يدل على أنه يجوز أن يراد بها الدنيا: قوله -سبحانه- فى الحكاية عن إبراهيم: ﴿وَٱجْعَل

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٩٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١١٣)، البحر المحيط (٧/ ٤٠٢)، التبيان للطوسى (٨/ ٥٢١)، التيسير للدانى (١٨٨)، تفسير الطبرى (٢٣/ ١١٠)، تفسير القرطبى (١٥/ ٢١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٠٦)، الحجة لأبى زرعة (٦١٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٤)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٧٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٣١)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٧٩)، المعانى للفراء (٢/ ٤٠٧)، تفسير الرازى (٢٦/ ٢١٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦١).
(٢) سقط فى ب.
(٣) تقدم.
(٤) فى ب: أن يكون يعنى بها.

لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي ٱلْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤]، وقوله -عز وجل-: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا﴾ [مريم: ٥٠] فاللسان هو القول الحَسَنُ والثناءُ عليه، وليس اللسانُ هنا الجارحةَ.

يدُلُّ على ذلك ما أنشده أبو زيد للحُطَيْئة: [من الوافر]

نَدِمْتُ عَلَى لِسَانٍ فَاتَ مِنِّى ... فَلَيْتَ بِأَنَّهُ فِى جَوْفِ عِكْمِ[1]

فالندم لا يكون على العضو، إنما يكون على كلام يقوله مرة، ويُمْسِكُ عنه أخرى.

وكذلك قول الآخَر: [من البسيط]

إِنِّى أَتَانِى لِسَانٌ لَا أُسَرُّ بِهِ ... مِنْ علْوَ لَا كَذِبٌ فِيهِ وَلَا سَخَرُ[2]

وقوله: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي ٱلْآخِرِينَ. سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الصافات: ١٠٨، ١٠٩]، و: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ٧٩]، و: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠]، و: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾ [النمل: ٥٩]، فالمعنى: أبقينا عليهم الثناء الجميل فى الدنيا، فـ«الدار» فى هذا التقدير ظَرْفٌ، والقياس أن يتعدَّى الفعل والمصدر إليه بالحرف، ولكنه على ذهبْتُ الشامَ، عند سيبويه، و: [من الكامل]

.... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ[3]

فأما جواز كون الدار الآخرة[4] فى قوله -سبحانه-: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ مفعولًا [بها][5]، فيكون ذلك بإخلاصهم ذكرَ الدار، ويكون ذكرُهم لها وَجَلَ قلوبهم منها ومن حسابها؛ كما قال -تعالى-: ﴿وَهُم مِّنَ ٱلسَّاعَةِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٩]، و: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، وقال: ﴿يَحْذَرُ ٱلْآخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٩]، فـ«الدار» على هذا مفعول بها، وليست كالوجه

---

(١) تقدم.

(٢) البيت لأعشى باهلة فى إصلاح المنطق ص (٢٦)، والأصمعيات ص (٨٨)، وأمالى المرتضى (٢/ ٢٠)، وجمهرة اللغة ص (٩٥٠)، وخزانة الأدب (٦/ ٥١١)، وسمط اللآلى ص (٧٥)، وشرح المفصل (٤/ ٩٠)، واللسان (سخر)، والمؤتلف والمختلف ص (١٤)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١/ ١٩١)، واللسان (علا).

(٣) تقدم.

(٤) فى ب: الآخر.

(٥) سقط فى ب.

الآخر المتقدم.

فأما مَنْ أضاف فقال: ﴿بِخَالِصَةِ ذِكْرِ الدَّارِ﴾ فإن الخالصة تكون على ضروب: تكون للذكر وغير الذكر، فإذا أضيفَتْ إلى: «ذِكْرَى»، اختصت الخالصة بهذه الإضافة، فتكون الإضافة إلى المفعول به، كأنه: بإخلاصهم ذِكْرَ الدار، أى: أخلصوا ذِكْرها والخوفَ منها لله، ويكون على إضافة المصدر الذى هو الخالصة إلى الفاعل، تقديره: بأن خَلَصَتْ لهم ذِكْرَى الدار، والدار على هذا تحتمل الوجهين اللَّذَيْن تقدما من كونهما الآخرة والدنيا.

فأما قوله -جل وعز-: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩] فيجوز فى خالصة وجهان:

أحدهما: أن يكون مصدرًا كالعاقبة والعافية.

والآخر: أن يكون وَصْفًا. وكِلَا الوجهين تحتمل الآية.

ويجوز أن يكون: ما فى بطون هذه الأنعام ذات خلوص.

ويجوز أن يكون الصفة، وأُنِّث على المعنى؛ لأنه كثرة، والمراد به: الأجنة والمضامين؛ فيكون التأنيث على هذا.

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿وَالْيَسَعَ﴾ [٤٨]:

فقرأ حمزة والكسائى: ﴿واللَّيْسَعَ﴾ بلامين.

وقرأ الباقون: ﴿وَالْيَسَعَ﴾ بلام واحدة[(١)].

قال أبو على: نُرَى أنَّ الكسائىَّ إنما قال: ﴿اللَّيْسَع﴾ ليجعله اسمًا على صورة الصفات؛ فيحسن لذلك دخول لام المعرفة عليه، فيكون كالحارث والعباس والقاسم ونحو ذلك.

ألا ترى أن: «فَيْعَلًا» -مثل: ضَيْغم وحَيْدر- كثير فى الصفات، وليس فى الأسماء المنقولة التى فى أوائلها زيادة المضارعة ما يدخل فيها الألف واللام، مثل: يشكر، وتَغْلِب، ويزيد، وتَدْمُر؟! فكذلك ما أعرب من [الأعجمى؛ لأنه][(٢)]

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٣)، التبيان للطوسى (٨/ ٥٢١)، التيسير للدانى (١٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٤)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٧٨)، الكشف للقيسى (١/ ٤٣٨)، المعانى للفراء (٢/ ٤٠٧، ٤٠٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٠).

(٢) فى ب: الأعجمية.

لا تدخله لام المعرفة، وليس يخرج بذلك عن أن يَكونَ حُمِلَ على ما لا نظيرَ له؛ ألَا تَرَى أنه ليس فى الأسماء الأعجمية الأعلام مِثْلُ: العبّاس والحارث؟!

ووجه قراءة مَنْ قرأ: ﴿وَٱلَيسَعَ﴾، أنَّ الألف واللام قد تدخلان الكلمة على وجه الزيادة، كما حَكَى أبو الحسن: الخمسةَ العشرَ درهما، وقد قال بعضهم فى «إلْيَاسَ»: إنّهُ اسْمٌ عَلَمٌ، وقرأ ابنُ عامر: ﴿وَإِنَّ الْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾؛ فَعَلَى هذا - أيضًا- يكون «الْيَسَعَ».

وقد أنشَدَ أبو عثمانَ عن الأَصْمَعِيّ: [من الكامل]

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ[(١)]

وأنشدوا - أيضًا -: [من الرجز]

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِ كَانَتْ صَاحِبِى مَكَانَ مَنْ أَنْشَا عَلَى الرَّكَائِبِ[(٢)]

وأنشَدَ أبو عثمان: [من الرجز]

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا[(٣)]

و «بنات أوبر» -ضرب من الكَمّاة- معرفة ينتصب الخبر عنه؛ كما أن «ابن قِتْرَةَ»[(٤)] و «ابنَ بَرِيحٍ»[(٥)] كذلك، فأدخل فى الاسم المعرفة الألفَ واللامَ، وهذا إنما ينصرف إلى الزيادة وعليها يتجه؛ فكذلك تكون التى فى: «الْيَسَعَ».

ولو قال قائل: إن هذا أوجهُ مِمَّا[(٦)] نُرَى أن الكسائِيّ قصَدَه من جَعْلِه إياه كالضيغم والحيْدَر، وليس هو كذلك؛ إنما هو اسم عَلَمٌ أعجمِيٌّ كإدريس وإسماعيل ونحوهما من الأعلام. ويشبه أن يكون الألف واللام [إنما لحقتاه][(٧)] فى التعريف.

ألَا ترى أنه ليس فى هذه الأسماء الأعجمية التى هى أعلام -ما فيه الألف واللام التى تكون للتعريف فى الأسماء العربية؟! وقد قدمنا القول فى ذلك.

---

(١) تقدم.
(٢) تقدم.
(٣) تقدم.
(٤) ابن قترة: ضرب من الحيات لا يسلم من لدغته، وقيل: هو ذكر الأفعى وهو نحو من السبر، وأبو قترة: كنية إبليس، قاله ابن سيده وغيره. حياة الحيوان (٣/ ٢٨٦).
(٥) ابن بريح وأم بريح: اسم للغراب، معرفة، سمى بذلك لصوته. لسان العرب (برح).
(٦) فى ب: فما.
(٧) المثبت من ج، وفى أ: إنما هو لخفة، وفى ب: إنما لحقه.

قَرَأَ ابنُ كثير وحده: ﴿واذكر عَبْدنا إبراهيم﴾ [٤٥] واحدًا.

وقرأ الباقون: ﴿عِبَٰدَنَآ﴾ جماعة(١).

قال أبو على: وجه إفراده قوله -تعالى-: ﴿عَبْدَنا﴾، أنه اختصه بالإضافة على وجه التكرمة له والاختصاص بالمنزلة الرفيعة؛ كما قيل فى مكة: بيت الله، وكما اختص بالخُلّةِ فى قوله -سبحانه-: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

ومن قرأ: ﴿عِبَٰدَنَآ﴾؛ فلأن غيرَ إبراهيم من الأنبياء -عليهم السلام- قد أُجْرِىَ عليه هذا الوصف، فجاء فى عيسى -عليه السلام-: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ﴾ [الزخرف: ٥٩]، وفى أيوب: ﴿نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤]، وفى نوح -عليه السلام-: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣].

ومَنْ قال: ﴿عِبَٰدَنَآ﴾، جعل ما بعده بدلًا من «العباد»، ومن قال: ﴿عَبْدَنا﴾ جعل ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ بدلًا، وما بعده معطوفًا على المفعول به المذكور.

اختلفوا فى قوله -سبحانه-: ﴿هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ﴾ [٥٣] [بالياء والتاء](٢):

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿هَٰذَا مَا يُوعَدُونَ﴾ بالياء ههنا.

وافترقا فى سورة «ق»:

فقرأ ابن كثير بالياء.

وقرأ أبو عمرو بالتاء.

وقرأ الباقون بالتاء فى السورتين(٣).

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٩٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١١٣)، البحر المحيط (٧/ ٤٠١)، التبيان للطوسى (٨/ ٥٢١)، التيسير للدانى (١٨٨)، تفسير القرطبى (١٥/ ٢١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٠٥)، الحجة لأبى زرعة (٦١٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٤)، الغيث للصفاقسى (٣٣٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٣٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٣١)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٧٩)، المعانى للفراء (٢/ ٤٠٦)، تفسير الرازى (٢٦/ ٢١٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦١).

(٢) سقط فى ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٣)، البحر المحيط (٧/ ٤٠٥)، التبيان للطوسى (٨/ ٥٢٢)، التيسير للدانى (١٨٨)، تفسير القرطبى (١٥/ ٢٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٠٦)، الحجة لأبى زرعة (٦١٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٥)، الغيث للصفاقسى (٣٣٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٧٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٣٢)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٧٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦١).

قال أبو على: التاء على: قل للمتقين: ﴿هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ﴾، والياء [على][(١)]: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾ [ص: ٤٩]، ﴿هذا ما يوعدون﴾ [٥٣]، والتاء أعم؛ لأنه يصلح أن يدخل فيه الغَيَبُ من الأنبياء إذا اختلط بالخطاب[(٢)].

فأما ما فى سورة «ق» فنحو هذا: ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ . . . هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ﴾ [ق: ٣١-٣٢] أيها المتقون، على الرجوع من الغَيْبَةِ إلى الخطاب، أو على: قل لهم: ﴿هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ﴾، والياء: على إخبار النبى بما وعدوا؛ كأنه ﴿هذا ما يوعدون﴾ أيها النبى.

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿وَغَسَّاقٌ﴾ [٥٧].

فقرأ حمزة والكسائى، وحفص عن عاصم: ﴿وَغَسَّاقٌ﴾، مشددًا.

وفى سورة: «عم يتساءلون» مثله.

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿وغَسَاق﴾ بالتخفيف فى الموضعين[(٣)].

[قال أبو على]: أما الغسّاق فلا يخلو من أن يكون اسمًا أو وصفًا: فيبعد أن يكون اسمًا؛ لأنَّ الأسْمَاء لم تجِئ على هذا الوزن إلا قليلًا، وذلك الكَلَّاءُ[(٤)] والقَذَّاف[(٥)] والجَبَّان[(٦)]، وقد ذكر فى «الكَلَّاء» التأنيث، ولم نعلمهم حَكَوْا ذلك فيما جاء من هذا الوزن من الأسماء، فإذا لم يكن اسمًا كان صفة، وإذا كان صفة فقد أقيم مقام الموصوف، وَألَا تقامَ الصفة مقام الموصوف أحسن، إلا أن يكون صفة قد غَلَبَتْ، نحو: العبْد، والأبْطَح، والأبْرَق.

والقراءة بالتخفيف أحسن من حيث كان فيه الخروج من الأمرين اللذين وصفناهما فى ﴿وَغَسَّاقٌ﴾ بالتثقيل، وهما: قلة البناء، وإقامة الصفة مُقَام الموصوف.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: الخطاب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ٨٠١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١١٤)، البحر المحيط (٧/ ٤٠٦)، التبيان للطوسى (٨/ ٥٢٧)، التيسير للدانى (١٨٨)، تفسير الطبرى (٢٣/ ١١٣)، تفسير القرطبى (١٥/ ٥٢١)، الحجة لابن خالويه (٣٠٦)، الحجة لأبى زرعة (٦١٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٥)، الغيث للصفاقسى (٣٣٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٣٢)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٨١)، المعانى للفراء (٢/ ٤١٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦١).

(٤) الكلاء: مرفأ السفن.

(٥) القذاف: المنجنيق.

(٦) الجبان: الصحراء.

قال:

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وأُخَرُ من شَكلِهِ أَزْوَاجٌ﴾ [٥٨] جماعة.

وقَرأَ الباقون: ﴿وَءَاخَرُ﴾ واحدًا.

حَدَّثنا عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ حنبل قال: حدثنا أبى قال: حدثنا مُؤَمَّلُ قال: حدثنا حَمَّادُ بنُ سلمةَ قال: سمعت ابن كثير يقرأ: ﴿وأُخَرُ﴾ مضمومة الألف.

وحدثنا ابنُ حَيَّان عن أبى هشام عن سُوَيْدِ بن عمرو عن حماد بن سلمة عن ابن كثير: ﴿وَأُخَرُ﴾ بالضم.

قال أبو على: قوله -سبحانه-: ﴿وأُخَرُ من شَكلِهِ أَزْوَاجٌ﴾ روى عن ابن مسعود وقَتَادةَ أنهما قالا: الزمهرير، فتفسيرهما يقوّى قراءةَ مَنْ قرأ: ﴿وَءَاخَرُ﴾ بالتوحيد؛ كأنه: ويُعَذَّب [به][1] آخر؛ لأن الزمهرير واحد.

ويجوز على تفسيرهما -أيضًا- الجمع: ﴿وَأُخَرُ﴾؛ على أن يجعل ذلك أجناسًا يزيد بردُ بعضه على بعض، على حسب استحقاق المعذبين ورتبهم فى العذاب؛ فيكون ذلك كقولهم: جِمالان وتَمْران، ونحو ذلك من الجموع التى تجمع أو تثنى إذا اختلفت.

ويجوز الجمع على وجه آخر، وهو أن تَجْعَل كلَّ جزء منه وإن لم يَخْتَلفْ[2] زمهريرًا؛ فيجمع كما جمعوا فى قولهم: شابت مفارقه، وبَعِيرٌ ذو عَثَانِينَ[3]، ومُغَيْرِبَانَات[4]، ونحو ذلك.

---

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ، ب: وإن اختلف.

(٣) العثنون: ما نبت على الذقن وتحته سفلًا، وهو شعيرات طوال عند مذبح البعير والتيس، وهو ما تدلى تحت منقار الديك. اللسان والتاج والوسيط (عثن).

(٤) فمن ذلك قول العرب فى مَغْرِبِ الشمس: مُغَيْرِبانُ الشمس، وفى العَشِيِّ: آتيك عُشَيَّانًا.
وسمعنا من العرب من يقول فى عَشِيَّةٍ: عُشَيْشِيَةٌ؛ فكأنهم حقَّروا مَغْرِبانٌ وَعَشْيانٌ وَعَشاةٌ.
وسألت الخليل عن قولك: آتيك أُصَيْلالًا؛ فقال: إنما هو أُصَيْلانٌ، أبدلوا اللام منها.
وتصديق ذلك قول العرب: آتيك أُصَيْلانًا.
وسألتُه عن قول بعض العرب: آتيك عُشَيَّاناتٍ ومُغَيْرِباناتٍ، فقال: جعل ذلك الحين أجزاءً؛ لأنه حينٌ كلما تَصَوَّبت فيه الشمسُ ذهبَ منه جزء، فقالوا: عُشَيَّاناتٍ، كأنهم سموا كل جزء منه عَشِيَّةً. ومثل ذلك: قولك: المفَارِقُ فى مَفْرِقٍ، جعلوا المَفْرِق =

ويجوز أن تُجْعَلَ: «أُخَرُ» على الجمع؛ لما تقدم من قوله -سبحانه-: ﴿حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾، و «زمهريرًا» الذى هو نهاية البرد بإزاء الجمع؛ فيجوز الجمع لِمَا فى الكلام من الدلالة على جواز الجمع.

فَمَنْ(١) قرأ: ﴿وَأُخَرُ﴾ على الجمع، كان «أخر» مبتدأ، وقوله: ﴿مِنْ شَكْلِهِ﴾ فى موضع وَصْفِهِ. ومعنى: ﴿مِن شَكْلِهِۦٓ﴾:

قال أبو عُبَيْدَةَ: من ضَرْبِه، قال: ويقال: ما أنت من شكلى، أى: من ضربى، و﴿أَزْوَاجٌ﴾: خبر المبتدأ؛ لأنه جمع كالمبتدأ، وقد وُصِفَتِ النكرة فحسن الابتداء بها.

فإن قلت: فهلا كان: «من شكلها»؛ ليرجع إلى «الأخر»، وهلا دل ذلك على أن «آخر» أجود من أُخَر؟

قيل: يجوز أن يكون الضَّمير المفرد تجعله راجعًا إلى ما ذُكِرَ من المفرد صفة، فيفرد؛ فيكون المعنى: من شكل ما ذكرنا. ويجوز أن يعود إلى قوله: ﴿حَمِيمٌ﴾ فأفرد كذلك، والذكر الراجع إلى المبتدأ من وصفه الذكر المرفوع الذى فى الظرف.

ومَنْ أفْرَدَ فقال: ﴿وَءَاخَرُ مِن شَكْلِهِۦٓ أَزْوَاجٌ﴾، فـ «آخر» يرتفع بالابتداء فى قول سيبويه، وفيه ذكر مرفوع عنده، وبالظرف فى قول أبى الحسن، ولا ذِكْرَ فى الظرف؛ لارتفاع الظاهر به.

وإن لم تجعل «آخر»، مبتدأ فى هذا الوجه خاصة، وقلت: لأنه يكون ابتداء بالنكرة فلا أحمل على ذلك، ولكن لما قال: ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ [٥٧]، دل هذا الكلام على أن لهم حميمًا وغساقًا؛ فَحُمِلَ المعطوفُ على المعنى، فجعل «لهم(٢)» المدلول عليه خبرًا آخر -فهو قول؛ فكأن التقدير: لهم عذاب آخر من شكله أزواج؛ فيكون «مِنْ شَكْلِهِ» فى موضع الصفة، ويكون ارتفاع: «أزواج» به [فى قَوْلَىْ](٣) سيبويه وأبى الحسن.

= مواضعَ، ثم قالوا: المفَارِقُ كأنهم سموا كل موضع مَفْرِقًا. قال الشاعر-وهو جرير-:

قال العَواذِلُ ما لِجَهْلِك بعدما ... شاب المَفارِقُ واكْتسيْنَ قَتِيرَا

ومن ذلك قولهم للبعير: ذو عَثَانِينَ؛ كأنهم جعلوا كل جزء منه عُثْنونًا. ونحو ذا كثير.
ينظر: الكتاب (٣/ ٤٨٤، ٤٨٥).

(١) فى ب: ومن.
(٢) فى ب: له.
(٣) فى ب: قول.

ولا يجوز أن تجعل قوله: ﴿مِن شَكْلِهِۦٓ أَزْوَٰجٌ﴾ فى قول من قرأ: ﴿وأُخَرُ﴾ على الجمع وصفا، وتضمر الخبر كما فعلت ذلك فى قول من وحد؛ لأنَّ الصفة لا يرجع منها ذِكْرٌ إلى الموصوف.

أَلَا ترى أن: «أزواج»، إذا ارتفع بالظرف لم يجز أن يكون فيه ذكر مرفوع، والهاء التى للإفراد لا ترجع إلى الجمع فى الوجه البيِّن، فتجعل الصفة بِلا ذِكْرٍ يعود منها إلى الموصوف، وإذا كان كذلك لم يَجز أن يكون صفة.

ومعنى «أزواج»: أشياء مقترنات؛ يُبيِّن ذلك قوله -سبحانه-: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ﴾ [الشورى: ٤٩-٥٠]، أى: يهب الإناثَ مفردة من الذكور، والذكورَ مفردةً من الإناث، أو يَقْرِن بين الإناث والذكور للموهوب[1] لَهُ الأولاد، فيجمع له الذكر والأنثى فى الهِبَة.

وكذلك قوله -سبحانه-: ﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ. مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الصافات: ٢٢-٢٣]، وقال: ﴿وَإِذَآ أُلْقُوا۟ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ دَعَوْا۟ هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ [الفرقان: ١٣].

وقيل فى قول من قرأ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَانَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ﴾ [الزخرف: ٣٨] إنَّهُ الكافر وقرينه.

ومنه: ﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧] أى: جمع بينها وبين أشكالها، وقُرِنت فى الجنة أو النار؛ فكذلك: ﴿وَأُخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾، أى: قُرِنَ بين المعذبين وجُمِعَ لهم بين الحَميم والغَسَّاق والزمهرير، وقُرِنَ بعضُ ذلك إلى بعض.

فأما امتناع «أُخَر» من الصرف فى النكرة؛ فلِلْعَدل[2] والوصف، فمعنى العَدْل فيه: أن هذا النَّحوَ لا يوصف به إلَّا بالألف واللام نحو: الأصغر والأكبر والصُّغْرى والصُّغَر والأصاغر، لا يستعمل شيء من ذلك إلا بالألف واللام، واستعملت «أخر» بلا ألف ولام؛ فصار بذلك معدولًا عن الألف واللام.

فإن قلتَ: فإذا كانت معدولة عن الألف واللام، فهلا لم يَجُزْ أن يوصف بها النكرة؛ لأنَّ المعدول عن الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام؛ ألا ترى أن

---

(١) فى ب: الموهوبة.
(٢) فى ب: فبالعدل.

«سَحَرَ» لما كان معدولًا عن الألف واللام كان بمنزلة ما ثَبَتَا فيه، وكذلك «أمس» فى قول من لم يصرف ولم يَبْنِ الاسمَ، معدولٌ عن الألف واللام؛ فصار لذلك بمنزلة ما ثَبَتَ فيه الألف واللام؟!

فالقول: إن ما ذكرته فى العدل فى: «سَحَرَ» و «أمس» كما ذكر.

وهكذا كان القياس فى: «أُخَرَ» ألا يُوصَفَ بها النكرة، ولكنَّ ذلك إنما جاز؛ لأنك قد تجد العدل عما هو مُقَدَّر فى التقدير، وإن لم يَخْرُجْ إلى اللفظ.

أَلَا تَرَى أنهم عدلوا «جُمَعَ» و «كُتَعَ» عن جَمْعٍ غيرِ مستعمل فى اللفظ، ولم يمنعهم أن لم يستعمل ذلك فى اللفظ من أن يُوقِعُوا العدلَ عنه؟!

فكذلك «أُخَر»: يُقَدَّرُ فيه أنه قد عُدِلَ عن الأَلف واللام فى المعنى والتقدير حَمْلًا على أَخَوَاتِها، وإن لم يكن فى اللفظ ألف ولام عُدِل ذلك عنه، كما كان ذلك فى «جُمَعَ»؛ فلما لم يكن ذلك خارجًا إلى اللفظ لم يمتنع أن تُوصفَ به النكرة فى نحو: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤، ١٨٥]، ولم يجب، وَإن لم يُعْتَدَّ بذلك فى التعريف. ووصف النكرة بها أن لم يعتد به فى العدل؛ لأن العدل قد صَحَّ عما لم يخرج إلى اللفظ.

فأما الاعتداد به فى التعريف فلم يجز من حيث جاز الاعتداد به فى العدل؛ لأنك لا تجد الألف واللام تُعَرِّفُ فى موضع مقدَّرةً غير خارجة إلى اللفظ، بل ذلك لا يُعرَفُ.

ألا تراهم قالوا فى نحو قولهم: قد أَمُرُّ بالرجل مِثْلِكَ-: إنه فى تقدير الألف واللام.

وكذلك فى: خَيْرٌ مِنْك ونحوه، ولم تتعرف مع ذلك عِندَ العرب، كما وَجَدْتَ العدل معتدًّا به فيما لم يخرج إلى اللفظ؛ فصارت الألف واللام فى «أُخَر» فى أنه مُعْتَدٌّ به من وجه، وغيرُ معتَد به من آخر -أعنى أنه معتد به فى العدل، ولم يعتد به فى التعريف -بمنزلة اللام فى: لا أبالك؛ فإنها معتد بها من وجه، وغير معتد بها من وجه آخر.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ. اتَّخَذْنَاهُمْ﴾ [٦٢، ٦٣] موصولة.

وقرأ الباقون: ﴿مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ. أَتَّخَذْنَٰهُمْ﴾، بقطع الألف[1].

قال أبو على: فى إلحاق همزة الاستفهام قولَه: ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [٦٣] بعضُ البعد؛ لأنهم قد علموا أنهم اتخذوهم سخريا؛ فكيف يستقيم أن يستفهم عن اتخاذهم سخريا، وهم قد علموا ذلك.

يدل على علمهم به أنه أخبر عنهم بذلك فى قوله -سبحانه-: ﴿فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِى﴾ [المؤمنون: ١١٠]، فالجملة التى هى: «اتخذناهم»، صفة للنكرة.

وأما قوله: ﴿حَتَّىٰٓ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِى﴾ [المؤمنون: ١١٠] فليس أن هؤلاء الصالحين من عباد الله أَنسَوْهم فى الحقيقة ذكرَ الله -سبحانه-، ولكنهم لما اتخذوهم سِخْريا، فاشتغلوا بذلك عن الصلاح والإخْبَات، أسند الإنْسَاءَ إلى صالحى عبادِ الله المظلومين؛ كما أسند الإضلال إلى الأصنام لما اشتغلوا بعبادتهن عن عبادة الله، سبحانه.

فأما وجه قول من فتح الهمزة فقال: ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾ فإنه يكون على التقرير، وعُودِلَتْ بِـ «أم»؛ لأنها على لفظ الاستفهام، كما عودلت الهمزة بـ «أم» فى قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ﴾ [المنافقون: ٦]، وإن لم يكن استفهامًا فى المعنى. وكذلك قولهم: ما أبالى أزيد قام أم عمرو، فلما جرى على حرف الاستفهام جُعِلَ بمنزلته؛ كما جُعِلَ بمنزلته فى قولهم: ما أبالى أزيدًا ضربت أم عَمْرًا ؟.

فإن قلت: فما الجملة المعادلة لقوله -سبحانه-: ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [ص: ٦٣] فى قول مَنْ كسَرَ الهمزةَ من قوله: ﴿اِتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [٦٣]؟!

فالقول فيه: إن الجملة المعادلة لـ «أم» محذوفة، المعنى: أَمَفْقُودون هم أم زاغت

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ٨٠٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١١٤)، البحر المحيط (٧/ ٤٠٧)، التبيان للطوسى (٨/ ٥٢٨)، التيسير للدانى (١٨٨)، تفسير الطبرى (٢٣/ ١١٦)، تفسير القرطبى (١٥/ ٢٢٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٧)، الحجة لأبى زرعة (٦١٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٦)، الغيث للصفاقسى (٣٣٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٨٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٣٣)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٨٣)، المعانى للفراء (٢/ ٤١١)، تفسير الرازى (٢٦/ ٢٢٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦١، ٣٦٢).

عنهم الأبصار؟! وكذلك قوله -تعالى-: ﴿أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ﴾ [النمل: ٢٠]؛ لأن معنى: ﴿مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]، أخبرونى عن الهدهد أحاضر هو أم كان من الغائبين؟ وهذا قول أبى الحسن.

ويجوز عندى فى قوله: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ . أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا﴾ [الزمر: ٨، ٩]، أن تكون المعادلة لـ «أم» قد حُذِفت، تقديرها: أفأصحاب النار خير أم من هو قانت؟! ومن كان على هذه الصفة والصفات الأُخَر التى تتبع هذه، فهو من أصحاب الجنة، فصار المعنى: أَأَصْحَابُ النار خير أم أصحاب الجنة؟! وهذا على[1] التبكيت.

ومثل هذا فى المعنى قوله: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [فصلت: ٤٠].

ومَنْ قرأ: ﴿أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ [الزمر: ٩] بالتخفيف، فيشبه أن يكون فعل ذلك لمَّا لمْ يجد ما تعادله «أم»، ولم يحمل على الحذف كالآى الأُوَلِ التى حُمِلَتْ على حذف الجملة المعادِلة، والتقدير: أمَنْ هُوَ قانت وكان بصفةِ كَيْتَ وكَيْتَ، كمن لا يفعل ذلك؟!

ومثلُ ذلك فى الحذف قوله -جل وعز-: ﴿لَيْسُوا سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ﴾ [آل عمران: ١١٣]، والمعنى: وأمة على خلاف ذلك.

ودل على المحذوف قوله: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، وكما حُذِفَت الجملة الأولى التى دَخَلَتْ عليها الهمزة فى الآى التى تقدم ذكرُها، كذلك حُذِفَت الجملة الأولى التى دخلت عليها «أم»، وذلك قوله -تعالى-: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [النمل: ٦٠]، [والمعنى: أم من خلق السموات والأرض][2] خير أم ما يشركون.

قال:

وأمالَ الراء أبو عمرو وابن عامر والكسائى من: ﴿الأشرار﴾.

وقرأ نافع بإشمام الراء الأولى الإضْجاع.

---

(١) فى أ: وعلى هذا.
(٢) سقط فى أ.

وكذلك حمزة يشم.

وفتحها ابن كثير وعاصم[(١)].

قال أبو على: إمالة الراء التى قبل الألف من ﴿الأشرار﴾ حسنة فى نحو: ﴿من قرار﴾ [إبراهيم: ٢٦]، و: ﴿من الأشرار﴾ [ص: ٦٢]، و: ﴿ذات قرار﴾ [المؤمنون: ٥٠]؛ وذلك أن الراء المكسورة لما غَلَبَتِ المستعلى فى نحو «طارد» و«غارم» و «صادر»، فجازت الإمالة مع المستعلى [كانَ أَنْ تكون][(٢)] فى الراء أجدر؛ لأن الراء لا استعلاء فيها، وإنما هى بمنزلة الياء واللام، ومن ثم كان الألثغ بالراء رُبَّمَا جعَلها ياء.

ومِمَّا غلَبَتْ فيه الراء المكسورة المستعْلِىَ قوله: [من الطويل]

عَسَى الله يُغْنِى عَنْ بِلَادِ بْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ[(٣)]

وأما مَنْ فتَح ولم يمل؛ فلأن الكثيرَ لا يُميل الألف مع الراء المكسورة ولا مع غيرها.

قال:

قرأ ابن عامر وأبو عمرو وابنُ كثيرٍ وعاصم: ﴿سِخْرِيًّا﴾ كسرًا [٦٣].

المفضل عن عاصم: ﴿سُخْرِيًّا﴾ بالضم.

وقرأ نافع وحمزة والكسائى: ﴿سُخْرِيًّا﴾ بالضم[(٤)].

حكى عن أبى عمرو قال: ما كان من قِبَلِ العبودية فسُخْرِىٌّ، مضموم، وما كان من قِبَلِ السَّخَرِ فسِخْرِىٌّ، مكسور السين، وقد تقدم ذكر هذا الحرف قَبْلُ.

قال: حدثنى الصُّوفِىُّ عَنْ روح عن محمد بن صالح، عن شبل عن ابن كثير وأهل مكة: ﴿بيدىَّ اسْتَكْبَرْتَ﴾ [٧٥] موصولة على الواجب.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٣)، السبعة لأبن مجاهد (٥٥٦)، الغيث للصفاقسي (٣٣٨).

(٢) فى ب: كأن يكون.

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ٨٠٣)، البحر المحيط (٧/ ٤٠٧)، التبيان للطوسى (٨/ ٥٢٨)، التيسير للدانى (١٦٠)، تفسير القرطبى (١٥/ ٢٢٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٧)، الحجة لأبى زرعة (٦١٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٦)، الغيث للصفاقسى (٣٣٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٨٠)، الكشف للقيسى (٢/ ١٣١)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٨٣)، تفسير الرازى (٢٦/ ٢٢٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٩).

حدثَنى الخَزَّاز عن محمد بن يحيى عن عُبَيْدٍ عن شبل عن ابن كثير وأهل مكة: ﴿بيدىَّ أسْتَكْبَرْتَ﴾ كأنها موصولة، وهى على الاستفهام، يعنى بقوله: كأنها موصولة وهى على الاستفهام -أن الهمزة مخففة بين بين.

وقال غيرُ أحمد: المعروف عن ابن كثير: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ﴾ [٧٥]، بقطع الألف على التقرير[١].

قال أبو على: وجه قول من وصل الهمزة فقال: ﴿بِيَدَىَّ اسْتَكْبَرْتَ﴾: أنه لم يجعل «أم» المعادلة للهمزة، ولكن جاء بـ «استكبرت» على وجه الإخبار عنه بالاستكبار، وجاء بـ «أم» منقطعة كقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰهُ﴾ [الأحقاف: ٨]، على وجه التقرير لذلك منهم والتوبيخ لهم.

ومن حجة من وصل: أنه لو عادل «أم» بالهمزة لكان المعنى: كأنه يكون «اسْتَكْبَرْتَ» أم استكبرت.

ألا ترى أن قوله: ﴿أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥] استكبار؟! يدلك على ذلك قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤]، وفى موضع آخر: ﴿وَاسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٣٩].

ووَجْه قول من قطع الهمزة: أن الاستكبار كأنه أذهب فى باب الطغيان من قوله علا؛ فجاز لذلك معادلةُ «أم» بالهمزة[٢].

وقال الشاعر: [من الوافر]

أَنُصْبٌ لِلْمَنِيَّةِ تَعْتَرِيهِمْ رِجَالِى أَمْ هُمُ دَرَجَ السُّيُولِ[٣]

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٤)، الإعراب للنحاس (٢/ ٨٠٤)، البحر المحيط (٧/ ٤١٠)، التبيان للطوسى (٨/ ٥٣٢)، تفسير القرطبى (١٥/ ٢٢٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٨٣).

(٢) فى ب: معادلتها بأم بالهمزة. وفى أ: معادلتها أم بالهمزة. والمثبت من هامش أ.

(٣) استشهد به على نصب (دَرَجَ السيولِ) على الظرفية ورفع خبرًا لـ: هم، والسيرافى يقول: «إن سيبويه منع أن يقاس على مناط الثريا ونحوه مما استعملوه ظرفًا وغيره من الأماكن نحو: مربط الفرس. إلا أن تظهر المكان فتقول: هو منى مكان مربط الفرس فيجوز». ثم قال: «وقد ظهر أن سيبويه يجيز: زيد خلفك، إذا جعلته هو الخلف، ولم يشترط ضرورة شاعر، وهو قول المازنى، وكان الجرمى لا يجيزه إلا فى ضرورة الشعر، والكوفيون يمنعونه أشد المنع» ومما استعمل قولهم: هو منى دَرَجَ السيل. أى: مكان درج السيل من السيل، وكما =

فَمَنْ كان دَرَجَ السيول[١]، كان نُصْبًا للمنية، وقد عَادَ لَهَا بقوله: أَنْصب[٢] للمنية.

اختلفوا فى قوله -سبحانه-: ﴿فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾ [٨٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائى: ﴿فَالْحَقَّ وَالحَقَّ أَقُولُ﴾ بالفتح فيهما.

وقرأ عاصم وحمزة: ﴿فَٱلْحَقُّ﴾ [بالضم][٣]، ﴿وَٱلْحَقَّ﴾ بالفتح.

المُفَضَّل عن عاصم: ﴿فالحقَّ والحَقَّ﴾ مثل أبى عمرو[٤].

قال أبو على: مَنْ نصَبَ الحقَّ الأول، كان منصوبًا بفعل مضمر يدل انتصاب الحق عليه، وذلك الفعل هو ما ظهر فى نحو قوله: ﴿وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [يونس: ٨٢]، وقوله: ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الأنفال: ٨]، وهذا هو الوجه.

ويجوز أن يُنْصَبَ على التشبيه بالقَسَم؛ فيكون الناصب للحق ما ينصب القسم من نحو [قوله][٥]: اللهَ لأفعلنَّ؛ فيكون التقدير: الْحَقَّ لأملأنَّ.

فإن قلتَ: فقد اعترض بين القَسَم وجوابه قوله: ﴿وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾ -فإنَّ اعتراضَ هذه الجملة التى هى: ﴿وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾ لا يمتنع أن يُفْصَلَ بها بين القَسَمِ والمقسم عليه؛ لأنَّ ذلك مما يؤكد القِصَّةَ ويُسَدِّدُها[٦].

قال الشاعر: [من الطويل]

= فى الشاهد الذى معنا على أن دَرَجَ ظرف منصوب مع خبريته.
والبيت لابن هرمة فى ديوانه ص (١٨١)، خزانة الأدب (١/ ٤٢٤)، سيبويه (١/ ٢٠٦، ٢٠٧)، الأزمنة والأمكنة (١/ ٣٠٧)، وبلا نسبة فى اللسان (درج).

(١) فى أ: درجا للسيول.
(٢) فى أ: نصب.
(٣) سقط فى أ.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٤)، الإعراب للنحاس (٢/ ٨٠٦)، البحر المحيط (٧/ ٤١١)، التبيان للطوسى (٨/ ٥٣٣)، التيسير للدانى (١٨٨)، تفسير الطبرى (٢٣/ ١٠٢)، تفسير القرطبى (١٥/ ٢٢٩)، الحجة لابن خالويه (٣٠٧)، الحجة لأبى زرعة (٨١٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٧)، الغيث للصفاقسى (٣٣٨)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٨٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٣٤)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٨٧)، المعانى للفراء (٢/ ٤١٢)، تفسير الرازى (٢٦/ ٢٣٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٢).
(٥) سقط فى ب.
(٦) فى أ: يشددها.

أُرَانِى وَلَا كُفْرَانَ لله أَيَّةً لِنَفْسِى لَقَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيلِ(١)

فاعترض بما ترى بين المفعول الأول والثانى.

وقد يجوز أن يكون: الحقُّ الثانى [هو] الأَوَّلَ، وكُرِّرَ على وجه التوكيد؛ فإذا حمَلتَهُ على هذا كان «لأملأن» على إرادة قسَم(٢).

قال سيبويه: سألته - يعنى الخليل - عن «لأفعلن»، إذا جاءت مُبْتَدَأَةً؛ فقال: هو على إرادة قسَم أو نية قسم.

ومن رفع فقال: ﴿فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾، كان «الحق» محتملًا لوجهين:

أحدهما: أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف، تقديره: أنا الحقُّ؛ ويدل على ذلك قوله- سبحانه-: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٦٢]، فكما جاز وصفه - سبحانه- بالحق، كذلك يجوز أن يكون خبرًا فى قوله: أنا الحق.

والوجه الآخر: أن يكون «الحقُّ» مبتدأ وخبره محذوف، وتقدير الخبر «منى»؛ فكأنه قال: الحق منى؛ كما قال: ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة: ١٤٧].

قال:

وقرأ ابن كثير: ﴿أونزل عليه﴾ [٨] بلا مد(٣).

قوله: بلا مد، يعنى أنه لا يدخل بين الهمزتين ألفًا، ولكن يحقق الأُولى ويجعل الثانية بين بين، مثل: لؤم.

وكذلك أبو عمرو فى رواية أصحاب اليزيدى عنه غير ممدود(٤): ﴿أَؤُنزِلَ﴾، ﴿أَؤُلْقِىَ﴾ [القمر: ٢٥].

وقال ابن اليزيديّ عن أبيه عن أبى عمرو(٥): ﴿آؤُنْزِلَ﴾، ﴿آؤُلْقِىَ﴾ بهمزة

---

(١) البيت لابن الدمينة فى ديوانه ص (٨٦)، ولكثير عزة فى الدرر (٢/ ٢٢٧)، وبلا نسبة فى الخصائص (١/ ٣٣٧)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٨٢٠)، واللسان (أوا)، ومغنى اللبيب (٢/ ٣٩٤)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٧).

(٢) فى أ: القسم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧١)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٢)، الغيث للصفاقسى (٣٣٦)، الكشف للقيسى (١/ ٧٤)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٧٤، ٣٧٥).

(٤) فى أ: مهموز.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧١)، الغيث للصفاقسى (٣٣٦)، الكشف للقيسى (١/ ٧٤)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٧٤، ٣٧٥).

مُطَوَّلَةٍ.

قال أبو على: قوله: بهمزة مطولة -يعنى أنه يدخل بين همزة الاستفهام وبين الهمزة الأخرى المضمومة ألفًا، ثم يُلَيِّنُ همزة «أنزل»، فيمد الألف التى بينهما.

ورَوَى أبو قُرَّةَ عن نافع وخلف وابن سعدان عن المسيبى عن نافع: ﴿آوُنزِلَ﴾ و﴿آوُلْقِىَ﴾ [القمر: ٢٥] ممدود الألف.

قال أبو على: هذه الأقوال قد مضى ذكرها فيما تقدم.

حفص عن عاصم: ﴿مَا كَانَ لِىَ مِنْ عِلْمٍ﴾ منصوبةَ الياء[١].

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٦)، الغيث للصفاقسى (٣٣٨).

[بِسْمِ الله]

ذِكْرُ اختلافهم فى سورة الزمر

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائى: ﴿يَرْضَهُو لَكُمْ﴾ [٧] موصولة بواو.

وقرأ ابن عامر ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾، من غير إشباع.

وقرأ نافع مثله - فى رواية ورش - ومحمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع، وقالون- فى رواية أحمد بن صالح - وابنِ أبى مهران، أخبرنى عن الحُلْوَنِىّ عن قالون، وكذلك قال يعقوب بن جعفر عن نافع وقرأ نافع فى رواية الكسائى عن إسماعيل، وابن جَمَّاز روى -أيضًا- عن نافع: ﴿يَرْضَهُولَكُمْ﴾.

وكذلك قال خلف عن المسيبى.

وقال ابن سَعْدَانَ عن إسحاق عن نافع: مشبع أيضًا.

وقرأ عاصم - فى رواية أبى بكر -: ﴿يَرْضَهْ لَكُمْ﴾ بإسكان الهاء.

وقال خلف عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ يُشِمُّ الضم.

وكذلك روى ابن اليتيم عن حفص عن عاصم: يُشِمُّ الضم.

وقال أبو عمارة عن حفص عن عاصم: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ يشمها الرفع مثل حمزة.

وقال حمزة عن الأعمش: ﴿يَرْضَهْ لَكُمْ﴾ ساكنة الهاء.

وفى رواية سُلَيْم عنه مثل نافع: يضم من غيرِ إشباع أيضًا.

وقرأ أبو عمرو فى رواية [أبى][1] عبد الرحمن بن اليزيدى عن أبيه عن أبى عمرو، يشبع ﴿يَرْضَهُولَكُمْ﴾.

وفى رواية أبى شعيب السُّوسِىّ، وأبى عُمَر الدورى عن اليزيدى: ﴿يَرْضَهْ لَكُمْ﴾ بجزم الهاء؛ مثل: ﴿يُؤَدِّهْ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ﴿وَنُصْلِهْ﴾ [النساء: ١١٥].

وقال أبو عبيد عن شُجَاع عن أبى عمرو: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ يشمها الضم ولا يشبع، وكذلك قرأ أصحاب شجاع[2].

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١١٥)، البحر المحيط (٧/ ٤١٧)، التيسير للدانى (١٨٩)، تفسير القرطبى (١٥/ ٢٣٧)، الحجة لابن خالويه (٣٠٨)، الحجة لأبى زرعة (٦١٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٠، ٥٦١)، الغيث للصفاقسى (٣٣٨)، =

قال أبو على: قد ذكرنا وجه هذه الحروف فيما تقدم، ووجه قول من قال: ﴿يَرْضَهُولَكُمْ﴾ فَأَلْحَقَ الواو -أن ما قبل الهاء متحرك؛ فصار للحركة بمنزلة: «ضَرَبَهُ»، و «هَذا لَهُ»؛ فكما أن هذا مُشْبَعٌ عند الجميع، كذلك يكون قوله: ﴿يَرْضَهُولَكُمْ﴾.

ووجه قول من قال: ﴿يَرْضَهُ﴾، فحرك الهاء ولم يلحق الواو -أن الألِفَ المحذوفة للجزم ليس يلزم حذفها، فإذا لم يلزم حَذْفُها؛ لأن الكلمة إذا نُصِبَتْ أو رُفِعَتْ عادت الألف، [فصارت الألف][1] فى حكم الثبات، فإذا ثَبَتَت الألف كان الأحْسَن ألا تلحق الواو؛ كقوله -سبحانه-: ﴿فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ﴾ [الشعراء: ٤٥]، ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ﴾ [الحاقة: ٣٠]، وذلك أن الهاء خفية، فلو ألحقتها الواو وقبلها ألف، أشبه الجمع بين الساكنين.

فَأَمَّا مَنْ أسْكَنَ فقال: ﴿يَرْضَهْ لَكُمْ﴾، فإنَّ أبا الحسن يزعم أن ذلك لغة.

وعلى هذا قوله: [من الطويل]

.... وَمِطْوَاىَ مُشْتَاقَانِ لَهْ أَرِقَانِ[2]

فعَلَى هذه اللغة تُحْمَل، ولا تحملها على إجراء الوصل مُجْرَى الوقف.

قال:

قرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر والكسائى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ﴾ [٩]، مشددة الميم.

وقرأ ابن كثير ونافع وحمزة: ﴿أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ خفيفة الميم[3].

قال أبو على: مَنْ قال: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ﴾، احتمل قراءته ضربين:

= الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٨٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٣٦)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٨٩)، تفسير الرازى (٢٦/ ٢٤٧)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٠٧، ٣٠٩).

(١) سقط فى ب.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ٨١١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١١٥)، البحر المحيط (٦/ ٤١٨)، التبيان للطوسى (٩/ ١١)، التيسير للدانى (١٨٩)، تفسير القرطبى (١٥/ ٢٣٨)، الحجة لابن خالويه (٣٠٨)، الحجة لأبى زرعة (٦٢٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٦١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٩٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٣٧)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٨٩)، المعانى للفراء (٢/ ٤١٦)، تفسير الرازى (٢٦/ ٢٥٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٢).

أحدهما: أن تكون الجملة التى عَادَلَتْهَا[(١)] «أَمْ» قد حُذِفَتْ، المعنى: آلْجَاحِد[(٢)] الكافر بربه خير أَمْ مَنْ هو قانت؟! ومن موصولة، وليست باستفهام، والمعنى: آلجاحد الكافر خير أم من[(٣)] هو قانت؟!

ودل على الجملة المحذوفة المعادلة لـ «أم» ما جاء بعدُ من قوله -سبحانه-: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، ودل عليها -أيضًا- ما قبل من قوله -عز وجل-: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَـٰبِ ٱلنَّارِ﴾ [الزمر: ٨]، ومثْلُ حذف هذه الجملة المعادلة لـ «أمْ» للدلالة[(٤)] عليها من الفَحْوَى قولُه -جل وعز-: ﴿وَقَالُوا۟ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ أَتَّخَذْنَـٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [ص: ٦٢، ٦٣]؛ فالمعنى: أَمَفقُودُونَ[(٥)] هم أم زاغت عنهم الأبصار؟!

ومثله قوله -سبحانه-: ﴿فَقَالَ مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ﴾ [النمل: ٢٠]، وقد تقدم ذكر ذلك.

والوجه الآخر: أن تكون أم منقطعة فتكون بمعنى بل، ولا تكون استفهامًا، لكنها تقدر بـ «بل» مع الهمزة.

والتقدير: بل أَمَنْ هو قانت آناء الليل ساجدًا وقائمًا كغيره؟!

فَأَمَّا مَنْ خَفَّفَ فقال: ﴿أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ فالمعنى: أَمَنْ هو قانت كمَنْ [هو][(٦)] بخلاف هذا الوصف؟! ولا وَجه للنداء ههنا؛ لأن هذا موضع معادلة، وليس النداء مِمَّا يقع فى هذا الموضع، وإنما يقع فى نحو هذا الموضع[(٧)] الجُمَلُ التى تكون أخبارًا، وليس النداء كذلك.

ويدل على المحذوف هنا قوله -جل وعز-: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]؛ لأنَّ التسوية لا تكون إلا بين شيئين، وفى جملتين فى الخبر؛ فالمعنى: أَمَنْ هُوَ قانت كَمَنْ جعَل لله أندادًا لِيُضِلَّ عن سبيله؟!

(١) فى أ: عادلت.
(٢) فى أ: ءآلجاحد.
(٣) فى أ: الذى.
(٤) فى ب: الدلالة.
(٥) فى ب: أمفقدون.
(٦) سقط فى ب.
(٧) فى ب: الوضع.

وقال أبو الحسن فى قراءة من قرأ ﴿أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ بالتخفيف: ذا ضعيف؛ لأن الاستفهام إنما يُبْتَدَأُ ما بعده، ولا يحمل على ما قبل الاستفهام، وذَا الكلام ليس قبله شيء يُحْمَلُ عليه إلا فى المعنى.

[قال:]

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِيَ . الَّذِينَ﴾ [١٧، ١٨] بنصب الياء فى رواية أبى عبد الرحمن بن اليزيدى عن أبيه.

وقال [عباس] [١]: سألْتُ أبا عمرو فقرأ: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِيَ الَّذِينَ﴾ بنصب الياء.

وقال عُبَيْدٌ عن أبى عمرو: إن كانت رأسَ آية وقَفْتَ، وإن لم تكن رأس آية قلت: ﴿عِبَادِيَ الَّذِينَ﴾، [وقراءته القطع.] [٢]

ورَوَى القُطَعِيُّ عن عُبَيْد عن شِبْلٍ عن ابن كثير وأهلِ مكة: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِيَ الَّذِينَ﴾ بنصب الياء.

وقرأت على قُنبل عن النَّبَّال عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿عِبَادِ الَّذِينَ﴾ بكسر الدال من غير ياء.

وقرأ الباقون: ﴿عِبَادِ الَّذِينَ﴾ بغير ياء [٣]. قال أبو على: التسكين فى الياء حسن، والتحريك فيها حسن أيضًا.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿ورجلًا سالمًا لرجل﴾ [٢٩] بألف.

وقرأ الباقون: ﴿سَلَمًا﴾.

ورَوَى أَبَانُ عن عاصم: ﴿سَالِمًا﴾ مثل أبى عمرو [٤].

---

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٥)، التبيان للطوسى (٩/ ١٧)، التيسير للدانى (٦٧، ١٨٩)، الحجة لابن خالويه (٣٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٦١)، الغيث للصفاقسى (٣٣٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٣٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٤).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ٨١٧)، البحر المحيط (٧/ ٤٢٤)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٣)، التيسير للدانى (١٨٩)، تفسير القرطبى (١٥/ ٢٥٣)، الحجة لابن خالويه (٣٠٩)، الحجة لأبى زرعة (٦٢١)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٢)، الغيث للصفاقسى (٣٣٩)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٩٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٣٨)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٩٦)، المعانى للفراء (٢/ ٤١٩)، تفسير الرازى (٢٦/ ٢٧٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٢).

قال أبو على: حُدِّثْتُ عن الحُنَيْنِيّ قال: حدثنا أحمد بن المفضَّل قال: حدثنا أَسْبَاط عن السُّدِّيّ فى قوله -تعالى-: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ﴾ [الزمر: ٢٩].

قال: [هذا] (١) مَثَلٌ لأوثانهم(٢).

وقال قتادة: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ﴾ [الزمر: ٢٩].

قال: هذا المشرك، تَنَازَعتْهُ(٣) الشياطين، فقرنه بعضهم ببعض.

﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩] قال: هو المؤمن أَخْلَصَ الدعوةَ لله -سبحانه- والعبادة(٤).

وقال أبو عبيدة: متشاكسون: مجازها من الرّجل الشَّكسِ، وسَالما -وسَلَمًا- لرجل، أى: صُلْحٍ.

وزعموا أن أبا عمرو فَسَّر «سالما»: خالصا له.

وأنشد غير أبى عبيدة: [من الرجز]

أَكْوِى الأَسَرّين وأَحْسِمُ النَّسَا خُلِقْتُ شَكْسًا لِلأَعَادِى مشكسَا
مَنْ شَاءَ مِنْ حَرِّ الجَحِيمِ اسْتَقْبَسَا(٥)

قوله -جل وعز-: ﴿رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ﴾ تقديره: فى أتباعه أو فى شيعته.

وَيُقوِّى قراءَةَ مَنْ قَرَأَ: ﴿سَالِمًا لِرجُلٍ﴾ قوله: ﴿رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ﴾؛ فكما أن الشريك عبارة عن العين وليس باسم حَدَث، كذلك الذى بإزائه، ينبغى أن يكون فاعلًا ولا يكون اسم حَدَثٍ.

ومَنْ قَالَ: ﴿سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾، أو «سِلْمًا» -فهما مصدران، وليسا(٦) بوصفين كـ «حَسَنٍ» وبَطَل، ونِقْضٍ ونِضْوٍ، ولكنه مصدر لـ «سَلِمَ سَلَمًا وَسِلْمًا»، ونظيره فى

---

(١) سقط فى ب.
(٢) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (١٠/ ٦٣٢) (٣١٠٣٣).
(٣) فى ب: نازعته.
(٤) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (١٠/ ٦٣٢) (٣٠١٣١)، وذكره السيوطى فى الدر (٥/ ٦١٢)، وعزاه لعبد الرزاق وعبد بن حميد.
(٥) تقدم.
(٦) فى ب: وليس.

أنه على «فَعَلٍ وفِعْلٍ»: الشَّبَهُ والشِّبْه. وقالوا: رَبِحَ رِبْحًا ورَبَحًا، فكذلك «سَلِمَ، سِلْمًا وسَلَمًا وسَلَامَةً» حكى السَّلَامَةَ أحمد بن يحيى.

والمعنى فيمن قرأ[١]: ﴿سَلَمًا﴾: ذا سَلِم؛ فيكون التقدير: ضَرَبَ الله مثلًا رجلا له شركاء، ورجلًا ذا سَلَم.

قال أبو الحسن: «سَلَمٌ» من الاسْتِسْلام، وقال غيره: السَّلَمُ خِلاف المحارب.

قال أبو على: ويدل على أنَّ «سَلَمًا» و «سِلْمًا» [٢] مصدران، قول الشاعر: [من مجزوء الوافر]

أَنَـــائِلَ إِنَّـــنِـــى سَـــلَمٌ لِأَهْـلِكِ فَـاقْـبَـلِى سِـلْـمِـى[٣]

فهذا يَدل على أنه حَدَث مثلُ: اقبلى عذرى، واقبلى قولى، ونحو ذلك مما يكون عبارة عن حَدَث.

قال:

قرأ حمزة والكسائى: ﴿بِكَافٍ عباده﴾ جماعًا.

وقرأ الباقون ﴿بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [٣٦]، واحدًا[٤].

قال أبو على: حجة من قال: ﴿عَبْدَهُۥ﴾، فأفرد، قوله -عز وجل-: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾؛ فكأن المعنى: أليس الله بكافيك وهم يخوفونك؟! ويقوى الإفراد قوله -تعالى-: ﴿إِنَّا كَفَيْنَٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ [الحجر: ٩٥].

وَمَنْ قَالَ: ﴿بِكَافٍ عِبَادَهُ﴾، فالمعنى: أَلَيْسَ الله بِكَافٍ عبادَهُ الأَنبِياءَ قبل، كما كفى إبراهيمَ النارَ، ونوحًا الغرقَ، ويونسَ ما دفع إليه؟! فهو -سبحانه- كافيك، كما كفى هؤلاء الرسل قبلك.

---

(١) فى أ: قال.
(٢) فى أ: سلم وسلم.
(٣) تقدم.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٥)، البحر المحيط (٧/ ٤٢٩)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٧)، التيسير للدانى (١٨٩)، تفسير الطبرى (٢٤/ ٥)، تفسير القرطبى (١٥/ ٢٥٧)، الحجة لابن خالويه (٣٠٩)، الحجة لأبى زرعة (٦٢٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٢)، الغيث للصفاقسى (٣٣٩)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٣٩٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٣٩)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٩٩)، المعانى للفراء (٢/ ٤١٩)، تفسير الرازى (٢٦/ ٢٨١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٢).

قال:

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿كاشفاتٌ ضُرَّهُ﴾ [٣٨]، و: ﴿مُمْسكَاتٌ رَحْمَتَهُ﴾ [٣٨] مُنَوَّنًا، وروى الكسائى عن أبى بكر عن عاصم مثل أبى عمرو.

الباقون: ﴿كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾، و: ﴿مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦۚ﴾ مضاف(١).

قال أبو على: وجه النصب: أنه مما لم يقع، وما لم يقع من أسماء الفاعلين أو كان فى الحال فالوجه فيه النصب.

قال تَمِيمُ بنُ أُبَىّ بنُ مُقْبِل: [من البسيط]

يَا عَيْنِ بَكِّى حُنَيْفًا رَأْسَ حَيِّهِمُ ... الْكَاسِرِينَ الْقَنَا فِى عَوْرَةِ الدُّبُرِ(٢)

وَوَجْهُ الجر: أنه لَمَّا حُذِفَ التنوين -وإن كان المعنى على إثباته- عاقَبَتِ الإضافة التَّنْوينَ، [للمعنى](٣)، وعلى هذا قوله -سبحانه-: ﴿غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١]، و [قوله](٤): ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ﴾ [الأحقاف: ٢٤]، وقوله: ﴿عارضٌ ممطِرنا﴾ [الأحقاف: ٢٤].

فأما قوله -جل وعز-: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٢]، فَأُعمِلَ ونَصَبَ وإن كان ذلك فيما مضى، وأنت لا تقول: هذا ضاربٌ زيدًا -أمس، فلأن المعنى على حكاية الحال الماضية؛ كما أن قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤] على تقدير حكاية الحال الآتية.

قال:

قرأ حمزة والكسائى: ﴿قُضِىَ عليه الموتُ﴾ [٤٢] بضم القاف والياء مفتوحة،

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ٨٢٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١١٦)، البحر المحيط (٧/ ٤٣٠)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٨)، التيسير للدانى (١٩٠)، تفسير الطبرى (٢٤/ ٦)، تفسير القرطبى (١٥/ ٢٥٩)، الحجة لابن خالويه (٣١٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٢٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٢)، الغيث للصفاقسى (٣٣٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٣٩)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٩٩)، المعانى للفراء (٢/ ٤٢٠)، تفسير الرازى (٢٦/ ٢٨٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٣).

(٢) البيت فى ديوانه ص (٨٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢١٤)، والكتاب (١/ ١٨٤)، واللسان (دبر).

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى أ.

والموتُ: رفعًا.

وقرأ الباقون: ﴿قَضَىٰ﴾ بفتح القاف، ﴿ٱلْمَوْتَ﴾ نصبًا[(١)].

قال أبو على: حجة بناء الفعل للفاعل قوله -جل وعز-: ﴿وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾؛ فكما أن هذا الفعل مبنى للفاعل كذلك حكم الذى عطف عليه، وَمَنْ بَنى الفعل للمفعول به فهو فى المعنى مثل بناء الفعل للفاعل، والأَوّلُ أَبْيَن.

قال:

قرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- وحمزة والكسائى: ﴿بِمَفَازَاتِهِم﴾ [٦١] جماعة.

وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: ﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾ واحدة[(٢)].

قال أبو على: حجة الإفراد: أن «المفازة» و «الفوز» واحد، وإفراد «المفازة» كإفراد «الفَوْز».

ووجْهُ الجمع: أن المصادر قد تُجْمَع إذا اختلفت أجناسها، ومثلُه فى الجمع والإفراد: ﴿عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، وَ: ﴿مَكَانَاتكم﴾.

اخْتَلَفوا فى قوله -سبحانه-: ﴿تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾ [٦٤]:

فقرأ نافع وابن عامر ﴿تَأمُرُونِى أَعْبُدُ﴾ خفيفة.

غير[(٣)] أن نافعًا فتح الياء، ولم يفتحها ابن عامر.

قال أبو عمرو[(٤)] عبد الله بن أحمد بن ذَكوان: وكذلك وجدتها فى كتابى عن

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ٨٢١)، البحر المحيط (٧/ ٤٣١)، التبيان للطوسى (٩/ ٣١)، التيسير للدانى (١٩٠)، تفسير القرطبى (١٥/ ٢٦٣)، الحجة لأبى زرعة (٦٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٢)، الغيث للصفاقسى (٣٣٩)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٠٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٣٩)، المجمع للطبرسى (٨/ ٥٠٠)، المعانى للفراء (٢/ ٤٢٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٣).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ٨٢٧)، البحر المحيط (٧/ ٤٣٧)، التبيان للطوسى (٩/ ٤١)، التيسير للدانى (١٩٠)، تفسير الطبرى (٢٤/ ١٥)، تفسير القرطبى (١٥/ ٢٧٤)، الحجة لابن خالويه (٣١٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٣)، الغيث للصفاقسى (٣٣٩)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٠٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٤٠)، المجمع للطبرسى (٨/ ٥٠٦)، المعانى للفراء (٢/ ٤٢٤)، تفسير الرازى (٢٧/ ٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٣).

(٣) فى ب: إلا.

(٤) فى ب: أبو عمر.

أيوب، وفى حفظى: ﴿تَأمُرُونَنِى﴾ بنونين.

وقال هشام عن ابن عامر: بنونين[١]. غيرُ أحمد: الصحيح عن ابن عامر: ﴿تَأْمُرُونِى﴾ بنون واحدة خفيفة مثل نافع.

وقرأ ابن كثير: ﴿تَأْمُرُونِّىَ﴾ مشددة النون مفتوحة الياء.

وقرأ الباقون: ﴿تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾ ساكنة الياء[٢].

قال أبو على: قوله -عز وجل-: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾، «غَيْرَ» فيه ينتصب على وجهين:

أحدهما: أَعبُدُ غيرَ الله فيما تَأمُرُونِّى.

والوجه الآخرُ: أن ينتصب بـ «تَأْمُرُونِّى»، والمعنى: أَتَأْمُرُونىَّ أن أعبد غير الله؟! فلما حذف «أن» ارتفع «أعْبُدُ» فصار أن وصلتها فى موضع نصب، ولا يجوز انتصاب «غير» بـ «أعبد» على هذا؛ لأنه فى تقدير الصلة فلا يعمل فيما تقدم عليه.

والمعنى: أتأمرونى بعبادة غير الله؟! فموضع «أعبد» و «أن» المضمرة نصب؛ على تقدير البدل من «غير»؛ كأنه قال: أبِعِبَادَةِ غيرِ الله تأمرونى؟! إلَّا أنَّ الجار حذف كما حذف من قوله: [من البسيط]

أَمَـرْتُـكَ الـخَـيْـرَ ....[٣]

وصار التقدير بعد الحذف: أغيرَ الله تَأْمُرُونى عبادَتَه؟! فأضمر المفعول الثانى للأمر، والمفعولُ الأول علامة المتكلم، و «أَنْ أعبد» بدل من «غير»، ومثل هذا فى البدل قوله: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣] [أى ما][٤] أنسانى ذكرَه إلا الشيطان، ومثله فى حذف حرف الجر منه: ﴿ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٦، ٣٧٧)، الإعراب للنحاس (٢/ ٨٢٨)، البحر المحيط (٧/ ٤٣٩)، التبيان للطوسى (٩/ ٤١)، التيسير للدانى (١٩٠، ١٩١)، تفسير القرطبى (١٥/ ٢٧٦)، الحجة لابن خالويه (٣١١)، الحجة لأبى زرعة (٥٦٣)، الغيث للصفاقسى (٣٣٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٤٠، ٢٤١)، المجمع للطبرسى (٨/ ٥٠٦)، تفسير الرازى (٢٧/ ١٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٣، ٣٦٤).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٧)، البحر المحيط (٧/ ٤٣٩)، التيسير للدانى (١٩١)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٣)، الغيث للصفاقسى (٣٣٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٤٠، ٢٤١)، المجمع للطبرسى (٨/ ٥٠٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٣، ٣٦٤).

(٣) تقدم.

(٤) سقط فى ب.

[الصافات: ١٠٢] التقدير: ما تؤمر به، فحذف الجار، فوصل الفعل إلى الضمير؛ فصار: تؤمره، ثم حذفت الهاء من الصلة؛ كما حذفت من قوله -سبحانه-: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾ [النمل: ٥٦] أي: اصطفاهم.

والدليل على أن [«أنْ»] [١] المحذوفة من اللفظ مرادة فى المعنى، أن أبا عثمان حكى عن ابن قُطْرُب عن أبيه أنه سمع مَنْ يُنْشِد: [من الطويل]

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِى أَحْضُرَ الْوَغَى ... ... [٢]

بالنصب.

فأما ﴿تَأْمُرُوٓنِّىٓ﴾ فالقياس: تأمرونَنِى، وتدغم؛ فتصير: ﴿تَأْمُرُوٓنِّىٓ﴾، وجاز الإدغام وإسكان النون المدغمة؛ لأن قبلها حرف لين وهو الواو فى[٣] ﴿تَأْمُرُوٓنِّىٓ﴾، فمن خفف النون فقال: ﴿تَأْمُرُونِى﴾، فإنه ينبغى أن يكون حذف الثانية المصاحبة لعلامة المنصوب المتكلم؛ لأنها قد حذفت فى مواضع، نحو: فَلَيْتِى، وإِنِى، وكأنِى وقَدْنِى فى نحو قوله: [من الرجز]

قَدْنِىَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبين قَدِى[٤]

وإنما قَدَّرنا المحذوفةَ[٥] الثانيةَ؛ لأن التكرير بها[٦] وقع، ولأن حذف الأولى لحن؛ لأنها دلالة الرفع.

وعلى ذلك يحمل قول الشاعر: [من الوافر]

---

(١) سقط فى أ، ب.

(٢) صدر بيت لطرفة بن العبد وعجزه:

.... وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

والبيت فى ديوانه ص (٣٢)، والإنصاف (٢/ ٥٦٠)، وخزانة الأدب (١/ ١١٩)، والدرر (١/ ٧٤)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٨٥)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٨٠٠)، والكتاب (٣/ ٩٩)، واللسان (أنن)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٠٢)، والمقتضب (٢/ ٨٥)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١/ ٤٦٣)، والدرر (٣/ ٣٣)، ورصف المبانى ص (١١٣)، وشرح شذور الذهب ص (١٩٨)، وشرح ابن عقيل ص (٥٩٧)، وشرح المفصل (٢/ ٧)، ومجالس ثعلب ص (٣٨٣)، ومغنى اللبيب (٢/ ٣٨٣)، وهمع الهوامع (٢/ ١٧).

(٣) فى ب: من.

(٤) تقدم.

(٥) فى أ: المحذوف.

(٦) فى أ: به.

... ... لَأَبَاكِ تُخَوِّفِينِي[(١)]

ولو فتح فاتح النون لكان قد حذف المفعول الأول وهو يريده، فإذا كسر فقال: «تأمرونِى»، حذف النون المصاحبة للضمير، وفَتْحُ الياءِ من «تَأمرونِىَ» وإسكانها جميعًا سائغ حسن.

وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو: ﴿فُتِّحَتْ﴾ [٧١] ﴿وَفُتِّحَتْ﴾ [٧٣]، مشددتين.

وعاصم وحمزة والكسائى يخففون[(٢)].

قال أبو على: حجة التشديد، قوله -سبحانه-: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠]، والاتفاق عليه، وهذا التشديد يختص بالكثرة. ووجه التخفيف: أن التخفيف يصلح للقليل والكثير.

* * *

---

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٧)، التبيان للطوسى (٩/ ٤٨)، التيسير للدانى (١٩٠)، الحجة لابن خالويه (٣١١)، الحجة لأبى زرعة (٦٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٤)، الغيث للصفاقسى (٣٣٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٤١)، المجمع للطبرسى (٨/ ٥٠٩)، المعانى للأخفش (٢/ ٤٠٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٤).

بِسْمِ الله

ذِكْرُ اختلافهم فى سورة «المؤمن»

اختلفوا فى الحاء من ﴿حَمٓ﴾ [١]: فقرأ ابن كثير: بفتح الحاء.

واختلف عن أبى عمرو:

فأخبرنى أحمد بن زهير عن القصبى عن عبد الوارث عن أبى عمرو أنه قرأ: ﴿حم﴾ مفتوحة الحاء قليلًا.

وكذلك أخبرنى ابن اليزيدى عن أبيه عن أبى عمرو: ﴿حم﴾ الحاء بين الفتح والكسر.

وأخبرنى الجَمَّال عن أحمد بن يزيد عن أبى مَعْمَرٍ عن عبد الوارث عن أبى عمرو مثله.

وأخبرى الخَزَّاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن أبى عمرو: ﴿حِم﴾ بكسر الحاء.

وقال عَبَّاس بن الفضل وهارون الأعور عن أبى عمرو: ﴿حم﴾ جزمًا. لم يذكرا غير ذلك.

وأخبرنى محمد بن يحيى عن محمد عن اليزيدى عن أبى عمرو: ﴿حِم﴾ بكسر الحاء.

وقال ابن رومى عن أحمد بن موسى عن أبى عمرو: ﴿حِم﴾ بكسر الحاء.

حدثنا إبراهيم بن على العُمَرِى قال: حدثنا عبد الغفار عن عباس عن أبى عمرو: ﴿حم﴾، بكسر الحاء شكلًا بلا ترجمة.

واختلف عن نافع:

فأخبرنى محمد بن الفرج عن محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع: ﴿حَمٓ﴾ بفتح الحاء، وكذلك قال محمد بن سعدان عن إسحاق عن نافع.

وأخبرنى الأشْنَانِى[(١)] عن أحمد بن صالح عن ورش، وقالون عن نافع: ﴿حم﴾

---

(١) الحسن بن على بن مالك بن أشرس بن عبد الله بن منجاب: أبو على الأشنانى البغدادى والد القاضى عمر بن الحسن الأشنانى، روى القراءة عن: أحمد بن صالح وسمع منه كتابه فى قراءة نافع، روى القراءة عنه: ابنه عمر وأبو بكر بن مجاهد وإبراهيم بن حرب الحرانى والخضر بن الهيثم الطوسى. قال ابن المنادى: به أدنى لين. قلت: مات ليلة الأربعاء سنة =

لا مفتوحة ولا مكسورة، وسطًا بين ذلك.

وقال خارجة بن مصعب عن نافع: ﴿حم﴾ بفتح غير مشبع، ذكره عن خارجة محمد بن أبان البلخى.

واختلف عن عاصم - أيضًا -:

فقال الكسائى عن أبى بكر عن عاصم: إنه لم يكسر من الهجاء شيئًا إلا: ﴿طِه﴾ [طه: ١] وحدها، وكان يفتح ﴿حمٓ﴾ ويفخمها.

وقال محمد بن المنذر عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم: إنه كان يكسر الحاء من: ﴿حِم﴾. وأخبرنا النَّرْسِيُّ أبو بكر قال: حدثنا خَلَّادٌ عن حسين عن أبى بكر عن عاصم: أنه كان يكسر الحاء من ﴿حِم﴾.

وقال عن عاصم: أنه قرأ: ﴿حَم﴾ مفخمة[١].

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿حِم﴾، بكسر الحاء.

قال أبو على: قد بينا وجوه هذه الأقوال فيما تقدم.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾ [غافر: ٢٠]:

فقرأ نافع وابن عامر: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ بالتاء.

وقرأ الباقون: ﴿يَدۡعُونَ﴾ بالياء.

وكلهم فتح الياء[٢].

= ثمان وسبعين ومائتين، ودفن يوم الخميس لثلاث خلون من شعبان.
ينظر: الغاية (١/ ٢٢٥).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٧)، التبيان للطوسى (٩/ ٥٢)، التيسير للدانى (١٩١)، تفسير القرطبى (١٥/ ٢٩٠)، الحجة لابن خالويه (٣١٢)، الحجة لأبى زرعة (٦٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٦، ٥٦٧)، الغيث للصفاقسى (٣٤٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤١٢)، الكشف للقيسى (١/ ١٨٨)، المجمع للطبرسى (٨/ ٥١٣)، تفسير الرازى (٢٧/ ٢٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٧٠).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٨)، البحر المحيط (٧/ ٤٥٧)، التبيان للطوسى (٩/ ٦٣)، التيسير للدانى (١٩٢)، تفسير الطبرى (٢٤/ ٣٦)، تفسير القرطبى (١٥/ ٣٠٣)، الحجة لأبى زرعة (١/ ٦٢٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٨)، الغيث للصفاقسى (٣٤٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٢٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٤٢)، المجمع للطبرسى (٨/ ٥١٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٤، ٣٦٥).

قال أبو على: وجه الياء من قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ﴾، أى: يدعون الكفار من آلهتهم من دون الله -تعالى-، والتاء على: قل لهم: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ﴾.

قال: وكلهم فتح الياء، أى لم يضمها أحد منهم فيقول: ﴿وَالَّذِينَ يُدْعَونَ مِنْ دُونِهِ﴾، ولو قرئ ذلك لكان المعنى فى: ﴿يُدْعَونَ﴾: يُسَمُّونَ؛ وذلك كقولهم: ما تدعون كذا فيكم؟ أى: ما تُسَمُّون؟ فكأن المعنى: والذين يُسَمَّونَ آلهة لا يقضُون بشىء.

قال: [من البسيط]

أَهْوَى لَهَا مِشْقَصًا حَشْرًا فَشَبْرَقَهَا وَكُنْتُ أَدْعُو قَذَاهَا الإِثْمِدَ القَرِدَا[1]

[أدعو][2] أى: كنت أسمى.

قال:

واختلفوا فى إثبات الياء وحذفها من قوله -عز وجل-: ﴿يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [١٥]، و: ﴿ٱلتَّنَادِ﴾ [٣٢]، فقال أحمد بن صالح عن ورش وقالون وأبى بكر بن أبى أويس عن نافع: ﴿التَّلَاقِى﴾ يثبت الياء فى الوصل.

وكذلك قال[3] ورش وقالون: ﴿يَوْمَ التَّنَادِى﴾ بياء.

وقال عن أبى بكر بن أبى أُوَيْسٍ بغير ياء فى وصل ولا وقف: ﴿ٱلتَّنَادِ﴾.

وقال إبراهيم القُورَسِىّ عن أبى بكر بن أبى أويس عن نافع بغير ياء: ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾.

وقال أبو قرة عن نافع: ﴿التنادى﴾، بمد الياء.

وقال ابن جَمَّازٍ وإسماعيل والمُسَيَّبِى وأبو خليد بغير ياء فى وصل ولا وقف: ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ و: ﴿ٱلتَّنَادِ﴾.

و [قرأ] ابن كثير: ﴿يَوْمَ التَّنَادِى﴾، و: ﴿التَّلَاقِى﴾، يثبت الياء، وصل أو وقف.

وكذلك: ﴿مِنْ وَاقِى﴾ [الرعد: ٣٤]، و ﴿من هادى﴾ [الرعد: ٣٣]، يصل بالتنوين، ويقف بالياء.

وقرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾، و: ﴿ٱلتَّنَادِ﴾

---

(١) البيت لابن أحمر فى ديوانه ص (٤٩)، واللسان (دعا)، وجمهرة اللغة ص (١٢٦٤)، والمخصص (٩/ ٩٨)، وتهذيب اللغة (٣/ ١٢٤)، والمذكر والمؤنث للأنبارى ص (٢٥٨).

(٢) سقط فى أ.

(٣) زاد فى ب: عن.

بغير ياء.

و [قرأ] عباس عن أبى عمرو: ﴿يَوْمَ التَّنَادِى﴾، يثبت الياء(١).

قال أبو على: المعنى: إنى أخاف عليكم عذاب يوم التلاقى وعذاب يوم التنادى، وإذا كان كذلك، كان انتصاب ﴿يوم﴾ انتصابَ المفعول به، لا انتصابَ الظرف؛ لأنَّ إعرابه إعراب المضاف المحذوف.

وقيل فى يوم التنادى: إنه يوم ينادى أهلُ الجنة أهلَ النار، وأهلُ النار أهلَ الجنة، فينادى أهلَ الجنة ﴿أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤]، وينادى أهلُ النار أَهْلَ الجنة: ﴿أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٥٠].

وقد قرئ: ﴿يَوْمَ التَنَادِّ﴾ بالتشديد، من نَدَّ البعير إذا فَرَّ هاربًا على وجهه؛ ويدل على هذا قوله -سبحانه-: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾ [عبس: ٣٤]، وقد يجوز إذا أراد هذا المعنى فى الشعر أَنْ يخفف ويطلق.

كقول عِمْرانَ: [من البسيط]

قَدْ كُنْتُ جَارَكَ حَوْلًا لَا تُرَوِّعُنِى فِيهِ رَوَائِعُ مِنْ إِنْسٍ وَلَا جَانِ(٢)

وقد تكون الفواصل كالقوافى فى أشياء.

وقد قيل فى يوم التلاقى: إنه يوم يلتقى أَهلُ السماء و [أهلُ](٣) الأرض، ويوم يلتقى [فيه](٤) الظالم والمظلوم.

فأما إثبات الياء وحذفها، فإنه إذا كان فاصلة حَسُنَ الحذف، كما حَسُنَ فى القافية من نحو: [من الكامل]

.... وَبَعْـ ضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفرْ(٥)

فى الوصل والوقف، وما كان كلامًا تامًّا، ولم يكن فاصلة، فإنه يشبه بها،

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٨)، البحر المحيط (٧/ ٤٥٥)، التيسير للدانى (١٩٢)، الحجة لابن خالويه (٣١٢)، الحجة لأبى زرعة (٦٢٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٨)، الغيث للصفاقسى (٣٤٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٤٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٦).

(٢) تقدم.

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى ب.

(٥) تقدم.

وكذلك إذا كان ما قبلها كسرة والآخر ياء، فالإثبات حسَن كما كان الحذف كذلك، وكذلك هو فى القوافى.

فأما اسم الفاعل إذا لم يكن فيه ألف ولام، نحو: ﴿مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣]، و: ﴿مِن وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤]، فإذا وقفتَ على شىء منه أسكنته، والوقف[1] فيه على الياء لغة حكاها سيبويه، وقد ذكرنا وَجْهَهَا فيما تَقَدَّم.

قال:

قرأ نافع وابن عامر: ﴿حَقَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ [٦] جماعة[2].

وقرأ الباقون: ﴿كَلِمَةُ﴾ واحدة[3].

قال أبو على: الكلمة تقع مفردة[4] على الكثرة، فإذا كان كذلك اسْتُغْنِى فيها عن الجمع؛ كما تقول[5] غَمَّنِى قِيَامُكم وقعودُكم، وقال: ﴿لَّا تَدْعُوا۟ ٱلْيَوْمَ ثُبُورًا وَٰحِدًا وَٱدْعُوا۟ ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ١٤]، وقال: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩]، فأفردَ الصوتَ مع الإضافة إلى الكثرة؛ فكذلك الكلمة.

وقد قالوا: [قال] [6] قُسٌّ فى كلمته، يريدون فى خطبته.

ومَنْ جَمَعَ؛ فلأن هذه الأشياء -وإن كانت تدل على الكثرة- قد تجمع إذا اختلفت أجناسُها[7]، قال: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا﴾ [التحريم: ١٢]، ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤] فالكلمات فى قوله -عز وجل- ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا﴾ [التحريم: ١٢] -والله أعلم- يراد بها شرائعه؛ لأن كتبه قد ذكرت.

وقرأ ابن عامر وحده: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنكُم قُوَّةً﴾ [٢١] بالكاف، وكذلك فى

---

(١) فى أ: الوقوف.
(٢) فى ب: جماعات.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٧)، البحر المحيط (٧/ ٤٥٠)، التبيان للطوسى (٩/ ٥٥)، التيسير للدانى (١٢٢)، تفسير القرطبى (١٥/ ٢٩٣)، الحجة لأبى زرعة (٦٢٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٧)، الغيث للصفاقسى (٣٤٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤١٥)، الكشف للقيسى (١/ ٤٤٧)، المجمع للطبرسى (٨/ ٥١٤)، تفسير الرازى (٢٧/ ٣٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٢).
(٤) فى ب: معرفة.
(٥) فى ب: قيل.
(٦) سقط فى ب.
(٧) فى أ: أجناسه.

مصاحفهم[(١)].

وقرأ الباقون: ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ﴾ وكذلك فى مصاحفهم.

قال أبو على: مَنْ قرأ: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾، فأتى بلفظ الغَيْبَةِ؛ فلأن ما قبله من قوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا . . . فَيَنظُرُوا . . . مِن قَبْلِهِمْ﴾ [غافر: ٢١]، على لفظ الغَيْبَة؛ فكذلك يكون قوله: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾، على الغيبة؛ فيكون موافقًا لما قبله من ألفاظ الغيبة، فهذا البَيِّنُ.

وأما من قال: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنكُمْ﴾ بعد ما ذكرناه من ألفاظ الغيبة، فعلى الانصراف من الغيبة إلى الخطاب، كقوله -سبحانه-: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤] بعد قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١].

وحَسُنَ الخطابُ هنا؛ لأنه خطاب فيما أرى لأهل مكة، فحسن الخطاب بحضورهم فجعل الخطاب على لفظ الحاضر المخاطب.

وهذه الآية فى المعنى مثل قوله -تعالى-: ﴿مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٦]، ومثل قوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾ [الروم: ٩]، فهذه كلها على لفظ الغيبة؛ ففيها ترجيح لمن قرأ هذه التى فى «المؤمن» على لفظ الغيبة دون الخطاب.

[وَرَوَى] عباس عن أبى عمرو: ﴿أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾ [٤٤] ساكنة الياء، وَرَوَى اليزيدى وغيره عن أبى عمرو: بفتح الياء.

وقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرو وابنُ عامر: ﴿وَأَنْ يُظْهِرَ﴾ [٢٦] بغير ألف.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿أَوْ أَنْ﴾ بألف قبل الواو[(٢)].

قوله: بألف -يريد به الهمزة التى فى «أو».

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٨)، البحر المحيط (٧/ ٤٥٧)، التبيان للطوسى (٩/ ٦٥)، التيسير للدانى (١٩١)، الحجة لابن خالوية (٣١٣)، الحجة لأبى زرعة (١/ ٦٢٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٩)، الغيث للصفاقسى (٣٤٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٢٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٤٢)، المجمع للطبرسى (٨/ ٥١٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٤، ٣٦٥).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٩)، التيسير للدانى (١٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٧١)، الغيث للصفاقسى (٣٤١)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٤٦)، تفسير الرازى (٢٧/ ٧١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٦).

قال أبو على: من قرأ: ﴿أَوۡ أَن يُظۡهِرَ﴾، فالمعنى: أخاف هذا الضرب منه، كما تقول: كُلْ خبزًا أو تمرًا، أى: هذا الضرب. ومَنْ قال: ﴿وَأَنْ يُظْهِرَ﴾، فالمعنى: إنى أخاف هذين الأمرين منه.

ومن قال: ﴿أَوۡ أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، فالأمران يُخافان منه؛ كما أنه إذا قال: أكلت خبزًا أو تمرًا، أو: أكلت خبزًا وتمرًا -جاز أن يكون قد أكلهما جميعًا، كأنه قال فى «أو»: أكلت هذا الضرب من الطعام.

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿يُظۡهِرَ﴾ [٢٦] وفى رفع ﴿ٱلۡفَسَادَ﴾ [٢٦] ونصبه:

فقرأ نافع وأبو عمرو: ﴿يُظۡهِرَ﴾ بضم الياء، ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ﴾ نصبًا.

وقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿يَظْهَرَ﴾ منصوبة الياء، ﴿فِى الأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ رفعًا.

وقَرَأَ عاصمٌ -فى رواية أبى بكر- وحمزَةُ والكسائِىُّ: ﴿أَوْ أن يَظْهَرَ فِى الأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ رفعًا.

حفص عن عاصم: ﴿أَوۡ أَن يُظۡهِرَ﴾ رفع الياء، ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ﴾ نصبًا[1].

قال أبو على: حجة من قال: ﴿يُظۡهِرَ﴾ -أنه أشبه بما قبله، ولأن قبله: ﴿يُبَدِّلَ﴾ [٢٦]، فأسند الفعل إلى موسى، وهم كانوا فى ذكره؛ فكذلك: ﴿أن يظهر فى الأرض الفساد﴾ ليكون مثل: ﴿يُبَدِّلَ﴾، فيكون الكلام من وجه واحد.

ومن قال: ﴿وَأَنْ يَظْهَرَ﴾ فإنه أراد أنه إذَا بُدِّلَ الدينُ ظهر الفسادُ بالتبديل، أو يكون أراد: أو يظهر فى الأرض الفساد بمكانه.

قال:

حدثنى الخَزَّاز، قال: حدثنا محمد بن يحيى القُطَعِىُّ عن عُبَيْدٍ عن أبى عمرو: ﴿وقال رَجْلٌ مؤمن﴾ [٢٨] ساكنة الجيم.

وقرأ الباقون: ﴿رَجُلٌ﴾.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٨)، البحر المحيط (٧/ ٤٦٠)، التبيان للطوسى (٩/ ٦٩)، التيسير للدانى (١٩١)، تفسير الطبرى (٢٤/ ٣٧)، تفسير القرطبى (١٥/ ٣٠٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٣)، الحجة لأبى زرعة (٦٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٩)، الغيث للصفاقسى (٣٤١)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٤٣)، المجمع للطبرسى (٨/ ٥٢٠)، المعانى للفراء (٣/ ٧)، تفسير الرازى (٢٧/ ٥٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٥).

قال أبو على: رَجُل ورجْل، وسَبُع وسَبْع، وعضُد وعَضْد، التحقيق على[1] هذا النحو مستمر كثير.

اختلفوا فى إدغام الذال من: ﴿عُذْتُ﴾ [٢٧]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر: ﴿عُذْتُ﴾ مُبيَّنَةَ الذال، وفى «الدخان» [٢٠] مثله.

قال محمدُ بْنُ إسحاقَ عن أبيه، وقال القاضى عن قالون، وأبو بكر بنُ أبى أُوَيْسٍ، وورش عن نافع كذلك: ﴿عُذْتُ﴾ غير مدغمة.

وقال ابن جَمَّاز وإسماعيل عن نافع: ﴿عُذتُّ﴾ مدغمة.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى مدغمًا[2].

قال أبو على: الإدغام حسَنٌ؛ لتقارب هذه الحروف، وأَنها كلَّها من [طرف][3] اللسان وأصول الثنايا، والبيان حَسَنٌ؛ لاختلاف حَيِّزِ هذه الحروف.

أَلَا ترى أن الذال ليست من حيز التاء، وإنما الذال والثاء والظاء من [حَيِّز][4]، والدال والطاء والتاء من حَيِّز؛ فحَسُنَ البيان لذلك.

قال سيبويه: «حدثنا من نثق به أنه سمع من يقول: أخذت، فيبين».

قال:

قرأ أبو عمرو وحده ﴿على كل قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ﴾ [٣٥]، يُنَوِّن «قلب».

وقرأ الباقون: ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾ مضافًا[5].

قال أبو على: وَجْهُ قول أبى عمرو: أنه جعل التكبر صفة للقلب، وإذا وُصِفَ

---

(١) فى ب: فى.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٨)، البحر المحيط (٧/ ٤٦٠)، الحجة لابن خالويه (٣١٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٠)، الغيث للصفاقسى (٣٤١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٢٣)، المجمع للطبرسى (٨/ ٥٢٠)، تفسير الرازى (٢٧/ ٥٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ١٦).

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى أ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٨، ٣٧٩)، الإعراب للنحاس (٣/ ١١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١١٧)، البحر المحيط (٧/ ٤٦٥)، التبيان للطوسى (٩/ ٧٢)، التيسير للدانى (١٩١)، تفسير الطبرى (٢٤/ ٤٢)، تفسير القرطبى (١٥/ ٣١٤)، الحجة لابن خالويه (٣١٤)، الحجة لأبى زرعة (٦٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٠)، الغيث للصفاقسى (٣٤١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٢٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٤٤)، المجمع للطبرسى (٨/ ٥٢٢)، =

القلبُ بالتكبر كان صاحبه فى المعنى متكبرًا، وكأنه أضاف التكبر إلى القلب، كما أضيف الصَّعَرُ إلى الخَدِّ فى قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ [لقمان: ١٨]، فكما يكون بِصَعَرِ الخد متكبرًا، كذلك يكون بالتكبر فى القلب مُتَكبِّرَ [الجملة] [١].

ومما يقوى ذلك: أن الكِبْرَ قد أضيف إلى القلب فى قوله -تعالى-: ﴿إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾ [غافر: ٥٦] فالكِبْرُ فى القلب كالصَّعَرِ فى الخد، والثَّنْيِ فى الْجيدِ فى قوله: [من البسيط]

... ... ثَـانِـى الْجِـيـدِ [٢]

وكذلك إضافة الخضوع إلى الأعناق فيمن جعل الأعناقَ جمع «عنق» الذى هو العضو.

فكما أن هذه الأمورَ إذا أُضِيفَتْ إلى هذه الأعضاء ووُصِفَتْ بها، كان الوصف شاملًا لجملة الشخص -كذلك التكبر إذا أضيف إلى القلب يكون صاحبه به متكبرًا.

وكذلك إضافة الكتابة إلى اليد فى قوله -سبحانه-: ﴿فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩].

فأما من أضاف فقال: ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾ فلا يخلو من أن يُقَدِّرَ الكلام على ظاهره أو يقدِّرَ فيه حذفًا، فإن تَرَكَهُ على ظاهره كان المعنى: يطبع على كل قلب متكبر، أى: يطبع على جملة القلب من المتكبر.

وليس المراد أنه يطبع على كل قلبه، فيعم الجميع بالطبع؛ إنما المعنى: أنه يطبع على القلوب إذا كانت[٣] قلبا قلبا، والطبع علامة فى جملة القلب كالختم عليه.

فإذا كان الحمل على الظاهر غيرَ مستقيم علمت أن الكلام ليس على ظاهره، وأنه قد حذف منه شيء، وذلك المحذوف إذا أظهرته: كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر؛ فيكون المعنى: يطبع على القلب إذا كان قلبا قلبا من كل متكبر، ويختم عليه.

= المعانى للأخفش (٢/ ٤٦١)، المعانى للفراء (٣/ ٨)، تفسير الرازى (٢٧/ ٦٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٥).

(١) سقط فى ب.

(٢) جزء من عجز بيت للشماخ وقبله:

نبئت أن ربيعًا أن رعى إبلاً يهدى إلى خناه ...

ينظر ديوانه ص (١٥)، والكامل ص (١٦)، ومجاز القرآن (٢/ ٤٦).

(٣) فى ب: كان.

ويؤكد ذلك أن فى حرف ابن مسعود -فيما زعموا-: ﴿عَلَى قَلْبِ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ﴾؛ فإظهار «كل» فى حرفه يدل على أنه فى حرف العامة -أيضًا- مراد، وحَسُنَ [حذف][1] «كل»، لتقدم ذكرها.

كما جاء ذلك فى قوله: [من المتقارب]

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا[2]

وفى قولهم: مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً، وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةً[3].

فحذف «كل»؛ لتقدم ذكرها، فكذلك فى الآية.

قال:

قرأ عاصم - فى رواية حفص -: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ [٣٧] نصبًا.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿فَأَطَّلِعُ﴾ رفعًا[4].

قال أبو على: من رفع فقال: ﴿لَعَلِّى أَبْلُغُ... فَأَطَّلِعُ﴾ -كان المعنى: لعلى أبلغ، ولعلى أطلع.

ومثل هذه القراءة قوله -سبحانه-: ﴿لَعَلَّهُ يَزَّكَّى. أَوْ يَذَّكَّرُ﴾ [عبس: ٣، ٤]، أى: لعله يتزكى ولعله يتذكر. وليس بجواب، ولكن المعنى: أَبْلُغُ وأطلعُ.

ومن نصَبَ: جعله جوابًا بالفاء لكلام غيرِ موجب، كالأمْر والنهى، ونحوهما مما لا يكون إيجابًا.

والمعنى: إنى إذا بلغت اطلعت. ومثله: ألا تَقَعُ الماءَ فَتَسْبَحَ، أى: أَلَا تقعُ وأَلَا تسبَحُ.

وإذا نصب كان المعنى: إنَّك إذا وَقَعْتَ سبحت.

---

(١) سقط فى ب.
(٢) تقدم.
(٣) ينظر: مجمع الأمثال (٣/ ٢٧٥).
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٩)، الإعراب للنحاس (٣/ ١١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١١٧)، البحر المحيط (٧/ ٤٦٥)، التبيان للطوسى (٩/ ٧٦)، التيسير للدانى (١٩١)، تفسير الطبرى (٢٤/ ٤٣)، تفسير القرطبى (١٥/ ٣١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٥)، الحجة لأبى زرعة (٦٣١)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٠)، الغيث للصفاقسى (٣٤١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٢٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٤٤)، المجمع للطبرسى (٨/ ٥٢٣)، المعانى للفراء (٣/ ٩)، تفسير الرازى (٢٧/ ٦٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٥).

قرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [٣٧] بضم الصاد.

وقرأ الباقون ﴿وصَدَّ﴾ بفتح الصاد(١).

قال أبو على: من قرأ: ﴿وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ بضم الصاد؛ فلأن ما قبله فعل مبنى للمفعول به؛ فجعل ما عطف عليه مثله، والذى قبله: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾ [غافر: ٣٧].

ومن قال: ﴿وَصَدَّ﴾، فبنى الفعل للفاعل؛ فلأن فرعون قد تقدم ذكره، وهو الصادُّ عن السبيل، ومِنْ صده عن السبيل المستقيم والإيمان: وعيدُه من آمن على إيمانهم(٢) فى قوله: ﴿لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٤، الشعراء: ٤٩]، ونحو ذلك مما أوعدهموه لإيمانهم، والمزيِّن له سوء عمله والصاد له هم طغاة أصحابه والشيطان؛ كما بين ذلك فى الآية الأخرى فى قوله -جل وعز-: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ﴾ [النمل: ٢٤].

ومما يقوى بناء الفعل للفاعل: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [محمد: ١]، و: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥]، [و] ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ﴾ [الفتح: ٢٥]؛ فكذلك: ﴿وصَدَّ عن السبيل﴾ ينبغى أن يكون الفعل منه مبنيًّا للفاعل مثل الآى الأُخَر.

قال: «وصَدَّ عن السبيل»: وصد عن الدين. وقال: ﴿رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]؛ فيجوز أن يكون: يصدون هم عنك، ويجوز أن يكون: يصدون المسلمين عن متابعتك والإيمان بك، فـ «صَدَّ»، و «صدَدْتُه»، مثل: «رجع» و«رجعته» ونحوه.

قال:

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم -فى رواية أبى بكر- وابن عامر: ﴿السَّاعَةُ ادْخُلُوا﴾ [٤٦] موصولة.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٩)، الإعراب للنحاس (٣/ ١١)، البحر المحيط (٧/ ٤٦٦)، التبيان للطوسى (٩/ ٧٦)، التيسير للدانى (١٣٣)، تفسير الطبرى (٢٤/ ٤٣)، تفسير القرطبى (١٥/ ٣١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٥)، الحجة لأبى زرعة (٦٣٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٧١)، الغيث للصفاقسى (٣٤١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٢٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٤٤)، تفسير الرازى (٢٧/ ٦٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٨).

(٢) فى ب: إيمانه.

وقرأ نافع وحمزة والكسائى، وعاصم - فى رواية حفص -: ﴿أَدْخِلُوٓاْ﴾ بفتح الألف وكسر الخاء[(١)].

قال أبو على: القول مراد فى الوجهين جميعًا؛ كأنه يقال: أَدخِلُوهم، ويقال: ﴿ادْخُلوا﴾ فمن قال: ﴿أَدْخِلُوٓاْ﴾ كان ﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ مفعولًا بهم، و ﴿أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ مفعولٌ ثانٍ، والتقدير: إرادة حرف الجر ثم حذف؛ كما أنك إذا قلت: دخل زيد الدار، كان معناه: فى الدار، كما أن خلافه الذى هو «خرج» كذلك فى التقدير.

وكذلك قوله -سبحانه-: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾ [الفتح: ٢٧].

ومَنْ قال: ﴿ادْخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ [٢٦] كان انتصاب ﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ على النداء، ومعنى: ﴿أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ أنه في موضع مفعول به، وهو فى الاختصاص مثل: ﴿ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾، وحذف الجار؛ فانتصب انتصاب المفعول به.

وحجة من قال: ﴿ادْخُلوا﴾: قوله -سبحانه-: ﴿ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ أَنتُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ تُحْبَرُونَ﴾ [الزخرف: ٧٠] و: ﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾ [الحجر: ٤٦]، [و] ﴿ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٧٦]، وهذا النحو كثير.

وحُجَّةُ مَنْ قرأ[(٢)]: ﴿أَدْخِلُوٓاْ﴾: أنهم[(٣)] أُمِرَ بِهِم فأُدْخِلوا.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿فأولئك يُدْخَلُونَ الجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فيها﴾ [٤٠] بضم الياء.

وقرأ عاصم - فى رواية أبى هشام - عن يحيى وابن عطارد عن أبى بكر عن عاصم: ﴿يُدْخَلُونَ﴾ بضم الياء.

وفى رواية خلف عن أحمد بن عمر الْوَكِيعِى عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم:

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٩)، الإعراب للنحاس (٣/ ١٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١١٨)، البحر المحيط (٧/ ٤٦٨)، التبيان للطوسى (٩/ ٧٩)، التيسير للدانى (١٩٢)، تفسير الطبرى (٢٤/ ٤٧)، تفسير القرطبى (١٥/ ٣٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣١٥)، الحجة لأبى زرعة (٦٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٢)، الغيث للصفاقسى (٣٤١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٣٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٤٥)، المجمع للطبرسى (٨/ ٥٢٥)، المعانى للأخفش (٢/ ٤٦٢)، المعانى للفراء (٣/ ١٠)، تفسير الرازى (٢٧/ ٧٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٥).

(٢) فى أ: قال.

(٣) فى ب: أنه.

﴿يَدۡخُلُونَ﴾ بفتح الياء.

حفص عن عاصم: بفتح الياء ﴿يَدۡخُلُونَ﴾.

وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿يَدۡخُلُونَ﴾ بفتح الياء[(١)].

قال أبو على: من حجة من ضم [الياء][(٢)] قوله -تعالى-: ﴿تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣]؛ فإذا أُورِثُوها أُدْخِلُوهَا.

وحجة [من قرأ:] ﴿يَدۡخُلُونَ﴾ : ﴿فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي. وَٱدۡخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر: ٢٩]؛ فعلى هذا: ﴿يَدۡخُلُونَ﴾.

اختلفوا فى فتح الياء من قوله -سبحانه-: ﴿سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [٦٠] وضمها:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو - فى رواية عباس بن الفضل - وعاصم - فى رواية أبى بكر -: ﴿سَيُدْخَلُون جهنم﴾ مرتفعة الياء.

وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم، وأبو عمرو - فى غير رواية عباس -: ﴿سَيَدْخُلونَ﴾ بفتح الياء[(٣)].

قال أبو على: يدل على: ﴿سَيَدۡخُلُونَ﴾ قوله: ﴿ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾ [الحجر: ٤٦]، و: ﴿فَٱدۡخُلُوٓاْ أَبۡوَٰبَ جَهَنَّمَ﴾ [النحل: ٢٩]، فعلى هذا يكون: ﴿سَيَدۡخُلُونَ﴾.

وأما من قال: ﴿سَيُدْخَلُونَ﴾ فهو من: «أَدْخِلُوا».

ألا ترى أن الفعل مبنى للمفعول [به][(٤)]، وقد تَعَدَّى إلى مفعول واحد؟! فهذا يدل على أنه إذا بُنِىَ للفاعل تَعَدَّى إلى مفعولين؛ فهذا على: ﴿أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٩)، البحر المحيط (٧/ ٤٦٦)، التبيان للطوسى (٩/ ٧٦)، التيسير للدانى (٩٧)، تفسير القرطبى (١٥/ ٣١٧)، الحجة لابن خالويه (٣١٥)، الحجة لأبى زرعة (٦٣٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٧١)، الغيث للصفاقسى (٣٤١)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٤٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٢).

(٢) سقط فى ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٩)، البحر المحيط (٧/ ٤٧٣)، التبيان للطوسى (٩/ ٨٦)، التيسير للدانى (١٩٢)، تفسير القرطبى (١٥/ ٣٢٨)، الحجة لأبى زرعة (٦٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٢)، الغيث للصفاقسى (٣٤١)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٤٥)، المجمع للطبرسى (٨/ ٥٢٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٢).

(٤) سقط فى أ.

﴿أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦].

[قرأ] ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿يوم لَا تَنْفَعُ﴾ بالتاء.

وقرأ الباقون: ﴿يَنفَعُ﴾ بالياء.

قال أبو على: الوجهان حسنان؛ لأن [العُذْرَ] (١) والمَعْذِرَة والاعتذار بمعنى، كما أن الوعظ والموعظة كذلك.

قرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿قَلِيلًا مَّا تَتَذَكَّرُونَ﴾ بتاءين.

و [قرأ] (٢) الباقون: بياء وتاء(٣).

قال أبو على: التاء على: قل لهم: ﴿قَلِيلًا مَّا تَتَذَكَّرُونَ﴾، والياء على: أن الكفار قليلًا ما يتذكرون، أى يَقِل نظرُهم فيما ينبغى أن يَنظُروا فيه مِمّا دُعُوا إليه.

* * *

(١) سقط فى أ، ب.

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٩)، البحر المحيط (٧/ ٤٧٢)، التبيان للطوسى (٩/ ٨٦)، التيسير للدانى (١٩٢)، تفسير الطبرى (٢٤/ ٥١)، تفسير القرطبى (١٥/ ٣٢٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٦)، الحجة لأبى زرعة (٦٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٢)، الغيث للصفاقسى (٣٤١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٣٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٤٦)، المجمع للطبرسى (٨/ ٥٢٧)، تفسير الرازى (٢٧/ ٨٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٥).

بِسْمِ الله

ذِكْرُ اختلافهم فى سُورَة [حم] السَّجْدَة

[قال:] (١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿فى أَيَّام نَحْسَات﴾ [١٦] الحاء موقوفة.

[وقرأ] (٢) الباقون: ﴿نَّحِسَاتٍ﴾ مكسورة الحاء(٣).

قال أبو على: «النحْس» كلمة تكون على ضربين:

أحدهما: أن يكون اسْمًا.

والآخر: أن يكون وصفًا.

فَمِمَّا جاء فيه اسمًا مصدرًا قوله -سبحانه-: ﴿فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾ [القمر: ١٩]؛ فالإضافة إليه تدل على أنه اسم وليس بوصف، ولو كان وصفًا لم يُضَفْ إليه؛ لأن الصفة لا يضاف إليها الموصوف.

وقال المفسرون فى ﴿نَّحِسَاتٍ﴾ قولين:

أحدهما: الشديد البرد.

والآخر: أنها المشئومة عليهم.

فتقدير قوله -تعالى-: ﴿فِي يَوْمِ نَحْسٍ﴾: فى يوم شؤم.

وقالوا: يَوْمٌ نَحْسٌ، ويَوْمُ نَحْسٍ؛ فمن أضاف كان مثل ما فى التنزيل من قوله -سبحانه-: ﴿يَوْمِ نَحْسٍ﴾، ومن أجراه على الأول احتمل أمرين:

يجوز أن يكون جعله مثل: «فَسْلٍ» و «رَذْلٍ».

ويجوز أن يكون وَصْفًا بالمصدر مثل: رَجُلٌ عَدْلٌ.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٠، ٣٨١)، الإعراب للنحاس (٣/ ٣٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١١٩)، البحر المحيط (٧/ ٤٩٠)، التبيان للطوسى (٩/ ١١٢)، التيسير للدانى (١٩٣)، تفسير الطبرى (٢٤/ ٦٦)، تفسير القرطبى (١٥/ ٣٤٨)، الحجة لابن خالويه (٣١٦)، الحجة لأبى زرعة (٦٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٦)، الغيث للصفاقسى (٣٤٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٤٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٤٧)، المجمع للطبرسى (٩/ ٧)، المعانى للأخفش (٢/ ٤٦٥)، المعانى للفراء (٣/ ١٤)، تفسير الرازى (٢٧/ ١١٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٦).

والنَّحْس: الْبَرْد.

أنشَدَ عن الأَصْمَعِيّ: [من الوافر]

كَأَنَّ سُلَافَةً عُرِضَتْ لِنَحْسٍ يُحِيلُ شَفِيفُهَا الْمَاءَ الزُّلَالَا[١]

أي: البرد.

فمن قال: ﴿فِى أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ﴾، فأسكن العين؛ أسكنها لأنه صفة، مثل: عَبْلَات وصَعْبات، وخَذْلات.

ويجوز أن يكون جَمْعَ المصدر وَتَرَكَهُ على إسكانه فى الجمع؛ كما قالوا: زَوْرَةٌ وَعَدْلَة.

قال أبو الحسن: لم أسمع فى «النحْس» إلا الإسكان، وإذا كان الواحد من نحو ذا مُسْكَنًا أُسْكِنَ فى الجمع؛ لأنه صفة.

وقال أبو عبيدة: ﴿نَّحِسَاتٍ﴾: ذَوَاتُ نُحُوس؛ فيمكن أن يكون: ﴿نَّحِسَاتٍ﴾ فيمن كسر العين جعله صفة من باب: «فَرِقٍ»، و «نَزِقٍ». وجمع على ذلك، إلَّا أنَّا لَمْ نَعْلَمْ منه فِعْلًا، كما علمنا من «فرق»، ولكن جعلوه صفة.

كما أن من أسكن فقال: ﴿نَحْسات﴾، أمكن أن يكون جعله [صفة][٢] كـ «صَعْبات»، فكما[٣] كان ذلك صفة، كذلك يكون ﴿نَّحِسَاتٍ﴾ فيمن كسر العين، و«فَعِلٌ» من أبنية الصفات، إلا أنَّا لم نعلم منه فعلًا. فإن استدلَلْت بخلافه الذى هو «سَعِدٌ» فقلت: كما أن «سَعِدٌ» على «فَعِل»، وجاء فى التنزيل: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ﴾ [هود: ١٠٨]؛ فكذلك «النحس» فى القياس، وإن لم يُسْمَعْ منه نَحِس يَنْحَس، كما سُمِعَ: سَعِدَ يَسْعَد؛ فكأنه استعمل على تقدير ذلك؛ كما أن فَقِيرًا وشَدِيدًا استعملا على تقدير «فعل» وإن لم يستعمل فَقُرَ ولا شَدُدَ؛ فاسْتُغْنِىَ بـ «افْتَقَرَ» و «اشْتَدَّ» عنه؛ فكذلك يكون «نَحِس» فى قول من قال: ﴿نَّحِسَاتٍ﴾.

[قرأ][٤] نافع وحده: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ﴾ [١٩] بالنون، ﴿أَعْدَاءَ اللهِ﴾ بفتح الألف مع المد.

---

(١) البيت لابن أحمر فى ديوانه ص (١٢٦)، واللسان (نحس)، والتاج (نحس).
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى أ: فلما.
(٤) سقط فى أ.

وقرأ الباقون: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ﴾ رفع[١].

قال أبو على: حجة من قال: ﴿نَحْشُرُ﴾، أنه معطوف على قوله: ﴿وَنَجَّيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [فصلت: ١٨]، فكذلك المعطوف عليه يَحْسُن أن يكون وفقه فى لفظ الجمع.

ويُقَوِّيهِ قوله -سبحانه-: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾ [مريم: ٨٥]، ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا﴾ [الأنعام: ١١١].

وحجة من قال: ﴿يُحْشَرُ﴾ أن قوله: ﴿وَنَجَّيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ كَلَامٌ قد تم؛ فلما تم الكلام استأنفوا ولم يَحْمِلوا على: ﴿وَنَجَّيْنَا﴾.

وقد قال: ﴿ٱحْشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزْوَٰجَهُمْ﴾ [الصافات: ٢٢]، فقالوا: ﴿يُحْشَرُ﴾، واختاروه على النون فى: ﴿نَحْشُرُ﴾؛ لأن الحاشرين لهم [هم] [٢] المأمورونَ بقوله: ﴿ٱحْشُرُواْ﴾؛ فلذلك لم يجعلوه وفق قوله: ﴿وَنَجَّيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وكِلَا الأَمْرَيْنِ حَسَنٌ.

ويقوى قول من قال: ﴿يُحْشَرُ﴾ فبنى الفعل للمفعول به، أنْ قد عُطِفَ عليه [بقوله:] [٣] ﴿فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ [فصلت: ١٩].

وقرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾ [٤٧] جماعة.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿من ثَمَرَةٍ﴾ واحدة[٤].

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨١)، الإعراب للنحاس (٣/ ٣٤)، البحر المحيط (٧/ ٤٩٢)، التبيان للطوسى (٩/ ١١٢)، التيسير للدانى (١٩٣)، تفسير القرطبى (١٥/ ٣٥٠)، الحجة لابن خالويه (٣١٧)، الحجة لأبى زرعة (٦٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٦)، الغيث للصفاقسى (٣٤٢)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٥٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٤٨)، المجمع للطبرسى (٩/ ٨)، تفسير الرازى (٢٧/ ١١٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٦).

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: هو قوله.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٢)، الإعراب للنحاس (٣/ ٤٥)، البحر المحيط (٧/ ٥٠٤)، التبيان للطوسى (٩/ ١٣٢)، التيسير للدانى (١٩٤)، تفسير الطبرى (٢٥/ ٢)، تفسير القرطبى (١٥/ ٣٧١)، الحجة لابن خالويه (٣١٧)، الحجة لأبى زرعة (٦٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٧)، الغيث للصفاقسى (٣٤٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٤٩)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٧)، المعانى للفراء (٣/ ٢٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٧).

قال أبو على: قوله: ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ -إذا أفرد- يدل على الكثرة؛ فإذا كان كذلك استُغْنِيَ به عن الجمع.

وَيُقَوِّى الإفرادَ قَوْلُه -سبحانه-: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ﴾ [فصلت: ٤٧]؛ فكما أفرد ﴿أُنثَىٰ﴾ كذلك ينبغى أن يكون: ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ مفردة.

وحجة من جَمَع: أن الجمع صحيح، والمعنى عليه؛ ألَا تَرَى أنه(١) ليس يراد بها ثمرة دون ثمرة، إنما يراد جميع الثمَرات؟! وَإذا كان كذلك كان الجمع(٢) حسنًا، وإن كانَ الإفراد يدل(٣) عليه، وليس الثمرة بواحد، كما أن قوله -تعالى-: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ﴾ ليس بواحد؛ إنما هو أجناس الإناث؛ فكذلك يكون المرادُ أجناس الثمار.

وَزَعَمُوا أن فى حرف عبد الله: ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَةٍ مِنْ أَكْمَامِهَا﴾، وفى حرف أُبَىٍّ: ﴿مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾.

وقوله: ﴿مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾، مثل قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا﴾ [فاطر: ٢٧]، ولو كان «مِنْ أَكْمَامِهِنَّ»، و «مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُنَّ» كان حسنا.

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابنُ عامر وحفصٌ عن عاصم: ﴿ءَاعْجَمِىٌّ﴾ [٤٤] ممدود.

[وقرأ] (٤) عاصم -فى رواية أبى بكر- وحمزة والكسائى: ﴿أَأَعْجَمِىٌّ﴾ بهمزتين(٥).

قال أبو على: الأعجم(٦): الذى لا يفصِح من العرب كان أو من العجم.

---

(١) فى أ: أن.
(٢) فى أ: الجميع.
(٣) فى أ: قد يدل.
(٤) سقط فى أ، ب.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨١)، البحر المحيط (٧/ ٥٠٢)، التبيان للطوسى (٩/ ١٢٨)، التيسير للدانى (١٩٣)، تفسير الطبرى (٢٤/ ٨٠)، تفسير القرطبى (١٥/ ٣٦٩)، الحجة لأبى زرعة (٣٦٧)، الغيث للصفاقسى (٣٤٣)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٥٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٤٨)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٦)، المحتسب لابن جنى (٢/ ٢٤٧)، المعانى للفراء (٣/ ١٩)، تفسير الرازى (٢٧/ ١٣٤)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٦٦).
(٦) فى ب: الأعجمى.

أَلَا تراهم قالوا: زِيَاد الأعجم؛ لآفة كانت فى لسانه، وكان عربيًا؟! وقالوا: صلاة النهار عجماء[(١)]، أى: تُخْفَى فيها القراءة ولا تُبَيَّنُ، و «العَجْمَاءُ جُبَارٌ» [(٢)]؛ لأنها لا تُبِين عن نفسها[(٣)] كما يُبِينُ ذو[(٤)] التمييز، قال أبو يوسف: هى المنْفَلِتَةُ؛ لاجتماع الناس على تضمين السائق والقائد.

ويجمع الأعجم على: عُجْم.

أنشد أبو زيد: [من الطويل]

يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا ... إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ[(٥)]

فـ «العُجْمُ»: جمعُ أعجم، والمعنى: وأبغض صوت العجم صوت الحمار؛ لأن المضاف إليه فى «أفعل» بعضُ المضاف إليه، وصوت الحمار ليس بالعُجْم؛ فإذا لم يَسُغْ حمْلُ هذا الكلام على ظاهره علمت أن التقدير فيه ما وصفناه.

وَتُسَمِّى العربُ من لا[(٦)] يُبَيِّن كلامه من أى صنف كان من الناس: أعجم.

ومِنْ ثَمَّ قال أبو الأَخْزَر: [من الرجز]

سَلُّومُ لَوْ أَصْبَحْتِ وَسْطَ الأَعْجَمِ ... بِالرُّومِ أَوْ بِالتُّرْكِ أَوْ بِالدَّيْلَمِ[(٧)]

فقال: لو كنت وَسْط الأعجم، ولم يقل: [وَسْطَ] [(٨)] العُجْم؛ لأنه جعل كلَّ مَنْ لم يبين كلامه أعجم؛ فكأنه قال: لو كنتِ وسْطَ القَبِيلِ الأعْجَمِ.

والعَجَمُ خلاف العَرَب، ويقال: العُجْمُ والعَجَمَ، كما يقال: العُرْبُ والعَرَب، والعَجَمِيُّ خلاف العَرَبِيّ، وهو منسوب إلى العَجَم؛ كما أن العَرَبِيّ منسوب إلى

---

(١) ذكره أبو عبيد فى غريب الحديث (٣/ ٢٥٧)، وابن الأثير فى النهاية (٣/ ١٨٧)، من قول الحسن وأورده الزمخشرى فى الفائق (٢/ ٣٩٥).

(٢) هو جزء من حديث لأبى هريرة: أخرجه البخارى (٤/ ١٣٤) كتاب الزكاة، باب: فى الركاز الخُمس (١٤٩٩) وأطرافه فى (٢٣٥٥ و ٦٩١٢ و ٦٩١٣)، ومسلم (٣/ ١٣٣٤) كتاب الحدود، باب: العجماء والمعدن والبئر جبار (٤٥/ ١٧١٠).

(٣) فى أ: أنفسها.

(٤) فى أ: ذوو.

(٥) تقدم.

(٦) فى أ: لم.

(٧) البيت فى شرح شواهد الإيضاح ص (٤٤٠)، واللسان (وسط)، والتاج (وسط)، والمخصص (٢/ ١٢١)، وبلا نسبة فى اللسان (عجم)، والتاج (عجم)، ويروى: البيت الثانى هكذا: فى الروم أو فارس أو فى الديلم.

(٨) سقط فى أ.

العَرَب، وإنما[١] قُوبِلَ الأعْجَمِىُّ فى الآية بالعربى، وخلاف العربى: العجمى؛ لأنَّ الأعجمِىَّ فى أنه لا يُبَيِّن مثل العجمى عندهم، فمن حيث اجتمعا فى أنهما لا يُبَيِّنان قُوبِلَ به العربى فى قوله -عز وجل-: ﴿ءَاْعْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾ [٤٤].

وينبغى أن يكون الأعجمى الياء فيه للنسب، نُسِبَ إلى الأعْجَم الذى لا يفصح، وهو فى المعنى كالعَجَمِى، وإن كانا يختلفان فى النسبة، فيكونَ الأعْجَمِىُّ عربيًّا.

ويجوز أن يقال: رجل أعجمى، فيراد به ما يراد بأعجم بغير ياء النسب؛ كما يقال: أحمر وأَحْمَرِىّ، وَدَوَّار ودَوَّارِىٌّ[٢]، وقوله -سبحانه-: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٨] مما جُمِعَ على إرادة ياء النَّسَبِ فيه، مثل: النُّمَيْرون، و الهُبَيْرات.

ولولا ذلك لم يجز جمعه بالواو والنون؛ ألا ترى أَنَّكَ لا تقول فى الأحمر إذا كان صفة: أَحْمَرُون؟! فإنما جاز الأعْجَمُونَ لما ذكرنا.

فأما «الأعاجم» فينبغى أن يكون تكسير «أعجمى»، كما كان «المَسَامِعَة» تكسير «مِسْمَعِىّ»، وقد استعمل هذا الوصف استعمالَ الأَسماء.

من ذلك قوله: [من الكامل]

... ... لأعْجَمَ طِمْطِمِ[٣]

وقوله: [من الرجز]

... وَسْـــطَ الأَعْـــجَـــمِ[٤]

فيجوز لذلك أن يكون من باب: «الأجَارِع» وَ «الأَبَاطِح»، وهذه الآية فى المعنى كقوله: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ. فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٨، ١٩٩]، فقوله -عز وجل-: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ﴾

---

(١) فى ب: فإنما.

(٢) الدوار والدوارى: الدهر دوار بالإنسان، وقيل: الكثير الدوران، ومنه بيت العجاج: [من الرجز]

والـــدهـــرُ بـــالإنـــســـان دوارىّ

(٣) جزء من عجز بيت لعنترة، وقبله:

تأوى له حزق النعام كما أوت قـــلـــص يـــمـــانـــيـــة ...

والبيت فى ديوانه ص (٢٠٠)، واللسان (حزق) (طمم)، وتهذيب اللغة (١٣/ ٢٠٧)، ومجمل اللغة (٢/ ٥٧)، وجمهرة اللغة ص (٢١٣)، ومقاييس اللغة (٢/ ٥٣)، والتاج (١٨/ ١٢٠) (قلص)، وبلا نسبة فى المخصص (٢/ ١٢٠)، واللسان (قلص).

(٤) تقدم.

[فصلت: ٤٤]، كأنهم كانوا يقولون: لم تُفَصَّلْ آياتُه ولم تُبَيَّنْ؛ لأنه أعجمى.

فأما قوله: ﴿أعجمى وعربى﴾ فالمعنى: المنزّل[1] أعجمى والمنزل عليه عربى.

وقوله: «أعجمى وعربى» يرتفع كل واحد منهما بأنه خبر مبتدأ محذوف.

وقوله: ﴿أَعْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾ على وجه الإنكار منهم لذلك -كقوله فى الأخرى: ﴿مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٩].

[وقرأ] ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر: ﴿ءَاعْجَمِىٌّ﴾ على تخفيف الهمزة الثانية، وجعْلِها بَيْنَ بَيْن.

وقرأ حمزة والكسائى وعاصم - فى رواية أبى بكر -: ﴿أَأَعْجَمِىٌّ﴾ بهمزتين[2].

وهذا على أصلهم فى الهمزتين إذَا التَقَتَا[3] وتخفيفهم لهما.

وقرأ ابن كثير وعاصمٌ -فى رواية أبى بكر- وابنُ عامر: ﴿أَرْنا اللذين﴾ [٢٩] ساكنة الراء.

حفص عن عاصم: ﴿أَرِنَا﴾ مثقّلٌ.

وقال هشامُ بنُ عمّار عن ابن عامر: ﴿أَرْنَا اللذين﴾ خطأ؛ إنما هو: ﴿أَرِنَا﴾ بكسر الراء.

وقرأ أبو عمرو: بإشمام الراء الكسر.

وقرأ أبو الربيع عن عبد الوارث عن أبى عمرو: ﴿أَرْنَا﴾ ساكنة الراء.

وقرأ نافع وحمزة والكسائى: ﴿أَرِنَا﴾ مثله[4].

قال أبو على: رُوِىَ عن بعضِ المفسرين فى قوله -تعالى-: ﴿أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [فصلت: ٢٩] قال: إبليس، وابن آدم الذى قتل أخاه.

---

(١) زاد فى أ،ب: عليه.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨١)، التيسير للدانى (١٩٣)، تفسير الطبرى (٢٤/ ٨٠)، تفسير القرطبى (١٥/ ٣٦٨)، الحجة لابن خالويه (٣١٧)، الحجة لأبى زرعة (٦٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٧)، الغيث للصفاقسى (٣٤٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٤٨)، المعانى للفراء (٣/ ١٩)، تفسير الرازى (٢٧/ ١٣٤)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٦٦).

(٣) فى أ: التقيا.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨١)، التيسير للدانى (١٩٣)، تفسير القرطبى (١٥/ ٣٥٧)، الحجة لابن خالويه (٣١٧)، الحجة لأبى زرعة (٦٣٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٦)، الغيث للصفاقسى (٣٤٣)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٥٢)، تفسير الرازى (٢٧/ ١٢٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٢).

فمَنْ قَرَأَ: ﴿أَرِنَا﴾ حذف الياء التى هى لام الفعل؛ للوقف، وتحركت الراء بحركة الهمزة المحذوفة التى أُلْقِيَتْ على الراء.

وَوَجْهُ ﴿أَرْنَا﴾: أنه على لفظ «كَتِف» و «ضَحِك»؛ فخفف الحركة كما يخفف «كَتِفٌ» فيقال: كَتْف، ومثل ذلك قولهم:

أَرَاكَ مُنْتَفْخًا.

و: ﴿أَرِنَا﴾ هو «أَفْعِلْنَا»، من «رأيت» التى يُرَاد بها رؤيةُ العين؛ يدل على ذلك: أنه قد تَعَدَّى إلى مفعولين، فأحد المفعولين هو الذى كان يتَعَدَّى «رأيت» إليه.

وزاد الآخر للنقل بالهمزة، ولو كان النقل من المتعدى إلى مفعولَين لتَعَدَّى إلى ثلاثةِ مفعولِين ولم يجز الاقتصار على مفعُولَيْنِ.

[وقرأ] ابن عامر: ﴿وَنَاءَ بِجَانِبِهِ﴾ [٥١] مفتوحة النون ممدودة والهمزة بعد الألف، هذه رواية ابن ذكوان.

وقال الحُلْوانِىُّ عن هشام بن عمار: ﴿وَنَئَا﴾ مثل أبى عمرو.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَنَئَا﴾ على وزن «نَعَى».

وقرأ حمزة -فى رواية خلف عن سُلَيم-: ﴿وَنِئِى﴾ مكسورة النون والهمزة.

وفى رواية أَبِى عُمَرَ وغيرِه: ﴿وَنَأَى﴾ بفتح النون وَإمالة الهمزة.

وقرأ الكسائى: بإمالة الهمزة والنون.

وروى اليزيدى [عن أبى عمرو:] (١) ﴿وَنَئَا﴾ [على] (٢) وزن «نَعَى» وعبد الوارث عن أبى عمرو: ﴿وَنَأَى﴾ بفتح النون وإمالة الهمزة. [وروى] عباس عن أبى عمرو ﴿وَنَئَا﴾، على(٣) وزن «نَعَى» (٤).

قال أبو على: قراءة ابن عامر: ﴿وَنَاءَ﴾ مقلوب عن ﴿وَنَئَا﴾؛ لأنه من «نأيت»،

---

(١) سقط فى أ.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى أ: فى.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٢)، الحجة لابن خالويه (٢٢٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٣٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٧)، الغيث للصفاقسى (٣٤٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٥٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٤٣، ٤٤).

فقدم اللام إلى موضع العين؛ فصار وزنه «فَلَعَ»، و ﴿وَنَئَا﴾ عَلَى غير القلب.

قال الشاعر: [من الطويل]

أَقُولُ وَقَدْ نَاءَتْ بِهَا غُرْبَةُ النَّوَى نَوًى خَيْتَعُورٌ لَا تَشِطُّ دِيَارُكِ[(١)]

وقد جَاءَ القَلْبُ فى هذا النحو.

قال: [من الطويل]

وَكُلُّ خَلِيلٍ رَاءَنِى فَهْوَ قَائِلٌ مِنَ اجْلِكِ هَذَا هَامَةُ الْيَوْمِ أَوْ غَدِ[(٢)]

وقال آخر: [من الطويل]

تَقَرَّبَ يَخْبُو ضَوْءُهُ وَشُعَاعُهُ وَمَصَّحَ حَتَّى يُسْتَرَاءَ فَلَا يُرَى[(٣)]

هو «يُسْتَفْعَل» من «رأيت».

وقال: [من الكامل]

قَدْ شَاءَنَا الْقَوْمُ السِّرَاعُ فَأوعَبُوا ... ...[(٤)]

وأما قول حمزة - فى رواية خلف عَنْ سُلَيْم -: ﴿وَنِئِى﴾ -بكسر النون والهمزة- فهذا على أنه كسر الهمزة؛ لأنَّ الهمزة عين؛ كما يقال: «رِئِى» مثل: «شِهِدَ» أو يكون أمالَ فَتْحَةَ الراء فَأَتْبَعَهَا إمالةَ فتحة الهمزة، وهذا الوجه أَشْبَهُ بكسر النون والهمزة، وإنما أُمِيلَ فَتْحتُها؛ فكذلك تكون الراء.

وفى رواية أبى عُمَرَ الدورى: ﴿نَأى﴾ بفتح النون وإمالة الهمزة.

فأما قراءة الكسائى بإمالة الهمزة والنون فهو على أنه أمال فتحة الراء؛ لإمالة فتحة الهمزة.

وَرَوى اليزيدِىُّ ﴿وَنَئَا﴾ فى وزن «نَعَى»، ورواية عبد الوارث عن أبى عَمْرٍو: ﴿وَنَأى﴾ بفتح النون وإمالةِ الألفِ؛ فهذا جعله بمنزلة «نعى) و «رَمى» [فيمَن أمال][(٥)].

---

(١) البيت بلا نسبة فى اللسان (نيأ)، (ختعر)، (نأى).

(٢) البيت لكثير عزة فى ديوانه ص (٤٣٥)، واللسان (هوم، رأى)، والكتاب (٣/ ٤٦٧).

(٣) البيت بلا نسبة فى اللسان (رأى).

(٤) البيت بلا نسبة فى اللسان (شأى).

(٥) سقط فى أ.

[بِسْمِ الله]

ذِكْرُ اختلافهم فى سورة الشورى

اختلفوا فى كسر الحاء وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ﴾ [٣]:

قرأ ابن كثير وحده: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ﴾ مفتوحة الحاء.

وقرأ الباقون: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ﴾ بكسر الحاء(١).

قال أبو على: من قال: ﴿يُوحَى إِلَيْكَ﴾، فبنى الفعل للمفعول به، احتمل أمرين:

زعموا أن فى التفسير: أن هذه السورة قد أُوحِىَ إلى الأنبياء قَبْلُ؛ فعَلَى هذا يجوز أن يكون: ﴿يُوحَى إِلَيْكَ﴾ السورة كما أوحى إلى الذين من قبلك، ويجوز أن يكون الجار والمجرور يقومان مقام الفاعل.

ويجوز فى قوله -جل وعز-: ﴿ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الشورى: ٣] أن يكون تبيينا للفاعل؛ كقوله -سبحانه-: ﴿يُسَبَّحُ له فيها بالغدو والآصال﴾ [النور: ٣٦] ثم قال: ﴿رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٧]؛ كأنه قيل: مَنْ يُسَبَّحُ؟ فقال: يُسَبِّحُ رِجَالٌ. ومثله: [من الطويل]

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ... ...(٢)

ومما يقوى بناء الفعل للمفعول به: قوله -سبحانه-: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقوله: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ [هود: ٣٦]، وفى أخرى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

وأما من قرأ: ﴿يُوحِىٓ إِلَيْكَ﴾ [٣] على بناء الفعل للفاعل، فإن اسم «الله» يرتفع بفعله، وما بعده يرتفع بالوصف.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٢)، الإعراب للنحاس (٣/ ٤٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٢٠)، البحر المحيط (٧/ ٥٠٨)، التبيان للطوسى (٩/ ١٣٩)، التيسير للدانى (١٩٤)، تفسير القرطبى (١٦/ ٣)، الحجة لابن خالويه (٣١٨)، الحجة لأبى زرعة (٦٣٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٠)، الغيث للصفاقسى (٢٤٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٥٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٥٠)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢١)، المعانى للفراء (٣/ ٢١)، تفسير الرازى (٢٧/ ١٤٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٧).

(٢) تقدم.

اختلفوا فى قوله -سبحانه-: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِن فَوۡقِهِنَّۚ﴾ [٥]:

فقرأ ابن كثير وابن عامر وحمزة: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ بالتاء، ﴿يَتَفَطَّرۡنَ﴾ بياء وتاء.

وكذلك حفص عن عاصم، إلا هُبَيْرة؛ فإنه روى عنه: ﴿يَنْفَطِرْنَ﴾ بالنون مثل أبى عمرو.

وقرأ نافع والكسائى: ﴿يَكَادُ﴾ بالياء، ﴿يَتَفَطَّرۡنَ﴾ بياء وتاء.

وقرأ أبو عمرو، وعاصم - فى رواية أبى بكر -: ﴿تَكَادُ﴾ بالتاء، ﴿يَنفَطِرۡنَ﴾ بالنون[1].

قال أبو على: يقال: فَطَرْتُه فانفطر، فـ «انفطر» مطاوع «فَطَرَ»، وفى التنزيل: ﴿ٱلَّذِي فَطَرَهُنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٦]، وأما[2] ﴿يَتَفَطَّرۡنَ﴾ فمطاوع فطرته فتفطر.

ويقوى ذلك: ﴿وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: ٢٥] فـ ﴿تَشَقَّقُ﴾ مثل «تفطر»، والمعنى - والله أعلم-: لاسْتِعْظام ما افترَوْه من ادِّعاء الولد، ودليل ذلك قوله فى الأخرى: ﴿أَن دَعَوۡاْ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٗا﴾ [مريم: ٩١].

وقال قتادة: يَتَفَطَّرن من عظمة الله وجلاله، فهذا يكون كقوله -سبحانه-: ﴿لَوۡ أَنزَلۡنَا هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ عَلَىٰ جَبَلٖ لَّرَأَيۡتَهُۥ خَٰشِعٗا مُّتَصَدِّعٗا مِّنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحشر: ٢١]، وكنحو هذا مما يراد به تعظيم الأمر.

فأما قوله: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: ١] و ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾ [الانفطار: ١] فليس كهذا المعنى؛ ولكن علم من أعلام الساعة.

وكل واحد من القراءة ﴿تَكَادُ﴾، و ﴿يَكَادُ﴾ حَسَنٌ.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَيَعۡلَمُ مَا تَفۡعَلُونَ﴾ [٢٥]:

قرأ عاصم -فى رواية حفص- وحمزة والكسائى: بالتاء.

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿يَفْعَلُونَ﴾ بالياء[3].

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٢، ٣٨٣)، تفسير القرطبى (١٦/ ٤)، الحجة لابن خالويه (٢٣٩، ٣١٨)، الحجة لأبى زرعة (٦٤٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٠)، الغيث للصفاقسى (٣٤٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٥٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٥٠)، تفسير الرازى (٢٧/ ١٤٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٩).

(٢) فى ب: فأما.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٣)، البحر المحيط (٧/ ٥١٧)، التبيان للطوسى (٩/ ١٠٥)، التيسير للدانى (١٩٥)، تفسير الطبرى (٢٥/ ١٨)، تفسير القرطبى (١٦/ ٢٦)، الحجة =

قال أبو على: حجة الياء: أن قبله: ﴿وَهُوَ الَّذِى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ. . . وَيَعْلَمُ مَا يَفْعَلُونَ﴾ [الشورى: ٢٥] أى: ما يفعل عباده. وحجة التاء: أن التاء تعم المخاطبين والغَيَبَ؛ فـ ﴿تَفْعَلُونَ﴾ يقع[1] على الجميع؛ فهو فى العموم مثل ﴿عِبَادِهِ﴾.

قرأ نافع وابن عامر: ﴿مِنْ مُصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [٣٠] بغير فاء، وكذلك هى فى مصاحف أهل المدينة وأهل الشام.

وقرأ الباقون: ﴿فَبِمَا﴾[2].

قال أبو على: القول فى ذلك أنَّ ﴿أَصَابَ﴾[3] من قوله: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ﴾ يحتمل أمرين: يجوز أن يكون صِلَةَ «ما».

ويجوز أن يكون شرطًا فى موضع جزم؛ فمن قَدَّره شرطًا لم يجز حذف الفاء منه[4]، على قول سيبويه.

وقد تأول أبو الحسن بعضَ الآيِ على حذف الفاء فى جواب الشرط.

وقال بعضُ البغداديين: حذفُ الفاء من الجواب جائز، واستدل على ذلك بقوله- سبحانه-: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

وإذا كان صِلَةً فالإثباتُ والحذفُ جائزان على معنيَيْن مختلفين.

أما إذا أَثْبَتَّ الفاءَ ففى إثباتِها دليل على أن الأمرَ الثانى وجب بالأول، وذلك نحو قوله -سبحانه-: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِالَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [البقرة: ٢٧٤]، ثم قال: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤]؛ فثبات الفاء يدل على أنَّ وجوبَ الأجر إنما هو من أجل الإنفاق، ومثل ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].

= لأبى زرعة (٦٤١)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٠)، الغيث للصفاقسى (٣٤٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٦٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٥١)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٧)، المعانى للفراء (٣/ ٢٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٧).

(١) فى ب: تقع وقوعه.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٣)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦١)، البحر المحيط (٧/ ٥١٨)، التبيان للطوسى (٩/ ١٥٨)، التيسير للدانى (١٩٥)، تفسير القرطبى (١٦/ ٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٨١)، الغيث للصفاقسى (٣٤٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٧٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٥١)، المجمع للطبرسى (٩/ ٣٠)، تفسير الرازى (٢٧/ ١٧٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٧).

(٣) فى أ: ما أصاب.

(٤) فى ب: بها.

فإذا لم يذكرِ الفاءَ جاز أن يكونَ الثانى وجبَ للأول، وجاز أن يكونَ لغيره، والأوْلَى إذَا كان جَزَاءً غيرَ جازم أن تَثبُتَ الفاءُ كقوله -سبحانه-: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩].

وهذا قريب فى المعنى من قوله: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟﴾ [الروم: ٤١] أى: جزاء بعض ذلك. وليس [يعنى] [بالحسنة][١] والسيئة المذكورتين ههنا: المُكْتَسَبَتَيْنِ؛ وإنَّما يراد بهما[٢]: الشدة والرخاء؛ كما قال: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾ [الأعراف: ١٣١]، وكقوله: ﴿إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ۖ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا۟﴾ [التوبة: ٥٠]، فهذا كما حكى عنهم من قولهم: ﴿وَقَالُوا۟ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ﴾ [الأعراف: ٩٥].

وقرأ ابنُ كثير ونافعٌ وأبو عمرو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الجَوَارِى﴾ [٣٢] بياء فى الوصل.

ووقف ابنُ كثير بياء.

ونافعٌ وأبو عَمْرٍو بغير ياء.

وقرأ الباقون بغير ياء فى وَصْلٍ وَلا وَقْف[٣].

قال أبو على: القياسُ: ﴿الجَوَارِى﴾ فى الوصل والوقف كما ذهب إليه ابنُ كثير، ومن حذف؛ [فلأن حذف][٤] هذه اليَاءَاتِ وَإن كانت لامات[٥] قد كثر فى كلامهم، وصار كالقياس المستمر، وقد مضى القول فيه.

اختلفوا فى رفع الميم ونصبها من قوله -جل وعز-: ﴿وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا﴾ [٣٥]:

فقرأ نافع وابن عامر: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ﴾ برفع الميم.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: بها.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٣)، البحر المحيط (٧/ ٥٢٠)، التبيان للطوسى (٩/ ١٦٢)، التيسير للدانى (١٩٥)، الحجة لأبى زرعة (٦٤٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٨١)، الغيث للصفاقسى (٣٤٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٧١)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٥٤)، المجمع للطبرسى (٩/ ٣١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٨).

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: لامًا، وفى ب: لامات فلأن حذفها.

وقرأ الباقون: ﴿وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ﴾ نَصْبًا[١].

قال أبو على: من قرأ: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ﴾ بالرفع، استأنف؛ لأنه موضع استِئنافٍ من حيثُ جاء من بعد الجزاء، وإن شِئتَ جعلته خَبَرَ مبتدأ محذوف.

وأما من نصب؛ فلأن قبله شرطًا وجزاءً، وكل واحد منهما غير واجب.

تقول[٢] فى الشرط: إنْ تأتِنِى وتُعْطِيَنِى أكرمك، فتنصب «تعطيَنى»، وتقديره: إنْ[٣] يكن إتيانٌ منك وإعطاء أكرمك، والنصب بعد الشرط إذا عطفتَ عليه بالفاء أَمثَلُ من النصب بالفاء بعد جزاء الشرط.

فأما قوله: [من الطويل]

وَمَنْ لَا يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً   فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الأَرْضِ يَزْلَقِ[٤]

فالنصبُ حَسَنٌ فيه؛ لمكان النفى.

فأما العطف على الشرط نحو: إنْ تأتِنى وتكرمْنِى فأكرمك، فالذى يختار سيبويه فى العطف على جزاء الشرط [الجَزْمُ][٥]، فيختار: ﴿وَيَعْلَمْ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ﴾ إذا لم يقطعه من الأَول فيرفعه، ويزعم أن المعطوف على جزاء الشرط شبيه بقول القائل: [من الوافر]

...   .   وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[٦]

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٣)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٢١)، البحر المحيط (٧/ ٥٢١)، التبيان للطوسى (٩/ ١٦٢)، التيسير للدانى (١٩٥)، تفسير الطبرى (٢٥/ ٢٢)، تفسير القرطبى (١٦/ ٣٤)، الحجة لابن خالويه (٣١٩)، الحجة لأبى زرعة (٦٤٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٨١)، الغيث للصفاقسى (٣٤٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٧٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٥١)، المجمع للطبرسى (٩/ ٣١)، المعانى للفراء (٣/ ٢٤)، تفسير الرازى (٢٧/ ١٧٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٧).

(٢) فى ب: يقول.

(٣) فى ب: وإن.

(٤) البيت لابن زهير فى شرح أبيات سيبويه (٢/ ١١٣)، ولكعب بن زهير فى الكتاب (٣/ ٨٩)، وهو لزهير فى ديوانه ص (٢٥٠)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ ص (٢٦٠)، والمقتضب (٢/ ٢٣، ٦٧).

(٥) سقط فى أ.

(٦) عجز بيت للمغيرة بن حبناء، وصدره:

سأترك منزلى لبنى تميم   ....

وينظر: خزانة الأدب (٨/ ٥٢٢)، والدرر (١/ ٣٤٠، ٤/ ٧٩)، وشرح شواهد الإيضاح =

قال: إلا أن ما ينصبُ فى العطف على جزاء الشرط أمثَلُ من ذلك؛ لأنه ليس يُوقِعُ فِعْلًا إلا بأن يكون من غيره فعل، فصار بمنزلة غير الواجب.

وزعم سيبويه أن بعضهم قرأ: ﴿يحاسبكم به الله فيغفرَ لمن يشاء﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وأنشد للأعشى فى نصب ما عطف بالفاء على الجزاء: [من الطويل]

وَمَنْ يَغْتَرِبْ عَنْ أَهْلِهِ لَا يَزَلْ يَرَى مَصَارِعَ مَظْلُوم مَجَرًّا وَمَسْحَبَا
وَتُدْفَنَ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسِئْ يَكَنْ مَا أَسَاءَ النَّارَ فِى رَأْسِ كَبْكَبَا[1]

فهذا حجة لمن قرأ: ﴿وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ بالنصب.

اختلفوا فى الجمع والتوحيد من قوله -جل وعز-: ﴿كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ﴾ [٣٧]:

فقرأ حمزة والكسائى: ﴿كَبِيرَ الإِثْمِ﴾، واحِدٌ بغير ألف، وفى «النجم» [٣٢] مثله.

وقرأ الباقون: ﴿كَبَٰٓئِرَ﴾ بألف فيهما[2].

قال أبو على: حجة الجمع قوله -سبحانه-: ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر﴾، فهذه يراد بها تلك الكبائر المجموعة التى تكفر باجتنابها السيئات التى هى الصغائر.

= ص (٢٥١)، وشرح شواهد المغنى ص (٤٩٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٩٠)، وبلا نسبة فى الدرر (٥/ ١٣٠)، والرد على النحاة ص (١٢٥)، ورصف المبانى ص (٣٧٩)، وشرح الأشمونى (٣/ ٥٦٥)، وشرح شذور الذهب ص (٣٨٩)، وشرح المفصل (٧/ ٥٥)، والكتاب (٣٩/ ٩٢)، والمحتسب (١/ ١٩٧)، ومغنى اللبيب (١/ ١٧٥)، والمقتضب (٢/ ٢٤)، والمقرب (١/ ٢٦٣).

(١) البيتان فى ديوانه ص (١٦٣)، واللسان (زيب)، وجمهرة اللغة ص (١٣٧)، وحماسة البحترى ص (١٠٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٤٩٢)، والكتاب (٣/ ٩٢)، والمذكر والمؤنث للأنبارى ص (٤٨١)، والتاج (ذيب)، وبلا نسبة فى البلغة ص (٨٠)، والمقتضب (٢/ ٢٢).

ويروى: «قومه» بدلًا من «أهله».

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٣، ٣٨٤)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦٥)، البحر المحيط (٧/ ٥٢٢)، التبيان للطوسى (٩/ ١٦٥)، التيسير للدانى (١٩٥)، تفسير الطبرى (٢٥/ ٢٣)، تفسير القرطبى (١٦/ ٣٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٩)، الحجة لأبى زرعة (٦٤٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٨١)، الغيث للصفاقسى (٣٤٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٧٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٥٣)، المجمع للطبرسى (٩/ ٣٣)، المعانى للفراء (٣/ ٢٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٧، ٣٦٨).

ويقوى الجمع: أن المراد هنا اجتناب تلك الكبائر المجموعة فى قوله: ﴿كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾، وإذا[١] أفرد جاز أن يكون المراد واحدًا، وليس المعنى على الإفراد؛ إنما المعنى على الجمع والكثرة.

ومن قال: ﴿كَبِيرَ﴾ فأفرَدَ، فإنه يجوز أن يريد بها الجمع، وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا[٢] فى اللفظ. وقد جاءت الآحاد فى الإضافة يراد بها الجمع[٣]؛ كقوله -جل وعز-: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وفى الحديث: «مَنَعَتِ العرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيزَهَا»[٤].

اختلفوا فى رفع اللام وإسكان الياء من قوله -جل وعز-: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾ [٥١]:

فقرأ نافع وابن عامر: ﴿أَوْ يُرْسِلُ﴾ برفع اللام، ﴿فَيُوحِى﴾ ساكنة الياء.

وقال ابن ذكوان: فى حفظى عن أيوب: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾ نصبٌ جميعًا[٥].

وقرأ الباقون: ﴿أَوْ يُرْسِلَ ... فَيُوحِيَ﴾ نصبٌ جميعًا.

قال أبو على: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ﴾ [٥١] لا يخلو قوله: ﴿يُرْسِلَ﴾ فيمن نصب من أن يكون محمولًا على «أَنْ» فى قوله: ﴿أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾، أو على غيره؛ فلا يجوز أن يكون محمولًا على «أَنْ»؛

---

(١) فى ب: فإذا.

(٢) فى أ: وإن جاز أن يكون واحدًا.

(٣) فى ب: الجميع.

(٤) هو جزء من حديث لأبى هريرة: أخرجه مسلم (٣/ ٢٢٢٠) فى كتاب الفتن، باب: لا تقوم الساعة حتى يحسر الفرات (٣٣/٢٨٩٦)، وأبو داود (١/ ١٦٦) فى الخراج، باب: إيقاف أرض السواد وأرض العنوة (٣٠٣٥)، وأحمد فى المسند (٢/ ٢٦٢)، والبغوى فى شرح السنة (٥/ ٦٦١ - ٦٦٢) كتاب السير والجهاد، باب: سقوط الجزية عن الذمى إذا أسلم (٢٧٤٨).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٤)، الإعراب للنحاس (٣/ ٧١)، البحر المحيط (٧/ ٥٢٧)، التبيان للطوسى (٩/ ١٧٢)، التيسير للدانى (١٩٥)، تفسير الطبرى (٢٥/ ٢٨)، تفسير القرطبى (١٦/ ٥٣)، الحجة لابن خالويه (٣١٩)، الحجة لأبى زرعة (٦٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٢)، الغيث للصفاقسى (٣٤٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٧٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٥٣)، المجمع للطبرسى (٩/ ٣٦)، المعانى للفراء (٣/ ٢٦)، تفسير الرازى (٢٧/ ١٨٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٨).

لأنك إن حملتَه عليها كان المعنى: ما كان لبشرٍ أنْ يكلمَهُ الله أو أنْ يرسلَ رسولًا. ولم يخْلُ قوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ من أن يكون المراد فيه: أو يرسلَهُ رسولًا، أو يكون: أو يرسلَ إليهِ رسولًا، ولا يصح واحدٌ من التقديرين.

ألا ترى أنك إنْ قدرتَ العطفَ على «أن» هذه المظهرةِ فى قوله -عز وجل-: ﴿أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ﴾ -كان المعنى: ما كان لبشر أن يرسله رسولًا أو يرسل إليهِ رسولًا؟! والتقديران جميعًا فاسدان؛ ألَا تَرَى أنَّ كثيرًا من البشر قد أُرْسِلَ رسولًا، وكثيرًا منهم قد أُرْسِلَ إليْهِمُ الرسُلُ؟! فإذا لم يَخْلُ من هذين التقديرين ولم يصح واحدٌ منهما، علمت أن المعنى ليس عليه، والتقدير على غيره، فالذى عليه المعنى والتقديرُ الصحيح: ما ذهب إليه الخَليلُ من أَن يُحْمَلَ ﴿يُرْسِلَ﴾ -فيمن نصب- على «أنْ» أخرى غَير هذه، وهى التى دلَّ عليها قوله -تعالى-: ﴿وَحْيًا﴾؛ لأنْ «يُوحِى»، و«الوحى»، قد يكونان بمعنى.

فلما كان كذلك حُمِلَتْ «يُرْسِلَ» من قوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ على «أنْ» هذه التى دل الوحى عليها؛ فصار التقدير: ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحى وحيًا أو يرسل رسولًا فيوحى.

ويجوز [فى قوله] -عز وجل-: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ أمران:

أحدهما: أن يكون استثناء منقطعًا.

والآخَرُ: أن يكون حالًا، فإنْ قدَّرتَه استثناء منقطعًا لم يكن فى الكلام شىء يُوصَلُ بـ «مِنْ»، لأن ما قبل الاستثناء لا يعمل فيما بعده.

ولذلك حملوا قولَ الأعشى: [من الطويل]

... ... وَلَا قَـائِلًا إِلَّا هُـوَ الْـمُـتَـعَـيَّـبَـا[1]

على فعل آخر، وإنما لم يستجيزوا ذلك؛ لأن حرف الاستثناء فى معنى حرف النفى.

ألا ترى أنك إذا قلت: قام القومُ إلا زيدًا، فالمعنى[2]: قام القوم لا زَيدٌ؟! فكما

---

(١) عجز بيت، وصدره:

وليس مجيرًا إن أتى الحى خائف ....

والبيت فى ديوانه ص (١٦٣)، واللسان (عيب)، والتاج (عيب).

(٢) فى ب: معناه.

لا يعملُ ما[١] قبلَ حرف النفى فيما بعده، كذلك لم يعمَل ما قبل الاستثناء -إذا كان كلامًا تامًّا- فيما بعده؛ إذْ كان بمعنى النفى، فكذلك[٢] لا يجوز أن يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها نحو: ما أنا الخبز إلا آكِلٌ؛ كما لم يعمل ما بعد حرف النفى فيما قبله.

فإذا كان كذلك لم يتصل[٣] الجار بما قبل «إلا»، ويُمنع أن يتصل به الجار من وجه آخر، وهو أنَّ قوله -سبحانه-: ﴿أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١] فى صلة «وَحْيٍ» الذى هو بمعنى «أَنْ يُوحِيَ»؛ فإذا كان كذلك لم يجز أن يحمل الجار الذى هو «مِنْ» فى قوله: ﴿مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ على: ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾؛ لأنك تفصل بين الصلة والموصول بما ليس منها[٤].

أَلَا ترى أن المعطوف على الصلة فى الصلة؟! وإذا حملت العطف على ما ليس فى الصلة فصلت بين الصلة والموصول بالأجنبى الذى ليس منهما، فإذا لم يجز حمله على «يكلم» من قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٥١] ولم يكن بد من أن يعلق الجار بشىء، ولم يكن فى اللفظ شىء تحمله عليه - أضمرتَ «يكلم» وجعلت الجار فى قوله: ﴿أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ متعلقًا بفعل مراد فى الصلة محذوفٍ منها؛ للدلالة عليه.

وقد يحذف من الصلة أشياء للدلالة عليها، ويكون فى المعنى معطوفًا على الفعل المقدر صلة لـ «أَنْ» الموصولة بـ «يوحى»؛ فيكون التقدير: ما كان لبشرٍ أَنْ يكلمه الله إلا أَنْ يُوحِي إليه أو يكلمه من وراء حجاب، فحذف «يكلم» من الصلة؛ لأَنَّ ذكره قد جرى وإن كان خارجًا من[٥] الصلة، فحسَّنَ ذلك حذفَه من الصلة وَسَوَّغه.

أَلَا تَرَى أن ما قبل حرف الاستفهام مثل ما قبل الصلة فى أنه لا يعمل فى الصلة، كما لا يعمل ما قبل [حرف][٦] الاستفهام فيما كان فى حيز الاستفهام؟!

وقد جاء: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١]، والمعنى: الآنَ آمنْتَ وَقَدْ

---

(١) فى أ: فى.
(٢) فى أ: كذلك.
(٣) فى ب: يصل.
(٤) فى أ: منهما.
(٥) فى أ: عن.
(٦) سقط فى أ.

عَصَيْتَ قَبلُ؟! فلما كان ذكر الفعل قد جرى فى الكلام أُضْمِرَ، وقال: ﴿ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾، المعنى: آلآنَ آمنتم به؟! فَلَمَّا جَرَى ذِكْر ﴿آمنْتُمْ بِهِ﴾ قبل، استغنى بِجَرْيِ ذِكرِه قبل، عن ذِكْرِه فى حيِّزِ الاستفهام، وصار كالمذكور فى اللفظ؛ ألا تَرَى أَنَّ الاسمَ الواحدَ لا يستقِلُّ به الاستفهام.

ولا يجوز أن يقدّرَ عطف: ﴿أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ على الفعل الخارج من الصلة فيفصل بين الصلة والموصول بالأجنبى منها، كما فصل[1] فى قوله -جل وعز-: ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، ثم قال: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فعطف بـ «أَوْ» على ما فى الصلة بعد ما فصل بين الصلة والموصول بقوله: ﴿فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾؛ لأَنَّ قوله: ﴿فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾ من الاعتراضِ الذى يُسَدِّدُ ما فى الصلة ويوَضِّحه، فصار لذلك بمنزلة الصفة؛ لما فى الصلة من التبيين والتخصيص.

ومثل هذا فى الفصل فى الصلة قوله -سبحانه-: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ﴾ [يونس: ٢٧]، ففصل بقوله: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾، وعطف قوله: ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾[2] على الصلة مع هذا الفصل، من حيث كان قوله: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ يُسَدِّدُ[3] ما فى الصلة.

وأما من رفع فقال: ﴿أَوْ يرسلُ رَسُولًا﴾، فجعل ﴿يُرْسِلُ﴾ حالًا؛ فإن الجار فى قوله: ﴿أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ متعلق بمحذوف، ويكون فى الظرف ذِكر من ذى الحال، ويكون قوله -سبحانه-: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ -على هذا التقدير- مصدرًا وقع موقعَ الحال، كقولك: جئتُ ركضًا، وأتيتُ عدْوًا، ويكون «مِنْ» فى أنه مَعَ مَا انْجَرَّ بِهِ فى موضع الحال، كقوله: ﴿وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [آل عمران: ٤٦] بعد قوله: ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾؛ فكما أن «مِنْ» ههنا فى موضع الحال، كذلك فى قوله -تعالى-: ﴿أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١].

ومعنى ﴿أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ -فيمن قدر الكلام استثناء منقطعًا أو حالًا-: يكلمهم غيرَ مُجاهِرٍ لهم بكلامه، يريد أن كلامه يُسْمَع ويحدث من حيث لا يُرَى كما يُرَى

---

(١) زاد فى أ: ذلك.
(٢) زاد فى ب: ثم عطب.
(٣) فى ب: يشددها.

سائرُ المتكلمين، ليس أنَّ ثَمَّ حجابًا يفصل موضعًا من موضع، فيدل ذلك على تحديد المحجوب.

ومَنْ رفع ﴿يُرْسِلُ﴾ كان ﴿يرسلُ﴾ في موضع نصب على الحال، والمعنى: هذا كلامه إياهم؛ كما تَقُولُ: تَحِيَّتُكَ الضَّرْبُ، وَعتَابُكَ السَّيْف.

فإن قلتَ: فهل يجوز في قول من نصب فقال: ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾ أن يكون في موضع حال، وقد انتصب الفعل بأن المضمرة، و «أن» لا يكون[1] حالًا؟.

قيل: قَدْ كان على هذا يجوز أن يكون حالًا، وذلك على أن تقدرَ الجارَّ وتريده، وإن كان محذوفًا من اللفظ.

ألَا تَرَى أن أبا الحسن قد قال في قوله -جل وعز-: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]: إنَّ المعنى: وما لكم في ألا تأكلوا؟! وأنه في موضع حال؛ كما أن قوله -سبحانه-: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩] حال؛ فكذلك كان يجوز في قول من نصب ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾ أن يكون في موضع الحال، ويكون التقدير: بِأَنْ يرسِلَ، فحذف الجار مع «أن».

* * *

(١) في أ: تكون.

[بِسْمِ الله]

ذِكْرُ اختلافهم فى سورة الزُّخرف

اختلفوا فى فتح الألف وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿صَفۡحًا أَن كُنتُمۡ﴾ [٥]:

فقرأ ابنُ كثير وأبو عمرو وعاصمٌ وابنُ عامر: ﴿صَفۡحًا أَن كُنتُمۡ﴾ نصبًا.

وقرأ نافع وحمزة والكسائى: ﴿إِنْ كُنتُمْ﴾ كسرًا[(١)].

قال أبو على: من قرأ[(٢)]: ﴿أَن كُنتُمۡ﴾ فالمعنى: لأَنْ كنتم، وأما ﴿صَفۡحًا﴾ فانتصابُهُ من باب: ﴿صُنۡعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨]؛ لأنَّ قولَه -سبحانه-: ﴿أَفَنَضۡرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكۡرَ﴾ [الزخرف: ٥] يدل على: أَنَصْفحُ عنكم صَفْحا، وكأن قولهم: صفحْتُ عنه، أى: أعرضتُ وَوَلَّيْتُهُ صفْحَةَ العُنُق؛ فالمعنى[(٣)]: أفنضرب عنكم ذِكْرَ الانتقام منكم والعقوبةِ لكم؛ لِ ﴿أَن كُنتُمۡ قَوۡمًا مُّسۡرِفِينَ﴾؟!

وهذا يقرُب من قوله: ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَن يُتۡرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦].

والكسر على أنه جزاءٌ اسْتُغْنِىَ عن جوابِه بما تقدَّمه؛ مثل: أنت ظالم إنْ فَعَلْتَ؛ كأنه: إِنْ كنتم [قومًا][(٤)] مسرفين نَضْربُ.

اختلفوا فى ضم الياء والتشديد، وفتحها والتخفيف من قوله -جل وعز-: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِى ٱلۡحِلۡيَةِ﴾ [١٨]:

فقرأ حمزة والكسائى وعاصم -فى رواية حفص-: ﴿يُنَشَّؤُاْ﴾ برفع الياء والتشديد.

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿يَنْشَأُ﴾ بفتح الياء والتخفيف[(٥)].

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٤)، الإعراب للنحاس (٣/ ٧٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٢١)، البحر المحيط (٨/ ٦)، التبيان للطوسى (٩/ ١٧٧)، التيسير للدانى (١٩٥)، تفسير الطبرى (٢٥/ ٣١)، تفسير القرطبى (١٦/ ٦٢، ٦٣)، الحجة لابن خالويه (٣٢٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٤)، الغيث للصفاقسى (٣٤٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٧٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٥٥)، المجمع للطبرسى (٩/ ٣٨)، المعانى للفراء (٣/ ٢٧)، تفسير الرازى (٢٧/ ١٩٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٨).

(٢) فى أ: قال.

(٣) فى أ: والمعنى.

(٤) سقط فى ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٥)، الإعراب للنحاس (٣/ ٨٣)، البحر المحيط (٨/ ٨)، التبيان للطوسى (٩/ ١٨٦)، التيسير للدانى (١٩٦)، تفسير الطبرى (٢٥/ ٣٥)، تفسير القرطبى (١٦/ ٧١)، الحجة لابن خالويه (٣٢٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٤٦)، السبعة لابن مجاهد =

قال أبو على: يقال: نَشَأت السَّحابةُ، ونشَأ الغلامُ، فإذا نُقِلَ بالهمزة هذا الفعل تَعَدَّى إلى مفعول، وعامَّتُهُ بالهمزة، كقوله -سبحانه-: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢]، ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، [و] ﴿وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا﴾ [الأنبياء: ١١]، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ﴾ [الأنعام: ١٤١].

والأكثر فى هذه الأفعال التى تَتَعَدَّى(١) -إذا أُريدَ [تعديتها - أن تُنْقَل](٢) بالهمزة أو بتضعيف العين، نحو: فرح، فَرَّحتُه، وأفرحْتُه، وغرم، وغَرَّمته، وأغرمْتُهُ، وقد جاء منه شىء عُدِّى بتضعيف العين دون الهمزة، وذلك قولك: لُقِّيتَ خيرًا، ولَقَّانيه زيد، ولا تقول: ألقانيه زيد، إنما تقول: لقَّانِيهِ، وعلى هذا قوله -تعالى-: ﴿وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا﴾ [الفرقان: ٧٥]، [و] ﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [الإنسان: ١١]، ولم نعلم من هذا المعنى: ألقيتُه عمرا، إنما يقال: لقَّيته عمرا.

فأما قولهم: ألقيْت متاعَك بعضَه على بعض فليس بمنقول من: «لقى بعضُ متاعك على بعضه»، ولو كان منه لوجب أن يزيدَ للنقل(٣) مفعولًا.

[وفى النقل بالهمزة لم يزد مفعولًا](٤) إنما تَعَدَّى إلى المفعول الثانى بالحرف فى قولك: ألقيت متاعك بعضَه على بعض؛ ف «ألقيت» بمنزلة «أسقطت»، وليس بمنقول من «لقى» بالدلالة التى ذكرنا؛ فيجوز أن يكون «نَشأ» من ذلك؛ لأنا لم نعلم: «منشئ» كما جاء: بَلَّغ وأبْلَغ، ونَجَّى وأنجى؛ فإذا كان كذلك فالأوجه إنما هو: أَوَمَنْ ينشأ فى الحلية؛ فيكون «أفعل» من «أفعلت».

ومن قال: «يَنْشَأُ» فهو فى القياس مثل: فَرِح وأفرح، وغرِمَ وأغرم، وإنْ(٥) عَزَّ وجودُ ذلك فى الاستعمال.

وموضعْ «مَنْ» نصب؛ على تقدير: اتَّخذوا له مَنْ ينْشَأُ فى الحلية، على وجه

= (٥٨٤)، الغيث للصفاقسى (٣٤٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٨٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٥٥)، المجمع للطبرسى (٩/ ٤٢)، المعانى للفراء (٣/ ٢٩)، تفسير الرازى (٢٧/ ٢٠٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٨).

(١) فى ب: يتعدى.
(٢) فى أ: تعديته أن ينقل.
(٣) فى أ: النقل.
(٤) سقط فى ب.
(٥) فى ب: وإن لم يجز.

التقريع لهم بما افتروه؛ كما قال -سبحانه-: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩]، فنَسَبُوا إلى القديم -سبحانه- ما يكرهونه، ومَنْ لا يكادُ يقوم بحجته أو [يستوفِيهَا][(١)].

اختلفوا فى الباء والنون من قوله -جل وعز-: ﴿عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ﴾ [١٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ بالنون.

وقرأ الباقون: ﴿عِبَادُ الرَّحْمَنِ﴾ بالباء[(٢)].

قال أبو على: حجة من قال: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾، قوله: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأنبياء: ١٩]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٢٠٦].

وَحُجَّةُ مَنْ قَال: ﴿عِبَٰدُ﴾ قولُه -عز وجل-: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]؛ فقد جاء التنزيل بالأمرين جميعًا.

وفى قوله: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ دلالة على رفع المنزلة والتقريب، كما قال -سبحانه-: ﴿وَلَا الْمَلَٰٓئِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢] فهذا من القُرْبِ فى المنزلة، والرِّفعة فى الدرجة، وليس من قُرْب المسافة.

وفى قوله: ﴿عِبَٰدُ الرَّحْمَٰنِ﴾ دلالة على تكذيبهم فى أنهم بنات، كما قال: ﴿أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثًا وَهُمْ شَٰهِدُونَ﴾ [الصافات: ١٥٠].

وقرأ نافع وحده[(٣)]: ﴿أَأُشْهِدُوا﴾ [١٩] بضم الألف - مع فتحة الهمزة - مِنْ «أُشْهِدُوا».

---

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٥)، الإعراب للنحاس (٣/ ٨٣)، البحر المحيط (٨/ ١٠)، التيسير للداني (١٩٦)، تفسير الطبرى (٢٥/ ٣٦)، تفسير القرطبى (١٦/ ٧٢)، الحجة لابن خالويه (٣٢٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٥)، الغيث للصفاقسى (٣٤٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٨٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٥٦)، المجمع للطبرسى (٩/ ٤٢)، المعانى للفراء (٣/ ٢٩)، تفسير الرازى (٢٧/ ٢٠٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٨).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٥)، البحر المحيط (٨/ ١٠)، التيسير للداني (١٩٦)، تفسير القرطبى (١٦/ ٧٣)، الحجة لأبى زرعة (٦٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٥)، الغيث للصفاقسى (٣٤٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٨٣)، المجمع للطبرسى (٩/ ٤٢)، تفسير الرازى (٢٧/ ٢٠٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٨، ٣٦٩).

وقرأ المفضَّلُ عن عاصم: مثل نافع.

ورَوَى خلفٌ وابنُ سعدان عن المُسَيّبى عن نافع: ﴿آأُشْهِدُوا﴾ ممدودة، من «أشْهَدْت». والباقون لا يَمُدُّون، ويقرءون ﴿أَشَهِدُواْ﴾ من «شَهِدْتُ».

قوله: بضم الألف مع فتحة الهمزة، يعنى أن الفعل «أُشْهِدُوا» على «أُفعِلُوا»، بضم الهمزة، وسكون الشين، وقبلها همزة الاستفهام مفتوحة، ثم تُخَفَّفُ الهمزةُ الثانية من غير أن يُدْخِلَ بينهما ألفًا كما يفعله أبو عمرو، والذى رواه المسيّبِىّ مثل ذلك، إلا أنه يُدْخِلُ بينهما ألفًا.

قال أبو على: اعلم أن قولهم: «شَهِدْت» فعل استعمل على ضربين:

أحدهما: يراد به: حضَرت.

والآخر: العِلْم.

فالذى معناه الحضور يتعَدَّى إلى مفعول، يَدُلُّكَ(١) على ذلك قوله: [من الرجز]

لَوْ شَهِدَ عَادُ فِى زَمَانِ عَادِ(٢)

وقوله: [من الطويل]

وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا ... ...(٣)

فتقدير هذا: شهدنا فيه سُلَيْمًا.

ومن ذلك قولُهُ: [من الطويل]

شَهِدْنَا فَمَا تُلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ يَدَ الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرَئِيلُ أَمَامُهَا(٤)

فهذا محذوف المفعول، التقدير فيه: «شهدنَا المعركةَ»، أو: شهدنا مَنْ تجمَّعَ لقتالنا.

ومنه قوله: [من الطويل]

---

(١) فى أ: يدل.

(٢) الرجز بلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٥٠٤)، والكتاب (٣/ ٢٥١)، والمخصص (١٧/ ٤٢).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

.... قليل سوى الطعن النهال نوافله

والبيت لرجل من بنى عامر فى الدرر (٣/ ٩٦)، وشرح المفصل (٢/ ٤٦)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ٣٨)، وخزانة الأدب (٧/ ١٨١)، واللسان (جزى)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (٨٨)، ومغنى اللبيب (٢/ ٥٠٣)، والمقتضب (٣/ ١٠٥)، والمقرب (١/ ١٤٧)، وهمع الهوامع (١/ ٢٠٣).

(٤) تقدم.

فَقَدْ شَهِدَتْ قَيْسٌ فَمَا كَانَ نَصْرُهَا قُتَيْبَةَ إِلَّا عَضَّهَا بِالأَبَاهِمِ[(١)]

فهذا الضرب المتعدى إلى مفعول واحد إذا[(٢)] نقِلَ بالهمزة تَعَدَّى إلى مفعولَيْن، تقول: شهد زيدٌ المعركةَ، وأشهدتُهُ إياها، ومِنْ ذلك قوله -تعالى-: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الكهف: ٥١]، فلما نقل [«شَهِد»][(٣)] بالهمزة صار الفاعل مفعولًا أولًا، والتقدير: ما أشهدتهم فِعْلِى، والفعل فى أنه مفعول ثان -وإن كان غيرَ عَيْنٍ- مثل زيد ونحوه من أسماء الأعيان المختصة.

وقالوا: امرأة مُشْهِدٌ؛ إذا كان زوجُها شاهدًا لم يخرُجْ فى بَعْثٍ من غزو أو غيره. وامرأة مُغِيبٌ؛ إذا لَمْ يشهد[(٤)] زوجها؛ فكأن المعنى: ذات غيبة لوليها، وذات شهادة، والشهادة خلاف الْغَيْبَةِ؛ قال -تعالى-: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]، فهذا فى المعنى مثل قوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النمل: ٢٥]، و ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣].

وأما «شهدت» الذى بمعنى «علمت» فيستعمل على ضربين:

أحدهما: أن يكون قَسَمًا.

والآخَرُ: أن يكون غيرَ قَسَم.

فاستعمالهم إيَّاهُ[(٥)] قَسَمًا كاستعمالهم: «عَلِمَ اللهُ»، و «يعلَمُ اللهُ» قَسَمَيْن، تقول[(٦)]: علم الله لأفعلنَّ، فَتَتَلَقَّاه بما يُتَلَقَّى به الإِقْسَام.

وأنشد سيبويه: [من الكامل]

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِى إِنَّ المَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا[(٧)]

---

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه (٢/ ٣٣١)، والأشباه والنظائر (٥/ ١٨٣)، واللسان (بهم)، وبلا نسبة فى المقتضب (٤/ ٩٠).
(٢) فى ب: فإذا.
(٣) سقط فى ب.
(٤) فى ب: تشهد.
(٥) فى أ: له.
(٦) فى أ: فتقول.
(٧) البيت للبيد فى ديوانه ص (٣٠٨)، وخزانة الأدب (٩/ ١٥٩ - ١٦١)، والدرر (٢/ ٢٦٣)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٨٢٨)، والكتاب (٣/ ١١٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٠٥)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/ ٦١)، وخزانة الأدب (١٠/ ٣٣٤)، وسر صناعة الإعراب =

وحدثنا أبو الحسن عُبَيْدُ الله بْنُ الحسين أن محمدًا قال: إنَّ زُفَرَ كان يذهَبُ إلى أنه إذا قال: أشهد بالله -كان يمينًا، فإن قال: أشهد، ولم يقل بالله- لم يَرَه قَسَمًا.

[قال][١] أبو الحسن: وقال محمد: «أشهد» غير موصولة بقوله بالله -مِثْل «أشهَدُ» موصولة بقولك بالله، فى أنه يمين.

[قال: واستشهد][٢] محمد على ذلك بقوله -سبحانه-: ﴿قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ١]، ثم قال: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ لَكَـٰذِبُونَ. ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَـٰنَهُمْ جُنَّةً﴾، فجعله يمينًا، ولم يوصل بقوله: «بالله».

وأما «شَهِدْتُ» الذى يُرَاد به: «علمت»، ولا يراد به القسم -فهو ضَرْبٌ من العِلْم مخصوص، فكل شهادة علم، وليس كل علم شهادة.

وَمِمَّا يدلك[٣] على اختصاصه بالعلم[٤] أنه لو قال عند الحاكم: أعلم أن لزيد على عمرٍو عشَرةٌ -لم [يَحْكمْ][٥] به حتى يقول: أَشْهد؛ فالشهادة مثل التيقن فى أنه ضرب من العلم مخصوص. فليس كل علم تَيَقُّنًا، وإن كان كل تيقن علمًا، وكأن التيقنَ هو العلمُ الذى قد عَرَضَ لعالِمِه إشكالٌ فيه.

يبين ذلك قولهُ -سبحانه- فى قصة إبراهيم - عليه السلام -: ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥].

ويبين ذلك قولُ رؤبة: [من الرجز]

يَا دَارَ عَفْرَاءَ وَدَارَ الْبِخْدِنِ
أَمَا جَزَاءُ الْعَالِمِ الْمُسْتَيْقِنِ
عِنْدَكِ إِلَّا حَاجَةُ التَّفَكُّنِ[٦]

فَوَصَفَ «العالِمَ» بـ «المستيقن»؛ فلو لم يكن فى المستيقن زيادةُ معنى لم يكن فى

= ص (٤٠٠)، وشرح شذور الذهب ص (٤٧١)، ومغنى اللبيب (٢/ ٤٠١)، وهمع الهوامع (١/ ١٥٤).

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: قالوا: استشهد.
(٣) فى أ: يدل.
(٤) فى ب: فى العلم.
(٥) سقط فى ب.
(٦) تقدم.

الوصف الأول، لم يَحْسُنْ هذا الكلامُ، وكان غيرَ مفيد.

وهذا كقول زهير: [من الطويل]

... ... فَلَأْيًا عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ[١]

ثم قال: [من الطويل]

فَلَمَّا عَرَفْتُ الدَّارَ قُلْتُ لِرَبْعِهَا ... ...[٢]

أَى: عرفتُهَا بعد إشكال أمرها والتباسِها عَلَيَّ.

وعلى هذا قولُ الآخر: [من البسيط]

حَيُّوا الدِّيَارَ وَحَيُّوا سَاكِنَ الدَّارِ مَا كِدْتُ أَعْرِفُ إِلَّا بَعْدَ إِنْكَارِ[٣]

وكأن معنى: «أشهد أيها الحاكم على كذا»[٤]، أى: أعلمه علمًا يحضرنى، وقدْ تَذلَّلَ لِى، فلا أتوقفُ عنه، ولا أتثَبَّتُ فيه؛ لوضوحه عندى وتبيُّنِهِ [لى][٥]. وليس كذلك سبيل المعلومات كلها.

ألا ترى أن فيها ما يحتاج[٦] إلى توقف فيه، واستدلال[٧] عليه، وتنزيل له؟!

ويدلُّ على أن هذه الشهادةَ يراد بها المعنى الزائد على العلم، أنه لا يخلو مِن أن يكون العِلمُ مجردًا مما ذكرنا، أو العلمُ مقترنًا بما ذكرنا[٨] من المعانى، فالذى يدل على أنه المقترن بالمعانى التى ذكرنا: قوله -تعالى-: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦].

وقوله: ﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾ [يوسف: ٨١].

فلو كان معنى «شَهِدَ» العلمَ خاليًا من هذه المعانى، لكان المعنى: وما علمنا إلا

---

(١) تقدم.

(٢) صدر بيت لزهير، وعجزه:

.... ألا انعم صباحًا أيها الربع واسلم

ينظر ديوانه ص (٨)، والتاج (ربع).

(٣) البيت لجرير فى ديوانه (١/ ٢٣٣)، ومجاز القرآن (٢/ ٦٧، ٨٠).

(٤) زاد فى أ: أو كذا.

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى ب: ما لا يحتاج.

(٧) فى ب: ولا استدلال.

(٨) فى أ: وصفنا.

بما علمنا، و: إلَّا من علم بالحق وهم يعلمون، فإذا لم يتجه حمله على هذا علم أن معناه ما ذكرنا.

و «شَهِد» على هذا الوجه يتعدى بحرف جر: فتارة يكون الباء، وأخرى يكون «على».

فَمِمَّا تعدَّى بـ «على» قوله -سبحانه-: ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٢١].

وقوله: ﴿شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ﴾ [فصلت: ٢٠]، و: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ﴾ [النور: ٢٤]، [و] ﴿شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠].

ومِنَ الْمُتَعَدِّى بالباء قوله: ﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾ [يوسف: ٨١]، و: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الزخرف: ٨٦]، وقوله: ﴿أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ﴾ [النور: ٦].

فإذا نقل بالهمزة زاد بالهمزة مفعول كسائر الأفعال المتعدية إذا نُقِلَتْ بالهمزة، قال: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

فأما قوله: ﴿أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾ [١٩] فمن الشهادة التى هى الحضور؛ كأنهم وُبِّخُوا على أن قالوا ما لم يحضروه مما حُكْمُهُ أنْ يعلم بالمشاهدة.

ومَنْ قال: ﴿أَأُشْهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾، فالمعنى: أأحضروا ذلك؟، وكان الفعل يتعدَّى إلى مفعولين قبل النقل، فلما بُنِىَ للمفعول به نقَصَ مفعول؛ فتعدَّى الفعل إلى مفعول واحد.

ويُقَوّى هذه القراءة قوله -تعالى-: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ﴾ [الكهف: ٥١]، فتعدَّى إلى مفعولين لمَّا بُنِىَ الفعل للفاعل.

فأما قوله -سبحانه-: ﴿إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّى بَرِىٓءٌ﴾ [هود: ٥٤] فعلى إعْمَالِ الثانى؛ كما أن قوله: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦] كذلك.

والتقدير: إنى أُشْهِدَ الله أنى برىء واشْهَدُوا أنى برىء، فحذف المفعول[(١)] على حد: ضَرَبْتُ... وضربنى زيدٌ، وهذا منقول من: شهِدَ بكذا، إلا أن حرفَ الجر يُحْذَفُ مع «أنَّ» و «أنْ».

---

(١) فى أ: المفعول الأول.

فأما الباء في[1] قوله: أَشْهَدُ بالله، فهي متعلقة بهذا الظاهر؛ كما أنَّ قولَك: أحلف بالله، وأُقسم بالله -يتعلق الجار فيه بهذا الظاهر.

فإنْ قلت: فَلِمَ لا يكون الجار فيه متعلقًا بمحذوف، كأنه قال: أشهد بقوة الله؛ فيكون الجار فيه كالذي في قوله: حضَرتُ بسلاحي، وشهدت بقوتي؟!

فإنَّ ما تقدم أولى من هذا.

ألا ترى أنك تقول: أشهَدُ، وأشهَدُ بالله، كما تقول: أحلِف، وأحلف بالله، وأقسم، وأقسم بالله؟! فكما أنك في هذا تعلق الجار بالظاهر، كذلك في: «أشهد» تعلقه به.

وقال -سبحانه-: ﴿وَنَزَعْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ [القصص: ٧٥]، [و] ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١].

وقال -عز وجل-: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

ف «شهداء» جمع شهيد، كـ: «فقيه» وفقهاء، وظريف وظرفاء.

فأما قوله -جل اسمه-: ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [هود: ١٨] فيجوز أن يكون «الأشهاد» جمع «شاهد»، مثل: صاحب وأصحاب، وطائر وأطيار، وأظنه قول سيبويه.

ويجوز أن يكون «أشهاد» جمع شهيد، كـ «يتيم وأيتام»، و «شريف وأشراف»، و«أبيل وآبال»، وهذا كأنه أرجح؛ لأن ما جاء من ذلك في التنزيل جاء على «فعيل».

[و][2] قرأ حمزة والكسائي وابن عامر: ﴿كذلك تَخرُجون﴾ [١١] بفتح التاء وضم الراء.

وقرأ الباقون: ﴿تُخْرَجُونَ﴾ بضم التاء وفتح الراء[3].

---

(١) في ب: من.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٤)، البحر المحيط (٨/٧)، التيسير للداني (١٠٩)، تفسير القرطبي (١٦/ ٦٥)، الحجة لأبي زرعة (٦٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٤)، الغيث للصفاقسي (٣٤٧)، الكشف للقيسي (١/ ٤٦٠)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٦٧).

قال أبو على: حجة ﴿تَخْرُجُونَ﴾، قوله -سبحانه-: ﴿ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾ [الروم: ٢٠]. ف: ﴿تَنتَشِرُونَ﴾ مثل ﴿تخرُجونَ﴾.

ألا ترى أن «انتشر» مطاوع «نشرْتُه»، كما أن «خرج» مطاوع أخرجته؟!

وحجة ﴿تُخْرَجُونَ﴾ قوله -سبحانه-: ﴿وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ [طه: ٥٥].

وقوله -جل وعز-: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا﴾ [يس: ٥٢].

قال:

قرأ ابن عامر: ﴿قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم﴾ [٢٤].

وكذلك روى حفص عن عاصم.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿قُلْ﴾ بغير ألف(١).

قال أبو على: فاعل ﴿قَالَ﴾ النذير، المعنى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾ [٢٣].

فقال لهم النذير: ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ ۖ﴾ [٢٤].

ويجوز فيمن قال: ﴿قُلْ﴾ أن يكون حكاية ما أوحى إلى النذير؛ كأنَّهُ: أوحينا إليه فقلنا له: قل لهم: أوَلَوْ جئتكم بأهدى من ذلك.

اختلفوا فى الجمع والتوحيد من قوله -جل وعز-: ﴿سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾ [٣٣]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿سَقْفًا﴾ على التوحيد.

وقرأ الباقون: ﴿سُقُفًا﴾ بضم السين والقاف على الجمع(٢).

قال أبو على: السُّقُفُ: جمع سَقْف؛ قال: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا ۖ﴾

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٥)، الإعراب للنحاس (٣/ ٨٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٢٢)، البحر المحيط (٨/ ١١)، التبيان للطوسى (٩/ ١٨٩)، التيسير للدانى (١٩٦)، تفسير القرطبى (١٦/ ٧٥)، الحجة لابن خالويه (٣٢١)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٥)، الغيث للصفاقسى (٣٤٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٨٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٥٨)، المجمع للطبرسى (٩/ ٤٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٩).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٥)، الإعراب للنحاس (٣/ ٨٨)، البحر المحيط (٨/ ١٥)، التبيان للطوسى (٩/ ١٩٣)، التيسير للدانى (١٩٦)، تفسير الطبرى (٢٥/ ٤٢)، تفسير القرطبى (١٦/ ٨٥)، الحجة لابن خالويه (٣٢١)، الحجة لأبى زرعة (٦٤٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٥)، الغيث للصفاقسى (٣٤٨)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٨٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٥٨)، المجمع للطبرسى (٩/ ٤٦)، المعانى للفراء (٣/ ٣٢)، تفسير الرازى (٢٧/ ٢١١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٠).

[الأنبياء: ٣٢]، والجمع سُقُفٌ، مثل: رَهْن ورُهُن، وتخفف فيقال: رُهْنٌ، ومثله في الصفة قولهم: فَرَسٌ وَرْد، وخَيْلٌ وُرْدٌ، وكذلك كَثٌّ وكُثٌّ، وسَهْمٌ حَشْرٌ[١]، وسِهَامٌ حُشْرٌ، و «فُعُل» فى الجمع تخفف، نحو: أُسُد وأُسْد.

قال: [من الوافر]

كَأَنَّ مُحَرَّبًا مِنْ أُسْدِ تَرْجٍ يُنَازِلُهُمْ لِنَابَيْهِ قَبِيبُ[٢]

و «سَقْف»، واحد يدل على الجمع.

ألا ترى أنه قَدْ عُلِمَ بقوله: ﴿لِبُيُوتِهِمْ﴾ أن لكل بيت سقفًا.

ورُوِيَ عن مجاهد أنه قال: كل شيء من السماء فهو سقف، وكل شيء من البيوت فهو «سُقُفٌ» بضمتين.

ويشبه أن يكون اعتبر فى السقف قوله -سبحانه-: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾ [الأنبياء: ٣٢].

قال:

وقرأ عاصم وحمزة[٣]: ﴿لَمَّا مَتَٰعُ﴾ [٣٥] مشددة.

وقرأ الباقون: ﴿لَمَا﴾ خفيف[٤].

قال أبو علي: مَنْ شَدَّدَ كانت[٥] «إِنْ» عنده بمعنى «ما» النافية؛ كالتى فى قوله: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]؛ فكذلك المعنى فى الآية: ما كل ذلك إلا متاع الحياة الدنيا، و: ﴿لَمَّا﴾ فى معنى «إلَّا».

وقد حكى سيبويه: نَشَدْتُكَ الله[٦] لمَّا فعلتَ، وحمله على «إلَّا».

---

(١) فى ب: خَشِن وخُشْن.

(٢) البيت لأبى ذؤيب الهذلى في شرح أشعار الهذليين ص (١١٠)، واللسان (حرب)، وأساس البلاغة (قبب)، والتاج (حرب).

ويروى: «أرى ذو كدنة» بدلًا من «ينازلهم».

(٣) فى ب: الكسائى. وهو خطأ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٥)، البحر المحيط (٨/ ١٥)، التبيان للطوسى (٩/ ١٩٣)، التيسير للدانى (١٩٦)، تفسير القرطبى (١٦/ ٨٧)، الحجة لابن خالويه (٣٢١)، الحجة لأبى زرعة (٦٤٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٦)، الغيث للصفاقسى (٣٤٨)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٨٧)، المجمع للطبرسى (٩/ ٤٦)، المعانى للأخفش (٢/ ٤٧٣)، تفسير الرازى (٢٧/ ٢١١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩١).

(٥) فى ب: كان.

(٦) فى ب: بالله.

وهذه الآية تدل على فساد قول من قال: إنَّ قوله: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]، أنَّ المعنى: لمَنْ هُوَ جميعٌ لدينا محضرون، وزعموا أنَّ في حرفِ أُبيّ: ﴿وَمَا ذَلِكَ إِلَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾؛ فهذا يدل على أن «لَمَّا» بمعنى «إلا»، وأنَّ «إنْ» بمعنى «ما».

وحُكِيَ عن الكسائي أنه قال: لا أعرف وجه التثقيل.

وقال أبو الحسن: قال بعضهم: ﴿لَمَّا﴾ مُثَقَّلة، وجعلها في معنى «إلَّا»، وذهَبَ إلى أن التخفيف الوَجْهُ؛ قال: لأنَّ ﴿لَمَّا﴾ في معنى «إلا» لا يكاد يُعْرَف، ولا يكاد يُتَكَلَّمُ بها.

وأما مَنْ قال: ﴿لَمَا﴾ بالتخفيف، فإنَّ «إنْ» في قوله، المُخَفَّفَةُ من الثقيلة، واللام [فيها][1] التي تدخل لتفصل بين النفي والإيجاب في قوله: [من الكامل]

هَبِلَتْكَ أُمُّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ... ...[2]

وكقوله -سبحانه-: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢].

ومن نصب بها مُخَفَّفةً فقال: «إنْ زَيدًا لمنطَلِقٌ» -استغنى عن هذه اللام؛ لأنَّ النافية لا ينتصب بعدها الاسم؛ فإذا لم يقع بعدها انتصاب اسم لم يقع اللبس، و«ما» فيه زائدة[3]، المعنى: «وَإنْ كُلُّ ذَلكَ لمَتاعُ الحيَاةِ الدُّنيا»، ولم تعمل «إنَّ» عمل

---

(١) سقط في ب.

(٢) صدر بيت وعجزه:

.... حلت عليك عقوبة المتعمد

والبيت لعاتكة بنت زيد في الأغاني (١٨/ ١١)، وخزانة الأدب (١٠/ ٣٧٣، ٣٧٤)، والدرر (٢/ ١٩٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٣١)، وشرح شواهد المغني (١/ ٧١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٧٨)، ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد (٣/ ٢٧٧)، وبلا نسبة في الأزهية ص (٤٩)، والإنصاف (٢/ ٦٤١)، وأوضح المسالك (١/ ٣٦٨)، وتخليص الشواهد ص (٣٧٩)، والجنى الداني ص (٢٠٨)، ورصف المباني ص (١٠٩)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٤٨، ٥٥٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٥)، وشرح ابن عقيل ص (١٩٣)، وشرح عمدة الحافظ ص (٢٣٦)، وشرح المفصل (٨/ ٧١، ٩/ ٢٧)، واللامات ص (١١٦)، ومجالس ثعلب ص (٣٦٨)، والمحتسب (٢/ ٢٥٥)، ومغني اللبيب (١/ ٢٤)، والمقرب (١/ ١١٢)، والمنصف (٣/ ١٢٧)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٢).

(٣) في ب: زيادة.

الفعل لمَّا خُفِّفت[١]؛ لزوال شبَهِها بالفعل من أجل التخفيف. ولو نصَبْتَ بها لجاز في القياس، وحكى سيبويه النصب بها مخففة، والقياس ألَّا تعمل[٢] إذا خففت؛ يدلك على ذلك دخولها على الفعل في نحو: ﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ [الأنعام: ١٥٦]، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢].

اختلفوا في التوحيد والتثنية من قوله -تعالى-: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ﴾ [٣٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم -في رواية أبي بكر- وابن عامر: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَانَا﴾ لاثنين.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿جَآءَنَا﴾ واحد[٣].

قال أبو علي: حُجَّةُ الإفراد قوله -تعالى-: ﴿قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾ [٣٨] فهو واحد.

وحجة التثنية قوله: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦]، فقوله: ﴿جَاءَانَا﴾ على التثنية، هو الكافر وقرينه.

[وهكذا روى عن عكرمة قال: الكافر وقرينه.

وليس يدل قوله: ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾ أن قرينه ليس معه؛ بل يجوز أن يقول له هذا وهو معه.

قال: وكلهم قرأ: ﴿أَسَاوِرَةٌ﴾ [٥٣].

إلا عاصمًا - في رواية حفص - فإنه قرأها: ﴿أَسْوِرَةٌ﴾[٤].

---

(١) في أ: خففتها.

(٢) في ب: يعمل.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٦)، الإعراب للنحاس (٣/ ٩٠، ٩١)، الإملاء للعكبري (٢/ ١٢٢)، البحر المحيط (٨/ ١٦)، التبيان للطوسي (٩/ ١٩٦)، التيسير للداني (١٩٦)، تفسير الطبري (٢٥/ ٤٤)، تفسير القرطبي (١٦/ ٩٠)، الحجة لابن خالويه (٣٢١)، الحجة لأبي زرعة (٦٥٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٦)، الغيث للصفاقسي (٣٤٨)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٤٨٨)، الكشف للقيسي (٢٥٨/٣)، المجمع للطبرسي (٩/ ٤٧)، المعاني للفراء (٣/ ٣٣)، تفسير الرازي (٢٧/ ٢١٣)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٦٩).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٦)، الإعراب للنحاس (٣/ ٩٤، ٩٥)، البحر المحيط (٨/ ٢٣)، التبيان للطوسي (٩/ ٢٠٤)، التيسير للداني (١٩٧)، تفسير الطبري (٢٥/ ٤٩)، تفسير القرطبي (١٦/ ١٠٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٥١)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٧)، الغيث للصفاقسي (٣٤٨)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٤٩٣)، الكشف للقيسي (٢/ ٢٥٩)، المجمع للطبرسي (٩/ ٥٠)، المعاني للأخفش (٢/ ٤٧٣)، المعاني للفراء (٣/ ٣٥)، تفسير =

قال أبو زيد: قالوا: رجل إسوار من قوم إساورة. وهو]: إِسْوَارُ المرأة، وسِوَارُ المرأة، و﴿أَسْوِرَةٌ﴾ لجماعتها، قال: وهما قُلْبَانِ يكونان فى يديها.

قال أبو على: فرواية حفص: ﴿أَسْوِرَةٌ﴾ [٥٣] هو جمع «سِوَار»، جمعه على أسورة، مثل: سِقاء وأسْقِية، وإزار وآزِرَة، وخِوَان وأخوِنة.

ومن قرأ: ﴿أَسَاوِرة﴾ جعله جمع «إسوار» الذى ذكره أبو زيد، وقال فى الجمع: «أَساوِرَة» فألحق الهاء فى الجمع على أن الهاء عوض من الياء التى كان ينبغى أن تلحق فى جميع «إسوار»، على حد: «إعصار، وأَعَاصير»، فإنْ شئتَ قلتَ: أساورة، وَإنْ شئت قلت: أساوير.

ويجوز فى «أساورة» أن يكون جمع «أَسْوِرة»، مثل: أَسْقِيَة وأساق، ولحقت(١) علامة التأنيث كما لحقت فى قَشْعَم وقشاعمة. وأما «أساورة» فى جمع «إسوار»، فالهاء فيه على حد ما يلحق المُعَرَّبَات، نحو: طيالسة، وزنَادِقة. وقد لحِقَت هذه الهاء [الأسماءَ العربية]، نحو: صَياقِلة، وقشعم وقشاعمة، و «الإِسوار» مُعَرَّب، وهو الفارس.

اختلفوا فى ضم السين واللام من قوله -جل وعز-: ﴿سَلَفًا﴾ [٥٦] وفتحهما:

فقرأ حمزة والكسائى: ﴿سُلُفًا﴾ بضم السين واللام.

وقرأ الباقون: ﴿سَلَفًا﴾ بفتحهما(٢).

قال أبو على: من قال ﴿سُلُفًا﴾ بضم السين واللام، جاز أن يجعله جمعًا لـ «سَلَف»؛ فيكون مثل: أَسَد وأُسُد، وَوثَنٍ وَوُثُن، وقالوا: أُثُن.

ومِمَّا لَحِقه تاء التأنيث من هذا: خَشَبَةٌ وخُشُب، وبَدَنة وبُدُن.

ومن قال: ﴿سَلَفًا﴾ بفتح السين واللام -فلأن «فَعَلا» قد جاء فى حروف يراد بها

= الرازى (٢٧/ ٢١٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٩).

(١) فى ب: ولحق.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٦)، الإعراب للنحاس (٣/ ٩٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٢٢)، البحر المحيط (٨/ ٢٣، ٢٤)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٠٤)، التيسير للدانى (١٩٧)، تفسير الطبرى (٢٥/ ٥١)، تفسير القرطبى (١٦/ ١١٢)، الحجة لابن خالويه (٣٢٢)، الحجة لأبى زرعة (٦٥١)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٧)، الغيث للصفاقسى (٣٤٨)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٩٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٦٠)، المجمع للطبرسى (٩/ ٥٢)، المعانى للفراء (٣/ ٣٦)، تفسير الرازى (٢٧/ ٢٢٠).

الكثرة، وكأنه اسم من أسماء الجمع؛ كقولهم: خَادِم وخَدَم، وطَالِب وطَلَب، وحارس وحَرَس. وحكى[(١)] أحمدُ بن يحيى: رائح ورَوَح؛ فكذلك جاء فى موضع الجمع فى[(٢)] قوله: ﴿فَجَعَلْنَٰهُمْ سَلَفًا﴾ [٥٦]، وكذلك «المَثَلُ» واحد يراد به الجمع؛ فمن ثم عطف على «سَلَفٍ» فى قوله: ﴿فَجَعَلْنَٰهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا﴾ [٥٦].

ويدلك على وقوعه على أكثر من واحد، قوله -تعالى-: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا﴾ [النحل: ٧٥]، فأوقع لفظ الإفراد على التثنية؛ فكذلك جاز وقوعه على الجمع، وقد جمع المثل فى قوله -سبحانه-: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾ [العنكبوت: ٤٣، الحشر: ٢١]، ف «مَثَلٌ» فى هذا كالمِثْل فى أنه جُمِعَ مرة، وأفرد أخرى فى قوله: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]، وجمع فى قوله: ﴿ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم﴾ [محمد: ٣٨].

وكذلك أفرد فى موضع التثنية، فيما أنشده سيبويه: [من الرجز]

وَسَاقِيَيْنِ مِثْلِ زَيْدٍ وَجُعَلْ[(٣)]

وثُنِّىَ[(٤)] [أيضًا] فى قوله: [من البسيط]

... ... والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ الله مِثْلَانِ[(٥)]

وإذا كانت الجموع الصحيحة قد كسِّرت فى نحو: جمال وجَمَائِل، وأَسْقِيَةٌ وأَسَاقٍ، فَأَنْ يجوز تكسير نحو «سَلَف» على «سُلُف» أجدر.

اختلفوا فى ضم الصاد وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿يَصِدُّونَ﴾ [٥٧]:

فقرأ نافع وابن عامر والكسائى ﴿يَصُدُّونَ﴾ بضم الصاد.

وقرأ الباقون: ﴿يَصِدُّونَ﴾ بكسر الصاد[(٦)].

---

(١) فى ب: وقال.
(٢) فى ب: الجميع من.
(٣) الرجز للحذلمى فى شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٠)، وبلا نسبة فى الكتاب (٢/ ١٧)، واللسان (سقب).
(٤) فى ب: ويثنى.
(٥) تقدم.
(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٦)، الإعراب للنحاس (٣/ ٩٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٢٢)، البحر المحيط (٨/ ٢٥)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٠٤)، التيسير للدانى (١٩٧)، تفسير الطبرى (٢٥/ ٥٢)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٠٣)، الحجة لابن خالويه (٣٢٢)، الحجة لأبى زرعة (٦٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٧)، الغيث للصفاقسى (٣٤٨)، الكشاف للزمخشرى =

[قال] أبو عبيدة: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [٥٧] يَضِجُّون، ومن ضمها فمجازها: يعدلون.

وقال غيره: «يصِدون» و «يصُدون»، والكسر أكثر، قال: ومعناهما جميعًا: يضجون.

وقال أبو الحسن: ﴿يَصِدُّونَ﴾ و ﴿يَصُدُّونَ﴾ مِثْل: يحْشِر ويحشُر.

وقال بعض المفسرين: يَضْحكون.

قال أبو على: المعنى أنه لما نَزَل ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، قال المشركون: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ [الزخرف: ٥٨]، أى: إن كانت آلهتنا حصَبُ جهنم - لأنها اتُّخِذَت آلهة وعُبِدَت -فعيسى فى حكمها، قال: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا﴾ [٥٧] فى هذا الذى قالوه: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [٥٧] أى: يضجون، لِمَا أَتَوْا به عندهم فى تسويتهم بين عيسى -عليه السلام-، وبين آلهتهم. وما ضربوه إلا إرادة المجادلة؛ لأنهم قد علموا أن المراد بـ ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]: ما اتَّخذُوه من المَوَات.

ويقال: صَدَّ عن كذا، فيُوصَلُ بـ «عَن» كما قال: [من البسيط]

صَدَّتْ كَمَا صَدَّ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَهُ ... ...[1]

[وقال: من الوافر]

صَدَدتِّ الكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو ... ...[2]

و: ﴿يَصُدُّونَ عَنكَ﴾ [النساء: ٦١]، ﴿وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [غافر: ٣٧].

فمن ذهب فى ﴿يَصُدُّونَ﴾ إلى معنى: يعدلون -كان المعنى: إذا قومك منه - أى: من أجل المثَل- يصُدون، ولم يُوصَل «يَصُدُّ» بـ «عن».

ومن قال فى ﴿يَصِدُّونَ﴾: يضِجُّون -جعل «مِنْ» متصلة بـ «يضج»؛ كما تقول: ضج من كذا.

قال: قرأ ابن عامر وحده[3]: ﴿يَاأَيُّهُ السَّاحِرُ﴾ [٤٩] بضم الهاء.

= (٣/ ٤٩٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٦٠)، المجمع للطبرسى (٩/ ٥٢)، المعانى للأخفش (٢/ ٤٧٤)، المعانى للفراء (٣/ ٦١)، تفسير الرازى (٢٧/ ٢٢١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٩).

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٦)، الإعراب للنحاس (٣/ ٩٣)، التيسير للدانى (١٦١، ١٦٢)، =

وقرأ الباقون: ﴿يَـٰٓأَيُّهَ﴾ بفتح الهاء.

وكان أبو عمرو والكسائى يقفان بالألف، ولم يُحْفَظْ عن غيرهما وقف. وقد تقدم القول فى ذلك، وفى شبهة ابن عامر.

قال:

قرأ ابن عامر وحده[1]: ﴿ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم إنكم﴾ [٣٩] بكسر الألف.

وقرأ الباقون: ﴿أَنَّكُمْ﴾ بفتح الألف.

قال أبو على: قراءة ابن عامر: ﴿ولن ينفعكم اليوم إذا ظلمتم إنكم فى العذاب مشتركون﴾: فاعل ﴿يَنفَعَكُمُ﴾ [٣٩] فيه: «الاشتراك»، كما أنه فى قول من فتح «أَنَّ» كذلك، المعنى: ولن ينفعكم اليوم اشتراكُكُم. وفى هذا حرمان التأسى، وهى نعمة يسلبها الله من أهل النار؛ ليكون أشدَّ لعذابهم؛ أَلَا تَرَى أَنَّ التأسِّىَ قد يخفف عن المتأسِّى كثيرًا من حزنه.

كما جاء: [من الوافر]

... ... وَلَكِـــنْ أُعَـزِّى النَّفْسَ عَـنْـهُ بِـالـتَّـأَسِّـى[2]

ولكنه أضمر الفاعلَ هنا؛ لِمَا يقعُ عليه من الدلالة بعد؛ كقولهم: إذا كان غدًا فأْتِنى، فأضمَرَ الفاعل؛ فكذلك أضمر؛ لدلالة قوله: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾، وحال التلاوة دالة عليه ومُبَيِّنَةٌ له. ويجوز فيه وجه آخر، وهو أن يكون فاعل «ينفع»: التبرؤ؛ كأنه: ولن ينفعكم اليوم تَبَرُّؤُ بعضكم من بعض، وأظن أن بعض المفسرين قد قاله. ودل على التبرؤ، ما فى الكلام من الدلالة عليه؛ وذلك أن قوله: ﴿يَـٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾ [٣٨] يدل على التبرؤ؛ فصار إضمار الفاعل هنا كإضماره

= تفسير القرطبى (١٦/ ٩٧)، الحجة لأبى زرعة (٦٥٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٦)، الغيث للصفاقسى (٣٤٨)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٩١)، الكشف للقيسى (٢/ ١٣٦، ١٣٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ١٤٢).

(١) ينظر: الإملاء للعكبرى (٢/ ١٢٢)، البحر المحيط (٨/ ١٧)، التبيان للطوسى (٩/ ١٩٩)، تفسير القرطبى (١٦/ ٩١)، الحجة لابن خالويه (٣٢٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٨٩)، تفسير الرازى (٢٧/ ٢١٢).

(٢) وتمام البيت:

ومـا يـبـكـون مـثـل أخـى... ....

والبيت للخنساء فى ديوانها (٩٠)، وفى شرح أبيات المغنى (٧/ ٢٨٩)، والكشاف (٤/ ١٩٩)، وبلا نسبة فى المخصص (١٦/ ٢٢).

فى قوله: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٧٣] ونحوه، فى أن ما تقدم من الكلام يدل عليه.

ومَنْ فتَحَ «أَنَّ» على هذا القول وجب أن يكون فى موضع نصب؛ لأن الفعل إذا اشتَغَل بما تَحَمَّلَه من الضمير -الذى هو التبرؤ فى المعنى- وجب أن يكون ﴿أَنَّكُمْ﴾ فى موضع نصب.

فأما ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ فى قوله: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [٣٩] فمتعلق بالنفع، ولا يجوز إذا تعلَّق به ظرف من الزمان أن يتعلق به آخر منه، ولا يصح بدل ﴿إِذ﴾ من ﴿ٱلْيَوْمَ﴾.

ولكنَّ الظرفَ الذى هو ﴿إِذ﴾ يتعلق بالمعنى؛ كأنه لن ينفعكم اليومَ اشتراكُكُم أمس: ولا يتعلق بالاشتراك؛ لأن الموصولَ لا تتقدم[١] عليه صلتُه، ولكنه نحو قوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢].

ألا ترى أن ما بعد (لا) هذه لا يعمل فيما قبلها؛ كما أن ما بعد «أَنَّ» لا يعمل[٢] فيما قبلها، وكذلك المصدر، ولكن المعنى: ولن ينفعكم اجتماعكم إذْ ظلمتم؛ فـ «إِذْ» فى كلتا القراءتين يتعلق بهذا المعنى، ولا يتعلق بالنفع.

اختلفوا فى إثبات الياء وحذفها من قوله -سبحانه-: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [٦٨]:

فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائى، وحفص عن عاصم: ﴿يَٰعِبَادِ﴾ بغير ياء.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر، وعاصم - فى رواية أبى بكر -: ﴿يَا عِبَادِى﴾ بإثبات الياء. وكلُّهمْ أسكَنَهَا غيرَ عاصم -فى رواية أبى بكر- فإنه نصبها ﴿يَا عِبَادِيَ لَا خَوْفٌ﴾.

وقال ابن اليزيدىّ عن أبيه عن أبى عمرو: إنه وقف ﴿يَا عِبَادِى﴾ بياء.

وقال ابن رُومِى عن أحمد بن موسى عن أبى عمرو: الوقف بغير ياء[٣].

---

(١) فى ب: يتقدم.

(٢) فى ب: تعمل.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٦)، البحر المحيط (٨/ ٢٦)، التيسير للدانى (١٩٧)، تفسير القرطبى (١٦/ ١١١)، الحجة لابن خالويه (٣٢٣)، الحجة لأبى زرعة (٦٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٨)، الغيث للصفاقسى (٣٤٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٦٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٠).

قال أبو على: حَذْفُ الياء من[1] ﴿يَـٰعِبَادِ﴾ حسَنٌ[2]؛ لأنه فى موضع تنوين؛ ألا ترى أنها قد عاقبته؟! فكما يحذف التنوين فى الاسم المنادى المفرد، كذلك تحذف الياء؛ لِكَوْنِهَا[3] على حرف كما أن التنوين كذلك؛ لأنه لا ينفصل من المضاف كما لا ينفصل التنوين من المنون؛ فصار فى المعاقبة كالتنوين، وحرف النُّدبة، وكعلامة الضمير، والنون فى نحو[4]: الضاربون والآخِذُوه.

وَوَجْه من أثبت الياء فى المنادَى: أنه علامةُ ضميرٍ كالهاء فى[5]: غلامه، والكاف فى: غلامك[6]؛ فكما لا تُحذَفُ هاتان العلامتان، كذلك لا تُحذَفُ الياء، والأول أكثر فى استعمالهم.

قال:

قرأ نافعٌ وابنُ عامر، وحفصٌ عن عاصم: ﴿تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [٧١] بإثبات الهاء بعد الياء[7].

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿تَشْتَهِى﴾ بغير هاء[8].

قال أبو على: حذف هذه الهاء من الصلة فى الحُسْنِ كإثباتها، إلا أن الحذف يُرَجَّحُ على الإثبات؛ لأن عامةَ[9] هذا النحوِ فى التنزيل جاء على الحذف.

فمِنْ ذلك قوله -سبحانه-: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، ﴿وَسَلَـٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾ [النمل: ٥٩]، و: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣].

---

(١) فى أ: فى.
(٢) فى أ: أحسن.
(٣) فى أ: لكونه.
(٤) زاد فى أ: هم.
(٥) فى ب: من.
(٦) فى ب: واغلامك.
(٧) فى أ: هاء.
(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٧)، الإعراب للنحاس (٣/ ١٠١)، البحر المحيط (٨/ ٢٦)، التبيان للطوسى (٩/ ٢١٣)، التيسير للدانى (١٩٧)، تفسير الطبرى (٢٥/ ٥٨)، الحجة لابن خالويه (٣٢٣)، الحجة لأبى زرعة (٦٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٨)، الغيث للصفاقسى (٣٤٩)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٩٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٦٢)، المجمع للطبرسى (٩/ ٥٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٠).
(٩) فى ب: عامة بأن.

ويقوى الحذفَ من جهة القياس: أنّه اسم قد طال، والأسماء إذا طالت فقد يُحذَفُ(١) منها، كما حذفوا من اشهياب، واحميرار، [ونحوهما](٢)، وكما حذفوا من كينونة، وصيرورة، وكما ألزموا الحذف لهذا، ولِبَاب «احميرار» فى أكثر الأمر - كذلك يَحْسُنُ أن تُحذفَ الهاء من الصلة.

وقد جاءت مُثْبَتَةً فى قوله -جل وعز-: ﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [٨٥] فى الياء والتاء:

فقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء مضمومة.

وقرأ الباقون: بالياء مضمومة(٣).

قال أبو على: حجة الياء، أن قبله غَيْبَةً، وهو قوله: ﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا۟ وَيَلْعَبُوا۟﴾ [الزخرف: ٨٣].

ووجه التاء على: قل لهم: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، أو أريد به مع الغيبة المخاطبون، فغَلَّبْتَ(٤) الخطاب على الغيبة؛ فيكون الغَيَبُ مرادين مع غيرهم.

اختلفوا فى قوله -سبحانه-: ﴿وَقِيلِهِۦ﴾ [٨٨] فى فتح اللام وكسرها:

فقرأ عاصم وحمزة: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾ بكسر اللام.

[وقرأ] الْمُفَضّل عن عاصم: ﴿وَقِيلَهُ﴾ منصوبة اللام.

وقرأ الباقون: ﴿وَقِيلَهُ﴾ نصبًا(٥).

---

(١) فى ب: تحذف.

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٧)، البحر المحيط (٨/ ٢٩)، التبيان للطوسى (٩/ ٢١٩)، التيسير للدانى (١٩٧)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٢١)، الحجة لابن خالويه (٣٢٣)، الحجة لأبى زرعة (٦٥٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٩)، الغيث للصفاقسى (٣٤٩)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٩٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٦٢)، المجمع للطبرسى (٩/ ٥٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٠).

(٤) فى أ: مخاطبون فجعلت.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٧)، الإعراب للنحاس (٣/ ١٠٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٢٣)، البحر المحيط (٨/ ٣٠)، التبيان للطوسى (٩/ ٢١٩)، التيسير للدانى (١٩٧)، تفسير الطبرى (٢٥/ ٦٣)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٢٣)، الحجة لابن خالويه (٣٢٣)، الحجة لأبى زرعة (٦٥٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٩)، الغيث للصفاقسى (٣٤٩)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٩٨)، المجمع للطبرسى (٩/ ٥٨)، تفسير الرازى (٢٧/ ٢٢٣)، =

قال أبو على: وجه الجر فى قوله -سبحانه-: ﴿وَقِيلِهِۦ﴾، على قوله: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [٨٥]، أى عنده علم الساعة وعلم قِيلِهِ.

ومعنى: يعلم قِيلَهُ أى: يعلم أن الدعاء مندوب إليه بنحو[١] قوله: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] و: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥].

فأما نصب: «قِيلَه» فعلى الحمل على موضع: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [٨٥]؛ لأن الساعة مفعول بها وليست بظرف، فالمصدر مضاف إلى المفعول به.

ومثل ذلك قوله: [من الرجز]

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا ... مَخَافَةَ الإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا
يُحْسِنُ بَيْعَ الأَصْلِ وَالْقِيَانَا[٢]

فكما أنَّ القِيَانَ والليانَ محمولان على ما أُضيفَ إليه المصدرُ من المفعول به، كذلك قوله: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [٨٥]، لمَّا كان معناه: يعلم الساعة، حملت ﴿قِيلَه﴾ على ذلك.

ويجوز أن تحمله على: يقول قيلَه؛ فيدل انتصاب المصدر على فعله.

وكذلك قَولُ كَعْب: [من البسيط]

يَسْعَى الْوُشَاةُ جَنَابَيْهَا وَقِيلَهُمُ ... إِنَّكَ يَابْنَ أَبِى سُلْمَى لَمَقْتُولُ[٣]

ووجه ثالث: أن يُحْمَلَ على قوله -سبحانه-: ﴿أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم . . . وَقِيلَهُ﴾ [٨٠، ٨٨].

وقرأ ناس من غير السبعة: ﴿وَقِيلُهُ يَا رَبِّ﴾ بالرفع، ويحتمل ضربين:

أحدهما: أن تَجعلَ الخبر: وَقِيلُه قيلُ يارب، فتحذف[٤].

والآخر: أن تجعل الخبر: قِيلُهُ يا ربِ مسموعٌ ومُتَقَبلٌ؛ ف «يارب» منصوب

= النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٠).

(١) فى ب: فى نحو.

(٢) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص (١٨٧)، والكتاب (١/ ١٩١، ١٩٢)، ولزياد العنبرى فى شرح التصريح (٢/ ٦٥)، وشرح المفصل (٦/ ٦٥)، وله أو لرؤبة فى الدرر (٦/ ١٩٠)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٨٦٩)، والمقاصد النحوية (٣/ ٥٢٠)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٥/ ١٠٢)، ومغنى اللبيب (٢/ ٤٧٦)، وشرح المفصل (٦/ ٦٩).

(٣) البيت فى ديوانه ص (١٩)، وأساس البلاغة (جنب).

(٤) فى أ: فيحذف.

الموضع بـ «قِيله» المذكور.

وعلى القول الآخر بـ «قِيله» المضمر، وهو من صلته، ولا يمتنع ذلك من حيث امتنع أن يحذف بعضُ الموصول ويبقى بعضُه؛ لأنَّ حذف القول قد كثر حتى صار بمنزلة المذكور.

وقد يَحْتَمِلُ بيتُ كعب الرفعَ على الوجهين اللذين ذكرناهما فيمن رفع (قيلُه) فى الآية.

قال:

قرأ نافع وحده: ﴿وقل سلام فسوف تعلمون﴾ [٨٩] بالتاء، وقال ابن ذكوان عن ابن عامر: بالياء، وقال هشام: بالتاء، وقرأ الباقون: بالياء.

وقال الخَفَّافُ عن أبى عمرو: الياء والتاء عندى سواء[١].

قال أبو على: وجْهُ الياء: أن تُحْمَلَ[٢] على الغَيْبَة التى هى: ﴿فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ وَقُلۡ سَلَٰمٌۚ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ﴾ [٨٩].

ووجه التاء: على الخطاب على ﴿وَقُلۡ﴾ المظهر فى الكلام: قل لهم ﴿سَوْفَ تعلمون﴾، وكلاهما قريب المتناول كما خَبَّرَ أبو عمرو.

قال: وقرأ أبو عمرو وابن كثير: ﴿وقالوا ءآلهتنا خير﴾ [٥٨] ممدودة، استفهام فى تقدير ثلاث ألفات.

وقرأ[٣] عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ بهمزتين بعد الثانية ألف.

وقال أحمدُ بنُ صالح عن قالون عن نافع: بهمزة واحدة بعدها مدة، فى تقدير همزة بعدَها أَلِفَانِ، وكذلك قرأت على ابن عَبْدُوس عن أبى عمر عن إسماعيلَ عن نافعٍ.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٧)، الإعراب للنحاس (٣/ ١٠٥)، البحر المحيط (٨/ ٣٠)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٢٠)، التيسير للدانى (١٩٧)، تفسير الطبرى (٢٥/ ٦٣)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٢٥)، الحجة لابن خالويه (٣٢٤)، الحجة لأبى زرعة (٦٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٩)، الغيث للصفاقسى (٣٤٩)، المجمع للطبرسى (٩/ ٥٨)، تفسير الرازى (٢٧/ ٢٣٥).

(٢) فى أ: يحمل.

(٣) فى أ: وقال.

وقال أحمدُ بنُ صالح: وأَرَانِى سمعت أبا بكر بنَ أبى أُوَيْسٍ يقول كما قال قالون.

وقال أحمد بن صالح: بلغَنِى عن ورشٍ أنه كان يقرؤها بغير استفهام على مثال الخَبَر[(١)].

قال أبو على: قوله: استفهام فى تقدير ثلاث أَلِفَاتٍ، ترجمة فيها تَجَوُّزٌ، وتحقيقُها: أن الهمزةَ المبدوء[(٢)] بها همزةُ الاستفهام، والهمزة الثانية التى هى همزة «أَفْعِلَة» من «آلهة» بَيْنَ بَيْنَ، وبعد هذه الهمزة -التى هى همزة «أفعلة» -الألفُ المنقلبةُ عن الفاء التى هى همزة من: «إله» قلبت أَلِفًا؛ لاجتماع الهمزتين اللتين الأولى منهما مفتوحة[(٣)]؛ فهى مثل «آدم».

والكوفيون وابن عامر حَقَّقُوا الهمزتين جميعًا على ما يَرَوْنَه من تحقيق الهمزتين.

[وما ذَكَرَه][(٤)] أحمد بن صالح عن قالون عن نافع بهمزة واحدة بعدها[(٥)] مَدَّةٌ، فالهمزة الأولى للاستفهام، والثانية همزة «أفعِلَة»، جعلها بين بين، وبعدها الألف المنقلبةُ عن الهمزة.

وقوله: فى تقدير همزة بعدها أَلِفَان -معناه: أن همزةَ الاستفهام التى فى قوله: ﴿ءَأَالِهَتُنَا﴾ جعل الهمزة التى بعدها بين بين؛ فصار كالألِفِ للتخفيف الذى دخلها، وكونها بين الألف والهمزة، والألف الثانية هى ألف فى الحقيقة، فأما التى قبلها فهمزة بين بين.

وما ذكره عن ورش أنه كان يَقْرؤُها بغير استفهام، فَإنَّ المعنى على الاستفهام. أَلَا تَرى أنَّ المعنى: أيهما خَيْرٌ؟! ولعله حذف الهمزة؛ لاجتماع المثلين، ودَلالةِ «أَمْ» عليها.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٦)، البحر المحيط (٨/ ٢٥)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٠٩)، التيسير للدانى (١٩٧)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٠٤)، الحجة لأبى زرعة (٦٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٧)، الغيث للصفاقسى (٣٤٨)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٤٩٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٦٠، ٢٦١)، تفسير الرازى (٢٧/ ٢٢١)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٦٤، ٣٦٥).

(٢) فى أ: مبدوء.

(٣) فى ب: مفتوح.

(٤) فى ب: عن.

(٥) فى أ: وبعدها.

كما حَذَفَهَا عِمْران فى قولِهِ: [من البسيط]

وَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمَعْشَرٍ أَتَوْنِى فَقَالُوا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ؟

أَمِ الحَيِّ قَحْطَانِ... ... ...(١)

[فهذا أكثر ما يجىء فى الشعر]، وقد قيل فى قوله: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾: إن المراد به الاستفهام، والوجْهُ إثبات الهمزة وتركُ حذفها.

ومما تكون همزة الاستفهام فيه محذوفةً قول الكُمَيْت: [من الطويل]

... ... وَلَا لَعِبًا مِنِّى وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ(٢)

معناه(٣): أَوَ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟! عَلَى جهة(٤) التقرير أنَّ ذَلك لا ينبغى.

* * *

(١) جزء من صدر بيت، وبعده:

... فتلكم سفاهة كما قال لى روح وصاحبه زفر

والبيتان فى ديوانه ص (١١١)، والبيت الأول تقدم.

(٢) عجز بيت، وصدره:

طربت وما شوقًا إلى البيض أطرب ....

والبيت فى جواهر الأدب ص (٣٩)، وخزانة الأدب (٤/ ٣١٣)، والدرر (٣/ ٨١)، وشرح شواهد المغنى ص (٣٤)، والمحتسب (١/ ٥٠)، ومغنى اللبيب ص (١٤)، والمقاصد النحوية (٣/ ١١٢)، وبلا نسبة فى الدرر (٥/ ١١٢)، وهمع الهوامع (٢/ ٦٩).

(٣) زاد فى أ: على.

(٤) فى أ: وجه.

[بِسْمِ الله][(١)]

ذِكْرُ اختلافهم في سورة الدخان

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ههنا: ﴿ربُّ السمٰوات﴾ [٩] برفع الباء.

وقرأ عاصمٌ -في رواية أبي بكر- وحمزةُ والكسائيُّ ههنا: ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ بكسر الباء.

وفي «المزمل»: ﴿ربِّ المشرق﴾ [٩] بكسر الباء.

وفي «عم يتساءلون»: ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [النبا: ٣٧] كسرًا.

ووافقهم ابن عامر على هذين الحرفين في «المزمل»، وفي «عم يتساءلون».

وقرأ عاصم -في رواية حفص- في «المزمل»: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ رفعًا.

وفي «الدخان»، و: «عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ» خفضًا[(٢)].

قال أبو علي: [رفع الباء من ﴿ربُّ السَّمٰواتِ﴾][(٣)] على القطع من الأول؛ لأن ما بعده قد تم؛ فانقطع الكلام بقوله: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾، والرفع [فيه][(٤)] على أحد أمرين: إما أن يكون خبر مبتدأ محذوف، لَمَّا قال: ﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [٦]، قال: هو رب السموات، فحذف المبتدأ. أو يكون: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾ مبتدأ، وخبره الجملة التي عاد الذكر منها إليه، وهو قوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، ويقوي هذا قولُه: ﴿رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾.

ومن قرأ: ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ جَعَلَهُ بَدَلًا مِنْ ﴿رَبِّكَ﴾ المتقدم ذكره.

---

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٨)، الإعراب للنحاس (٣/ ١٠٨)، الإملاء للعكبري (٢/ ١٢٣)، البحر المحيط (٨/ ٣٣)، التبيان للطوسي (٩/ ٢٢٣)، التيسير للداني (١٩٨)، تفسير الطبري (٢٥/ ٦٦)، تفسير القرطبي (١٦/ ١٢٩)، الحجة لابن خالويه (٣٢٤)، الحجة لأبي زرعة (٦٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٢)، الغيث للصفاقسي (٣٤٩)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٥٠١)، الكشف للقيسي (٢/ ٢٦٤)، المجمع للطبرسي (٩/ ٦٠)، المعاني للفراء (٣/ ٣٩)، تفسير الرازي (٢٧/ ٢٤١)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٧١).
وفي أ: بالخفض.

(٣) في ب: «رب» برفع الباء.

(٤) سقط في ب.

قال أبو الحسن: الرفع أجود، وبه نقرأ.

وما فى «المزمل»: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا. رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ﴾ [المزمل: ٨، ٩]، فقد تم الكلام بقوله: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ وانقطع؛ فالاستئناف فيه أحسن كما فى قوله: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ فى «الدخان».

ومن لم يَسْتَأْنِفْ أبدله من ﴿رَبِّكَ﴾ من قوله: ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ... رَبِّ الْمَشْرِقِ﴾ كما أبدل فى «الدخان»؛ فإذا قطعه من قولِهِ: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ فرفع: ﴿رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ -كان على الوجهيْن اللَّذيْنِ ذكرناهما فى الآية التى فى «الدخان». وما فى «عم يتساءلون»، من قوله: ﴿جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا﴾ [النبأ: ٦٣]، فمن استأنف جاز أن يكون خبر مبتدأ محذوفٍ، وجاز أن يكون: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾ مبتدأً، وخبره: ﴿الرَّحْمَنُ﴾.

ومَنْ أبدل فقال: ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ كان: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ على قوله مبتدأً، وما بعده خبرُه.

اختلفوا فى كسر التاء وضمِّها من قوله -سبحانه-: ﴿فَٱعْتِلُوهُ﴾ [٤٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿خُذُوهُ فَاعْتُلُوهُ﴾ بضم التاء.

[وقرأ] عُبَيْدٌ عن أبى عمرو: ﴿فَٱعْتِلُوهُ﴾ و: ﴿فاعْتُلُوهُ﴾ بالكسر والضم جميعًا.

وعن عُبيْد عن هارونَ عن أبى عمرو: ﴿فَٱعْتِلُوهُ﴾ كسرًا.

وقرأ الباقون: ﴿فَٱعْتِلُوهُ﴾ كسرًا(١).

قال أبو على: قِيل فى قوله: ﴿فَٱعْتِلُوهُ﴾: قُودُوهُ بِعُنْف، و «يَعْتِل ويَعْتُل» مثل: «يَعْكِفُ ويَعْكُف»، و «يَحشِر ويَحْشُر»، و «يفسِق ويفسُق»، ونحو ذلك من [الكلام الذى](٢) يجىء فيه «يفعِل ويفعُل» جميعًا.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -سبحانه-: ﴿يَغْلِى﴾ [٤٥]:

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٩)، الإعراب للنحاس (٣/ ١١٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٢٤)، البحر المحيط (٨/ ٤٠)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٣٨)، التيسير للدانى (١٩٨)، تفسير الطبرى (٢٥/ ٨٠)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٥٠)، الحجة لابن خالويه (٣٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٢)، الغيث للصفاقسى (٣٥٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٠٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٦٤)، المجمع للطبرسى (٩/ ٦٧)، المعانى للفراء (٣/ ٤٣)، تفسير الرازى (٢٧/ ٢٥١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧١).

(٢) فى أ: الكلم التى.

فقرأ ابن كثير وابنُ عامر، وعاصمٌ - فى رواية حفص -: ﴿يَغْلِى﴾ بالياء.

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿تَغْلِى﴾ بالتاء[(١)].

قال أبو على: من قال ﴿تَغْلِى﴾ بالتاء، [حَمَلَهُ على الشَّجَرَة][(٢)]؛ كأن الشجرة تغلى فى البطون. ومَنْ قال ﴿يَغْلِى﴾ حمله على الطعام؛ لأنَّ الطعام هو الشَّجَرَة فى المعنى.

أَلا تَرَى أنه خَبَرُ الشجرة، والخبر فى المعنى إِذَا كان مفرَدًا هو الابتداء؟! ولا يُحْمَلُ على «الْمُهْل»؛ لأنَّ المُهْلَ إنما ذكر [للتشبيه][(٣)] به فى الذَّوْبِ.

فأمَّا قولُه -سبحانه-: ﴿ألم يك نطفة من منى تمنى﴾ [القيامة: ٣٧] فالتاء فيه كالياء؛ لأن كل واحد منهما هو الآخر؛ قال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [الإنسان: ٢].

قال:

قرأ الكسائى وحده: ﴿ذُقْ أَنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [٤٩] [بفتح الألف][(٤)].

وقرأ الباقون: ﴿إِنَّكَ﴾ بكسر الألف[(٥)].

قال أبو على: مَن كسر «إِنَّ» فعلى ما كان يقوله؛ فالمعنى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ فى زعمك، وفيما تقوله؛ فأجرى ذلك على حسب ما كان يذكره أو يُذْكَرُ به، ومِثْلُ هذا قوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢] أى:

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٨)، الإعراب للنحاس (٣/ ١١٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٢٤)، البحر المحيط (٨/ ٣٩، ٤٠)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٣٦)، تفسير الطبرى (٢٥/ ٧٩)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٥٠)، الحجة لابن خالويه (٣٢٤)، الحجة لأبى زرعة (٦٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٢)، الغيث للصفاقسى (٣٥٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٠٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٦٤)، المجمع للطبرسى (٩/ ٦٧)، تفسير الرازى (٢٧/ ٢٥١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧١).

(٢) فى ب: فعلى الشجرة.

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى أ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٩)، الإعراب للنحاس (٣/ ١١٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٢٤)، البحر المحيط (٨/ ٤٠)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٣٨)، التيسير للدانى (١٩٨)، تفسير الطبرى (٢٥/ ٨١)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٥١)، الحجة لابن خالويه (٣٢٤)، الحجة لأبى زرعة (٦٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٣)، الغيث للصفاقسى (٣٥٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٠٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٦٤، ٢٦٥)، المجمع للطبرسى (٩/ ٦٧)، المعانى للفراء (٣/ ٤٣)، تفسير الرازى (٢٧/ ٢٥٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧١).

شركائى فيما تفترون وتَدَّعون.

وأخبرنا بعض الرواة أن زُهْرَةَ اليمن قال فى جرير: [من البسيط]

أَبْلِغْ كُلَيْبًا وَأَبْلِغْ عَنْكَ شَاعِرَهَا أَنِّى الأَغَرُّ وَأَنِّى زُهْرَةُ الْيَمَنِ[١]

فأجابه جرير: [من البسيط]

أَلَمْ تَكُنْ فِى وُسُوم قَدْ وَسَمْتُ بِهَا مَنْ حَانَ مَوْعِظَةٌ يَا زُهْرَةَ اليَمَنِ[٢]

أى: زُهْرَةُ اليمن فيما يقول[٣].

وكذلك أبو جهل كان يقول: أنا[٤] أَعَزُّ الوادى وأمنعُهم؛ فعلى ما كان يقول جاء التنزيل بتكذيبه.

فأما قول الكسائى: ﴿ذُقْ أَنَّك﴾ بفتح الهمزة، فالمعنى: ذق بأنك. والناس على الأول.

قرأ نافعٌ وابنُ عامر: ﴿فِى مُقَامٍ أَمِينٍ﴾ [٥١] بضم الميم.

وقرأ الباقون: ﴿فِى مَقَامٍ﴾ بفتح الميم[٥].

قال أبو على: مَنْ فتح الميم من ﴿مَقَامٍ﴾ أراد به المَجْلِس والمشْهَد؛ كما قال: ﴿فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥]، وَوَصْفُه بالأمن يُقَوِّى أنه يراد به المكان، وَوُصِفَ بالأَمْنِ كما يوصف بالخوف.

فأما[٦] من ضم: فإنه يَحْتَمِلُ أن يريد به المكان من «أقام»؛ فيكون على هذا معنى[٧] القراءتين واحدًا.

ويجُوزُ أن تجعلَه مَصْدَرًا، وَيُقَدَّرُ المضاف محذوفًا: فى موضعِ إقامةٍ أمينٍ.

---

(١) تقدم.
(٢) تقدم.
(٣) فى أ: تقول.
(٤) فى أ: أنه.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٩)، الإعراب للنحاس (٣/ ١١٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٢٤)، البحر المحيط (٨/ ٤٠)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٣٩)، التيسير للدانى (١٩٨)، تفسير الطبرى (٢٥/ ٨١)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٥٢)، الحجة لابن خالويه (٣٢٤)، الحجة لأبى زرعة (٦٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٣)، الغيث للصفاقسى (٣٥٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٠٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٦٥)، المجمع للطبرسى (٩/ ٦٨)، المعانى للفراء (٣/ ٤٤)، تفسير الرازى (٢٧/ ٢٥٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧١).
(٦) فى أ: وأما.
(٧) فى ب: المعنى.

[بِسْمِ الله]

ذِكر اختلافهم في سورة الجاثية

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ﴾ [٤] رفعًا، و: ﴿وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ﴾ [٥] رفعًا.

وقرأ حمزة والكسائى كسرًا فيهما(١).

قال أبو على: من قال: ﴿وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ﴾ جاز الرفع فى قوله ﴿ءَايَٰتٌ﴾ من وجهين: أحدهما: العطف على موضع «إنَّ» وما عمِلَتْ فيه؛ لأن موضعَهُما رفعٌ بالابتداء؛ فيحمل الرفع فيه على الموضع.

والآخر: أنْ يكون مستأنفًا، ويكون الكلام جملة معطوفة على جملة؛ فيكون قوله: ﴿ءَايَٰتٌ﴾ على هذا مرتفعًا(٢) بالظرف فى قول من رأى الرفع بالظرف، أو بالابتداء فى قول من لمْ يَرَ الرفع بالظرف، فهذا وجه قول من رفع ﴿ءَايَٰتٌ﴾ [فى الموضعين](٣).

قال أبو الحسن: ﴿مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ﴾ قراءة الناس الرفع، وهو أجود وبها نقرأ؛ لأنَّه قد صار على كلام آخر، نحو: «إنَّ فى الدار زيدًا، وفى البيت عمرو»؛ لأنك إنما تعطف الكلام كله على الكلام كله. قال: وقد قرِئَ بالنصب وهو عَرَبِيٌّ. انتهت الحكاية عنه.

فأما قوله -سبحانه-: ﴿وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ [٥]، فإنَّك إنْ تركت الكلام على ظاهره، فَإِنَّ فيه عطفًا على عاملين:

أَحَدُ العاملين: الجارُّ الذى هو «فى» من قوله -سبحانه-: ﴿وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ﴾ [٤].

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٩)، الإعراب للنحاس (٣/ ١٢٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٢٤)، البحر المحيط (٨/ ٤٤)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٤٢)، التيسير للدانى (١٩٨)، تفسير الطبرى (٢٥/ ٨٤)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٥٧)، الحجة لابن خالويه (٣٢٥)، الحجة لأبى زرعة (٦٥٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٤)، الغيث للصفاقسى (٣٥٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٠٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٦٧)، المجمع للطبرسى (٩/ ٧٠)، المعانى للفراء (٣/ ٤٥)، تفسير الرازى (٢٧/ ٢٥٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧١).

(٢) فى ب: مرتفعة.

(٣) سقط فى ب.

والعامل الآخر: «إنَّ» إنْ نَصبْتَ، وإنْ رفعْتَ فالعامل المعطوف عليه مَع «فى»: الابتداء أو الظرف.

وَوَجْهُ قراءةِ حمزةَ والكسائىّ: ﴿وفى خلقكم وما يبث من دابة آياتٍ ... وتصريف الرياح آياتٍ﴾ [٤، ٥] فعلى أنه لم يحمل على موضع ﴿إنَّ﴾ -كما حَمَلَه مَنْ رفَعَ: ﴿ءَايَٰتٌ﴾ فى الموضعين، أو قطعه واستأنف - ولكن حُمِلَ على لفظ ﴿إنَّ﴾ دون موضعها؛ فحمل ﴿آياتٍ﴾ فى الموضعين على النصب[1] فى قوله: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٣].

فإنْ قُلْتَ: إنه يعرض فى هذه القراءة العطف على عاملين، وذلك فى قوله: ﴿واخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ ... آياتٍ﴾، وسيبويه وكثير من النحويين لا يجيزونه.

قيل: يجوز أنْ يُقَدَّرَ «فى» فى قوله: ﴿واخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ... آيَاتٍ﴾.

وإنْ كانت محذوفة من اللفظ [فهى] فى حكم المُثْبَتِ فيه؛ وذلك أنَّ ذكرَهُ قد تقدم فى قوله: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ... وَفِي خَلْقِكُمْ﴾، فيجوز أن يكون حذفها؛ لأنَّ حرف الجر قد تَقَدَّمَ ذكرُه فى قوله: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ وقوله: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ فلما تقدم ذِكْرُ الجار فى هذين قُدِّرَ فيه الإثبات فى اللفظ، وَإنْ كان محذوفًا منه.

كَمَا قَدَّرَ سيبويه فى قوله: [من المتقارب]

أَكُـلَّ امْـرِئٍ تَـحْـسَـبِـيـنَ امْـرأً ... وَنَـارٍ تَـوَقَّـدُ بِـالـلَّـيْـلِ نَـارَا[2]

إنَّ «كُلّ» فى حكم الملفوظ به؛ فاستغنى[3] عن إظهاره بتقدُّمِ ذكره، وكذلك فعلت العرب فى الجار.

أَلَا تَرَى أنهم لم يجيزوا: مَنْ تَضرِبْ أَمُرُّ، ولو قلت: بِمَنْ تَمُرُّ أَمُرُّ، [وَ: على أَيِّهِمْ تَنْزِلْ أَنزلْ، فحذفْتَ حرْفَ الجر -حَسُنَ][4] ذلك؛ لتقدم ذِكْرِ الجار.

وعلى هذا قول الشاعر: [من الرجز]

إِنَّ الْكَـرِيـمَ وَأَبِـيـكَ يَـعْـتَـمِـلْ ... إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ[5]

---

(١) فى أ: نصب إن.
(٢) تقدم.
(٣) فى أ: واستغنى.
(٤) بدل ما بين المعقوفين فى أ: كان جائزًا، وعلى أيهم قالوا: على من تنزل أنزل عليه، فحذفوا الجار، وحسن.
(٥) الرجز بلا نسبة فى اللسان (عمل)، والأشباه والنظائر (١/ ٢٩٢)، والجنى الداني =

لَمَّا ذَكَرَ «عَلَى» -وَإِنْ كانتْ زائدةً فى قول سيبويه- حَسُنَ حذْفُ الجار من الصلة، ولو لم يذكره[1] لم يَجُزْ [حذفُه][2]، وكذلك ما حكاه يُونُسُ مِنْ قولهم: مررت برجل صالحٍ، إلا صالح فطالحٍ، لَمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُ الجَارّ، حَسُنَ ذلك، ولو لم يُذْكَرِ الجَارُّ لم يَكُنْ هذا.

وَمِمَّا يؤكد قولَ حمزة والكسائى، وأن ﴿آياتٍ﴾ محمولة على «إنَّ» -ما ذكر من أنه فى قراءة ثَلاثُ لَامَاتٍ: ﴿وفى خِلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ لآيَاتٍ﴾، وكذلك الموضعان الآخران؛ فدخول الّلامات يدل على أنَّ الكلام محمول على «إنَّ»، وإذا كان محمولًا عليها حَسُنَ النصب، على ما قرأه حمزة والكسائى، وصار كل موضع من ذلك كأن «إنَّ» مذكورةٌ فيه؛ بدلالة دخول اللام؛ لأنَّ هذه اللام إنما تدخل على خبر «إنّ»، أو علَى اسمها.

ومما يُجَوِّزُ أن يتأول على ما ذكرنا فى قوله: ﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ والنَّهَارِ. . . آياتٍ﴾ -قول الفرزدق: [من الطويل]

وَبَاشَرَ رَاعِيهَا الصَّلَا بِلَبَانِهِ وَجَنْبَيْه حَرَّ النَّارِ مَا يَتَحَرَّفُ[3]

فهذا إنْ حملْتَ الكلام على ظاهره كان عطفًا على عاملين، على الفعل والباء. وإنْ قدَّرتَ أن الباء ملفوظ بها -لتقدم ذكرها- صارت فى حكم الثبات فى اللفظ، وإذا كان كذلك كان العطفُ على عامل واحد، وهو الفعل دون الجار.

وكذلك قول الآخر: [من الرجز]

أَوصَيْتُ مِنْ بَرَّةَ قَلْبًا حُرًّا بِالْكَلْبِ خَيْرًا وَالحَمَاةِ شَرًّا[4]

= ص(٤٧٨)، وخزانة الأدب (١٠/ ١٤٦)، والخصائص (٢/ ٣٠٥)، والدرر (٤/ ١٠٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٠٥)، وشرح الأشمونى (٢/ ٢٩٤)، وشرح التصريح (٢/ ١٥)، وشرح شواهدالمغنى (٤١٩)، والكتاب (٣/ ٨١) والمحتسب (١/ ٢٨١)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٢)، وكتاب العين (٢/ ١٥٣)، ومقاييس اللغة (٤/ ١٤٥)، وديوان الأدب (٢/ ٤١٦)، وأساس البلاغة (عمل، وجد)، والتاج (عمل، علا).

(١) فى ب: يذكر.

(٢) سقط فى ب.

(٣) البيت فى ديوانه (٢/ ٥٥٩)، وجمهرة أشعار العرب ص (٣١٦)، والصحاح (صلا، حرث)، ويروى: «وكفيه» بدلًا من «وجنبيه».

(٤) الرجز لأبى النجم فى شرح أبيات المغنى للبغدادى (٣/ ٣٧٢).

إنْ قدَّرتَ الجار فى حكم المذكور بدلالة المتقدم عليه، لم يكن عطفًا على عاملين؛ كما لم يكن قوله: ﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ... آياتٍ﴾ كذلك. وقد يخرج قوله: ﴿واختلافِ الليلِ والنهارِ... آياتٍ﴾ و ﴿آياتٍ﴾ من أن يكون عطفًا على عاملين من وجه آخر، وهو أنْ تقدِّر قوله: ﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ والنَّهَارِ﴾ معطوفًا على «فى[1]» المتقدم ذكرها، وتجعل[2] ﴿آياتٍ﴾ متكررة؛ كررتها لما تراخى الكلام وطال؛ [كما][3] قال بعض شيوخنا فى قوله -سبحانه-: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ﴾ [التوبة: ٦٣] -: إن «أَنَّ» هى الأولى كُرِّرت.

وكما جاء: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٨٩] لما تراخَى عن قوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾. وهذا النحوُ فى كلامهم [غيرُ][4] ضيِّق.

اختلفوا فى التاء والياء من قوله -جل وعز-: ﴿وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ [٦]:

فقرأ ابنُ كثير ونافعٌ وعاصمٌ- فى رواية حفص- وأبو عمرو، والأعشى عن أبى بكر: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ بالياء.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ بالتاء.

وكذلك يحيى عن أبى بكر عن عاصم: بالتاء أيضًا[5].

قال أبو على: حجة مَنْ قَرأَ بالياء: أن قبله غَيْبَةً، وهو قوله: ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [٤]، ومِنْ حجته أنه قال: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [٦] مخاطبة للنبى -عليه السلام-، فلا يكون فى خطابه ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ الله وَآيَاتِهِ تُؤْمِنُونَ﴾.

فإن قلتَ: إنَّ فى أول الكلام خطابًا، وهو قوله: ﴿وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ﴾.

---

(١) فى ب: معطوفًا على «آيات».
(٢) فى أ: ويجعل.
(٣) سقط فى أ.
(٤) سقط فى أ.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٩)، الإعراب للنحاس (٣/ ١٢٦)، البحر المحيط (٨/ ٤٤)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٤٧)، التيسير للدانى (١٩٨)، تفسير الطبرى (٢٥/ ٨٥)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٥٨)، الحجة لابن خالويه (٣٢٥)، الحجة لأبى زرعة (٦٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٤)، الغيث للصفاقسى (٣٥٠)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٥٠٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٦٧)، المجمع للطبرسى (٩/ ٧٢)، تفسير الرازى (٢٧/ ٢٦٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧١، ٣٧٢).

قيل: فالغَيْبَةُ التى ذكرنا أقربُ إلى الحرف المختلف فيه، والأقرب إليه أولى أن يُحْمَلَ عليه، والتاء على: ﴿نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [فقل لهم:][١] بِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ذَٰلِكَ تُؤْمِنُونَ.

قال:

قرأ ابنُ عامر وحمزةُ والكسائىُ: ﴿لِنَجْزِى قَوْمًا﴾ [١٤] بالنون.

وقرأ الباقون: بالياء[٢].

قال أبو على: حُجَّةُ الياء: أَنَّ ذِكْرَ الله - سبحانه - قد تقدم فى قوله: ﴿لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾؛ فيكون فاعل «يَجْزِى».

ومن قرأ[٣] بالنون، فالنون فى معنى الياء، وإنْ كانت[٤] الياء أشدَّ مطابقةً فى اللفظ.

قرأ ابنُ كثير، وعاصمٌ - فى رواية حفص -: ﴿مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ﴾ [١١] رفع.

[وقرأ] الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿أَلِيمٍ﴾ خفض[٥].

قال أبو على: الرِّجْز: العذاب؛ بدلالة قوله -سبحانه-: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٥٩].

وقوله: ﴿لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤].

وقال: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلرِّجْزَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ هُم بَٰلِغُوهُ﴾ [الأعراف: ١٣٥].

---

(١) فى ب: قيل.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٠)، الإعراب للنحاس (٣/ ١٢٨)، البحر المحيط (٨/ ٤٥)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٤٩)، التيسير للدانى (١٩٨)، تفسير الطبرى (٢٥/ ٨٧)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٦٢)، الحجة لابن خالويه (٣٢٥)، الحجة لأبى زرعة (٦٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٥)، الغيث للصفاقسى (٣٥٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥١١)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٦٨)، المجمع للطبرسى (٩/ ٧٤)، المعانى للفراء (٣/ ٤٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٢).

(٣) فى أ: قرأه.

(٤) فى ب: كان.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٠)، البحر المحيط (٨/ ٤٤)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٤٩)، التيسير للدانى (١٨٠)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٦٠)، الغيث للصفاقسى (٣٥٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥١٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٢١٠، ٢٠٢)، المجمع للطبرسى (٩/ ٧٣)، تفسير الرازى (٢٧/ ٢٦٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٤٩).

وفى موضع آخر: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِذَا هُمْ﴾ [الزخرف: ٥٠].

فمعنى قول من رجز فقال: ﴿لهم عذاب من رجزٍ أليم﴾: لهم عذاب من عذاب أليم، وإذا كان عذابهم من عذاب أليم، كان عذابهم -أيضًا- أليمًا. وقوله: ﴿مِّن رِّجْزٍ﴾ على [هذا][١] صفة العذاب؛ لأنه نكرة فيكون فيه ذكر منه.

ومن قال: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ﴾ فرفع «أليمًا» -كان المعنى: لهم عذاب أليم من عذاب، وليس فائدته كذلك؛ فالقول فى ذلك أمران:

أحدهما: أن الصفة قد تجىء على وجه التأكيد، كما [أن][٢] الحال قد تجىء[٣] كذلك، وذلك نحو ما روى من أنه فى بعض الحروف: نعجة أنثى، وقوله: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، وقوله: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٠]، وقولهم: أَمسِ الدَّابر، وأَمْسِ المُدْبِرُ.

قال: [من الكامل]

وَأَبِى الَّذِى تَرَكَ الْمُلُوكَ وَجَمْعَهُمْ بِصُهَابَ هَامِدَةً كَأَمْسِ الدَّابِرِ[٤]

والآخر: أن يُحْمَلَ على الذى بمعنى الرِّجس، الذى هو النَّجاسة، على بدل[٥] المقاربة. ومعنى النجاسة فيه، قوله -سبحانه-: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ. يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾ [إبراهيم: ١٦، ١٧] فكان المعنى: [لهم][٦] عذاب من تَجَرُّعِ رِجْس، أو شُرْبِ رجس؛ فتكون[٧] «مِنْ» تَبيينًا للعذاب مم هو.

اختلفوا فى الرفع والنصب من قوله -سبحانه-: ﴿سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [٢١]:

فقرأ حمزة والكسائى، وحفص عن عاصم: ﴿سَوَآءً﴾ نصبًا.

[وقرأ] الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ﴾ رفع[٨].

---

(١) سقط فى أ.
(٢) سقط فى ب.
(٣) فى ب: يجىء.
(٤) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (صهب)، جمهرة اللغة ص (٢٩٦)، والمخصص (١٤/ ٣٤)، والتاج (صهب)، وأساس البلاغة (دبر).
(٥) فى أ: البدل.
(٦) سقط فى ب.
(٧) فى أ: فيكون.
(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٠)، الإعراب للنحاس (٣٠/ ١٣٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٢٥)، =

قال أبو على: ليس الوجه فى الآية نصب ﴿سَوَآءً﴾ إذا نصبه على أنَّه[1] يُجْرِيهِ على ما قبله، على حَدِّ قوله: مررت برجل هاربٍ أبوه، وبرجلٍ خارجٍ[2] أخوه؛ لأنه ليس باسم فاعل، ولا بما شُبِّهَ به من: «حَسَنٍ» و «شَدِيد» ونحو ذلك، مما هو مصدر؛ فلا ينبغى أن يُجْرَى على ما قبله كما يُجْرَى اسمُ «الفاعل» وما شُبِّهَ به؛ لتعرِّيهِ من المعانى التى أعمل لها «فاعل» وما شبه به عمل[3] الفعل.

ومَنْ قال: مررت برجلٍ خيرٍ منه أبوه، وبِسَرْجٍ خَزٍّ صُفَّتُه، وبرجُلٍ مِائَةِ إبلُه - اسْتَجَاز أن يُجْرِىَ «سَوَاءً» أيضًا على ما قبله؛ كما أُجْرِىَ الضرب الأول.

فأما من قال: ﴿أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً﴾ فنصب، فإن انتصابه يحتمل ثلاثة أضرب:

أحدها: أن تَجْعلَ المحْيا والممات بدلًا من الضمير المنصوب فى ﴿نَّجْعَلَهُمْ﴾؛ فيصير التقدير: أن نجعل محياهم وَمَمَاتَهُمْ سَوَاءً؛ فينتصب «سواء» على أنه مفعول ثان لـ «نجعل»، ويكون انتصاب «سواء» على هذا القول حسنًا؛ لأنه لم يَرْفَعْ مظهرًا.

ويجوز -أيضًا- أن تَجْعَلَ ﴿مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتَهم﴾ ظرفين من الزمان؛ فيكون كذلك أيضًا.

ويجوز أن يعمل[4] فى الظرف أحدُ شيئين:

أحدهما: ما فى «سواء» من معنى الفعل؛ كأنه: يستوون فى المحيا والممات.

والآخر: أن يكون العامل الفعل.

ولم نعلم الكوفيين الذين نصبوا ﴿سَوَآءً﴾، نصبوا «الممات»؛ فإذا لم ينصبوه كان النصب فى ﴿سَوَآءً﴾ على غير هذا الوجه، وغير هذا الوجه لا يخْلُو من أن ينتصب

= التبيان للطوسى (٩/ ٢٥٤)، التيسير للدانى (١٩٨)، تفسير الطبرى (٢٥/ ٨٩)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٦٥)، الحجة لابن خالويه (٣٢٥)، الحجة لأبى زرعة (٦٦١)، الغيث للصفاقسى (٣٥٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥١٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٦٨)، المجمع للطبرسى (٩/ ٧٦)، المعانى للأخفش (٢/ ٤٧٦)، تفسير الرازى (٢٧/ ٢٦٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٢).

(١) فى أ: أن.

(٢) فى أ: خارجًا.

(٣) فى ب: على.

(٤) فى ب: تعمل.

على أنه حال، أو على أنه المفعول الثانى لـ «نجعل»، وعلى أى الوجهين حَمَلْتَه فقد أعملته عَمَلَ الفعل فرفعت به المظهر. وإن جعلته حالًا أمكن أن تكون[(١)] الحال من الضمير فى ﴿نَّجْعَلَهُمْ﴾، ويكون المفعول الثانى قوله: ﴿كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾.

فإذا جعلت قوله: ﴿الَّذِينَ آمنوا﴾، المفعول الثانى، أمكن أن يكون ﴿سَوَآءً﴾ منتصبًا على الحال مما فى قوله: ﴿كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ من معنى الفعل، ويكون ذو الحال الضمير المرفوع[(٢)] فى قوله: ﴿كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وهذا الضمير يعود إلى الضمير المنصوب فى ﴿نَّجْعَلَهُمْ﴾؛ فانتصابه على الحال من هذين الوجهين.

ويجوز ألا تجعل قوله: ﴿كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ المفعول الثانى، ولكن تجعل المفعول الثانى قوله: ﴿سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾؛ فيكون جملة فى موضع نصب بكونها فى موضع المفعول الثانى لـ «نجعل».

ويجوز فيمن قال: مررت برجُلٍ مائةٍ إبِلُهُ، فأعمل «المائة» عمل الفعل -أن ينصب «سَوَاءً» على هذا الوجه -أيضًا- ويرتفع به «المحيا» كما جاز أن يرتفع إذا قدَّرتَ الجملة فى موضع الحال، والحال فى الجملة التى هى: ﴿سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾، تكون[(٣)] من «نجعل»، وتكون مما فى قوله: ﴿كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ من معنى الفعل.

وقد قيل فى[(٤)] الضمير مِنْ قوله: ﴿مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ قولان:

أحدهما: أنه ضمير الكفار دون الذين آمنوا، وقيل: إنه ضمير القَبِيلَيْن، المؤمن والكافر، فمن جعل الضمير للكفار دون المؤمنين كان «سَوَاء» على هذا القول مرتفعًا بأنه خبر ابتداء مقدم، تقديره: محياهُمْ ومَمَاتُهم سواءٌ، أى: محياهم محيا سوء، ومماتُهُمْ كذلك، ولا يكون النصب على هذا فى «سواء»؛ لأنه إثبات فى الإخبار بأن محياهم ومماتهم يستويان فى الذَّمِّ والبعد من رحمة الله.

والقول الآخر: إن الضمير فى ﴿مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ للقبيلين، فإذا كان كذلك جاز أن ينتصب[(٥)] «سواء» على المفعول الثانى [لـ «نجعل»][(٦)] فيمن استجَازَ أن يُعْمِلَه فى

(١) فى ب: يكون.
(٢) فى ب: المرتفع.
(٣) فى ب: ويكون.
(٤) فى ب: من.
(٥) فى ب: ينصب.
(٦) فى أ: من نجعل.

الظاهر؛ لأنه ملتبس بالقَبِيلَيْنِ جميعًا، وليس فى الوجه الأول كذلك؛ لأنه للكفار دون المؤمنين؛ فلا يلتبس بالمؤمنين من حيث كان للكفار دونهم.

ولا يجوز أن تنصب «سَوَاء» وَإِنْ كان الضمير فى ﴿نَجْعَلَهُمْ﴾ للكفار خاصة، وفى ﴿مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ كذلك؛ لأنه يلزم أن يكون داخلًا فى الحسْبَان، وليس المعنى كذلك؛ إنما المعنى على القطع والثبات باستواء محيا الكفار ومماتهم.

فإن قلت: كيف يدخل فى الحسبان وهو فى صلة: ﴿أَن نَّجْعَلَهُمْ﴾.

قيل: إنَّهُ يدخل فى الحسبان وَإِنْ كان فى صلة «أن نجعل»، كما دخل فى النفى فى قوله -سبحانه-: ﴿مَّا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥]، فكما دخل ﴿أَن يُنَزَّلَ﴾ فى النفى بدلالة دخول «مِنْ» فى قوله: ﴿مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، وإن كان النفى لاحقًا لـ «يَوَدُّ»(١)، كذلك يدخل «سَوَاءً» -إذا نصبتَه- فى الحسْبان؛ لأنه فى صلة «أَنْ» الذى وقع عليه الحسبان، كما دخل قوله: ﴿مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ فى النفى؛ لأنه مفعول النفى، وكذلك «سَوَاءً» مفعول «نَجْعل» الذى وقع عليه الحسبان، وليس المراد إدخاله فى الحسبان؛ إنما المراد الإثبات والإعلام باستواء محياهم ومماتهم فى السوء والذم، وإذا كان كذلك لم يكن فيه إلا الرفع، ويكون على هذا الوجه قوله: ﴿كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ فى موضع المفعول الثانى، و ﴿سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ﴾ استئناف، ولا يكون فى موضع حال من قوله: ﴿كَالَّذِينَ آمَنُوا﴾؛ لأنه لا يلتبس بهم.

أَلَا تَرَى أن الضمير على هذا للكفار خاصة دون المؤمنين؟!

قال سيبويه: «وما كان من النكرة رَفْعًا غير صفة فهو فى المعرفة كذلك»، وتَلَا هذه الآية، يريد أنه إذا لم يعمل عمل الفعل إذا أُجرِيَ على النكرة نحو: مررت برجلٍ سواء أبوه وأمه، فهو فى المعرفة كذلك فى أنه لا يعمل عمَلَ الفعل، أى: لا يعمل فى الظاهر.

وهذا يدل على أنه جعل قوله: ﴿سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ ملتبسًا بما قبله، إلا أنه لم يُجْرِهِ عليه من حيث لَمْ يُشبه اسمَ الفاعل ولا ما شُبِّهَ به.

---

(١) فى ب: ليودى.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿غَشْوَةً﴾ [٢٣] بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿غِشَاوة﴾ بألف(١).

قال أبو على: ﴿غَشْوَةً﴾ قراءة الأعمش فيما زعموا، وحكى فيها «غَشْوَةً» و«غِشْوَةً» و «غُشْوَةً». وحكى أبو الحسن: ﴿غُشَاوةٌ﴾ بضم الغين.

وقرأ الجمهور: ﴿غِشَاوَةٌ﴾ بكسر الغين.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿فَالْيَوْمَ لا يَخْرُجُونَ﴾ [٣٥] بفتح الياء وضم الراء.

وقرأ الباقون: ﴿لَا يُخْرَجُونَ﴾ بضم الياء وفتح الراء(٢).

قال أبو على: حُجَّة من فتح: قوله -سبحانه-: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧]، وفى أخرى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧].

وحجة من ضم الياء: [قوله](٣): ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْهَا﴾ [المؤمنون: ١٩٧]، ويقويه قوله: ﴿وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾؛ فكما أن الفعل فيه مَبْنِيٌّ للمفعول، فكذلك المعطوف عليه؛ ليكون وجهًا واحدًا.

قرأ حمزة وحده: ﴿والساعةَ لا ريب فيها﴾ [٣٢] نصبًا(٤).

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٠)، البحر المحيط (٨/ ٤٩)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٥٥)، التيسير للدانى (١٩٩)، تفسير الطبرى (٢٥/ ٩١)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٦٩)، الحجة لابن خالويه (٣٢٦)، الحجة لأبى زرعة (٦٦١)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٥)، الغيث للصفاقسى (٣٥٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥١٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٦٩)، المجمع للطبرسى (٩/ ٧٦)، المعانى للفراء (٣/ ٤٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٠)، البحر المحيط (٨/ ٥٢)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٦٢)، التيسير للدانى (١٧٥)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٧٧)، الحجة لابن خالويه (٣٢٦)، الحجة لأبى زرعة (٦٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٥)، الغيث للصفاقسى (٣٥٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥١٤)، الكشف للقيسى (١/ ٤٦٠)، تفسير الرازى (٢٧/ ٢٧٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٧، ٢٦٨).

(٣) سقط فى أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٠)، الإعراب للنحاس (٣/ ١٤٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٢٥)، البحر المحيط (٨/ ٥١)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٦١)، التيسير للدانى (١٩٩)، تفسير الطبرى (٢٥/ ٩٦)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٧٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٦)، الحجة لأبى زرعة (٦٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٥)، الغيث للصفاقسى (٣٥٠)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥١٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٦٩)، المجمع للطبرسى (٩/ ٨٠)، تفسير الرازى (٢٧/ ٢٧٤).

وقرأ الباقون: ﴿وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [رفعًا].

قال أبو على: [الرفع] الذى هو قراءة الجمهور فى «السَّاعة» من وجهين:

أحدهما: أن تقطعه من الأول؛ فتعطف جملة على جملة.

والآخر: أن يكون المعطوف محمولًا على موضع «إنَّ» وما عمِلَتْ فيه، وموضعهما رفع.

ويَحتمِلُ وجهًا ثالثًا، وهو أن تعطفه على الضمير فى المصدر، إلا أن هذا يحسن إذا أُكِّدَ، نحو: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]، فإذا لم يؤكد لم تحمل عليه القراءة.

فأما قوله -سبحانه-: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ. وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النجم: ٦، ٧] فإن قوله: ﴿وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النجم: ٧] يرتفع «هو» فيه بالابتداء، وليس هو من باب: استوى زَيدٌ وعمرو، إذا أردت: استوَيا، ولو كان منه لكان: استوى هو وهو، وكان قوله: ﴿بِٱلْأُفُقِ﴾ ظَرْفًا للاستواء، وَلَيسَ كذلك؛ ولكنه «استوى» الذى يُقْتَصَرُ فيه على فاعل واحد؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤]، و: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فقوله: ﴿بِٱلْأُفُقِ﴾ على تأويلنا فى موضع رفع بأنه خبر المبتدأ، وفيه ضمير للمبتدأ، فقد تَبيَّنْتَ أنه لا دلالة لمن احتج بهذه الآية على جواز عطف الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع من غير أن يُؤَكَّد، ولكن يجيء فى الشعر.

كقوله: [من الخفيف]

قُلْتُ إِذْ أَقبَلَتْ [وَ] زُهْرٌ تَهادَى كَنِعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا[١]

ومَنْ نَصَب فقال: ﴿وَالسَّاعَةَ﴾ حَمَلَه على لفظ «إنَّ» مثل: إنَّ زيدًا منطلق وعمرًا قائم. وموضع قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ رفع بأنه فى موضع خبر «إنَّ»، وقد عاد الذكر إلى[٢] الاسم؛ فكأنه قال: والسَّاعة حق؛ لأن قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ فى معنى: حق.

---

(١) البيت لعمر بن أبى ربيعة فى ملحق ديوانه ص (٤٩٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٠١)، وشرح عمدة الحافظ ص (٦٥٨)، وشرح المفصل (٣/ ٧٦)، واللمع ص (١٨٤)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٦١)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٧٩)، والخصائص (٢/ ٣٨٦)، وشرح الأشمونى (٢/ ٤٢٩)، وشرح ابن عقيل ص (٥٠١)، والكتاب (٢/ ٣٧٩).

(٢) فى ب: من.

قال أبو الحسن: الرفع أجودُ فى المعنى وفى كلام العرب، وأكثر إذا جاء بعد خبر «إنَّ» اسم معطوفٌ أو صفة، أن يرفع.

قال: وقد قرِئتْ نصْبًا، وهى عربية.

ويقوى ما ذهب إليه أبو الحسن قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨]. و «الْعَاقِبَةُ» لم تقرأ - فيما علمت -إلَّا مرفوعة.

* * *

[بِسْمِ اللهِ]

ذِكْرُ اختلافهم فى سورة الأحقاف

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿بِوَٰلِدَيۡهِ إِحۡسَٰنًاۖ﴾ [١٥] و ﴿حُسۡنًا﴾:
فقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿إِحۡسَٰنًاۖ﴾ بألف.
وقرأ الباقون: ﴿حُسۡنًا﴾ بغير ألف[1].

قال أبو على: الباء فى[2] قوله: ﴿بِوَٰلِدَيۡهِ﴾ يجوز أن تتعلق بـ ﴿وَوَصَّيۡنَا﴾؛ بدلالة قوله: ﴿ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥١].

ويجوز أن تتعلق[3] بالإحسان؛ يدل على ذلك قوله: ﴿وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ إِذۡ أَخۡرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجۡنِ﴾ [يوسف: ١٠٠].

ولا يجوز أن تتعلق الباء فى الآية بالإحسان؛ لِتَقَدُّمِهَا على الموصول، ولكن يجوز أن تتعلق بمضمر يفسره الإحسان؛ كما جاز ذلك فى الفعل فى نحو: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠].

ومثلُ ذلك: [من الرجز]

كَانَ جَزَائِى بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا[4]

فى قول من لم يُعَلِّقْه بالجزاء؛ ألا تَرَى أنَّ الجَزَاء يتعلق بالباء فى نحو قوله: ﴿إِنِّي جَزَيۡتُهُمُ ٱلۡيَوۡمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ﴾ [المؤمنون: ١١١]، ولكن فى قول من علقه بمضمر يبينه: «أن أجلدا».

والإحسان خلاف الإساءة، والحُسْنُ خلاف القُبْح.

ومن[5] قال: ﴿إِحۡسَٰنًاۖ﴾ كان انتصابه على المصدر؛ وذلك أن معنى قوله:

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩١)، الإعراب للنحاس (٣/ ١٥٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٢٦)، البحر المحيط (٨/ ٦٠)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٧١)، التيسير للدانى (١٩٩)، تفسير الطبرى (٢٦/ ١١)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٩٢)، الحجة لابن خالويه (٣٢٦)، الحجة لأبى زرعة (٦٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٦)، الغيث للصفاقسى (٣٥١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٢٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٧١)، المجمع للطبرسى (٩/ ٨٤)، المعانى للفراء (٣/ ٥٢)، تفسير الرازى (٢٨/ ١٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٣).
(٢) فى ب: من.
(٣) فى ب: يتعلق.
(٤) تقدم.
(٥) فى أ: فمن.

﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ﴾: أمرناه بالإحسان، أى: لِيَأْتِ[(١)] الإِحْسَانَ إِلَيْهما دون الإساءة.

ولا يجوز أن يكون انتصابه بـ «وصينا»؛ لأن «وصينا» قد استوفى مفعوليه اللَّذَيْنِ[(٢)] أَحَدُهما منصوب، والآخر المتعلق بالباء، وحجته قوله -تعالى- فى الأنعام: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الأنعام:١٥١].

ومن قال: ﴿بِوَالِدَيه حُسْنًا﴾ فمعناه: لِيَأْتِ فى أمرهما أَمْرًا ذَا حُسْن، أى: لِيَأْتِ الحَسَنَ فى أمرِهما دون القَبِيح، وحجته: ما فى «العنكبوت»: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [٨].

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿لِّيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَىٰ﴾ [١٢]:

فقرأ ابن كثير -فيما قرأت على قنبل- وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿لِّيُنذِرَ﴾ بالياء. وقرأ نافع وابن عامر: ﴿لِتُنْذِرَ﴾ بالتاء.

وأخبرنى إسحاق بن [أحمد] الخُزاعى عن ابن فُلَيْحٍ عن أصحابه عن [ابن] كثير: ﴿لِتُنْذِرَ﴾ بالتاء[(٣)].

قال أبو على: حجة التاء: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، و: ﴿أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، و: ﴿إِنَّمَا أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥] و: ﴿لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَىٰ﴾ [الأعراف: ٢].

وحجة الياء: قوله: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]، وقد تقدم ذكر «الْكِتَابِ»، فأسند[(٤)] الإنذار إلى «الكتاب»، كما أُسنِد إلى الرسول ﷺ.

---

(١) فى أ، ب: ليأتى.
(٢) فى ب: الذى.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩١)، الإعراب للنحاس (٣/ ١٤٨)، البحر المحيط (٨/ ٥٩)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٧١)، التيسير للدانى (١٩٩)، تفسير الطبرى (٢٦/ ١٠)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٩١)، الحجة لابن خالويه (٣٢٦)، الحجة لأبى زرعة (٦٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٦)، الغيث للصفاقسى (٣٥١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٢٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٧١)، المجمع للطبرسى (٩/ ٨٢)، تفسير الرازى (٢٨/ ١٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٢).
(٤) فى أ: أسنده.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿كَرْهًا﴾، و: ﴿كَرْهًا﴾ [١٥] [بفتح الكاف][(١)].

وقرأ الباقون: ﴿كُرْهًا﴾، و: ﴿كُرْهًا﴾ بضم الكاف فى الحرفين[(٢)].

قال أبو على: الكَرْه: كأنه المصدر، والكُره: الاسم، كأنه الشىء المكروه. وقال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] فهذا بالضم، وقال: ﴿أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾ [النساء: ١٩] فهذا فى موضع حال.

ولم يُقْرأْ - زعموا - بغير الفتح؛ فعلى هذا: ما كان مصدرًا أو فى موضع الحال الفتح فيه أحسن، وما كان اسمًا نحو: ذهب به على كُرهٍ، كان الضم فيه أحسن.

وقد قيل: إنهما لغتان؛ فمن ذهب إلى ذلك جعلهما مثل: الشَّرْب والشُّرْب، والضَّعف والضُّعف، والفَقْر والفُقْر. ومن غير المصادر: الدَّف والدُّف، والشَّهْد والشُّهْد.

اختلفوا فى الياء والنون من قوله -سبحانه-: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ [١٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم -فى رواية أبى بكر- وأبو عمرو وابن عامر: ﴿يُتقبَّلُ... وَيُتَجَاوَزُ﴾ بالياء جميعًا.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿نَتَقَبَّلُ ... وَنَتَجَاوَزُ﴾ بالنون جميعًا.

[وقرأ][(٣)] حفص عن عاصم: بالنون جميعًا مثل حمزة فيهما[(٤)].

قال أبو على: حجة من قال: ﴿يُتَقَبَّلُ عَنْهُمْ﴾: أن الفعل وإن كان مبنيًّا للمفعول

---

(١) فى أ: نصبا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩١)، الإعراب للنحاس (٣/ ١٥٠)، البحر المحيط (٨/ ٦٠)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٧١)، التيسير للدانى (١٩٩)، تفسير الطبرى (٢٦/ ١١)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٩٣)، الحجة لابن خالويه (٣٢٦)، الحجة لأبى زرعة (٦٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٦)، الغيث للصفاقسى (٣٥١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٢٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٧٢)، المجمع للطبرسى (٩/ ٨٤)، تفسير الرازى (٢٨/ ١٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٨).

(٣) سقط فى أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩١)، البحر المحيط (٨/ ٦١)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٧٤)، التيسير للدانى (١٩٩)، تفسير الطبرى (٢٦/ ١٣)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٩٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٧)، الحجة لأبى زرعة (٦٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٧)، الغيث للصفاقسى (٣٥١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٢١)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٧٢)، المجمع للطبرسى (٩/ ٨٦)، المعانى للفراء (٣/ ٥٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٣).

فمعلوم أنه لله -تعالى- كما جاء فى الأخرى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧]، و: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠].

ونحو هذا الفعل الذى هو لله -سبحانه- ولم يكن لغيره، كان بناؤه للمفعول - فى العلم بالفاعل - كبنائه للفاعل، كقوله -تعالى-: ﴿إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، والفعل معلوم أنه لله -سبحانه- وإن بنى للمفعول.

ألا ترى أنه جاء فى الأخرى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾؟! [آل عمران: ١٣٥] فـ «يَغْفِرُ» و «يُغْفَرُ» فى هذا يفهم من كل واحد منهما ما يفهم من الآخر، وعلى هذا جاء: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْـَٔاخَرِ﴾ [المائدة: ٢٧]، ثم جاء: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾، وكذلك: ﴿يُتَقَبَّلُ عَنْهُمْ﴾ [الأحقاف: ١٦].

وحجة من قال: ﴿نَتَقَبَّلُ﴾، و: ﴿وَنَتَجَاوَزُ﴾ بالنون، أنه قد تقدم الكلام: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ﴾، وكلاهما حسن.

ألا ترى أنه قد قال: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْـَٔاخَرِ﴾، [و] قال: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾؟!

وقرأ نافع، وحفص عن عاصم: ﴿أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ [١٧] خفض منون.

وقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿أُفَّ لَكُمَا﴾ نصب[١] غير منون.

وقرأ أبو عمرو وعاصم فى -رواية أبى بكر- وحمزة والكسائى: ﴿أُفِّ لَكُمَا﴾ خفض غير منون[٢].

قال أبو على: مَنْ نَوَّنَ فقال: ﴿أُفٍّ﴾ جعله نكرة، مثل: «غَاقٍ» و «صَهٍ» ونحو ذلك من الأصوات، فهذا[٣] التنوين فى الصوت دليل التنكير.

ومن لم ينون جعله معرفة كأنه فى المعنى: الصوت الذى يعرف، وكل واحد من الكسر والفتح إنما هو لالتقاء الساكنين، فأما التنوين فدليل التنكير[٤]، وحذفه دليل

---

(١) فى ب: خفض.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٢)، التيسير للدانى (١٣٩)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٩٧)، الحجة لابن خالويه (٢١٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٧)، الغيث للصفاقسى (٣٥١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٢٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٤٤)، تفسير الرازى (٢٨/ ٢٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٦، ٣٠٧).
(٣) فى أ: وهذا.
(٤) فى ب: للنكرة.

التعريف، وقد تَقَدَّم ذكر ذلك.

اختلفوا فى النون والياء من قوله -سبحانه-: ﴿وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ﴾ [١٩]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو: ﴿وَلِيُوَفِّيَهُمْ﴾ بالياء.

وقرأ الباقون: ﴿ولِنُوَفِّيَهُمْ﴾ بالنون[١].

قال أبو على: حجة الياء: أنه قد تقدم: ﴿وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ﴾، والنون [فى معنى][٢] الياء، ومثله قوله -سبحانه-: ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ ثم جاء: ﴿لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ﴾ [الإسراء: ١].

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -سبحانه-: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾، ورفع النون من[٣]: ﴿مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [٢٥] ونصبها:

فقرأ حمزة وعاصم: ﴿لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ برفع النون والياء.

وقرأ الباقون: ﴿لَا تَرَى﴾ بالتاء، ﴿إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ﴾ بنصب النون[٤].

قال أبو على: تذكير الفعل فى قراءة عاصم وحمزة: ﴿لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ حسن، وهو أحسن من إلحاق علامة التأنيث الفعل؛ من أجل جمع المساكن؛ وذلك أنهم حَمَلُوا الكلام فى هذا الباب على المعنى، فقالوا: ما قام إلا هِنْدٌ، ولم يقولوا: ما قامت؛ لَمَّا كان المعنى: ما قام أحد، حملوه[٥] على هذا المعنى، وإن كان المؤنث يرتفع بهذا الفعل، والتأنيث فيه لم يَجِئْ إلا فى شذوذ وضرورة[٦].

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٢)، البحر المحيط (٨/ ٦٢)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٧٤)، التيسير للدانى (١٩٩)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٩٩)، الحجة لابن خالويه (٣٢٧)، الحجة لأبى زرعة (٦٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٨)، الغيث للصفاقسى (٣٥١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٢٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٧٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٣).

(٢) فى ب: فى المعنى مثل.

(٣) زاد فى أ: قوله.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٢)، الإعراب للنحاس (٣/ ١٥٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٢٦)، البحر المحيط (٨/ ٦٥)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٧٩)، تفسير القرطبى (١٦/ ٢٠٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٢٤)، المجمع للطبرسى (٩/ ٨٩)، المحتسب لابن جنى (٢/ ٢٦٥)، المعانى للفراء (٣/ ٥٥)، تفسير الرازى (٢٨/ ٢٨).

(٥) فى أ: حملوا.

(٦) زاد فى أ: فيما حكاه الأخفش.

فمن ذلك قوله: [من الطويل]

بَرَى النَّحْزُ والأَجْرَالُ مَا فِى غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ(١)

وقال: [من البسيط]

كَأَنَّهُ جَمَلٌ وَهْمٌ وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا النَّحِيزَةُ وَالأَلْوَاحُ وَالْعَصَبُ(٢)

فيما حكاه أبو الحسن، والحمل على المعنى كثير، من ذلك قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣] فأدخل الباء؛ لَمَّا كان المعنى(٣): أو ليس الذى خلق السمواتِ والأرضَ بقادر؟! ومثل ذلك فى الحمل على المعنى: [من الكامل]

بَادَتْ وَغَيَّرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبِلَى إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءُ(٤)

ثم قال: [من الكامل]

وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاءُ قَذَالِهِ ....(٥)

لما كان: «غَيَّرَ آيَهُنَّ مع البلى إلا رواكدَ» معناه: بِها رَوَاكدُ -حمل «مشَججٌ» على ذلك. وكذلك قوله: -سبحانه-: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾(٦) ثم قال: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: ٢٢] لَمَّا كان: يُطَافُ عليهم بكذا، معناه: لهم فيها كذا.

وقالوا: إنَّ أحدًا لا يقول ذاك إلا زيد، فأدخل «أحدًا» فى الواجب؛ لما كان معنى الكلام النفى. ومثله قبل دخول «إنَّ» قوله: [من الطويل]

... ... إِذَنْ أَحَدٌ لَمْ تَنْطِقِ الشَّفَتَانِ(٧)

---

(١) تقدم.
(٢) تقدم.
(٣) فى أ: معنى.
(٤) تقدم.
(٥) تقدم.
(٦) هذه آية من «الصافات» وليس فيها: ﴿وحورٌ عينٌ﴾، ولعل المصنف التبس عليه الأمر فذكر آية «الصافات» بدلا من آية «الواقعة».
والصواب: ﴿يطوف عليهم ولدان مخلدون ... وحورٌ عين﴾ [الواقعة: ١٧، ٢٢].
(٧) عجز بيت، وصدره:
ولو سئلت عنى النوار وقومها ....
والبيت للفرزدق فى ديوانه (٢/ ٣٣٠)، واللسان (ظرب)، والتنبيه والإيضاح (١/ ١١٣).
ويروى: عجزه: «إذن لم توار الناجذ الشفتان».

فإنما دخل «إنَّ» على هذا، ودخولُها يدل على أنه رفَعَهُ بالابتداء دون الفعل الذى يفسره «لم تنطق». وهذا الضرب كثير، وإنما ينكره من لا بصر له بهذا الشأن.

ومن قرأ: ﴿لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ﴾ كان الفعل لك أيها المخاطب، و «المساكن» مفعول بها، و ﴿تَرَى﴾ فى القراءتين جميعًا رؤية العين، المعنى: لا تشاهد[1] شيئًا إلا مساكنهم؛ كأنها قد زالت عما كانت عليه من كثرة الناس بها وما يتبعهم مما يَقْتَنُونه.

قال:

وقرأ ابنُ كثير: ﴿ءَاذْهَبْتُمْ﴾ [٢٠] بهمزة مُطَوَّلَةٍ.

وقرأ ابنُ عامر: ﴿أَأَذْهَبْتُمْ﴾ بهمزتين.

وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ على الخبر[2].

قال أبو على: قول أحمد بهمزة مطولة، المعنى: بهمزتين: الأولى محققة، والثانية مخفَّفَةٌ بيْنَ بَيْن.

حجة الاستفهام: أنه قد جاء هذا النحو بالاستفهام نحو: ﴿أَلَيْسَ هَٰذَا بِالْحَقِّ﴾ [الأحقاف: ٣٤]، وقال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [آل عمران: ١٠٦].

وحجة الخَبَر: أن الاستفهام تقرير؛ فهو مثل الخبر.

ألا ترى أن التقرير لا يُجاب بالفاء كما يجاب بها إذا لم يكن تقريرًا؟! فكأنهم يُوَبَّخُون بهذا الذى يخبرون به ويُبَكتون. والمعنى فى القراءتين: يقال لهم هذا، فحذف القول كما حذف فى نحو قوله -تعالى-: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

* * *

---

(١) فى ب: يشاهد.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٢)، البحر المحيط (٨/ ٦٣)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٧٤)، تفسير الطبرى (٢٦/ ١٥)، تفسير القرطبى (١٦/ ١٩٩)، الحجة لأبى زرعة (٦٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٨)، الغيث للصفاقسى (٣٥١)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٢٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٧٣)، المجمع للطبرسى (٩/ ٨٦)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٦٦).

[بِسْمِ اللهِ]
ذِكْرُ اختلافهم في سورة مُحمَّدٍ ﷺ

قال:

قرأ أبو عَمْرو وحده: ﴿وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [٤] بضم القاف وكسر التاء، وكذلك رَوَى حفصٌ عن عاصم.

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿وَالَّذِينَ قَاتَلُوا﴾ بالألف[(١)].

قال أبو على: ﴿والذين قَاتَلُوا﴾ أعم من ﴿قُتِلُوا﴾؛ ألَا ترى أن الذى قاتل ولم يُقْتَلْ، لن[(٢)] يَضِلَّ عملُه، كما أن الذى قُتِلَ كذلك؟! فإذا كان «قَاتَلُوا» يشمل القَبِيلين، وقد حَصَلَ للمقاتل الثوابُ فى قتاله، كما حصل للمقتول -كان لعمومه أَوْلَى.

ومَنْ قال: ﴿قُتِلُوا﴾ حصَرَ ذلك على المقتولين، وله أن يقول: إنَّ المقتول لا يُقتَلُ حتى يكون منه مُقَاتَلَةٌ فى أكثر الأمر، وإذا كان كذلك فقد حصل فى ﴿قُتِلُوا﴾ ما فى «قَاتَلُوا».

قال:

قرأ ابنُ كثير وحْدَه: ﴿من ماءٍ غَيْرِ أَسِنٍ﴾ [١٥] مقصور على وزن «فَعِلٍ»، وفى كتابهم: مفتوحةُ الألِفِ لم يذكروا مَدًّا ولا غيره[(٣)].

قال أبو زيد: تقول: أَسَنَ الماءُ، يَأْسُنُ، أَسْنًا: إذا تَغَيَّرَ، وأَسِنَ الرجل، يَأْسَنُ، أَسَنًا: إذَا غُشِيَ عليه من ريح خبيثة، وربما مات منها.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٣)، الإعراب للنحاس (٣/ ١٦٨)، البحر المحيط (٨/ ٧٥)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٨٧)، التيسير للدانى (٢٠٠)، تفسير الطبرى (٢٦/ ٢٨)، تفسير القرطبى (١٦/ ٢٣٠)، الحجة لابن خالويه (٣٢٨)، الحجة لأبى زرعة (٦٦٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٠)، الغيث للصفاقسى (٣٥٣)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٣١)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٧٦)، المجمع للطبرسى (٩/ ٩٦)، تفسير الرازى (٢٨/ ٤٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٤).

(٢) فى أ: لم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٣)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٩٣)، التيسير للدانى (٢٠٠)، تفسير القرطبى (١٦/ ٢٣٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٨)، الحجة لأبى زرعة (٦٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٠)، الغيث للصفاقسى (٣٥٤)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٣٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٧٧)، المجمع للطبرسى (٩/ ٩٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٤).

وأنشد: [من البسيط]

التَّارِكَ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ يَمِيلُ فِى الرُّمْحِ مَيْلَ الْمَائِحِ الأَسِنِ(١)

وقال أبو عبيدة: الأسِنُ: المتغيِّرُ الريح.

حجة ابن كثير فى قراءته: ﴿أَسِنٍ﴾ على: «فَعِلٍ» -أن اسم الفاعل من «فَعِلَ يفعَل» على «فَعِلٍ»، وقد ثبت ذلك -مع كثرته وفُشُوِّهِ- مما حكاه أبو زيد، ومن حجته: أنهم زعموا أنه كان فى المصحف أو بعضِ المصاحف: ﴿مِنْ مَاءٍ غَيْرِ يَسِنٍ﴾ بالياء، وهذا إنما هو على تخفيف الهمزة، وهو فى المنفصل نظير «مِيَر» و «ذِيَب» فى المتصل.

قال أبو الحسن: «أَسِنٌ» لغةٌ، «وفَعِلٌ» إنما هو(٢) للحال التى يكون عليها.

وأما مَنْ قال: ﴿غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾ على: «فاعل»، فإنما يريد أن ذلك لا يصير إليه فيما يُسْتَقْبَلُ؛ فهو من باب: بَعِيرُك صائدٌ غدًا.

قال:

قرأ ابن كثير وحده: ﴿ماذا قال أَنِفًا﴾ [١٦] قَصْرًا فيما أخبرنى به مُضَرُ بنُ محمد عن البَزِّىِّ.

وقرأت على قنبل: ﴿ءَانِفًا﴾ ممدودًا، وكذلك قرأ الباقون: ﴿ءَانِفًا﴾ ممدودًا أيضًا(٣).

قال أبو زيد: ائْتَنَفْتُ الكلامَ ائتِنَافًا، وابتدأْتُهُ ابتداءً، وهما واحد.

وأنشد أبو زيد: [من الوافر]

وَجَدْنَا آلَ مرَّةَ حِينَ خِفْنَا جَرِيرَتَنَا هُمُ الأُنُفَ الْكِرَامَا

وَيَسْرَحُ جَارُهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمْسَى كَأَنَّ عَلَيْهِ مُؤْتَنَفًا حَرَامَا(٤)

---

(١) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص (١٢١)، واللسان (أسن)، وتهذيب اللغة (١٣/ ٨٤)، وجمهرة اللغة ص (١٠٩١)، وكتاب العين (٧/ ٣٠٧)، والتاج (أسن). ويروى: «يغادر» بدلًا من «التارك».

(٢) فى أ: هى.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٣، ٣٩٤)، البحر المحيط (٨/ ٧٩)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٩٥)، التيسير للدانى (٢٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٠)، الغيث للصفاقسى (٣٥٤)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٣٤)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٠١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٤).

(٤) البيتان لرجل من بكر بن وائل فى نوادر أبى زيد ص (١٥٣).

قال السكرى: الأُنُف: الذين يأنفون من احتمال الضَّيْم.

قال[١] أبو على: فإذا كان كذا فقد جمع «فَعِلًا» على «فُعُلٍ»؛ لأَنَّ واحد «أُنُف»: «أَنِفٌ».

بدلالة قول الشاعر: [من الوافر]

وَحَـمَّـالُ الْمِـئِيـن إذَا أَلَمَّـتْ بِنَا الحَدَثَانُ وَالأَنِفُ النَّصُورُ[٢]

شَبَّهَ الصفة بالاسم؛ فكسَّرَهَا تكسيرَه. وقد قالوا فى جمع نَمِرٍ: نُمُر.

أنشد سيبويه: [من الرجز]

فِـيـهِ عَـيَـائِـلُ أُسُـودٍ وَنُـمُـرْ[٣]

وليس «الأُنُفُ» و «الأَنِفُ» فى البيتين مما فى الآية فى شىء؛ لأن ما فى الشعر من الأَنَفَة، وما فى الآية من الابتداء، ولم نسمع «أَنِفَ» فى معنى: ابتدأ، وإنْ كان القياس يوجبه. وقد يجىء اسم الفاعل على ما لم يُسْتَعْمَلْ من الفعل نحو: فقير، جاء على «فَقُرَ»، والمستعمل: افتقر، وكذلك شديد، والمستعمل: اشتد؛ فكذلك قوله: ﴿ءَانِفًا﴾، المستعمل: ائتنف.

فأما قوله: [من الرجز]

... ... كَـأَنَّ عَـلَيْـهِ مُـؤْتَـنَـفًـا حَـرَامَـا[٤]

فالمعنى: كأن عليه حرمةَ شهرٍ مؤتنف حرام، فحذَفَ المضاف، وأقام الصفة مُقَامَ الموصوف؛ فالتقدير: أَنَّ جارهم لعزهم ومَنَعَتِهم لا يُهَاج ولا يُضَام؛ فهو كأنه فى حرمة شهر حرام. وكانوا لا يُهِيجُونَ أحدًا فى الشهر الحرام؛ ومِنْ ثَمَّ سُمِّىَ رَجَبُ: مُنْصِلَ الأَسِنَّة والشَّهْرَ الأَصَمّ، أى: لا يُسْمَعُ فيه قَعْقَعَةُ السلاح.

فأما قوله: [من الوافر]

---

(١) فى أ: فقال.

(٢) البيت بلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٧٦٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٣٤٧)، واللسان (حدث)، والتاج (حدث)، وتهذيب اللغة (٤/ ٤٠٥)، والمخصص (١٦/ ٨٢).

(٣) الرجز لحكيم بن معية فى شرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٩٧)، واللسان (نمر)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٨٦)، وبلا نسبة فى الكتاب (٣/ ٥٧٤)، وشرح المفصل (٥/ ١٨)، وشرح التصريح (٢/ ٣١٠)، واللسان (عيد)، والمقتضب (٢/ ٢٠٣).

(٤) تقدم.

... ... وَيَأْكُلُ جَارُهُمْ أُنُفَ القِصَاعِ[1]

فإنه يريد أنهم يؤثرون ضيفَهم بأفضل الطعام وخيره، فيُطْعِمُونَهُ أَولَهُ لا البَقايا وما أُتِيَ على نُقَاوَتِه، فهذا جمع على «أنف» مثل: بازل وبُزُل، وقاتل وقُتُل، وإذا كان كذلك قَوَّى قراءةَ مَنْ قَرَأَ: ﴿مَاذَا قَالَ ءَانِفًا﴾.

فأما ما رُوِىَ عن ابن كثير من قوله: ﴿أَنِفًا﴾، فيجوز أن يكون توهَّمَه مِثْلَ: حَاذِرٍ وحَذِرٍ، وفاكِهٍ وفَكِهٍ، والوجهُ الرواية الأُخرى: ﴿ءَانِفًا﴾ بالْمَدِّ كما قرأ عَامَّتُهُمْ.

قال:

وقرأ أبو عمرو: ﴿وأُمْلِيَ لهم﴾ [٢٥] بضم الألف وكسر اللام وفتح الياء.

و [قرأ][2] الباقون: ﴿وَأَمْلَىٰ لَهُمْ﴾ بفتح الألف واللام[3].

قال أبو على: [قالوا]: انتظرته مَلِيًّا من الدهر، أى: مُتَّسَعًا منه؛ فهو صفة استعمل استعمالَ الأسماء. وقالوا: تَمَلَّيْتَ حبيبًا، أى: عِشْتَ معه مَلًا ومَلِيًّا من الدهر.

قال التَّوَّزِىّ: مُلاوة، وَمِلَاوة، والْمَلَا: المتسع من الأَرْض.

قال: [من الطويل]

أَلَا غَنِّيَانِى وَارْفَعَا الصَّوْتَ بِالْمَلَا ... ...[4]

وقال آخر: [من الطويل]

---

(١) عجز بيت للحطيئة، وصدره:
ويحرم سِر جارتهم عليهم ....
ينظر: ديوانه ص (٢٠٢)، واللسان (أنف)، وأساس البلاغة (أنف)، والتاج (سرر)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٨٨٦).

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٤)، الإعراب للنحاس (٣/١٧٨)، الإملاء للعكبرى (٢/١٢٧)، البحر المحيط (٨/ ٨٣)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٩٩)، التيسير للدانى (٢٠١)، تفسير الطبرى (٢٦/ ٣٧)، تفسير القرطبى (١٦/ ٢٤٩)، الحجة لابن خالويه (٣٢٨)، الحجة لأبى زرعة (٦٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٠)، الغيث للصفاقسى (٣٥٥)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٣٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٧٧)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٠٣)، المعانى للفراء (٣/ ٦٣)، تفسير الرازى (٢٨/ ٦٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٤).

(٤) صدر بيت، وعجزه:
.... فإن الملا عندى يزيد المدى بعدا
وهو بلا نسبة فى اللسان (ملا)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٤٠٥)، والتاج (ملا).

... ... وَأَنْضُو الْمَلَا بِالشَّاحِبِ الْمُتَشَلْشِلِ(١)

وقالوا: الملَوَان، يريدون بهما تَكرُّرَ الليل والنهار، وكَثْرَة تردُّدِهِمَا، وطول مدتهما.

قال: [من الطويل]

نَـهَـارٌ وَلَيْـلٌ دَائِمٌ مَـلَواهُـمَـا عَلَى كُلِّ حَالِ الْمَرْءِ يَخْتَلِفَانِ(٢)

فلو كانا الليلَ والنهارَ لم يُضَافَا إلى ضميرهما؛ من حيث لا يضاف الشىء إلى نفسه، ولكن كأنه يراد تكرر الدهر واتِّسَاعه(٣) بهما.

والمُلَاءَةُ(٤): الهمزةُ فيها منقلبةٌ عن حَرْفِ لِينٍ؛ بدلالة سقوطها فى التحقير، رُوِّينَا فى تحقيرها: مُلَيَّتَيْنِ(٥)، ولو كانت الهمزةُ لَامًا لم تَسْقُط، ويشبه أن يكون لِزيادة عَرْضِها على [عَرْضِ](٦) الشُّقَّةِ.

والضمير فى ﴿وَأَمْلَىٰ لَهُمْ﴾ لاسم الله -سبحانه- كما قال فى أخرى: ﴿وَأُمْلِي لَهُمْۚ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٣]، و: ﴿أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًاۚ﴾ [آل عمران: ١٧٨].

فأما قراءة ابن عمرو: ﴿وَأُملِيَ لهم﴾ فبناء الفعل للمفعول به حَسَنٌ فى هذا الموضع؛ للعلم بأنه لا يُؤَخِّر أحدٌ مُدَّةَ أحد، ولا يوسع له فيها إلا الله، سبحانه.

قال أبو الحسن: هى حَسَنَةٌ فى المعنى.

وليس ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر: [من الطويل]

فَآلَيْتُ لَا أَشْرِيهِ حَتَّى يَمَلَّنِى بِشَىْءٍ وَلَا أَمْلَاهُ حَتَّى يُفَارِقَا(٧)

---

(١) عجز بيت لتأبط شرا، وصدره:

ولكننى أروى من الخمر هامتى ....

ينظر: ديوانه ص (١٧٩)، واللسان (شحب)، والتاج (شحب)، وديوان الأدب (٥/ ٧٦)، وتهذيب اللغة (١٢/ ٢٩٥)، وبلا نسبة فى المخصص (١٠/ ١١٣، ١٥/ ١٣٣).

(٢) البيت بلا نسبة فى اللسان (ملا)، المخصص (١٥/ ١٣٣)، والتاج (ملا).

(٣) فى أ: والساعة.

(٤) فى ب: ملاء.

(٥) فى ب: مليين.

(٦) سقط فى ب.

(٧) تقدم.

من هذا الباب؛ ولكن: لا أَمْلاه: لا أَملَّه، فأُبدِلَ[١] من التضعيف حرفُ العلة، كما أُبْدِلَ في قوله: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ١٠] ونحو ذلك مما يكثر.

وكذلك قوله -سبحانه-: ﴿فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ هو بدل من التضعيف.

وفي موضع آخر: ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وليس من هذا الباب قولهم: رجل مَلِيءٌ؛ إنما هو على تخفيف الهمزة، والهمزة الأصل.

قالوا: مَلُؤَ [الرجلُ][٢] مَلَاءة: إذا أيسر. ومن هذا اللفظ: مَلأْتُ الإِنَاءَ مَلْئًا، ومنه أيضًا: رجل مملوء -للمزكوم- وبه مُلأَةٌ.

اختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله -سبحانه-: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ﴾ [٢٦]:

فقرأ حمزة والكسائي، وحفص [عن عاصم][٣]: ﴿إِسْرَارَهُمْ﴾ بكسر الألف.

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿أَسْرَارَهُمْ﴾ بفتح الألف[٤].

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿إِسْرَارَهُمْ﴾ أنه لما كان مصدرًا أفرده، ولم يجمع، ويقوّي الإفراد قولُه -تعالى-: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ [التوبة: ٧٨]؛ فكما أفرد «السر» ولم يجمع كذلك قال: ﴿إِسْرَارَهُمْ﴾ والدليل على الإسْرار قولُهُ -سبحانه-: ﴿يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [النحل: ٢٣]، و: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النمل: ٢٥].

ومن قال: ﴿أَسْرَارَهُمْ﴾ ففتح الهمزة جعله جَمْعَ «سِرّ»؛ كقولهم: عِدْلٌ وأَعْدَال،

---

(١) في أ: وأبدل.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٤)، الإعراب للنحاس (٣/ ١٧٩)، البحر المحيط (٨/ ٨٣)، التبيان للطوسي (٩/ ٣٠٢)، التيسير للداني (٢٠١)، تفسير الطبري (٢٦/ ٣٨)، تفسير القرطبي (١٦/ ٢٥٠)، الحجة لابن خالويه (٣٢٩)، الحجة لأبي زرعة (٦٦٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٠١)، الغيث للصفاقسي (٣٥٥)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٥٣٧)، الكشف للقيسي (٢/ ٢٧٧)، المجمع للطبرسي (٩/ ١٠٥)، المعاني للفراء (٣/ ٦٣)، تفسير الرازي (٢٨/ ٦٨)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٧٤).

وكأنه جمع؛ لاختلاف ضروب السر، وجميع الأجناس يحسُن جمعها مع الاختلاف، وجاء «سِرهم» فى قوله: ﴿يَعْلَمُ سِرَّهُمْ﴾ [التوبة: ٧٨] على ما عليه معظم المصادر، وأنه يتناول جميع ضروبه؛ فأفرد مرة وجمع أخرى.

وقد جمع فى غير هذا وأفرد، كقوله -تعالى-: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة: ٣] والغيب الذى يؤمنون به ضُرُوب: كالبعث والنشور وإتْيان الساعة؛ فأَوقَع «الغيبَ» على هذه الأشياء وغيرها.

وجمع -أيضًا- فى قوله -جل وعز-: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ [التوبة: ٧٨]؛ فكذلك «السر» أُفْرِد فى موضع، وجُمِعَ فى آخر.

قال:

قرأ عاصم - فى رواية أبى بكر -: ﴿وليَبْلونَّكم حتى يَعْلَمَ ... ويبلوَ﴾ [٣١] ثَلاثَتُهُنَّ بالياء.

وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: ثلاثتهن بالنون[1].

قال أبو على: وَجْهُ قراءة عاصم: أن قبله: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ أَعۡمَٰلَكُمۡ﴾ [٣٠]، واسم[2] الغَيْبَة أقرب إليه من لفظ الجمع؛ فَحُمِل على الأقرب.

ووجه[3] النون فى: ﴿وَلَنَبۡلُوَنَّكُمۡ حَتَّىٰ نَعۡلَمَ﴾ أن قبله: ﴿وَلَوۡ نَشَآءُ لَأَرَيۡنَٰكَهُمۡ﴾ [٣٠]، فإما أن يكون جعَلَ قوله -عز وجل-: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ أَعۡمَٰلَكُمۡ﴾ [٣٠] كالاعتراض، وحمل الكلام على: ﴿وَلَوۡ نَشَآءُ﴾، أو يكون عاد إلى لفظ الجمع بعد لفظ الإفراد؛ فيكون كقوله -سبحانه-: ﴿وَءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [الإسراء: ٢] بعد قوله: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١].

قال:

قرأ ابنُ كثير ونافعٌ وأبو عمرو وابنُ عامر والكسائيُ، وحفصٌ عن عاصمٍ:

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٤)، البحر المحيط (٨/ ٨٥)، التبيان للطوسى (٩/ ٣٠٤)، التيسير للدانى (٢٠١)، تفسير الطبرى (٢٦/ ٣٩)، تفسير القرطبى (١٦/ ٢٥٤)، الحجة لابن خالويه (٣٢٩)، الحجة لأبى زرعة (٦٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٠١)، الغيث للصفاقسى (٣٥٥)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٣٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٧٨)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٠٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٥).

(٢) فى ب: فاسم.

(٣) فى ب: حجة.

﴿وَتَدْعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلْمِ﴾ [٣٥] مفتوحة السين.

وقرأ عاصمٌ -فى رواية أبى بكر- وحمزة: بكسر السين: ﴿السِّلْمِ﴾(١).

قال أبو على: السَلْم: الاستسلام، والسلْم من «أسلم»، كالعَطاء من «أعطى»، والنبات من «أنبت».

قال -سبحانه-: ﴿ٱدْخُلُواْ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]، ويجوز أن يكون السِّلم فى الإسلام يراد به الصلح، على أن يكون معنى «أسلم»: صار ذَا سِلْمٍ، وخرج من أن يكون حربًا للمسلمين. وفيه لغتان: السَّلْمُ والسِّلْم.

وقال أبو إسْحاق: والسَّلَمُ، أيضًا.

والسَّلْمُ الذى هو الصلح، يذكر ويؤنث: فمن التأنيث قوله -جل وعز-: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١].

قال الشاعر: [من الوافر]

فَإِنَّ السَّلْمَ زَائِدَةٌ نَوَالًا وَإِنَّ نَوَى الْمُحَارِبِ لَا تَئُوبُ(٢)

وقالوا: سالمته مسالمة. ولم نعلم الفعل جاء منه على مثال «فَعَلَ».

قال: [من الطويل]

تَبِينُ صُلَاةُ الْحَرْبِ مِنَّا وَمِنْهُمُ إِذَا مَا الْتَقَيْنَا وَالْمُسَالِمُ بَادِنُ(٣)

المعنى: لا تدعوا إلى السلم، لا توادعوهم ولا تتركوا قتالهم حتى يسلموا؛ لأنكم الأعلَوْن، فلا ضَعْفَ بكم فتدعوا إلى الموادَعة.

روى على بن نصر عن أبى عمرو: ﴿هَا أَنْتُمْ﴾ [٣٨] مقطوعة، ممدودة(٤)، وقد ذُكِرَ ذلك فى «آل عمران»، وهذا خلاف قراءة أبى عمرو.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٥)، البحر المحيط (٨/ ٨٥)، التبيان للطوسى (٩/ ٣٠٤)، التيسير للدانى (٢٠١)، الحجة لابن خالويه (٣٢٩)، الحجة لأبى زرعة (٦٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٠١)، الغيث للصفاقسى (٣٥٥)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٣٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٧٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٧).

(٢) البيت لرجل من دوس فى شرح شواهد الإيضاح ص (٥٠٠).

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٥)، الغيث للصفاقسى (٣٥٥)، الكشف للقيسى (١/ ٣٤٦)، النشر لابن الجزرى (١/ ٤٠٠، ٤٠١).

[بِسْمِ الله]

ذِكْرُ اختلافهم فى سورة الفتح

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لِيُؤْمِنُوا باللهِ وَرَسُولِه وَيُعَزِّرُوهُ وَيُوَقِّرُوهُ وَيُسَبِّحُوهُ﴾ [٩] أربعتهن بالياء[١].

وروى عُبَيْدٌ عن أبى عمرو بالتاء.

وقرأ الباقون: بالتاء.

قال أبو على: حجة الياء: أنه لا يقال: لتؤمنوا بالله ورسوله، وهو الرسول؛ فإذا لم يسهل ذلك كانت القراءة بالياء: ليؤمنوا.

ومن قرأ بالتاء: فعلى قوله: قل لهم: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا . . . لِّتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ﴾.

قال:

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ [٦] بضم السين.

وقرأ الباقون: ﴿دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ بفتح السين[٢].

قال أبو على: من قال: ﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ ففتح؛ فالمعنى: عليهم دائرة السَّوْءِ كما ظنوا ظن السَّوْء.

وفى أخرى: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾، وظَنُّهم ظن السَّوْءِ، هو ظنهم ﴿أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [١٢]؛ فالتقدير: عليهم دائرةُ السَّوْءِ؛ كما ظَنُّوا ظَنَّ السَّوْء.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٥)، الإعراب للنحاس (٣/١٨٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٢٨)، البحر المحيط (٨/ ٩١)، التبيان للطوسى (٩/ ٣١٥)، التيسير للدانى (٢٠١)، تفسير الطبرى (٢٦/ ٤٧)، تفسير القرطبى (١٦/ ٢٦٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٩)، الحجة لأبى زرعة (٦٧١)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٣)، الغيث للصفاقسى (٣٥٥)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٤٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٨٠)، المجمع للطبرسى (٩/ ١١٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٥).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٥)، الإعراب للنحاس (٣/ ١٨٧)، البحر المحيط (٨/ ٩١)، التبيان للطوسى (٩/ ٣١٥)، التيسير للدانى (١١٩)، تفسير الطبرى (٢٦/ ٤٦)، تفسير القرطبى (١٦/ ٢٦٥)، الحجة لابن خالوية (٣٢٩)، الحجة لأبى زرعة (٦٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٣)، الغيث للصفاقسى (٣٥٥)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٤٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٠).

ومَنْ[١] قرأ: ﴿دَائِرَةُ السُّوءِ﴾؛ فلأنهم ظنوا ظن السُّوءِ بالمسلمين، وأرادوه بهم؛ فقيل: عليهم دائرة السُّوء الذى أرادوه بالمسلمين، وتمنَّوْهُ لهم، وكأن الفتح أَشَدُّ مطابقة فى اللفظ، وإنْ كان المعنيان متقاربيْن.

وقال[٢] أبو زيد: سَوَّأْتُ عليه ما صنع تَسْوِيئًا: إذَا عِبْتُ عليه رأيَه وعَمَلَه، فهذا يمكن أن يُتَأَوَّلَ لكل واحدة[٣] من الكلمتين، وقد تَقَدَّم ذِكْرُ ذلك.

اختلفوا فى الياء والنون من قوله -جل وعز-: ﴿فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا﴾ [١٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿فَسَنُؤْتِيهِ﴾ بالنون.

وروى أَبانٌ عن عاصم: بالنون.

[ورَوَى] عبيد عن هارونَ عن أبى عمرو: بالنون.

وعبيد عن أبى عمرو: بالياء.

وقرأ عاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائى: بالياء[٤].

قال أبو على: حجة الياء: تَقَدُّمُ قوله -سبحانه-: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ﴾؛ على تقدُّمِ ذِكْرِ الْغَيْبَةِ.

وزعموا أن فى حرف عبد الله: ﴿فَسَوْفَ يُؤْتِيهِ اللهُ﴾، فهذا يقوى الياء؛ فيكون الكلام بالياء من وجه واحد.

والنون: على الانصراف من الإفراد إلى لفظ الكثرة، وذلك كثير.

[قرأ] حفص عن عاصم: ﴿عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ بضم الهاء.

[وقرأ] الباقون: ﴿عَلَيْهِ اللهَ﴾، قال أحمد: وهو قياس رواية أبى بكر عن عاصم[٥].

---

(١) فى أ: قال.

(٢) فى أ: قال: وقال.

(٣) فى أ: من كل واحدة.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٥)، الإعراب للنحاس (٣/ ١٨٨)، التبيان للطوسى (٩/ ٣١٧)، التيسير للدانى (١٤٤)، تفسير القرطبى (١٦/ ٢٦٨)، الحجة لابن خالويه (٣٢٩، ٣٣٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٣)، الغيث للصفاقسى (٣٥٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٨٠، ٢٨١)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٠٤، ٣٠٥).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٥)، البحر المحيط (٨/ ٩٢)، التيسير للدانى (٢٠١)، تفسير القرطبى (١٦/ ٢٦٨)، الحجة لابن خالويه (٣٢٩)، الحجة لأبى زرعة (٦٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٣)، الغيث للصفاقسى (٣٥٥)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٤٣)، الكشف =

قال أبو عَليّ: قد تَقَدَّمَ القولُ فى ذلك.

قال:

قرأ حمزة والكسائى: ﴿ضُرًّا﴾ [١١] بضم الضاد.

وقرأ الباقون: ﴿ضَرًّا﴾ نصبًا[١].

قال أبو على: الضَّرُّ - بالفتح - خلاف النفع.

وفى التنزيل: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [المائدة: ٧٦]. والضُّرُّ: سوء الحال.

وفى التنزيل: ﴿فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ﴾ [الأنبياء: ٨٤]، هذا الأَبْيَنُ فى هذا الحرف [عندى][٢].

ويجوز أن يكونا لغتين فى معنى؛ كالفَقْر والفُقر، والضَّعْف والضُّعف.

قال:

قرأ حمزة والكسائى: ﴿كَلِمَ اللهِ﴾ [١٥] بكسر اللام.

وقرأ الباقون: ﴿كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[٣].

قال أبو على: [وجه][٤] من قرأ: ﴿كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ أنهم قيل لهم: ﴿لَّن تَخْرُجُواْ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِىَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٣]، فالأخص بالمفيد وبما كان حديثًا: الكلام؛

= للقيسى (٢/ ٢٨٠)، المجمع للطبرسى (٩/ ١١٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٥).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٦)، الإعراب للنحاس (٣/ ١٨٩)، البحر المحيط (٨/ ٩٣)، التبيان للطوسى (٩/ ٨٣)، التيسير للدانى (٢٠١)، تفسير الطبرى (٢٦/ ٤٩)، تفسير القرطبى (١٦/ ٢٦٨)، الحجة لابن خالويه (٣٣٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٤)، الغيث للصفاقسى (٣٥٥)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٤٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٨١)، المجمع للطبرسى (٩/ ١١٣)، المعانى للفراء (٣/ ٦٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٥).

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٦)، الإعراب للنحاس (٣/ ١٩٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٢٨)، البحر المحيط (٨/ ٩٤)، التبيان للطوسى (٩/ ٣١٨)، التيسير للدانى (٢٠١)، تفسير الطبرى (٢٦/ ٥١)، تفسير القرطبى (١٦/ ٢٧١)، الحجة لأبى زرعة (٦٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٤)، الغيث للصفاقسى (٣٥٥)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٤٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٨١)، المجمع للطبرسى (٩/ ١١٣)، المعانى للفراء (٣/ ٦٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٥).

(٤) سقط فى ب.

فقال: ﴿كَلَٰمَ ٱللَّهِۚ﴾ لذلك، فالمعنى: أن هؤلاء المنافقين يريدون بقولهم: ﴿ذَرُونَا نَتَّبِعۡكُمۡۖ﴾ قصدهم تبديل كلام الله الذى ذكرناه.

ومن قرأ: ﴿كَلِمَ الله﴾، فإن الكَلِمَ قد يقع على [ما يقع عليه][1] الكلام وعلى غيره، وإن كان الكلام بما ذكرنا أخص.

ألَا تَرَى أنه قال -سبحانه-: ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلۡحُسۡنَىٰ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [الأعراف: ١٣]، وإنما هو - والله أعلم -: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [القصص: ٥]، وما بعده مِمَّا يتصل بهذه القصة؟!

[و][2] قرأ نافع وابن عامر: ﴿نُدْخِلْهُ جنات﴾ و ﴿نُعَذِّبْهُ﴾ [١٧] بالنون جميعًا.

وقرأ الباقون: بالياء[3].

قال أبو على: وجه[4] الياء: تَقَدُّمُ الاسم المظهر، والنون فى المعنى كالياء.

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وكان الله بما يعملون بصيرًا﴾ [٢٤] بالياء.

[و][5] الباقون: بالتاء.

قال أبو على: وجه قول أبى عمرو: وكان الله بما عمل الكفار من كفرهم وصَدِّهم عن المسجد الحرام، و[منعهم لكم][6] من دخوله -بصيرًا؛ فيجازى عليه.

ووجه التاء: أن الخطاب قد جرى للقبيلين فى قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي كَفَّ أَيۡدِيَهُمۡ عَنكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ عَنۡهُم﴾؛ فالخطاب لتقدم ذكر هذا الخطاب.

قال:

قرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿شَطَأَهُ﴾ [٢٩] مفتوحة الطاء والهمزة.

وقرأ الباقون: ﴿شَطۡـَٔهُۥ﴾ ساكنة الطاء.

---

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٦)، البحر المحيط (٨/ ٩٥)، التبيان للطوسى (٩/ ٣٢٢)، التيسير للدانى (٢٠١)، تفسير القرطبى (١٦/ ٢٧٤)، الحجة لأبى زرعة (٦٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٤)، الغيث للصفاقسى (٣٥٥، ٣٥٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٤٦)، الكشف للقيسى (١/ ٣٨٠)، المجمع للطبرسى (٩/ ١١٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٨).

(٤) فى ب: حجة.

(٥) سقط فى ب.

(٦) فى ب: منعكم.

وكلهم يقرأ بهمزة مفتوحة(١).

قال أبو زيد: أشْطَأَت الشجرةُ بغصونها: إذا [أخرجَتْ غصونَها](٢).

[وقال] أبو عُبَيْدة: أخرج شطأه: فِرَاخه، ويقال: أشطأ الزرع، فهو مشطِئٌ(٣).

قال أبو على: قول ابن كثير وابن عامر: ﴿شَطَأَهُ﴾ بفتح الطاء، يشبه أن يكون لُغَةً فى «الشطأ»؛ كالسَّمَعِ والسَّمْع، والنَّهَرِ والنَّهْرِ.

و من حذفَ الهمزةَ من(٤) «شَطَأَهُ» حذفها وألقى حركتها على الطاء.

ومن قال: الكَمَاةَ والمَرَاةَ، قال: شَطَاة.

قال:

قرأ ابن عامر: ﴿فَأَزَرَهُ﴾ [٢٩] على «فَعَلَه»، مقصور الهمزة.

وقرأ الباقون: ﴿فَـَٔازَرَهُۥ﴾ على «فَاعَله»(٥).

[قال] أبو عبيدة: ﴿فَـَٔازَرَهُۥ﴾: ساواه، صار مثل الأُمِّ.

قال أبو على: وفَاعِلُ «آزَرَ»: «الشَّطْءُ»، أى: آزر الشطءُ الزرْعَ؛ فصار فى طوله.

قال: [من الطويل]

بِمَحْنِيةٍ قَدْ آزَرَ الضَّالَ نَبْتُهَا   مَضَمّ جُيُوشٍ غَانِمِينَ وَخُيَّبِ(٦)

أى: ساوى نبْتُه الضالَ فصار فى قامته؛ لأنه لا يرعاه [أحد](٧).

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٦)، البحر المحيط (٨/ ١٠٢)، التبيان للطوسى (٩/ ٣٣١)، التيسير للدانى (٢٠٢)، تفسير القرطبى (١٦/ ٢٩٥)، الحجة لابن خالويه (٣٣٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٤)، الغيث للصفاقسى (٣٥٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٨٢)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٢٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٥).

(٢) فى ب: أخرجته.

(٣) زاد فى أ: مفرخ.

(٤) فى أ: فى.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٧)، البحر المحيط (٨/ ١٠٣)، التبيان للطوسى (٩/ ٣٣١)، التيسير للدانى (٢٠٢)، تفسير القرطبى (١٦/ ٢٩٥)، الحجة لأبى زرعة (٦٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٥)، الغيث للصفاقسى (٣٥٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٥١)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٨٢)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٢٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٥).

(٦) البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص (٤٥)، واللسان (أزر)، وأساس البلاغة (ضمم)، والتاج (أزر)، وبلا نسبة فى اللسان (جرر)، وتهذيب اللغة (١٠/ ٤٧٦، ١٣/ ٢٤٧).
ويروى: «مجر» بدلًا من «مضم».

(٧) سقط فى ب.

ويجوز أن يكون فَاعِلُ: «آزَرَ»: «الزرعَ»، أى: آزر الزرعُ شطأه.

ومن الناس من يفسر «آزره»: أعانه وَقَوَّاه؛ فعلى هذا يكون: آزَرَ الزرع الشطء.

وقال [أبو الحسن:][1] آزره: أفعله. و «أفعل» فيه هو الأشْبَه؛ ليكون قولُ ابن عامر: ﴿أَزَرَهُ﴾: فَعَلَه؛ فيكون فيه لغتان: «فَعَل» و «أَفْعَل»؛ لأنهما كثيرًا ما يتعاقبان على الكلمة؛ كما قالوا: «أَلَتَه» و «آلَتَهُ، يُولِتُه» فيما حكاه التَّوَّزِىّ؛ فكذلك «أَزره» و «آزره».

قال:

قرأ ابن كثير: ﴿عَلَى سُؤْقِهِ﴾ [٢٩] مهموز.

[وقرأ] الباقون: بلا همز[2].

[قال] أبو عبيدة: الساق حَامِلَةُ الشَّجَرَة. وهمز «سُؤْقِهِ» يجوز على قول من قال: [من الوافر]

لَحَبُّ الْمُؤْقِدَيْنِ إِلَىَّ مُؤْسَى ... ...[3]

وإذا كان الساقُ حاملَ الشجرة، فاستعمالُه فى «الزرع» اتِّسَاعٌ واستعارة.

كقوله: [من الطويل]

... ... عَلَى الْبَكْرِ يَمْرِيهِ بِسَاقٍ وَحَافِرِ[4]

وقال: [من الرجز]

لَاحَمَلَتْ مِنْكَ كُرَاعٌ حَافِرَا

والْكُرَاعُ لذى الظِّلْف دون ذى الحافر.

* * *

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٧)، البحر المحيط (٨/١٠٣)، التبيان للطوسى (٩/ ٣٣٦)، التيسير للدانى (١٦٨)، الحجة لابن خالويه (٣٣٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٧٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٥)، الغيث للصفاقسى (٣٥٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٨).

(٣) تقدم.

(٤) عجز بيت، وصدره:

فما رقد الولدان حتى رأيته ....

وهو لجبيهاء الأسدى فى اللسان (حفر)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ١١٠)، والتاج (حفر)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (١٣١٣)، والمخصص (٦/ ١٣٤).

[بِسْمِ اللهِ]

ذِكْرُ اختلافهم فى سورة الحُجُرَات

قرأ ابن عامر وحده: ﴿فأصلحوا بين إِخْوَتِكُم﴾ [١٠] بالتاء جماعة.

كذا فى كتابى عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان عن أيوب بن تميم عن يحيى ابن الحارث عن عبد الله بن عامر، أنه قرأ: ﴿إِخْوَتِكَم﴾.

وروى هشامُ بنُ عمار عن سُوَيْدِ بْنِ عبد العزيز، وأيوبُ بنُ تميم عن يحيى بن الحارث عن عبد الله بن عامر، أنه قرأ: ﴿أَخَوَيْكُمْ﴾ مثل الناس.

وقرأ الباقون: ﴿أَخَوَيْكُمْ﴾ على اثنين(١).

قال أبو على: الأخ: من النسب، والأخ: الصديق.

قال: [من الطويل]

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ   كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ(٢)

وقالوا لِمَنْ عَانَى شيئًا: هو أخوه.

قال: [من الطويل]

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا لَدَيْهَا جِلَالَهَا   ...   .(٣)

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٧)، الإعراب للنحاس (٣/ ٢٠٥)، البحر المحيط (٨/ ١١٢)، التبيان للطوسى (٩/ ٣٤٣)، تفسير القرطبى (١٦/ ٣٢٣)، الحجة لابن خالويه (٣٣٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٧٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٦٤)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٣١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٦).

(٢) وهو لمسكين الدارمى فى ديوانه ص (٢٩)، والأغانى (١٠/ ١٧١، ١٧٣)، وخزانة الأدب (٣/ ٦٥، ٦٧)، والدرر (٣/ ١١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٢٧)، وشرح التصريح (٢/ ١٩٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٠٥)، ولمسكين أو لابن هرمة فى فصل المقال ص (٢٦٩)، ولقيس بن عاصم فى حماسة البحترى ص (٢٤٥)، ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدارمى فى الحماسة البصرية (٢/ ٦٠)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٤/ ٧٩)، وتخليص الشواهد ص (٦٢)، والخصائص (٢/ ٤٨٠)، والدرر (٦/ ٤٤)، وشرح شذور الذهب ص (٢٨٨)، وشرح قطر الندى ص (١٣٤)، والكتاب (١/ ٢٥٦).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

....   وليس بولاج الخوالف أعقلا

وهو للقلاخ بن حزن فى خزانة الأدب (٨/ ١٥٧)، والدرر (٥/ ٢٧٠)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٦٣)، وشرح التصريح (٢/ ٦٨)، وشرح المفصل (٦/ ٧٩، ٨٠)، والكتاب (١/ ١١١)، واللسان (ثعل)، والمقاصد النحوية (٣/ ٥٣٥)، وبلا نسبة فى أمالى ابن =

وقال: [من الطويل]

... ... كَـأَنَّـهُ أَخُو فَجْرَةٍ عَالَى بِهِ الْجِذْعَ صَالِبُهْ[١]

وأنشد أبو زيد: [من الطويل]

أَخُو الذِّيبِ تَعْوِى وَالْغُرَابِ وَمَنْ يَكُنْ شَرِيكَيْهِ تَطْمَعْ نَفْسُهُ كُلَّ مَطْمَعِ[٢]

وأكثر الاستعمال فى جمع الأخِ من النسب: إِخْوَةٌ وآخاء، وفى التنزيل: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١].

وقال الشاعر: [من الطويل]

وَجَدتُّمْ أَخَاكُمْ دُونَنَا إِذْ نَسَبْتُمُ وَأَىُّ بَنِى الآخَاءِ تَنْبُو مَنَاسِبُهْ[٣]

وقال فى الذى ليس من النسب: ﴿إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾.

وقال: ﴿فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].

وإذَا كان هذا هكذا، فقول الجمهور ﴿أَخَوَيْكُمْ﴾ أَبْيَنُ من قول ابن عامر؛ لأَنَّ المراد النسب، وإن كان لا ينكر استعمال بعضٍ ذا فى موضع بعض.

أَلَا ترى أن قوله -سبحانه-: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [لا][٤] يراد به النسب؛ إنما هو أخوة الدين؟!

فَإِنْ قلت: فلمِ لا يكون قول ابن عامر: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ إِخْوَتِكُمْ﴾ أرجح من قول من قال: ﴿أَخَوَيْكُمْ﴾؛ لأن المراد هنا الجَمْع ليس التثنية، وقد يوضع الجمع القليل موضع الجمع الكثير، نحو: الأقدام والأرْسَان، والتثنية ليست كالجمع فى هذا؟!

= الحاجب (١/ ٣١٩)، وأوضح المسالك (٣/ ٢٢٠)، وشرح الأشمونى (١/ ٣٤٢)، وشرح شذور الذهب ص (٥٠٤)، وشرح ابن عقيل ص (٤٢٣)، و المقتضب (٢/ ١١٣)، وهمع الهوامع (٢/ ٩٦).

ويروى: «إليها» بدلًا من «لديها».

(١) وتمام البيت:

ويشبح بالكفين شبحًا... ....

والبيت لذى الرمة فى ديوانه ص (٧٤٦).

(٢) البيت لغضوب - امرأة من رهط ربيعة بن مالك - فى نوادر أبى زيد ص (٣٧١)، وبلا نسبة فى المحتسب (٢/ ١٨٠)، والخصائص (٢/ ٤٢٣).

(٣) البيت لبشر بن المهلب فى الخصائص (١/ ٢٠١)، ولبعض بنى المهلب فى الخصائص (١/ ٢٣٨)، وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب ص (١٥٠)، واللسان (أخا)، ويروى: «بنيكم» بدلًا من «أخاكم».

(٤) سقط فى ب.

قيل: إنَّ التثنية قد تقع موقع الكثرة في نحو ما حكاه سيبويه من قولهم: لا يَدَيْنِ بها لك. ليس يريد نَفْيَ قوتين اثنتين؛ إنما يريد الكثرة.

وكذلك قولهم: لَبَّيْكَ، وقولهم: نِعْمَ الرجلان[1] الزيدان[2]، وكذلك قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، يريد: بل نعمتاه، وليس هذه النعم بنعمتين [اثنتين][3]؛ إنما يراد نعم الدنيا ونعم الآخرة.

فكذلك [يكون][4] ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾، يراد به الطائفتان والفريقان ونحوُهما، مما يكون كثرة، وإن كان اللفظ لفظ [التثنية][5]؛ [كما أن لفظ ما ذكرنا لفظ التثنية] والمراد به الكثرة والعموم.

قال: [من الكامل]

اعْمِدْ لِمَا تَعْلُو فَمَا لَكَ بِالَّذِي ... لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الأُمُورِ يَدَانِ[6]

ويُروى أن الحسَنَ قرأ: ﴿بَيْنَ إِخْوَتِكُمْ﴾، و: ﴿بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾، و: ﴿بَيْنَ إِخْوَانِكُمْ﴾، وقد جاء «الإخوان» في جمع «الأخِ» من النسب، وهو قوله: ﴿أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ﴾ [النور: ٦١].

قال:

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿لا يَأْلِتْكُمْ﴾ [١٤] مهموز.

وقرأ الباقون: ﴿لَا يَلِتْكُمْ﴾[7].

---

(١) في ب: الرجل.
(٢) في أ، ب: زيد.
(٣) سقط في ب.
(٤) سقط في ب.
(٥) سقط في ب.
(٦) البيت لكعب بن سعد الغنوي في اللسان (يدى)، والتاج (يدى)، ولعلي بن الغدير الغنوي في اللسان (علا)، والتاج (علا)، ولسويد بن الصامت في أساس البلاغة (علو).
(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٨)، الإعراب للنحاس (٣/ ٢٠٩)، الإملاء للعكبري (٢/ ١٢٩)، البحر المحيط (٨/ ١١٧)، التبيان للطوسي (٩/ ٣٤٦)، التيسير للداني (٢٠٢)، تفسير الطبري (٢٦/ ٩١)، تفسير القرطبي (١٦/ ٣٤٨)، الحجة لابن خالويه (٣٣٠، ٣٣١)، الحجة لأبي زرعة (٦٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٦)، الغيث للصفاقسي (٣٥٦)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٥٧٠)، الكشف للقيسي (٢/ ٢٨٤)، المجمع للطبرسي (٩/ ١٣٤)، المعاني للفراء (٢/ ٧٤).

قال أبو زيد: أَلَتَهُ السلطانُ حَقَّهُ، يَأْلِتُهُ، أَلْتًا -مثل: ضَرَبه، يضربه، ضربًا -إذا نَقَصَه.

قال: وقوم يقولون: لَاتَ، يَلِيتُ، لَيْتًا. ويقال: لِتُّ الرجُلَ، أَلِيتُهُ، لَيْتًا-: إذا عَمَّيْت عليه الخبر فأخبرته بغير ما سألك عنه.

وقال أبو عبيدة: ﴿لَا يَأْلِتْكُم مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾: لا ينقصكم، من «أَلَتَ يَأْلِتُ».

وقوم يقولون: لَاتَ يَلِيتُ.

قال رؤبة: [من الرجز]

وَلَيْـلَةٍ ذَاتِ نَـدًى[1] سَـرَيْـتُ وَلَمْ يَـلِتْنِـى عَـنْ هَـوَاهَـا لَيْـتُ[2]

[قال: وقوم يقولون:][3] أَلَاتَنِى عَنْ حقى[4]، وأَلَا تَنِى عَنْ حاجتى[5]، [أى: صَرَفنى][6] عنها.

وقال التوَّزِىّ: بعضهم يقول فى النقصان: آلَتَ، يُولِتُ، إِيلَاتًا.

قال أبو على: حجة أبى عمرو فى قراءته: ﴿لَا يَأْلِتْكُمْ﴾ -: ﴿وَمَآ أَلَتْنَٰهُم﴾ [الطور: ٢١] فَ «أَلَتْنَا» مضارعه: يَأْلِتُكم.

ومن قرأ: ﴿لَا يَلِتْكُم﴾: جعله من «لَاتَ يَلِيتُ»، وقد حكاه أبو عبيدة وأبو زيد جميعًا.

وحجة من قال: ﴿لَا يَلِتْكُم﴾: أنهم زعموا أنه ليس فى الكتاب ألف، ولو كانت منه لكُتِبَتْ[7] [بالألف][8]، كَمَا تكتب فى: يأمر ويأبق [ونحوهما]. ونحوه[9] فى

---

(١) فى أ: هوى.

(٢) الرجز لرؤبة فى إصلاح المنطق ص (١٣٦)، والمحتسب (٢/ ٢٩٠)، والمخصص (١٤/ ٢٠)، وليس فى ديوانه، ولأبى محمد الفقعسى فى اللسان (حنن)، والتاج (حنن)، وبلا نسبة فى اللسان (ليت)، والتاج (ليت)، وتهذيب اللغة (١٤/ ٣٢٠)، ومجمل اللغة (٢/ ٢٦)، وأساس البلاغة (ليت)، ويروى: «دجى» بدل «ندى»، و: «سراها» بدل «هواها».

(٣) فى ب: وقال بعضهم: يقول.

(٤) فى ب: حاجتى.

(٥) فى ب: حقى.

(٦) فى أ: إذا صرفه.

(٧) فى أ: كتبت.

(٨) سقط فى ب.

(٩) فى ب: ومثله.

المعنى: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقوله: ﴿فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ [الأنبياء: ٤٧].

قال:

قرأ ابن كثير، وعاصم -فى رواية أبان-: ﴿والله بصير بما يعملون﴾ [١٨] بالياء.

وقرأ الباقون: بالتاء[1].

قال أبو على: وَجْهُ التاء: أن قبله خطابًا، وهو قوله: ﴿لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم﴾؛ فالتاء لهذا الخطاب.

وَوَجْهُ الياء: أن قبله غَيْبَةً، وهو قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ... والله بصير بما يعملون﴾ [١٥، ١٨].

قال: شدد نافع وحده: ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيِّتًا﴾ [١٢]. وخففها الباقون[2].

فالمَيْتُ والمَيِّتُ بمعنى؛ كما أن «سَيْدًا وسَيِّدًا» وَ «طَيْبًا وَطَيِّبًا» كذلك، وكما أن «هَارًا وهَائِرًا» [بمعنى][3] كذلك. والتشديد[4] فى «مَيِّتْ» فى المعنى كالتخفيف.

وَمِمَّا يَدُلُّكَ[5] على ذلك قول الشاعر: [من الخفيف]

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ ... إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ[6]

فَأَوْقَع المخففة والمشددة على شىء واحد.

وكذلك قوله: [من الرجز]

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٨)، البحر المحيط (٨/ ١١٨)، التبيان للطوسى (٩/ ٣٥٢)، التيسير للدانى (٢٠٢)، تفسير القرطبى (١٦/ ٣٥٠)، الحجة لابن خالويه (٣٣١)، الحجة لأبى زرعة (٦٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٦)، الغيث للصفاقسى (٣٥٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٧٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٨٤)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٣٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٦).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٨)، التبيان للطوسى (٩/ ٣٤٦)، التيسير للدانى (١٠٦)، تفسير الطبرى (٢٦/ ٨٧)، تفسير القرطبى (١٦/ ٣٤٠)، الحجة لابن خالويه (٣٣١)، الحجة لأبى زرعة (٦٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٦)، الغيث للصفاقسى (٣٥٦)، الكشاف للزمخشرى (٣/ ٥٦٨)، الكشف للقيسى (١/ ٣٣٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٤).

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى ب: فالتشديد.

(٥) فى أ: يدل.

(٦) البيت لعدى بن رعلاء الغسانى فى التاج (موت)، واللسان (موت)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١٤/ ٣٤٣)، والتاج (حيى)، والتنبيه والإيضاح (١/ ١٧٣).

وَمَـنْـهَـلٍ فِـيـهِ الْغُـرَابُ مَـيْـتُ[١]

ولَوْ شَدَّد لجاز.

فأما الفاء في قوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [١٢]، فعطف على المعنى؛ كأنه لما قيل لهم: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ قالوا: لا؛ فقيل لهم -لَمَّا قالوا: لا- ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾، أي: كرهتم أكل لحمه ميتًا؛ فكما كرهتم أكل لحمه ميتًا، فكذلك فاكرهوا غيبته.

وقوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [١٢] معطوف على هذا الفعل المقدر. ولا يكون قوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾، بمعنى: فاكرهوه واتقوا الله؛ لأن لفظ الخبر لا يوضع للدعاء في كل موضع، ولأن قوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ محمول على المعنى الذي ذكرناه[٢]، فمعنى الخبر فيه؛ صحيح.

* * *

(١) الرجز لأبي محمد الفقعسي في التاج (أجن)، واللسان (أجن)، وبلا نسبة في اللسان (غفف).

(٢) في ب: ذكرنا.

[بِسْمِ اللهِ]

ذِكْرُ اختلافهم فى سورة «ق»

قرأ نافع، وعاصم - فى رواية أبى بكر -: ﴿يَوْمَ يَقُولُ لِجَهَنَّمَ﴾ [٣٠] بالياء.

وقرأ الباقون: بالنون[١].

وكذلك رَوَى حفص عن عاصم: بالنون.

قال أبو على: حجة ﴿يَوْمَ نَقُولُ﴾ بالنون، قوله -سبحانه-: ﴿وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ﴾ [٢٨].

وقوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [٢٩]؛ [فالنون فى المعنى مثل: أقول، فهو أشبه بما قبله][٢]. والياء على: يوم يقول الله.

اختلفوا فى قوله - سبحانه -: ﴿وَأَدْبَٰرَ ٱلسُّجُودِ﴾ [٤٠] فى فتح الألف وكسرها:

فقرأ ابن كثير ونافع وحمزة: ﴿وَإِدْبَارَ﴾ بكسر الألف.

وقرأ الباقون: ﴿وَأَدْبَٰرَ﴾ بفتح الألف[٣].

قال أبو على: «إِدْبَارَ» مصدر، والمصادر تُجْعَلُ ظروفًا؛ على إرادة إضافة أسماء الزمان إليها وحذفها، كقولهم: جئتك مَقْدَمَ الحاج، وخُفُوقَ النجم، وخِلَافَةَ فلان - يريدون[٤] فى ذلك كله: وقت كذا، فحُذِفَت؛ فكذلك[٥] يقدر فى قوله -تعالى-: وقتَ إدبار السجود.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٨)، البحر المحيط (٨/ ١٢٧)، التبيان للطوسى (٩/ ٣٦٥)، التيسير للدانى (٢٠٢)، تفسير القرطبى (١٧/ ١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٣١)، الحجة لأبى زرعة (٦٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٧)، الغيث للصفاقسى (٣٥٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٨٥)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٤٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٦).

(٢) فى ب: فالنون ههنا أشبه بما قبلها.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٨)، الإعراب للنحاس (٣/ ٢٢٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٣٠)، البحر المحيط (٨/ ١٣٠)، التبيان للطوسى (٩/ ٣٧٠)، التيسير للدانى (٢٠٢)، تفسير الطبرى (٢٦/ ١١٤)، تفسير القرطبى (١٧/ ٢٦)، الحجة لابن خالويه (٣٣١)، الحجة لأبى زرعة (٦٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٧)، الغيث للصفاقسى (٣٥٧)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٨٥)، المعانى للفراء (٣/ ٨٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٦).

(٤) فى أ: يريد.

(٥) فى أ: وكذلك.

إلا أن المضاف المحذوف فى هذا الباب لا يكاد يظهر ولا يُسْتَعْمَل؛ فهذا أدخل فى باب الظروف مِنْ قَوْل مَنْ فتح، وكأنه أمر بالتسبيح بعد الفراغ من الصلاة.

وقد قيل: إنه يراد به الركعتان اللتان بعد المغرب.

ومن قال: ﴿وَأَدْبَٰرَ ٱلسُّجُودِ﴾ جعله جمع «دُبُر» أو «دُبْر»، مثل: «قُفْل وأقفال» و«طُنُب وأطناب»، وقد استعمل ذلك ظرفًا [فى][1] نحو: جئتك فى دُبُرِ الصلاة، وفى أدبار الصلوات، و: على دُبُرِ الشهر الحرام.

وقال أوس بن حجر: [من الطويل]

عَلَى دُبُرِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ بِأَرْضِنَا وَمَا حَوْلَهَا جَدْبٌ سِنُونَ تَلَمَّعُ[2]

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو[3]: ﴿يُنَادِى الْمُنَادِى﴾ [٤١] بياء فى الوصل، ووقف ابن كثير: بياء.

ووقف نافع وأبو عمرو: بغير ياء.

ووقف الباقون: بغير ياء.

وكذلك وصلوا[4].

قال أبو على: أما إثبات الياء فى الوصل؛ فلأن هذه الياءاتِ فى أكثر الأمر إنما تُحْذَفُ من الفواصل وما شُبِّهَ بها من الكلام التام.

ومن وقف بالياء؛ فلأنه كلام غير تام، وإنما الحذف فى أكثر الأمر مِن الكلام التام؛ تشبيهًا بالفواصل، ووقف نافع وأبو عمرو بغير ياء؛ لأن الوقف موضع تغيير.

أَلَا ترى أنه يبدل من التاء فيه الهاء، فى نحو: تمره، ويبدل من التنوين الألف، ويُضَعَّفُ فيه الحرف، نحو: فَرَجّ، ويُحْذَفُ فيه الحرف فى القوافى؟! فَغَيَّرَاهُ بالحذف كما غُيِّرَتْ هذه الأشياءُ.

وأما من حذف فى الوصل والوقف فقد ذكرنا القول فى الحذف فى الوقف، فأما

---

(١) سقط فى أ.

(٢) تقدم.

(٣) فى أ: ابن عامر.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٩)، البحر المحيط (٨/ ١٣٠)، التيسير للدانى (٢٠٢)، تفسير القرطبى (١٧/ ٢٧)، الحجة لأبى زرعة (٦٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٧)، الغيث للصفاقسى (٣٥٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٨٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٦).

مَنْ حَذَفَ في الوصل فقد [قِيلَ][١] فيه: إنَّه فى المصْحَف[٢] لا ياء فيه.

قال:

وقرأ ابن كثير ونافعٌ وابنُ عامر: ﴿يَوْمَ تَشَّقَّقُ﴾ [٤٤] مشددة الشين.

وقرأ الباقون: ﴿تَشَقَّقُ﴾ خفيفة[٣].

قال أبو على: من قال: ﴿تَشَّقَّقُ﴾ أدغم التاء فى الشين.

ومن قال: ﴿تَشَقَّقُ﴾ مخففًا، حذف التاء التى أدغمها مَنْ ثَقَّلَ.

[ورَوَى] القُطَعِىُّ عن عُبَيدٍ عن أبى عمرو: ﴿فَنَقَبُوا﴾ [٣٦] خفيفة القاف.

ورَوَى غيره عن أبى عمرو: ﴿فَنَقَّبُواْ﴾ مشددة، وكذلك قرأه الباقون[٤].

قال أبو عبيدة: «نَقَّبُوا فى البلاد»: طافوا وتباعدوا.

وأنشد لامرئ القيس: [من الوافر]

وَقَدْ نَقَّبْتُ فِى الآفَاقِ حَتَّى رَضِيتُ مِنَ الْغَنِيمَةِ بِالإِيَابِ[٥]

والتشديد فى: «نَقَّبوا» يختص بالكثرة، والتخفيف يصلح للقليل والكثير.

* * *

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: الكتاب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٩)، البحر المحيط (٨/ ١٣٠)، التبيان للطوسى (٩/ ٣٧٣)، التيسير للدانى (١٦٣، ١٦٤)، تفسير القرطبى (١٧/ ٢٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣١، ٣٣٢)، الحجة لأبى زرعة (٦٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٧)، الغيث للصفاقسى (٣٥٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٣٤).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٨)، البحر المحيط (٨/ ١٢٩)، تفسير الطبرى (٢٦/ ١١٠)، تفسير القرطبى (١٧/ ٢٢)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٤٨)، المحتسب لابن جنى (٢/ ٢٨٥)، المعانى للفراء (٣/ ٧٩).

(٥) البيت فى ديوانه ص (٤٣)، واللسان (نقب)، وجمهرة الأمثال (١/ ٤٨٤)، والعقد الفريد (٣/ ١٢٦)، والفاخر ص (٢٦٠)، والمستقصى (٢/ ١٠٠)، ومجمع الأمثال (١/ ٢٩٥)، وتهذيب اللغة (٩/ ١٩٧)، والتاج (نقب).

[بِسْمِ الله]

ذِكْرُ اختلافهم فى سورة الذاريات

قرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- وحمزةُ والكسائىُّ: ﴿لَحَقٌّ مِّثْلُ مَا﴾ [٢٣] برفع اللام.

وقرأ الباقون: ﴿لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ﴾ بنصب اللام.

وكذلك حَفْصٌ: بنصب اللام أيضًا(١).

قال أبو على: من رفع: «مِثْلًا» من قوله -تعالى-: ﴿إنه لحق مثلُ ما أنكم تنطقون﴾، جعل «مثلًا» وصفًا لـ «حَقٌّ».

وجاز أن يكون «مِثْل» -وإن كان مضافًا إلى معرفة- صفة للنكرة؛ لأن «مِثْلًا» لا يختص بالإضافة؛ لكثرة الأشياء التى يقع التماثل بها بين المتماثلين؛ فلما لم تخصه الإضافة ولم تُزل(٢) عنه الإبهام والشِّياع الذى كان فيه قبل الإضَافَة، بقى على تنكيره، وقالوا: مررت برجلٍ مِثْلِكَ؛ فكذلك(٣) فى الآية لم يتعرف بالإضافة إلى ﴿أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾، وإن كان قوله: ﴿أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ بمنزلة «نطقكم». و«ما» فى ﴿مِثْلُ مَا أَنكُمْ تَنطِقُونَ﴾ زائدة.

فإن قلت: فَلِمَ لا تكون التى بمنزلة «أَنْ»، كالتى فى قوله -تعالى-: ﴿وَمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يَجْحَدُونَ﴾؟ فإنَّ «ما» التى فى قوله -تعالى-: ﴿مِثْلُ مَا﴾ لا تكون إلا زائدة؛ ألَا تَرَى أنه لا فعل معها فتكون مع الفعل بمنزلة المصدر مثل «أَنْ» مع الفعل؟!

وقوله: ﴿وَمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ موصولة بالفعل الذى هو «كَانُوا»، وموضعها جر بالعطف على ما جره الكاف، التقدير: كنِسْيانِ لقاء يومهم، أى: تنساه نسيانًا كنِسْيان يَوْمِهم هذا. وَكَكَوْنِهِمْ جاحدين بآياتنا.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٩)، الإعراب للنحاس (٣/ ٢٣٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٣١)، البحر المحيط (٨/ ١٣٦)، التبيان للطوسى (٩/ ٣٨١)، التيسير للدانى (٢٠٣)، تفسير الطبرى (٢٦/ ١٢٨)، تفسير القرطبى (١٧/ ٤٤)، الحجة لابن خالويه (٣٣٢)، الحجة لأبى زرعة (٦٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٩)، الغيث للصفاقسى (٣٥٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٨٧)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٥٤)، المعانى للفراء (٣/ ٨٥)، تفسير الرازى (٢٨/ ٢٠٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٧).

(٢) فى أ: يزل.

(٣) فى أ: وكذلك.

ومثل زيادة «ما» ههنا زيادتها فى قوله -تعالى-: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، وقوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:١٥٩]، و: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ونحو ذلك.

وأما من نصب فقال: ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ﴾، فيحتمل ثلاثةَ أضرب:

أحدها: أنه لما أضاف «مِثْل» إلى مبنى -وهو قوله: ﴿أَنَّكُمْ﴾ - بناه؛ كما بنى «يَوْمَئِذٍ» فى قَوْله -تعالى-: ﴿من خزى يومَئذ﴾ [هود: ٦٦] و: ﴿من عذاب يومَئذ﴾ [المعارج: ١١].

[وقوله:][(١)] [من الطويل]

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... ...[(٢)]

وقوله: [من البسيط]

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ ... ...[(٣)]

ف «غَيْرَ» فى موضع رفع بأنه فاعل «يمنع»، وإنما بُنِيَتْ هذه الأسماء المبهمة - نحو: «مثل» و «يوم» و «حين» و «غير» - إذا أضيفَتْ إلى المبنى[(٤)]؛ لأنها تكتسى منه البناء؛ لأن المضاف يكتسى من المضاف إليه ما فيه من التعريف والتنكير، والجزاء والاستفهام.

تقول: هذا غلام زيد، وصاحب القاضى؛ فينصرف الاسم بالإضافة إلى المعرفة.

وتقول غُلام مَنْ تَضْرِب؟ فيكون استفهامًا.

كما تقول: صاحب مَنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ؛ فيكون جزاء، فمن بنى هذه المبهمة -إذا أضافها إلى مبنِيّ- جعل البناء أحَدَ ما يكتسيه من المضاف إليه.

ولا يجوز على هذا: جَاءَنِى صَاحِبُ الخمسةَ عشرَ[(٥)]، ولا: غلام هذا؛ لأن هذين من الأسماء غير المبهمة.

والمبهمة فى إبهامها وبُعدِها من الاختصاص كالحروف التى تدل على أمور

---

(١) سقط فى ب.
(٢) تقدم.
(٣) تقدم.
(٤) فى ب: مبنى.
(٥) فى أ: خمسة عشر.

مبهمة؛ فلما أضيفت إلى المبنية جاز ذلك فيها.

والبناءُ على الفتح فى «مثل»، قَوْلُ سيبويه. والقول الثانى: أن تُجْعَلَ «ما» مع «مثل» بمنزلة شىءٍ واحد وتبنيه على الفتح وإنْ كانت «ما» زائدة. وهذا قول أبى عثمان.

وأنشد أبو عثمان فى ذلك قول الشاعر: [من الرمل]

وَتَـداعَـى مَـنْـخِـرَاهُ بِـدَمٍ مِثْلَمَا أَثْمَرَ حُمَّاضُ الجَبَلْ[١]

فذهب إلى أنَّ «مثل» مع «ما» جُعِلَا بمنزلة شىءٍ واحد.

وينبغى أن يكون: «أثمر» صفة لـ «مثلما»؛ لأنه لا يخلو من أن يكون صفة له، أو يكون «مثلما» مضافًا إلى الفِعْل؛ فلا تجوز فيه الإضافة؛ لأنا لم نعلم «مِثْلا» أضيف إلى الفِعْل فى موضع.

فكذلك لا تضيفه فى هذا الموضع إلى الفعل، فإذا لم تَجُزْ الإضافة كان وَصْفًا، وَإِذَا كان وصفًا وجب أن يعود منه إلى الموصوف ذِكْرٌ، فيقدر ذلك المحذوف بما يتصل بالفعل؛ فيحذف كما يحذف الذكر العائد من الصفة إلى الموصوف.

وقد يجوز ألا يُقَدَّرَ «مِثْل» مع «ما» كشىء واحد، لكنْ تجعَله مضافًا إلى «ما» [مع «أثمر»][٢]، ويكون التقدير: مثلَ شَىْءٍ أثمره حماض الجبل؛ فتبنى[٣] «مثل» على الفتح لإضافتها إلى «ما» وهى غير متمكنة[٤]. ولا يكون لأبى عثمانَ [حينئذٍ فى البيت][٥] حجةٌ على كون «مثل» مع «ما» بمنزلة شىء واحد.

ويجوز ألا يكون له فيه حجة من وجه آخر، وهو أن يُجْعَلَ «ما» والفعل بمنزلة المصدر؛ فيكون: مثل إثمارِ الحماضِ؛ فيكون فى ذلك كقوله - سبحانه -: ﴿وَمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [الأعراف: ٥١]، وقوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠].

وكقول ابن مقبل: [من الطويل]

سَلِ الدَّارَ مِنْ جَنْبَىْ حِبِرٍّ فَوَاهِبِ إِلَى مَا رَأَى هَضْبَ الْقَلِيبِ الْمُضَيَّحُ[٦]

(١) تقدم.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى أ: فيبنى.
(٤) فى أ: متمكن.
(٥) سقط فى ب.
(٦) البيت في ديوانه ص (٢٢)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٣٢٣)، الحيوان (٢/ ٢٥٣، ٧/ ٢٠٠)، =

كأنه قال: إلى رؤية هضب القليب، أو إلى موضع رؤيته.

ولكِنْ يدل على جواز بناء «مثل» مع «ما»، وكونه مع «ما» بمنزلة شيء واحد - قول حُمَيْدِ بنِ ثَوْرٍ: [من الطويل]

أَلَا هَيَّمَا مِمَّا لَقِيتُ وَهَيَّمَا وَوَيْحًا لِمَنْ لَمْ يَدْرِ مَا هُنَّ وَيْحَمَا

وَأَسْمَاءُ مَا أَسْمَاءُ لَيْلَةَ أَدْلَجَتْ إِلَيَّ وَأَصْحَابِي بِأَيَّ وَأَيْنَمَا[(١)]

وقوله: «وَيْحَمَا» في موضع نصب بأنه مصدر؛ فلولا أنه بنى مع «ما» لم يكن يمتَنِع[(٢)] النصب الذى يجب بكونه مصدرًا ويلحقه التنوين؛ فلما لم ينصَبْ عَلِمْتَ الفتْحَ[(٣)] إنما حصل فيه للبناء مع «ما»، وَمِمَّا يدُلُّ على ذلك ما أنشدناه عن أحمد بن يحيى: [من الرجز]

أَثَوْرَ مَا أَصِيدُكُمْ أَمْ ثَوْرَيْنْ أَمْ تِيكُمُ الجَمَّاءَ ذَاتَ القَرْنَيْنْ[(٤)]

فلولا أن «ثَوْر» مع «ما» جُعِلَا شَيْئًا واحدًا، وبُنِيَ «ثور» على الفتح معه كذلك - لم يمتنع التنوين من لحاقه[(٥)].

ومثل [ذلك][(٦)] ما أنشَدَهُ أحمَدُ بن يحيى: [من الرجز]

تَسْمَعُ لِلْجِنِّ بِهِ زِيزِيزَمَا[(٧)]

فـ «زِيزِيز» فِعْلِيل، مثل: شِمْلِيل وكِرْدِيد، وإنما بُنِيَ مع «ما» على الفتح؛ فلم يلحقه التنوين.

= ومعجم ما استعجم ص (٤١٩)، ومعجم البلدان (حبر)، والتاج (وهب)، واللسان (رأى).

(١) البيتان في ديوانه ص (٧)، وينظر البيت الأول في اللسان (ويح، ثور)، والتاج (ويح)، ولحميد الأرقط في اللسان (هيا)، وبلا نسبة في كتاب العين (٣/ ٣١٩).
وينظر البيت الثاني في اللسان (أين)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٢٣٩)، والخصائص (١/ ١٣٠، ٢/ ١٨٠، ١٨٢)، واللسان (منن). ويروى: «أولجت» بدل «أدلجت».

(٢) في ب: يمنع.

(٣) في أ: الرفع.

(٤) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١٤٠)، والخصائص (٢/ ١٨٠)، ورصف المباني ص (٣٣٦)، واللسان (ثور، قرن).

(٥) زاد في ب: له.

(٦) سقط في ب.

(٧) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص (١٨٤)، واللسان (دوا)، والتاج (زمم)، وتهذيب اللغة (١٣/ ١٧٦)، ويروى: «زيزيما» بدل «زيزيزما».

فأما قول حُمَيْد[(١)]: [من الطويل]

... ... وَأَصْحَابِى بِأَىَّ وَأَيْنَمَا

فإنه أَخْرَجَ «أَىَّ»[(٢)] من أن يكون[(٣)] استفهامًا؛ كما أخرجوه عن ذلك [فى قولهم][(٤)]: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّما رَجُلٍ.

وكقوله: [من البسيط]

... ... وَالدَّهْرُ أَيَّتَمَا حَالٍ دَهَارِيرُ[(٥)]

كأنه قال: والدهر دهارير كل حال؛ فأعمل الفعل فى الظرف، وإنْ كان متقدمًا عليه، كقولهم: أَكُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ.

وجعل «أى» كناية عن بلدة أو بقعة، مثل: «فلان» فى الكناية عن الأَنَاسِىّ؛ فلم يُصْرَفْ للتأنيث والتعريف.

فأما قوله: «وأَيْنَمَا» فالقول فيه أنه أخرجه عن[(٦)] الاستفهام - أيضًا - كما أُخْرِجَ منه فى المواضع التى أريْتُك، وبناه مع «ما» على الفتح، وموضعُه جَرٌّ بالعطف على الجر الذى فى موضع قوله «بأى».

وأما القول الثالث فى قوله: ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ فهو أن ينتصب على الحال وهو قولُ أبى عُمَرَ الجَرْمِىّ، وذو الحال: الذكر المرفوع فى قوله: ﴿لَحَقٌّ﴾، والعامل فى الحال [هو][(٧)] «الحق»؛ لأنه من المصادر التى وصف بها.

ويجوز أن تكونَ الحالُ عن النكرة الذى هو «حق» فى قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾، وإلى

---

(١) فى أ: أحمد بن يحيى.
(٢) فى أ: أين.
(٣) فى أ: تكون.
(٤) فى أ: بقولهم.
(٥) عجز بيت، وصدره:

حتى كأن لم يكن إلا تذكره ....

والبيت لحريث بن جبلة العذرى فى شرح أبيات سيبويه (١/ ٣٦٠)، وله أو لعثير بن لبيد العذرى فى اللسان (دهر)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ١٣٩)، وجمهرة اللغة ص(٦٤١)، والخصائص (٢/ ١٧١)، وسمط اللآلى ص (٨٠٠)، والكتاب (١/ ٢٤٠)، ومجالس ثعلب (١/ ٢٦٦)، والمخصص (٩/ ٦٢).
(٦) فى ب: من.
(٧) سقط فى ب.

هذا ذهب أبو عمر. ولم نعلم عنه أنه جعله حالًا من الذكر الذى فى «حَقٌ»، وهذا لا اختلاف فى جوازه.

وقد جَعَل(١) [أبو الحسن](٢) [«أَمْرًا» فى قوله سبحانه:](٣) ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ . أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ [الدخان: ٤، ٥] [ينتصب](٤) على الحال، وذو الحال قوله: ﴿كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾، وهو نكرة.

فهذه وجوه الانتصاب فى ﴿مِّثْلَ مَآ﴾ والخلاف فيه.

قال:

قرأ الكسائى وحده: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّعْقَةُ﴾ [٤٤] بغير ألف.

[وقرأ] الباقون: ﴿ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ بألف(٥).

قال أبو على: رَوَى محمد بن السَّرِيِّ عن أحمد بن يحيى عن أبى زيد: الصَّاعقة: التى تقع(٦) من السماء، والصَّاقِعَة: التى تَصْقَع الرءوسَ.

قال أحمد: وقال الأصْمَعِىُّ: الصَّاقِعة والصاعِقَة سواء.

قال: وأنشد الأَصْمَعِىُّ: [من الرجز]

يَحْكُونَ بِالمَصْقُولَةِ القَوَاطِعِ تَشَقُّقَ الْبَرْقِ عَنِ الصَّوَاقِعِ(٧)

فأما قول الكسائى: [﴿الصَّعْقَةُ﴾]، فقد رُوِىَ عن عُمَرَ وعثمان، فيما زعموا.

وقيل: إنَّ الصعْقَةَ مثل الزَّجْرَةِ، [و](٨) هو الصوت الذى يكون عن الصاعقة.

وقال بعض الرُّجَّاز: [من الرجز]

---

(١) فى أ: حمل.
(٢) سقط فى ب.
(٣) فى أ: قوله.
(٤) سقط فى أ.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٩)، الإعراب للنحاس (٣/ ٢٤١، ٢٤٢)، البحر المحيط (٨/ ١٤١)، التبيان للطوسى (٩/ ٣٨٩)، التيسير للدانى (٢٠٣)، تفسير الطبرى (٢٧/ ٥)، تفسير القرطبى (١٧/ ٥١)، الحجة لأبى زرعة (٦٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٩)، الغيث للصفاقسى (٣٥٨)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٨٨)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٥٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٧).
(٦) فى أ: تكون.
(٧) الرجز بلا نسبة فى اللسان (صقع)، والتاج (صقع)، وجمهرة اللغة ص (٨٨٦، ١٢٥٤).
(٨) سقط فى أ.

لَاحَ سَحَابٌ فَرَأَيْنَا بَرْقَهْ ثُمَّ تَدَانَى فَسَمِعْنَا صَعْقَهْ[(١)]

اختلفوا في كسر الميم وفتحها من قوله -جل وعز-: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ﴾ [٤٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ﴾ فتحًا.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿وَقَوْمِ نوح﴾ كسرًا[(٢)].

قال أبو علي: مَنْ جرَّ فقال: ﴿وَقَوْمِ نُوحٍ﴾ حمله على قوله: ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ إِذْ أَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ [٣٨] وَفِي قَوْمِ نُوحٍ. وقوله: ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ إِذْ أَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ عطفٌ على [أَحَدِ][(٣)] شيئين: إمَّا أن يكون على قوله: ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَآ ءَايَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ. وَفِي مُوسَىٰٓ﴾ [٣٧، ٣٨]، أو على قوله: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ... وَفِي مُوسَىٰٓ﴾ [الذاريات: ٢٠، ٣٨] أي: في إرْسَالِ موسى آياتٌ بَيِّنَةٌ وحُجَجٌ[(٤)] واضحةٌ، وفي قوم نوح آيةٌ.

ومن نصب فقال: ﴿وَقَوْمَ﴾ جاز في نصبه -أيضًا- أمران كلاهما على الحمل[(٥)] على المعنى:

فأحَدُهما من الحمل على المعنى: أن قوله: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ [٤٤] يدل على: أهلكناهم؛ فكأنه قال: أهلكناهم وأهلكنا قَوْمَ نوح.

والآخر: أن قوله: ﴿فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَٰهُمْ فِي ٱلْيَمِّ﴾ [٤٠].

أَلَا تَرَى أن هذا الكلام يدل على: أغرقناهم؟! فكأنه قال: فأغرقناهم وأغرقنا قَوْمَ نوح.

* * *

(١) الرجز بلا نسبة في اللسان (صعق).
ويروى: «تدلى» بدل «تدانى».

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٠)، الإعراب للنحاس (٣/ ٢٤٢)، الإملاء للعكبري (٢/ ١٣١)، التبيان للطوسي (٩/ ٣٩٢)، التيسير للداني (٢٠٣)، تفسير الطبري (٢٧/ ٥)، تفسير القرطبي (١٧/ ٥٢)، الحجة لابن خالويه (٣٣٢)، الحجة لأبي زرعة (٦٨١)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٩)، الغيث للصفاقسي (٣٥٨)، الكشاف للزمخشري (٤/ ١٩)، الكشف للقيسي (٢/ ٢٨٨).

(٣) سقط في ب.

(٤) في ب: حجة.

(٥) في أ: حمل.

[بِسْمِ اللهِ][1]

ذِكْرُ اختلافهم فى سورة الطُّور

قرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائى: ﴿وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم﴾ [٢١] واحدة، ﴿بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ واحدة أيضًا.

وقرأ نافع: ﴿وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم﴾ واحدة، ﴿بِهِمْ ذُرِّيَاتِهِمْ﴾ جماعة.

وَرَوَى خارجة عن نافع فيهما: مثل حمزة.

وقرأ ابن عامر: ﴿وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ﴾ بالتاء، ﴿ذُرِّياتُهُمْ﴾ برفع التاء، جماعة، ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَاتِهِمْ﴾ جماعة أيضًا[2].

وقرأ أبو عمرو: ﴿وَأَتْبَعْنَاهُمْ﴾ بالنون ﴿ذُرِّيَاتِهِمْ﴾ جماعة، وَ: ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَاتِهِمْ﴾ جماعة أيضًا.

قال أبو على: الذرية: اسم يقع على الكبير والصغير، فَمِمَّا أريد به الصغير قوله -تعالى-: ﴿قَالَ رَبِّ هَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةٗ طَيِّبَةً . . . فَنَادَتۡهُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ . . . أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحۡيَىٰ﴾ [آل عمران:٣٨، ٣٩] وأما وقوعه على الكبار البالغين فقوله: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ﴾ [الأنعام: ٨٤].

فَإِنْ حَمَلْتَ الذريةَ فى الآية على الصغار كان قوله: ﴿بِإِيمَٰنٍ﴾ فى موضع نصب على الحال من المفعولين. أى: اتبعتهم بإيمان من الآباء ذريتهم، ألحقنا الذرية بهم فى أحكام الإسلام؛ فجعلناهم فى حكمهم فى أنهم يرثون ويورثون، ويدفنون[3] موتاهم فى مقابر المسلمين، وحكمهم حكم الآباء فى أحكامهم، إلا فيما كان موضوعًا عن الصغير لصغره.

وإن جَعَلْتَ الذرية للكبار كان قوله: ﴿بِإِيمَٰنٍ﴾ حالًا من الفاعلين الذين هم

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٠)، الإعراب للنحاس (٣/ ٢٥٢)، البحر المحيط (٨/ ١٤٩)، التبيان للطوسى (٩/ ٤٠٥)، التيسير للدانى (٢٠٣)، تفسير الطبرى (٢٧/ ١٥، ١٦)، تفسير القرطبى (١٧/ ٦٦)، الحجة لابن خالويه (٣٣٣)، الحجة لأبى زرعة (٦٨١)، السبعة لابن مجاهد (٦١٢)، الغيث للصفاقسى (٣٥٨)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٩٠)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٦٤)، المعانى للفراء (٣/ ٩١)، تفسير الرازى (٢٨/ ٢٥٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٧).

(٣) فى أ: يدفن.

ذُرِّيَّتَهُمْ، أي: ألحقنا بهم ذريتهم فى أحكام الدنيا والثواب فى الآخرة، ﴿وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم﴾ أي: من جزاء عملهم[(١)]، ﴿مِّن شَىْءٍ﴾، كما قال -سبحانه-: ﴿فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وكما قال: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢].

فمن قرأ: ﴿ذُرِّيَّتُهُم﴾ وأفرد[(٢)]؛ فلأن الذرية تقع على الكثرة، فاستغنى بذلك عن جمعه، وكذلك القول فى قوله: ﴿بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ فى أنه أفرده. وألْحَقَ التاء فى: ﴿وَٱتَّبَعَتْهُمْ﴾؛ لتأنيث الاسم.

وقَوْلُ نافع وَجْهُهُ: أنه جمع وأفرد؛ لأن كل واحد منهما[(٣)] جائز.

ألَا ترى أن الذرية قد تكون جمعًا، فإذا جمعه فإنَّ الجموع قد تجمع، نحو: أقوام وطرقات؟!

وقول ابن عامر: ﴿وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّاتُهُمْ... أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ أنه جمع [فى][(٤)] الموضعين؛ لأنَّ الجموع تجمع، نحو: «الطرقات» و «الجُرُزَاتِ»، وفى الحديث: «صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ»[(٥)].

وقول أبى عمرو: ﴿وَأَتْبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ جماعة، ﴿بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ جماعة -الفعل فيه للمتكلمين، و «تَبِعْتُ» يتعدى إلى مفعول، فإذا نقل بالهمزة تَعَدَّى إِلَى مفعولين، فالمفعول الأول: الهاء والميم، والمفعول الثانى: «ذُرِّيَّاتِهِمْ»، وكذلك «ذُرِّيَّاتِهِمْ» مفعول «أَلْحَقْنَا».

وقرأ ابن كثير: ﴿وَمَا أَلِتْنَاهُمْ﴾ [٢١] بكسر اللام غير ممدودة الألف.

---

(١) زاد فى ب: أي: لم ننقصهم من جزاء عملهم.
(٢) فى ب: فأفرد.
(٣) فى ب: منها.
(٤) سقط فى أ.
(٥) هو جزء من حديث لعائشة: أخرجه بنحوه البخارى (٢/ ٢٣٩) كتاب الأذان، باب: الرجل يأتم بالإمام (٧١٣)، ومسلم (١/ ٣١١)، كتاب الصلاة، باب: استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر (٩٠/ ٤١٨). وأحمد فى المسند (٦/ ١٥٩، ٢١٠، ٢٢٤)، والبغوى فى شرح السنة (٢/ ٤١٢، ٤١٣)، كتاب الصلاة، باب: إذا صلى الإمام قاعدًا (٨٥٤).

وقرأ الباقون: ﴿وَمَآ أَلَتْنَٰهُم﴾ مفتوحة الألف واللام[١]، غير ممدودة أيضًا.

قال أبو على: قَدْ تَقَدَّم حكاية اللغات فى هذا الحرف، ويشبه أن يكون «فَعِلْنا» لغةً فيه. وقد قالوا: نَقَم يَنْقِمُ، ونَقِمَ يَنْقَمُ؛ فيشبه أن يكون: «ألت» مثله. ومثل هذا كثير مما جاء على «فَعَل» و «فَعِل».

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لَا لَغوَ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمَ﴾ [٢٣] نصبًا.

وقرأ الباقون: بالرفع والتنوين[٢].

قال أبو على: قوله: ﴿فِيهَا﴾ من قوله: ﴿لَا لَغْوَ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمَ﴾ [٢٣] -على قول أبى الحسن-: فى مَوْضِع رَفْع؛ من حيث كان خبر «إِنَّ» فى موضع رفع.

[و] فى قول سيبويه فى موضِع رفْعٍ بأنه خبر مبتدأ؛ فهو على قول سيبويه بمنزلة: زيدٌ منطلق وعمرٌو، استغنيت عن ذكر خبر الثانى؛ لدلالة الأول.

ومن رفع فقال: ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾.

أَلَا ترى أنه لا يخلو من أن يكون «لا» كـ«ليس»، أو يكون «لغوٌ»[٣] مرتفعًا بالابتداء؛ فيكون [«فيها»][٤] فى كل واحد من التقديرين يَصِحُّ أن يكون خبرًا عن الاسمين.

فأما قول الشاعر: [من الوافر]

فَـلَا لَغْـوٌ وَلَا تَـأْثِـيـمَ فِـيـهَـا ... ...[٥]

فلا يكون «فيها» خبرًا عنهما؛ لأن العامل فى الخبر هو العامل فى المخبر عنه، وعَامِلَا الاسمَيْنِ مختلفان؛ فلا يكونان مع اختلافهما عاملين فى الخبر، ومعنى ذلك: لا لغو: أنهم لا تزول عقولهم، فإذا لم تزل[٦] عقولُهُم لَمْ يَلْغوا، ولم يكن منهم ما يُؤَثِّمُ كما يكون فى الدنيا.

---

(١) فى ب: الألف والألف.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠١)، الإعراب للنحاس (٣/ ٢٥٣)، البحر المحيط (٨/ ١٤٩)، التبيان للطوسى (٩/ ٤٠٥)، التيسير للدانى (٨٢)، تفسير الطبرى (٢٧/ ١٨)، تفسير القرطبى (١٧/ ٦٩)، الحجة لابن خالويه (٣٣٤)، الحجة لأبى زرعة (٦٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٦١٢)، الغيث للصفاقسى (٣٥٩)، الكشف للقيسى (١/ ٣٠٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١١).
(٣) فى ب: لغوا.
(٤) سقط فى ب.
(٥) تقدم.
(٦) فى ب: تذهب.

قال:

قرأ نافع والكسائىُ: ﴿ندعوه أنه﴾ [٢٨] بفتح الألف.

وقال الباقون ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ﴾ بكسر الألف.

وقال ابن جمَّاز عن نافع: ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ﴾ كسرًا[(١)].

قال أبو على: مَنْ قَرَأَ: ﴿نَدْعُوهُ أَنهُ﴾؛ فالمعنى: [ندعوه][(٢)]؛ لأَنَّهُ ﴿هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾، أى: فَلِرَحْمتِه يجيب مَنْ دعاه؛ فلذلك ندعوه.

ومَنْ كَسَرَ: قطع الكلام مما قبله واستأنف[(٣)].

قال:

قرأ عاصم وابن عامر: ﴿يُصْعَقُونَ﴾ [٤٥] مرفوعة الياء.

وقرأ الباقون: ﴿يَصْعَقُونَ﴾ بفتح الياء[(٤)].

قال أبو على: يقال: صعِقَ الرجل، يَصعَقُ، وفى التنزيل: ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الزمر: ٦٨].

فأما من قرأ: ﴿يُصْعَقُونَ﴾، فإنه على نَقْل الفعل بالهمزة، صَعِقوا [هم][(٥)] وأصعَقَهُم غيرُهم؛ فـ «يُصعَقُون» من باب «يُكْرَمُون» لمكان النقل [بالهمزة][(٦)]، وليس مثل: «يُضْرَبون».

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠١)، الإعراب للنحاس (٣/ ٢٥٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٣٢)، البحر المحيط (٨/ ١٥٠)، التبيان للطوسى (٩/ ٤٠٨)، التيسير للدانى (٢٠٣)، تفسير الطبرى (٢٧/ ١٨)، تفسير القرطبى (١٧/ ٧٠)، الحجة لابن خالويه (٣٣٤)، الحجة لأبى زرعة (٦٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٦١٣)، الغيث للصفاقسى (٣٥٩)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٩١)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٦٤)، المعانى للفراء (٣/ ٩٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٨).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: استأنفه.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠١)، الإعراب للنحاس (٣/ ٢٥٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٣٢)، التبيان للطوسى (٩/ ٤١٥)، تفسير الطبرى (٢٧/ ٢١)، تفسير القرطبى (١٧/ ٧٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٤)، الحجة لأبى زرعة (٦٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٦١٣)، الغيث للصفاقسى (٣٥٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٩٢)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٦٩)، المعانى للفراء (٣/ ٩٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٩).

(٥) سقط فى ب.

(٦) سقط فى ب.

وحكى أبو الحسن: صُعِقَ؛ فعلى هذا يجوز: مَصْعُوق.
ويجوز أن يكون «يُصْعَقُون» مثل يضْرَبون.
وقال غيره: هو مثل: «سَعِدَ» و «سُعِد».
قال:
قرأ ابن عامر - فى رواية الحُلوَانِيّ - عن هشام بن عَمَّار، وابن كثير، والكسائى- فى رواية الفراء -: ﴿الْمُسَيْطرون﴾ [٣٧].
قال هشام: كتابتها بالصاد، ونقرؤها بالسين(١).
[قال] أبو عُبَيْدة: ﴿أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾: الأرباب. قال: يقال: تسيطرتَ عَلَيّ: اتخَذْتَنِي خَوَلًا.
وقد جاء على هذا المثال فيما رواه محمد بن السَّرِيّ عن أبى عبيدة: مُسَيْطِرٌ، ومُبَيْطِرٌ، ومُهَيْمِنٌ، ومُبَيْقِر، قال: والبَيْقَرة: مِشْيَةٌ فيها تَقَارُبٌ.
قال(٢) أبو على: ليس هذا البناءُ بناءَ تحقير؛ ولكن الياء فيه مثل الواو فى «حوقل»؛ فكما تقول: مُحَوْقِل، كذلك تقول: مُبَيْطِر؛ لإلحاقهما جميعًا بـ «مُدَحْرِج» و «مُسَرْهِف».

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠١)، البحر المحيط (٨/ ١٥٢)، التبيان للطوسى (٩/ ٤١٣)، التيسير للدانى (٢٠٤)، تفسير القرطبى (١٧/ ٧٥)، الحجة لابن خالويه (٣٣٥)، الحجة لأبى زرعة (٦٨٤)، الغيث للصفاقسى (٣٥٩)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٩٢)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٦٧)، المعانى للفراء (٣/ ٩٣)، تفسير الرازى (٢٨/ ٢٦١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٨).
(٢) فى أ: وقال.

[بِسْمِ اللهِ][١]

ذِكْرُ اخْتِلافِهِمْ فِى سورة النَّجْمِ[٢]

قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر هذه السورة كلها بفتح أواخر آيِهَا. [و] عاصم - فى رواية أبى بكر - [يُمِيل][٣] مثل: ﴿رأى﴾ [١١] و﴿رآه﴾ [١٣]، [و] حفص عن عاصم: بفتح ذلك كله.

وقرأ أبو عمرو ونافع بين الفتح والكسر.

وقرأ حمزة والكسائى ذلك كله بالإمالة.

[وَرَوَى] القُطَعِىُّ عن عُبَيْدٍ عن أبى عمرو: ﴿بالأُفُقِ الأَعْلِى﴾ [٧] ممالة[٤]. ﴿ثُمَّ دَنا فَتَدَلَّى﴾ [٨] ممالة. و ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٩١] مفتوحة كذلك يقرؤها[٥].

قال أبو على: أما تَرْكُ الإمالة والتفخيم للألف، فهو قول كثير من الناس، والإمالة -أيضًا- قولُ كثيرٍ منهم؛ فمن ترك كان مصيبًا، ومن أخذ بها كان كذلك.

وقول نافع وأبى عمرو بين الفتح والكسر، إلَّا أنهم لا يُجْنِحُون الألف إجناحًا شديدًا، وذلك حسن.

قال:

قرأ حمزة والكسائى: ﴿أَفَتَمْرُونَهُ﴾ [١٢] مفتوحة التاء بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾ بألف[٦].

قال أبو على: مَنْ قرأ: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾؛ فمعناه: أتجادلونه جدالًا ترومون به دَفْعَه[٧]

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: والنجم.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى ب: بالإمالة.
(٥) ينظر: السبعة (٦١٤).
(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٢)، الإعراب للنحاس (٣/ ٢٦٥)، البحر المحيط (٨/ ١٥٩)، التبيان للطوسى (٩/ ٤٢٣)، التيسير للدانى (٢٠٤)، تفسير الطبرى (٢٧/ ٢٩)، تفسير القرطبى (١٧/ ٩٣)، الحجة لابن خالويه (٣٣٥)، الحجة لأبى زرعة (٦٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٦١٤)، الغيث للصفاقسى (٣٥٩)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٩٤، ٢٩٥)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٧٤)، المعانى للفراء (٣/ ٩٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٩).
(٧) فى ب: رفعه.

عَمَّا عَلِمَه وشاهده من آيات[١] ربه الكبرى. ويُقَوِّى هذا الوجه قوله -سبحانه-: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ بَعۡدَمَا تَبَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٦]: ومن قرأ: ﴿أَفَتَمْرُونَهُ﴾ كان المعنى: أتَجْحَدُونه.

وقال الشاعر: [من البسيط]

مَا خَلَفٌ مِنْكِ يَا أَسْمَاءُ فَاعْتَرِفِى مِعَنَّة الْبَيْتِ تَمْرِى نِعْمَةَ الْبَعَلِ[٢]

أى: تجحدها.

وزعموا أن: ﴿أَفَتَمْرُونَهُ﴾ قراءة مسروق وإبراهيم والأعمش. والمجادلة كأنه أَشْبَهُ بهذا[٣]؛ لأن الجحود كان منهم فى هذا وفى غيره. وقد جادله المشركون -عليه السلام- فى الإسراء به، فكان مما قالوه[٤] [له][٥]: صِفْ لَنَا عِيرَنا فى طريق الشام، ونحو ذلك[٦].

قال:

قرأ ابن عامر - فى رواية ابن ذكوان -: ﴿مَا كَذَبَ ٱلۡفُؤَادُ﴾ خفيفة. وفى رواية هشام: ﴿كَذَّبَ﴾ مشددة.

وخفف الباقون الذال[٧].

[قال] الحَسَنُ البصرى فى قوله: ﴿مَا كَذَبَ ٱلۡفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾: ما كذَّب فؤادُهُ ما رأت عيناه ليلة أُسْرِىَ به؛ بل صدقه الفؤاد.

قال أبو على: «كَذَبَ»: فعل يتعدى إلى مفعول.

بدلالة قوله: [من الكامل]

---

(١) فى أ: الآيات.
(٢) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (مرا)، وتاج العروس (مرى).
(٣) فى ب: هذا.
(٤) فى أ: قالوا.
(٥) سقط فى ب.
(٦) فى أ: هذا.
(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٢)، الإعراب للنحاس (٣/ ٢٦٣، ٢٦٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٣٢)، البحر المحيط (٨/ ١٥٩)، التبيان للطوسى (٩/ ٤٢٣)، التيسير للدانى (٢٠٤)، تفسير الطبرى (٢٧/ ٢٩)، تفسير القرطبى (١٧/ ٩٣)، الحجة لأبى زرعة (٦٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٦١٤)، الغيث للصفاقسى (٣٥٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٩٤)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٧٤)، المعانى للفراء (٣/ ٩٦).

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيتَ بِوَاسِطٍ ... ...[(١)]

ومعنى: كَذَبَتْكَ: أى أَرتْكَ ما لا حقيقة له؛ كما أنى إذا قلت: كَذَبَتْنِى عينى، معناه: أَرَتْنِى ما لا حقيقةَ له.

وعلى هذا قال: [من الوافر]

أُرِى عَـيْـنَـىَّ مَـا لَـمْ تَـرْ أَيَـاهُ ... ...[(٢)]

فمعنى: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ لم يكذب فؤادُهُ ما أدركه بَصَرُه، أى: كانت رؤية صحيحة غيرَ كاذبة، وإدراكًا على الحقيقة.

ويُشْبِه أن يكونَ الذى شَدَّدَ فقال: ﴿كَذَّبَ﴾ -شَدَّدَ هذا المعنى وَأَكَّدَهُ ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾: أترومون إزالته عن حقيقة ما أدركه وعَلِمَه بمجادلتكم، أو: أتجحدونه ما قد علمه ولم يَعتَرِضْ عليه شك فيه.

قال:

قرأ ابن كثير وحده: ﴿وَمَنَاءَةَ الثَّالِثَةَ﴾ [٢٠] مهموزة ممدودة.

وقرأ الباقون: ﴿وَمَنَوٰةَ﴾[(٣)].

---

(١) صدر بيت للأخطل، وعجزه:

.... غلس الظلام من الرباب خيالا

ينظر ديوانه ص (٣٨٥)، والأزهية ص (١٢٩)، وخزانة الأدب (٦/ ٩، ١٠، ١٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٦٧)، وشرح التصريح (٢/ ١٤٤)، وشرح شواهد المغنى (١/ ١٤٣)، والكتاب (٣/ ١٧٤)، ولسان العرب (كذب، غلس، أمم)، والمقتضب (٣/ ٢٩٥)، وبلا نسبة فى الأغانى (٧/ ٢٧٩)، والصاحبى فى فقه اللغة ص (١٢٥).

(٢) صدر بيت لسراقة البارقى، وعجزه:

.... كـلانـا عـالـم بـالـتـرهـات

ينظر: الأشباه والنظائر (٢/ ١٦)، والأغانى (٩/ ١٣)، وأمالى الزجاجى ص (٨٧)، وسر صناعة الإعراب ص (٧٧، ٨٢٦)، وشرح شواهد الشافية ص (٣٢٢)، وشرح شواهد المغنى ص (٦٧٧)، ولسان العرب (رأى)، والمحتسب (١/ ١٢٨)، ومغنى اللبيب ص (٢٧٧)، والممتع فى التصريف ص (٦٢١)، ونوادر أبى زيد ص (١٨٥)، ولابن قيس الرقيات فى ملحق ديوانه ص (١٧٨)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٢٣٥)، والخصائص (٣/ ١٥٣)، وشرح شافية ابن الحاجب ص (٤١).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٣)، البحر المحيط (٨/ ١٦١)، التبيان للطوسى (٩/ ٣٢٣)، التيسير للدانى (٢٠٤)، تفسير القرطبى (١٧/ ١٠١)، الحجة لابن خالويه (٣٣٦)، الحجة لأبى زرعة (٦٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٦١٥)، الغيث للصفاقسى (٣٥٩)، الكشاف الزمخشرى (٤/ ٣٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٩٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٩).

قال أبو عبيدة: اللَّاتَ وَالْعُزى: أصنام من حجارة كانت فى جوف الكعبة يعبدونها، ومَنَاةَ -أيضًا- صنم [من][١] حجارة، ولعل «مَنَاءَةَ» بالمد لغة، ولم أسمَعْ بها عَنْ أحد من رُوَاةِ اللغة. وقد سَمَّوْا: زَيْدَ مَنَاةٍ، وعبد مناة، ولم أسمعه بالْمدِّ.

قال جرير: [من الوافر]

أَزَيْدَ مَنَاةَ تُوعِدُ يَابْنَ تَيْمٍ تَبَيَّنْ أَيْنَ تَاهَ بِكَ الْوَعِيدُ[٢]

قال:

وقرأ ابن كثير: ﴿ضِئْزَى﴾ [٢٢] مهموزة.

وقرأ الباقون: ﴿ضِيزَىٰٓ﴾ بغير همز[٣].

[قال] أبو عبيدة: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾: ناقصة؛ يقال: ضِزْتُه حقَّه، وضُزْتُه، أى: نقصتُه ومنعتُه.

قال أبو على: قوله: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾ أى: ما نسبتموه إلى الله -سبحانه- من اتخاذ البنات قسمة جائرة.

فأما قولهم: قِسْمَةٌ ضِيزَى وَمِشْيَةٌ حيكى، فإن النحويين يحملونه على أنه فى الأصل «فُعْلَى» وإن كان اللفظ على: «فِعْلَى»؛ كما أن «البيوت» و«العِصِيّ» فى الأصل «فُعُول»، وإن كانت الفاء مكسورة. وإنما حملوها على أنها «فُعْلَى» دون ما عليه اللفظ؛ لأنهم لم يجدوا فى الصفات شيئًا على «فِعْلَى» كما وجدوا «الفُعْلَى» نحو: الحُبْلَى، و «الفَعْلَى» نحو: السَّكْرَى؛ فلما لم يجدوا ذلك حَكَمُوا عليه بأن الفَاءَ فى الأصل مضمومة.

ومَنْ جَعَل العين فيه[٤] وَاوًا -على ما حكاه أبو عبيدة من قولهم: ضُزْته- فينبغى أن يقول[٥]: ضُوزَى، وقد حُكِيَ ذلك.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: ديوانه (١/ ٣٣٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٣)، البحر المحيط (٨/ ١٦٢)، التبيان للطوسى (٩/ ٤٢٦)، التيسير للدانى (٢٠٤)، تفسير القرطبى (١٧/ ١٠٣)، الحجة لابن خالويه (٣٣٦)، الحجة لأبى زرعة (٦٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٦١٥)، الغيث للصفاقسى (٣٥٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٩٥)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٧٦)، تفسير الرازى (٢٨/ ٢٩٨)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٩٥).

(٤) فى ب: منه.

(٥) فى ب: نقول.

فأما من جعله من قولك: ضِزْته، فإن القياس أن يقول -أيضًا-: ضُوزَى، ولا يحفل[١] بانقلاب الياء إلى الواو؛ لأن ذلك إنما كُرِهَ فى «بِيضٍ» و «عِينٍ»، جمع «بَيْضاء» و «عَيْناء»؛ لقربه من الطرف. وقد بَعُدَ من الطرف بحرف التأنيث، وليست هذه العلامة فى تقدير الانفصال كالتاء؛ فكان القياس ألا يُحْفَلَ بانقلابها إلى الواو؛ كما[٢] لم[٣] تُبَالِ ذلك فى «حُولَل» و «عُوطَط»، وكأنهم آثروا الكسرةَ والياءَ على الضمة والواو؛ من حيث كانت الكسرة والياء أخف؛ فلم يخافوا التباسًا حيث لم يكن فى الصفة شىء على «فِعْلَى»، وإنما هو «فُعْلَى»، ولولا ذلك لكان حكمه حكم «كُولَل» و [«كُولِل»][٤] فى الاسم والفعل، وحكم «عُوطَط» و «حُولَل».

ألَا تَرَى أنه قال: سمعناهم يقولون: تَعَيَّطَت الناقة، ثم قال: [من الطويل]

مُطَاهِرَةَ نَيًّا عَتِيقًا وَعُوطَطًا ... ...[٥]

فإن قلت: فكيف قال: إن «فِعْلَى» لا يكون فى أبنية الصفات، وقد حكى أحمد ابن يحيى: رَجُل كِيصَى، إذَا كان يأكل وحده، وقد كَاصَ طعامَه: إذا أكله وحده.

قيل: إن سيبويه إنما قال: لم يجئ «فِعْلَى» صفة. والذى حكاه أحمد بن يحيى بالتنوين؛ فليس هو ما قاله سيبويه. ولا يمتنع أن تجئ[٦] الألفُ آخِرَه للإلحاق بـ «هِجْرع» ونحوه.

فأما قول ابن كثير: ﴿ضِئْزَى﴾ بالهمز، فإن التوزِىَّ قَدْ حَكَى الهمز فى هذه الكلمة [فقال]:

ضَأَزَه، يَضْأَزُهُ: إذا ظلمه.

وأنشد: [من الطويل]

---

(١) فى ب: تحفل.
(٢) فى أ: فكأن.
(٣) فى ب: لا.
(٤) سقط فى ب.
(٥) صدر بيت، وعجزه:

.... فقد أحكما خلقًا لها متباينا

وهو بلا نسبة فى الكتاب (٤/ ٣٧٦)، ولسان العرب (عيط)، والمنصف (٢/ ١٢، ٤٢).
(٦) فى أ: يجىء.

إذَا ضَـأَزَانَـا حَـقَّـنَـا فِـى غَـنِـيـمَـةٍ ... ...[(١)]

ولا ينبغى أن يكون ابن كثير أراد بـ «ضئزَى»: «فُعْلَى»؛ لأنه لو أراد ذلك لقال[(٢)]: ضُؤْزَى. ولم يرد به -أيضًا- «فِعْلَى» صفة؛ لأن هذا البناء لم يجِئ صفةً، ولكن ينبغى أن يكون أراد [به][(٣)] المصدر، مثل: الذِكْرَى؛ فكأنه قال: قِسمةٌ ذاتُ ظُلْم؛ فعَلَى هذا يكون وَجْهُ قراءته.

[قرأ][(٤)] حمزة والكسائى: ﴿يجتنبون كبير الإثم﴾ [٣٢].

وقرأ الباقون: ﴿كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ﴾[(٥)].

قال أبو على: مما يدل على حُسْنِ إفراد «الكبير» فى قوله: ﴿كَبِيرَ الإِثْمِ﴾ أن «فَعِيلا» قد جاء يُعْنَى به الكثرة، كما أن «فَعُولا» قد جاء كذلك فى قوله: ﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ﴾ [النساء: ٦٩]، و: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ﴾ [الأنعام: ١١٢]؛ فكذلك «فعيل» قد يراد به الكثرة، كما أريد بـ «فعول»، قال: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ. وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٠٠، ١٠١]. وقال: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، وعلى هذا حُمِلَ قولُه: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ١٧].

وقال: [من الطويل]

وَمَـا ضَـرَّنَـا أَنَّـا قَـلِـيـلٌ وَجَـارُنَـا عَـزِيـزٌ وَجَـارُ الأَكْـثَـرِيـنَ ذَلِـيـلُ[(٦)]

---

(١) صدر بيت، وعجزه:

.... تـقـنـع جـارانـا فـلـم يـتـرمـرمـا

والبيت بلا نسبة فى اللسان (ضيز)، وتهذيب اللغة (١٢/ ٥٣)، والتاج (ضيز)، ويروى: (ضازعنا) بدل «ضأزانا».

(٢) فى أ: لكان.

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٣)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦٥)، التبيان للطوسى (٩/ ٤٣٠)، التيسير للدانى (١٩٥)، تفسير القرطبى (١٧/ ١٠٦)، الحجة لابن خالويه (٣٣٦)، الحجة لأبى زرعة (٦٨٦)، السبعة لابن مجاهد (٦١٥)، الغيث للصفاقسى (٣٥٩، ٣٦٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٥٣)، المعانى للفراء (٣/ ١٠٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٧).

(٦) البيت للسموءل فى ديوانه ص (٨)، وأمالى القالى (١/ ٢٦٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى (١/ ١١٢)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزى ص (٢٨).

وقال رؤبة: [من الرجز]

دَعْهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا(١)

وقال: [من الطويل]

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدتُّهُمْ نَعَمْ وَفريقٌ لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِى(٢)

ومِنْ ثَمَّ لَمْ يُؤَنَّث فى قولهم: ريح خَرِيق، ومِلْحَفَةٌ جديد، وناقة سَدِيسٌ، وكتيبة خَصِيف، كما لم يُؤَنَّثْ «فعول» فى نحو: [من الطويل]

خَذُولٌ تُرَاعِى رَبْرَبًا ....(٣)

فمن حيثُ كان على لفظ الإفراد والمراد به الكثرة فى هذه المواضع وغيرها؛ كذلك أفرَدَا «فعيلا» فى قوله: ﴿كَبِيرَ الإِثْمِ﴾، وَإِنْ كان المراد به: الكبائر.

ويحسن الإفرادُ من وجه آخر، وهو أن المصدر المضاف «فعيل» إليه، واحد فى معنى الكثرة؛ ألا ترى أنه ليس يُرَادُ به إِثْمٌ بعينه، وَإنما يُراد به الآثام؟! فكذلك يكون المراد بالمضاف الكثرة؛ إذْ ليس الكبير كبيرًا بعينه، إنما هو ضُرُوبُ ما كبُرَ من الآثام، فإذا كان كذلك فالإفراد فيه يفيد ما يفيد الجمع.

وقد وُصِفَ الإِثْم فى الآية بالكِبَرِ، كما وُصِفَ بالعِظَم فى قوله: ﴿أَفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨] وهذا مما يقوِّى قراءةَ مَنْ قرأ: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٩]؛ أَلَا تَرَى أن الكِبرَ زيادة فى أجزاء الشىء الكبير، كما أن العِظَمَ كذلك؟!

فإنْ قيل: فهلا جمعَا ذلك؛ ليكون أبْيَنَ، كما جَمَع ذلك سائرُهم؟!

---

(١) تقدم.

(٢) البيت لنصيب فى ديوانه ص (٩٤)، والأزهية ص (٢١)، وتخليص الشواهد ص (٢١٩)، والدرر (٤/ ٢١٦)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٨٨)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٢٩٩)، والكتاب (٣/ ٥٠٣)، ولسان العرب (يمن)، ومغنى اللبيب (١/ ١٠١)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ٤٠٧)، ورصف المبانى ص (٤٣)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٠٦)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٩٠)، وشرح المفصل (٨/ ٣٥)، والمقتضب (١/ ٢٢٨)، وهمع الهوامع (٢/ ٤٠).

(٣) جزء من صدر بيت لطرفة، وبعده:

.... بخميلة تناول أطراف البرير وترتدى

ينظر ديوانه ص (٢١)، وتاج العروس (خذل، خمل)، وبلا نسبة فى لسان العرب (خذل)، ومقاييس اللغة (٤/ ٢٤٧)، والمخصص (٨/ ٢٨)، وتهذيب اللغة (٧/ ٣٢٤).

قيل: إذا أَتَيَا [به][١] على قياس ما جاء في التنزيل في غير هذا الموضع لم يكن لقائل مقال.

ألا تَرَى أنه قد جاء: ﴿فَإِن كَانَ مِن قَوۡمٍ عَدُوّٖ لَّكُمۡ﴾ [النساء: ٩٢]، وقال: ﴿وَهُمۡ لَكُمۡ عَدُوُّۢ﴾ [الكهف: ٥] فأفرد. وجمع في قوله: ﴿وَيَوۡمَ يُحۡشَرُ أَعۡدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [فصلت: ١٩]، و ﴿إِن يَثۡقَفُوكُمۡ يَكُونُواْ لَكُمۡ أَعۡدَآءٗ﴾ [الممتحنة: ٢].

وأَنْشَد أبو زيد: [من الوافر]

وَقَالُوا رَبَّكَ انْصُرْهُ فَإِنَّ الْـ ... أَعَادِي فِيهِمُ بَأْسٌ شَدِيدُ[٢]

فلم يمنع من إفراد ذلك جمعُه في المواضع التي جمع؛ فكذلك ﴿كبير الإثم﴾ على قولهما.

ومَنْ جمع فقال: ﴿كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ﴾؛ فلأنه في المعنى جمع، و «الإثم» يراد به الكثرة، إلَّا أنه أفرِدَ كما تُفْرَدُ المصادر وغيرُها من الأسماء التي يراد بها [الأجناس والكثرة][٣].

قال:

قرأ ابنُ كثير وعاصمٌ وابنُ عامر وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ [٥٠] منونة.

وقرأ نافع وأبو عمرو: ﴿عَادًا لُّولَى﴾ موصولة مدغمة.

واختلف عن نافع في الهمزة:

فرَوَى لنا إسماعيل القاضي عن قالون، وأحمد بن صالح عن أبي بكر بن أبي أُوَيْس [وقالون][٤]، وإبراهيم القُورَسِي عن أبي بكر بن أبي أُوَيْسٍ عن نافع: ﴿عَادًا لُّؤْلَى﴾.

وقال ابن جماز وإسماعيل بن جعفر ومحمد بن إسحاق عن أبيه، وورش عن نافع: ﴿عَادًا لُّولَى﴾ مثل أبي عمرو[٥].

---

(١) سقط في ب.
(٢) البيت لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ص (٣٦٩).
(٣) في أ: الأجناس الكثيرة.
(٤) سقط في ب.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٣)، الإعراب للنحاس (٣/ ٢٧٦)، الإملاء للعكبري (٢/ ١٣٣)، البحر المحيط (٨/ ١٦٩)، التبيان للطوسي (٩/ ٤٣٥)، التيسير للداني (٢٠٤)، تفسير الطبري (٢٧/ ٤٦)، تفسير القرطبي (١٧/ ١٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٣٧)، =

قال أبو عثمان: أساء عندى أبو عمرو فى قراءته: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا لُّولَى﴾؛ لأنه أدغم النون فى لام المعرفة، واللام إنما تحرَّكَتْ بحركة الهمزة، وليست بحركة لازمة.

والدليل على ذلك أنك تقول: أَلَحْمَر، إذا طَرَحْتَ حركة الهمزة على اللام، فلم[1] تحذف ألف الوصل؛ لأنها ليست بحركة لازمة.

قال أبو عثمان: ولكن كان أبو الحسن رَوَى عن بعض العرب أنه يقول: هذا لَحْمَرُ قد جاء، فيحذف ألف الوصل لحركة اللام.

قال أبو على: القول فى ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ أن من حقق الهمزة من «الأولى» سكنتْ لام المعرفة، وإذا سكنت لام المعرفة -والتنوين من قولك: ﴿عَادًا﴾ المنصوب ساكن- التقى ساكنان: التنوين[2] الذى فى ﴿عَادًا﴾، ولام المعرفة؛ فحركْتَ التنوين بالكسر لالتقاء الساكنين، وهذا وجه قول من لم يدغم.

وقياس من قال: ﴿أَحَدٌ . ٱللَّهُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، فحذف التنوينَ لالتقاء الساكنين -أنْ يَحْذِفَه[3] هنا أيضًا، كما حَذَفَه من: ﴿أَحَدٌ . ٱللَّهُ﴾.

وكما حذفه من قوله: [من المتقارب]

... ... وَلَا ذَاكِرِ اللهَ قَلِيلَا[4]

إلا أنَّ ذا لا يدخل فى القراءة وإن كان قياسًا، وجاء فى الشعر، وَجَاءَ فى القراءة.

ويجوز فى قول مَنْ خففَ الهمزة من «الأولى» على قول من قال: أَلَحْمَر، فلم يحذف الهمزة التى للوصل -أن يُحَرِّكَ التنوينَ فيقول: «عَادَنِ لُولَى» كما يقول ذلك إذا حقق الهمزة؛ لأن اللام على هذا فى تقدير السكون، فكما يكسر التنوين[5]

= الحجة لأبى زرعة (٦٨٧)، السبعة لابن مجاهد (٦١٥)، الغيث للصفاقسى (٣٦٠)، الكشاف للزمخشري (٤/ ٣٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٩٦)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٨١)، المعانى للفراء (٣/ ١٠٢)، تفسير الرازى (٢٩/ ٢٣)، النشر لابن الجزرى (١/ ٤١٠، ٤١١).

(١) فى أ: لم.
(٢) فى أ: النون.
(٣) فى ب: يحذف.
(٤) تقدم.
(٥) فى ب: النون.

لالتقاء الساكنين، كذلك يكسره فى هذا القول؛ لأن التنوين فى تقدير الالتقاء مع ساكن.

ومَنْ حرَّك لامَ المعرفة وحذف همزة الوصل، فقياسه أن يسكن التنوين[(١)]، من «عَادَنْ» فيقول: «عَادَنْ لُولَى»؛ لأنَّ اللامَ ليست[(٢)] فى تقدير سكون كما كانت[(٣)] فى الوجه الأول كذلك؛ ألَا تَرى أنه حذف همزة الوصل؟! وَإذا كان كذلك تَرَكَ التنوين[(٤)] على سكونه[(٥)] كما يَتْركه فى نحو: عَادٌ ذَاهِبٌ.

ولو أدخَلْتَ الخفيفة فى فعل الواحد، فَأَوقَعْتَه على نحو «الاثنين» و«الابنين» لقلت: اضرِبْ [لِبْنَيْن، وأكرِمْ لِثْنَيْن، فحَذَفْتَ الخفيفة من هذا كَمَا تَحْذِفُها فى نحو: اضرِبِ الْيوم؛ لأن اللام من «الاثنين» و «الابنين»][(٦)] فى تقدير السكون، فتحذف الخفيفة مع لام المعرفة[(٧)] إذا تحَرَّكت بهذه الحركة، كما تحذفها إذا لقِيَتْ ساكنًا، ولم يكن ذلك كقولك: اضْرِبًا لَحْمَرَ، فى قول من حَذَفَ معه بعد همزة الوصل.

فأما قول أبى عمرو: ﴿عَادًا لُّولَى﴾، فإنه لَمَّا خَفَّفَ الهمزة التى هى منقلبة عن الفاء -لاجتماع الواوين أَوَّلًا- ألقَى حركتَها على اللام الساكنة، فإذا ألقى الحركة على اللام الساكنة تحركت وقبلها نون ساكنة، فأدْغَمَها فى اللام؛ كما يدغمها فى[(٨)] الراء فى نحو: مِن رَّاشد، وذلك بعد أن يقلبها لاما أو راء. فإذا أدغمها فيها صار ﴿عَادَ لُّولَى﴾، وخَرَجَ من الإساءة التى نسبها إليه أبو عثمان من وجهين:

أحدهما: أن يكون تخفيف الهمزة من قوله: ﴿الأُولَى﴾ على قول من قال: لَحْمَر؛ كأنه يقول فى التخفيف للهمزة قبل الإدغام: ﴿لُولَى﴾، فيحذف همزة الوصل كما يقول: لَحْمر، فيحذفها، فإذا كان على هذا القول كانت اللام فى حكم التَّحَرُّك، وخَرَجَتْ من حكم السكون؛ بدلالة حذف همزة الوصل معه، وإذا

---

(١) فى أ: النون.
(٢) فى أ: ليس.
(٣) فى أ: كان.
(٤) فى أ: النون.
(٥) فى أ: سكونها.
(٦) بدل ما بين المعقوفين فى أ: اضرب اثنين وأكرم ابنين.
(٧) زاد فى ب: كما تحذف.
(٨) فى ب: من.

خرجَتْ من حكم السكون حَسُنَ الإدغام معه، كما حسُن فى: مَن لَّكَ، ومَن لَّوَّمَ، فهذا كأن الإدغامَ كان فى حرف متحرك غيرِ ساكنٍ، كما أن عَامَّةَ ما يدغم فيه من الحروف تكون متحركة.

والوجه الآخر: أن يكون أدغم على قول من قال: أَلُولَى، أَلَحْمَر، فلم يحذف الهمزة التى للوصل مع إلقاء الحركة على لام المعرفة؛ لأنه فى تقدير السكون، فلا يمتنع أن يدغم فيه، وَإِنْ كان فى حكم السكون، كما لم يمتنع أن يدغم فى نحو: رُدّ، وَفِرّ، وَعَضّ. وَإِنْ كانَتْ لاماتُهن سَوَاكِنَ، وتحرُّكُها للإدغام كما تُحَرَّكُ[1] السواكن التى ذكرنا للإدغام.

فإِذَا لَمْ يخْلُ الإدغام فى ﴿عَادًا لُّولَى﴾ من أن يكون: أَلُولَى، على قول من قال: أَلَحْمَر، أو قول من قال: لَحْمَر، وجاز فى الوجهين جميعًا -ثَبَتَتْ صحته.

فأما مَنْ رَوَى عن نافع من أنه همز فقال: ﴿عَادًا لُّؤْلَى﴾، فإنه كما رُوِىَ عن ابن كثير من قوله: ﴿سُؤْقِهِ﴾ [الفتح: ٢٩]. ووجهه: أن الضمة لقربها من الواو، وأنه لم يحجِزْ بينهما شىءٌ -صارت كأنها عليها؛ فهمزها كما تُهمَزُ الواوات إذا كانت مضمومة، نحو: أَدْؤُر، والغُئُور، والسُؤق، وما أشبه ذلك. وهذه لغة قد حُكِيَتْ ورُوِيَتْ، وإن لم تكن بتلك الفاشية.

وقوله: ﴿إِنَّا إِذًا لَمِنَ الآثِمِين﴾ [المائدة: ١٠٦] فى قياس ﴿عَادًا لُّؤْلَى﴾ يجوز فيه ما جاز فيه.

قال أبو عثمان: ومن قَرَأَ ﴿عَادًا لُؤْلَى﴾ فأظهر النون فقد أخطأ؛ لأن النون لا تظهر على اللسان إلا مع حروف الحلق.

* * *

---

(١) فى أ: يحرك.

[بِسْم الله][(١)]

ذِكْرُ اختِلَافِهِمْ فى سورة القَمَر

قرأ ابن كثير ونافع: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [٦] بغير ياء، و: ﴿مهطعين إلى الداعِى﴾ [٨] بياء فى الوصل. وَرَوَى إسماعيل بنُ جعفر وابن جماز وورش عن نافع: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِى﴾ بياء فى الوصل. وَرَوَى عنه قالون ومحمد بن إسحاق عن أبيه، وإبراهيم القورسى عن أبى بكر بنِ أبى أُوَيْسٍ مثل ابن كثير: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ بغير ياء، و: ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِى﴾ بياء فى الوصل.

[وقرأهما أبو عمرو جميعًا بياء فى الوصل][(٢)].

وقرأ عاصم وابنُ عامر وحمزة والكسائى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾، و: ﴿إِلَى ٱلدَّاعِ﴾ بغير ياء فى وصل ولا وقف[(٣)].

قال أبو على: قد تقدَّمَ القول فى هذا النحو فى غير موضع.

وقرأ ابن كثير وحده: ﴿إِلَى شَىْءٍ نُكْر﴾ [٦] خفيفة.

وقرأ الباقون: ﴿نُكُرٍ﴾ مثقلًا[(٤)].

قال أبو على: «نُكُر» أحد الحروف التى جاءت على «فُعُل»، وهو صفة، وعلى ذلك حَمَلَه سيبويه. واستشهد بالآية.

ومثل ذلك: ناقة أُجُدٌ، وَمِشْيَةٌ سُجُحٌ.

قال: [من البسيط]

---

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٤) التيسير للدانى (٢٠٦)، تفسير القرطبى (١٧/ ١٣٥)، الحجة لابن خالويه (٣٣٧)، الحجة لأبى زرعة (٦٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٦١٧)، الغيث للصفاقسى (٣٦١)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٩٨)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٨٤، ١٨٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٠).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٣٤)، البحر المحيط (٨/ ١٧٥)، التبيان للطوسى (٩/ ٤٤٣)، التيسير للدانى (٢٠٥)، تفسير القرطبى (١٧/ ١٢٩)، الحجة لابن خالويه (٣٣٧)، الحجة لأبى زرعة (٦٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٦١٧)، الغيث للصفاقسى (٣٦١)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٩٧)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٨٤، ١٨٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٦).

دَعُوا التَّخَاجُؤَ وَامْشُوا مِشْيَةً سُجُحَا إِنَّ الرِّجَالَ ذَوُو عَصْبٍ وَتَذْكِيرِ[(١)]

ورجل شُلُلٌ: للخفيف[(٢)] فى الحاجة، فقول من قال: ﴿نُكْرٍ﴾ إنما هو على التخفيف مثل: رُسْل، وكُتْب، وسَبْع. والضمة فى تقدير الثبات كما كان كذلك فى: لَقَضُوَ الرجل؛ ولذلك رفضوا أن يجمعوا «كِساء» على «فُعْل» فى قول من قال: رُسل.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿خاشعًا﴾ [٧] بألف.

وقرأ الباقون: ﴿خُشَّعًا﴾ بغير ألف.

قال أبو على: وجه من قال: ﴿خَاشِعًا﴾ أنه فعل متقدم؛ فكما لم يُلْحَقْ علامة التأنيث[(٣)] لم يُجْمَعْ، وحَسُنَ ألا يؤنث؛ لأن التأنيث ليس بحقيقى.

ومن قال: ﴿خُشَّعًا﴾، فقد أثبت ما يدل على الجمع وهو على لفظ الإفراد، ودَلَّ لفظُ الجمع على ما يدل عليه التأنيث الذى ثَبَتَ فى نحو قوله فى الأُخرى: ﴿خَٰشِعَةً أَبْصَٰرُهُمْ﴾ [القلم: ٤٣]، [و:] ﴿وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ﴾ [طه: ١٠٨]؛ فلذلك يُرَجَّحُ: مررت برجلٍ حِسَانٍ قَوْمُه، على قولهم: مررت برجل حَسَنٍ قومُه؛ لأن «حِسَانا» قد حصل فيه ما يدل على الجمع، والجمع كالتأنيث فى باب أنه يدل عليه.

[و][(٤)]قال:

كلهم قرأ: ﴿فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [١١] خفيفة.

غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿فَفَتَّحْنَا﴾ مشددة[(٥)].

قال أبو على: وَجْهُ التخفيف أن «فَعَلْنَا» بالتخفيف يدل على القليل والكثير. ووجه التثقيل أنه يخص الكثير، ويُقَوِّى ذلك قوله: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠].

قال:

---

(١) تقدم.
(٢) فى أ: الخفيف.
(٣) فى ب: للتأنيث.
(٤) سقط فى ب.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٤)، البحر المحيط (٨/ ١٧٧)، التبيان للطوسى (٩/ ٤٤٥)، التيسير للدانى (١٠٢)، تفسير القرطبى (١٧/ ١٣٢)، الحجة لابن خالويه (٣٣٨)، الحجة لأبى زرعة (٦٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٦١٨)، الغيث للصفاقسى (٣٦١)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٣٧)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٨٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٨).

قرأ ابن عامر وحمزة وهُبَيْرَةُ عن حفص عن عاصم: ﴿ستعلمون غدًا﴾ [٢٦] بالتاء، وقال غيرُ هبيرة عن حفص [عن][(١)] عاصم بالياء. وكذلك قرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بالياء[(٢)].

حُجَّةُ الياء: أن قبله غَيْبَةً، وهو قوله: ﴿فَقَالُوا أَبَشَرا مِّنَّا... سَيَعْلَمُونَ﴾، ووجه التاء [أنه على][(٣)]: قيل لهم: ﴿سَتَعْلَمُونَ غَدًا﴾.

قال:

وَرَوَى ورْشٌ عن نافع: ﴿وَنُذُرِى﴾ [٣٠] بياء.

ورَوَى غيرُهُ عنه بغير ياء.

وقرأ الباقون بغير ياء[(٤)].

[ف] حَذْفُ الياء؛ لأنه فَاصِلَةٌ، فيَجْرِى مجرى القافية فى حذف الياء منها.

كما قال: [من المتقارب]

... ... مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنْ[(٥)]

* * *

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٥)، الإعراب للنحاس (٣/ ٢٩١)، البحر المحيط (٨/ ١٨٠)، التبيان للطوسى (٩/ ٤٤٩)، التيسير للدانى (٢٠٦)، تفسير الطبرى (٢٧/ ٥٩)، تفسير القرطبى (١٧/ ١٣٩)، الحجة لابن خالويه (٣٣٨)، الحجة لأبى زرعة (٦٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٦١٨)، الغيث للصفاقسى (٣٦١)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٣٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٩٧)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٩٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٠).

(٣) فى ب: على أنه.

(٤) ينظر: الغيث للصفاقسى (٣٦١)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٩٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٠).

(٥) تقدم.

[بِسْمِ اللهِ][1]

ذِكْرُ اختلافهم فى سورة «الرحمن» - تبارك وتعالى -

قرأ ابن عامر وحده: ﴿وَالحَبَّ ذَا العَصْفِ والرَّيْحَانَ﴾ [١٢] بالنصب.

وقرأ الباقون: ﴿وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ﴾ رفع[2].

[قال][3] أبو عبيدة: العَصْف: الذى يُعصَف فيُؤْكَل من الزرع، وهو العصيفة.

قال عَلْقَمَةُ بنُ عَبَدَةَ: [من البسيط]

تَسْقِى مَذَانِبَ قَدْ مَالَتْ عَصِيفَتُهَا ... حَدُورُهَا مِنْ أَتِىِّ الْمَاءِ مَطْمُومُ[4]

طَمَّهَا: مَلأَها.

قال: والريحان: الحب الذى يؤكل.

يقال[5]: سبحانَك وريْحانَكَ، أى: رِزْقَك.

وأنشَدَ للنَّمِر بن تَوْلَب: [من المتقارب]

سَـــلَامُ الْإلَهِ وَرَيْـــحَـــانُـــهُ ... وَرَحْـــمَـــتُـــهُ وَسَـــمَـــاءٌ دِرَرْ[6]

وروى عن ابن عباس: العَصْف: الورق[7]. قتادة: العصْف: التبن.

وقيل: العصف والعصيفة: أعالى ورق الزرع.

قال أبو على: قول ابن عامر: ﴿وَالْحَبَّ ذَا العَصْفِ﴾ حمله على أن قوله:

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٣٥)، البحر المحيط (٨/ ١٩٠)، التبيان للطوسى (٩/ ٤٦٠)، التيسير للدانى (٢٠٦)، تفسير القرطبى (١٧/ ١٥٨)، الحجة لابن خالويه (٣٣٨)، الحجة لأبى زرعة (٦٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٦١٩)، الغيث للصفاقسى (٣٦١)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٩٩)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٩٦)، المعانى للفراء (٣/ ١١٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٠).

(٣) سقط فى أ.

(٤) البيت فى ديوانه (٥٥)، واللسان (عصف)، والتاج (عصف)، وأساس البلاغة (طمم)، وبلا نسبة فى اللسان (حدر)، وجمهرة اللغة (٨٨٥)، والتاج (حدر).

(٥) فى أ: تقول.

(٦) البيت فى ديوانه (٣٤٥)، اللسان (روح، درر)، والتنبيه والإيضاح (١/ ٢٤٣)، وتهذيب اللغة (٥/ ٢٢١)، والمخصص (١٢/ ٢٧٥، ١٧/ ١٦٤)، والتاج (روح، درر)، وبلا نسبة فى ديوان الأدب (٣/ ٤٧، ٣٨٣).

(٧) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (١١/ ٥٧٩) (٣٢٩٠٥)، وذكره السيوطى فى الدر (٦/ ١٩٢).

﴿وَٱلۡأَرۡضَ وَضَعَهَا لِلۡأَنَامِ﴾ [١٠] مثل: خلقها للأنام وخلَقَ الحبَّ ذا العصف وخلق الريحان، وهو الرزق.

ويقوى ذلك قوله: ﴿فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦٓ أَزۡوَٰجٗا مِّن نَّبَاتٖ شَتَّىٰ﴾ [طه: ٥٣].

قال:

[و][1]اختلفوا فى رفع النون وخفضها من قوله -تعالى-: ﴿وَٱلرَّيۡحَانُ﴾ [١٢]:

فقرأ ابن كثير وعاصم ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَٱلرَّيۡحَانُ﴾ رفع.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿وَالرَّيْحَانِ﴾ خفض[2].

قال أبو على: من رفع فقال: ﴿وَٱلرَّيۡحَانُ﴾ حمل ذلك على الرفع الذى قبله: ﴿فِيهَا فَٰكِهَةٞ وَٱلنَّخۡلُ... وَٱلۡحَبُّ﴾ [١١، ١٢].

وهذا -أيضًا- يدل على معنى الخَلْق، إلا أنه إذا أُتْبعَ ما قبله كان أحسن؛ ليكون الكلام من وجه واحد، وفيه الدلالة على معنى الخَلْق، ﴿وَٱلرَّيۡحَانُ﴾ فى قول من رفع محمول على: ﴿فِيهَا﴾.

والمعنى: فيها هذه الأشياءُ التى عدت، أى: فيها فاكهةٌ والريحانُ والحبُّ ذو العصف. وَمَنْ جَرَّ فقال: ﴿ذُو العَصْفِ وَالريْحَانِ﴾ حَمَلَه على: ذو؛ كأنه قال: والحَبُّ ذو العصف وذو الريحان، أى: من الحب الرزق.

فإنْ قلتَ: [فَإن][3] العصف والعصيفة رِزق أيضًا؛ فكأنه قال: ذو الرزق وذو الرزق.

قيل: هذا لا يمتنع؛ لأن العصيفة رزق غير [الرزق][4] الذى أُوقِعَ الريحانُ عليه، وكأن الريحانَ أُرِيدَ به الحب إذا خلص من لفائفه؛ فأُوقِعَ عليه الرزق لعموم المنفعة

---

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٥)، الإعراب للنحاس (٣/ ٣٠٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٣٥)، البحر المحيط (٨/ ١٩٠)، التبيان للطوسى (٩/ ٤٦٠)، التيسير للدانى (٢٠٦)، تفسير الطبرى (٢٧/ ٧٢)، تفسير القرطبى (١٧/ ١٥٨)، الحجة لابن خالويه (٣٣٨)، الحجة لأبى زرعة (٦٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٦١٩)، الغيث للصفاقسى (٣٦١)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٤٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٩٩)، المجمع للطبرسى (٩/ ١٩٦)، المعانى للفراء (٣/ ١١٣)، تفسير الرازى (٢٩/ ٩٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٠).

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى أ.

[به][١]، وأنه رزق للناس ولغيرهم.

ويبعد أن يكون: الريحانَ المشموم في هذا الموضع؛ إنما هُوَ قُوتُ الناس والأنعام؛ كما قال: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ. كُلُواْ وَٱرْعَوْاْ أَنْعَٰمَكُمْ﴾ [طه: ٥٣، ٥٤] أي: أَرْعُوهَا إياها، وقال: ﴿مَّتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ﴾ [عبس: ٣٢]؛ فكذلك «العصيفة» يختص بأنه رِزْقُ الأنعام، و «الرَّيْحانُ» يعُم الأَناسِيَّ وغيرهم.

فإن قُلْتَ: كيف يكون «الريْحَانُ» مصدرًا، وهو في الأصل «فَيْعَلَان»، والعين محذوفة، وليس في أبنية المصادر [شيء][٢] على هذا الوزن؟!

قيل: يجوز في ذلك وجهان:

أحدهما: أن تجعله اسمًا وُضِعَ مَوْضِع المصدر؛ كما وضع «تُرْبًا» و «جَنْدَلًا»، ونحو ذلك موضع المصادر.

والآخر أن يكون هذا مصدرًا اختص به المعتل، كما اختص بـ «كَيْنُونة» ونحوه، وليس ذلك في الصحيح.

ويحتمل وجهًا آخر، وهو أن تجعله على «فَعْلَان» مثل «اللَّيان»، وتجعل الياء بدلًا من الواو؛ كما جعلت الواو بدلًا من الياء في «أشاوى»؛ فكذلك جعلت الياء بدلًا من الواو في «رَيْحَان»، وانتصب انتصابَ المصادر فيما حكاه سيبويه من قولهم: سُبْحَانَ الله وَرَيْحَانَه، كأنه قال: واسترزاقًا.

وليس ذلك كما لزمه الانتصابُ مِنَ المصادر نحو: مَعَاذَ الله، وَسُبْحَانَ الله؛ أَلَا ترى أنه قد جاء مرفوعًا في بيت النَّمِرِ، وَمَجْرُورًا في قراءة من جر «الرَّيْحَان»؟!

قال:

قرأ نافع وأبو عمرو: ﴿يُخْرَجُ مِنْهُمَا﴾ [٢٢] بضم الياء، ﴿ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ رفع.

وَرَوَى حُسَيْن عن أبي عمرو: ﴿يُخْرِجُ﴾ برفع الياء وكسر الراء، ﴿اللُّؤْلُؤَ وَالْمَرْجَانَ﴾ نصبًا.

وقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا﴾ منصوبة الياء، ﴿ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ رفع[٣].

(١) سقط في أ.
(٢) سقط في ب.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٥)، الإعراب للنحاس (٣/ ٣٠٥)، البحر المحيط (٨/ ١٩١)، =

[قال] أبو عبيدة: المَرْجان: صغار اللؤلؤ، واحدتها: مَرْجَانة.

قال ذو الرمة: [من الطويل]

كَأَنَّ عُرَا المَرْجَانِ مِنْهَا تَعَلَّقَتْ عَلَى أُمِّ خشْفٍ مِنْ ظِبَاءِ الْمَشَافِرِ(١)

[و] من قال: ﴿يُخْرَجُ مِنهُمَا اللُّؤْلُؤُ﴾ كان قوله بَيّنًا؛ لأن ذلك إنما يُخْرَج لا يَخْرج بنفسه، وكذلك من قال ﴿يُخْرِجُ﴾، أى: يخرجه الله، فنسب الإخراجَ إلَى الله - تَعالى- لأنه بقوته وتمكينه.

ومن قال: ﴿يَخْرُجُ﴾ جعل الفعل لِ «اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ» وهو اتساع؛ لأنه إذا أُخْرِجَ ذلك خَرَج.

وقال: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا﴾، وَإِنَّمَا يخرج من أحدهما؛ على حذف المضاف؛ كما قال: ﴿عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١] على ذلك.

وقال أبو الحسن: زعم(٢) قَوْمٌ أنه يخرج من العَذْب أيضًا.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائى: ﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ [٢٤] فتحًا(٣).

وقرأ حمزة: ﴿الْمُنْشِئَاتُ﴾ كسرًا.

ورَوَى [يحيى](٤) عن أبى بكر عن عاصم: ﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾، و: ﴿الْمُنْشِئَات﴾ فتحًا وكسرًا.

= التبيان للطوسى (٩/ ٤٦٨)، التيسير للدانى (٢٠٦)، تفسير الطبرى (٢٧/ ٧٧)، تفسير القرطبى (١٧/ ١٦٣)، الحجة لابن خالويه (٣٣٩)، الحجة لأبى زرعة (٦٩١)، السبعة لابن مجاهد (٦١٩)، الغيث للصفاقسى (٣٦١)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٤٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٠١)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٠٠)، تفسير الرازى (٢٩/ ١٠١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٠، ٣٨١).

(١) البيت فى ديوانه (١٦٧١)، واللسان (شقى، حزا)، والتاج (شقى)، وأساس البلاغة (عرى). ويروى: «المشاقر» بدلًا من «المشافر».

(٢) فى أ: وعند.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٦)، الإعراب للنحاس (٣/ ٣٠٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٣٥)، البحر المحيط (٨/ ١٩٢)، التبيان للطوسى (٩/ ٤٦٨)، التيسير للدانى (٢٠٦)، تفسير الطبرى (٢٧/ ٧٨)، تفسير القرطبى (١٧/ ١٦٤)، الحجة لابن خالويه (٣٣٩)، الحجة لأبى زرعة (٦٩١)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٠) الغيث للصفاقسى (٣٦١)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٤٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٠١)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٠٠)، المعانى للفراء (٣/ ١١٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨١).

(٤) سقط فى ب.

ورَوَى عَنْهُ حفصٌ: ﴿ٱلْمُنشَآتُ﴾ فتحًا. وروى حَرَمِى عن حماد بن سلمة عن عاصم: ﴿ٱلْمُنشَآتُ﴾ فتحًا.

[قال] أبو عبيدة: ﴿ٱلْمُنشَآتُ﴾: المُجْرَيَات المرفوعات.

وَجْه مَنْ قال: ﴿ٱلْمُنشَآتُ﴾ أنها أُنشِئَتْ وأجريت، ولم تَفْعَل ذلك أنفسها، أى: فُعِلَ بها الإِنشاء، وهذا بَيِّنٌ لا إشكال فيه.

ومن قال: ﴿المُنشِئَاتُ﴾ نسَبَ الفعلَ إليها على الاتساع؛ كما يقال: مات زيد، ومرض عمرو، وغير[1] ذلك مِمَّا يضاف الفعل إليه إذا وُجِدَ فيه، وهو فى الحقيقة لغيره؛ فكأن المعنى: المنْشِئَات السيْرَ، فحذف المفعول للعلم به، وإضافة السير إليها - أيضًا- اتساع؛ لأن سيرها إنما يكون فى الحقيقة بهبوب الريح أو رفع الصوارى.

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿سَنَفْرُغُ﴾ [٣١] بالنون.

وَرَوَى حسين الجعفى عن أبى عمرو: ﴿سَيَفْرَغُ﴾ فتح الياء والراء.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿سَيَفْرُغُ﴾ بفتح الياء وضم الراء[2].

وجه الياء فى ﴿سيفرغ﴾ أن الغَيْبَةَ قد تَقَدَّم فى قوله -تعالى-: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ﴾ [٢٤]، وقوله: ﴿. . . وَجْهُ رَبِّكَ. . . سَيَفْرُغُ﴾ [٢٧، ٣١].

ويقال: فَرَغ يفرَغُ، وفَرَغ يَفْرُغُ.

وقال أبو الحسن: بنو تميم يقولون: فَرِغَ يَفْرَغ، مثل: علِم يعلَم.

ورُوِىَ أَن فى حَرْف أُبَىّ: ﴿سَنَفْرُغُ إِلَيْكُمْ﴾.

وليس الفراغ هنا فراغًا من شُغْل، ولكن تَأْوِيله القَصْد.

قال جرير: [من الوافر]

أَلآنَ وَقَدْ فَرَغْتَ إِلَى نُمَيْرٍ فَهَذَا حِينَ صِرْتَ لَهُمْ عَذَابَا[3]

قال: قرأ ابن عامر: ﴿أيهُ الثقلان﴾ [٣١] بضم الهاء، ويقف بالهاء. قال: ومَنْ

---

(١) فى ب: نحو.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٦)، الإعراب للنحاس (٣/ ٣٠٧)، البحر المحيط (٨/ ١٩٤)، التبيان للطوسى (٩/ ٤٧١)، التيسير للدانى (٢٠٦)، تفسير الطبرى (٢٧/ ٧٩)، تفسير القرطبى (١٧/ ١٦٩)، الحجة لأبى زرعة (٦٩٢)، الغيث للصفاقسى (٣٦١)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٠١)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٠٣)، المعانى للفراء (٣/ ١١٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨١).

(٣) تقدم.

قرأ بهذه القراءة وقف على الهاء، وكان أبو عمرو يقف: ﴿أَيُّهَ﴾ بالألِف[١].

[حدثنا ابن مجاهد][٢] قال: أخبرنى محمد بن يحيى قال: حدثنا أبو جعفر الضرير -يعنى محمدًا- قال: كان الكسائى يقف ﴿أَيُّهَ﴾ بِالألف[٣].

ولا وَجْهَ لقول ابن عامر: ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾، وقد ذكرنا فيما قبل وجْهَ الشُّبْهَةِ فيها.

قال:

قرأ ابن كثير وحده: ﴿شِواظ من نار﴾ [٣٥] بكسر الشين.

وقرأ الباقون: ﴿شُوَاظٌ﴾ برفع الشين[٤].

قال أبو على: «الشِّواظ» و «الشُّوَاظُ» لغتان، زعموا.

قال أبو الحسن: أهل مكة يكسرون «الشِّواظ».

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿ونُحَاسٍ﴾ [٣٥] كسرًا.

وقرأ الباقون: ﴿وَنُحَاسٌ﴾ رفعًا[٥].

[قال] أبو عبيدة: ﴿شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ﴾: اللهب لا دخان فيه.

قال رؤبة: [من الرجز]

---

(١) فى أ: بألف.

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٦) التيسير للدانى (١٦١، ١٦٢)، تفسير القرطبى (١٧/ ١٦٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٠)، الغيث للصفاقسى (٣٦١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ١٤٢).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٦)، الإعراب للنحاس (٣/ ٣٠٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٣٥)، البحر المحيط (٨/ ١٩٥)، التبيان للطوسى (٩/ ٤٧١)، التيسير للدانى (٢٠٦)، تفسير الطبرى (٢٧/ ٨١)، تفسير القرطبى (١٧/ ١٧١)، الحجة لابن خالويه (٣٣٩)، الحجة لأبى زرعة (٦٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٢١)، الغيث للصفاقسى (٣٦٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٠٢)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٠٣)، المعانى للفراء (٣/ ١١٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨١).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٦)، الإعراب للنحاس (٣/ ٣٠٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٣٥)، البحر المحيط (٨/ ١٩٥،) التبيان للطوسى (٩/ ٤٧١)، التيسير للدانى (٢٠٦)، تفسير القرطبى (١٧/ ١٧١)، الحجة لابن خالويه (٣٣٩، ٣٤٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٢١)، الغيث للصفاقسى (٣٦٢)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٤٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٠٢)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٠٣)، تفسير الرازى (٢٩/ ١١٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨١).

إِنَّ لَهُمْ مِنْ وَقْعِنَا أَقْيَاطَا وَنَارَ حَرْبٍ تُسْعِرُ الشُّوَاظَا[(١)]

قال: والنُّحَاس: الدخان.

قال الجَعْدِيُّ: [من المتقارب]

يُضِيءُ كَضَوءِ سِرَاجِ السَّلِيـ ـطِ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ فِيهِ نُحَاسًا[(٢)]

قال: السليط: الْخَلّ[(٣)].

وَرُوِيَ عن ابن عباس أيضًا: الشواظ: لهب لا دخان فيه[(٤)]، وعنه أيضًا: النحاس: الدخان[(٥)].

قال أبو على: إذا كان الشواظ: اللهب لا دخان فيه، ضعفت قراءة من قرأ: ﴿شُوَاظٌ مِّن نَارٍ وَنُحَاسٍ﴾، ولا يكون على تفسير أبى عبيدة إلا الرفع فى «نحاس»، على: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ﴾، ويرسل نحاسٌ، أى: يُرْسَلُ هذا مرةً وهذا أخرى.

فإن قلتَ: فهل يجوز الجر فى «نحاس» على تفسير ابن عباس وأبى عبيدة؟

قلنا: فإنه يجوز من وجه، وهو على أن تقدره[(٦)]: يرسل عليكما شواظ من نار وشىءٌ من نحاسٍ، فتحذِف الموصوفَ وتُقيم الصفةَ مُقامَه؛ كقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤]، و: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾ [النساء: ٤٦]، ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٩]، ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ﴾ [التوبة: ١٠١]. فحذف الموصوف من[(٧)] ذلك كله، وكذلك فى الآية.

---

(١) الرجز لرؤبة فى لسان العرب (شوظ) وليس فى ديوانه، ولرؤبة أو العجاج فى التاج (قيظ، لحظ)، وهو فى ملحق ديوان العجاج (٢/ ٣٤٩)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (٥٥٣، ٩٣٣).

(٢) البيت فى ديوانه (٨١)، وجمهرة اللغة (٥٣٦)، واللسان (نحس، سلط)، والتاج (نحس، سلط)، والكامل (٤٧٧)، والشعر والشعراء (٣٠٢)، وبلا نسبة فى كتاب العين (٣/ ١٤٤)، وتهذيب اللغة (٤/ ٣٢٠).

(٣) السليط: كل دهن عصر من حب والسليط -أيضًا-: الشيرج. والخل مثله.

(٤) أخرجه بمثله ابن جرير (١١/ ٥٩٦) (٣٣٠٢٧) و (٣٣٠٢٨)، وذكره السيوطى فى الدر (٦/ ١٩٨)، وعزاه لابن الأنبارى فى كتاب الوقف والابتداء والطستى والطبرانى.

(٥) أخرجه ابن جرير (١١/ ٥٩٧) (٣٣٠٣٩) و (٣٣٠٤٠)، وذكره السيوطى فى الدر (٦/ ١٩٨)، وزاد نسبته لابن المنذر وابن أبى حاتم.

(٦) فى ب: تقدر.

(٧) فى ب: فى.

فَإِنْ قلتَ: إنَّ هذَا فاعل، والفاعل لا يُحْذَف.

قلنا:

فقد جاء: [من الطويل]

وَمَا رَاعَنِى إِلَّا يَسِيرُ بِشرْطَةٍ وَعَهْدِى بِهِ قَيْنًا يَفُشُّ بِكِيرِ[١]

على أن هذا الحذفَ قد جاء فى المبتدأ فى الآى التى تَلَوْتها[٢] أوْ بعضها، وقد قالوا: «تَسْمَع بِالْمُعَيْدِىِّ لَا أَنْ تَرَاهُ»[٣].

فَإِذَا حذف الموصوف بَقِىَ بعده قوله: ﴿مِّن نَّارٍ﴾ الذى هو صفة لـ «شىء» محذوف، وحذف «مِنْ»؛ لأنَّ ذِكْرَه قدْ تقدم فى قوله: ﴿مِّن نَّارٍ﴾ فَحسَّنَ ذلك حَذْفَها كما حَسُنَ حذْفُ الجار مِنْ قولِهم: عَلَى مَنْ تَنْزِل أَنْزِلْ.

وكما أنْشَده أبو زيد من قول الشاعر: [من الطويل]

أَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءَ قَيْسٌ كَقَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ لَا يَدْرِى بِمَا هُوَ قَابِضُ[٤]

أى: بما هو قابض عليه؛ فحذف لدلالة الجار المتقَدِّم عليه، وكما حذف الجار عند الخليل فى قوله: [من الرجز]

إن لَّمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ[٥]

يريد عنده[٦]: مَنْ يَتَّكِلُ عَلَيْه؛ فحَذَفَ الجار لجَرْيِ ذِكْرِه؛ فكذلك سَهُلَ حَذْفُ «مِنْ» فى الآية بعضَ السهولة لجَرْيِ ذِكْرِه قَبْلُ؛ فيكون انجرار «نُحَاسٍ» على هذا بِـ «مِنْ» المضمرة، لا بالإشْراك فى «مِنْ» التى جَرَت فى قوله: ﴿مِّن نَّارٍ﴾، فَإِذَا انْجَرَّ بـ «مِنْ» هذه لم يكن الشواظ الذى هو اللهب[٧] قِسْطًا من الدخان.

وحُكِىَ عن أبى عمرو أنه قال: لا يكون الشواظ إلا مِنْ نَارٍ وشىء، يعنى: من شيئين.

وقال أبو الحسن: قال بعضهم: لا يكون الشواظ إلا من النار والدخان جميعًا. قال: وكلٌّ حسن، إلَّا أنا نختار الرفع، يعنى الرفع فى قوله: ﴿وَنُحَاسٌ﴾.

(١) تقدم.
(٢) فى ب: تلونا.
(٣) ينظر: مجمع الأمثال (٢/ ٢٢٧).
(٤) تقدم.
(٥) تقدم.
(٦) زاد فى أ: على.
(٧) فى ب: لهب.

قال أبو على: فإذا كانَ الأمرُ على هذا فالجر مُتَّجِه وليس بممتنع، كما امتنع فى[1] تفسير أبى عبيدة إلا من حيثُ ذكر.

قال:

قرأ الكسائى وحده: ﴿لَمْ يَطْمُثْهُنَّ﴾ [٥٦، ٧٤] بضم الميم فى الحرف الأول وبكسرها فى الثانى.

كذلك أخبرنى الكسائى عن أبى الحارث عنه.

وقال أبو عُبَيْدة: كان الكسائِيُ يرى الضم فيهما والكسر، وربما كَسَر إحداهما وضَمَّ الأخرى.

[حدثنا ابن مجاهد قال:][2] وأخبرنا أحمد بن يحيى ثعلب عن سَلَمَةَ عن أبى الحارث عن الكسائى: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ﴾ يقرؤهما بالضم والكسر جميعًا، لا يبالى كيف قرأهما.

والباقون بكسر الميم فيهما[3].

قال أبو على: «يطمِثُ» و «يطمُثُ» لغتان، مثل: «يحشِرُ» و «يحْشُرُ»، و«يعكِفُ» و«يعكُف».

وقال أبو عبيدة: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ﴾: لم يمسسهن. قال: يقال ما طمَثَ هذا البعيرَ حَبْلٌ قَطُّ، أى: ما مسه حبل قط.

قال رؤبة: [من الرجز]

كَالْبِيضِ لَمْ يَطْمِثْ بِهِنَّ طَامِثُ[4]

قال:

قرأ ابن عامر وحده: ﴿تَبَارَكَ اسمُ رَبِّكَ ذُو الجَلَالِ﴾ [٧٨] بالواو، وكذلك فى

---

(١) فى أ: من.

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٦، ٤٠٧)، البحر المحيط (٨/١٩٨)، التبيان للطوسى (٩/ ٤٧٩)، التيسير للدانى (٢٠٧)، تفسير القرطبى (١٧/ ١٨١)، الحجة لابن خالويه (٣٤٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٢١)، الغيث للصفاقسى (٣٦٢)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٤٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٠٣)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٠٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨١، ٣٨٢).

(٤) ينظر ديوانه ص (٢٩).

مصاحف أهل الشام.

وكلهم قرأ: ﴿ذِى ٱلْجَلَـٰلِ﴾ بالياء، وكذلك فى مصاحف أهل الحجاز والعراق[١].

قال أبو على: مَنْ قالَ: ﴿ذِى ٱلْجَلَـٰلِ﴾ فَجَرٌّ، جعله صفة لـ ﴿رَبِّكَ﴾ وزعموا أن فى حرف ابن مسعود: ﴿ويبقى وجه ربك ذى الجلال﴾ بالياء فى كلتيهما.

وقال الأَصْمَعِىُّ: لا يقال «الجلال» إلّا فى الله - تعالى - فهذا يُقَوِّى الجرَّ، إلا أنَّ الجَلَالَ قد جاء[٢] فى غَيرِ الله سبحانه.

قال: [من الطويل]

فَـلَا ذَا جَـلَالٍ هِـبْـنَـهُ لِجَـلَالِهِ وَلَا ذَا ضَيَاعٍ هُنَّ يَتْرُكْنَ لِلْفَقْرِ[٣]

والجَرُّ: الوَجْهُ فى «ذى». وَمَنْ رَفَعَ أجراه على «الاسم».

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٣٥)، البحر المحيط (٨/ ١٩٩)، التبيان للطوسى (٩/ ٤٨١)، التيسير للدانى (٢٠٧)، الحجة لابن خالويه (٣٤٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٢١)، الغيث للصفاقسى (٣٦٢، ٣٦٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٠٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٢).

(٢) فى ب: حل.

(٣) البيت لهدبة بن الخشرم فى ديوانه (٩٧)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٣٧)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٨١)، والكتاب (١/ ١٤٥)، واللسان (قدر)، وبلا نسبة فى الرد على النحاة (١١٣)، وشرح المفصل (٢/ ٣٧).

[بِسْم الله](١)

ذِكْرُ اختلافهم فى سُورَةِ الواقعة

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [٢٢] رفع. والمفضَّلُ عن عاصم وحمزة والكسائى: ﴿وَحُورٍ عِينٍ﴾ خفض(٢).

قال أبو على: وجه الرفع على أنه لما قال: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ. بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾ [١٧، ١٨] دلَّ هذا الكلامُ -وما ذُكِرَ بعد- عَلَى: لَهُمْ فيها كذا ولهم حُورٌ عينٌ.

وكذلك مَنْ نَصَب من غير السبعة حَمَل على المعنى؛ لأنَّ الكلام دل على: يُمْنَحون، وعلى: يُمَلَّكون، وهذا مذهب سيبويه.

ومثل ذلك: [من الطويل]

فَلَمْ يَجِدَا إِلَّا مُنَاخَ مَطِيَّةٍ تَجَافَى بِهَا زَوْرٌ نَبِيلٌ وَكَلْكَلُ
وَسُمْرٌ ظِمَاءٌ وَاتَرتْهُنَّ بَعْدَمَا مَضَتْ هَجْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ذُبَّلُ(٣)

لأن معنى «لم يجدا إلا مناخ مطية»: ثَمَّ مناخ مطية؛ فحمل «سمر» على ذلك؛ كما أن معنى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ... بِأَكْوَابٍ﴾: لهم أكوابٌ؛ فحمل الرفع على المعنى. وكذلك قوله: [من الكامل]

بَادَتْ وَغَيَّرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبِلَى إِلَّا رَوَاكِدَ ....(٤)

لما كان معنى الحديث(٥): بِهَا رَوَاكِدُ حمل قوله: [من الكامل]

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٧)، الإعراب للنحاس (٣/ ٣٢٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٣٦)، البحر المحيط (٨/ ٢٠٦)، التبيان للطوسى (٩/ ٤٩٠)، التيسير للدانى (٢٠٧)، تفسير الطبرى (٢٧/ ١٠١)، تفسير القرطبى (١٧/ ٢٠٤)، الحجة لابن خالويه (٣٤٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٩٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٢)، الغيث للصفاقسى (٣٦٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٠٤)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢١٥)، المعانى للفراء (٣/ ١٢٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٣).

(٣) البيتان لكعب بن زهير فى ديوانه ص (٧١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٨٤، ٨٥)، والكتاب (١/ ١٣٧).

(٤) تقدم.

(٥) فى أ: الحدث.

وَمُـشَـجَّـجٌ أَمَّـا سَـوَاءُ قَـذَالِه ... فَـبَـدَا ... ...[١]

على: بِهَا رَوَاكِدُ وَمُشَجَّجٌ.

ويجوز أن يُحْمَلَ الرفع على قوله: ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ﴾ [١٥]، يريد: وعلى سرر موضونة حُورٌ عِينٌ، أو: وَحُورٌ عِينٌ عَلَى سُرُرٍ مَوْضُونَةٍ؛ لأن الوصف قد جَرَى عليهن فاختَصَصْنَ؛ فجاز أن يُرفَعَ بالابتداء، ولم يكن كالنكرة إذًا لم توصف[٢] نحو: فِيهَا عِينٌ. وقوله[٣]: ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ﴾ [١٥] خبر لقوله -تعالى-: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ . . . وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ﴾ [١٣، ١٤] فكذلك يجوز أن يكون خبرًا عنهن.

ويجوز في ارتفاع: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ أن يكون عطفًا على الضمير في ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ ولم يؤكد[٤]؛ لكون طول الكلام بَدَلًا من التأكيد.

ويجوز -أيضًا- أن تعطفه على الضمير في: ﴿مُتَقَـٰبِلِينَ﴾، ولم يؤكد لطول الكلام أيضًا. وقد جاء ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] فهذا أَجْدَر.

ووجه الجر أن تحمله على قوله[٥]﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ . فِى جَنَّـٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [١١، ١٢]، [«التقدير: أولئك المقربون في جنات النعيم»][٦] وَفِي حُورٍ عِينٍ، أي: مقارنة حور عين، أو: معاشرة حُورٍ عِينٍ، فحذفت المضاف.

فإن قُلتَ: فَلِمَ لا تحمله على الجار في قوله: يطوف عليهم ولدان بكذا وبِحُورٍ عينٍ؟

قلنا: فَإِنَّ هذا يمكن أن يقال، إلَّا أَنَّ أبا الحسن قال: في هذا بعض الوَحْشَة.

قال أبو عبيدة: الحَوْرَاء: الشديدةُ بياضِ العين الشديدةُ سوادِهِا.

قال:

قرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي: ﴿عُرُبًا﴾ [٣٧] مُثَقَّل.

وقرأ حمزة: ﴿عُرْبًا﴾ خفيف.

واختُلِفَ عن نافع وأبي عمرو وعاصمٍ:

---

(١) تقدم.
(٢) في ب: يوصف.
(٣) في ب: عيب وقولك.
(٤) في ب: تؤكد.
(٥) في ب: قولك.
(٦) سقط من ب.

فَرَوَى يحيى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿عُرْبًا﴾ خفيف.

وروى حفص عن عاصم: ﴿عُرُبًا﴾ مثقل.

وروى ابنُ جَمَّازٍ والقاضى عن قالون، وَوَرْشٌ وَإِسْحَاقُ عن نافع: ﴿عُرُبًا﴾ مثقل.

وروى إسماعيل بن جعفر: ﴿عُرْبًا﴾ خفيف.

وروى عبدُ الوارث واليزيديُّ عن أبى عمرو: ﴿عُرُبًا﴾ مثقل.

وروى أبو زيد وشجاعُ بْنُ أبى نَصْرٍ عن أبى عمرو: ﴿عُرْبًا﴾ خفيف.

وقال عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: ﴿عُرُبًا﴾ مثقل.

قال: وسألته عن ﴿عُرْبًا﴾ فقال: تميم تقولها ساكنة الراء[1].

قال أبو عبيدة: العَرُوب: الْحَسَنَةُ التَّبَعُّل.

قال لَبِيد: [من البسيط]

وَفِى الْحُدُوجِ عَرُوبٌ غَيْرُ فَاحِشَةٍ رَيَّا الرَّوَادِفِ يَعْشَى دُونَهَا الْبَصَرُ[2]

قال أبو على: «فَعول»[3] يُجْمَع على: «فُعُل» و «فُعْل».

فمن التثقيل قوله: [من الرمل]

... ... فَاصْبِرِى إِنَّكِ مِنْ قَوْمٍ صُبُرْ[4]

وقال: [من الرمل]

.... أَنَّهُمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمْ ....[5]

والتخفيف فى ذلك سائغ[6] مطرد.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٨)، البحر المحيط (٨/ ٢٠٧)، التبيان للطوسى (٩/ ٤٩٣)، التيسير للدانى (٢٠٧)، تفسير الطبرى (٢٧/ ١٠٨)، تفسير القرطبى (١٧/ ٢١١)، الحجة لابن خالويه (٣٤٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٩٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٢)، الغيث للصفاقسى (٣٦٣)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٥٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٠٤، ٣٠٥)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢١٧)، المعانى للفراء (٣/ ١٢٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٦).

(٢) البيت فى شرح ديوانه ص (٦١)، ومجاز القرآن (٢/ ٢٥١)، والبحر المحيط (٨/ ٢٠٧)، والقرطبى (١٧/ ٢١١).

(٣) فى أ: الفعول.

(٤) عجز بيت لطرفة وصدره:

وتشكى النفس ما صاب بها ....

ينظر: ديوانه ص (٥٤).

(٥) تقدم.

(٦) فى ب: شائع.

وليس فى هذا ما فى قول الآخر: [من الطويل]

وَمَا بَدَّلَتْ مِنْ أُمِّ عمران سَلْفَعٌ مِنَ السُّودِ وَرْهَاءُ الْعِنَانِ عَرُوبُ[١]

ومما جاء مُسْكنا فى جمع[٢] «عروب» قول رؤبة: [من الرجز]

الـعُـرْبُ فِـى عَـرَابَـةٍ وَإِعْـرَابْ[٣]

وذُكِرَ عن ابن عباس: العَرَابة والإِعْرَابة: التعريض بالنكاح.

قال:

وقرأ[٤] ابن عامر: ﴿أَيِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا﴾ [الواقعة: ٤٧] بهمزتين، ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [٤٧] بهمزتين أيضًا، خلاف ما[٥] فى سائر القرآن.

ولم يقرأ ابنُ عامر بالجمع بين الاستفهامين فى سائر القرآن إلا فى هذا الموضع[٦].

قال أبو عليّ: إنْ أَلْحَقَ حرْفَ الاستفهام فى قوله: ﴿أَءِنَّا﴾ أو لم يُلْحِق، كان «إِذَا» متعلقًا بشيء دل عليه ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾.

وكذلك لو لم يلحق فقال: «إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ».

ألا ترى أن «إِذَا» ظرف من الزمان، فلابد له من فعل أو معنى فعل يتعلق به؟!

ولا يجوز أن يتعلق بقوله: ﴿مِتْنَا﴾؛ لأن «إِذَا» مضاف إليه، والمضاف إليه لا يعمل فى المضاف، وليس الفعل فى موضع جزم، كما يكون فى موضع جزم فى الشعر، فإذا لم يجز حمله على هذا الفعل ولا على ما بعد «إن»؛ من حيث لم يعمل ما بعد «إن» فيما قبلها، كما لم يعمل ما بعد «لا» - وكذلك[٧] لا يجوز أن يعمل ما بعد

---

(١) البيت بلا نسبة فى اللسان (عرب، سلفع، عنن)، وتهذيب اللغة (٢/ ٣٦٤)، ومقاييس اللغة (٣/ ١٦٠، ٤/ ٢٠، ٣٠١)، ومجمل اللغة (٣/ ٤٧٩)، والتاج (عرب، سلفع، عنن)، ويروى: «فما خلف» بدلًا من «وما بدلت».

(٢) فى أ: جميع.

(٣) الرجز فى ديوانه ص (٥)، واللسان (عرب)، وتهذيب اللغة (٢/ ٣٦٤)، وتاج العروس (عرب).

(٤) فى أ: وقال.

(٥) زاد فى ب: قرأ.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٨)، التيسير للدانى (١٣٢، ٢٠٧)، الحجة لابن خالويه (٢٠٠)، الغيث للصفاقسى (٣٦٣)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٧٠، ٣٧٣).

(٧) فى أ: فكذلك.

الاستفهام فيما قبله -علمت أنه متعلق بشيء دل عليه قوله: «إِنَّا لمبْعُوثُونَ» أو: ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾، وذلك: نحشر، أو: نبْعث، ونحوهما مما يدل عليه[١] الكلام.

وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو والكسائي: ﴿شَرْبَ﴾ [٥٥]، بفتح الشين.

وقرأ نافع وعاصم وحمزة: ﴿شُرْبَ﴾ بضم الشين[٢].

قال أبو علي: شرب، شُرْبًا وشَرْبًا، جميعًا: فـ «الشَّرْب» كالأكل والضرب، و«الشُّرب» كالشغل والذكر. فأما الشِّرب فالمشروب؛ كما أن الطِّحن: المطحون، وقال -تعالى-: ﴿لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الشعراء: ١٥٥]، إنما هو ما كانت تشربه من الماء. وقد يكون «الشَّرْب» جمع شارب، مثل: رَاكب ورَكب، وراجل ورجل، وتاجر وتجر.

فأما قول الشاعر: [من الهزج]

وَعَنْسٍ قَدْ بَرَاهَا لَذْ ... ذَةُ الْمَرْكَبِ وَالشَّرْبِ[٣]

فيمكن أن يعنى بالشَّرْب: المصدر، ويمكن أن يعنى به جمع «شارب»، والمصدر أشبه؛ ليكون معطوفًا على مِثْله.

وَيُقَوِّى المصدَرَ قولُ الآخر: [من الكامل]

كَشَرَابِ قَيْلٍ عَنْ مَطِيَّتِهِ ... وَلِكُلِّ أَمْرٍ وَاقِعٍ قَدْرُ[٤]

فإن جَعَلْتَ في البيت «الشرب» مصدرًا؛ فالمعنى: إدمان الشرب، وإن جعلته جمعًا [كان المعنى][٥]: استعمال الشرب.

قال:

وكلهم قرأ: ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا﴾ [٦٠] بالتشديد.

---

(١) زاد في ب: هذا.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٨)، الإعراب للنحاس (٣/ ٣٣٥)، البحر المحيط (٨/ ٢١٠)، التبيان للطوسي (٩/ ٤٩٩)، التيسير للداني (٢٠٧)، تفسير الطبري (٢٧/ ١١٢)، تفسير القرطبي (١٧/ ٢١٤)، الحجة لابن خالويه (٣٤١)، الحجة لأبي زرعة (٦٩٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٣)، الغيث للصفاقسي (٣٦٤)، الكشاف للزمخشري (٤/ ٥٦)، الكشف للقيسي (٢/ ٣٠٥)، المجمع للطبرسي (٩/ ٢٢٠)، المعاني للأخفش (٢/ ٤٩٢)، المعاني للفراء (٣/ ١٢٨)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٨٣).
(٣) البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه (٢٩٠)، ومقاييس اللغة (٤/ ١٩٣).
(٤) البيت لعمرو بن أحمر في ديوانه ص (٩١)، والمعاني الكبير (١/ ٤٦٣).
(٥) في أ: فالمعنى.

غير ابن كثير فإنه قرأ: ﴿قَدَرْنَا﴾ خفيفة.

قال أبو على: قد قالوا: «قَدَرْنَا» فى معنى «قَدَّرْنَا»، وقد تَقَدَّم ذكرُ ذلك.

ويدل عليه قوله: [من الطويل]

وَمُفْرِهَةٍ عَنْسٍ قَدَرْتُ لِسَاقِهَا فَخَرَّتْ كَمَا تَتَّايع الرِّيحُ بِالْقَفْلِ(١)

المعنى: قدرت ضربتى لساقها فضربتها.

ومثله فى المعنى: [من الطويل]

فَإِنْ تَعْتَذِرْ بالمَحْلِ مِنْ ذِى ضُرُوعِهَا عَلَى الضَّيْفِ يَجْرَحْ فِى عَرَاقِيبِهَا نَصْلِى(٢)

ومثله قولُ لَبِيد: [من الرمل]

مُدْمِنًا يَمْسَحُ فِى شَحْمِ الذُّرَى دَنَسَ الأَسْوُقِ مِنْ عَضْبٍ أَفَلّ(٣)

قال:

[قرأ](٤) عاصم فى رواية أبى بكر: ﴿أئنا لَمُغْرَمُونَ﴾ [٦٦] استفهام بهمزتين.

وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: ﴿إِنَّا﴾ على لفظ الخبر(٥).

قال أبو على: قد تَقَدَّم القَوْلُ فى ذلك.

قال:

قرأ حمزة والكسائى: ﴿بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾ [٧٥] واحدًا.

وقرأ الباقون ﴿بِمَوَاقِعِ﴾ جماعة(٦).

---

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) البيت فى ديوانه (١٩٨)، وكتاب الجيم (٣/ ٥٠)، ورواية الديوان:

مـدمـن يـجـلـو بـأطـراف الـذرى دنـس الأسـوق بـالـعـضـب الأفـل

(٤) سقط فى أ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٩)، البحر المحيط (٨/ ٢١٢)، التبيان للطوسى (٩/ ٥٠٢)، التيسير للدانى (٢٠٧)، تفسير القرطبى (١٧/ ٢١٩)، الحجة لأبى زرعة (٦٩٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٤)، الغيث للصفاقسى (٣٦٤)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٥٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٠٥)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٢٢)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٧٢).

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٩)، البحر المحيط (٨/ ٢١٣، ٢١٤)، التبيان للطوسى (٩/ ٥٠٥)، التيسير للدانى (٢٠٧)، تفسير الطبرى (٢٧/ ١١٧)، تفسير القرطبى (١٧/ ٢٢٤)، الحجة لابن خالويه (٣٤١)، الحجة لأبى زرعة (٦٩٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٤)، الغيث للصفاقسى (٣٦٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٠٦)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٢٤)، المعانى للفراء (٣/ ١٢٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٣).

قال أبو عبيدة: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ أى: فأقسم، قال: ومواقعها: مساقطها حيث تغيب. هذا قول أبى عبيدة.

وقيل: إنه مواقع القرآن حين نَزَل على النبى ﷺ نُجوما.

ويَحْتَمِلُ قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ هذين الوجهين.

فأما الجمع فى ذلك -وإن كان مصدَرًا - فلاختلافه؛ وذلك أن المصادر وسائرَ أسماء الأجناس إذا اختلفت جاز جمعها. وعلى هذا قالوا: تُمُور وتُمْران. وقال ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلۡأَصۡوَٰتِ﴾ [لقمان: ١٩] فجمع؛ للاختلاف، وقال: ﴿لَصَوۡتُ ٱلۡحَمِيرِ﴾ فأفرد؛ لَمَّا كان الجميع ضربًا واحدًا.

فمن قال: ﴿بمَوْقِع﴾ فأفرد؛ فلأنّه اسم جنس.

ومَنْ جَمَع؛ فلاختلاف ذلك.

فأما قوله: [من الرجز]

كَأَنَّ مَتْنَيَّ مِنَ النَّفِيِّ مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصُّفِيِّ[1]

فليس باسم المصدر، إنما هو موضع فجمع؛ لأن المعنى على الجمع، وإنما شبه «مواقع»[2] بـ «مواضع».

قال عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: ﴿هذا نُزْلُهم﴾ [٥٦] ساكنة.

وقرأ الباقون واليزيدى عن أبى عمرو: ﴿نُزُلُهُمْ﴾ مثقل[3].

[و] النُّزْل والنُّزُل بمعنى، مثل: الشُّغْل والشغُل، والعُنْق والعُنُق، والطنْبُ والطُّنُب. فأما قوله -تعالى-: ﴿وَلَكُمۡ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ. نُزُلٗا مِّنۡ غَفُورٖ رَّحِيمٖ﴾ [فصلت: ٣١، ٣٢]، فـ «نزل» يحتمل ضربين:

يجوز أن يكون جمع «نازل»؛ كقوله: [من البسيط]

... ... أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ[4]

---

(١) تقدم.

(٢) فى أ: مواضع.

(٣) ينظر: البحر المحيط (٨/ ٢١٠)، تفسير القرطبى (١٧/ ٢١٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٣).

(٤) عجز بيت للأعشى، وصدره:

إن تركبوا مركوب الخيل عادتنا ....

ينظر: ديوانه (١١٣)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٩٤، ٥٥٢، ٥٥٣)، والدرر (٥/ ٨٠)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٩٦٥)، والصاحبى فى فقه اللغة ص (٢٧٦)، والكتاب (٣/ ٥١)، =

والحال من الضمير فى ﴿تَدَّعُونَ﴾ أى: ما تدَّعون من غفور رحيم نازلين.

ويجوز أن يكون «نُزُلًا» يراد به القوت الذى يقدم للنازل أو الضيف، ويكون حالًا من قوله: ﴿مَا تَدَّعُونَ﴾، والعامل فى الحال معنى الفعل فى ﴿وَلَكُمْ﴾[١]. وذو الحال ﴿مَا تَدَّعُونَ﴾[٢]، أى: لكم ما تدعون نزلًا. و: ﴿مِّنْ غَفُورٍ رَّحِيمٍ﴾ صفة «نزل»، وفيه ضمير يعود إليه.

وقوله -تعالى-: ﴿كَانَتْ لَهُمْ جَنَّتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [الكهف: ١٠٧] يجوز أن يكون المعنى: لهم ثمر جنات الفردوس نزلا؛ فيكون «النزل»: القوت.

ويجوز أن يكون «النزل» جمع «نازل».

ويدل على الوجه الأول قوله -تعالى-: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥].

قال:

رَوَى المفضَّل عن عاصم: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُم أَنَّكُم تَكْذِبُونَ﴾ [٨٢] خفيفة منصوبة التاء.

وروى غيره عن عاصم: ﴿تُكَذِّبُونَ﴾ مشددة، وكذلك الباقون[٣].

[وقوله]: ﴿وتجعلون رزقكم أنكم تكذِبون﴾ أى: تجعلون رزقكم الذى رزقكموه الله -تعالى- فيما قاله: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا﴾ [ق: ٩] إلى قوله -تعالى-: ﴿رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ﴾ [ق: ١١]، وقوله -تعالى-: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢] أى: تَكْذِبُونَ[٤] فى أن تنسبوا هذا الرزق إلى غير الله، فتقولون: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كذا، فهذا وجه التخفيف.

ومن قال: ﴿تُكَذِّبُونَ﴾: فالمعنى[٥]: أنكم تكذبون بالقرآن؛ لأنَّ الله -تعالى- هو

= والمحتسب (١/ ١٩٥)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (٢/ ٦٨٣)، وهمع الهوامع (٢/ ٦٠).

(١) فى أ: لهم.

(٢) فى أ: ما يدعون.

(٣) ينظر: التبيان للطوسى (٩/ ٥١٠)، تفسير القرطبى (١٧/ ٢٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٤)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٥٩)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٢٤)، تفسير الرازى (٢٩/ ١٩٩)، البحر المحيط (٨/ ٢١٥).

(٤) فى ب: أن تكذبوا.

(٥) فى ب: قال: معنى.

الذى رزقكم ذلك؛ على ما جاء في قوله: ﴿رِّزۡقٗا لِّلۡعِبَادِۖ﴾ [ق: ١١] فتنسبونه أنتم إلى غيره، فهذا تكذيبهم بما جاء به التنزيل.

وَرُوِىَ عَن ابن عباس أنه قرأ: ﴿وَتَجۡعَلُونَ رِزۡقَكُمۡ أَنَّكُمۡ تُكَذِّبُونَ﴾[1] [٨٢] أى: تجعلون مكان الشكر الذى يجب عليكم التكذيب. وقد يكون المعنى: تجعلون شكر رزقكم التكذيب. فحذف المضاف.

* * *

(١) أخرجه ابن جرير (١١/ ٦٦٣) (٣٣٥٦٢)، عن على بن أبى طالب.

[بِسْم الله](١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فى سورة الحديد

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَقَدْ أُخِذَ مِيثَاقُكُمْ﴾ [٨] رفع.

وقرأ الباقون: ﴿أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ﴾(٢) [بفتح الألف والخاء والقاف].

حجة من قال: ﴿أَخَذَ﴾ أنه قد تقدم: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [٨]، والضمير يعود إلى اسْم الله، تعالى. وأما ﴿أُخِذَ﴾ فإنه يدل على هذا المعنى، وقد عُرِفَ أَخْذُ الميثاق، وأَنَّ آخِذَهُ الله، سبحانه.

قال:

كلُّهم قَرَأ: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [بالنصب](٣).

غَيْرَ ابن عامر فإنه قَرَأ: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى﴾ [١٠] بالرفع(٤).

قال أبو على: حجة النصب بين؛ لأنه بمنزلة: زَيدًا وَعَدْتُ خيرًا، فهو مفعول «وَعَدْتُ». وحجة ابن عامر أن الفعل إِذَا تَقَدَّم عليه مفعوله، لم يَقْوَ عَمَلُهُ فيه قُوَّتَه إذا تأَخَّرَ.

أَلَا تَرَى أنهم قد قالوا فى الشعر: زَيْدٌ ضَرَبت؟! ولو تأخر المفعول فوقع بعد الفعل، لَمْ يَجُزْ ذلك فيه؟!

ومما جاء من ذلك [قول الشاعر](٥): [من الرجز]

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٩)، الإعراب للنحاس (٣/ ٣٥١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٣٧)، البحر المحيط (٨/ ٢١٨)، التبيان للطوسى (٩/ ٥١٩)، التيسير للدانى (٢٠٨)، تفسير الطبرى (٢٧/ ٢٦)، تفسير القرطبى (١٧/ ٢٣٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤١)، الحجة لأبى زرعة (٦٩٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٥)، الغيث للصفاقسى (٣٦٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٠٧)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٣١)، المعانى للفراء (٣/ ١٣٢)، تفسير الرازى (٢٩/ ٢١٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٤).

(٣) سقط فى ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٩)، الإعراب للنحاس (٣/ ٣٥٣)، البحر المحيط (٨/ ٢١٩)، التبيان للطوسى (٩/ ٥١٩)، التيسير للدانى (٢٠٨)، تفسير القرطبى (١٧/ ٢٤١)، الحجة لابن خالويه (٣٤١، ٣٤٢)، الحجة لأبى زرعة (٦٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٥)، الغيث للصفاقسى (٣٦٤، ٣٦٥)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٦٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٠٧)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٣١)، تفسير الرازى (٢٩/ ٢١٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٤).

(٥) فى ب: فى الشعر.

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[(١)]

فرووه بالرفع؛ لتقدمه على الفعل وإن لم يكن شيء يمنع من تسلط الفعل عليه؛ فكذلك قوله: ﴿وكلٌّ وعد اللهُ الحسنى﴾ يكون على إرادة الهاء وحذفها، كما تحذف من[(٢)] الصِّلاتِ والصِّفات، فالصلات نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، والصفات نحو: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨] أي: لَا تَجْزِيهِ.

ومثل ذلك قولُ جرير: [من الوافر]

... ... وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ[(٣)]

أي: حَمَيْتَه.

قرأ ابن كثير، وابن عامر: ﴿فَيُضَعِّفَهُ﴾ [١١] مشددة بغير ألف.

وابن كثير يضم الفاء.

[و][(٤)]ابن عامر يفتح الفاء.

[قال: وعاصم يقرأ][(٥)]: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ بالألف وفتح الفاء.

وقرأ نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿فَيُضَاعِفُهُ﴾ بالألف وضم الفاء[(٦)].

قال أبو علي: «يضاعِفُ» و «يضَعِّف»[(٧)] بمعنى، فأما الرفع في «فيضاعفه»[(٨)] فهو

---

(١) الرجز لأبي النجم في تخليص الشواهد (٢٨١)، وخزانة الأدب (١/ ٣٥٩)، والدرر (٢/ ١٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٤، ٤٤١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٤٤)، وشرح المفصل (٦/ ٩٠)، والكتاب (١/ ٨٥)، والمحتسب (١/ ٢١١)، ومعاهد التنصيص (١/ ١٤٧)، ومغني اللبيب (١/ ٢٠١)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٢٤)، والتاج (خير)، وبلا نسبة في الأغاني (١٠/ ١٧٦)، وخزانة الأدب (٣/ ٢٠، ٦/ ٢٧٢، ٢٧٣)، والخصائص (٢/ ٦١)، وشرح المفصل (٢/ ٣٠)، والكتاب (١/ ١٢٧، ١٣٧، ١٤٦)، والمقتضب (٤/ ٢٥٢)، وهمع الهوامع (١/ ٩٧).

(٢) في أ: في.

(٣) تقدم.

(٤) سقط في ب.

(٥) في ب: وقال عاصم.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٠)، الإعراب للنحاس (٣/ ٣٥٤)، التيسير للداني (٨١)، تفسير القرطبي (١٧/ ٢٤٣)، الحجة لأبي زرعة (٦٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٥)، الغيث للصفاقسي (٣٦٤، ٣٦٥)، الكشاف للزمخشري (٤/ ٦٣)، الكشف للقيسي (٢/ ٣٠٨)، المعاني للفراء (٣/ ١٣٢)، تفسير الرازي (٢٩/ ٢٢٢)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٢٨).

(٧) في أ: يضاعفه ويضعفه.

=

الوجه؛ لأنه محمول على: «يقرض»، أو على الانقطاع من الأول؛ كأنه: فهو يضَاعفُهُ، ولا يكون النصب فى هذا كما كان فى قولك: أَتقُومُ فَأُحَدِّثَك؛ لأنَّ القيام غيرُ متيقن.

فالمعنى: أيكون منك قيام فحديث منى، وليس ما فى الآية كذلك.

ألا ترى أنه قال: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ﴾ [١١]؟! فالقرض ليس مسئولًا عنه، وإنما المسئول عنه الفاعل، وعلى هذا أجاز سيبويه: أَيُّهُمْ سار حَتَّى يَدْخُلُها [ولم يجز سيبويه النصب فى «يدخل»]؛ لأن السير مُتَيَقَّن غير مسئول عنه، وإنما السؤال عن الفاعل.

فكذلك فى قوله -تعالى-: ﴿من ذا الذى يقرض الله قرضًا حسنًا فيضاعِفُهُ﴾ لا يكون فى: «يضاعف» إلا الرفع؛ كما لم يكن فى «يدخل» بعد «حتى» إلا الرفع.

ومن نصب فقال: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ لم يكن الوجه.

وَإنما هو مما يجوز فى الشعر فى[١] نحو قوله: [من الوافر]

... ... وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[٢]

أَلَا تَرَى أن المعطوف عليه موجَبٌ فى موضع تَيَقُّن، ولكن يُحْمَلُ قولُ الذى نصب فقال: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ على المعنى؛ لأنه إذا قال: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ﴾، فكأنه قد قال: أَيقْرِضُ الله أَحَدٌ قرضًا فَيُضَاعفَه [له][٣]. فإن لم تحمله على ما ذكرنا من المعنى لم يستقم، فالوجه فى قراءة: ﴿فَيُضَاعِفُهُ﴾ ما عليه الأكثر من الرفع فى «يضاعفه»[٤].

قال:

قرأ حمزة وحده: ﴿للذين آمنوا أَنْظِرونا﴾ [١٣] مكسورة الظاء.

وقرأ الباقون: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا﴾ موصولة[٥].

=(٨) فى أ: فيضاعف.

(١) فى ب: من.

(٢) تقدم.

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: فيضاعفه.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٠)، الإعراب للنحاس (٣/٣٥٧)، الإملاء للعكبرى (٢/١٣٧)، البحر المحيط (٨/٢٢١)، التبيان للطوسى (٩/٥٢٢)، التيسير للدانى (٢٠٨)، =

قال أبو علي: ليس النظرُ: الرؤية التي هي إدراك البصر؛ إنما هو تقليب العين نحو الجهة التي فيها المرئي المرادُ رؤيتُه.

[و][(١)] مما يدل على ذلك قوله: [من الطويل]

فَيَامَيُّ هَلْ يُجْزَى بُكَائى بِمِثْلِهِ ... مِرَارًا وَأَنْفَاسِى إِلَيْكِ الزَّوَافِرُ
وَأَنَّى مَتَى أُشْرِفْ عَلَى الجَانِبِ الَّذِى ... بِهِ أَنْتِ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاظِرُ[(٢)]

فلو كان النظرُ: الرؤيةَ، لم يطلب عليه الجزاء؛ لأنَّ المُحِبَّ لا يسْتَثِيب من النظر إلى محبوبه شيئًا، بل يريد ذاك[(٣)] ويتمناه.

ويدل على ذلك قول الآخر: [من المتقارب]

وَنَظْرَةِ ذِى شَجَنٍ وَامِقٍ ... إِذَا مَا الرَّكَائِبُ جَاوَزْنَ مِيلَا

فهذا على التوجه إلى الناحية التي المحبوب فيها، وتقليب البصر نحوها؛ لِمَا[(٤)] يعالج من التلفُّت والتقلب.

كقول الآخر: [من البسيط]

مَا سِرْتُ مِيلًا وَلَا جَاوَزْتُ مَرْحَلَةً ... إِلَّا وَذِكْرُكِ يَلْوِى دَائِمًا عُنُقِى

وَمِمَّا يُبَيِّنُ أن النظرةَ ليست: الرؤية، أن الركاب إذا صارت بهذه المسافة أو جاوزتها لم تقع الرؤية على مَنْ صار من الرائي بهذه المسافة.

فأما قوله -تعالى-: ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [آل عمران: ٧٧]، فالمعنى أنه- سبحانه - لا يُنِيلُهُمْ رحمته.

وقد تقول: أنا أنظر إلى فلان: إذا كنتَ تُنِيلُه شيئًا، ويقول القائل: انظر إِلَيَّ نَظَرَ الله إِلَيْكَ، يريد: أَنِلْنِى خَيْرًا أَنَالَكَ الله.

= تفسير الطبري (٢٧/ ١٢٩)، تفسير القرطبي (١٧/ ٢٤٥)، الحجة لابن خالويه (٣٤٢)، الحجة لأبي زرعة (٦٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٥)، الغيث للصفاقسي (٣٦٥)، الكشاف للزمخشري (٤/ ٦٣)، الكشف للقيسي (٢/ ٣٠٩)، المجمع للطبرسي (٩/ ٢٣٣)، المعاني للفراء (٣/ ١٣٣)، تفسير الرازي (٢٩/ ٢٢٣)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٨٤).

(١) سقط في ب.

(٢) البيتان لذي الرمة في ديوانه ص (١٠١٤)، وينظر البيت الثاني في: خزانة الأدب (٩/ ٤٨، ٥١، ٥٣)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٩٢)، والكتاب (٣/ ٦٨)، وبلا نسبة في المقتضب (٢/ ٧١).

(٣) في أ: ذلك.

(٤) في ب: وما.

و «نظرت» فِعْل يُسْتَعْمَلُ وَما تَصَرَّف مِنْه على ضُروب:

أحدها: أن تريد به: نظرت إلى الشيء، فتحذف[١] الجارَّ وتوصل[٢] الفِعْلَ.

من ذلك ما أنشَدَهُ أبو الحسن: [من الخفيف]

ظَاهِرَاتُ الجَمَالِ وَالحُسْنِ يَنظُرْ نَ كَمَا تَنْظُرُ الأَرَاكَ الظِّبَاءُ[٣]

المعنى: ينظرْنَ إلى الأراك، فحذف الجارَّ الذى فى نحو قوله: [من الطويل]

نَظَرْتَ إِلَى أَظْعَانِ مَيٍّ كَأَنَّهَا ... ...[٤]

والآخر: أن تريد[٥] به: تأملْتُ وتدبَّرْتُ، وهو فعل غير متعد. فمن ذلك قولهم: اذهب فانظر زيد أبو مَنْ هُوَ؟ فهذا يراد به التأمل.

ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ﴾ [الإسراء: ٤٨]، ﴿انظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [النساء: ٥٠]، ﴿انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٢١]، وقد يتعدَّى هذا بالجار كقوله -تعالى-: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧] فهذا حَضٌّ على التأمل وَتَبَيُّنِ وجه الحكمة فيه.

وقد يتعدَّى بـ «فى»، وذلك نحو قوله -تعالى-: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، فهذا كقوله -سبحانه-: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِم﴾ [الروم: ٨].

فأما قوله: [من الطويل]

وَلَمَّا بَدَتْ حَوْرَانُ وَالآلُ دُونَهَا نَظَرْتَ فَلَمْ تَنْظُرْ بِعَيْنَيْكَ مَنْظَرَا[٦]

فيجوز أن يكون: نظرت فلم تنظر بعينيك، أى: نظرت فلم تَرَ بعينيك منظرًا؛ لغرقه فى الآل، كقوله: [من الطويل]

تَرَى قُورَهَا يَغْرَقْنَ فِى الآلِ مَرَّةً وَآوِنَةً يَخْرُجْنَ مِنْ غَامِرِ ضَحْلِ[٧]

(١) فى أ: فيحذف.
(٢) فى أ: يوصل.
(٣) البيت بلا نسبة فى أساس البلاغة (٤٦٢).
(٤) صدر بيت لذى الرمة، وعجزه:
.... ذرى النخل أو أثل تميل ذوائبه
ينظر: ديوانه ص (٤٠)، وأمالى القالى (٣/ ١٦٣)، ومجالس ثعلب (١/ ٣٢).
(٥) فى أ: يريد.
(٦) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (٦١)، والمخصص (١/ ١١٤، ١٧/ ٤٨).
(٧) تقدم.

وقد يجوزُ أن يُعْنَى بالنظر: الرؤيةُ، على الاتساع؛ لأن تقليبَ البصر نحو المُبصَرِ تتبعه الرؤية، وقد يَجْرِى علَى الشىء لفظُ ما يَتْبَعُه ويقترن به؛ كقولهم للمزادة: راوية، وكقولهم للفِنَاء: عَذِرَة، وقولهم لذى بطن الإنسان: غائط، وإنما الغائط المطمئن من الأرض المستفِل.

وقد يكون: «نظرت فلم تنظر» مثل: «تكلَّمتَ فلم تكلَّمْ»، أى: لم تأْتِ بكلام على حسب ما يراد، أى: لم يقع الموقعَ الذى أُرِيدَ؛ فكذلك: نظرت فلم تنظر منظرًا كما تريد، أو: لَمْ تَرَ مَنْظَرًا يروق.

وضَرْبٌ آخَرُ من «نظرت»، أن تريد به: انتظرته.

من ذلك قوله -تعالى-: ﴿إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، أى: غير منتظرين إدراكه وبلوغَه.

ومن ذلك قولُ الشاعر: [من البسيط]

مَا زِلْتُ مُذْ أَشْهَرَ السُّفَّارُ أَنْظُرُهُمْ مِثْلَ انْتِظَارِ المُضَحِّى رَاعِىَ الإِبِلِ[١]

يدلك على ذلك قوله: مِثْل انتظار المضحى، المعنى: أَنْتَظِرهُم[٢] انتظارًا مثلَ انتظار المضحى. فقد تَبَيَّنْتَ أنه أراد بـ«نَظَرْت»: انتظرت.

وقد يَجِىء «فَعَلْتُ» و «افْتَعَلْت» بمعنى [واحد] كثيرًا؛ كقولهم: شَوَيْتُ واشْتَوَيْت، وحَفَرْت واحتَفَرْت.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الفرزدق: [من الوافر]

نَظَرْتُ كَمَا انْتَظَرْتَ الله حَتَّى كَفَاكَ المَاحِلِينَ لَكَ الْمِحَالَا[٣]

يريد: انتظرتُ كما انتظرتَ.

وقد يَكونُ: «أَنْظَرْتُ» فى معنى: انتظرت، تطلب بقولك: أَنْظِرْنِى، التنفيس الذى يُطْلَبُ بالانتظار.

فمِنْ[٤] ذلك قولُه: [من الوافر]

أَبَا هِنْدٍ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْنَا وَأَنْظِرْنَا نُخَبِّرْكَ اليَقِينَا[٥]

---

(١) البيت بلا نسبة فى المخصص (٤/ ١٧٠).
(٢) فى أ: انتظرتهم.
(٣) البيت فى ديوانه (٢/ ٦٥٥).
(٤) فى أ: من.
(٥) البيت لعمرو بن كلثوم فى ديوانه (٧١)، واللسان (نظر)، وتهذيب اللغة (١٤/ ٣٦٩)، والتاج =

ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿قَالَ أَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف: ١٤]، إنما هو طلب الإمهال والتسويف، فالمطلوب بقوله: [من الوافر]

... ... وَأَنْـظِـرْنَـا نُـخَـبِّـرْكَ الـيَـقِـيـنَـا

تنفيس، وفى قوله: ﴿أَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾: تسويف وتأخير.

وكذلك قوله: ﴿ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [١٣]: نَفِّسُونَا نقتبس وانتظروا علينا.

وكذلك ما جاء فى الحديث من إنظار المعسر. فهذا وإن كان التأخير يشملهما، فهو على تأخير دون تأخير، وليس تَسَرُّعُ مَنْ تَسَرَّع إلى تخطئة مَنْ قال: ﴿أَنْظِرُونَا﴾ بشىء، وليس ينبغى أن يقال فيما لَطُفَ: إنه خطأ، وهو - زعموا - قراءة يحيى بن وَثَّابٍ والأعمش.

قال:

قرأ نافعٌ وحفصٌ والمفضَّل عن عاصم: ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [١٦] خفيفة نصب.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿وَمَا نَزَّلَ﴾ مشددة.

ورَوَى عباس عن أبى عمرو: ﴿وَمَا نُزِّلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ مرتفعة النون مكسورة الزاى[1].

قال أبو على: من خفف [فقال][2]: ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ ففى ﴿نَزَلَ﴾ ذِكْرٌ مرفوع بأنه الفاعل يعود إلى الموصول، ويقوى التخفيف قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥]. ومن قال: ﴿وما نَزَّلَ﴾ فشدد، ففاعل الفعل الضمير العائد إلى اسم الله -تعالى- والعائد إلى الموصول الضمير المحذوف من الصلة، كالذى فى قوله تعالى: ﴿وَسَلَـٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾ [النمل: ٥٩] أى: اصطفاهم، وحجة ذلك كثرة ما فى القرآن من ذكر التنزيل.

= (نظر، إلى)، جمهرة أشعار العرب (١/ ٣٩٥)، وشرح ديوان امرئ القيس (٣٢٣)، وشرح القصائد السبع (٣٨٧)، وشرح القصائد العشر (٣٣١)، وشرح المعلقات السبع (١٧١)، وشرح المعلقات العشر ص (٩٠).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٠)، الإعراب للنحاس (٣/ ٣٥٩)، البحر المحيط (٨/ ٢٢٣)، التبيان للطوسى (٩/ ٥٢٦)، التيسير للدانى (٢٠٨)، تفسير الطبرى (٢٧/ ١٣١)، الحجة لابن خالويه (٣٤٢)، الحجة لأبى زرعة (٧٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٦)، الغيث للصفاقسى (٣٦٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٣١٠)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٣٧)، المعانى للفراء (٣/ ١٣٤)، تفسير الرازى (٢٩/ ٢٢٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٤).

(٢) سقط فى أ.

ومن قرأ: ﴿وَمَا نُزِّلَ﴾ فالعائد إلى الموصول الذكر المرفوع فى «نزل»، وذلك الذكر مرفوع بالفعل المبنى للمفعول. و «ما» الذى هو الموصول فى كل ذلك فى موضع جر بالعطف على الجار فى[1] قوله: ﴿أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ﴾.

قال:

قرأ ابن كثير، وعاصم فى رواية أبى بكر: ﴿إِنَّ المُصَدِّقِينَ والمُصَدِّقَاتِ﴾ [١٨] خفيف.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ مشددة الصاد فيهما[2].

قال أبو على: مَنْ خَفَّفَ فقال: ﴿إِنَّ المُصَدِّقِين﴾ فمعناه: إن المؤمنين والمؤمنات. وأما[3] قوله -تعالى-: ﴿وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [١٨] فهو فى المعنى كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [الكهف: ١٠٧]؛ لأن إقراض الله - تعالى - من الأعمال الصالحة.

وَمِنْ حجة مَنْ قال: ﴿المصَدِّقِينَ﴾ فخفف، أنه أعم من ﴿ٱلْمُصَّدِّقِينَ﴾.

أَلَا تَرَى أن ﴿ٱلْمُصَّدِّقِينَ﴾ مقصور على الصدقة، و ﴿المُصَدِّقِينَ﴾ يعم التصديق والصدقة؟! لأنَّ الصدقة من الإيمان؛ فهو أذهب فى باب المدح.

ومن حجة من ثقل فقال: ﴿ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ أنهم زعموا أن فى قراءة أُبَيٍّ: ﴿إن المُتَصَدِّقين والمُتَصَدِّقاتِ﴾، ومن حجتهم أن قوله - تعالى -: ﴿وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ اعتراض بين الخبر والمخبر عنه، والاعتراض بمنزلة الصفة؛ فهو للصدقة أشد ملائمة منه للتصديق، وليس التخفيف كذلك؛ لأنَّ الإيمان ليس الإقراضَ فقط، بل هو أشياءُ أُخَرُ، والإقراض منه.

---

(١) فى ب: من.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٠)، الإعراب للنحاس (٣/ ٣٦٠)، البحر المحيط (٨/ ٢٢٣)، التبيان للطوسى (٩/ ٥٢٦)، التيسير للدانى (٢٠٨)، تفسير الطبرى (٢٧/ ١٣٢)، تفسير القرطبى (١٧/ ٢٥٢)، الحجة لابن خالويه (٣٤٢)، الحجة لأبى زرعة (٧٠١)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٦)، الغيث للصفاقسى (٣٦٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٣١٠)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٣٧)، المعانى للفراء (٣/ ١٣٥)، تفسير الرازى (٢٩/ ٢٣٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٤).

(٣) فى ب: فأما.

ومِنْ حجة مَنْ خَفَّفَ فقال: ﴿الْمُصَدِّقِينَ﴾ أن يقول: لا نحمل قوله: ﴿وَأَقْرَضُواْ﴾ على الاعتراض، ولكِنَّا نعطفه على المعنى.

أَلَا ترى أن [قوله][1]: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ والْمُصَدِّقَاتِ﴾ معناه: إن الذين صدقوا؟! فكأنه فى المعنى: إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وأقرضوا، فحمل «وأقرضوا» على المعنى، كما كان معنى المُصَدِّقِينَ: الذين صَدَّقُوا؛ فكأنه قال: إنَّ الذين صدقوا وأقرضوا.

قال:

قرأ أبو عمرو وحده ﴿بِمَا أَتَاكُمْ﴾ [٢٣]، قصرًا.

وقرأ الباقون: ﴿ءَاتَىٰكُمْۗ﴾ ممدودًا[2].

قال أبو على: مِنْ حجة مَنْ قَصَرَ فقال: ﴿أَتَاكُمْ﴾ أنه معادل به ﴿فَاتَكُمْ﴾؛ فكما أنَّ الفِعْلَ للفائت فى قوله ﴿فَاتَكُمْ﴾، كذلك يكون الفعل الذى فى قوله: ﴿بِمَا أَتَاكُمْ﴾، والعائد إِلَى الموصول من الكلمتين: الذِكْرُ المرفوع بأنه فاعل.

وأنشَدَ أبو زيد: [من الوافر]

وَلَا فَـرِحٍ بِـخَـيْـرٍ إِنْ أَتَـاهُ وَلَا جَـزِعٍ مِـنَ الْحَـدَثَـانِ لَاعِ[3]

ومِنْ حجةِ مَنْ مَدَّ أَنَّ الخَيْرَ الذى يأتيهم هو مِمَّا يعطيه الله، فَإِذَا مد كان ذلك منسوبًا إلى الله سبحانه، وهو -تعالى- المعطى لذلك، ويكون فاعل الفعل[4] فى «آتاكم» ضميرًا عائدًا إلى اسم الله -تعالى- والهاء محذوفة من الصلة، تقديره: بما آتاكموه.

قال:

قرأ نافع وابن عامر: ﴿فَإِنَّ اللهَ الغَنِيُّ الحَمِيدُ﴾ [٢٤] ليس فيها ﴿هُوَ﴾.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١١)، الإعراب للنحاس (٣/٣٦٦)، البحر المحيط (٨/ ٢٢٥)، التبيان للطوسى (٩/ ٥٣٠)، التيسير للدانى (٢٠٨)، تفسير الطبرى (٢٧/ ١٣٦)، تفسير القرطبى (١٧/ ٢٥٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٣)، الحجة لأبى زرعة (٧٠١)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٦)، الغيث للصفاقسى (٣٦٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٣١١)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٣٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٤).
وفى أ: ممدودة.

(٣) تقدم.

(٤) فى أ: القول.

وكذلك فى مصاحف أهل المدينة والشام.

وقرأ الباقون: ﴿هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾[1].

قال أبو على: ينبغى أن يكون «هو» فى قول من قال: ﴿هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ فصلًا، ولا يكون مبتدأً؛ لأن الفصل حَذْفُهُ أَسهَل.

أَلَا تَرَى أنه لا موضع للفصل من الإعْراب، وقد يحذف فلا يُخِلُّ بالمعنى؛ كقوله: ﴿إِن تَـرَنِ أَنَاْ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩]؟!

ابن عامر فى رواية هشام: ﴿فَالْيَومَ لَا تُؤْخَذُ﴾ [١٥] بالتاء.

[وروى] ابن ذكوان [عنه] بالياء.

وكذلك الباقون بالياء.

قال أبو على: التاء حَسَنٌ؛ لتأنيث الفاعل، والياء حسن؛ للفصل الواقع بين الفعل والفاعل، وأَنَّ التأنيثَ ليس بحقيقى.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١١)، البحر المحيط (٨/ ٢٢٦)، التبيان للطوسى (٩/ ٥٣٠)، التيسير للدانى (٢٠٨)، تفسير الطبرى (٢٧/ ١٣٦)، تفسير القرطبى (١٧/ ٢٦٠)، الحجة لابن خالويه (٣٤٢)، الحجة لأبى زرعة (٧٠٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٧)، الغيث للصفاقسى (٣٦٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٣١٢)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٣٩)، المعانى للفراء (٣/ ١٣٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٤).

[بِسْمِ الله][(١)]

ذِكْرُ اختلافِهم فى سورة المجادَلة

قرأ عاصم فى رواية المفضل: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [٢] رفْعًا.

ولم يُخْتَلَفْ فى ذلك أنه نصب على لفظ حفص[(٢)].

قال أبو على: وجه الرفع أنه لغة تميم. قال سيبويه: وهو أَقْيَسُ الوجهين[(٣)]؛ وذلك أن النفى كالاستفهام، فكما لا يغير الاستفهام الكلام عما كان عليه فى الواجب؛ [فكذلك][(٤)] ينبغى ألا يغير فى النفى عما كان عليه فى الواجب.

ووجه النصب أنه لغة أهل الحجاز، والأَخْذُ فى التنزيل بلغتهم أولى، وعليها جاء قوله - تعالى -: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣٧].

ووجْهُهُ من[(٥)] القياس أنَّ «ما» يدخل على الابتداء والخبر؛ كما أن «ليس» تدخل عليهما[(٦)]، وهى تنفى ما فى الحال؛ كما أن «ليس» تنفى ما فى الحال، وقد رأيت الشبهين إذا قاما فى شىء من شىء جذباه[(٧)] إلى حكم ما فيه الشَّبَهَان منه.

فمن ذلك جَميعُ مَا لَا ينصرف مع كثرته واختلاف فنونه، لَمَّا حَصَل فيه شَبَهان[(٨)] من الفعل صار بمنزلته فى امتناع الجر والتنوين منه؛ فكذلك «ما»، لَمَّا حصل فيه الشبَهَان من «ليس» وجَبَ على هذا أن يكونَ فى حكمها، ويَعمَلَ عملها؛ كما أن جميع ما لا ينصرف صار بمنزلة الفعل فيما ذكرنا، وغير ذلك يبعد فيه كما يبعد صرف ما لا ينصرف.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: الإملاء للعكبرى (٢/ ١٣٨)، البحر المحيط (٨/ ٢٣٢)، التبيان للطوسى (٩/ ٥٣٨)، تفسير القرطبى (١٧/ ٢٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٨)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٧٠)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٤٦)، تفسير الرازى (٢٩/ ٢٥٤).

(٣) فى ب: لوجهين.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى ب: فى.

(٦) فى ب: عليها.

(٧) فى ب: جراه.

(٨) فى أ: الشبهان.

قال:

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَالَّذِينَ يَظَّهَّرُونَ﴾ [٢] بغير ألف.

وقرأ عاصم: ﴿يُظَاهِرُونَ﴾ خفيف، بألف وضم الياء.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿يَظَّاهَرُونَ﴾ بفتح الياء، بألف، مشددة الظاء[(١)].

قال أبو على: ظَاهَر من امرأته، وظَهَّرَ، مثل: ضَاعف وضَعَّف، وتدخل التاء على كل واحد منهما؛ فيصير: تَظَاهَر وَتَظهَّرَ، ويَدْخُلُ حرف المضارعة، فيصير: يَتَظَاهر وَيَتَظَهَّر، ثم تدغم التاء فى الظاء؛ لمقاربتها لها؛ فيصير: يَظَّاهَرُ ويَظَّهَّرُ، وتفتح الياء التى [للمضارعة][(٢)]؛ لأنها للمطاوعة، كما تفتحها فى «يتدحرج»، الذى هو مطاوع «دحرجته»، وإنما فتحت الياء فى: يَظَّاهَر ويَظَّهَّر؛ لأنه للمطاوع، كما أن «يتدحرج» كذلك، ولأنه على وزنهما وإن لم يكونا للإلحاق.

فأما قول عاصم: ﴿يُظَاهِرُونَ﴾ فقال أبو الحسن: هو كثير فى القراءة وفى كلام العرب.

قال أبو على: وقَولُهُم: «الظِّهَارَ» وكثرة ذلك على الألسنة يدل على ما قال أبو الحسن.

قال:

قرأ حمزة وحده: ﴿وَيَنْتَجُون﴾ [٨] بغير ألف.

والباقون ﴿وَيَتَنَاجَوْنَ﴾ بألف[(٣)].

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١١)، الإعراب للنحاس (٣/ ٣٧١)، البحر المحيط (٨/ ٢٣٢)، التبيان للطوسى (٩/ ٥٣٨)، التيسير للدانى (٢٠٩)، تفسير الطبرى (٢٨/ ٦)، تفسير القرطبى (١٧/ ٧٣)، الحجة لابن خالويه (٢٨٨)، الحجة لأبى زرعة (٧٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٨)، الغيث للصفاقسى (٣٦٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٣١٣)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٤٦)، المعانى للفراء (٣/ ١٣٨)، تفسير الرازى (٢٩/ ٢٥٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٥).

(٢) فى ب: هى حرف المضارعة.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٢)، الإعراب للنحاس (٣/ ٣٧٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٣٨)، البحر المحيط (٨/ ٢٣٦)، التبيان للطوسى (٩/ ٥٤٤)، التيسير للدانى (٢٠٩)، تفسير الطبرى (٢٨/ ١٠)، تفسير القرطبى (١٧/ ٢٩١)، الحجة لابن خالويه (٣٤٣)، الحجة لأبى زرعة (٧٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٨)، الغيث للصفاقسى (٣٦٦)، =

قال أبو على: ﴿يَتَنَجُونَ﴾: يفتعلون، من «النجوى»، و «النجوى» مصدر كـ «الدعوى» و«العَدْوَى».

ومثل ذلك فى أنه على «فَعْلَى»: التَّقْوَى، إلَّا أن الواو فيها مبدلة وليست بلام، ولما كان مَصْدرًا وقَعَ الجمع[١] على لفظ الواحد فى قوله -تعالى-: ﴿إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٤٧]، أى: ذوو نجوى. ومما يَدُلُّ على ذلك قوله -تعالى-: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ﴾ [النساء: ١١٤]، أى: إلا فى نجوى من أمر بصدقة، فأفرد [ذلك][٢] وإنْ كان مضافًا إلى جماعة؛ لَمَّا كان مصدرًا، كقوله -تعالى-: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ﴾ [لقمان: ٢٨] ونحو ذلك. وقال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ﴾ [٧]، فقوله[٣]: ﴿ثَلَٰثَةٍ﴾ يحتمل جَرُّهُ أمرين:

أحدهما: أن يكون مجرورًا بإضافة «نَجْوَى» إليه؛ كأنه: ما يكون من سِرَارِ ثلاثةٍ إلا هو رابعهم، أى: لا يخفى عليه ذلك؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ﴾ [التوبة: ٧٨]، وكقوله -تعالى-: ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧].

ويجوز أن يكون «ثَلاثَةٍ» جَرًّا على الصفة؛ على قِيَاسِ قوله -تعالى-: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾.

فأما «النَّجِيُّ» فصفة تقع على الكثرة، كالصّدِيق والرفيق والحَمِيم، ومثله الغَزِيّ.

[و][٤] قال جرير فجمع: [من الوافر]

تُرِيحُ نِفَادَهَا جُشَمُ بْنُ بَكْرٍ وَمَا نَطَقُوا بِأَنْجِيَةِ الْخُصُومِ[٥]

وأنشد أبو زيد: [من الرجز]

إِنِّى إِذَا مَا الْقَوْمُ كَانُوا أَنْجِيَهْ وَاخْتَلَفَ الْقَوْلُ اخْتِلَافَ الأَرْشِيَهْ[٦]

= الكشاف للزمخشرى (٤/ ٧٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٣١٤)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٤٩)، المعانى للفراء (٣/ ١٤١)، تفسير الرازى (٢٩/ ٢٦٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٥).

(١) فى أ: الجميع.
(٢) سقط فى ب.
(٣) فى أ: وقوله.
(٤) سقط فى ب.
(٥) البيت فى شرح شواهد الإيضاح (٣٥٩)، وليس فى ديوانه، والتاج (نجا)، واللسان (نجا).
(٦) الرجز لسحيم بن وثيل اليربوعى، واللسان (نجا)، والتاج (نجا)، وبلا نسبة فى اللسان =

وفى التنزيل: ﴿خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠].

فأما قول حمزة: ﴿يَنْتَجُونَ﴾، وقول سائرهم: ﴿وَيَتَنَٰجَوْنَ﴾، فإنَّ «يفتعلون» و«يتفاعلون» يجريان مجرى واحدًا، ومن ثَمَّ قالوا: ازدَوَجُوا واعتوروا، فصححوا الواو -وَإِنْ كانت على صورة يجب فيها الاعتلال- لَمَّا كان بمعنى: تَعَاوَروا وتَزَاوَجُوا[1]؛ كما صح «عَوِرَ» وَ «حَوِلَ» وَ «صَيِدَ»؛ لمَّا كان ذلك [على معنى][2]: افعَالَّ، ومِنْ ثَمَّ جاء: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ٣٨]، فَ «ادَّركُوا»: افتعلوا، وادَّاركوا: تفاعلوا؛ فكذلك المعنى فى ﴿يَنْتَجُونَ﴾ وَ: ﴿وَيَتَنَٰجَوْنَ﴾ [١٢] واحد.

ومن حجة مَنْ قرأ: ﴿وَيَتَنَٰجَوْنَ﴾ [٨] قوله -تعالى-: ﴿إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ﴾ [١٢]، ﴿وَتَنَٰجَوْاْ بِٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰٓ﴾ [٨]، فهذا مطاوع «ناجيتم»، وليس فى هذا رد لقراءة حمزة: ﴿يَنْتَجُونَ﴾؛ لأن هذا فى مساغه وجوازه مثل «نَاجَيْتُمْ»، و: ﴿يَنْتَجُونَ﴾، قراءة الأعمش فيما زعموا.

قال: قرأ عاصم وحده: ﴿تَفَسَّحُواْ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ﴾ [١١] بألف.

وقرأ الباقون: ﴿فِى المَجْلِسِ﴾ بغير ألف[3].

قال أبو على: زعموا أنه مجلسُ النبى ﷺ، وإذا[4] كان كذلك فالوجه الإفراد.

ويجوز أن يُجْمَعَ على هذا، على أن تجعل لكل جالس مجلسًا، أى: موضِعَ جلوس، ويكون المجلس على إرادة العموم مثل قولهم: كثُرَ الدينار والدرهم؛

= (روى)، وأساس البلاغة (نجو)، وجمهرة اللغة (٢٣٥، ٨٠٩)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٤٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى (٦٥٦)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٩١٤)، ومغنى اللبيب (٢/ ٥٨٥)، ونوادر أبى زيد (١١)، وتهذيب اللغة (١١/ ١٩٩)، ومقاييس اللغة (٥/ ٣٩٩)، ومجمل اللغة (٤/ ٣٨٢)، وأساس البلاغة (نجو، روى).

(١) فى ب: وتراوحوا.

(٢) فى ب: بمعنى.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٢)، الإعراب للنحاس (٣/ ٣٧٨)، البحر المحيط (٨/ ٢٣٦)، التبيان للطوسى (٩/ ٥٤٨)، التيسير للدانى (٢٠٩)، تفسير الطبرى (٢٨/ ١٣)، تفسير القرطبى (١٧/ ٢٩٧)، الحجة لابن خالويه (٣٤٣)، الحجة لأبى زرعة (٧٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٩)، الغيث للصفاقسى (٣٦٦)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٧٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٣١٤، ٣١٥)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٥١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٥).

(٤) فى أ: فإذا.

فيشتمل على هذا جميع المجالس.

ومثله فى التنزيل: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢].

وقرأ نافع وابنُ عامر وحفصٌ عن عاصم والأعمشُ عن أبى بكر عن عاصم، وهارون بن حاتم عن أبى بكر عن عاصم: ﴿وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ﴾ [١١] برفع الشين.

وأما يحيى فروى عن أبى بكر أنه لم يحفظ كيف قرأ عاصم، زعم ذلك خلفٌ وأبو هشام والوكِيعِىُّ عن يحيى.

وقال ابن سعدان عن محمد بن المنذر عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿وَإِذَا قِيلَ انْشِزُوا فَانْشِزُوا﴾ بكسر الشين.

وقال غيره عن يحيى عن أبى بكر: لم أحفظها عن عاصم، فسألت عنها الأعمش، فقال: ﴿انْشِزُوا فَانْشِزُوا﴾ بكسر الشين فيهما.

وقال عبد الجبار بن محمد العُطَارِدِىّ: سألت عروة بن محمد: كيف ينبغى أن تكون فى قراءة عاصم؟ فقرأهما برفع الشين.

وقال: هو مثل: ﴿يَعْكُفُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿وَإِذَا قِيلَ انْشِزُوا فَانْشِزُوا﴾ بكسر الشين فيهما[١].

قال أبو على: ﴿ٱنشُزُواْ﴾: قوموا، والنَّشْزُ: المرتفع من الأرض. [قال الأخطل:][٢] [من الطويل]

تَرَى الثَّعْلَبَ الحَوْلِىَّ فِيهَا كَأَنَّهُ إِذَا مَا عَلَا نَشْزًا حِصَانٌ مُجَلَّلُ[٣]

ومِنْ هذا: نُشوز المرأة على زوجها. و «يَنْشِز وينْشُز»، مثل: «يحشِرُ ويحْشُرُ»،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٢)، الإعراب للنحاس (٣/ ٣٧٩)، البحر المحيط (٨/ ٢٣٧)، التبيان للطوسى (٩/ ٥٤٨)، التيسير للدانى (٢٠٩)، تفسير الطبرى (٢٨/ ١٤)، تفسير القرطبى (١٧/ ٢٩٩)، الحجة لابن خالويه (٣٤٤)، الحجة لأبى زرعة (٧٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٩)، الغيث للصفاقسى (٣٦٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٣١٥)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٥١)، المعانى للفراء (٣/ ١٤١)، تفسير الرازى (٢٩/ ٢٧٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٥).

(٢) فى أ: وقال الشاعر.

(٣) تقدم.

و «يعكِف ويعكُف». قال: [وَ][1]رَوَى المفضَّل عن عاصم: ﴿أولَئِكَ كُتِبَ فِي قُلُوبِهُمُ الإِيْمَانُ﴾ [٢٢] برفع الكاف من «كتب» ورفع النون من «الإِيمانُ»[2].

وقرأ الباقون: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾ [بفتح الكاف ونصب الإيمان].

قال أبو على: معنى: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾: كتب فى قلوبهم علامته، فحذف المضاف، ومعنى كتابة الإيمان فى قلوبهم: أنها سِمَةٌ لِمن يشاهدهم من الملائكة أنهم مؤمنون؛ كما أن قوله فى الكفار: ﴿وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ [التوبة: ٩٣] علامة يعلم مَنْ يشاهدها من الملائكة أنه مطبوع[3] على قلبه.

وعلى هذا قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تُطِعۡ مَنۡ أَغۡفَلۡنَا قَلۡبَهُۥ عَن ذِكۡرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨]، أى: جعلناه غُفْلًا من العلامة التى تكون فى قلوب الذاكرين.

فمَنْ أسنَدَ الفعل إلى الفاعل؛ فَلِتَقَدُّمِ ذكر الاسم.

ويقوى ذلك: أن المعطوف عليه مثله، وهو قوله -تعالى-: ﴿وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنۡهُۖ﴾ [٢٢]. ومن قال: ﴿كُتِبَ﴾، فلأنه يعلم أنه من فِعْلِ الله، سبحانه وتعالى.

قرأ نافع وابن عامر: ﴿أَنَا وَرُسُلِيَ إِنَّ اللهَ﴾ بفتح الياء. [و][4]الباقون لا يحركون[5].

قال أبو على: التحريك والإسكان جميعًا حسنان.

* * *

(١) سقط فى ب.
(٢) ينظر: البحر المحيط (٨/ ٢٣٩)، التبيان للطوسى (٩/ ٥٥٥)، تفسير القرطبى (١٧/ ٣٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٠)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٥٤)، المعانى للفراء (٣/ ١٤٢)، تفسير الرازى (٢٩/ ٢٧٧).
(٣) فى أ: المطبوع.
(٤) سقط فى ب.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٢)، التيسير للدانى (٢٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٩)، الغيث للصفاقسى (٣٦٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٣١٥)، تفسير الرازى (٢٩/ ٢٧٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٦).

[بِسْمِ الله][(١)]

ذِكْرُ اختلافهم فى سورة الحَشْر

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿يُخَرِّبُونَ﴾ [٢] مشددة[(٢)].

وقرأ الباقون: ﴿يُخْرِبُونَ﴾ خفيفة[(٣)].

قال أبو على: خَرِبَ الموضع وأخْربْتُه وخَرَّبته، مثل: فَرِحَ وَفَرَّحْتُه و[أفرحْتُه][(٤)]، وغَرِمَ وَغَرَّمته وأغْرمته. [وقال الأعشى:][(٥)] [من المتقارب]

... ... وَأَخْرَبْتَ مِنْ أَرْضِ قَوْمٍ دِيَارَا[(٦)]

وحكى عن أبى عمرو: الإخْرابُ: أن يُترك[(٧)] الموضِعَ خَرِبًا، والتخريبُ: الهدم.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿مِن وَرَاءِ جِدَارٍ﴾ بألف. والباقون: ﴿جُدُرٍ﴾[(٨)] [١٤].

قال أبو على: المعنى فى الجمع: أنهم لا يُصْحِرُونَ[(٩)] معكم للقتال، ولا يَبْرُزُونَ

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: شديدة.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٣)، البحر المحيط (٨/ ٢٤٣)، التبيان للطوسى (٩/ ٥٥٧)، التيسير للدانى (٢٠٩)، تفسير الطبرى (٢٨/ ٢١)، تفسير القرطبى (١٨/ ٤)، الحجة لابن خالويه (٣٤٤)، الحجة لأبى زرعة (٧٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٢)، الغيث للصفاقسى (٣٦٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٣١٦)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٥٦)، المعانى للفراء (٣/ ١٤٣)، تفسير الرازى (٢٩/ ٢٨٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٦).

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: قال الشاعر.

(٦) عجز بيت، وصدره:

فأقللت قومًا وأعمرتهم ....

ينظر: ديوانه ص (٤٩).

(٧) فى ب: تترك.

(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٣)، الإعراب للنحاس (٣/ ٤٠١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٣٩)، البحر المحيط (٨/ ٢٤٩)، التبيان للطوسى (٩/ ٥٦٥)، التيسير للدانى (٢٠٩)، تفسير الطبرى (٢٨/ ٣١)، تفسير القرطبى (١٨/ ٣٥)، الحجة لابن خالويه (٣٤٤)، الحجة لأبى زرعة (٧٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٢)، الغيث للصفاقسى (٣٦٧)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٨٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٣١٦، ٣١٧)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٦٣)، المعانى للفراء (٣/ ١٤٦)، تفسير الرازى (٢٩/ ٢٩٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٦).

(٩) أصحر القوم: إذا برزوا فى الصحراء أو إلى فضاء لايواريهم شىء. اللسان (صحر).

لكم، ولا يقاتلونكم حتى يكونَ بينكم وبينهم حاجز من حصن أَوْ سُور، فإذَا كان كذلك[١]، فالمعنى على الجمع؛ إذْ ليس المعنى أنهم يقاتلونكم من وراء جِدَارٍ واحد، ولكن مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ، كما لا يقاتلونكم إلَّا فى قُرًى محصَّنَةٍ؛ فكما أن «القرى» جماعة، كذلك «الجُدُر» ينبغى أن يكون جمعًا، وكان المراد فى الإِفْرَادِ الجَمْع؛ لأنه يعلم أنهم لا يقاتلونهم من وراء جدار واحد.

قال: نصب ابنُ كثِيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو: ﴿إِنِّىَ أَخَافُ اللهَ﴾ [١٦]. وأسكنها الباقون[٢].

قال أبو على: التحريك والإسكان حَسَنان.

* * *

---

(١) فى ب: كذا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٤)، تفسير القرطبى (١٨/ ٤٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٢)، الغيث للصفاقسى (٣٦٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٣١٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٦).

[بِسْمِ اللهِ][١]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِم فِى سورة الممتحنة

قرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمر: ﴿يُفْصَلُ﴾ [٣] برفع الياء وتسكين الفاء ونصب الصاد[٢].

وقرأ عاصم بفتح الياء وكسر الصاد.

وقرأ ابن عامر: ﴿يُفَصَّلُ﴾ برفع الياء [وتشديد الصاد وفتحها][٣].

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿يُفَصِّل﴾ برفع الياء والتشديد وكسر الصاد.

قال أبو على: يَذْهَبُ أبو الحسن فى هذا النحو إلَى أن الظرفَ أقيم مُقَامَ الفاعل، وتُرِكَ على الفتح الذى كان يَجرِى عليه فى الكلام؛ لجَرْيِهِ فى أكثر الكلام منصوبًا، وكذلك يقول فى قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾، وكذلك يَجِىءُ على قياس قوله -تعالى-: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾.

قال أبو على: فاللفظ على قوله مَفْتُوح، الموضع رفع، كما كان اللفظ فى قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾، وما [جاءنى][٤] مِنْ رَجُلٍ -مجرورًا، والموضع موضع رفع.

والقول فى قراءة ابن عامر: ﴿يُفَصَّلُ﴾ مثل القول فى ﴿يُفْصلُ﴾. وقول عاصم: ﴿يَفْصِلُ﴾ حَسَنٌ، والضمير يرجع إلَىَ الله -تعالى- ودل عليه قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ﴾.

وكذلك قول حمزة والكسائى: ﴿يُفَصِّلُ﴾ مثل ما قرأ عاصم فى إسناد الفعل إلى الضمير الذى دل عليه قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ﴾.

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿ولا تُمَسِّكُوا﴾ [١٠] بالتشديد.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٤)، الإعراب للنحاس (٣/ ٤١٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٣٩)، البحر المحيط (٨/ ٢٥٤)، التبيان للطوسى (٩/ ٥٧٦)، التيسير للدانى (٢١٠)، تفسير الطبرى (٢٨/ ٤٠)، تفسير القرطبى (١٨/ ٥٥)، الحجة لابن خالويه (٣٤٤)، الحجة لأبى زرعة (٧٠٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٣)، الغيث للصفاقسى (٣٦٧)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٩٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٣١٨)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٦٨)، المعانى للفراء (٣/ ١٤٩)، تفسير الرازى (٢٩/ ٣٠٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٧).

(٣) فى ب: والتشديد وفتح الصاد.

(٤) سقط فى ب.

وقرأ الباقون ﴿ولا تُمْسِكُوا﴾ خفيفة[(١)].

قال أبو على: حُجَّةُ مَنْ قال: ﴿تُمْسِكُوا﴾، قوله -تعالى-: ﴿فَإِمْسَاكُۢ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا﴾، ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِى ٱلْبُيُوتِ﴾ [البقرة: ٢٣١]، و﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

وقال أبو الحسن: ﴿تُمَسِّكُوا﴾؛ لأنها مِنْ: مَسَّكْتُ بالشَّئِ، قال: وهو كثير أو أكثر. [قال:][(٢)] ومِنْ حجته: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ﴾ [الأعراف: ١٧٠].

قال: قرأ عاصم: ﴿أُسْوَةٌ﴾ [٤] برفع الألف.

وقرأ الباقون: ﴿إِسْوَةٌ﴾ كسرًا[(٣)].

قال أبو على: «إِسْوَةٌ» و «أُسْوَةٌ» لغتان.

[حدثنا ابنُ مجاهد][(٤)] قال: حدثنى الحَسَنُ بن العباس الجَمَّال قال: حدثنى الحُلوانِيُ عن شَبَابٍ عن أحمدَ بنِ موسى عن أبى عمرو: ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ [٤] يَمُدُّ ويهمز ولا ينون، مثل: بُرَعَاعُ.

قال: ولا اختلاف فى ذلك بين أحد من القراء أنها بهذا اللفظ[(٥)].

قال أبو على: بَرِىءٌ وَبُرَآءُ، مثل: فقيه وفقهاء، وظريف وظرفاء، الهمزة الأولى فى «فُعَلاء» لام الفعل، والثانية المنقلبة عن ألف التأنيث، والألف التى قبل الهمزة زيادة لحِقَتْ مع علامة التأنيث، ويدلك على أن الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث -

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٥)، الإعراب للنحاس (٣/ ٤١٧)، البحر المحيط (٨/ ٢٥٧)، التبيان للطوسى (٩/ ٥٨٢)، التيسير للدانى (٢١٠)، تفسير الطبرى (٢٨/ ٤٨)، تفسير القرطبى (١٨/ ٦٥)، الحجة لابن خالويه (٣٤٤)، الحجة لأبى زرعة (٧٠٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٤)، الغيث للصفاقسى (٣٦٧)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٩٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٩)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٧٣)، المعانى للفراء (٣/ ١٥١)، تفسير الرازى (٢٩/ ٣٠٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٧).

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٤)، البحر المحيط (٨/ ٢٥٤)، التبيان للطوسى (٩/ ٥٧٧)، التيسير للدانى (١٧٨)، تفسير القرطبى (١٨/ ٥٦)، الحجة لابن خالويه (٣٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٣)، الغيث للصفاقسى (٣٦٧)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٩٠).

(٤) سقط فى أ.

(٥) ينظر: الإعراب للنحاس (٣/ ٤١٣)، البحر المحيط (٨/ ٢٥٤)، تفسير القرطبى (١٨/ ٥٦)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٦٨)، المحتسب لابن جنى (٢/ ٣١٩)، المعانى للفراء (٣/ ١٥٠)، تفسير الرازى (٢٩/ ٣٠١).

لوقوعها طرفًا بعد ألف- أنه إذَا زَالَتْ هذه الصورة زالت الهمزة، وعاد حرف اللين، وذلك قولك: صَحْرَاء وصَحَارى، ويدلك على أن علامة التأنيث الألف [المنقلبة][١] عنها الهمزة، أن العلامتين الأُخْرَيَيْن كل واحدةٍ مِنهما على حرفٍ مفردٍ؛ فكذلك فى هذا النحو من «فُعَلَاء» ونحوها مما لا يكون للإلحاق. والدليل على أن الألف التى قبلها: زيادة، أنها لا تخلو من أن تكون زائدة أو[٢] للتأنيث [فلا تكون التى للتأنيث]؛ لأن علامته إنما تكون آخرًا ولا تكون وسطًا.

وقد جاء فى غيرِ القِراءةِ ألفاظٌ فى جمع «بَرِيء»، قالوا: بَرِيءٌ وَبِرَآء[٣]، كما قالوا: ظريف وظِرَاف. وقالوا: بُرَاءٌ، كما قالوا: تَوْءَمٌ وتُؤَام. وجاء لفظُ المصدر - أيضًا- فى موضع الجمع، قالوا: نحن البَرَاء.

* * *

(١) فى ب: التى انقلبت.
(٢) فى أ: أو التى.
(٣) فى ب: براء.

[بِسْمِ اللهِ][1]

ذِكْرُ اختِلافِهِمْ فى سورة الصف

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وعاصمٌ فى رواية أبى بكر: ﴿مِنْ بَعْدِيَ اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [٦] بفتح الياء.

وقرأ عاصم فى رواية حفص، وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿مِنۢ بَعۡدِى ٱسۡمُهُۥٓ أَحۡمَدُۖ﴾ لا يحركون الياء[2].

قال أبو على: إنْ حركتَ الياء قُلْتَ: ﴿من بَعْدِيَ اسْمُهُ﴾ فحذفت همزة الوصل للإدْرَاجِ، وَإنْ أسكنتَها قلتَ: ﴿مِنۢ بَعۡدِى ٱسۡمُهُۥٓ﴾ فحذفتَ الياء؛ لالتقاء الساكنين، أحد الساكنين الياء من ﴿مِنۢ بَعۡدِى﴾، والآخَرُ: السِّينُ من ﴿ٱسۡمُهُۥٓ﴾؛ لأنَّ همزةَ الوصل تسقط فى الإِدْراج، فإذا سقطت التقى الساكنان، وإذَا التقَيَا حَذَفْتَ الأوَّلَ منهما، كما تُحرِّكَ الأولَ فى نحو: اذْهَبِ اذهَبْ.

فأما قوله -تعالى-: ﴿ٱسۡمُهُۥٓ أَحۡمَدُۖ﴾، فجملةٌ فى موضع جر؛ لكونها وصفًا لـ «رسول»، فكما أن قوله: ﴿يَأۡتِى﴾ من قوله: ﴿يَأۡتِى مِنۢ بَعۡدِى﴾ فى موضع جر، كذلك ما عطف عليه من الجملة الثانية. ويدلك على ذلك ارتفاع المفرد الذى هو: ﴿مُبَارَكٌ﴾ من قوله -تعالى-: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢، ١٥٥]، فأما قوله -تعالى-: ﴿ٱسۡمُهُۥٓ أَحۡمَدُۖ﴾، فـ «أَحْمَدُ» عبارة عن الشخص، والاسم قَوْلٌ، والقول لا يكون الشَّخْصَ، وخبر المبتدأ ينبغى أن يكون المبتدأ فى المعنى، فذلك على إضمارٍ تقديره: اسمُه قَوْلُ أحمد، فحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مُقامه؛ كما تقول: الليلةُ الهلالُ، وأنت تريد: الليلةُ ليلةُ الهلال، فتحذف «الليلة» وكذلك قوله: ﴿يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ فِى ٱلتَّوۡرَىٰةِ﴾ [الأعراف: ١٥٧] المعنى: يجدون ذِكرَهُ مكتوبًا.

أَلَا ترى أن الشخص لا يكتب؟! وهذا مذهب سيبويه.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٥)، تفسير القرطبى (١٨/ ٨٣)، الحجة لابن خالويه (٣٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٥)، الغيث للصفاقسى (٣٦٧)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٩٩)، المجمع للطبرسى (٢٧٩)، تفسير الرازى (٢٩/ ٣١٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٧).

قال: تقول إذا نَظَرْتَ فى الكتاب: هذا زيد، تريد: هذا ذكرُ زيد، أو[1]: اسم زيد؛ فَلَمَّا لم يكن الشخْصَ المشارَ إليه، وإنما المشارُ إليه كتابهُ، حَمَلَه على هذا الذى ذكرنا عنه.

قال: قرأ ابن كثير وعاصم -فى رواية حفص- وحمزة والكسائى: ﴿مُتِمُّ نُورِهِۦ﴾ [٨] مضاف.

وقرأ نافع وعاصم -فى رواية أبى بكر- وأبو عمرو وابن عامر: ﴿مُتِمٌّ نُورَهُ﴾ [رفع منون.][2]

قال أبو على: الإضافة فيه يُنْوَى بها الانفصال، كما يقصد فى قوله -تعالى-: ﴿عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ﴾ [الأحقاف: ٢٤].

ومثل ذلك: ﴿ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، و: ﴿إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧]. والنصب فى: ﴿مُتِمٌّ نُورَهُ﴾ على أنه فى حال الفعل، وفى ما يأتى.

ومثل ذلك: ﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٨] و ﴿كَشِفَاتٌ ضُرَّهُ﴾.

وقرأ ابن عامر وحده: ﴿تجارة تُنَجِّيكُم﴾ [١٠] بالتشديد.

وقرأ الباقون: ﴿تُنجِيكُم﴾ خفيف[3].

قال أبو على: حجة ﴿تُنَجِّيكُمْ﴾ بالتشديد، قوله -تعالى-: ﴿وَنَجَّيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [فصلت: ١٨].

وحجة ﴿تُنجِيكُم﴾: ﴿فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [العنكبوت: ٢٤].

---

(١) فى أ: و.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٥، ٤١٦)، الإعراب للنحاس (٣/ ٤٢٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٤٠)، البحر المحيط (٨/ ٢٦٣)، التبيان للطوسى (٩/ ٥٩١)، التيسير للدانى (٢١٠)، تفسير الطبرى (٢٨/ ٥٨)، تفسير القرطبى (١٥/ ٨٥)، الحجة لابن خالويه (٣٤٥)، الحجة لأبى زرعة (٧٠٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٥)، الغيث للصفاقسى (٣٦٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٢٠)، المجمع للطبرسى (٩/ ٢٧٩)، المعانى للفراء (٣/ ١٥٣)، تفسير الرازى (٢٩/ ٣١٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٧).

وما بين المعقوفين سقط فى ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٦)، البحر المحيط (٨/ ٢٦٣)، التبيان للطوسى (٩/ ٥٩٣)، التيسير للدانى (٢١٠)، تفسير القرطبى (١٨/ ٨٧)، الحجة لابن خالويه (٣٤٥)، الحجة لأبى زرعة (٧٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٥)، الغيث للصفاقسى (٣٦٨)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٩٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٢٠)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٢٨١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٩).

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿كُونُوا أَنْصَارًا لله﴾ [١٤] منونة.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿أَنصَارَ ٱللَّهِ﴾ مضاف(١).

قال أبو على: زعموا أن فى حرف عبد الله: ﴿أنتم أنصار لله﴾، وإذا كان كذلك فليس موضع تَزْجِيَةٍ؛ إنما هو إخبار عنهم بأنهم أنصَارُ الله، ويكون قوله: ﴿كُونُوٓاْ﴾ أمرًا بإدامة النصر والثبات عليه؛ كقوله -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ﴾ [النساء: ١٣٦].

وموضع الكاف نَصْب على الحَمْل على المعنى مما فى ﴿أَنصَارَ ٱللَّهِ﴾ من معنى الفعل؛ كأنه: قال: نصرتم الله مثل نصرة الحواريين لدين الله، عز وجل.

ولا يدل قوله -تعالى-: ﴿قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ [١٤] على اختيار الإضافة فى(٢) قوله -تعالى-: ﴿كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ﴾؛ لأن أولئك قد كان منهم ذلك، فَأُخْبِرُوا عن أمر كان وَقَعَ منهم. ويجوز أن يكون غيرهم فى تَزْجِيَةٍ إلى ذلك فى قول من نَوَّنَ: ﴿أَنْصَارًا لله﴾.

قال: حَرَّكَ نافع فى هذه السورة: ﴿مَنْ أَنْصَارِيَ إِلَى الله﴾.

وأسكنها الباقون(٣).

قال أبو على: [و](٤) كِلَا الأمرين حَسَنٌ.

[بِسْم الله](٥)

سورة الجمعة

قال أبو بكر أحمد بن موسى: لم يختلفوا فى سورة الجمعة.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٦)، الإعراب للنحاس (٣/ ٤٢٤)، البحر المحيط (٨/ ٢٦٤)، التبيان للطوسى (٩/ ٥٩٤)، التيسير للدانى (٢١٠)، تفسير الطبرى (٢٨/ ٥٩)، تفسير القرطبى (١٨/ ٨٩)، الحجة لابن خالويه (٣٤٥)، الحجة لأبى زرعة (٧٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٥)، الغيث للصفاقسى (٣٦٨)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١٠١)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٢٠)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٢٨١)، المعانى للفراء (٣/ ١٥٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٧).

(٢) فى أ: من.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٦)، التبيان للطوسى (٩/ ٥٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٥)، الغيث للصفاقسى (٣٦٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٢١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٧).

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى أ.

[بِسْمِ الله](١)

ذِكْرُ اختلافهم فى سورة «المنافقين»

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائى: ﴿خُشْبٌ﴾ [٤] فيما(٢) قرأت عَلَى قنبل، خفيفة.

وقال أبو ربيعة(٣): ﴿خُشُبٌ﴾ مثقلة.

ورَوَى عُبَيْد عن أبى عمرو: ﴿خُشُبٌ﴾ مثقلة.

وكذلك رَوَى عباس أيضًا.

وقال الخَفَّاف وأبو زيد: مثقّل.

وقال اليزيدِىُّ وعبد الوارث: ﴿خُشْبٌ﴾ خفيفة.

وقرأ نافع [وعاصم] وابن عامر وحمزة: ﴿خُشُبٌ﴾ مثقلة. [و](٤)المفضل عن عاصم: ﴿خُشْبٌ﴾ خفيفة(٥).

قال أبو على: مَنْ خَفَّفَ فقال: ﴿خُشْبٌ﴾ جعَلَه مثل: بَدَنَة وبُدْن، وقال:

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: مما.

(٣) محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين بن سنان: أبو ربيعة الربعى المكى المؤدب مؤذن المسجد الحرام مقرئ جليل ضابط، أخذ القراءة عرضًا عن: البزى وقنبل، قال الدانى: وضبط عنهما روايتهما وصنف ذلك فى كتاب أخذه الناس عنه وسمعوه منه، وهو من كبار أصحابهما وقدمائهم، من أهل الضبط والإتقان والثقة والعدالة، وأقرأ الناس فى حياتهما، قلت: وطريقه عن البزى هى التى فى الشاطبية والتيسير من طريق النقاش عنه، روى القراءة عنه عرضًا: محمد بن الصباح ومحمد بن عيسى بن بندار وعبد الله بن أحمد البلخى ومحمد ابن موسى الهاشمى العباسى ومحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله وإبراهيم بن عبد الرزاق ومحمد بن الحسن النقاش وهبة الله بن جعفر وعمر بن محمد بن عبد الصمد بن بنان وأحمد ابن محمد بن هارون ومحمد بن أحمد الداجونى ويوسف بن يعقوب، فيما ذكره الهذلى فيهما، والله أعلم، مات فى رمضان سنة أربع وتسعين ومائتين.
ينظر: الغاية (٢/ ٩٩).

(٤) سقط فى ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٦)، الإعراب للنحاس (٣/ ٤٣٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٤١)، البحر المحيط (٨/ ٢٧٢)، التبيان للطوسى (١٠/ ١١)، التيسير للدانى (٢١١)، تفسير الطبرى (٢٨/ ٧٠)، تفسير القرطبى (١٨/ ١٢٥)، الحجة لابن خالويه (٣٤٦)، الحجة لأبى زرعة (٧٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٦)، الغيث للصفاقسى (٣٦٨)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١٠٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٢٢)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٢٩٠)، المعانى للفراء (٣/ ١٥٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٦).

﴿وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم﴾ [الحج: ٣٦]، ومثل ذلك من المذكر: أَسَدٌ وأُسْد، ووَثَنٌ وَأُثْن.

وزعم سيبويه أنه قراءة، يَعْنِى قوله: ﴿إن يدعون من دونه إلا أُنُثًا﴾ [النساء: ١١٧].

والتَّثْقِيلُ أن «فُعُل» قد جاء فى مذكره، قالوا: أُسُد، كما قالوا فى جمع «نَمِر»: نُمُر. وجاء[(١)]: [من الرجز]

تُقْدِمُ إِقْدَامًا عَلَيْكُمْ كَالأُسُدْ

قال أبو الحسن: التحريك فى ﴿خُشُبٌ﴾ لغة أهل الحجاز.

وقرأ نافع: ﴿لَوَوْا﴾ [٥] خفيفة.

وكذلك المفضَّلُ عن عاصم مثل نافع.

وقرأ الباقون: ﴿لَوَّوْا﴾ مشددة[(٢)].

قال أبو على: التخفيف يصلح للقليل والكثير، والتثقيل يختص بالكثرة[(٣)].

وحجة التخفيف: ﴿لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ [النساء: ٤٦]، فَ «اللَّىُّ» مصدر «لَوَى»، مثل: طوى طَيًّا؛ فالتخفيف أشبه بقوله: لَيًّا. والتثقيل؛ لأنَّ الفعل للجماعة، فهو كقوله - تعالى-: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠]. وقد جاء: [من الرجز]

تَلْوِيَةَ الْخَاتِنِ زُبَّ الْمُعْذَرِ[(٤)]

أنشده أبو زيد.

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَأَكُونَ﴾ [١٠] بواو.

---

(١) زاد فى أ: بيت.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٤١)، البحر المحيط (٨/ ٢٧٣)، التبيان للطوسى (١٠/ ١١)، التيسير للدانى (٢١١)، تفسير الطبرى (٢٨/ ٧٠)، تفسير القرطبى (١٨/ ١٢٧)، الحجة لابن خالويه (٣٤٦)، الحجة لأبى زرعة (٧٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٦)، الغيث للصفاقسى (٣٦٨)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١١٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٢٢)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٢٩٠)، المعانى للأخفش (٢/ ٥٠٠)، المعانى للفراء (٣/ ١٥٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٨).

(٣) فى ب: الكثرة.

(٤) الرجز بلا نسبة فى تهذيب اللغة (٢/ ٣١٠)، وجمهرة اللغة (٣١٩، ٣٩٠، ٦٩٢، ١٢٦٣)، وكتاب العين (٥/ ٣٦).

وقرأ الباقون: ﴿وَأَكُن﴾ بغير واو[(١)].

قال أبو على: مَنْ قال: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ عطف على موضع قوله: ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ [١٠]؛ لأن: ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ فى موضع فعل مجزوم.

أَلَا ترى أنك إذا قلتَ: أخرنى أَصَّدَّقْ، كان جزمًا بأنه جواب الجزاء، وقد أغنى السؤال عن ذكر الشرط، والتقدير: أخرنى، فَإِنْ تؤخرنى أصدق؟! فلما كان الفعل المنتصب بعد الفاء فى موضع فعل مجزوم بأنه جزاء الشرط حُمِلَ: ﴿وَأَكُن﴾ عليه.

ومِثْلُ ذلك قراءة مَنْ قرأ: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِىَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ﴾ [١٨٦]؛ لما كان ﴿فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾ فى موضع فِعْل مجزوم حُمِل: ﴿يَذَرْهم﴾ عليه.

ومثل ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

فَأَبلُونِى بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّى ... أُصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجْ نَوِيَّا[(٢)]

حَمَل «وأَسْتَدْرِجْ» على موضع الفاء المحذوفة وما بعدها من «لعلى»، وكذلك قوله: [من الكامل]

أَيًّا سَلَكْتَ فَإِنَّنِى لَكَ كَاشِحٌ ... وَعَلَى انْتِقَاصِكَ فِى الْحَيَاةِ وَأزْدَدِ[(٣)]

حمل «أَزْدَد»[(٤)] على موضع الفاء وما بعدها.

وأما قول أبى عمرو: ﴿وَأَكُونَ﴾ فإنه حمل على اللفظ دون الموضع، وكأن الحمل على اللفظ أولى؛ لظهوره فى اللفظ وقربه، ولأن ما لا يظهر إلى اللفظ - لانتفاء ظهوره - قد يكون فى بعض المواضع بمنزلة ما لا حكم له.

وزعموا أن فى[(٥)] حَرْفِ أُبَىٍّ: ﴿فَأَتَصَدَّقَ وَأَكُونَ﴾.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٧)، الإعراب للنحاس (٣/٤٣٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٤١)، البحر المحيط (٨/ ٢٧٥)، التبيان للطوسى (١٠/ ١٤)، التيسير للدانى (٢١١)، تفسير الطبرى (٢٨/ ٧٧)، تفسير القرطبى (١٨/ ١٣١)، الحجة لابن خالويه (٣٤٦)، الحجة لأبى زرعة (٧١٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٧)، الغيث للصفاقسى (٣٦٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٢٢)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٢٩٢)، المعانى للفراء (٣/ ١٦٠)، تفسير الرازى (٣٠/ ١٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٨).

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) فى أ: وأزدد.

(٥) زاد فى أ: بعض.

قال: قرأ عاصم فى رواية أبى بكر: ﴿والله خبير بما يعملون﴾ [١١] بالياء[١].
وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: بالتاء[٢].
قال أبو على: يجوز أن تكون الياء على قوله: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا﴾ [١١]؛ لأن النفس وإن كان واحدًا فى اللفظ، فالمراد به الكثرة؛ فَحُمِل على المعنى، ومَنْ قَرَأَ بالتاء كان خطابًا شائعًا.

* * *

(١) فى ب: التاء.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٧)، البحر المحيط (٨/ ٢٧٥)، التبيان للطوسى (١٠/ ١٤)، التيسير للدانى (١٢١١)، تفسير القرطبى (١٨/ ١٣١)، الحجة لأبى زرعة (٧١١)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٧) الغيث للصفاقسى (٣٦٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٢٣)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٢٩٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٨).

[بِسْمِ الله][1]

ذِكْرُ اختلافِهِم فى سورة التغابُن

قرأ نافع وابن عامر: ﴿نُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَنُدْخِلْهُ﴾ [٩] بالنون جميعًا.

وكذلك روى المفضل عن عاصم بالنون أيضًا.

وقرأ الباقون بالياء[2].

قال أبو على: حجة الياء أن الاسم الظاهر قد تَقَدَّمَ: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ . . . يُدْخِلْهُ﴾.

وحجة[3] النون أنه كقوله[4]: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١] ثم جاء: ﴿وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الإسراء: ٢].

وقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿يَضَعِّفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [١٧] بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿يُضَٰعِفْهُ﴾ بألف[5].

قال أبو على: «ضَاعفَ» و «ضَعَّفَ» بمعنى فيما قال سيبويه، والجزم فى ﴿يُضَعِّفْهُ﴾؛ لأنه جواب الشرط.

قال: وقرأ أبو عمرو: ﴿يَوْمَ يَجْمَعكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ﴾ [٩] يشمها شيئًا من الضم، رَوَى ذلك عُبَيْد وَعَلِيُّ بْنُ نصر.

وقال عباس: سألت أبا عمرو فقال: ﴿يَجْمَعْكُمْ﴾ ساكنة العين.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٧)، البحر المحيط (٨/ ٢٧٨)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٢)، التيسير للدانى (٢١١)، تفسير القرطبى (١٨/ ١٣٩)، الحجة لابن خالويه (٣٤٧)، الحجة لأبى زرعة (٧١١)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٨)، الغيث للصفاقسى (٣٦٩)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١١٥)، الكشف للقيسى (١/ ٣٨٠)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٢٩٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٨).

(٣) فى أ: ووجه.

(٤) فى أ: كقولك.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٧)، التبيان للطوسى (٩/ ٢٧)، التيسير للدانى (٢١١)، الحجة لابن خالويه (٣٤٧)، الحجة لأبى زرعة (١/ ٧١٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٨)، الغيث للصفاقسى (٣٦٩)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١١٦)، الكشف للقيسى (١/ ٣٠٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٨).

والباقون يضمون العين[١].

قال أبو على: إشْمَامُ الضم هو أنْ تخَفِّفَ الحركة فلا تُمَطِّطَهَا ولا تشبعها، وأما الإسكان فى «يَجْمَعْكُمْ» فعلى ما يجيزه سيبويه من إسكان الحركة إذا كانَتْ للإعراب، كما يسْكِنُها إذا كانت لغيره.

ومثل ذلك من الشعر قولُ جرير: [من البسيط]

سِيرُوا بَنِى الْعَمِّ فَالأَهْوَازُ مَنْزِلُكُمْ وَنَهْرُ تِيرَى وَلَا تَعْرِفْكُمُ الْعَرَبُ[٢]

وقد ذَكَرنا ذلك والحجَة [فيه][٣] فيما تَقَدَّمَ.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٧)، البحر المحيط (٨/ ٢٧٨)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٠)، تفسير القرطبى (١٨/ ١٣٦)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١١٥)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٢٩٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٨).

(٢) تقدم.

(٣) سقط فى أ.

[بِسْمِ الله][1]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِم فى سورة الطلاق

قرأ نافع وابن عامر: ﴿صالحًا ندخله﴾ [١١] بالنون.

[وقرأ] المفضَّلُ عن عاصم مثله بالنون.

وقرأ الباقون: بالياء[2].

قال أبو على: الوجه الياء؛ لِتَقَدُّمِ الاسم الذى على لفظ الغيْبَة، والنون معناها الياء، وقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ هذَا النحو.

[قرأ] ابن كثير: ﴿وَكَائِن﴾ [٨] ممدود مهموز. [وقرأ] عبَيْدٌ عن أبى عمرو مثله.

وقرأ الباقون: ﴿وَكَأَيِّن﴾ مهموز مشدد[3].

قال أبو على: قولهم: ﴿وَكَأَيِّن﴾ إنما هو «أَيٌّ» دخلت عليها الكاف الجارَّةُ، كما دخلت على ذا من قولهم: «كَذَا وكذَا دِرْهَمًا»، ولا موضع للكاف فى «كَأَيِّنْ» كما أنه لا موضع للتى فى «كذا»، فموضع «كأين» رفع بالابتداء، كما أن موضع «كذا» كذلك. ومثل هذا فى أنه دخل على المبتدأ حرفُ الجر، فصار مع المجرور فى موضع رفع قولهم: «بِحَسْبِكَ أَنْ تَفْعَل كذا» يريدون: حَسْبُك فِعْلُ كذا؛ فالجار مع المجرور فى موضع رفع.

أنشَدَ أبو زيد: [من المتقارب]

بِحَسْبِكَ فِى الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا ... بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرُّ[4]

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٨)، التبيان للطوسى (١٠/ ٤٠)، التيسير للدانى (٢١١)، الحجة لابن خالويه (٣٤٨)، الحجة لأبى زرعة (٧١٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٩)، الغيث للصفاقسى (٣٦٩)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١٢٤)، الكشف للقيسى (١/ ٣٨٠)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣١٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٨).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٩)، الغيث للصفاقسى (٣٦٩)، الكشف للقيسى (١/ ٣٥٧)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٠٧)، النشر لابن الجزرى (١/ ٤٠٠، ٢/ ٢٤٢).

(٤) البيت للأشعر الرقبان فى تذكرة النحاة (٤٤٣، ٤٤٤)، واللسان (مسخ، ضرر، با)، والمعانى الكبير (٤٩٦)، ونوادر أبى زيد (٧٣)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١٨/ ٧٠)، والخصائص (٢/ ٢٨٢، ٣/ ١٠٦)، وديوان المعانى (١/ ٣٥)، ورصف المبانى (١٤٧)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٣٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى (١٤٦٩)، شرح =

وأكثر العرب يستعملها مع «مِنْ»، وكذلك ما جاء منه فى التنزيل نحو قوله: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ﴾ [٨]، ﴿وكأين من دابة لا تحمل رزقها﴾ [العنكبوت: ٦]، ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، وكذلك ما جاء فى الشعر منه كقول جرير: [من الوافر]

وَكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقِ   يَرَانِى لَوْ أُصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَا(١)

وقول الآخر: [من الطويل]

وَكَائِنْ إِلَيْكُمْ قَادَ مِنْ رَأْسِ فِتْنَةٍ   جُنُودًا وَأَمْثَالُ الجِبَالِ كَتَائِبُهْ(٢)

فأما قولهم: «وَكَائِنْ» وقراءة من قرأ بذلك، فالأَصْلُ: ﴿وَكَأَيِّن﴾؛ كما أن الأَصْلَ فى «كذا» أنه كاف دخلت على الاسم، إلَّا أنه لَمَّا لزِم الاسمَ وكثر الكلامُ به صارت الكلمتان بمنزلة كلمة واحدة، كما أن «لَعَمْرِى» لمَّا لزمت فيه الاسمَ اللامُ، وصارت معه كالكلمة الواحدة، استجازوا فيها القلب؛ فقالوا: «لعَمْرى»، و «رَعْملِى» فَقُلِبَ كما قُلِبَ «قِسِىّ» ونحوُه من المفرد قلب على هذا الحد -أيضًا-: «كَأَىٍّ» فقالوا: «كَائِنْ» والأصل: «كَأَىٍّ»، فقدمت الياءان على الهمزة من «أَىٍّ»، فصار «كَيَّأ» بعد القلب، مثل «كَيِّنُونَة» فى أنه وقعت بعد الكاف ياءان، مُدْغَمَة إحداهما فى الأخرى، فحذِفَت الثانية المدغمُ فيها، كما حُذِفت الثانية من «كَيِّنُونة»؛ فبقِيَتْ «كَيْنُونَة» خفيفة الياء، كذلك بَقِيَت: «كَيْأ»، فأبدلت من الياء الساكنة الألف، كما أبدلت من «طَيِء» فى الإضافة، فقالوا: طائِىّ. وكذلك: «حَاحَيْتُ» و «عَاعَيْت»، فصار: كائن.

ومثلُ ذلك -فى أن الكلمتين لما لَزِمَتْ إِحْدَاهما الأُخرى صارتا بمنزلة شيء واحد- قولهم فى جواب «هَلُمَّ»: لا أَهَلِمُّ، مثل: لا أُهَرِيقُ، وقولهم: بَأْبَأَ الصبىُّ أباه، وقولهم: هَلَّلَ، و: دَعْدَعَ، ونحو ذلك من الكلم المركبة التى أُجْرِيَتْ مُجْرَى

= المفصل (٢/ ١١٥، ٨/ ٢٣، ١٣٩).

(١) البيت فى خزانة الأدب (٥/ ٣٩٧، ٤٠١)، والدرر (١/ ٢٤)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٠٠)، وشرح شواهد المغنى (٨٧٥)، ومغنى اللبيب (٤٩٥)، ولم أجده فى ديوانه، وهو بلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (٦٦٢)، وخزانة الأدب (٤/ ٥٣، ٥/ ١٣٩)، ورصف المبانى (١٣٠)، وشرح الأشمونى (٣/ ٦٣٩)، وشرح المفصل (٣/ ١١٠، ٤/ ١٣٥)، وهمع الهوامع (١/ ٦٨، ٢٥٦، ٢/ ٧٦).

(٢) تقدم.

المفردة فى الاشتقاق منها على حد الاشتقاق من[1] المفردة. وقد جاء «كَائِنْ» فى الشعر كما جاء فى القراءة، قال: [من الطويل]

وَكَائِنْ رَدَدْنَا عَنْكُمُ مِنْ مُدَجَّجٍ يَجِىءُ أَمَامَ الأَلْفِ يَرْدِى مُقَنَّعَا[2]

فَ ﴿وَكَأَيِّن﴾ تَجْرى مَجْرَى «كَمْ» فى الخَبَرِ وإرادَةِ الكثرة، فتكون مبتدأة كقوله: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾ [٨]، فهذا مبتدأ فى اللفظ، وفاعل فى المعنى، كما أن: كم رَجُلٍ قام، كذلك. وتكون مفعولة كقوله: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ﴾ [الحج: ٤٥]، فهذه مفعول بها فى المعنى ومبتدأة فى اللفظ.

ومَنْ قال: زيدًا ضربتُه، كان «كَأَيٍّ» عنده فى موضع نصب، وأُنِّثَ على المعنى، كما حُمِلَ على المعنى فى قوله -تعالى-: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف: ٤]. ولو حُمِلَ الكلامُ على لفظ «كم» كان حسنًا.

ومثله فى الحمل على المعنى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [النجم: ٢٦]، وقال: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، وقال: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣].

قال: [و][3]كلهم قرأ: ﴿بَالِغٌ أَمْرَهُ﴾ [٣] منون.

وروى حفص والمفضل عن عاصم: ﴿بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ مضاف[4].

قال أبو على: ﴿بَالِغٌ أَمْرَهُ﴾ على: سيبلغ أمره فيما يريده فيكم، فهذا هو الأصل، وهذا حكايةُ حال.

ومَنْ أضاف حذَفَ التنوين استخفافًا، والمعنى معنى ثبات النون مثل: ﴿عَارِضٌ

---

(١) فى أ: فى.

(٢) البيت لعمرو بن شأس فى ديوانه ص (٣٨)، والدرر (٤/ ٥٢)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٠٦)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٩٧)، والكتاب (٢/ ١٧٠)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١/ ٢٥٦).

(٣) سقط فى ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٨)، الإعراب للنحاس (٣/ ٤٥٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٤١)، البحر المحيط (٨/ ٢٨٣)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٨)، التيسير للدانى (٢١١)، تفسير القرطبى (١٨/ ١٦١)، الحجة لابن خالويه (٣٤٧)، الحجة لأبى زرعة (٧١٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٩)، الغيث للصفاقسى (٣٦٩)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١٢٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٢٤)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٠٢)، المعانى للفراء (٣/ ١٦٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٨).

﴿مُّمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤] و: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧]، و ﴿مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ﴾ [الأحقاف: ٢٤].

قرأ هشامُ بْنُ عَمَّارٍ عن ابن عامر: ﴿نُّكْرًا﴾ [٨] خفيف.

وَرَوَى ابن ذكوان عنه: ﴿نُكُرًا﴾ مُثَقَّل[1]. قد مضى القول فى ذلك.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٨)، التيسير للدانى (١٤٤)، تفسير القرطبى (١٨/ ١٧٣)، الحجة لابن خالويه (٣٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٩)، الغيث للصفاقسى (٣٦٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٦٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٦).

[بِسْم الله][1]

ذِكْرُ اختلافهم فى سورة التحريم[2]

قال: قرأ الكسائىُ وحده: ﴿عَرَفَ بَعْضَهُ﴾ [٣] خفيفة.

وقرأ الباقون: ﴿عَرَّفَ﴾ مشددة[3].

قال أبو على: وجه التخفيف لقول الكسائىّ: ﴿عَرَفَ بَعْضَهُ﴾ أنه جَازَى عَليه، لا يكون إلا كذلك.

أَلَا ترى أنه لا يخلو من أن يكون «عَرَفَ» الذى معناه: «علم» أو الذى ذكرنا؟! فلا يجوز أن يكون من العِلْم؛ لأنَّ النبى ﷺ إذا أظهره الله على ما كان أَسَرَّهُ إليها عَلِمَ جميعَ ذلك، ولم يَجُز أن يعلَمَ مِنْ ذلك -مع إظهار الله إيَّاه عليه- بعضَه، ولكنْ يعلمُ جميعَه؛ فإذا لم يجز حَمْلُه على هذا الوجه علمتَ أنه من المعنى الآخر، وهذا كما تقول لمن يسيء أو يحسن: أنا أعرفُ لأهل الإحسان، وأعرف لأهل الإِسَاءة، أى: لَا يَخْفَى عَلَيَّ ذلك، ولا مقابلته بما يكون وفقًا له.

وقد قرأ بالتخفيف غير الكسائى منهم - فيما زعموا -: الحسن وأبو عبد الرحمن.

وكأنَّ معنى ﴿عَرَفَ بَعْضَهُ﴾: جازى على بعض ذلك، وأَغْضَى عَنْ بعض.

ومثل: ﴿عَرَفَ بَعْضَهُ﴾ فيمن خفف، قوله -تعالى-: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ومثله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [النساء: ٦٣]، ومثله: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]، فقوله: ﴿يَرَهُ﴾ من رؤية العين، أى: يرى جزاءه، فحَذَفَ المضاف [كما][4] حَذَفه من قوله- تعالى-: ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾، أى: جزاؤه واقعٌ بهم، وكان مِمَّا جَازَى عليه

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: المحترم. وهو من أسماء سورة التحريم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٩)، الإعراب للنحاس (٣/ ٤٦٢)، البحر المحيط (٨/ ٢٩٠)، التبيان للطوسى (١٠/ ٤٤)، التيسير للدانى (٢١٢)، تفسير الطبرى (٢٨/ ١٠٣)، تفسير القرطبى (١٨/ ١٨٧)، الحجة لابن خالويه (٣٤٨)، الحجة لأبى زرعة (٧١٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٠)، الغيث للصفاقسى (٣٧٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٢٥)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣١٢)، المعانى للفراء (٣/ ١٦٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٨).

(٤) سقط فى أ.

تطليقهُ حفصةَ واحدة.

وأما ﴿عَرَّفَ﴾ بالتشديد، فالمعنى: ﴿عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ﴾، فلم يُعَرِّفْه إياها على وجه التكرُّم والإغْضَاء.

قال: قرأ ابن كثير: ﴿وَجَبْرِيلُ﴾ [٤] بفتح الجيم وكسر الراء من غير هَمْزٍ.

وقرأ أبو عمرو ونافعٌ وابنُ عامر، وحفصٌ عن عاصمٍ: ﴿وَجِبْرِيلُ﴾، وكذلك المفضَّل [عن عاصم].

وقرأ عاصمٌ فى رواية يحيى: ﴿جَبْرَئِلُ﴾ [مثل جَبْرَعِل][1]، مفتوح الراء والجيم، مقصورة.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿جَبْرَئِيلُ﴾.

وكذلك الكسائى عن أبى بكر عن عاصم وحسين عن أبى بكر، ومحمد بن المنذر عن يحيى عن أبى بكر وأبَان عن عاصم[2].

قال أبو على: ليس هذا الاسم بعربىٍّ، وأشْبَهُ هذه الوجوهِ بالتعريب ما كان موافقًا لبناء من الأبنية [العربية،][3] فالخارج عن الأبنية العربية: ﴿جَبْرِيل﴾؛ أَلَا تَرَى أنه ليس فى أبنيتهم مثل: «قَنْدِيل»؟! فأما ﴿وَجِبْرِيلُ﴾ فعلى وزن «قِنْدِيل»، و «جَبْرَئِل» على وزن «جَحْمَرِش»، و «صَهْصَلِق»، و «جَبْرَئِيل» على وزن «عَنْدَلِيب».

فأما قَوْلُ ابن كثير: ﴿جَبْرِيل﴾ فهو مُتَّجِه، وَإن لم يجِئْ فى أبنيتهم.

أَلَا تَرَى أنه قد جاء فيما كان نكرة من الأسماء الأعجمية ما ليس على أبنيتهم نحو: الآجُرّ، والإِبْرَيْسَم؟! فإذَا جاء فى النكرات التى هى أشبه بالأسماء المعرَّبة، واحْتُمِلَ ذلك فيها، واسْتُجِيزَ -فَأَنْ يُستَجَاز فى الأسماء المعْرِفة المنقولة فى حال تعريفها أولى.

رَوَى عباس عن أبى عمرو: ﴿إن طَلَّقكُّنَّ﴾ [٥] مدغمة. الباقون يظهرون: ﴿إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ﴾ خفيفة.

وروى اليزيدىُّ عن أبى عمرو: ﴿إِنْ طَلَّقَكُنَّ﴾ مثقلة غير مدغمة، ﴿أَن يُبَدِّلَهُ﴾

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: التبيان للطوسى (١٠/ ٤٤)، التيسير للدانى (٧٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٠)، الغيث للصفاقسى (٣٧٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٩).

(٣) سقط فى أ.

مشددة[(١)].

قال أبو على: إدغام القاف فى الكاف حَسَنٌ؛ لأنهما من حروف الفم، وأصل الإدغام أن تكون فيها دون حروف الطرفين: الحَلْقِ والشفةِ، وإنْ تُرِكَ الإدغامُ فيهما؛ لأنهما من أول مخارج الفم، فإذا كان من أول مخارجه[(٢)] أَشْبَهَ حروفَ الحلق؛ لقربها منها، كما أن الخاء[(٣)] والغين لما كانتا آخرَ مخارجِ الحلق، وأقربَها إلى الفم أُجْرِيا مُجْرَى حروف الفم فى أن لم تُبَيَّنْ النونُ معهما فى نحو: مُنغُل، ومُنخل؛ فكذلك القاف والكاف تكونان لقربهما من الحلق فى حكم حروفه، والإدغام فى حروفه الحلق ليس بالكثير؛ فكذلك فيما أشبَهَهُنَّ.

وأما «يُبَدِّلَهُ» و «يُبْدِلَهُ» فقد تَقَدَّمَ القولُ فيه.

[وقرأ] أبو بكر عن عاصم، وخارجة عن نافع: ﴿تَوْبَةً نُصُوحًا﴾ بضم النون.

[وقرأ] حفص عن عاصم ﴿تَوْبَةً نَصُوحًا﴾ [٨] بفتح النون.

وكذلك قرأ الباقون[(٤)].

قال أبو على: قال أبو الحسن: الفتح كلام العرب وقراءة الناس، قال: ولا أعرف الضم.

قال أبو على: يُشْبِهُ أن يكون مصدرًا، وذلك أن ذا الرمة قد قال: [من الطويل]

أُحِبُّكِ حُبًّا خَالَطَتْهُ نَصَاحَةٌ ... ...[(٥)]

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٩)، الإعراب للنحاس (٣/ ٤٦٣)، التيسير للدانى (١٤٥)، تفسير الطبرى (٢٨/ ١٠٦)، الحجة لابن خالويه (٣٤٩)، الحجة لأبى زرعة (٧١٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٤١)، الغيث للصفاقسى (٣٧٠)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١٢٨)، المعانى للفراء (٣/ ١٦٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٤).

(٢) فى ب: مخارجها.

(٣) فى أ: الحاء.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٤٢)، البحر المحيط (٨/ ٢٩٣)، التبيان للطوسى (١٠/ ٥٠، ٥١)، التيسير للدانى (٢١٢)، تفسير الطبرى (٢٨/ ١٠٨)، تفسير القرطبى (١٨/ ١٩٩)، الحجة لابن خالويه (٣٤٩)، الحجة لأبى زرعة (٧١٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٤١)، الغيث للصفاقسى (٣٧٠)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١٣٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٢٥)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣١٧)، المعانى للفراء (٣/ ١٦٨)، تفسير الرازى (٣٠/ ٤٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٨، ٣٨٩).

(٥) البيت فى ديوانه (١٧٢٥)، والتاج (معك).

ف «النصاحة» على «فَعَالة»، وما كان على «فَعَال» من المصادر فقد يكون فيه «الفعول»، نحو: الذَّهاب والذُّهوب، والمَضاء والمُضِيّ؛ [فيكون «النُّصوح»][1] مع «النَّصَاحة»: كالمضاء مع[2] المُضِيّ؛ فيكون قد وصف بالمصدر، نحو: عَدْلٍ ورِضًا.

وقال أبو الحسن: «نصحته» في معنى: صدَقتُه.

وقال: ﴿تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾: صادقة.

[١٢] قرأ أبو عمرو، وحفص عن عاصم، وخارجة عن نافع: ﴿وَكُتُبِهِۦ﴾ جماعة.

وقرأ ابن كثير [وابن عامر][3] وعاصم -في رواية أبي بكر- وحمزة والكسائي: ﴿وَكِتَابِهِ﴾ واحدًا[4].

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿وَكُتُبِهِۦ﴾ فجمع، أنه موضع جمع.

ألا ترى أنها قد صَدَّقت بجميع كتب الله؟! فمعنى الجمع[5] لائق بالموضع حسن.

ومن قال: ﴿كِتَابِهِ﴾، أراد الكثرة والشِّياع، وقد يجيء ذلك في الأسماء المضافة، كما جاء في المفردة التي بالألف واللام، قال -تعالى-: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤]؛ فكما أن المراد بنعمة الله الكثرة، كذلك في قوله -تعالى-: ﴿وَكِتَابِهِ﴾.

* * *

---

(١) في أ: فيكون أن يكون النصوح.
(٢) في أ: و.
(٣) سقط في أ.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٩)، البحر المحيط (٨/ ٢٩٥)، التبيان للطوسي (١٠/ ٥٣)، التيسير للداني (٢١٢)، تفسير القرطبي (١٨/ ٢٠٤)، الحجة لابن خالويه (٣٤٩)، الحجة لأبي زرعة (٧١٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٤١)، الغيث للصفاقسي (٣٧٠)، الكشف للقيسي (٢/ ٣٢٦، ٣٢٧)، المجمع للطبرسي (١٠/ ٣١٧)، المحتسب لابن جني (٢/ ٣٢٤)، تفسير الرازي (٣٠/ ٥٠)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٨٩).
(٥) في ب: الجميع.

[بِسْمِ الله][(١)]

ذِكْرُ اختلافهم فى سورة الملك

قرأ حمزة والكسائى: ﴿من تَفَوُّتٍ﴾ بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿تَفَٰوُتٍۚ﴾ [٣] بألف[(٢)].

قال أبو على: قال أبو زيد: سمعت من يقول: تفاوَتَ الأمر تَفَاوُتًا، وَتَفَاوَتًا، وليس ذا على القياس، يعنى: «تَفَاوَتًا».

وقال أبو الحسن: «تَفَاوُت» أجْوَد؛ لأنهم يقولون: تفاوَتَ الأمر، ولا يكادون يقولون: تَفَوَّت الأَمْرُ.

قال: وهى - أظن - لغة.

قال سيبويه: قد يكون «فَاعَل» و «فَعَّل» بِمَعْنى، نحو: ضاعف وَضَعَّف، و«تفاعل» مطاوع «فَاعَل»، كما أن «تفعَّل» مطاوع «فَعَّل»؛ فعَلَى هذا القياس يكون «تفاوَتَ» وَ «تَفَوَّت» بمعنى، وقد يجب فى القياس ما لا يجىء به السمع، و﴿تَفَوُّت﴾ - زعموا - قراءة عبد الله والأعمش.

قال: قرأ ابن كثير[(٣)]: ﴿وَإِلَيْهِ النُّشُورُ وَامِنْتُمْ﴾.

قال أبو على: أصله: ﴿ٱلنُّشُورُ. ءَأَمِنتُم﴾ [١٥، ١٦]، إذَا حقق الهمزتين، فإذَا خفف الهمزة الأولى قَلَبَها واوًا؛ لانضمام ما قبلهما، وهذا فى المنفصل نظير قولهم فى المتصل: «التُّوَدَة» إذا خفف «التُّؤَدَة»، وَ «جُوَن» إذا خفف «جُؤَن» التى هى جمع «جُؤْنَة»، مثل: ظُلْمة وظُلَم.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٠)، الإعراب للنحاس (٣/ ٤٧٠)، البحر المحيط (٨/ ٢٩٨)، التبيان للطوسى (١٠/ ٥٦)، التيسير للدانى (٢١٢)، تفسير الطبرى (٢٩/ ٣)، تفسير القرطبى (١٨/ ٢٠٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٩)، الحجة لأبى زرعة (٧١٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٤)، الغيث للصفاقسى (٣٧١)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٢٨)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٢١)، المعانى للفراء (٣/ ١٧٠)، تفسير الرازى (٣٠/ ٥٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٩).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٠)، البحر المحيط (٨/ ٣٠٢)، التيسير للدانى (٢١٢)، تفسير القرطبى (١٨/ ٢١٦)، الحجة لأبى زرعة (٧١٦)، الغيث للصفاقسى (٣٧١)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٢٨)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٦٣، ٣٦٤).

فأما الهمزة التى هى فاء من قوله: ﴿ءَأَمِنتُم﴾ بعد تخفيف الأولى بقلبها واوًا، فإنه يجوز فيه التحقيق والتخفيف: فإنْ حقَّقَ كان لفظه: «النُّشُورُ وَأَمِنْتُمْ» يُحَقِّقُها[(١)]، وَإِنْ خَفَّفَهَا كان قياسُها أَنْ يجعلَها بين الألفِ والهمزة؛ لتحرُّكها بالفتحة، فيكون فى اللفظ: «وَإِلَيْهِ النُّشُورُ وَاَمِنْتُمْ».

وَمَنْ قال: [من الكامل]

... ... لَا هَنَاكِ الْمَرْتَعُ[(٢)]

فقلبها ألفًا، فقياسه أن يقول هنا: ﴿النُّشُورُ وَامِنْتُمْ﴾، فلا يجعلها بَيْنَ بَيْنَ، ولكن يقلبُها ألفًا محضة.

وسيبويه يجيز هذا القلب فى الشِّعر وغير حال السعة.

وقال غير أحمد: يجعل الهمزة من: «أَأَمِنْتُمْ» -بعد تخفيف الأولى بِقَلبِهَا وَاوًا- أَلِفًا؛ فيصير: ﴿النُّشُورُ وَامِنتُمْ﴾.

قال أحمد: قرأ نافع وأبو عمرو: ﴿النُّشُورُ آمنتم﴾ بهمزة ممدودة[(٣)].

قال أبو على: قوله: بهمزة ممدودة، يريد أنه يحقق الأولى ويخفف الثانية، وتخفيفُها أن تُجْعَل بَيْنَ بَين، ولفظها: ﴿النُّشُورُ أَامِنتُمْ﴾، وكان قياس قول أبى عمرو- على ما حكاه سيبويه من أنه إذا اجتمع همزتان خَفَّفَ الأولى منهما دون الثانية -أنْ يَقْلِبَ الأولى منهما واوًا، كما فعله ابن كثير.

وأما الثانية فإن شاء خففها وإن شاء حققها، وتخفيفها أن يجعلها بين الهمزة والألف.

وَلَعَلَّ أبا عمرو تَرَكَ هذا القول فى هذا الموضع وأخذ فيه بالوجه الآخر، وهو تخفيف الثانية منهما إذا التقَيَا دون الأولى.

قال: وقرأ عاصمٌ وابنُ عامر وحمزةُ والكسائىُ: ﴿ءَأَمِنتُم﴾ [١٦] بهمزتين.

قال أبو على: هذا على ما يذهبون إليهِ من الجمع بين الهمزتين، وليس ذلك

(١) فى ب: لمخففها.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٠)، البحر المحيط (٨/ ٣٠٢)، التيسير للدانى (٢١٢)، تفسير القرطبى (١٨/ ٢١٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٤)، الغيث للصفاقسى (٣٧١)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٢٨)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٢٥)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٦٣، ٣٦٤).

بالوجه[١].

قال: قرأ الكسائى: ﴿فَسُحُقًا﴾، و: ﴿فَسُحْقًا﴾ [١١]، خفيفًا وثقيلًا.

وقرأ الباقون: ﴿فَسُحْقًا﴾ خفيفًا[٢].

قال أبو على: «سُحْقًا» منتصب على المصدر، المعنى: أسحقه الله سحقًا، وكان القياس: إسحاقا، فجاء المصدر على الحذف؛ كقولهم: «عَمْرَكَ الله».

وقال: [من الوافر]

... ... وَإِنْ يهْلِكْ فَذَلِكَ كَانَ قَدَرِى[٣]

يمكن أن يكون: تقديرى.

ومن ذلك قوله: ﴿فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١]، أى: بعيد، و «سُحْقٌ وسُحُقٌ»: كالعُنْقِ والعُنُقِ، والطُّنْبِ والطُّنُب، وما أشبه ذلك، وكله حسن.

وقرأ الكسائى وحده: ﴿فسيعلمون من هو﴾ بالياء. وقرأ الباقون بالتاء[٤].

قال أبو على: حجة الياء أن ذِكْرَ الغَيْبَةِ قد تقدَّمَ فى قوله -تعالى-: ﴿فَمَن يُجِيرُ ٱلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [٢٨]، والتاء على قوله: قل لهم: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ﴾ [٢٩].

[و][٥]قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وحفصٌ عن عاصم: ﴿إِنْ أَهْلَكَنِيَ ٱللَّهُ وَمَن مَّعِيَ أَوْ﴾ [٢٨] بنصب الياءَيْن.

وحفصٌ عن عاصم بفتح ياء «مَعِيَ» فى كل القرآن.

وقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- والكسائى: ﴿إِنْ أَهْلَكَنِيَ ٱللَّهُ﴾ محركة الياء،

---

(١) فى أ: الوجه.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٠)، البحر المحيط (٨/ ٣٠٠)، التبيان للطوسى (١٠/ ٦١)، التيسير للدانى (٢١٢)، الحجة لابن خالويه (٣٥٠)، الحجة لأبى زرعة (٧١٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٤)، الغيث للصفاقسى (٣٧١)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١٣٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٢٩)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٢٣)، المعانى للفراء (٣/ ١٧١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٧).

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢١)، البحر المحيط (٨/ ٣٠٤)، التبيان للطوسى (١٠/ ٧٠)، التيسير للدانى (٢١٢)، تفسير القرطبى (١٨/ ٢٢١)، الحجة لابن خالويه (٣٥٠)، الحجة لأبى زرعة (٧١٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٤)، الغيث للصفاقسى (٣٧١)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٢٩)، المعانى للفراء (٣/ ١٧٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٩).

(٥) سقط فى أ.

وأَسْكَنَا جميعًا الياء في: ﴿مَعِى﴾[١].

خلف عن المسَيَّبِيّ عن نافع: ﴿إِنْ أَهْلَكَنِى اللهُ﴾ ساكنة الياء.

وقرأ حمزة بإسكان الياءين.

قال أبو علي: التحريك في الياء حسَنٌ، وهو الأصل، والإسكان؛ لكراهة الحَرَكَةِ في حروف اللين: لِتَجَانُسِ ذلك، واجتماع الأمثال أو المتقاربة.

وَقَرَأَ نافع في رواية وَرْشٍ: ﴿نَذِيرِى﴾ و ﴿نَكِيرِى﴾ بياء في الوصل، ولم يأت بذلك عن نافع غيره.

وقرأ الباقون بكسر الراء من غير ياء في وصل لا وقف[٢].

قال أبو علي: حَذْفُ الياء في الوصل والوقف؛ لأنه فاصلة، والفاصلة كالقافية في استحسان الحذف منها، [«وأما الإثبات فلأنه الأصل»][٣].

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٠)، التيسير للداني (٢١٣)، تفسير القرطبي (١٨/ ٢٢١)، الحجة لابن خالويه (٣٥٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٥)، الغيث للصفاقسي (٣٧١)، الكشف للقيسي (٢/ ٣٣٠)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٨٩).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٠)، البحر المحيط (٨/ ٣٠٢)، التيسير للداني (٢١٣)، تفسير القرطبي (١٨/ ٢١٧)، الغيث للصفاقسي (٣٧١)، الكشف للقيسي (٢/ ٣٣٠)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٨٩).

(٣) سقط في أ.

[بِسْمِ اللهِ](١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سورة نون

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ [١]، النون فى آخر الهجاء من «ن» ظاهرة عند الواو.

ورَوَى الكسائىُّ عن أبى بكر عن عاصم أنه كان لا يُبَيِّن النون فى: ﴿يسٓ﴾ [يس: ١] و ﴿نٓ﴾ [القلم: ١] و ﴿طسٓمٓ﴾ [الشعراء: ١].

وروى حفص عن عاصم، وحسين عن أبى بكر أنه كان يبين النون فى ﴿نٓ﴾. وروى يعقوب عن نافع أنه أخفاها.

وكان الكسائى لا يبين النون فى ﴿ن﴾.

وقال يحيى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿نٓ﴾ جزم، [لم يزد](٢) على هذا، وهذا يدل على أنه يبين.

وروى الحلوانى عن قالون عن نافع: ﴿يس﴾ مخفاة النون، ونون ﴿نٓ﴾ ظاهرة(٣).

قال أبو على: وجه إظْهَارِ هذه النونات أنها من(٤) حروف يُنْوَى بها الوقف، وإذا كانت موقوفة - بدلالة اجتماع الساكنين فيها، نحو: مِيمْ، لَامْ، صَادْ- كانت فى تقدير الانفصال مما بعدها(٥)، وإذَا انفصلت مما بعدها(٦) وجب التبيين؛ لأنها تُخْفَى مع حروف الفم، فإذا انفصلت عنها بالوقف(٧) عليها، ولم تتصل بما بعدها(٨)- فليس هناك أمر لا تُبَيَّنُ له. وَوَجْه الإخفاء أن همزة الوصل معها لم تُقْطَعْ

---

(١) سقط فى أ.
(٢) سقط فى أ.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢١)، الإعراب للنحاس (٣/ ٤٧٨)، البحر المحيط (٨/ ٣٠٧)، التبيان للطوسى (١٠/ ٧٤)، التيسير للدانى (١٨٣)، تفسير القرطبى (١٨/ ٢٢٣)، الحجة لابن خالويه (٣٥٠)، الغيث للصفاقسى (٣٧١)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١٤٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٣١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ١٨).
(٤) فى ب: فى.
(٥) فى أ: قبلها.
(٦) فى أ: قبلها.
(٧) فى ب: بالوقوف.
(٨) فى أ: قبلها.

فى نحو ﴿الٓمٓ. اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢].

وقولهم فى العدد: واحِدْ اثنان، فمن حيث لم تُقْطَع الهمزة معها علِمْتَ أنه فى تقدير الوصل. وإذا وصلْتَهَا أخفَيْتَ النون معها. وقد بُيِّنَ ذلك مما[١] تقدم.

قال أحمد: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائِىُ، وحفص عن عاصم، والكسائى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [١٤] بغير استفهام.

وقرأ حمزة: ﴿أَأَنْ كَانَ﴾ بهمزتين.

وكذلك رَوَى يحيى عن أبى بكر عن عاصم.

ورَوَى أبو عُبَيْدٍ [عن حمزة أنه][٢] كان يقرأ: ﴿آنْ كَانَ﴾ بهمزة ممدودة. وهو غَلَطٌ.

وقرأ ابن عامر: ﴿آنْ كَانَ﴾ ممدودة بهمزة واحدة[٣].

قال أبو على: قوله: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ لا يخلو من أن يكون العامل فيه: «تُتْلَى» من قوله -تعالى-: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا﴾ [١٥]، أو: «قَالَ» من قوله: ﴿قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [١٥]، أو شىء ثالث، فلا يجوز أن يعمل واحدٌ منهما فيه.

ألا تَرى أن: «تُتْلى» من قوله: ﴿تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا﴾ قد أضيفَتْ «إِذَا» إِلَيْه، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبله؟!

أَلَا ترى أنك لا تقول: القتال زيدًا حين تأتى، تريد: حين تأتى زيدًا؟! ولا يجوز أن تُعْمِل فيه «قَالَ» أيضًا؛ لأن «قَالَ» جواب «إِذَا»، وحكم الجواب أن يكون بعد ما هو جواب له، ولا يتقدم عليه؛ فكما لم يعمل فيه الفعل الأوَّل، كذلك لا[٤] يعمل فيه الفعل الثانى، وَإِذَا لم يَجُزْ أن يعمل فى ﴿أَن﴾ واحد من هذين الفعلين -

---

(١) فى ب: فيما.
(٢) فى ب: أن حمزة.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢١)، الإعراب للنحاس (٣/ ٤٨٥)، البحر المحيط (٨/ ٣١٠)، التبيان للطوسى (١٠/ ٧٤)، التيسير للدانى (٢١٣)، تفسير الطبرى (٢٩/ ١٨)، تفسير القرطبى (١٨/ ٢٣٦)، الحجة لابن خالويه (٣٥١)، الحجة لأبى زرعة (٧١٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٦)، الغيث للصفاقسى (٣٧١)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١٤٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٣١)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٣١)، المعانى للفراء (٣/ ١٧٣)، تفسير الرازى (٣٠/ ٨٦)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٦٧).
(٤) فى أ: لم.

وليس في الكلام غيرهما- علمت أنه محمول على شيء آخر مما دل[١] ما في الكلام عليه، والذي يدل عليه هذا الكلام في[٢] المعنى هو: يجحد، أو: يكفر، أو: يستكبر عن قبول الحق، ونحو ذلك.

وإنما جاز أن يعمل المعنى فيه -وإن كان مُتَقَدِّمًا عليه- لشبهه بالظرف، والظرف قد تَعْمَلُ فيه المعاني وإنْ تقدَّمَ عليها، ويدلك على مشابهته للظرف تقدير اللام معه، وأَنَّ من النحويين من يقول: إنه في مَوْضِعِ جَرٍّ، كما أنه لو كانت اللام ظاهرةً معه كان كذلك، فإذا صار كالظرف من حيثُ قلنا، لم يمتنع المعنى من أن يعمل فيه؛ كما لم يمتنع من أن يعمل في نحو قوله -تعالى-: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧]، لَمَّا كان ظرفًا والعامِلُ فيه: «بُعِثْتُمْ» الدال عليه قوله -تعالى-: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾؛ فكذلك: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾، كأنه: جَحَد بآياتِنا[٣] لأنْ كان ذا مال وبَنِينَ، أو[٤]: كَفَرَ بآياتنا لأَنْ كان ذَا مالٍ وبنين. وعلى هذا المعنى يكون محمولًا فيمن استفهم فقال: ﴿أَأَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾؛ لأنه توبيخ وتقرير فهو بمنزلة الخبر. ومثل ذلك قولك: أَلأَنْ أنعمتُ عليك جَحَدْتَ نعمتي؟! إذًا وَبَّخْتَه بذلك، فعلى هذا تقدير الآية.

وأما قول أحمد فيما رواه أبو عُبَيدٍ عن حمزة من قوله: ﴿آنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ بهمزة ممدودة: إنه غلط -فإنَّمَا هو تغليط - فيما أظن - مِنْ طَرِيق الرِواية، وليس من طريق العَرَبِيَّةِ؛ لأَنَّ ذلك لا يمتنع، ويريد بالهمزة الممدودة همزة بعدها همزة مخففة، وليس هذا من مذهب حمزة؛ لأَنه يُحَقِّقُ الهمزتين، فَلَعَلّه غَلَّطَهُ من هذا الوجه.

ويمكن أن يكون حمزة في الرواية التي رواها عنه أبو عُبَيْدٍ أخذ بقول من يخفف الثانية من الهمزتين؛ أَلَا ترى أن قولَ حمزةَ في الجمع بين الهمزتين كقول ابن عامر في جمعه بينهما، وتحقيقه إياهما؟! فكما أن ابن عامر قال: ﴿آنْ كَانَ﴾ ممدودة بهمزة واحدة، وقوله في غير هذا الموضع بالجمع بين همزتين؛ كذلك يجوز أَنْ يكون حمزة أَخَذَ به.

---

(١) في أ: يدل.
(٢) في ب: من.
(٣) في ب: آياتنا.
(٤) في أ: و.

وقَوْلُ أحمد عن ابن عامر: بهمزة واحدة ممدودة، لا يكون إلا على [أنه خَفَّفَ][(١)] الثانية.

أَلَا تَرى أنه لا يخلو مِنْ أن يكون قَرَأَ بذلك على غير الاستفهام، أو على الاستفهام؟! فإنْ كان قرأ على غير الاستفهام فليسَ إلا همزة واحدة، وهى همزة «أَنْ»، فإذا مَدَّ عَلِمْتَ أن المدةَ إنما هى[(٢)] همزةُ «أَنْ» خَفَّفَهَا بعد همزة الاستفهام؛ إذْ لا مَصْرِفَ لهَا إلى غير ذلك.

قال: قرأ نافع وحده: ﴿لَيَزْلِقُونَكَ﴾ من «زلق»، وقرأ الباقون: ﴿لَيُزْلِقُونَكَ﴾ مِنْ: أَزْلَقْتُ[(٣)].

قال أبو على: يقال: زَلِقَ يَزْلَقُ زَلَقًا، فمَنْ قال: ﴿لَيَزْلِقُونَكَ﴾، جعله من: زَلِقَ هو، وَزَلَقْتُهُ أنا، مثل: شَتِرَتْ عَيْنُه وشَتَرْتُها، وحَزِنَ وحَزَنْتُه.

والخليل يذهب فى ذلك إلى أنَّ المعنى: جَعَلْتُ فيه شَتَرًا، وجعلت فيه حَزَنًا؛ كما أنك إذَا قُلْتَ: كَحَلْتُه، ودَهَنْتُه، أردت: جعلت ذلك فيه.

ومَنْ قال: أَزْلَقْتُه؛ نقل الفعل بالهمزة. وهذا الباب أكثر من الأول وأوسع.

ومعنى: «يُزْلقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ»: أنهم ينظرون إليك نَظَرَ البغضاء، كما يَنْظُرُ الأعداءُ المنابِذُون. ومثلُ ذلك قولُ الشاعر: [من الكامل]

يَتَقَارَضُونَ إِذَا الْتَقَوْا فِى مَجْلِسٍ نَظَرًا يُزِيلُ مَوَاطِئَ الأَقْدَامِ[(٤)]

* * *

(١) فى أ: أنه أن يخفف.

(٢) فى أ: هو.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٢)، الإعراب للنحاس (٣/ ٤٩٤)، البحر المحيط (٨/ ٣١٧)، التبيان للطوسى (١٠/ ٨٩)، التيسير للدانى (٢١٣)، تفسير الطبرى (٢٩/ ٣٠)، تفسير القرطبى (١٨/ ٢٥٥)، الحجة لابن خالويه (٣٥١)، الحجة لأبى زرعة (٧١٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٧)، الغيث للصفاقسى (٣٧٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٣٢)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٤٠)، المعانى للفراء (٣/ ١٧٩)، تفسير الرازى (٣٠/ ٩٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٩).

(٤) البيت بلا نسبة فى اللسان (قرض، زلق)، والتاج (قرض، زلق)، وتهذيب اللغة (٨/ ٣٤٢، ٤٣٢)، ومقاييس اللغة (٣/ ٢١)، ويروى: «موطن» بدلًا من «مجلس».

[بِسْمِ اللهِ][(١)]

ذِكْرُ اخْتِلافِهِمْ فى سورة الحاقة

قرأ عاصم فى رواية أَبَانٍ، وأبو عمرو والكسائىُ: ﴿ومن قِبَلَهُ﴾ [٩] بفتح الباء.

وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿قَبْلَهُۥ﴾[(٢)].

قال أبو على: قال سيبويه: «قِبَل»: لما ولِىَ الشىء، تقول: ذهب قِبَلَ السوق [أى: نحو السوق][(٣)]، و:لِى قِبَلَكَ حَقٌّ، أى: فيما يليكَ. واتَّسَعَ حتى صار بمنزلة: لِى عليك.

قال أبو على: حجة مَنْ قرأ: ﴿وَمَنْ قِبَلَهُ﴾ أنهم زعموا أن فى قراءة أُبَىٍّ: ﴿وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ مَعَهُ﴾ فهذا يقوى: ﴿وَمَنْ قِبَلَهُ﴾؛ لأن «قِبَلَ» لِمَا يَلِى الشىْءَ مما لم يتخلَّفْ عنه، فـ «من قبله» فهو يتبعه ويَحُفُّ به.

وحجة من قال: ﴿وَمَن قَبْلَهُۥ﴾، مَنْ قَبْلَهُ من الأمم التى كفرت كما كفر.

فإن قلت: إن قوله: ﴿وَمَن قَبْلَهُۥ﴾ لفظٌ عام يقع على المؤمن والكافر، فكيف جاز أن يُذْكَرُوا بأنهم جاءوا بالخاطئة؟

قيل: قد يجوز أن يخص «مَنْ» فى قوله: ﴿وَمَن قَبْلَهُۥ﴾ بأنه عَنَى بِهِ الكفارَ دون المؤمنين. ويقوِّى ذلك قولُه -تعالى-: ﴿فَعَصَوْاْ رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾ [١٠]. ويجوز أن يكون ذَكَرَ من قبله من الكفار كما ذَكَرَ مَنْ بعده فى قوله -تعالى-: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الحج: ٤٢]، و ﴿فرعون وثمود﴾.

قرأ حمزة والكسائى: ﴿لا يَخْفَى﴾ بالياء.

وقرأ الباقون: ﴿لَا تَخْفَىٰ﴾ [١٨] بالتاء[(٤)].

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٢)، الإعراب للنحاس (٣/ ٤٩٦)، البحر المحيط (٨/ ٣٢١)، التبيان للطوسى (١٠/ ٩٣، ٩٦)، التيسير للدانى (٢١٣)، تفسير الطبرى (٢٩/ ٣٣)، تفسير القرطبى (١٨/ ٢٦١)، الحجة لابن خالويه (٣٥١)، الحجة لأبى زرعة (٧١٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٨)، الغيث للصفاقسى (٣٧٢)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١٥٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٣٣)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٤٢)، المعانى للفراء (٣/ ١٨٠)، تفسير الرازى (٣٠/ ١٠٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٩).

(٣) المثبت من الكتاب (٤/ ٢٣٢).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٢)، الإعراب للنحاس (٣/ ٤٩٨)، البحر المحيط (٨/ ٣٢٤)، =

قال أبو على: كِلَا الأَمْرَين حَسَنٌ.

وقرأ ابن كثير وحده: ﴿قَلِيلا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ و ﴿قَلِيلا ما يَذَّكَّرون﴾ بالياء فيهما جميعًا. [وقرأ] ابن عامر فى رواية هشام مثل ابن كثير بالياء فيهما.

وفى رواية ابن ذكوان بالتاء فيهما. وروى القُطَعِيُّ عن عُبَيْد عن هَارون عن أبى عمرو: ﴿قَلِيلا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾، و: ﴿قَلِيلا مَّا يَذَّكَّرُونَ﴾ بالياء جميعًا، ولم يروه غيره. حدثنيه الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن هارون عن أبى عمرو.

وقرأ الباقون بالتاء فيهما[1].

قال أبو على: حجة الياء أنه خطاب للنبى ﷺ؛ كأنه [قال:] قليلًا ما يؤمنون، يا محمد.

وحجة التاء كأنه: قل لهم: ﴿قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾.

روى الحلوانى بإسناده، عن ابن كثير: ﴿وَتَعْيَهَا﴾ [١٢] ساكنة العين.

وكذلك قال أبو ربيعة عن قنبل. [قال أحمد:] وقرأت أنا على قنبل: ﴿وَتَعِيَهَآ﴾ بكسر العين وفتح الياء مثل حمزة.

وكذلك قرأ الباقون على وزن: تَلِيَهَا[2].

قال أبو على: وجه قوله: ﴿تَعْيَهَا﴾ أنه جعل حرف المضارعة مع ما بعده بمنزلة «فخذ»، فأسكن كما يسكن «كتف» ونحوه. وهذا يشبه ما[3] من نفس الكلمة، نحو

= التبيان للطوسى (١٠/ ٩٧)، التيسير للدانى (٢١٣)، تفسير القرطبى (١٨/ ٢٦٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥١)، الحجة لأبى زرعة (٧١٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٨)، الغيث للصفاقسى (٣٧٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٣٣)، المعانى للفراء (٣/ ١٨١)، تفسير الرازى (٣٠/ ١١٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٩).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٣)، البحر المحيط (٨/ ٣٢٩)، التبيان للطوسى (١٠/ ١٠٨)، التيسير للدانى (٢١٤)، تفسير القرطبى (١٨/ ٢٧٥)، الحجة لابن خالويه (٣٥١)، الحجة لأبى زرعة (٧٢٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٨، ٦٤٩)، الغيث للصفاقسى (٣٧٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٣٣)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٤٨)، تفسير الرازى (٣٠/ ١١٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٠).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٢)، الإعراب للنحاس (٣/ ٤٩٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٤٤)، البحر المحيط (٨/ ٣٢٢)، التبيان للطوسى (١٠/ ٩٨)، تفسير القرطبى (١٨/ ٢٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٨)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١٥١)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٤٤)، تفسير الرازى (٣٠/ ١٠٧).

(٣) فى ب: أشبه ما.

الكاف من «كتف»، لأن حرف المضارعة لا ينفصل من الفعل؛ فصار كقول من قال: وهْو، وهْى، ومثل ذلك قوله: ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢] جعل «تَقْهِ» من ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ بمنزلة «كتف»، فأسكن. وقد يكون [هذا على][١] ما أنشده أبو زيد من قوله: [من الرجز]

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا سَوِيقا[٢]

جعل «تَرْلَ» بمنزلة «كَتِفٍ» فخفف، وقد يجوز أن يكون أجرى الوصل مُجْرَى الوقف مثل: [من الرجز]

... ... سَبْسَبًا[٣]

* * *

(١) فى ب: على هذا.
(٢) تقدم.
(٣) تقدم.

[بِسْمِ اللهِ][(١)]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِى سورة «سأل سائل»

قرأ نافع وابن عامر: ﴿سال﴾ [١] غير مهموز.

وقرأ الباقون: ﴿سَأَلَ﴾ مهموز[(٢)].

قال أبو على: من قال: ﴿سَالَ﴾ جعل الألف منقلبة عن الواو التى هى عين، مثل: قال، وخاف.

وحكى أبو عثمانَ عن أبى زيد أنه سمع [مَنْ يقول][(٣)]: هما يَتَسَاولان. فمَنْ قال: ﴿سَالَ﴾، كان على هذه اللغة، ومَنْ قال: ﴿سَأَلَ﴾ فعلى قول من قال: ﴿سَأَلَ﴾ فجعل الهمزة عين الفعل. فإنْ حقَّقَ قال: ﴿سَأَلَ﴾ مثل: «سَعَل»، وإنْ خفف جعلها بين الألف والهمزة. فأما قول الشاعر: [من البسيط]

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ[(٤)]

فيمكن أن يكون من قول من قال: يتساولان، ويمكن أن يكون من قول من جعل الهمزة عينًا، فَقُلِبَتْ فى الشعر كما قال: [من الكامل]

... ... لَا هَنَاكِ الْمَرْتَعُ[(٥)]

إلا أنَّ سيبويه زعم أن هذا الشاعر ليست لغته: سِلْتُ؛ فإذا كان كذلك حُمِلَ على: لا هَنَاكِ.

وقد قيل: إنَّ ذلك وادٍ فى جهنم؛ فتكون الألف فى «سال» مثل التى فى «باع».

قال: كلهم همز: ﴿سَآئِلٌ﴾ [١]، لا خلاف بينهم فى ذلك[(٦)].

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٣)، الإعراب للنحاس (٣/ ٥٠٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٤٤)، البحر المحيط (٨/ ٣٣٢)، التبيان للطوسى (١٠/ ١١٢)، التيسير للدانى (٢١٤)، تفسير الطبرى (٢٩/ ٤٣)، تفسير القرطبى (١٨/ ٢٧٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥٢)، الحجة لأبى زرعة (٧٢٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٠)، الغيث للصفاقسى (٣٧٣)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١٥٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٣٤)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٥١)، تفسير الرازى (٣٠/ ١٢١، ١٢٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٠).

(٣) سقط فى أ.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) ينظر السبعة (٦٥٠).

قال أبو على: لا يكون غير الهمز فى اسم الفاعل؛ لأنه لا يخلو من أن يكون الفاعل من «يتساوَلَان» أو من اللغة الأخرى، فإنْ كان من قوله: يتساولان، لم يكن فيه إلّا الهمز؛ كما لا يكون فى: «قائل» و «خائف» إلا ذلك؛ لأنها إذا اعتلت فى الفعل اعتلت فى اسم الفاعل، وإعلالها لا يكون بالحذف؛ للإلباس، فإذا لم يكن بالحذف كان بالقلب إلى الهمزة. وإن كانت من لغة مَنْ هَمَزَ لم يكن فيه إلا الهمز؛ كما لا يكون فى «ثائر» و «شاء» فى «فاعل» من «شأوت» إلا التحقيق للهمزة، إلا أنك إنْ شِئْتَ خَفَّفْتَ الهمزة فجعلتها بين بين، وكذلك فى الوجه الآخر.

قال: قرأ الكسائى وحده: ﴿يعرج الملائكة﴾ [٤] بالياء.

وقرأ الباقون: ﴿تَعْرُجُ﴾ بالتاء[١].

قال أبو على: الوجهان [جميعًا] حسنان.

قال: روى حفص عن عاصم: ﴿نَزَّاعَةَ لِلشَّوَىٰ﴾ [١٦] نصبًا.

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿نَزَّاعَةٌ﴾ رفعًا[٢].

قال أبو على: من قال: ﴿إِنَّهَا لَظَى نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى﴾ فرفع «نَزَّاعَةٌ»، جاز فى رفعه ما جاز فى قولك: هذا زيدٌ منطلقٌ، [و:] ﴿وهذا بعلى شيخ﴾. ومَنْ نصَبَ فقال: ﴿نَزَّاعَةَ لِلشَّوَىٰ﴾، فالذى يجوز أن يكون هذا النصب عليه ضربان:

أحدهما: أن يكون حالًا.

والآخر: أن يُحْمَلَ على فعل، فحَمْلُه على الحال يبعد؛ وذلك[٣] أنه ليس فى الكلام ما يعمل فى الحال.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٣)، الإعراب للنحاس (٣/ ٥٠٣)، البحر المحيط (٨/ ٣٣٣)، التبيان للطوسى (١٠/ ١١٣)، التيسير للدانى (٢١٤)، تفسير الطبرى (٢٩/ ٤٥)، تفسير القرطبى (١٨/ ٢٨١)، الحجة لأبى زرعة (٧٢١)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٠)، الغيث للصفاقسى (٣٧٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٣٥)، المجمع للطبرسي (١٠/ ٣٥١)، المعانى للفراء (٣/ ١٨٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٠).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٤)، الإعراب للنحاس (٣/ ٥٠٦، ٥٠٧)، البحر المحيط (٨/ ٣٣٤)، التبيان للطوسى (١٠/ ١١٨)، التيسير للدانى (٢١٤)، تفسير القرطبى (١٨/ ٢٨٧)، الحجة لابن خالويه (٣٥٢)، الحجة لأبى زرعة (٧٢٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٥١)، الغيث للصفاقسى (٣٧٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٣٥، ٣٣٦)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٥٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٠).

(٣) فى ب: وذاك.

فإن قلتَ: فإن في قوله: ﴿لَظَىٰ﴾ [١٥] معنى التلظى والتلهب -فإن ذلك لا يستقيم؛ لأن «لظى» معرفةٌ لا تنتصِبُ عَنْهَا الأَحوال؛ أَلَا ترى أن ما استعْمِلَ استِعْمَالَ الأسماء من اسم فاعل أو مصدر لم يَعْمَلْ عمل الفعل، نحو: «صَاحِب»، و «دَرّ» في قولك: «لله دَرُّكَ»؟! فإن لم يعمل هذا النحوُ الذى هو اسم فاعل أو مصدر عَمَلَ الفعل من حيث جَرَى مَجْرَى الأسماء -فألا يعمَلَ الاسْمُ المعْرِفةُ عملَه أَولَى.

ويدلك على تعرف هذا الاسم وكونه علمًا [أن التنوين والألف واللام لم تلحقه](١)؛ فإذا كان كذلك لم تنتصب الحال عنه، فإن جعلتها مع تعريفها قد صارت معروفة بشدة التلظى، جاز أن تنصبه بهذا المعنى الحادث فى العلم. وعلى هذا قوله -تعالى-: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِۖ﴾ علقت الظرف بما دل عليه الاسم من التدبير والإلطاف. فإن علقت الحال بالمعنى الحادث فى العلم كما علقت الظرف بما دل عليه الاسم من التدبير -لم يمتنع؛ لأن الحال كالظرف فى تعلقها بالمعنى كتعلق الظرف به، وكان وجهًا. وإنْ علَّقْتَ «نَزَّاعَةً» بفعل مضمر نحو: أعنيها نزاعة للشوى، لم يمتنع أيضًا.

قال: [و](٢) قرأ ابنُ كَثِيرٍ فيما أخبرَنى به مُضَرُ عن الْبَزِّى: ﴿ولا يُسْأَلُ﴾ [١٠] برفع الياء وفتح الهمزة.

وقرأت على قنبل عن النبال عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿وَلَا يَسۡـَٔلُ﴾ بنصب الياء.

وروى أبو عبيد عن إسماعيل بن جعفر عن أبى جعفر وشيبة: ﴿وَلَا يُسْأَلُ﴾ برفع الياء، وهو غلط. وكلهم قرأ: ﴿وَلَا يَسۡـَٔلُ﴾ بفتح الياء(٣).

قال أبو على: من ضم فقال: ﴿وَلَا يُسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ فالمعنى -والله أَعْلَمُ-: لا يُسْأَلُ حميمٌ عن حميمه ليُعْرَفَ شأْنُهُ من جهته، كما قد يُتَعَرَّفُ خَبَرُ الصديق من جهة صديقه، والقريب من قريبه؛ فإذا كان كذلك فالكلام إذا بَنَيْتَ الفعلَ للفاعل

---

(١) فى ب: أن التنوين لم يلحقه.
(٢) سقط فى ب.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٤٤)، البحر المحيط (٨/ ٣٣٤)، التبيان للطوسى (١٠/ ١١٣)، تفسير الطبرى (٢٩/ ٤٧)، تفسير القرطبى (١٨/ ٢٨٥)، الحجة لأبى زرعة (٧٢٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٠)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٥١)، المعانى للفراء (٣/ ١٨٤)، تفسير الرازى (٣٠/ ١٢٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٠).

[قُلْتَ:](١) سألتُ زيدًا عن حميمه، فإذا بنيْتَ الفِعْلَ للمفعول قلت: سُئِلَ زيدٌ عن حميمه. وقد يُحْذَفُ الجار؛ فيصل الفعلُ إلى الاسم الذى كان مجرورًا قبل حذف الجار، فينتصِبُ بأنه مفعول الاسم الذى أُسْنِدَ إليه الفعل المبنى للمفعول به، فعلى هذا انتصاب قوله: ﴿حَمِيمًا﴾، ويدل على هذا المعنى قوله -تعالى-: ﴿يُبَصَّرُونَهُمْ﴾ [١١]، أى: يُبَصَّرُ الحَمِيمُ الحَمِيمَ. والفعل قبل تضعيف العين منه: بَصُرْتُ به، كما جاء: ﴿بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ﴾ [طه: ٩٦]. فإذا ضَعَّفْتَ عَيْنَ الفعل صار الفاعل مفعولًا، تقول: بَصَّرَنِى زيدٌ بكذا، فإذا حَذَفْتَ الجار قلت: بَصَّرنى زيدٌ كَذَا، وإذا بنَيْتَ الفعل للمفعول به وقد حَذَفْتَ الجار قلت: بُصِّرْتُ زيدًا؛ فعلى هذا قوله: ﴿يُبَصَّرُونَهُمْ﴾، فَإِذَا(٢) بُصِّرُوهُمْ لَمْ يُحْتَجْ إلى تعريف(٣) شأن الحميم من حميمه.

وَإنما جُمِعَ فقيل: ﴿يُبَصَّرُونَهُمْ﴾؛ لأن الحميم وإن كان مفردًا فى اللفظ فالمراد به الكثرة والجمع. يَدُلُّكَ على ذلك قوله -تعالى-: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ. وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٠٠، ١٠١].

ومن قرأ: ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ فالمعنى: لا يَسْأَلُ الحَمِيمُ عَنْ حميمه فى ذلك اليوم؛ لأنه يَذْهَلُ عن ذلك ويَشْتَغِل عنه بشأنه.

أَلَا ترى قوله -تعالى-: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢]، وقوله -تعالى-: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾ [عبس: ٣٤]، وقوله -تعالى-: ﴿لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٧]؟! فقوله: ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [١٠] من قولك: سألت زيدًا، أى: سألته عن شأنه وأَمْرِه. ويجوز أن يكون المعنى: لا يَسْأَلُ عن حميمه، فَيُحْذَفُ الجارُّ ويُوصَلُ الفعل.

قال: قرأ ابن كثير وحده: ﴿لأمانتهم﴾ [٣٢] واحدة.

وقرأ الباقون: ﴿لِأَمَٰنَٰتِهِمْ﴾ جماعة(٤).

قال أبو على: مَنْ قال: ﴿لأَمَانَتِهِمْ﴾ فأفرَدَ -وإن كان مضافًا إلى جماعة، ولكل واحد منهم أمانة- فلأنه مصدر، فَأَفْرَدَ كما يُفرَدُ نحو قوله: ﴿لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: وإذا.
(٣) فى ب: تعرف.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٤)، التبيان للطوسى (١٠/١٢٣)، التيسير للدانى (١٥٨)، =

[لقمان: ١٩]. وهو يَقَع على جميع الجنس ويتناوله.

ومَنْ جَمَع فلاختلاف الأمانات وكثرة ضرُوبها؛ فحَسُنَ الجمع من أجل الاختلاف، ومشابهته بذلك الأسماء التى ليست للجنس.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وعاصم -فى رواية أبى بكر- وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿بِشَهَادَتِهِمْ﴾ [٣٣] واحدة.

ورَوَى عباس عن أبى عمرو والحُلْوَانِيّ عن أبى معمر، وعبد الوارث عن أبى عمرو: ﴿بِشَهَٰدَٰتِهِمْ﴾ جماعة.

وكذلك روى حفص عن عاصم جماعة[١].

قال أبو على: القول فى الشهادة والشهادات كما تقدم من القَوْل فى الأَمانَة والأمانات.

قال: ورَوَى المفضَّلُ عن عاصم: ﴿أن يَدْخُلَ جنة نعيم﴾ [٣٨] مفتوحة الياء، [وروى يحيى عن أبى بكر، وحفص عن عاصم: ﴿أَن يُدۡخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ﴾ مضمومة الياء][٢].

وكلهم قرأ: ﴿أَن يُدۡخَلَ﴾ [٣٨] مضمومة الياء.

قال أبو على: حجة من ضم الياء أن غيره يُدْخِلُه؛ كما قال -تعالى-: ﴿فأولئك يُدْخلون الجنة﴾ [النساء: ١٢٤] [وقال: ﴿سَيُدْخلون جهنم داخرين﴾ [غافر: ٦٠]، فهذا يدل [على][٣] أَنَّ غيرَهم يدخلهم.

= تفسير القرطبى (١٨/ ٢٩٢)، الحجة لابن خالويه (٣٥٢)، الحجة لأبى زرعة (٧٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٥١)، الغيث للصفاقسى (٣٧٤)، الكشف للقيسى (٢/ ١٢٥)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٥٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٨).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٤)، الإعراب للنحاس (٣/ ٥٠٩)، البحر المحيط (٨/ ٣٣٥)، التبيان للطوسى (١٠/ ١٢٣) التيسير للدانى (٢١٤)، تفسير القرطبي (١٨/ ٩٢)، الحجة لابن خالويه (٣٥٢)، الحجة لأبى زرعة (٧٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٥١)، الغيث للصفاقسي (٣٧٤)، الكشف للقيسي (٢/ ٣٣٦) المجمع للطبرسي (١٠/ ٣٥٧)، تفسير الرازى (٣٠/ ١٣٣)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٩١).

(٢) ينظر: الإعراب للنحاس (٣/ ٥٠٩)، البحر المحيط (٨/ ٣٣٦)، التبيان للطوسى (١٠/ ١٢٧)، تفسير الطبرى (٢٩/ ٥٤)، تفسير القرطبى (١٨/ ٢٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٥١)، المعانى للفراء (٣/ ١٨٦)، وما بين المعقوفين من «السبعة».

(٣) سقط فى ب.

ومَنْ فَتَحَ الياء؛ فلأنهم إذَا أُدْخِلُوا دَخلوا.

ومِما يُقَوِّى الفتحَ قوله -تعالى-: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٢١٤، آل عمران: ١٤٢] وفَتْحُ التاء فيه.

قال: قرأ ابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿إِلَىٰ نُصُبٍ﴾ [٤٣] بضمتين.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿إِلَى نَصْبٍ﴾(١).

قال أبو على: قال أبو عبيدة: ﴿كَأَنَّهُمْ إِلَى نَصْبٍ يُوفِضُونَ﴾: إلى عَلَمٍ يسرعون.

قال رؤبة: [من الرجز]

يَمْشِى بِنَا الْجِدُّ عَلَى أَوْفَاضِ(٢)

أى: [على](٣) عَجَلَةٍ وسرعة.

وفَسَّرَ أبو الحسن أيضًا: ﴿نَصْب﴾: عَلَم.

ورُوِىَ -أيضًا- عن مجاهد: ﴿نَصْب﴾: غاية.

ورُوِىَ عن أبى العالية أنه فَسَّرَ ﴿إلى نَصْبٍ﴾: بأنه إلى غاية يَسْتَبِقون.

قال أبو على: فهذا يجوز أن يكون «نَصْب» جُمِعَ [على](٤) «نُصْب»، مثل: سَقْفٍ وسُقْف، وَوَرْد وَوُرْد. ومن ثقل فقال: «نُصُب» كان بمنزلة: أُسُد.

ويمكن أن يكون «النَّصْبُ» و «النُّصْب» لغتين، كالضَّعْف والضُّعْف وما أشبه ذلك، ويكون التثقيل كشُغْلٍ وشُغُل، وطُنْبٍ وطُنُبٍ.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٤)، البحر المحيط (٨/ ٣٣٦)، التبيان للطوسى (١٠/ ١٢٦)، التيسير للدانى (٢١٤)، تفسير الطبرى (٢٩/ ٥٥)، تفسير القرطبى (١٨/ ٢٩٦)، الحجة لابن خالويه (٣٥٢، ٣٥٣)، الحجة لأبى زرعة (٧٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٥١)، الغيث للصفاقسى (٣٧٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٣٦)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٥٧)، المعانى للفراء (٣/ ١٨٦)، تفسير الرازى (٣٠/ ١٣٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩١).

(٢) الرجز فى ديوانه (٨١)، واللسان (وفض)، والتاج (وفض)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (٩٠٨).

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى أ.

[بِسْمِ الله][1]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فى سورة نوح

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائى وعَلِيُّ بنُ نَصْر عن أبى عمرو: ﴿أَنُ اعْبُدُوا الله﴾ [٣]، و: ﴿أَنُ اغْدُوا﴾ [القلم: ٢٢] بضم النون.

وَقَرَأ عاصم وحمزةُ واليزيدِيُّ [وعبدُ الوارث][2] عن أبى عمرو: ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾، و: ﴿أَنِ ٱغْدُواْ﴾ بكسر النون فيهما[3].

قال أبو على: وجْهُ مَنْ ضَمَّ النون أنه كره الكسرةَ قبل الضمة، وإنْ حَجَزَ بينهما حرف.

ألا ترى أنهم قالوا: اِشرَبْ واضرِبْ، وقالوا: أُقتُل، فضموا الهمزة فى «اقْتُل» وكسروها فى المثالين الآخرين؟! فكذلك ضم النون فى: ﴿أَنُ اعْبُدُوا﴾.

فإن قُلْتَ: فَهَلَّا لم يستجيزوا غيرَ الضم؛ كما لم يستجِيزوا غير الضم فى نحو: أُقتُل، اعبُدْ؟

قيل: استُجِيزَ الكسرُ فى: ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ﴾ ونحوه وإن لم يسْتَجيزوا[4]: «اعْبُدوا»؛ لأنَّ الكسرة فى: ﴿أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ﴾ [النساء: ٦٦]، و: ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ﴾ غيرُ لازمة؛ ألا تَرَى أَنَّ الكلمةَ قد تُسْتَعْمَل ولا تَلْزَم بها هذه الكسرة؟! فصارت الكسرة قبل الضمة بمنزلة الرفعة بعد الكسرة فى قولهم فى الرفع: كَتِفٌ وضَحِكٌ؛ فكما احتملت الرفعة بعد الكسرة - لما كانت للإعراب فلم تلزم - كذلك احتملت الكسرة فى: ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ﴾ لَمَّا لم تلزم. ولم تكن[5] لذلك بمنزلة: اقْتُل.

قال: قَرَأَ ابنُ كثير ونافعٌ وأبو عمرو وابنُ عامر: ﴿دُعَائِيَ إِلَّا﴾ [٦] بالهمز وفتح الياء.

وقرأ عاصمٌ وحمزةُ والكسائىُ: ﴿دُعَآءِىٓ إِلَّا﴾ ساكنة الياء.

وقال عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: ﴿دُعَآءِىٓ إِلَّا﴾ يرسل الياء.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) سقط فى أ.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٤)، التبيان للطوسى (١٠/ ١٣١)، الحجة لابن خالويه (٣٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٢)، الغيث للصفاقسى (٣٧٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٥).
(٤) فى ب: يستحز.
(٥) فى ب: يكن.

[وحدثنا ابن مجاهد قال:](١) حدَّثنى محمدُ بن الجَهْم عن خلف، والهيثم عن عُبَيْدٍ عن شِبْل عن ابن كثير: ﴿دُعَاىَ إِلَّا﴾ بنصب الياء، ولا يهمز(٢)، مثل: «هُدَاىَ» [البقرة:٣٨].

قال أبو على: إسكان الياء فى ﴿دُعَآءِىٓ﴾ وتحريكُها حَسَنٌ، فأما القصر فى الدعاء فلم أسمعه، ولعل ذلك لغةٌ لم تبلغنا.

قال: وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿مَالُهُ وَوُلْدُهُ﴾ [٢١] ساكنة اللام.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر: ﴿مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ﴾ بفتح اللام.

خارجة عن نافع: ﴿وَوُلْدُهُ﴾ مثل أبى عمرو(٣).

قال أبو على: «الوَلَدُ» و «الوُلْدُ» يجوز أن يكونا لغتين: كالحَزَن والحُزْن، والبَخَل والبُخْل. ويدلك(٤) على أن «الوُلْدَ» يكون واحدًا ما أُنْشِدَ من قول الشاعر: [من الطويل]

.... وَلَيْتَ فُلَانًا كَانَ وُلْدَ حِمَارِ(٥)

فهذا يكون واحدًا. ويجوز مع وقوعه على الواحد أن يكون جمعًا يجمع عليه «فَعَل» أو «فُعْل»؛ وذاك أن كل واحد من «فَعَل» و «فُعْل» يَجرِى مَجرَى الآخر، وقد جمعوا: «فَعَلًا» على «فُعْلٍ»، نحو: أَسَدٍ وأُسْد؛ فكذلك يجوز أن يكون جُمع «وَلَدٌ» على «وُلْدٍ». ويجوز أن يكون «وُلْدٌ» جُمِعَ عَلَى «ولدٍ»؛ كما جمع «الفُلْك» على

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٤)، تفسير القرطبى (١٨/ ٣٠٠)، الحجة لابن خالويه (٣٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٢)، الغيث للصفاقسى (٣٧٤).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٤)، الإعراب للنحاس (٣/ ٥١٥)، البحر المحيط (٨/ ٣٤١)، التبيان للطوسى (١٠/ ١٣٩)، التيسير للدانى (٢١٥)، تفسير الطبرى (٢٩/ ٦١)، تفسير القرطبى (١٨/ ٣٠٦)، الحجة لابن خالويه (٣٥٣)، الحجة لأبى زرعة (٧٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٢)، الغيث للصفاقسى (٣٧٤)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١٦٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٩٢)، تفسير الرازى (٣٠/ ١٤١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩١).

(٤) فى ب: ويدل.

(٥) عجز بيت وصدره:

فليت فلانًا كان فى بطن أمه ....

والبيت بلا نسبة فى اللسان (ولد)، وتهذيب اللغة (١٤/ ١٧٨)، والمخصص (١٣/ ٢١٧)، والتاج (ولد).

«الفُلْك»، بدلالة قوله: ﴿ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [يس: ٤١]، فهذا واحد. والجمع قوله: ﴿الفُلْك التى تجرى فى البحر﴾ [البقرة: ١٦٤]، فجمع «الفُلْكَ» على «الفُلْكَ» ؛ أَلَا ترى أَنَّا لا نعلم «الفَلَكَ» مسْتَعْملًا فى «الفُلْكِ»، فإذَا لم يجئ ذلك فيه كان جمعًا لـ «فُلْكِ»، فالضمة التى فى اللفظة التى يراد بها الجمع غير التى كانت فى الواحد؛ كما أن الضمة فى: [يَا][1] مَنْصُ، فى ترخيم «منصور» على مَنْ قال: يا حارُ -غير الضمة التى كانت فيه فى قول من قال: يا حارِ.

كما[2] أن الكسرة فى: «دِلاصٍ» و «هِجانٍ» إذا أردت بهما الجمع غير اللتين كانتا[3] فى الواحد؛ أَلَا ترى أن التى فى الجمع مثل التى فى «ظِراف»، والتى كانت فى الواحد مثل التى[4] فى «دِلاثٍ» و «كِناز»، ويدل على أن «الوُلْدَ» يكون جمعًا قول حسان: [من الكامل]

يَا بِكْرَ آمِنَةَ الـمُبَارَك بِكْرُهَا مِنْ وُلْدِ مُحْصَنَةٍ بِسَعْدِ الأَسْعَدِ[5]

فأما التى فى قوله -تعالى-: ﴿مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وُوُلْدُهُ﴾ فيكون جمعًا، وَإِنْ كان مضافًا إلى الواحد؛ لأنه ضمير «مَنْ» وهو مفرد فى اللفظ، والمراد الجمع، فأفرد على معنى «مَنْ». وإضافة لفظ الجميع إلى المفرد فى هذا كما حكى من قولهم: ليْتَ هذا الجرادَ قد ذهب وأراحَنَا من أنفسه، فجمع «الأنفسَ» وإنْ أضاف إلى لفظ المفرد؛ فكذلك يكون «الوُلْد» فى قوله: ﴿وَوُلْدُهُ﴾، وكذلك قوله -تعالى-: ﴿لتستووا على ظهوره﴾ [الزخرف: ١٣].

ويجوز أن يكون مفردا كما كان المال فى قوله: ﴿مَالُهُ﴾ مفردا، [و] الوجهان جميعا يجوزان.

قال: قرأ نافع وحده: ﴿ولاتَذَرُنَّ وُدًّا﴾ [٢٣] بضم الواو.

وقرأ الباقون: ﴿وَدًّا﴾ [٢٣] بفتح الواو.

وروى أبو الربيع عن بريد بن عبد الواحد عن أبى بكر عن عاصم: ﴿وُدًّا﴾

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: وكما.
(٣) فى أ: كانا.
(٤) زاد فى أ: كانت.
(٥) ينظر ديوانه ص (٢٠٩)، ويروى: «ذكره» بدل «بكرها»، و: «ولدته» بدل «ولد».

مضمومة الواو مثل نافع، ولم يروه عن عاصم غيره، وهو غلط.

ويحيى عن أبى بكر عن عاصم، والكسائى عن أبى بكر، وحفص عن عاصم، أنه قرأ: ﴿وَدًّا﴾ مثل أبى عمرو.

وحدثنى المروزى عن ابن سعدان عن محمد بن المنذر عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم أنه قرأ: ﴿وُدًّا﴾ بضم الواو مثل نافع، وهو غلط[١].

قال أبو عبيدة: هذه الأصنام كانت فى الجاهلية تعبد، وزعموا أن ﴿وَدًّا﴾ كان لهذا الحى من «كلب»، وحكاه بالفتح، وسمعت قول الشاعر: [من الطويل]

فَحَيَّاكِ وَدٌّ مَنْ هَدَاكِ لِفِتْيَةٍ ... وَخُوصٍ بِأَعْلَى ذِى نُضَالَةَ هُجَّدِ[٢]

وقال أبو الحسن: ضَمَّ أهلُ المدينة الواو، وعسى أن يكون[٣] لغةً فى اسم الصنم.

قال: وسمِعْتُ هذا البيتَ: [من البسيط]

حَيَّاكِ وُدٌّ فَإِنَّا لا يَحِلُّ لَنَا ... لَهْوُ النِّسَاءِ وَإِنَّ الدِّينَ قَدْ عَزَمَا[٤]

الواو مضمومة.

قال: وسمعت من يقول: إن الواو مفتوحة.

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿مما خَطَايَاهُمْ﴾ [٢٥] مثل: قضاياهم.

الباقون: ﴿خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾[٥].

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٥)، الإعراب للنحاس (٣/ ٥١٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٤٥)، التبيان للطوسى (١٠/ ١٣٩)، التيسير للدانى (٢١٥)، تفسير الطبرى (٢٩/ ٦٢)، تفسير القرطبى (١٨/ ٣٠٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٣)، الحجة لأبى زرعة (٧٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٣)، الغيث للصفاقسى (٣٧٤)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١٦٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٣٧)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٦٢)، المعانى للفراء (٣/ ١٨٩)، تفسير الرازى (٣٠/ ١٤٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩١).

(٢) البيت للحطيئة فى ديوانه (٤٧)، واللسان (هجد)، وتهذيب اللغة (٦/ ٣٦)، والتاج (هجد)، وهو بلا نسبة فى المخصص (٥/ ١٠٤، ١٣/ ٢٦٢)، ويروى: «ما» بدلًا من «من».

(٣) فى أ: تكون.

(٤) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص (٦٢)، الأصنام ص (١٠)، ويروى: «ربى» بدل «ود».

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٥)، البحر المحيط (٨/ ٣٤٣)، التبيان للطوسى (١٠/ ١٤٠)، التيسير للدانى (٢١٥)، تفسير الطبرى (٢٩/ ٦٣)، تفسير القرطبى (١٨/ ٣١٠)، الحجة لابن خالويه (٣٥٣)، الحجة لأبى زرعة (٧٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٣)، الغيث للصفاقسى (٣٧٤)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١٦٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٣٧)، المجمع =

قال أبو على: ﴿خَطَايَاهُمْ﴾ على التكسير.

وحجته: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْۚ﴾ [البقرة: ٥٨]، و «خطيئات» جمع التصحيح[١]، و«مَا» زَائِدة كالتى فى قوله -تعالى-: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥].

[روى] حفص عن عاصم: ﴿وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا﴾ [٢٨] بفتح الياء.

وكذلك أبو قُرَّةَ عن نافع.

الباقون لا يحركون الياء فى: ﴿بَيْتِى﴾[٢].

قال أبو على: كِلَا الأمرين حَسَنٌ.

* * *

= للطبرسى (١٠/ ٣٦٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩١).

(١) فى ب: الصحيح.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٤)، الغيث للصفاقسى (٣٧٤).

[بِسْمِ الله](١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فى سورة الجن

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ﴾ [١]، ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُواْ﴾ [١٦]، ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَـٰجِدَ لِلَّهِ﴾ [١٨]، ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [١٩]، أربعة أحرف بالفتح.

وقرأ نافع وعاصم -فى رواية أبى بكر- كما قرأا، إلا قوله -تعالى-: ﴿وَإِنَّهُۥ لَمَّا قَامَ﴾ فإنهما كَسَرَاهُ. [وروى] المفضل عن عاصم مثل أبى بكر.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى كل ذلك بالفتح إلا ما جاء بعد قَوْلٍ أو بعد فاء جزاء. [و] حفص عن عاصم مثل حمزة(٢).

قال أبو على: أما قوله: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُواْ﴾ فإنه يجوز فيه أمران:

أحدهما: أن تكون المخففة من الثقيلة؛ فيكون محمولًا على الوحى؛ كأنه [قال:] أُوحِىَ إِلَىَّ أن لو استقاموا، وفَصْلُ «لو» بينها وبين الفعل كفَصْلِ السين و «لا» فى قوله -تعالى-: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، و: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠].

والآخر: أن تكون «أن» قبل «لو» بمنزلة اللام فى قوله -تعالى-: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦٠]، وقوله -تعالى-: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ﴾ [الأعراف: ٢٣] فتلحق مرة وتسقط أخرى؛ لأن «لو» بمنزلة فعل الشرط، وكما لحقت اللام زائدة قبل «إن» الداخلة على فعل الشرط، كذلك لحقت «أن» هذه قبل «لو».

ومعنى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾ [١٦]، قد قيل فيه قولان:

أحدهما: لو استقاموا على طريقة الهدى.

والآخر: لو استقاموا على طريقة الكفر.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٥)، الإعراب للنحاس (٣/ ٥٢١)، البحر المحيط (٨/ ٣٤٧)، التبيان للطوسى (١٠/ ١٤٥)، التيسير للدانى (٢١٥)، تفسير الطبرى (٢٩/ ٦٦)، تفسير القرطبى (١٩/ ٧، ٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥٤)، الحجة لأبى زرعة (٧٢٧)، الغيث للصفاقسى (٣٧٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٣٩)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٦٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩١).

ويُسْتَدَلُّ على القول الأول بقوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم﴾ [المائدة: ٦٦]، وقوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: ٩٦].

ويُسْتَدَل على القول الآخر بقوله: ﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾ [الزخرف: ٣٣].

وأما قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ [١٨] فزعم سيبويه أن المفسرين حملوه على: ﴿أُوحِيَ﴾ [١٠]؛ كأنه [قال]: وَأُوحِيَ إلىَّ أَنَّ الْمَسَاجِدَ لله تعالى.

ومذهب الخليل أنه على قوله: [وَلأن الْمَسَاجِدَ لله فَلَا تَدْعُوا] ؛ كما أن قوله: ﴿وَأَنَّ هذه أمتكم أمة واحدة﴾ [المؤمنون: ٥٢] على قوله: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون، أَىْ: لهذا فاعبدون.

ومثله فى قوله الخليل: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١]؛ كأنه [قال:] لهذا فليعبدوا.

فأما المساجد فقيل [فيها:][(١)] إنها بيوت العبادة، أى: لا تشركوا فيها الأوثان مع الله- تعالى- فى العبادة. وقيل: إنَّ المساجدَ: المواضع التى يَسجُدُ فيها الساجد.

وقال سيبويه: ولو قُرِئَ: «وَإِنَّ المَسَاجِدَ لله» لَكَانَ جيدًا.

وأما قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ [١٩] فيكون على ﴿أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ [١٠]، ويكون [على] أن يُقْطَعَ من قوله: ﴿أُوحِيَ﴾ [١]، ويستأنف به. كما جَوَّزَ سيبويه القطعَ من ﴿أُوحِيَ﴾ [١٠] فى قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾.

وعلى هذا تحمل قراءة نافع وعاصم: ﴿وَإِنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ الله﴾، فكسَرَا همزة «إِنَّ».

فأما قراءة ابن عامر وحمزة والكسائى كلّ ذلك بالفتح، فَإِنَّه على الحمل على: ﴿أُوحِيَ﴾.

ويجوز أن يكون على غيره، كما حمل المفسرون: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ [١٨] على الوحى.

---

(١) سقط فى ب.

وحمله الخليل على ما ذكرناه عنه.

فأما ما جاء من ذلك بعد قول فحكاية، كما[١] حكى قوله -تعالى-: ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١١٥]، و: ﴿يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ﴾ [آل عمران: ٤٢]. وكذلك ما [جاء][٢] بعد فاء الجزاء؛ لأن ما بعد فاء الجزاء موضع ابتداء، ولذلك حَمَلَ سيبويه قوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، و: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ﴾ [١٣] على أن المبتدأ فيها مضمر. ومثال ذلك فى هذه السورة قوله -تعالى-: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [٢٣].

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿نَسْلُكْهُ عَذَابًا﴾ [١٧] بالنون.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿يَسْلُكْهُ﴾ بالياء. [وقرأ] عباس عن أبى عمرو بالياء[٣].

قال أبو على: مَنْ قَرَأَ بالياء؛ فلتقدم ذِكْرِ الغيبة فى قوله -تعالى-: ﴿وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ يَسْلُكْهُ﴾.

ومن قرأ بالنون فهو مثل قوله -تعالى-: ﴿وءاتينا موسى الكتاب﴾ [الإسراء: ٢] بعد قوله: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١].

وقرأ عاصم وحمزة: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّى﴾ [٢٠] بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿قَالَ﴾.

[ورَوَى] أبو الربيع عن أبى زيد عن أبى عمرو: ﴿قُلْ﴾ بغير ألف مثل حمزة[٤].

---

(١) فى ب: فكما.

(٢) سقط فى ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٥)، البحر المحيط (٨/ ٣٥٢)، التبيان للطوسى (١٠/ ١٥١)، التيسير للدانى (٢١٥)، تفسير الطبري (٢٩/ ٧٣)، تفسير القرطبى (١٩/ ١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٤)، الحجة لأبى زرعة (٧٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٦)، الغيث للصفاقسى (٣٧٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٤٢)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٧٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٢).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٦)، البحر المحيط (٨/ ٣٥٣)، التبيان للطوسي (١٠/ ١٥١)، التيسير للدانى (١٢٥)، تفسير الطبرى (٢٩/ ٧٥)، تفسير القرطبى (١٩/ ٢٥)، الحجة لابن خالويه (٣٥٤)، الحجة لأبى زرعة (٧٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٧)، الغيث للصفاقسى (٣٧٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٤٢)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٧٠)، المعانى للفراء (٣/ ١٩٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٢).

قال أبو على: وَجْهُ مَنْ قال: ﴿[قَالَ]﴾[(١)] أنَّ ذِكْرَ الغَيْبَة قد تقدم، وهو قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [١٩]، ﴿قَالَ إِنَّمَا أَدْعُوا﴾ على الغَيْبة التى قبلها. ومَنْ قال: ﴿قُلْ﴾؛ فلأن بعده مثله، وهو قوله -تعالى-: ﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [٢١]، ﴿قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ﴾ [٢٢]، ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ﴾.

رَوَى هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ عن ابن عامر: ﴿لُبَدًا﴾ [١٩] بضم اللام.

[وَرَوى] ابنُ ذَكْوَانَ عن ابن عامر ﴿لِبَدًا﴾، بكسر اللام.

وكذلك الباقون[(٢)].

[قال أبو على: قال] أبو عبيدة: ﴿كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ أى: جماعات، واحدها: لِبْدَة.

قال: وكذلك يقال للجراد الكثير.

قال عبدُ مناف بْنُ رِبْع: [من البسيط]

صَابُوا بِسِتَّةِ أَبْيَاتٍ وَأَرْبَعَةٍ حَتَّى كَأَنَّ عَلَيْهِمْ جَابِيًا لِبَدا[(٣)]

قال: الجابى: الجراد؛ لأنه يَجْبِى كل شىء يأكله.

وقال قتادة فى قوله -تعالى-: ﴿يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾: تَلَبَّدَ الإنس والجن على هذا الأمر؛ ليطفِئُوهُ، فأَبَى الله إلَّا أن ينصرَه ويُمضيَه ويظهِرَهُ على مَنْ ناوأه.

وقال غيره: [المعنى: أنَّ النبىَّ ﷺ لما صلى ببطن نَخْلَةَ][(٤)]، كاد الجن لمَّا سمعوا قراءةَ النبى ﷺ يسقطون عليه.

وما روى عن ابن عامر: ﴿لُبَدًا﴾، فإن اللُّبَد: الكثير؛ من قوله -تعالى-: ﴿أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾ [البلد: ٦]. وكأنه قيل له: لُبَدٌ؛ لركوب[(٥)] [بعضه على

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٥)، الإعراب للنحاس (٣/ ٥٢٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٤٥)، البحر المحيط (٨/ ٣٥٣)، التبيان للطوسى (١٠/ ١٥٨)، التيسير للدانى (٢١٥)، تفسير الطبرى (٢٩/ ٧٤)، تفسير القرطبى (١٩/ ٢٤)، الحجة لابن خالويه (٣٥٤)، الحجة لأبى زرعة (٧٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٦)، الغيث للصفاقسى (٣٧٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٤٢)، تفسير الرازى (٣٠/ ١٦٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٢).

(٣) البيت فى شرح أشعار الهذليين (٦٧٤)، واللسان (جبى، جدا)، والتاج (جبى)، وللهذلى فى اللسان (جبأ، صوب)، وتهذيب اللغة (١١/ ٢١٤)، والتاج (جبأ، صوب، جدى).

(٤) سقط فى أ

(٥) فى أ: كركوب.

بعض][١] ولصوق بعضه ببعض لكثرته؛ فكأنه أراد: كادوا يلْصَقُونَ به من شدة دُنُوِّهم للإصغاء والاستماع[٢] مع كثرتهم؛ فيكون على هذا قريبَ المعنى من قوله: ﴿لِبَدًا﴾، إلا أن ﴿لِبدًا﴾ أعرف بهذا المعنى وأكثر.

قال ابن كثير، ونافع وأبو عمرو: ﴿رَبِّىَ أَمَدًا﴾ [٢٥].

أسكن الباقون[٣].

* * *

(١) فى ب: بعضه بعضًا.

(٢) فى ب: للاستماع.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٦)، التيسير للداني (٢١٥)، تفسير القرطبي (١٩/ ٢٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٧)، الغيث للصفاقسي (٣٧٥)، الكشف للقيسي (٢/ ٣٤٣)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٩٢).

[بِسْم الله][1]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِم في سورة الْمُزَّمِّل

قرأ أبو عمرو وابن عامر: ﴿وِطَاءً﴾ [٦] بكسر الواو ممدودة الطاء.

وقرأ الباقون: ﴿وَطْـًٔا﴾ بفتح الواو مقصورة[2].

قال أبو علي: رُوِيَ عن مجاهد: ﴿أَشَدُّ وِطَاءً﴾.

قال: يواطئ السمع القلب[3].

ورَوَى ابن سلام عن يونس: ﴿أَشَدُّ وِطَاءً﴾ قال: مُلاءمة وموافقة.

ومن ذلك قوله: ﴿لِّيُوَاطِـُٔوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٧] أي: ليوافقوا[4].

قال أبو علي: فكأن المعنى: إنَّ صلاةَ ناشئةِ الليل، أو عملَ ناشئة الليل يواطئ السمع القلب فيها أكثر مما يواطئ في ساعات النهار؛ [لأَنَّ البال أفرغ للانقطاع][5] عن كثير مِمَّا يَشْغَلُ بالنهار[6].

ومَن قال: ﴿وَطْـًٔا﴾، فالمعنى: أنه أشَقُّ على الإنسان من القيام بالنهار؛ لأن الليل للدَّعَةِ والسكون، ومنه ما [جاء في][7] الحديث: «اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ»[8]. وهو ﴿وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾ [٦]، أي: أشد استقامة وصوابًا؛ لفراغ البال وانقطاع

---

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٦)، الإملاء للعكبري (٢/ ١٤٦)، البحر المحيط (٨/ ٣٦٣)، التبيان للطوسي (١٠/ ١٦٠)، التيسير للداني (٢١٦)، تفسير الطبري (٢٩/ ٨١)، تفسير القرطبي (١٩/ ٤٠)، الحجة لابن خالويه (٣٥٤)، الحجة لأبي زرعة (٧٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٨)، الغيث للصفاقسي (٣٧٥)، الكشف للقيسي (٢/ ٣٤٤)، المجمع للطبرسي (١٠/ ٣٧٥)، المعاني للفراء (٣/ ١٩٧)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٩٣).

(٣) أخرجه بمثله ابن جرير (١٢/ ٢٨٤)، (٣٥٢١٩) و (٣٥٢٢٠) و (٣٥٢٢١) و (٣٥٢٢٣) و(٣٥٢٢٤)، وذكره السيوطي في الدر (٦/ ٤٤٤)، وعزاه للفريابي وعبد بن حميد وابن نصر.

(٤) زاد في أ: قوله.

(٥) في أ: لأن الليالي أفرغ للأفهام.

(٦) في ب: النهار.

(٧) سقط في أ.

(٨) هو جزء من حديث لأبي هريرة، أخرجه البخاري (٢/ ٥٧٢)، كتاب الاستسقاء، باب: دعاء النبي ﷺ «اجعلها عليهم سنين كسني يوسف» (١٠٠٦)، ومسلم (١/ ٤٦٦)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب القنوت (٢٩٤ و ٢٩٥ و ٦٧٥).

ما يشغل، قال: [من الطويل]

لَهُ وَلَهَا وَقْعٌ بِكُلِّ قَرَارَةٍ ... وَوَضْعٌ بِمُسْتَنِّ الْفَضَاءِ قَوِيمُ

أى: مستقيم. والناشئة: ما يحدث وينْشَأُ من ساعات الليل.

ورُوِىَ عن الحسن أن ما كان بعد العشاء فهو ناشئة.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وحفص عن عاصم: ﴿رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ﴾ [٩] رفع.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿رَبِّ المَشْرِقِ﴾ خفض[١].

قال أبو على: الرفع فى [قوله:][٢] ﴿رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ﴾ يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون لَمَّا قال: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ [٨] قطعه من الأول فقال: «هُوَ رَبُّ الْمَشْرِقِ»؛ فيكون على هذا خبرَ مبتدأ محذوف؛ كقوله -تعالى-: ﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [الحج: ٧٢]، وقوله -تعالى-: ﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾ [النحل: ١١٧] أى: ذاك مَتَاعٌ قليلٌ، أو: تقلبهم متاع قليل.

والوجه الآخر: أن ترفعه[٣] بالابتداء، وخبره الجملة التى هى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٩] والعائد إليه: الضمير المنفصل.

ومَنْ خَفَض فعلى إتْبَاعِهِ قوله -تعالى-: ﴿واذكر اسم ربك ... رَبِّ المشرق والمغرب﴾ [٨، ٩].

قال: قرأ أبو عمرو ونافع وابن عامر: ﴿وَنِصْفِهِ وَثُلُثِهِ﴾ [٢٠] كسرًا.

وقرأ الباقون: ﴿وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ﴾ نصبًا[٤].

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٦)، الإعراب للنحاس (٣/ ٥٣٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٤٥)، البحر المحيط (٨/ ٣٦٣)، التبيان للطوسى (١٠/ ١٦١)، التيسير للدانى (٢١٦)، تفسير الطبرى (٢٩/ ٨٤)، تفسير القرطبى (١٩/ ٤٥)، الحجة لابن خالويه (٣٥٥)، الحجة لأبى زرعة (٧٣١)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٨)، الغيث للصفاقسى (٣٧٥)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١٧٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٤٥)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٧٥)، المعانى للأخفش (٢/ ٥١٣)، المعانى للفراء (٣/ ١٩٨)، تفسير الرازى (٣٠/ ١٧٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٣).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: يرفعه.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٧)، الإعراب للنحاس (٣/ ٥٣٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٤٦)، البحر المحيط (٨/ ٣٦٦)، التبيان للطوسى (١٠/ ١٦٩)، التيسير للدانى (٢١٦)، =

قال أبو على: مَنْ نَصبَ فقال: ﴿وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ﴾ حمله على: ﴿أَدْنَىٰ﴾ [٢٠]، و﴿أَدْنَىٰ﴾ فى موضع نصب.

قال أبو عبيدة: ﴿أَدْنَىٰ﴾: أقرب؛ فكأنه [قال:] ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ﴾ وتقوم ﴿وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ﴾.

وأما مَنْ جَرَّ فقال: ﴿مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفِهِ وَثُلُثِهِ﴾ فإنه يحمله على الجار.

قال أبو الحسن: وليس المعنى عليه فيما بلغنا؛ لأن المعنى يكون على: أَدْنَى مِنْ نِصْفِه، وأدنى مِنْ ثلثِه. قال: وَكَانَ الذى افترضَ: الثلُثَ أو أكثر من الثلث.

قال: وَأَما الذين قرءوا بالجَرِّ فَعَلى أن يكون المعنى: إنكم لم تؤدوا ما افترضَ عَليكم؛ فقوموا أَدْنَى من ثُلُثَى الليل ومنْ نصْفه ومنْ ثُلثِهِ.

[وَرَوَى] ابنُ ذكوان عن ابن عامر: ﴿وَثُلُثِهِ﴾ و﴿ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ﴾ مثقل.

وروى الحلوانى عن هشام عن ابن عامر: ﴿ثُلْثَى﴾ خفيف، ﴿وَثُلُثِهُ﴾ مثقل.

[قال ابن مجاهد:][1] وروَى لنا محمد بن الجَهْم عن خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿وَثُلْثَهُ﴾ ساكنة اللام.

قال أبو على: حجة التثقيل قوله -تعالى-: ﴿فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾.

وحجة التخفيف أن هذا الضرب قد يخفف فيقال: «العُنْق والعُنُق»، و «الطُّنُبُ والطنْبُ»، و «الرسْل والرسُل»، و «الأُسْد والأُسُد».

* * *

= تفسير الطبرى (٨٨/٢٩)، تفسير القرطبى (٥٢/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٥)، الحجة لأبى زرعة (٧٣١)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٨)، الغيث للصفاقسى (٣٧٥)، الكشاف للزمخشرى (١٧٨/٤)، الكشف للقيسى (٣٤٥/٢)، المجمع للطبرسى (٣٨١/١٠)، المعانى للأخفش (٥١٣/٢)، المعانى للفراء (١٩٩/٣)، تفسير الرازى (١٨٦/٣٠)، النشر لابن الجزرى (٣٩٣/٢).

(١) سقط فى أ.

[بِسْم الله](١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فى سُورَةِ المُدَّثِر

قرأ عاصم فى رواية حفص: ﴿وَٱلرُّجْزَ﴾ [٥] بضم الراء.

والمفضل مثله.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿الرِّجْزَ﴾ بكسر الراء.

قال أبو على: قال أبو الحسن: قراءة الحسَنِ مضمومة.

وقال: هو اسم صَنَم فيما زعموا.

ومن كسر فقال: ﴿وَالرِّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ فالرِّجْز: العذاب؛ فالمعنى: وذا العذاب فاهجر [يعنى: الأصنام](٢)؛ لأن عبادتَها تؤدى إلى العذاب. وقد قال: ﴿لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤].

ويجوز أن يكون: «الرِّجْزُ» و «الرُّجْزُ» لغتين، كالذِّكْرِ والذُّكْرِ.

قال قتادة: هما صَنَمان كانا عند البيت: إساف ونَائِلَة.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو، وأبو بكر عن عاصم، وابن عامر والكسائى: ﴿إِذَا دَبَرَ﴾ [٣٣] بفتح الدال.

وقرأ نافع وعاصم فى رواية حفص، وحمزة: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ﴾ بتسكين الدال(٣).

قال أبو على: رَوَى ابنُ سَلَّام عن يُونُسَ: ﴿دَبَرَ﴾: انقضى، و ﴿أَدْبَرَ﴾: تولى.

قال ابن سلام: ذَكَر غيرُ واحد من أصحاب الحديث عن الحسن أنه قال: «إِدْبَارَ النُّجُومِ»: ركعتا الفجر، و «أدبار السجود» ركعتان بعد المغرب.

قال: وقال يونس: «إِدْبَارَ النُّجُومِ»: انقضاؤها، و «أَدْبَارُ السُّجُودِ»: آثار السجود.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٧)، الإعراب للنحاس (٣/ ٥٤٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٤٧)، البحر المحيط (٨/ ٣٧٨)، التبيان للطوسى (١٠/ ١٧٩)، التيسير للدانى (٢١٦)، تفسير القرطبى (١٩/ ٨٤)، الحجة لابن خالويه (٣٥٥)، الحجة لأبى زرعة (٧٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٩)، الغيث للصفاقسى (٣٧٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٤٧)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٨٩)، المعانى للفراء (٣/ ٢٠٤)، تفسير الرازى (٣٠/ ٢٠٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٣)، البحر المحيط (٨/ ٣٧٨)، التبيان للطوسى (١٠/ ١٧٩)، تفسير الطبرى (٢٩/ ١٠٢)، تفسير القرطبى (١٩/ ٨٤)، المعانى للفراء (٣/ ٢٠٤).

وفى حرف عبد الله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا أَدْبَرَ﴾ فيما زعموا.

وَرُوِىَ أن مجاهدًا سأل ابنَ عباس عنها، فلما وَلَّى الليلُ قال له: يا مجاهد، هذا حِينَ دَبَرَ الليلُ. قال قتادة: ﴿والليْلِ إِذَا دَبَرَ﴾: إذا ولى، ويقال: دبر وأدبر.

قال: [من الكامل]

وَأَبِى الَّذِى تَرَكَ الْمُلُوكَ وَجَمْعَهُمْ بِصُهَابَ هَامِدَةً كَأَمسِ الدَّابِرِ[1]

وقد قالوا أيضًا: كأمس المُدْبِرِ، والوجهان جميعًا حسنان.

[حدثنا ابن مجاهد][2] قال: قرأت على قنبل عن ابن كثير: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾ [٣٥] مهموز مثل أبى عمرو.

[قال:][3] وحدثنى غير واحد، منهم أحمد بن أبى خَيْثَمَةَ وإدريس عن خلف قال: حدثنا وهب بن جرير عن أبيه قال:

سمعت عبد الله بن كثير يقرأ: ﴿لَحْدَى الْكُبَرِ﴾ لا يهمز ولا يكسر[4].

قال أبو على: قال قتادة: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾: يعنى جهنم.

قال أبو على: التخفيف فى «لإحْدَى» أن تجعل الهمزة فيها بَيْنَ بَيْن، نحو: سَئِمَ، ﴿وإذ قال إبراهيم﴾، فأما حذف الهمزة فليس بقياس. ووَجْهَ ذلك أن الهمزة حذفت حذفًا كما حذفت فى قوله: [من البسيط]

وَيْلُمِّهَا فِى هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِى فِى الأَرْضِ مَطْلُوبُ[5]

ويشبه أن يكون الذى حَسَّنَ ذلك لقائله أنه وجد الهمزة تحذف حذفًا فى بعض المواضع فى التخفيف، وليس هذا منها، ولكنه مثل: «وَيْلُ امِّهَا» كان القياس أن تجعل بين الهمزة والواو، فحذفت حذفًا. وقد جاء ذلك فى غير موضع فى الشعر.

قال أبو الأسود لِزيَاد: [من الكامل]

---

(١) تقدم.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى أ.

(٤) ينظر: البحر المحيط (٨/ ٣٧٨)، التبيان للطوسى (١٠/ ١٨٣)، تفسير القرطبى (١٩/ ٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٩)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٨٩).

(٥) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (٢٢٧)، والخزانة (٤/ ٩٠، ٩١، ٩٢)، وسر صناعة الإعراب (٢٣٥)، وشرح المفصل (٢/ ١١٤)، والكتاب (٢/ ٢٩٤)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (٩٩٨)، ورصف المبانى (٤٣). واللسان (ويا).

يَابَا الْمُغِيرَةِ رُبَّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَّجْتُهُ بِالنُّكْرِ مِنِّى وَالدَّهَا[١]

وقال آخر -أنشده أحمد بن يحيى-: [من الرجز]

إن لَّمْ أُقَاتِلْ فَالْبِسُونِى بُرْقُعَا وَفَتحَاتٍ فِى الْيَدَيْنِ أَرْبَعَا[٢]

وأنشد أحمد بن يحيى: [من الرجز]

إِنْ كَانَ جَزْءٌ لَكَ بَا فَفِيمَهْ بَاعَكَ عَبْدًا بِأَخَسِّ قِيمَهْ

حذَفَ الهمزة حذفًا، ولم يخفف على القياس.

ومن ذلك قول الفرزدق: [من الكامل]

فَعَلَىَّ إِثْمُ عَطِيَّةَ بْنِ الخَيْطَفى وَاثْمُ الَّتِى زَجَرتْكَ إنْ لَمْ تَجْهَدِ

فهذا مثل قراءة ابن كثير.

أَلَا ترى أن «لإِح» من[٣] قوله: ﴿لإِحْدَى الْكُبَرِ﴾ [٣٥] مثل: [«وَإِثْ» من][٤] قوله: «واثْمُ الَّتِى»، وهذا النحو فى الشعر غير ضيق، وقد جاء منه فى الكلام، وحكمها فى القياس أن تجعل بين الهمزة والألف، وفى هذا الحذف ضعف؛ لأنه إذا حَذَفَها بقى بعدها حرف ساكن يكون أولَ الكلمة بعد الحذف، ولهذا لم تخفف الهمزة أولًا؛ لأن التخفيف تقريب من الساكن، فألا يكون ما يلزم الابتداء به ساكنًا أجدر، ومِنْ ثَمَّ لم يَخْرُمُوا: «مُتَفَا»؛ لأن السكون يلحق للزحاف، فيلزم الابتداء بالساكن.

ووجهه: أن اللام اللاحقة أول الكلمة لما لم تفرد صار بمنزلة ما هو من نفس الكلمة؛ فصار حذف الهمزة كأنه حذف فى تضاعيف الكلمة، ومن ثم قالوا: ﴿لَهْوَ خير الرازقين﴾ فخففوه كما خففوا «عَضْدًا» ونحوه مما هو كلمة واحدة.

[قرأ] نافع وابن عامر: ﴿مُسْتَنْفَرَةٌ﴾ [٥٠] بنصب الفاء.

[و][٥] المفضل عن عاصم مثله.

وقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿مُّسْتَنفِرَةٌ﴾ بكسر الفاء[٦].

---

(١) تقدم.
(٢) تقدم.
(٣) فى أ: فى.
(٤) سقط فى أ.
(٥) سقط فى أ.
(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٧)، الإعراب للنحاس (٣/ ٥٤٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٤٧)، =

ألا ترى أنه قال: ﴿فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾ [٥١]؟! فهذا يدل على أنها هى [التى][(١)] اسْتَنْفَرَتْ. ويقال: نَفَرَ واستَنْفَرَ، مثل سَخِرَ واستسخر، وعجِبَ واستعجَب. قال: [من الطويل]

وَمُسْتَعْجِبٍ مِمَّا يَرَى مِنْ أَنَاتِنَا وَلَوْ زَبَنَتْهُ الْحَرْبُ لَمْ يَترَمْرَمِ[(٢)]

ومن قال: ﴿مُسْتَنْفَرَةٌ﴾ فكأن القسورة استنفرها[(٣)] أو الرامى.

قال أبو عبيدة: ﴿مُّسْتَنفِرَةٌ﴾: نافرة، و ﴿مُسْتَنْفَرَةٌ﴾: مذعورة. قال: والقسورة، قالوا: الأسد، وقالوا: الرماة.

قال ابن سلّام: سألتُ أبا سَرَّارٍ الغَنَوِىّ -وكان أعرابيًّا فصيحًا قارئًا للقرآن- فقلت: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ﴾ ماذا؟ فقال: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفَرَةٌ﴾ طردها قسورة. فقلت: إنَّما هو: ﴿فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾ [٥١]، فقال: أَفَرَّتْ؟ قلت: نعم. قال: فـ ﴿مُّسْتَنفِرَةٌ﴾ [إذًا][(٤)].

* * *

= البحر المحيط (٨/ ٣٨٠)، التبيان للطوسى (١٠/ ١٨٤)، التيسير للدانى (٢١٦)، تفسير الطبرى (٢٩/ ١٠٥)، تفسير القرطبى (١٩/ ٨٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٥)، الحجة لأبى زرعة (٧٣٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٠)، الغيث للصفاقسى (٣٧٦)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١٨٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٤٧)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٨٩)، المعانى للفراء (٣/ ٢٠٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٣).

(١) سقط فى ب.

(٢) تقدم.

(٣) فى أ: استنفرتها.

(٤) سقط فى ب.

[بِسْمِ الله][(١)]

ذِكْرُ اخْتِلافهم فى سورة القِيَامَة

قرأ ابن كثير -فيما قرأت على قنبل-: ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ﴾ [١] [بغير ألف][(٢)]، ﴿وَلَآ أُقْسِمُ﴾ [٢] [بألف][(٣)].

وكلهم قرأ: ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾. ﴿وَلَآ أُقْسِمُ﴾ بألف[(٤)].

قال أبو على: مَنْ قرأ[(٥)]: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [١] كانت (لَا) على قوله صِلَةً كالتى فى قوله: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩].

فإن قُلْتَ: فإنَّ «لا» و «ما» والحروف التى تكون زوائد إنما تكون بين كلامين، كقوله -تعالى-: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، و: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩] و: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [النساء: ١٥٥]، ولا تكاد تُزَادُ أَوَّلًا.

فقد قالوا: إنَّ مَجَازَ القرآن مجازُ الكلام الواحد والسورة الواحدة. قالوا: والذى يدل على ذلك أنه قد يُذْكَرُ الشىءُ فى سورة فيجىء جوابه فى سورة أخرى، كقوله -تعالى-: ﴿وَقَالُوا۟ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦] جاء جوابه فى سورة أخرى فقال: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢]؛ فلا فصل على هذا بين قوله -تعالى-: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] وبين قوله - عز وجل -: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [١]. وقد حُمِلَ «ما» على الزيادة فيما أنشده أبو زيد: [من البسيط]

مَا مَعَ أَنَّكَ يَوْمَ الوِرْدِ ذُو جَرَزٍ ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ بِالسَّلْمَيْنِ وَكَّارُ

---

(١) سقط فى أ.
(٢) سقط فى ب.
(٣) سقط فى ب.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٨)، الإعراب للنحاس (٣/ ٥٥١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٤٧)، البحر المحيط (٨/ ٣٨٤)، التبيان للطوسى (١٠/ ١٨٩)، التيسير للدانى (٢١٦)، تفسير الطبرى (٢٩/ ١٠٨)، تفسير القرطبى (١٩/ ٩٢)، الحجة لابن خالويه (٣٥٦)، الحجة لأبى زرعة (٧٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٦١)، الغيث للصفاقسى (٣٣٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٤٩)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٩٣)، المحتسب لابن جنى (٢/ ٣٤١)، المعانى للفراء (٣/ ٢٠٧)، تفسير الرازى (٣٠/ ٢١٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٢).
(٥) فى ب: قال.

مَا كُنْتَ أَوَّلَ ضَبٍّ صَابَ تَلْعَتَهُ غَيْثٌ وَأَخْطَأَهُ جَدْبٌ وإِضْرَارُ[(١)]

فهذا جاء «ما» فيه زائدة فى أول البيت.

فأما قول ابن كثير: ﴿لأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، فإن اللام يجوز أن تكون التى تصحبها إحدى النونين فى أكثر الأمر، وقد حَكَى ذلك سيبويه وأجازه، وكما لم تَلْحق النون مع الفعل فى الآي[(٢)]، كذلك لم تَلْحَقْ اللام مع النون فى نحو قول الشاعر: [من الكامل]

وَقَتِيلُ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فَإِنَّهُ فِرْغٌ وَإِنَّ أَخَاهُمُ لَمْ يَثْأَرِ[(٣)]

ويجوز أن تكون اللام لحِقَت فعل الحال، فإذَا كان المثال للحال لم تَتْبَعْهَا النون؛ لأنَّ هذه النون[(٤)] التى تلحَق الفعل فى أكثر الأمر، إنما هى للفصل بين فعل الحال والفعل الآتى.

وقد يمكن أن تكون (لا) رَدًّا لكلام.

وزعموا أن الحسن قَرَأَ: ﴿لأُقْسِمُ﴾، وقرأ: ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾، وقال: أَقْسَمَ بالأولى ولم يقسم بالثانية، وحُكِيَ نَحْوُ ذلك عن ابن أبى إسحاق أيضًا.

وقرأ نافع، وعاصم فى رواية أَبَانٍ: ﴿بَرَقَ البصر﴾ [٧] بفتح الراء.

وقَرَأَ الباقون وعاصم: ﴿بَرِقَ﴾ بكسر الراء[(٥)].

---

(١) البيتان لعبدة بن الطبيب فى ديوانه (٣٨)، وينظر البيت الأول فى: الحيوان (٥/ ٢٦٣، ٦/ ٨٦)، والدرر (٦/ ٢٥٣)، ونوادر أبى زيد (٤٧)، وهمع الهوامع (٢/ ١٥٧)، وبلا نسبة فى الاشتقاق (٣٥).

(٢) فى ب: الآتى.

(٣) البيت لعامر بن الطفيل فى ديوانه (٥٦)، وخزانة الأدب (١٠/ ٦٠، ٦٥)، والدرر (٤/ ٢٢٦)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٩٣٥)، ومغنى اللبيب (٢/ ٦٤٥)، وبلا نسبة فى رصف المبانى (٣٤٠)، وهمع الهوامع (٢/ ٤٢).

ويروى: «يقصد» بدلًا من «يثأر».

(٤) زاد فى أ: هى.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٨)، الإعراب للنحاس (٣/ ٥٥٥)، البحر المحيط (٨/ ٣٨٥)، التيسير للدانى (٢١٦)، تفسير الطبرى (٢٩/ ١١٢)، تفسير القرطبى (١٩/ ٩٥)، الحجة لابن خالويه (٣٥٧)، الحجة لأبى زرعة (٧٣٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٦١)، الغيث للصفاقسى (٣٧٧)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١٩٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٥٠)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٣٩٣)، المعانى للفراء (٣/ ٢٠٩)، تفسير الرازى (٣٠/ ٢١٩)، النشر لابن =

قال أبو على: حكى عن هارون قال: سألت أبا عمرو فقال: ﴿بَرِقَ﴾ بالكسر، يعنى: حار. وسألت ابن أبى إسحاق فقال: ﴿بَرَقَ﴾.

وقال أبو عبيدة: ﴿بَرَقَ الْبَصَرُ﴾: إِذَا شَقَّ، وأنشد: [من الرجز]

لَمَّا أَتَانِى ابْنُ صُبَيْحٍ رَاغِبًا أَعْطَيْتُهُ عَيْسَاءَ مِنْهَا فَبَرَقْ[(١)]

[و][(٢)]قال أبو الحسن: المكسورة أكثر فى كلام العرب، والمفتوحة لغة.

قال قتادة: ﴿بَرِقَ ٱلْبَصَرُ﴾: شخص البصر[(٣)].

قال: قَرَأَ ابن كثير وأبو عمرو: [﴿بَلْ يُحِبونَ﴾ [٢٠]، ﴿وَيَذَرُونَ﴾ [٢١]، بالياء جميعًا.

وقرأ الباقون بالتاء جميعًا][(٤)].

قال أبو على: ﴿يُحِبُّونَ﴾، أى: هم يُحِبُّونَ وَيَذَرُونَ، والتاء على: قل لهم: بل تُحِبُّونَ وَتَذَرُون.

قال أبو على: الياء على ما تقدم من ذكر الإنسان، والمراد به الكثرة؛ فالياء حَسَنٌ لتقدم الذكر، وليس المراد به واحدًا؛ إنما المراد الكثرة والعموم، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [المعارج: ١٩]، ثم قال: ﴿إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ﴾ [المعارج: ٢٢].

[قرأ] حفص عن عاصم: ﴿وَقِيلَ مَنۜ رَاقٍ﴾ [٢٧] يقف على ﴿مَنۜ﴾ ويبتدئ: ﴿رَاقٍ﴾ [٢٧]، ولم يقطعها غيره، وكأنه فى ذلك يصل[(٥)].

قال أبو على: قال غير أحمد: لم يَتَعَمَّد الوقف على: ﴿مَنۜ رَاقٍ﴾، و: ﴿بَلۜ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤] مُظْهرَيِ النون واللام- غَيْرُ عاصم.

قال أبو على: لا أعرفُ وَجْهَ ذلك.

= الجزرى (٢/ ٣٩٣).

(١) البيت للكلابى فى مجاز القرآن (٢/ ٢٧٧)، وتفسير القرطبى (١٩/ ٩٤).
ويروى: «عيسا صهابًا» بدل «عيساء منها».

(٢) سقط فى ب.

(٣) أخرجه ابن جرير (١٢/ ٣٣١) (٣٥٥٦٤)، وذكره السيوطى فى الدر (٦/ ٤٦٥)، وزاد نسبته لعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر.

(٤) فى أ: بل تحبون، تذرون بالتاء جميعًا. وقرأ الباقون بالياء جميعًا.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٧)، البحر المحيط (٨/ ٣٨٩)، التيسير للدانى (١٤٢)، تفسير القرطبى (١٩/ ١١٢)، الحجة لابن خالويه (٣٥٧)، الحجة لأبى زرعة (٧٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٦١)، الغيث للصفاقسى (٣٧٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٥٥، ٥٦).

وقيل: الْتَمَسُوا الأَطِبَاء فلم يُغْنُوا عنهم من قضاء الله شيئًا.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وعاصم -فى رواية أبى بكر- وحمزة والكسائى: ﴿مِن مَّنِيٍّ تُمْنَى﴾.

وَرَوَى حَفْصٌ عن عاصم: ﴿يُمْنَىٰ﴾ [٣٧] بالياء.

وكذلك المفضل [عن عاصم](١).

وقرأ ابن عامر: [﴿يُمْنَىٰ﴾](٢) بالياء.

وروى على بن نصر واليزيدِيُّ وعبدُ الوارث والنضرُ بن شميل عن هارون عن أبى عمرو وعبيدٌ عن هارونَ عن أبى عمرو: ﴿تُمْنَى﴾ بالتاء. وروى أبو زيد بالتاء والياء.

وقال عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: ﴿مِن مَّنِيٍّ تُمْنَى﴾ بالتاء. وقال: ﴿مِن نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ﴾(٣) [النجم: ٤٦].

قال أبو على: ومَنْ قال: ﴿تُمْنَى﴾ حَمَلَهُ على النطفة: ألم يك نطفة تُمْنَى مِنْ مَنِيٍّ، ومَنْ قال: ﴿يُمْنَىٰ﴾ حَمَلَهُ على الْمَنِيّ؛ كأنه [قال]: ﴿مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ﴾، أى: يُقَدَّرُ خَلْقُ الإنسانِ وغيرُه منها. قال: [من الطويل]

مَنَتْ لَكَ أَنْ تَلْقَى ابْنَ هِنْدٍ مَنِيَّةٌ ... وَفَارِسَ مَيَّاسٍ إِذَا مَا تَلَبَّبَا(٤)

وقال آخرُ: [من الطويل]

لَعَمْرُ أَبِى عَمْرٍو لَقَدْ سَاقَهُ الْمَنَا ... إِلَى جَدَثٍ يُوزَى لَهُ بِالأَهَاضِبِ(٥)

---

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٨)، البحر المحيط (٨/ ٣٩١)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٠٠)، التيسير للدانى (٢١٧)، تفسير الطبرى (٢٩/ ١٢٥)، تفسير القرطبى (١٩/ ١١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٥٧)، الحجة لأبى زرعة (٧٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٢)، الغيث للصفاقسى (٣٧٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٥١)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٠٠)، المعانى للفراء (٣/ ٢١٣)، تفسير الرازى (٣٠/ ٢٣٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٤)، ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٤٧)، البحر المحيط (٨/ ، ٣٩١) التيسير للدانى (٢١٧)، الغيث للصفاقسى (٣٧٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧).

(٤) البيت لعمرو بن أحمر الباهلى فى ديوانه (٤٠)، والتاج (ميس).

(٥) البيت لصخر الغى الهذلى فى شرح أشعار الهذليين (١/ ٢٤٥)، والأغانى (٢٢/ ٣٨٣)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٢٠)، واللسان (منى) وللهذلى فى كتاب اللامات (٨٤)، اللسان (هضب، وزى).

أى: ساقَه القَدَر.

وزعموا أنه لم يُخْتَلَفْ فى قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰ مِن نُّطۡفَةٍ إِذَا تُمۡنَىٰ﴾ [النجم: ٤٦].

وَفِى هَذَا دلالة على أن قوله -تعالى-: ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِن مَّنِيٍّ تُمْنَى﴾ [أَنَّ ﴿تُمْنَى﴾ للنطفة][1]، فيجب إلحاقُ علامة التأنيث الفعلَ؛ لوضوح ذلك بالآية الأخرى التى فى سورة «والنجم»[2].

* * *

(١) فى أ: أى تمنى النطفة.

(٢) فى ب: النجم.

[بِسْمِ الله][1]

ذِكْرُ اخْتِلَافهم فى سورة الإنسان

قرأ ابن كثير: ﴿سلاسل﴾ [٤]، بغير ألف، وَصَلَ أو وَقَفَ.

هذه رواية قنبل.

وقرأ أبو عمرو غيرَ منونة فى الوصل.

والوقف بألف.

وقَرَأَ ابن عامر وحمزة: ﴿سَلَاسِلَ﴾ بغير تنوين[2].

ووقف حمزة بغير ألف.

[حَدَّثنا ابْنُ مجاهد قال:][3] حدَّثنِى ابنُ الجَهْم عن خلف والهيثم عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿سَلَاسِلًا﴾ مُنَوَّن.

وقال الحُلْوَانِىّ عن أبى مَعْمَرٍ عن عبد الوارث: كان أبو عمرو يَسْتَحِبُّ أن يَسْكُتَ عندها، ولا يجْعَلَها مثل التى فى «الأحزاب»؛ لأنها ليست آخِرَ آية.

وقرأ نافع، وعاصم -فى رواية أبى بكر- والكسائى: ﴿سَلَاسِلًا﴾ منونة[4]، و﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ منونة.

وَرَوَى حَفْصٌ عن عاصم: ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ بغير تنوين، و ﴿قَوَارِيرَاْ. قَوَارِيرَاْ﴾ [١٥، ١٦]، كلاهما بألف، ولا يُنَوِّنُ فيهما.

وقرأ ابن عامر وحمزة: ﴿قَوَارِيرَاْ. قَوَارِيرَاْ﴾ بغير تنوين[5].

وقرأ ابن كثير: ﴿قَوَارِيرًا﴾ منونة، ﴿قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ﴾ [١٦] غير منونة.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: بغير نون.

(٣) سقط فى أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٨، ٤٢٩)، الإعراب للنحاس (٣/ ٥٧٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٤٨)، البحر المحيط (٨/ ٣٩٤)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٠٥)، التيسير للدانى (٢١٧)، تفسير الطبرى (٢٩/ ١٣٣)، الحجة لابن خالويه (٣٥٨)، الحجة لأبى زرعة (٧٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٣)، الغيث للصفاقسى (٣٧٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٥٢)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٠٣)، المعانى للفراء (٣/ ٢١٤)، تفسير الرازى (٣٠/ ٢٤٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٤).

(٥) فى أ: ألف، وفى السبعة لابن مجاهد: ووقف حمزة بغير ألف فيهما.

وقرأ أبو عمرو: ﴿قَوَارِيرَاْ﴾ غير منونة، ووقف بألف، ﴿قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾ غير منونة أيضًا، ووقف بغير ألف.

وقال عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرَاْ﴾ يثبت الألف ولا ينون، ﴿قواريرَ مِنْ فضة﴾ [ولا يصل «قوارير»[(١)].

وقال أبو زيد -فيما كتب به إلى أبى حاتم- عن أبى زيد عن أبى عمرو: ﴿كانت قواريرَ قوارير من فضة﴾][(٢)] ولا يصل «قوارير».

قال أبو على: حجة من صرف: ﴿سَلَاسِلًا﴾، و ﴿قَوَارِيرًا﴾ فى الوصل والوقف أمران:

أحدهما: أن أبا الحسن قال: قد سمعنا من العرب من يَصْرِفُ هذا ويصرف جميعَ ما لا ينصرف.

وقال: هذا لغة الشعراء؛ لأنهم اضطروا إليه فى الشعر فصرفوه، فجرت ألسنتهم على ذلك، واحتملوا ذلك فى الشعر؛ لأنه يحتَمِل الزيادة كما يحتمل النقص، واحتملوا زيادة التنوين، فَلَمَّا دخَلَ التنوين دخَلَ الصرف.

والأمر الآخر: أن هذه الجموع أشبهت الآحاد؛ لأنهم قد قالوا: «صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ» فيما حكاه أبو الحسن وأبو عثمان، فلما جمعه جَمْعَ الآحاد المنصرفة، جعلوه فى حكمها فصرفوها.

قال أبو الحسن: وكثير من العرب يقولون: «مَوَالِيَات»، يريدون[(٣)]: الموالى، وأنشد للفرزدق: [من الكامل]

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيتَهُمْ   خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسِى الأَبْصَارِ[(٤)]

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٩)، الإعراب للنحاس (٣/٥٧٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٤٩)، البحر المحيط (٨/ ٣٩٧)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢١٢)، التيسير للدانى (٢١٧)، تفسير الطبرى (٢٩/ ١٣٣)، تفسير القرطبى (١٩/ ١٢٣)، الحجة لابن خالويه (٣٥٨)، الحجة لأبى زرعة (٧٣٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٣)، الغيث للصفاقسى (٣٧٨)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ١٩٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٥٤)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٠٣)، المعانى للفراء (٣/ ٢١٤)، تفسير الرازى (٣٠/ ٢٥٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٥).

(٢) ما بين المعقوفين من كتاب السبعة لابن مجاهد.

(٣) فى ب: يريد.

(٤) البيت فى ديوانه (١/ ٣٠٤)، وجمهرة اللغة (٦٠٧)، وخزانة الأدب (١/ ٢٠٦، ٢٠٨)، =

فهذا كأنه جمع: نَوَاكِس.

قال أبو على: ويؤكد هذا الذى قاله أبو الحسن، قول العجاج: [من الرجز]

جَذْبُ الصَّرَارِيينَ بالكُرُورِ[1]

فجمع «صُرَّاء» - الذى هو: فُعَّال، مثل: حُسَّان - على: فَعَاعيل[2]، وَشَبَّهَهُ[3] بِكَلَّاب وكَلَاليب، وجمع بالواو والنون. ويدل على أن «صُرَّاءً» واحد، مثل: حسان - قول الفرزدق: [من الوافر]

أَشَارِبُ قَهْوَةٍ وَخَدِينُ زِيرٍ   وَصُرَّاءٌ لِفَسْوَتِهِ بُخَارُ[4]

وأما قراءة حمزة: ﴿قَوَارِيرَ قَوَارِيرَ﴾، بغير نون ولا ألف، وكذلك: ﴿سَلَاسِلَ﴾ بغير نون ولا ألف -فإنه جعله كقوله -تعالى-: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ... وَمَسَاجِدُ﴾ [الحج: ٤٠].

وكذلك قول ابن عامر، إلَّا أنه يشبه أن يلحق الألف فى الوقف فى فَحْوَى ما حكاه أحمد عنه. وإلحاق الألف فى: ﴿سَلَاسِلَاْ﴾ و ﴿قَوَارِيرَاْ﴾ كإلحاقها فى قوله: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾، و ﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾، و ﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾.

ويُشَبَّه ذلك بالإطلاق فى القوافى؛ من حيث كانت مثلها فى أنها كلام تام. وقياس مَنْ نَوَّن القوافى فقال: [من الوافر]

أَقِلِّى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا   ....[5]

أن يُنَوِّنَ: ﴿سَلَاسِلًا﴾ و ﴿قَوَارِيرًا﴾ على هذا المذهب.

قال أبو الحسن: ولا يعجِبُنِى ذلك؛ لأنها ليست لغةَ أهل الحجاز.

قال أبو الحسن: ﴿سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا﴾ منونةٌ فى الوصل والسكت؛ على لغة من

= وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٦٧)، وشرح التصريح (٢/ ٣١٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى (٣٩)، وشرح شواهد الشافية (١٤٢)، وشرح المفصل (٥/ ٥٦)، والكتاب (٣/ ٦٣٣)، واللسان (نكس، خضع)، والمقتضب (١/ ١٢١، ٢/ ٢١٩).

(١) تقدم.

(٢) فى ب: فعاليل.

(٣) فى أ: يشبهه.

(٤) ينظر ديوانه ص (٣٨٨)، واللسان (بخر، صرر)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ١٤٧)، والتاج (بخر، صرر).

ويروى: «وحليف» بدل «وخدين».

(٥) تقدم.

يصرِفُ نحو ذا من العرب، والكتاب بألف، وهى قراءة أهل مكة وأهل المدينة، [والكوفة][(١)] والحَسَنِ، وبها نقرأ.

قال: و ﴿قَوَارِيرَا﴾ ينونهما أهل المدينة كلتيهما، ويثبتون الألف فى السكت.

قال: ونحن نثبتُ الألف فيهما ونُنَوِّنُهما إذا وصلنا. نحمل ذلك على لغة من يصرف أشباه ذا، وَإِنْ شئْتَ لم تنون إذَا وَصَلْتَ؛ لأَنَّهَا رَأْسُ آية.

وأهل الكوفة يقولون: ﴿الظُّنُونَا﴾ و ﴿السَّبِيلَا﴾ و ﴿الرَّسُولا﴾.

وأهل مكة وأبو عمرو يثبتون الألف فى هذا فى الوصل والسكوت، وكذلك نقرؤه؛ لأنه رَأْسُ آية، ولا يجوز فيه تنوين إلا على لغة مَنْ يُنَوِّنُ[(٢)] القوافى، ولا تعجبنى تلك اللغة؛ لأنها ليست لغةَ أهل الحجاز. انتهت الحكاية عن أبى الحسن.

فأما قوله -تعالى-: ﴿قَوَارِيرَاْ. قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ﴾، فإن قلت: كيف تكون القوارير من فضة، وإنما القوارير من الرمل دونها؟!

فالقول فى ذلك: إن الشىء إذا [كَثُرَ عليه][(٣)] شىء ولزمه ذلك، واشتد ملابستُه له- قيل فيه: هو من كذا وإن لم يَكُنْ منه فى الحقيقة: كالحلقة من الفضة، والقفل من الحديد؛ كقول البعيث: [من الطويل]

أَلَا أَصْبَحَتْ أَسْمَاءُ جَاذِمَةَ الْوَصْلِ ... وَضَنَّتْ عَلَيْنَا والضَّنِينُ مِنَ الْبُخْلِ[(٤)]
وَصَدَّتْ فَأَعْدَانَا بِهَجْرٍ صُدُودُهَا ... وَهُنَّ مِنَ الإِخْلَافِ قَبْلك وَالْمَطْلِ

وأنشَدَ أحمدُ بْنُ يحيى: [من الكامل]

أَلِفَ الصُّفُونَ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهُ ... مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرَا[(٥)]

وأنشد: [من الطويل]

أَلَا فِى سَبِيلِ الله تَغْيِيرُ لِمَّتِى ... وَوَجْهُكَ مِمَّا فِى الْقَوَارِيرِ أَصْفَرَا[(٦)]

---

(١) سقط فى أ.
(٢) زاد فى ب: فى.
(٣) فى أ: قاربه.
(٤) ينظر اللسان (جذم، ضنن)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ٣٨٥)، والخصائص (٢/ ٢٠٢، ٣/ ٢٥٩)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٧٢٢)، والمحتسب (٢/ ٤٦)، ومغنى اللبيب (١/ ٣١١).
(٥) البيت بلا نسبة فى الأزهية ص (٨٧)، وأمالى ابن الحاجب (٢/ ٦٣٥)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٧٢٩)، واللسان (صفن)، ومغنى اللبيب (١/ ٣١٨).
(٦) وهو لعتبة بن الوغل التغلبى فى اللسان (ولع).

فعلى هذا يجوز: ﴿قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ﴾ أى: هى فى صفاء الفضة ونقائها؛ كما قال فى النساء: [من الطويل]

.... وهـن مـن الإخـلاف ....(١)

وكما قال: [من الطويل]

.... ووجهك مما فى القوارير ....(٢)

ولا يمتنع على هذا أن تُقَدِّر حذفَ المضاف، كأنك أردت: قوارير من(٣) صفاء الفضة، فتحذف المضاف، ويكون قوله: ﴿مِن فِضَّةٍ﴾ صفة للقوارير، كما أن قوله: ﴿قَدَّرُوهَا﴾ صفة له(٤)، والضمير فى ﴿قَدَّرُوهَا﴾ يكون للخُزَّان والملائكة، أى: قدروها على رِيِّهم، لا ينقص من ذلك ولا يزيد عليه.

ومَنْ قرأ: ﴿قُدِّرُوهَا﴾ فهو هذا المعنى يريد، وكأن اللفظ: قُدِّرُوا عليها، فحذف الجار كما حذف من قوله: [من البسيط]

كَأَنَّهُ وَاضِحُ الأَقْرَابِ فِى لُقُحٍ أَسْمَى بِهِنَّ وَعَزَّتْهُ الأَنَاصِيلُ(٥)

فلَمَّا حذَفَ الحرف وصل الفعل؛ فكذلك قوله: ﴿قُدِّرُوهَا﴾، إلَّا أن المعنى: قُدِّرَتْ عليهم، أى: على رِيِّهم، فَقَلَبَ كما قال: [من الكامل]

لَا تَحْسبن دَرَاهِمًا سَرَّقْتَهَا تَمْحُو مَخَازِيكَ الَّتِى بِعُمَانِ(٦)

وعلى هذا يُتَأَوَّلُ قوله -تعالى-: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]، ومثل هذا ما حكاه أبو زيد: «إذا طلعت الجوزاء، أَوْفَى العُودُ فى الحرباء».

قال: وقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وابن عامر والكسائى: ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾ [٢١] بفتح الياء(٧).

ويروى: «تغيير» بدل «تغبير».

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) فى ب: فى.

(٤) فى أ: لقوله.

(٥) وهو للأخطل فى ديوانه ص (٦٠٩)، وشرح شواهد الإيضاح ص (١٣٨)، وبلا نسبة فى اللسان (نصل)، والتاج (نصل).

(٦) وهو للفرزدق فى اللسان (سرق)، والتاج (سرق)، ولم أقع عليه فى ديوانه.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٩)، الإعراب للنحاس (٣/ ٥٨٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٤٩)، البحر المحيط (٨/ ٣٩٩)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢١٦)، التيسير للدانى (٢١٨)،

وقرأ نافع وحمزة، وأبان عن عاصم: ﴿عالِيهِم﴾ ساكنة الياء. وكذلك المفضل عن عاصم مثله.

قال أبو على: مَنْ قال: ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾ فنصب، احتمل النصب أمرين: أحدهما: أن يكون حالًا.

وقد يجوز أن يكون ظرفًا.

فأما الحال فيحتمل أن يكون العامل فيها أحد شيئين، أحدهما: «لَقَّاهُمْ» من قوله- تعالى-: ﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً﴾ [١١]، والآخر: ﴿وَجَزَىٰهُم﴾ من قوله -تعالى-: ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُواْ جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾ [١٢]، ومثل قوله: ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾ فى كونه حالًا قوله: ﴿مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ﴾ [١٣].

فإن قلتَ: لِمَ لا يكون قوله: ﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾ صفة ﴿جنة﴾، وفيها ذكر لها؟

قِيلَ: لا يجوز هذا.

أَلَا ترى أنه لو كان كذلك للزمك أن تبرز الضمير الذى فى اسم الفاعل؛ من حيث كان صفة للجنة وليس الفعل لها؟! فإذا لم يجز ذلك كان حالًا.

وكذلك قوله: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا﴾ [١٤]، إلا أنه يجوز فى قوله -تعالى-: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا﴾ أمران: أحدهما: ما ذكرنا من الانتصاب على الحال، والآخر: أن يكون الانتصاب على أنه مفعول بها، ويكون المعنى: وجزاهم جنة وحريرا، أى: لبس حرير ودخول جنة دانيةً عليهم ظلالها؛ فيكون على هذا التقدير كقوله: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٤٦].

فإن لم تحمله على هذا، وقُلْتَ: إنه يعرض فيه إقامة الصِفة مُقَامَ الموصوف. فَإِنَّ ذلك ليس بالمُطَّرَح فى كلامهم.

وَإنْ شئتَ حملتَه على ما ذكرناه[١] من الحال؛ ليكون مثل ما عطفته عليه من قوله- تعالى-: ﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾، ﴿وَدَانِيَةً﴾؛ فكذلك يكون: ﴿عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ﴾ معطوفًا

تفسير الطبرى (٢٩/ ١٣٧)، تفسير القرطبى (١٩/ ١٤٥)، الحجة لابن خالويه (٣٥٩)، الحجة لأبى زرعة (٧٣٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٤)، الغيث للصفاقسى (٣٧٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٥٤)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٠٨)، المعانى للفراء (٣/ ٢١٩)، تفسير الرازى (٣٠/ ٢٥٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٦).

(١) فى أ: ذكرنا.

على ما انتصب على الحال فى السورة. ويكون: ﴿ثِيَابُ سُندُسٍ﴾ مرتفعة باسم الفاعل، والضمير قد عاد إلى ذى الحال من قوله -تعالى-: ﴿عَلِيَهُمْ﴾.

ومن قرأ من غير هؤلاء القُرَّاءِ: ﴿عالِيَتَهُمْ﴾ -وهى(١) قراءة الأعمش، زعموا- فإنه بمنزلة قوله: ﴿خَاشِعًا أَبْصَارُهُم﴾، و ﴿خَٰشِعَةً أَبْصَٰرُهُمْ﴾ [القلم: ٤٣] و «ثِيَابُ» مرتفع(٢) باسم الفاعل.

وقد أجيز أن يكون ظرفًا؛ كأنه لمَّا كان «عَالٍ» بمعنى «فوق» أُجرِىَ مُجْرَاه فى هذا.

والوجه الآخر أَبْيَنُ.

و «عالٍ» [فى كونه](٣) صِفَة جُعِلَ ظرفًا وإنْ كان صفة؛ كما كان قوله: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢] كذلك. وكما قالوا: هوَ نَاحِيَةً مِنَ الدَّارِ.

ومَنْ قرأ: ﴿عَالِيهِمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ﴾ فسكَّن الياء، كان «عَالِيهِمْ» فى موضع رفع بالابتداء، و «ثِيَابُ سُنْدُسٍ» خبره، ويكون: ﴿عَالِيهِمْ﴾ المبتدأ فى موضع الجماعة؛ كما أن الخبر جماعة. وقد جاء اسم الفاعل فى موضع جماعة، قال: [من الطويل]

أَلَا إِنَّ جِيـرَانِـى الْعَـشِـيَّـةَ رَائِـحُ دَعَتْهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوًى وَمَنَادِحُ(٤)

وفى التنزيل: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٧]، ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأنعام: ٤٥]، [و](٥)كأنه أفرد من حيث جعل بمنزلة المصدر فى نحو: [من الطويل]

.... وَلَا خَارِجًا مِنْ فِىَّ زُورُ كَلَامِ(٦)

---

(١) فى ب: وهو.
(٢) فى ب: يرتفع.
(٣) سقط فى ب.
(٤) وهو لحيان بن جبلة أو حلية المحاربى فى الأشباه والنظائر (٤/ ٢٢٧)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٥٧٠)، ومعجم ما استعجم ص (١٧٣)، ونوادر أبى زيد ص (١٥٧)، وبلا نسبة فى الدرر (٦/ ٢٧٩)، وهمع الهوامع (٢/ ١٨٢).
ويروى: «للهوى» بدل «من هوى».
(٥) سقط فى أ.
(٦) تقدم.

وكما جُمِعَ المصدر جمع فاعل فى نحوه: [من الطويل]

.... فَنُوَّارُهُ مِيلٌ إِلَى الشَّمْسِ زَاهِرَهْ(١)

وقد قالوا: الجامل والباقر، يراد بهما الكثرة.

ويجوز على قياس قول أبى الحسن فى: قَائِمٌ أَخَوَاك، وإعمالِ اسم الفاعل عَمَلَ الفِعْل -وَإنْ لَم يعتمد على شيء- أَنْ يكون: ﴿ثِيَابُ سُنْدُسٍ﴾ مرتفعًا(٢) بـ ﴿عَالِيهِمْ﴾، وأفردت «عاليًا»؛ لأنه فعل متقدم.

ومن نصب فقال: ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾ لم يعترض فيه هذا.

ويُقوِّى أَنَّ «عاليا» على الإعمال عَمَلَ الفعل، تأنيثُ من أنث فقال: ﴿عَالِيَتُهُمْ﴾، واسم الفاعل وإنْ كان مضافًا إلى الضمير فهو فى تقدير الانفصال والتنوين؛ لأنه مِمَّا لم يَمْضِ، فهو بمنزلة: زيد ضاربُ أخِيكَ غدا، فهو ابتداء بالنكرة، إلا أنه قد اختص بالإضافة، وإن كانت الإضافة فى تقدير الانفصال.

[قال:](٣) قرأ ابن كثير، وعاصم فى رواية أبى بكر: ﴿خُضْرٍ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ [٢١] رفع.

وقرأ نافع، وحفص عن عاصم: ﴿خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ رفع جميعًا.

وقرأ أبو عمرو وابن عامر: ﴿خُضْرٌ﴾ رفع، ﴿وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ خفض، [و] خارجة عن نافع مثله.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿خُضْرٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ كسرا جميعًا.

[وقرأ] عُبَيْد عن أبى عمرو مثل حمزة والكسائى(٤).

الخضر والإستبرق من صفة السندس.

قال أبو على: أوجه(٥) هذه الوجوه قولُ مَنْ قال: ﴿ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ

---

(١) تقدم.
(٢) فى أ: مرتفعة.
(٣) سقط فى أ.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٩)، الإعراب للنحاس (٣/ ٥٨١)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢١٧)، التيسير للدانى (٢١٨)، تفسير الطبرى (٢٩/ ١٣٧)، تفسير القرطبى (١٩/ ١٤٦)، الحجة لأبى زرعة (٧٤٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٤)، الغيث للصفاقسى (٣٧٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٥٥)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٠٨)، المعانى للفراء (٣/ ٢١٩)، تفسير الرازى (٣٠/ ٢٥٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٦).
(٥) فى ب: وجه.

﴿وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ برفع[1] «الخضر» ؛ لأنه صفة مجموعة لموصوف مجموع، فَأَتْبَعَ «الخُضْرَ» - الذى هو جمع مرفوع - الجمْعَ المرفوع الذى هو: «ثِيَابُ».

وأما: «إِسْتَبْرَق» فَجُرَّ مِنْ حيث كان جنسًا أضيفت إليه الثياب، كما أضيفَتْ إلى: «سُنْدُسٍ» ؛ فكأن المعنى: ثيابهما، وأضاف إلى الجنسين؛ كما تقول: ثِيَابُ خَزٍّ وكتَّانٍ، فتضيفها[2] إلى الجنسين، ودل على ذلك قوله: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ [الكهف: ٣١].

وأما من قال: ﴿خُضْرٍ وَإستبرقٍ﴾، فإنه أجرى «الخضر» وهى[3] جمع على «السندس» ؛ لما كان المعنى أن الثياب من هذا الجنس.

وأجاز أبو الحسن وَصْفَ بعض هذه الأجناس بالجمع فقال: تقول: أهلك النَّاسَ الدِّينارُ الصُّفرُ والدِّرْهَمُ البِيضُ، على استقباح له.

وَمِمَّا يَدُلُّ على قبحه أَنَّ العربَ تجيءُ بالجمع الذى هو فى لفظ الواحد فيُجْرونه مُجْرَى الواحد، وذلك قولهم: حَصًى أبيض. وفى التنزيل: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا﴾ [يس: ٨٠]، و: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]. فإذا كانوا قد أفردوا صِفَاتِ هذا الضَّرْب من الجموع، فالواحد الذى فى معنى الجمع أولى أن تُفْرَدَ صِفَتُه، ويُقَوِّى جَمْعَ وصف الواحد الذى يُعْنَى به الجمعُ ما جاء فى هذه الأوْصاف من الجمع، كقوله -تعالى-: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢]، وجاء فيه التأنيث أيضًا [نحو قوله -تعالى-:][4] ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]، وَإنما التأنيث من أجل الجمع.

ومَنْ رفع: ﴿وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ [٢١] فإنما أراد عَطْفَ «الإِسْتَبْرَقِ» على «الثياب» ؛ كأنه [قال]: ثياب سندس وثِياب إسْتبرقٍ، فحذف المضاف الذى هو «الثياب» وأقام «الإستبرق» مُقَامه.

وَمِمَّا جاء فى هذا على الحذف قوله: [من الطويل]

وَدَاوَيْتُهَا حَتَّى شَتَتْ حَبَشِيَّةً كَأَنَّ عَلَيْها سُنْدُسًا وَسُدُوسَا[5]

---

(١) فى ب: ترفع.
(٢) فى أ: فتضيفهما.
(٣) فى أ: وهو.
(٤) فى أ: كقوله.
(٥) وهو ليزيد بن خذاق العبدى فى اللسان (سدس)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٢٧٩)، والتاج =

المعنى: ثِياب سندسٍ، يدلك على ذلك أنه عطف عليه بـ «السُّدوس»، وهو ضرب من الثياب، فكذلك «السندس»، يريد أنه: كأنه عليها ثيابه، وليس يريد نفس الجنس الذى يكون[١] الثيابَ وغيرَ الثياب.

أَلَا ترى أنك إذا قُلْتَ: عليه خَزٌّ، فالمعنى: عليه ثَوْبُ خز، وليس المعنى أن عليه الدابة الذى هو الخَزُّ. وعلى هذا قال: [من الرجز]

كَــأَنَّ خَــزًّا تَــحْــتَــهُ وَقَــزًّا أَوْ فُــرُشًــا مَــحْــشُــوَّةً إِوَزًّا[٢]

وقول عبيد الراوى عن أبى عمرو: الخُضْرُ والإستبرق: من صفة السندس - تَرْجَمَةٌ فيها تَجَوُّزٌ؛ وذاك أن «الخُضْرَ» وَإِنْ جاز أن تكون[٣] من صفة السندس على المعنى وعلى مَا غَيْرُهُ أَوْجَهُ منه، فالإِسْتَبْرَق لا يجوز أن يكون صفة للسندس؛ لأنه جِنْس فلا يجوز أن يكون وصفًا لما ليس منه؛ كما لا يكون ثَوْبُ كتَّانٍ خَزًّا؛ إذْ[٤] لا يكون الخَزُّ كتَّانًا[٥]، فأما الإستبرق فلا تخلُو حروفه من أن تكون أصولًا كلها أو يكون بعضُها أصولًا وبعضُها زائدًا، فلا يجوز أن تكون كلُّها أصولًا؛ لأنه ليس فى كلامهم فى الأسماء والأفعال ما هو على سِتَّةِ أحرف أصول.

فإِذَا لم يجز ذلك ثبت أن منها أُصولًا ومنها زائدًا.

فإِنْ حكَمْتَ أن الهمزةَ وحدَها هى الزائدةُ لم يجُزْ؛ لأن الهمزةَ إذا لم تَلْحَقْ زِيَادَةَ أوائلَ بنات الأربعة، فَأَلَا تَلْحَقَ أوائلَ بَنَاتِ الخمسة أجْدرُ، فَإِذَا لم يجز أن تكون أصْلًا، ولم يجز أن تكون وحدها زائدة، فلابد من أن ينضم معها فى الزيادة[٦] غيرُها، فلا يجوز أن يكون[٧] المنضمُّ معها فى الزيادة: السينَ؛ لأن السين لم تُزَدْ مع الهمزة أولًا، ولا يجوز أن تكون التاء والهمزة؛ كما لم يجز أن تكون الزيادة مع

= (سدس)، وشرح اختيارات المفضل ص (١٢٨٢)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٢٣٣)، والمخصص (٤/ ٧٨، ٦/ ١٨٧)، وتهذيب اللغة (١٤/ ٢٢٧)، وأساس البلاغة (دوى)، واللسان (دوا).

(١) فى أ: تكون.
(٢) تقدم.
(٣) فى ب: يكون.
(٤) فى أ: و.
(٥) فى ب: الكتان.
(٦) فى ب: الزائدة.
(٧) زاد فى أ: فى.

السين، فإذا لم يجز أن تكون التاء ولا السين زائدتين على انفرادهما؛ لأنهما لم يجيئا على هذا الوصف - علمْتَ أن [الزيادة هي][١] التاء والسين مع الهمزة، وَأنَّ الكلمة من الثلاثة، ولما نُقِلَت فأُعرِبَتْ وافق التعريبُ وَزْنَ «استفعل»، الذي هو مثال من أمثلة الماضي، إلا أنَّ الهمزةَ منه قُطِعت للنقل من مثال الفعل إلى الاسم، وكان قَطْعُ الهمزة أحَدَ ما نُقِل به الفعل إلى أحكام الاسم.

ألا ترى أنه ليس من حكم الأسماء أن تَلْحَقَ همزةُ الوصل أوائلَها؛ لأن أواخرَها قد أُعرِبَتْ، ودخلها للإعراب ضُروبُ حركاتٍ؟! فإذا دخلت أواخرَها هذه الحركاتُ وجب أن تتحركَ أوائلُها التي قد تحركت من غير المعربات التي لا تدخل أواخِرَها الحركاتُ، ولا تتعاقب عليها.

فإنْ قُلْتَ: فقد جاءت أَحْرفٌ هي: ابْنٌ واسْمٌ وابْنَةٌ؟

قيل: هذه أَشبَهَتِ الأفعال عند النحويين لَمَّا لحِقَها في الأواخر الحذف الذي لحِقَ الأفعال في الجزم والوقف؛ فلحق أوائلها همزة الوصل -أيضًا- لهذه المشابهة التي بينهما. وجعل النحويون هذا الحرف ومجيء الهمزة مقطوعة فيه أصلًا لجميع ما في أوله همزة موصولة إذا نُقِلَ فسُمِّيَ به، فقطعوا الهمزة في جميع ذلك، فقالوا: لو سَمَّيْتَ رجلًا بـ «اضرِب» أو «اشْرَبَ» أو «اقتُل»، لقطعت الهمزة في جميع ذلك.

فأما قراءة ابن مُحَيْصِن: ﴿اسْتَبْرَقَ﴾ موصولة الألف مفتوحة الآخر، فالقول فيه: إنه لا يخلو من أن يريد مثال الماضي أو اسم الجنس:

فإنْ كان أراد مثال الماضي وقال: وصفته بالماضي كما وصف بمثال الماضي في قوله -تعالى-: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢]، والنكرة [قد][٢] توصف بالفعل كما وُصِفَتْ بالظرف في قوله -تعالى-: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ﴾ [الكهف: ٣١]، وأردتُ بـ «اسْتَبْرَقَ» معنى «برق»؛ كما يقال: عجب واستعجب، وسخر واستسخر -قيل: إنَّا لا نعلم «اسْتَبْرَقَ» استعمل في معنى «برق»، وإنما وافق اللفظُ اللفظَ في التعريب فوافق لفظه[٣] «استفعل»؛ كما أن «سراويل» في التعريب وافق هذا اللفظ، وَإن لم يكن في كلامهم. وكذلك: استبرق.

---

(١) في ب: الزائد هو.
(٢) سقط في أ.
(٣) في ب: لفظ.

وإذَا كان كذلك لم يَنْبَغِ أن يجْعَلَ مثالَ الماضى، ولكنه اسمُ جنْسٍ؛ فلا ينبغى أن يحمل الضمير الذى يحتمله نحو «استخرج»، ويدل على ذلك دخول لام المعرفة عليه، والجار فى[1] قوله: ﴿بَطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن: ٥٤]. وَإِذَا كان كذلك فَفَتْحه لا يجوز؛ إذْ ليس بفعل، وَإِذَا لم يكن فعلًا كان اسمًا أعجميًا مُعَرَّبًا واقعًا على الجنس، كما أن السندس والخز والكتان كذلك، وإذا كان اسمًا أعجميًا كان بمنزلة: الدِّيباج والفِرند والإبريسم، ونحو ذلك من الأسماء المنقولة نكرة، وليس من باب «إسماعيل» و «إبراهيم»، وإذا كان من هذا الضرب لم يكن فيه إلا الصرف، إلَّا أنْ يُسَمَّى به شىء فينضم إلى مثال الفعل التعريف؛ فإذا لم يكن كذلك فَتْركُ الصرف فيه لا يستقيم.

رَوَى عباسٌ عن أبى عمرو: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمْكُم لِوَجْهِ اللهِ﴾ [٩] جَزْمٌ[2].

قال أبو على: هذَا؛ لأَنَّ ما بعد الطاء من قوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمْكُمْ﴾ على لفظ يستثقل، فَأُسْكِنَ للتخفيف، ولا فصل فى هذا النحو - إذا أريد تخفيفه - بين ما كان حرف إعراب وبين غيره مما تكون فيه الحركة لغير إعراب، وقد تقدم القول فيه.

[قرأ][3] ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَمَا يَشَاءُونَ﴾ [٣٠] بالياء.

وقرأ الباقون بالتاء.

[حدثنا ابن مجاهد قال:][4] حدثنى أحمد بن محمد بن بكر عن هشام بْنِ عمار بإسناده عن ابن عامر: ﴿وَمَا يَشَاءُونَ﴾ بالياء.

قال هشام: «تشاءون» خطأ، و «يَشَاءُونَ» أصوب.

قال أبو خليد لأيُّوبَ القارئ: أنت فى هذه واهم-يعنى: ﴿تَشَآءُونَ﴾ - فقال: لا والله؛ إنى لأُثْبِتُهَا كما أُثْبِتُ أنك عتبة بن حماد[5].

(١) زاد فى ب: نحو.
(٢) ينظر: السبعة لابن مجاهد (٦٦٣).
(٣) سقط فى أ.
(٤) سقط فى ب.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٠)، البحر المحيط (٨/ ٤٠١)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢١٧)، التيسير للدانى (٢١٨)، تفسير القرطبى (١٩/ ١٥٢)، الحجة لابن خالويه (٣٥٩)، الحجة لأبى زرعة (٧٤١)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٥)، الغيث للصفاقسى (٣٧٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٥٦)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤١٢)، تفسير الرازى (٣٠/ ٢٦٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٦).

قال أبو على: وجه الياء قوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ... وَمَا يَشَاءُونَ﴾ [٢٩، ٣٠].
ووجه التاء أنه خطاب للكَافَّةِ. ﴿وَمَا تَشَآءُونَ﴾ الطاعة والاستقامة ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [٣٠]، أو يكون حُمِلَ على الخطاب فى ﴿منكم﴾.

* * *

[بِسْمِ اللهِ][(١)]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِم فِى سورة الْمُرْسَلَات

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم -فى رواية أبى بكر- وابن عامر: ﴿عُذْرًا﴾ [٦] خفيفًا[(٢)]، ﴿أو نُذُرًا﴾ مُثَقَّلٌ.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى، وحفص عن عاصم: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ بالتخفيف جميعًا[(٣)].

قال أبو على: النُّذُر -بالتثقيل- والنذير: مثل النكُر والنكير، وهما جميعًا مصدران، ويجوز فى «النذير» ضربان:

أحدهما: أن يكون مصدرًا كالنكير، والشَّحِيح:

و: [من الوافر]

عَذِيرَ الْحَيِّ ....[(٤)]

والآخر: أن يكون «فعيلا» يراد به: المُنْذِر؛ كما أن «الأليم» يراد به: المُؤلم. ويكون «النذير» من «أنذَرَ»، كالأليم من «آلَمَ». ويجوز تخفيف «النُّذر» على حد التخفيف فى: العُنْق والعُنُق، والأُذْن والأُذُن. وقوله -تعالى-: ﴿نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٣٦] يحمل على أول السورة: قم نَذِيرًا لِلْبَشَرِ، كقوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ﴾ [الرعد: ٨]، و «العذر» يجوز فيه التخفيف والتثقيل.

قال فى التخفيف: [من الطويل]

لَبِئْسَ الْفَتَى إِنْ كُنْت أَعْوَرَ عَاقِرًا جَبَانًا فَمَا عُذْرِى لَدَى كُلِّ مَحْضَرِ

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: خفيفة.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٠)، الإعراب للنحاس (٣/ ٥٩٠)، الإملاء للعكبرى (٢٠/ ١٤٩)، البحر المحيط (٨/ ٤٠٥)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٢٢)، التيسير للدانى (٢١٨)، تفسير الطبرى (٢٩/ ١٤٣)، الحجة لابن خالويه (٣٦٠)، الحجة لأبى زرعة (٧٤٢)، الغيث للصفاقسى (٣٧٩)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٠٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٥٧)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤١٤)، المعانى للفراء (٣/ ٢٢٢)، تفسير الرازى (٣٠/ ٢٦٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٧).

(٤) جزء من صدر بيت وبقيته:

.... مــن عــدوا ن كــانــوا حــيَّــة الأرض

ينظر الكتاب (١/ ٢٤٦)، الأصمعيات (٧٢)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٨٦).

قال أبو الحسن: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ أى: إعذارًا أو إنذارًا، وقد خُفِّفَتَا جميعًا، وهما لغتان.

فأما انتصاب: «عُذْرًا» فعلى ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون بدلًا من الذكر فى قوله: ﴿فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا﴾ [٥].

ويجوز أن يكون ﴿عُذْرًا﴾ مفعول «الذكر»: ﴿فَالْمُلْقِيَاتِ﴾ أن تذكر[١] ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾.

ويجوز أن ينتصب على أنه مفعول له: ﴿فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا﴾ للعذر، وهذا يُبَيِّنُهُ قَوْلُه -تعالى-: ﴿وَلَوْلَا أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا...﴾ إلى آخر الآية [القصص: ٤٧]. فَتُلْقِى الملائكة إلى الأنبياء وتلقيه الأنبياء إلى أُمَمِهَا؛ ليكون عُذْرًا وَإنذارًا.

ويجوز فى قول من ضم: ﴿عُذُرًا أَوْ نُذُرًا﴾ أن يكون: «عُذُرًا» جمع «عاذِرٍ»؛ كشارف وشُرُف، أو: «عَذُور» جمع على «عُذُر». وكذلك «النذُر» يجوز أن يكون جمع «نذير»؛ كقوله -تعالى-: ﴿هَٰذَا نَذِيرٌ مِّنَ النُّذُرِ الْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٦]، ويكون معنى: ﴿مِّنَ النُّذُرِ الْأُولَىٰ﴾: أنه يواليهم ويصدقهم.

وقال حاتم: [من الطويل]

أَمَاوِىَّ قَدْ طَالَ التَّجَنُّبُ وَالْهَجْرُ وَقَدْ عَذَرَتْنِى فِى طِلَابِكُم الْعُذْرُ[٢]

فالعُذْرُ إنما يكون جماعة؛ لمكان لَحَاقِ علامة التأنيث، ويكون: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ على هذا حالًا من الإلقاء؛ كأنهم يلقون الذكر فى حال العذر والإنذار.

قال أحمد: حدثنى الحسن بنُ العباس عن أحمد بن يزيد عن رَوْح عن أحمد بن موسى عن أبى عمرو: ﴿ثم نُتْبِعهُمُ الآخرين﴾ [١٧] خففها بعض التخفيف[٣].

قال أبو على: هذا على إخفاء الحركة، فأما الجزم فى: «نُتْبِعهُمْ» على الإشراك

---

(١) فى أ: يذكر.
(٢) وهو فى ديوانه ص (١٩٨)، واللسان (عذر)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ١٦٦)، والتاج (عذر)، وتهذيب اللغة (٢/ ٣١٠)، والمخصص (١٢/ ٢٩٧، ١٣/ ٨٢).
(٣) ينظر: الإعراب للنحاس (٣/ ٥٩٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥٠)، البحر المحيط (٨/ ٤٠٥)، تفسير القرطبى (١٩/ ١٥٩)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٠٣)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤١٦)، المحتسب لابن جنى (٢/ ٣٤٦)، المعانى للأخفش (٢/ ٥٢٢)، تفسير الرازى (٣٠/ ٢٧١).

فى «لم» فليس بالوجه.

أَلَا ترى أن الإهلاك فيما مضى والإتباع للآخرين لَمْ يقع مع الأول؟! فإذًا كان كذلك لم يحسن الإشراك فى الجزم ولكن على الاستئناف، أو على أن يجعل خَبَرَ مبتدأ محذوف، ويجوز فيه الإسكان على قياس الإسكان فى قوله -تعالى-: ﴿إنما نُطْعِمْكُمْ لوجه الله﴾ [الإنسان: ٩].

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وُقِّتَتْ﴾ بواو.

الباقون: ﴿أُقِّتَتْ﴾ بألف[١].

قال أبو على: قول أبى عمرو: ﴿وُقِّتَتْ﴾ ؛ لأن أصل الكلمة من «الوقت». ومَنْ أبدل منها الهمزة؛ فلانضمام الواو، والواو إذا انضمت أولًا فى نحو: «وُجوه» و«وُعِدَ»، وثالثة[٢] فى نحو: أَدْوُرٌ -فإنها تبدل على الاطراد همزة، وقد حُكِيَتْ فى نحو: ﴿وَلَا تَنسَوُا ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. وهذا لا ينبغى ولا يَسُوغ؛ كما لا يسُوغ فى هذا: غزو؛ أَلَا ترى أن الحركتين تستويان فى أنَّ كلًّ واحدة منهما لا تلزم؟!

وزعموا أن فى حرف عبد الله: ﴿وُقِّتَتْ﴾ بالواو.

ومعنى: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾: جعل يوم الدين والفصل لها وقتًا، كما قال: ﴿إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَـٰتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الدخان: ٤٠].

وعلى هذا قوله -تعالى-: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ﴾ [الحجر: ٣٨].

قال: قرأ نافع والكسائى: ﴿فقدَّرْنا﴾ [٢٣] مشددة.

وقرأ الباقون: ﴿فقَدَرْنا﴾ خفيفًا[٣].

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٠)، الإعراب للنحاس (٣/ ٥٩٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٤٩)، البحر المحيط (٨/ ٤٠٥)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٢٢)، التيسير للدانى (٢١٨)، تفسير القرطبى (١٩/ ١٥٨)، الحجة لابن خالويه (٣٦٠)، الحجة لأبى زرعة (٧٤٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٦)، الغيث للصفاقسى (٣٧٩)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٠٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٥٧)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤١٤)، المعانى للفراء (٣/ ٢٢٢)، تفسير الرازى (٣٠/ ٢٦٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٦، ٣٩٧).

(٢) فى أ: وثانية.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٠)، الإعراب للنحاس (٣/ ٥٩٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥٠)، البحر المحيط (٨/ ٤٠٦)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٢٦)، التيسير للدانى (٢١٨)، تفسير الطبرى (٢٩/ ١٤٤)، تفسير القرطبى (١٩/ ١٦٠)، الحجة لابن خالويه (٣٦٠)، الحجة لأبى زرعة (٧٤٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٦)، الغيث للصفاقسى (٣٧٩)، الكشاف =

قال أبو على: قد قدمنا أن «قَدَرَ»، و «قَدَّرَ» بمعنى، فمن قال: ﴿فَقَدَرْنَا﴾؛ فلقوله: ﴿فَنِعْمَ ٱلْقَـٰدِرُونَ﴾ ف «القَادِرُونَ» أشكل بـ «قَدَرْنَا»، ويجوز «القَادِرُونَ» مع «قَدَّرَ»، فتجىء[1] باللغتين؛ كما قالوا: جَادٌّ مُجِدٌّ، و: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَـٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ﴾ [الطارق: ١٧].

وقرأ ابن كثير ونافع، وأبو بكر عن عاصم، وأبو عمرو وابن عامر: ﴿جِمَالَاتٌ﴾ [٣٣] بألف وكسر الجيم.

وقرأ حمزة والكسائى، وحفص عن عاصم: ﴿جِمَـٰلَتٌ﴾ واحدة[2].

قال أبو على: «جِمَالَاتٌ» جمع «جِمَال»، وجمع بالألف والتاء على تصحيح البناء، كما جمع على تكسيره فى قولهم: جَمَائِل.

قال ذو الرمة: [من الطويل]

وَقَرَّبْنَ بِالزُّرْقِ الجَمَائِلَ بَعْدَ مَا تَقَوَّبَ عَنْ غِرْبَانِ أَوْرَاكِهَا الْخَطْرُ[3]

وأما: ﴿جِمَـٰلَتٌ﴾ فإن التاء لحِقَتْ «جمالا» ؛ لتأنيث الجمع، كما لَحِقَتْ فى «فَحْل وفِحَالة»، وذَكَرٍ وذِكَارَة. ومثل لَحَاق الهاء فى «فِعَالة»، لَحَاقُها فى «فُعولة»، نحو: بُعُولة، وعُمُومَة، وخُيُوطَة. وربما كان فى «فِعَالَة» نحو: جِمَالة، إلحَاقُ الهاء وتَرْكُ الإلْحَاق. ونظير «جِمَالٍ وجِمَالَة»، قولُ الشاعر: [من البسيط]

كأَنَّهَا مِنْ حِجَارِ الْغَيْلِ أَلْبَسَهَا مَضَارِبُ المَاءِ لَوْنَ الطُّحْلُبِ اللَّزِبِ[4]

فلم تَلْحَق الهاء كما لَحِقت فى قوله -تعالى-: ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤].

= للزمخشرى (٤/ ٢٠٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٥٨)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤١٦)، المعانى للفراء (٣/ ٢٢٣)، تفسير الرازى (٣٠/ ٢٧٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٧).

(١) فى أ: فيجىء.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣١)، الإعراب للنحاس (٣/ ٥٩٨)، البحر المحيط (٨/ ٤٠٧)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٣٠)، التيسير للدانى (٢١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٦٠)، الحجة لأبى زرعة (٧٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٦)، الغيث للصفاقسى (٣٧٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٥٨)، المعانى للأخفش (٢/ ٥٢٣)، المعانى للفراء (٣/ ٢٢٥)، تفسير الرازى (٣٠/ ٢٧٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٧).

(٣) تقدم.

(٤) وهو بلا نسبة فى شرح المفصل (٥/ ١٨)، والكتاب (٣/ ٥٧٢)، واللسان (حجر)، والمخصص (١٠/ ٩٠). ويروى: «الترب» بدل «اللزب».

[بِسْمِ الله][1]

ذكر اختلافهم فى سورة «عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ»

قرأ ابن عامر وحده: ﴿سَتَعْلَمُونَ. ثُمَّ كَلَّا سَتَعْلَمُونَ﴾ [٤، ٥] بالتاء جميعًا، كذا فى كتابى عن ابن ذَكْوان.

وقال هشام بنُ عَمَّار بإسناده عن ابن عامر، بالياء.

وكذلك قرأ الباقون بالياء[2].

قال أبو على: حجة الياء أن المتقدم على لفظ الغَيْبَة: ﴿عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ. ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ. كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [٢، ٣، ٤]، فهذا هو الوجه البيِّن، والجمهور عليه. والتاء على: قل لهم: ﴿سَتَعْلَمُونَ﴾.

ومعنى: ﴿سَتَعْلَمُونَ﴾: ستعرفون ذلك مشاهدة وعِيَانًا؛ كما قال: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ. ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٦، ٧]. فهذا «علمت» الذى يَتَعَدَّى إلى مفعول واحد، وهو من[3] معنى المشاهَدَة؛ كما أن: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾ كذلك.

وَمِنْ هذا قيل: عَرِيف الجُنْد والجيش؛ لأنه يعرفهم بِحُلَاهُمْ التى تُرَى وتُشَاهَدُ فيهم. قال: [من الكامل]

أَوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٌ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ[4]

وقرأ ابنُ كثير ونافعٌ وأبو عمرو وابنُ عامر: ﴿وَفُتِّحَتِ السَّمَاءُ﴾ [١٩] مشددة.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: الإعراب للنحاس (٣/ ٦٠١)، البحر المحيط (٨/ ٤١١)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٣٧)، الحجة لابن خالويه (٣٦١)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٨)، المعانى للفراء (٣/ ٢٢٧)، تفسير الرازى (٣١/ ٥)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦٠١)، البحر المحيط (٨/ ٤١١)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٣٧)، الحجة لابن خالويه (٣٦١)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٨)، المعانى للفراء (٣/ ٢٢٧)، تفسير الرازى (٣١/ ٥).

(٣) فى ب: فى.

(٤) وهو لطريف بن تميم العنبرى فى الأصمعيات ص (١٢٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٨٩)، وشرح شواهد الشافية ص (٣٨٠)، والكتاب (٤/ ٧)، واللسان (ضرب، عرف)، ومعاهد التنصيص (١/ ٢٠٤)، وبلا نسبة فى أدب الكاتب ص (٥٦١)، والأشباه والنظائر (٧/ ٢٥٠)، وجمهرة اللغة ص (٣٧٢، ٧٦٦، ٩٣٠)، والمنصف (٣/ ٦٦)، والتاج (وسم).

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿وَفُتِحَتِ﴾ بالتخفيف[(١)].

قال أبو على: ﴿وَفُتِّحَتْ﴾ بالتشديد أوفق؛ لقوله: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠]. ﴿وَفُتِحَتِ﴾ بالتخفيف؛ لأن التخفيف يكون للقليل والكثير، و [من][(٢)] حجة التخفيف: ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤].

[وقرأ] المُفَضَّل، وحفصٌ عن عاصم، وحمزةُ والكسائىُ: ﴿وَغَسَّاقًا﴾ [٢٥] مشددة، [وروى] أبو بكر عن عاصم، وابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وابنُ عامر: ﴿غَسَاقًا﴾ خفيف[(٣)].

قال أبو على: التخفيف أكثر؛ لأن «فَعَّالًا» فى الأسماء قليل.

فإن قُلْتَ: أجعله صفة، أقَمْتَ الصفة مُقَامَ الموصوف.

قال أبو الحسن: الأعمش يثقل. وهى لغة؛ فهذا يشبه أن يكون على إقامة الصفة مُقام الموصوف.

وحُكِيَ عن عيسى أن سُفْلَى مُضَرَ يقولونه، يريد: التشديد فى «غسّاق».

قال: قرأ حمزة [وحده:][(٤)] ﴿لَبِثِينَ﴾ [٢٣]، بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿لَّٰبِثِينَ﴾ بألف[(٥)].

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣١)، البحر المحيط (٨/ ٤١٢)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٤٢)، التيسير للدانى (١٩٠)، الحجة لابن خالويه (٣٦١)، الحجة لأبى زرعة (٧٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٨)، الغيث للصفاقسى (٣٧٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٤١)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٢٢)، تفسير الرازى (٣١/ ١١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٤).

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣١)، البحر المحيط (٨/ ٤١٤)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٤٢)، التيسير للدانى (١٨٨)، الحجة لابن خالويه (٣٦١)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٨)، الغيث للصفاقسى (٣٨٠)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٠٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٣٢)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٢٢)، تفسير الرازى (٣١/ ١٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦١).

(٤) سقط فى ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣١)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦٠٥)، البحر المحيط (٨/ ٤١٣)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٤٢)، التيسير للدانى (٢١٩)، تفسير الطبرى (٣٠/ ٧)، تفسير القرطبى (١٩/ ١٧٨)، الحجة لابن خالويه (٣٦١)، الحجة لأبى زرعة (٧٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٨)، الغيث للصفاقسى (٣٧٩، ٣٨٠)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٠٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٥٩)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٢٢)، المعانى للفراء (٣/ ٢٢٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٧).

قال أبو على: مَجِىءُ المصدر على «اللبْثِ» يدل على أنه من باب: شرِب يشْرَب[١]، ولَقِمَ يلْقَمُ، وليس من باب: فرِق يفْرَقُ، ولو كان منه لكان المصدر مفتوح العين، فلما أسكِنَ وجب أن يكون اسم الفاعل: «فاعلًا»، كشارب ولاقم؛ كما أن اللَّبثَ كاللَّقم.

ويقوى: ﴿لَّبِثِينَ﴾ أنهم يلبثون فيها حِقْبَةً بعد حقبة؛ فيكون كقولهم: بعيرُكَ صَائِدٌ غدًا، ويكون: ﴿لَّبِثِينَ﴾ مثل: لاقمين وشاربين.

ومن قال: ﴿لَبِثِينَ﴾، جعل اسم الفاعل «فعِلًا»، وقد جاء غير حرف من هذا النحو على «فَاعِلٍ» و «فَعِلٍ».

قال: قرأ الكسائى وحده: ﴿لَغْوًا وَلا كِذَابًا﴾ [٣٥] خفيف.

وقرأ الباقون: ﴿كِذَّابًا﴾ بالتشديد[٢].

قال أبو على: «الكِذَّابُ» مصدر «كَذَّبَ» ؛ كما أن «الكِلَّامَ» مصدرُ «كَلَّمَ»، وكذا القياس فيما زاد على الثلاثة أن يأتِىَ بلفظ الفعل، وتزيد فى آخره الألف؛ كقولك: أكرمته إكرامًا. فأما «التكذيب» فزعم سيبويه أن التاء عِوَضٌ من التضعيف، والياء التى قبل الآخر كالألف.

فأما «الكِذَابُ» فمصدر «كذَبَ» ؛ قال الأعشى: [من مجزوء الكامل]

فَصَدَقْتُهَا وَكَذَبْتُهَا وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهْ[٣]

فـ «كِذَابٌ» فى مصدر «كَذَبَ» كـ «الكِتَابِ» فى مصدر «كَتَبَ».

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ﴾ [٣٧] رفع.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَوَاتِ﴾ خفض، ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ خفض أيضًا.

---

(١) زاد فى أ: شربا.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣١)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦٠٩)، البحر المحيط (٨/ ٤١٥)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٤٦)، التيسير للدانى (٢١٩)، تفسير الطبرى (٣٠/ ١١، ١٤)، تفسير القرطبى (١٩/ ١٨٤)، الحجة لابن خالويه (٣٦١)، الحجة لأبى زرعة (٧٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٩)، الغيث للصفاقسى (٣٨٠)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٢٥)، المعانى للفراء (٣/ ٢٢٩)، تفسير الرازى (٣١/ ٢١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٧).
(٣) تقدم.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ بكسر الباء، ﴿الرَّحْمَنُ﴾ رفع.
[وقرأ] المفضل عن عاصم: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ... الرَّحْمَنُ﴾ رفعهما(١).
قال أبو علي: مَنْ قَرَأ: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ﴾ قطع الاسم الأول من الجر الذي قبله في قوله: ﴿مِّن رَّبِّكَ﴾ فابتدأه وجعل «الرَّحْمَنُ» خبره، ثم استأنف: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ﴾.
ومَنْ قَال: ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ أَتْبَعَ الاسمين الجرَّ الذي قبلهما في قوله -تعالى-: ﴿مِّن رَّبِّكَ... رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [٣٦، ٣٧].
ومن قال: ﴿رب السموات ... الرَّحْمَنُ﴾ أَتْبَعَ «رَبِّ السَّمَوَاتِ» الجرَّ الذي في قوله -تعالى-: ﴿مِّن رَّبِّكَ﴾ واستأنف بقوله: ﴿الرَّحْمَنُ﴾، وجعل قوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ﴾ [٣٧] في موضع خبر قوله: ﴿الرَّحْمَنُ﴾، وقوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ كقوله: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [هود: ١٠٥].

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣١)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦١٣)، الإملاء للعكبري (٢/ ١٥٠)، البحر المحيط (٨/ ٤١٥)، التبيان للطوسي (١٠/ ٢٤٨)، التيسير للداني (٢١٩)، تفسير الطبري (٣٠/ ١٤، ١٥)، تفسير القرطبي (١٩/ ١٨٥)، الحجة لابن خالويه (٣٦٢)، الحجة لأبي زرعة (٧٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٩)، الغيث للصفاقسي (٣٨٠)، الكشف للقيسي (٢/ ٣٥٩)، المجمع للطبرسي (١٠/ ٤٢٥)، تفسير الرازي (٣١/ ٢٢)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٩٧).

[بِسْم الله][١]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِى سورة النازعات[٢]

قرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرو وابنُ عامر، وحفصٌ عن عاصم: ﴿نَّخِرَةً﴾ [١١] بغير ألف.

[ورَوَى] المفضل عن عاصم: ﴿نَّخِرَةً﴾.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وحمزة: ﴿نَاخِرَةً﴾ بألف.

[وَرَوَى] عباس عن أبان عن عاصم: ﴿نَّخِرَةً﴾ بغير ألف.

وأما الكسائى فكان أبو عُمَرَ الدورى يرْوِى عنه أنه كان لا يبالى كيف قرأها، بالألف أم بغير الألف.

وقال أبو الحارث: كان يقرأ: ﴿نَّخِرَةً﴾، ثم رجَعَ إلى: ﴿نَاخِرَةً﴾.

وقال أبو عُبَيْد: ﴿نَاخِرَةً﴾ بألف. ولم يَرْوِ عن الكسائى إلا وجهًا واحدًا[٣].

قال أبو على: قال أبو عُبَيْدَةَ: ﴿نَّخِرَةً﴾ و ﴿نَاخِرَةً﴾، أى: بالية.

وقال أبو الحسن: ﴿نَاخِرَةً﴾ أكثر فيما جاء عن الصحابة.

قال: وأما ﴿نَّخِرَةً﴾ فقراءة الناس اليوم وكثير من التابعين، وهى أعرَفُ اليومَ فى كل العرب، وهما[٤] لغتان، أيهما قَرأْتَ فحَسَن.

قال: قرأ ابنُ كثير ونافعٌ وأبو عمرو: ﴿طُوَى اذْهَبْ﴾ [١٦] غير مُجْرَاةٍ.

وقرأ الباقون: ﴿طُوًى﴾ منونة[٥].

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: والنازعات.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٢)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦١٨)، البحر المحيط (٨/ ٤٢٠)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٥١)، التيسير للدانى (٢١٩)، تفسير الطبرى (٣٠/ ٢٣)، تفسير القرطبى (١٩/ ١٩٧)، الحجة لابن خالويه (٣٦٢)، الحجة لأبى زرعة (٧٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٠)، الغيث للصفاقسى (٣٨٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٦١)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٢٨)، المعانى للفراء (٣/ ٢٣١)، تفسير الرازى (٣١/ ٣٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٧).

(٤) زاد فى ب: جميعًا.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٢)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦١٩)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٥٦)، التيسير للدانى (١٥٠)، تفسير الطبرى (٣٠/ ٢٥)، تفسير القرطبى (١٩/ ٢٠١)، الحجة لابن خالويه (٣٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٧١)، الغيث للصفاقسى (٣٨٠)، =

قال أبو على: قال أبو عبيدة: «طُوَى» مضمومة الأول ومكسورة، فمن لم ينون جعله اسمًا مؤنثًا، ومن نَوَّنَ [جعله -مثل: ثنى- «طِوًى»][١]، جعله مرتين مصدرًا.

قال [عَدِىّ بْنُ زَيْد:][٢] [من الطويل]

أَعَاذِلَ إِنَّ اللَّوْمَ فِى غَيْرِ كُنْهِهِ عَلَىَّ طِوًى مِنْ غَيِّكِ الْمُتَرَدِّدِ[٣]

قال أبو على: من لم يصرف «طُوَى» احتمل قوله[٤] أمرين:

أحدهما: أنه جعله اسمَ بلدة أو بقعة.

أو يكونَ جعله معدولًا: كـ «زفر» و«عمر».

ومَنْ صَرَف احتمل - أيضًا - أمرين:

أحدهما: أن يكون جعله اسم موضع أو بلد أو مكان.

والآخر: أن يكون مثل رجلٍ حُطَم وسُكَع، و ﴿أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾ [البلد: ٦].

ويجوز ألا توصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة، وَإنْ كان قد جاء فى الآية: ﴿بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦] موصوفًا.

ويدل على جواز ذلك قول الشاعر: [من البسيط]

إِنَّا وَجَدْنَا بَنِى جِلَّانَ كُلَّهُمُ كَسَاعِدِ الضَّبِّ لَا طُولٍ وَلَا قِصَرِ[٥]

المعنى: لا كَذِى طول ولا قصر؛ وَإنما جاز ذلك لأنه يفيد ما لا يفيد الأول، ولو لم توصف[٦] «نَاصِيَةٍ» بالكذب لم يعلم بعد البدل إلا ما كان عُلِمَ بالأول.

وقال أبو الحسن: كان الحسن يقول: قُدِّسَ مرتين.

قال: فهنا ينبغى أن يكون مكسورًا نحو: «الثِّنَى» للشىء بعد الشىء، يكسَرُ ويُقْصَر.

وأنشد: [من البسيط]

= الكشف للقيسى (٢/ ٩٦)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٣١)، تفسير الرازى (٣١/ ٣٨).

(١) فى أ: جعله ثنا مثل: طوى.

(٢) فى أ: طرفة.

(٣) وهو فى ديوانه ص (١٠٢)، واللسان (ثنى، طوى)، والتاج (ثنى).
ويروى: «ثنى» بدل «طوى».

(٤) زاد فى أ: ثنى.

(٥) تقدم.

(٦) فى ب: يوصف.

تَرَى ثِنَانَا إِذَا مَا جَاءَ بَدْأَهُمْ وَبَدْؤُهُمْ إِنْ أَتَانَا كَانَ ثُنْيَانَا[(١)]

وأنشد غيرُه: [من الطويل]

أَفِي جَنْبِ بَكْرٍ قَطَّعَتْنِي مَلَامَةً لَعَمْرِي لَقَدْ كَانَتْ مَلَامَتُهَا ثِنَى[(٢)]

أي: ليس ذلك بأول ملامة. وثِنًى: «فِعَلٌ» من «ثَنَيْت»، وهذا مثل: قَوْمٌ عِدى، ومكانٌ سِوًى، فى أنه «فِعَلٌ» صفة. ويكون مصدرًا كالشِّبَعَ[(٣)].

واختلف عن الحسن: فمنهم من رَوَى عنه أنه قرأها بكسر الطاء.

ومنهم من روى أنه قرأها بضمها.

وفسر الحسن [ذلك فقال]: ثُنِيَتْ فيه البركة والتقديس مرتين.

قال: قرأ ابن كثير ونافع: ﴿إِلَى أَنْ تَزَّكَّى﴾ [١٨] مشددة الزاى.

وقرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿تَزَكَّى﴾ خفيفة.

ورَوَى عباس عن أبى عمرو: ﴿تَزَّكَّى﴾ بتشديد الزاى مثل نافع[(٤)].

قال أبو على: كأن معنى: ﴿تَزَّكَّى﴾: تَطَهَّرُ من الشِّرك، وقال -تعالى-: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٥]، ومنه: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ [الكهف: ٧٤]، ومنه: تَزْكِيَةُ الشُّهُود.

وقال -تعالى-: ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ﴾ [عبس: ٧]. والمبتدأ محذوف من اللفظ مراد فى المعنى، والتقدير: هَلْ لَكَ إلى ذلك حاجة أَوْ إِرْبَةٌ.

قال: [من الطويل]

---

(١) وهو لأوس بن مغراء السعدى فى اللسان (بدأ، ثنى)، والتنبيه والإيضاح (١/٦)، وتهذيب اللغة (١٤/٢٠٥، ١٥/١٣٦)، والتاج (١/١٤٠) (بدأ)، والمخصص (٢/١٥٩، ١٥/١٣٨)، ومجمل اللغة (١/٢٤٨، ٤/٣٦٩)، وبلا نسبة فى كتاب العين (٨/٢٤٤)، ومقاييس اللغة (١/٢١٣، ٣٩١)

(٢) وهو بلا نسبة فى اللسان (طوى)

(٣) فى ب: كالشيع.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٢)، الإعراب للنحاس (٣/٦٢٠)، البحر المحيط (٨/٤٢١)، التبيان للطوسى (١٠/٢٥٦)، التيسير للدانى (٢١٩)، تفسير الطبرى (٣٠/٢٥)، تفسير القرطبى (١٩/٢٠١)، الحجة لابن خالويه (٣٦٢)، الحجة لأبى زرعة (٧٤٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٧١)، الغيث للصفاقسى (٣٨٠)، الكشاف للزمخشرى (٤/٢١٣)، الكشف للقيسى (٢/٣٦١، ١٠/٤٣١)، تفسير الرازى (٣١/٤٠).

فَهَلْ لَكُمُ فِيهَا إِلَيَّ فَإِنَّنِى طَبِيبٌ بِمَا أَعْيَا النِّطَاسِيَّ حِذْيَمَا[(١)]

وَمَنْ قال: ﴿تَزَّكَّى﴾ أراد: تَتَزَكَّى، فأدغم تاء «التفعُّل» فى الزاى؛ لتقاربهما.

ومن قال: ﴿تَزَكَّى﴾ خفيفة الزاى، حذف التاء التى أثبتَهَا من أدغم بالإدغام، وتخفيفها بالحذف أَشْبَه.

[قرأ] ابن عامر: ﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ﴾ [١٠] بهمزتين مع الاستفهام -كذا لفظ ابن ذكوان- ﴿إِذَا كُنَّا﴾ قصرًا؛ على الخبر.

[وقرأ] نافع والكسائى: ﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ﴾ استفهام، ﴿إِذَا كُنَّا﴾ مثل ابن عامر، غير أن نافعًا يهمز[(٢)] همزة واحدة ويَمُدُّ، والكسائى يهمز همزتين.

وقرأ عاصم وحمزة ﴿أَءِنَّا . . . أَءِذَا﴾ [١٠، ١١] يَهْمِزَانِهِمَا همزتين همزتين، [و] أبو عمرو يَمُدهما على الاستفهام أيضًا.

[و] ابن كثير يستَفْهِم بهما ولا يمد، ويجعل بعد الهمزة ياء ساكنة[(٣)].

قال أبو على: قد تَقَدَّم ذكر ذلك والقول فيه فى غير موضع.

وقال عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ مَّنْ﴾ [٤٥] منون.

ولم ينون أحدٌ منهم ذلك غيره.

وروى غيرُ عباس عن أبى عمرو: غير منون.

وكذلك قرأ الباقون -أيضًا- غير منون مضافًا[(٤)].

قال أبو على: حجة التنوين أنَّ اسم الفاعل فيه للحال، ويدل على ذلك قوله:

---

(١) وهو لأوس بن حجر فى ديوانه ص (١١١)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٦)، وشرح شواهد الشافية ص (١١٦، ١١٧)، واللسان (نطس، حذم، إلى)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٨٣٨، ١٣٢٧)، والخصائص (٢/ ٤٥٣)، وشرح المفصل (٣/ ٢٥).

(٢) فى ب: همز.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٢)، التيسير للدانى (١٣٢)، الحجة لابن خالويه (١٦١، ٣٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٠)، الغيث للصفاقسى (٣٨٠)، المعانى للأخفش (٢/ ٥٢٦)، المعانى للفراء (٣/ ٢٣١)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٧٣، ٣٧٤).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٣)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦٢٤)، البحر المحيط (٨/ ٤٢٤)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٦٢)، تفسير الطبرى (٣٠/ ٣٢)، تفسير القرطبى (١٩/ ٢١٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٧١)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢١٦)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٣٣)، المعانى للفراء (٣/ ٢٣٤)، تفسير الرازى (٣١/ ٥٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٨).

﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥] فليس المراد: «أُنْذِرُ» فيما أَسْتَقْبِلُ؛ وإنما أنذر فى الحال، فاسم الفاعل على قياس الفعل.

ومَنْ أضاف استَخَفَّ فحَذَفَ التنوين، كما حُذِف من قوله: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ﴾ [الأحقاف: ٢٤]، ونحو ذلك مما جاء على لفظ الإضافة، والمراد به الانفصال.

ويجوز أن يكون: ﴿مُنذِرُ مَن﴾ على نحو: هذا ضاربُ زَيدٍ أمس؛ لأنه قد فعل الإِنذار.

* * *

[بِسْمِ اللهِ][١]

ذِكْرُ اختلافهم فى سورة عَبَسَ

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائى -وأحسب ابن عامر-: ﴿فَتَنْفَعُهُ﴾ [٤] رفع.

وقرأ عاصم: ﴿فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾ نصب[٢].

قال أبو على: من رفع: ﴿فَتَنْفَعُهُ﴾ عطفه على ما تقدم من المرفوع؛ كأنه [قال]: لعله تنفعُه الذكرى.

وقول عاصم على أنه جواب بالفاء؛ لأنَّ المتَقَدِّم غير موجب؛ فكان قوله: ﴿يَذَّكَّرُ﴾[٣] المعطوف على: ﴿يَزَّكَّىٰ﴾ [٧] فى معنى: لعله يكون منه تذكر فانتفاع؛ فانتصب «تَنْفَعَهُ» بإضمار «أَنْ» كما ينتصب بعد الأشياء التى هى غير موجبة: كالنفى، وَالأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، والاستفهام، والعَرْضِ، وكذلك قوله: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ... فَأَطَّلِعَ﴾ [٣٦، ٣٧] و﴿فأطَّلِعُ﴾.

وقرأ ابن كثير ونافع: ﴿تَصَّدَّى﴾ [٦] مشددة الصاد.

[وقرأ] الباقون: ﴿تَصَدَّىٰ﴾ مخفف[٤].

قال أبو على: قال أبو عبيدة: ﴿تَصَدَّىٰ﴾: تَعَرَّضَ.

قال ذو الرمة: [من الطويل]

تَرَى الْقِلْوَةَ الحَقْبَاءَ مِنْهَا كَفَارِكٍ   تَصَدَّى لِعَيْنَيْهَا فَصَدَّتْ حَلِيلُهَا[٥]

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٣)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦٢٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥١)، البحر المحيط (٨/ ٤٢٧)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٦٧)، التيسير للدانى (٢٢٠)، تفسير القرطبى (١٩/ ٢١٤)، الحجة لابن خالويه (٣٦٣)، الحجة لأبى زرعة (٧٤٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٢)، الغيث للصفاقسى (٣٨٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٦٢)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٣٦)، تفسير الرازى (٣١/ ٥٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٨).

(٣) زاد فى أ: فى تقدير.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٣)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦٢٧)، البحر المحيط (٨/ ٤٢١، ٤٢٧)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٦٧)، التيسير للدانى (٢٢٠)، تفسير القرطبى (١٩/ ٢١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٦٣)، الحجة لأبى زرعة (٧٤٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٢)، الغيث للصفاقسى (٣٨٠)، المعانى للفراء (٣/ ٢٣٦)، تفسير الرازى (٣١/ ٥٦).

(٥) وهو فى ديوانه (٢/ ٩٣٥) وفيه: القلوة القوداء.

قال: يعنى بالْقِلْوَة[١]: التى تَتْبَع [و][٢] تقلو[٣]، قال: يريد: تَصَدَّى حَلِيلُها فَصَدَّت.

قال أبو على: من قال: ﴿تَصَّدَّى﴾ أدغم التاء فى الصاد.

ومن قال ﴿تَصَدَّىٰ﴾ أراد: تَتَصَدَّى. فحذف التاء ولم يدغمها.

حدثنا ابن مجاهد قال: قرأت على قنبل عن النبال: ﴿عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾ [١٠] خفيفة التاء.

[وقرأ] ابنُ أَبِى بَزَّةَ: ﴿عَنهُو تَّلَهَّى﴾ مشددة التاء.

وكذلك ابن فُلَيْح عن أصحابه عن ابن كثير[٤].

قال أبو على: التخفيف فى التاء الوجه، والتثقيل على أنه شَبَّه المنفصل بالمتصل، وجاز وقوع الساكن بعد حرف اللين. كما جاز: «تُمُودَّ الثوب» فى المتصل.

وحَكَى سيبويه: ﴿فَلَا تَّنَاجَوْا﴾ [المجادلة: ٩]، قال: وبلغنا أن أهل مكة لا يُبَيِّنُونَ التاءين.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿إِنَّا صَبَبْنَا﴾ [٢٥] بالكسر.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا﴾ بالفتح[٥].

قال أبو على: مَنْ قال: ﴿إِنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا﴾ فكسر «إِنَّ»، كان ذلك تفسيرًا للنظر إِلَى طَعَامِهِ؛ كما أن قوله: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] تفسير للوعد.

ومَنْ فتح فقال: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا﴾ فالمعنى على البدل، بَدَلِ الاشتمال؛ لأنَّ هذه الأشياءَ

---

(١) فى أ: بالفلوة.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: تفلو.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٣)، التيسير للدانى (٢٢٠)، الغيث للصفاقسى (٣٨١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧)، وما بعدها.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٣)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦٣٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥١)، البحر المحيط (٨/ ٤٢٩)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٧٤)، التيسير للدانى (٢٢٠)، تفسير الطبرى (٣٠/ ٣٦)، تفسير القرطبى (١٩/ ٢٢١)، الحجة لابن خالويه (٣٦٣)، الحجة لأبى زرعة (٧٥٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٢)، الغيث للصفاقسى (٣٨١)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢١٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٦٢، ٣٦٣)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٣٩)، المعانى للفراء (٣/ ٢٣٨)، تفسير الرازى (٣١/ ٦٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٨).

تشتمل على كَوْنِ الطعام وحدوثه، فهو مِنْ[1] نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، و: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ . ٱلنَّارِ﴾ [البروج: ٤، ٥] وقوله: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣]؛ لأَنَّ الذِّكْرَ[2] كالمشتمل على المذكور.

وقال: ﴿إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ﴾، والمعنى على كونه وحدوثه، وهو موضع الاعتبار.

* * *

(١) في أ: على.
(٢) في ب: الذاكر.

[بِسْمِ الله](١)

ذِكْرُ اختلافهم في سورة «إذا الشمس كورت»

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿سُجِرَتْ﴾ [٦] خفيفة، و: ﴿نُشِّرَتْ﴾ [١٠] مشددة، و: ﴿سُعِرَتْ﴾ [١٢] خفيفة.

[وقرأ] نافع وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿سُجِّرَتْ﴾ مشددة، و: ﴿نُشِرَتْ﴾ خفيفة، و: ﴿سُعِّرَتْ﴾ مشددة.

[وقرأ] حمزة والكسائي: ﴿سُجِّرَتْ﴾، و: ﴿نُشِّرتْ﴾ جميعًا بالتشديد، و: ﴿سُعِرَتْ﴾ خفيفة.

[وقرأ] عاصم في رواية أبي بكر: [﴿سُجِّرَتْ﴾ مشددة، و: ﴿نُشِرَتْ﴾، و: ﴿سُعِرَتْ﴾ خفيفتان](٢).

قال أبو علي: حجة ﴿سُجِرَتْ﴾، قوله -تعالى-: ﴿وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦].

وقيل في المسجور: إنه الفارغ والممْتَلِئ، ومن الْمُمْتَلِئِ قولُ النمر في صفة وَعِلٍ: [من المتقارب]

إِذَا شَـاءَ طَـالَعَ مَـسْـجُـورَةً ... يَرَى حَوْلَهَا النَّبْعَ وَالسَّاسَمَا(٣)

وحجة تشديد: ﴿نُشِّرَتْ﴾، قوله -تعالى-: ﴿أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً﴾ [المدثر: ٥٢]، وحجة: ﴿سُعِرَتْ﴾ في التخفيف، قوله -تعالى-: ﴿وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾ فقوله:

---

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٤)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦٣٦)، البحر المحيط (٨/ ٤٣٤)، التبيان للطوسي (١٠/ ٢٨٠)، تفسير الطبري (٣٠/ ٤٦)، تفسير القرطبي (١٩/ ٢٣٥)، الحجة لابن خالويه (٣٦٣)، الحجة لأبي زرعة (٧٥١)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٢)، الغيث للصفاقسي (٣٨١)، الكشاف للزمخشري (٤/ ٢٢٢)، الكشف للقيسي (٢/ ٣٦٣)، المجمع للطبرسي (١٠/ ٤٤٢)، المعاني للفراء (٣/ ٢٤١)، تفسير الرازي (٣١/ ٥٠)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٩٨).

وما بين المعقوفين في أ: ﴿سجرت﴾ و ﴿نشرت﴾ و ﴿سعرت﴾ خفيفات.

(٣) وهو في ديوانه ص (٣٨٠)، واللسان (سسم)، والتاج (سسم)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٤٥٧)، والمخصص (١٠/ ٣٧).

ويروى: «ترى» بدلًا من «يرى».

﴿سَعِيرًا﴾ «فَعِيلٌ» فى معنى «مفعول»، وهذا إنما يجيء من «فَعَلَ».

وقول ابن عامر ورواية حفص: ﴿سُجِّرَتْ﴾؛ فلأن الفعل مسند إلى ضمير كَثْرةٍ؛ فهو من باب: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ [يوسف: ٢٣].

وحجة: ﴿نُشِرَتْ﴾ خفيفة، قوله -تعالى-: ﴿فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾ [الطور: ٣].

وحجة: ﴿سُعِّرَتْ﴾ مشددة، قوله -تعالى-: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء: ٥٧]، فهذا يدل على كثرةٍ وشَىْءٍ بعد شىء؛ فحقه التشديد.

وقول حمزة فى: ﴿سُجِّرَتْ﴾، و: ﴿نُشِّرَتْ﴾ قد ذكر، وكذلك الحجة لقول عاصم فى رواية أبى بكر.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائى: ﴿بِظَنِينٍ﴾ [٢٤] بالظاء.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿بِضَنِينٍ﴾ بالضاد[1].

قال أبو على: معنى ﴿بِظَنِينٍ﴾ أى: بِمُتَّهَمٍ، وهو[2] من «ظننت» التى بمعنى: اتهمت.

ولا يجوز أن يكون[3] من المُتَعَدِّيَة إلى مفعولين؛ ألا ترى أنه لو كان منه لوجب أن يلزمه مفعول منصوب؛ لأن المفعول الأول كان يقوم مقام الفاعل؟! [و][4]إذا تَعَدَّى الفعل إلى المفعول الأول فلابد من ذكر الآخر، وفى أن لم يُذْكَر الآخرُ دَلالة على أنه من «ظننت» التى معناها: اتهمت، وعلى هذا قول عُمَرَ: «أَوْ ظَنِينٍ فِى وَلَاءٍ»، وكان النبى ﷺ يُعْرَفُ بالأمين، وبذلك وصفه أبو طالب فى قوله: [من الكامل]

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٤)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦٤٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥٢)، البحر المحيط (٨/ ٤٣٥)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٨٤)، التيسير للدانى (٢٢٠)، تفسير الطبرى (٣٠/ ٥٢)، تفسير القرطبى (١٩/ ٢٤٢)، الحجة لابن خالويه (٣٦٤)، الحجة لأبى زرعة (٧٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٣)، الغيث للصفاقسى (٣٨١)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٢٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٦٤)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٤٥)، المعانى للأخفش (٢/ ٥٣٠)، المعانى للفراء (٣/ ٢٤٢)، تفسير الرازى (٣١/ ٧٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٨، ٣٩٩).

(٢) فى ب: وهى.

(٣) فى أ: تكون.

(٤) سقط فى أ.

إِنَّ ابْـنَ آمِـنَـةَ الأَمِـيـنَ مُـحَـمَّـدًا ....[١]

وَمنْ قَالَ: ﴿بِضَنِينٍ﴾، فهو من البُخْل، قالوا: ضَنِنْتُ، أَضَنُّ، مثل: مَذِلْتُ أَمذَلُ، وهو مَذِلٌ وَمَذِيلٌ. وطَبَّ، يَطَبُّ، فهو طَبِيب. والمعنى أنه يُخْبِرُ بالغيب فَيَبُثُّه[٢]، ولا يكتمه كما يمتنع الكاهن من إعلام ذلك؛ حتى يأخذ عليه حُلْوَانًا.

* * *

(١) تقدم.
(٢) فى ب: فيبته.

[بِسْمِ اللهِ][١]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِم فى [سورة][٢] «إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ»

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿فَعَدَّلك﴾ [٧] بالتشديد.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿فَعَدَلَكَ﴾ خفيفة[٣].

قال أبو على: معنى: ﴿عَدَّلَكَ﴾: عَدَّلَ خلقك، فأخرجك فى أحسن تَقْوِيم، وهَيَّأَ فيك بلطف الخِلْقَةِ وتعديلها ما قَدَرْتَ به على ما لم يقدِرْ عليه غيرك. ومعنى التخفيف: عَدَلَ بعضَك ببعض؛ فكنتَ معتدِلَ الخلقة، متناسبها، فلا تفاوت فيها.

[قرأ] ابنُ عامر وأبو عمرو وحمزةُ والكسائىُّ: ﴿وَمَا أَدْرِاكَ﴾ [١٧] بكسر الراء.

[وقرأ] نافع: بين الكسر والتفخيم.

[وقرأ] ابن كثير وعاصم: مُفَخَّمٌ[٤].

[ورَوَى] الكسائىُّ عن أبى بكر عن عاصم بكسر الراء[٥].

قال أبو على: قَدْ مَضَى القول فى ذلك ونحوه فى غير موضع.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يَوْمُ لَا تَمْلِكُ﴾ [١٩] بضم الميم.

وقرأ الباقون: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ بفتح الميم[٦].

---

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٤)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦٤٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥٢)، البحر المحيط (٨/ ٤٣٧)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٩٠)، التيسير للدانى (٢٢٠)، تفسير الطبرى (٣٠/ ٥٥)، تفسير القرطبى (١٩/ ٢٤٦)، الحجة لابن خالويه (٣٦٤)، الحجة لأبى زرعة (٧٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٤)، الغيث للصفاقسى (٣٨١)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٢٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٦٤)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٤٧ ، ٤٤٨)، المعانى للأخفش (٢/ ٥٣١)، المعانى للفراء (٣/ ٢٤٤)، تفسير الرازى (٣١/ ٨٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٩).

(٤) فى أ: يفخم.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٥)، الحجة لابن خالويه (٥٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٤)، الغيث للصفاقسى (٣٨٢).

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٥)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦٤٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥٢)، البحر المحيط (٨/ ٤٣٧)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٩٣)، التيسير للدانى (٢٢٠)، تفسير القرطبى (١٩/ ٢٤٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٥)، الحجة لأبى زرعة (٧٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٤)، الغيث للصفاقسى (٣٨١)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٦٤)، =

قال أبو على: وَجْهُ الرفع فى قوله -تعالى-: ﴿يَوْمُ لَا تَمْلِكُ﴾ أنه خبر ابتداءٍ محذوف، لَمَّا قال: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ قال: ﴿يَوْمُ لَا تَمْلِكُ﴾ [، أى هو: ﴿يَوْمُ لَا تَمْلِكُ﴾، أى: يَوْمُ الدِّينِ يَوْمُ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ.](١)

وَأَمَّا النَّصْبُ فإنه لما قال: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾، فجرى ذكر الدين -وهو الجزاء- قال: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾، أى: الجزاءُ يَوْمَ لَا تملك؛ فصار: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ خَبَرَ الجزاء المضمر؛ لأنه حَدَثٌ فتكون أسماء الزمان خَبَرًا عنه، ويُقَوِّى ذلك قولُه -تعالى-: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [غافر: ١٧].

ويَجُوزُ النصب على وجهٍ آخَرَ، وهو أن اليوم لمَّا جَرَى فى أكثر الأمر ظرفًا، تُرِكَ على ما كان يكون عليه فى أكثر أمره. و(٢)الدليل على ذلك ما اجتمع عليه القُرَّاءُ والعَرَبُ فى قوله -تعالى-: ﴿مِّنْهُمُ ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الأعراف: ١٦٨]، وقوله: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١]، ولا يرفعُ ﴿دُونَ ذَٰلِكَ﴾ أحدٌ من العرب ولا من القراء، فيما قال أبو الحسن.

ومما يُقَوِّى النصْبَ فى ذلك قولُه: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ. يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ﴾ [القارعة: ٣، ٤]، وقوله: ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢]، ثم قال: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣]؛ فالنصب فى [قوله:](٣) ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾ مثل هذا ونحوه.

قال أبو الحسن: ولو رُفِعَ ذلك كلُّه كان جيدًا، قال: إلَّا أَنَّا نختار ما عليه الناسُ إذا كان عربيًّا.

قرأ خارِجَةُ عن نافع: ﴿رَكَّبَك كَّلَّا﴾ [٨، ٩] مدغم.

قال أبو على: الإدغام فى ذلك حسن؛ لاجتماع المثلين وَتَوَالى الحركات(٤).

= المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٤٧، ٤٤٨)، المعانى للأخفش (٢/ ٥٣١)، المعانى للفراء (٣/ ٢٤٥)، تفسير الرازى (٣١/ ٨٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٩).

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: ومن.

(٣) سقط فى ب.

(٤) ينظر: البحر المحيط (٨/ ٤٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٤)، الغيث للصفاقسى (٣٨٢).

[بِسْمِ اللهِ][1]

ذِكْرُ اختلافهم في سورة المطففين

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿بَل رَّانَ﴾ [١٤] بفتح الراء مدغمة.

وقال عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ﴾ لا يكسر الراء، شِبْهُ الإِدْغَام، وليس بالإدغام. وقَالَ أبو ربيعة عن قنبل عن ابن كثير: مدغمة.

[قال ابن مجاهد:][2] ولا أَحْفَظُه أنا.

[حدثنا ابن مجاهد قال:][3] حَدَّثَنَا الدَّبَّاغُ قال: حدثنى أبو الربيع قال: حدثنى أيوب عن عبد الملك عن أبى عمرو: ﴿بَل رَّان﴾، قال: هى أحب إِلَيَّ من الأُخرى، يعنى الكسر.

[وروى] أبو بكر عن عاصم: ﴿بَل رَّانَ﴾ مدغمة بكسر الراء.

[ورَوَى] حفصٌ عن عاصم: ﴿بَلْ﴾ يقف، ثم يبتدئ: ﴿رَانَ﴾ بفتح الراء، يقطع، وهو فى ذلك يصل.

[وقرأ] نافع: ﴿بَلْ رَانَ﴾ غير مدغمة، فيما حدثنى به محمد بن الفرج عن محمد ابن إسحاق عن أبيه عنه. وأخبرنى أحمد عن خلف عن إسحاق عن نافع أنه أدغم اللام ولفظ بالراء بين الكسر والفتح.

[وروى] خارجة عن نافع: ﴿بَل رّان﴾ مكسورة مدغمة.

وحمزةُ والكسائىُ: أدغما اللام وكسرا الراء[4].

قال أبو على: فَتْحُ الراء من ﴿رَانَ﴾ حَسَنٌ، وهو فيها أكثر من إِمَالَةِ الفتحة نحو الكسرة، وَإمالتها نحوَ الكسرة حسنة.

وحجة ذلك: أن سيبويه قال: بلغنا عن ابن أبى إِسْحَاقَ أنه سمع كُثَيِّرَ عزَّةَ يقول:

---

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٥)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦٥٣)، البحر المحيط (٨/ ٤٤١)، التبيان للطوسى (١٠/ ٢٩٨)، التيسير للدانى (١٤٢)، الحجة لابن خالويه (٣٦٥)، الحجة لأبى زرعة (٧٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٥، ٦٧٦)، الغيث للصفاقسى (٣٨٢)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٣٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٥٥، ٥٦).

صِارَ مكان كذا؛ فَإِذَا أَمَالَ فتحةَ المُسْتَعْلِي لِطَلَب الكسرة، فإمَالةُ الراء لطلبها أَجْدَر.

وإدْغامُ اللام فى الراء حسن فى: ﴿بَل رَّانَ﴾ ؛ لمقاربتهما وسكون اللام، وما فى الراء من التكرير، وإدغامُ الأنقص صوتًا فى الأزْيَدِ حسَنٌ. ومِمَّا يُحَسِّنُ إدْغَامَ اللام فى الراء أنها ساكنة، وهى أقربُ الحروف إلى اللام وأشدُّها بها شَبَهًا؛ فَأَشْبَهَا المِثْلين.

قال سيبويه: [وَ][١]مَن لم يُدْغِمْ فهى لغةٌ لأهْلِ الحجاز، وهى عربية.

قال أبو عبيدة: ﴿رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾: غَلَبَ عليها، والخَمْرُ تَرِينُ على عقل السكران، والمَوْتُ يَرِينُ عَلَى الميت فيذهَبُ به.

ومِنْ ذلك: أصبح فلانٌ قَدْ رِينَ بِهِ، أى: ذَهَبَ به الموت. قال أبو زُبَيْدٍ: [من الخفيف]

ثُمَّ لَمَّا رَآهُ رَانَتْ بِهِ الْخَمْـ ـرُ وَأَلَّا تَرِينَهُ بِاتِّقَاءِ[٢]

قال: قرأ الكسائى وحده: ﴿خَاتَمُهُ مِسْكٌ﴾ [٢٦] الألف قبل التاء.

وقرأ الباقون: ﴿خِتَـٰمُهُۥ مِسْكٌ﴾ الألف بعد التاء[٣].

قال أبو عبيدة: له خِتَامٌ، أى عاقبة، ﴿خِتَـٰمُهُۥ مِسْكٌ﴾: أى عاقبته.

قال ابنُ مقبل: [من البسيط]

مِمَّا يُفَتَّقُ فِى الْحَانُوتِ نَاطِفُهَا بِالفُلْفُلِ الْجَوْنِ وَالرُّمَّانِ مَخْتُومُ[٤]

ورُوِىَ عن سعيد بن جُبَيْر: خِتَامه: آخر طعمه[٥].

---

(١) سقط فى أ.

(٢) وهو فى ديوانه ص (٢٨)، واللسان (رين)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٢٢٥)، وطبقات فحول الشعراء ص (٦٠٤)، والمعانى الكبير ص (٤٦٢)، والتاج (الرين)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٨٠٨).
ويروى: «الحمر» بدلًا من «الخمر».

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٥)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦٥٦، ٦٥٧)، البحر المحيط (٨/ ٤٤٢)، التبيان للطوسى (١٠/ ٣٠١)، التيسير للدانى (٢٢١)، تفسير الطبرى (٣٠/ ٦٨)، تفسير القرطبى (١٩/ ٢٦٥)، الحجة لابن خالويه (٣٦٦)، الحجة لأبى زرعة (٧٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٦)، الغيث للصفاقسى (٣٨١)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٣٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٦٦)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٥٤)، المعانى للفراء (٣/ ٢٤٨)، تفسير الرازى (٣١/ ٩٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٩).

(٤) تقدم.

(٥) ذكره السيوطى فى الدر (٦/ ٥٤٣)، وعزاه لابن أبى شيبة وعبد بن حميد.

قال أبو على: المراد بقوله: ﴿خَاتَمُهُ مِسْكٌ﴾: لَذَاذَةُ المقْطَع وذَكَاءُ الرائحة وأَرَجُها مع طِيبِ الطعم، وهذا كقوله -تعالى-: ﴿كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾ [الإنسان: ٥]. و: ﴿كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٧]، أى: يَحْذِى[١] اللسان، وقد أَبَانَ عن هذا المعنى سعيد بن جبير، وكذلك قولُ ابنِ مقبل.

فأما قول الكسائى: ﴿خَاتَمُهُ﴾ فإن معناه: آخره، كما كان من قرأ: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] كان معناه: آخرهم، والخِتَام: المصدر، والخَاتِم: اسم الفاعل، والخاتَمُ: كالطَّابَع والتَّابَل.

قال: قرأ ابن عامر: ﴿كِتَابَ الأَبْرارِ﴾ [٢٢] بكسر الراء.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿الأبْرارِ﴾ بالإمالة، وحمزة أقلهم إمالة[٢].

[وقرأ الباقون: ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ بالفتح].

قال أبو على: الإمالة للفتحة من: ﴿الأَبْرارِ﴾ حسنة؛ وذلك أن المفتوحة غلبتها المكسورة، كما غلبت المستعلى فى «طَارِد» و «قَادِر»، فإذا غَلَبَت المُسْتَعْلِىَ المفتوحَ، فَأَنْ تغلبَ فتحةَ الراء أجدر؛ ألا ترى أن الراء ليس بِمُسْتَعْلٍ، وَإنما منعت الإمالة -حيث منعت- لما فيها من التكرير؟!

قرأ ابن عامر: ﴿هَلْ ثُوِبَ﴾ [٣٦] غير مدغمة، ﴿إِلَى أَهْلِهُمُ انقَلَبُوا﴾ [٣١] برفع الهاء والميم.

قال أحمد: هذا خلاف ما أصل ابن عامر[٣].

قال أبو على: يجوز أن يكون تَبِعَ فى ذلك أَثَرًا، أو أَحَبَّ الأَخْذَ بالأمرين؛ لاستوائهما فى الجواز.

فأما إدغام اللام فى الثاء، فإن إدغامَها فى الراء فى: ﴿بَل رَّانَ﴾ أحسن من إدغامها فى الثاء، وهو مع ذلك جائز. وحكى سيبويه إدغام اللام فى [قوله:][٤]

---

(١) فى أ: تحذى.

(٢) ينظر: الحجة لابن خالويه (٣٦٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٦)، الغيث للصفاقسى (٣٨٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٥)، البحر المحيط (٨/ ٤٤٣)، التبيان للطوسى (١٠/ ٣٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٦)، الغيث للصفاقسى (٣٨٢)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٣٣)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٥٤)، المعانى للأخفش (٢/ ٥٣٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٦-٧).

(٤) سقط فى أ.

﴿هَثُّوِّبَ﴾ عن أبى عمرو.

قال: قرأ عاصم فى رواية حفص: ﴿اَنقَلَبُواْ فَكِهِينَ﴾ هذا الحرف وحده بغير ألف، وسائر القرآن بألف، ولم يَختلِفْ هؤلاء القراءُ أنَّها بالألف[١].

قال أبو على: قال أبو الحسن: ﴿فَاكِهِينَ﴾ أكثر فى القراءة، أى: ذوو فاكهة.

[قال:][٢] وقال أبو جعفر المدَنِىُّ: كل شىء فى القرآن: ﴿فَكِهِينَ﴾ فأراها من «فَكِهَ، يَفْكَهُ».

قال أبو الحسن: ولم أسمعها من العرب.

[قرأ] على بن نصر عن هارون عن أبى عمرو: ﴿هَل ثُّوِّبَ﴾ مدغم.

وكذلك [رَوَى] يونُسُ بْنُ حبيب عن أبى عمرو: ﴿هَل ثُّوِّبَ﴾ مدغم. حمزة والكسائى: ﴿هَل ثُّوِّبَ﴾ مدغم. [و] الباقون لا يدغمون.

قال أبو على: إدغام اللام فى الثاء؛ لتقاربهما.

قال سيبويه: قرأ أبو عمرو: ﴿هَثُّوِّبَ الْكُفَّارُ﴾ وإدغامها فيها حسَنٌ، وإن كان دون إدغام اللام فى الراء فى الحُسْنِ؛ لتقارُبِهما، وجاز إدغامها فيها؛ لأنه قد أدغم فى الشين فيما أنشده فى قوله: [من الطويل]

.... هَشَّىْءٌ بِكَفَّيْكَ لَائِقُ[٣]

يريد: هَلْ شَىْءٌ، والشين أشد تراخيًا عنها من الثاء، وإنما أُدْغِمَت فيها؛ لأنها تتصل بمخارجها لتفشيها، وترك الإدغام لتفاوت المخرجين.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٥)، البحر المحيط (٨/ ٤٤٣)، التبيان للطوسى (١٠/ ٣٠٤)، التيسير للدانى (٢٢١)، تفسير القرطبى (١٩/ ٢٦٧)، الحجة لأبى زرعة (٧٥٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٦)، الغيث للصفاقسى (٣٨٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٦٦)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٥٤)، المعانى للفراء (٣/ ٢٤٩)، تفسير الرازى (٣١/ ١٠١، ١٠٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٤، ٣٥٥).
وما بين المعقوفين فى ب: بألف.

(٢) سقط فى أ.

(٣) جزء من عجز بيت لطريف بن تميم وقبله:
تقول إذا استهلكت مالا للذة فكيهة ....
وهو فى شرح أبيات سيبويه (٢/ ٤١٧)، وشرح المفصل (١٠/ ١٤١، ١٤٢)، والكتاب (٤/ ٤٥٨)، واللامات ص (١٥٥)، والمقرب (٢/ ١٤)، والممتع فى التصريف (٢/ ٦٩٤)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ص (٣٥٢)، وسر صناعة الإعراب ص (٣٤٨)، والتاج (ليق، هلك، فكه)، واللسان (ليق، هلك، فكه).

[بِسْمِ اللهِ](١)

ذِكْرُ اختلافهم فى سورة «إذا السماء انشقت»

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائى: ﴿وَيُصَلَّى سعيرًا﴾ [١٢] مشددة [اللام] مضمومة الياء.

وقرأ عاصم وأبو بكر وحمزة: ﴿وَيَصْلَىٰ﴾ بفتح الياء خفيفة.

[وَرَوَى] عباس عن خارجة عن نافع: ﴿وَيُصْلَى﴾ خفيفة، من «أَصْلَيْتُ».

[وقرأ] عباسٌ عن أبَانٍ عن عاصم مثله: ﴿وَيُصْلَى﴾ بضم الياء خفيف(٢).

قال أبو على: صَلى زيد النار.

قال: ﴿وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]، وصَلَّيْتُهُ النار.

وحجة: ﴿وَيَصْلَىٰ﴾، ﴿ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ [الحاقة: ٣١]، وأَصْلَيْته النارَ، مثل: فَرِحَ وفَرَّحْتُه، وغرِمَ وغَرَّمته.

وحجة: ﴿يَصْلَى﴾، قوله -تعالى-: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا﴾ [المسد: ٣]، وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ١٦٣]، [وقوله:](٣) ﴿اصْلَوْهَا الْيَوْمَ﴾ [يس: ٦٤]، ﴿ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ﴾ [المطففين: ١٦]، فهذا أكثرُ فى التنزيل وسائر الكلام.

قرأ ابن كثير وحمزة والكسائى: ﴿لَتَرْكَبَنَّ﴾ [١٩] بفتح الباء.

وقرأ الباقون: ﴿لَتَرْكَبُنَّ﴾ بضم الباء(٤).

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٦)، البحر المحيط (٨/ ٤٤٧)، التبيان للطوسى (١٠/ ٣١٠)، التيسير للدانى (٢٢١)، تفسير الطبرى (٣٠/ ٧٥)، تفسير القرطبى (١٩/ ٢٧٢)، الحجة لابن خالويه (٣٦٦)، الحجة لأبى زرعة (٧٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٧)، الغيث للصفاقسى (٣٨٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٦٧)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٥٨)، المعانى للفراء (٣/ ٢٥٠)، تفسير الرازى (٣١/ ١٠٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٩).

(٣) سقط فى ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٦)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦٦٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥٣)، البحر المحيط (٨/ ٧٤٤)، التبيان للطوسى (١٠/ ٣١٢)، التيسير للدانى (٢٢١)، تفسير الطبرى (٣٠/ ٧٨)، تفسير القرطبى (١٩/ ٢٧٨)، الحجة لابن خالويه (٣٦٦)، الحجة لأبى زرعة (٧٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٧)، الغيث للصفاقسى (٣٨٢)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٣٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٦٧)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٥٨)، المعانى للفراء (٣/ ٢٥١، ٢٥٢)، تفسير الرازى (٣١/ ١٠٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٩).

قال أبو على: حجة ﴿لتركَبَنَّ﴾ عن ابن عباس [قال]: لتركبن السماء حالًا بعد حال[١].

وقال ابن مسعود: ﴿لتركَبَنَّ﴾ يا محمد ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾، مرة كالمُهْلِ، ومرة كالدِّهان، نُغَيِّرُهَا حَالًا بَعْد حال[٢].

[وقال] مجاهد: لتركبن أمرًا بعد أمر[٣]. [وقال] قتادة: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾: حالًا عن حال، ومنزلًا عن منزل[٤].

حدثنا أحمد بن محمد قال: حدثنا المُؤَملُ قال: حدثنا إسماعيل عن أبى رجاء عن الحسن: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ قال: حالا عن حال ومنزلًا عن منزل[٥].

[وقال] أبو عبيدة: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾: لتركبُن سُنَّةَ مَنْ كَانَ قبلكم.

قال أبو على: من قال: ﴿لتركَبَنَّ﴾ بفتح الباء، أراد النبى ﷺ. و: ﴿لَتَرْكَبُنَّ﴾: النبىَّ -عليه السلام- وغيرَه، والضم يأتى على معنى المفتوحة، وفسروا ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾: حالا بعد حال، ومثل ما فسروا من أن معنى «عن» معنى «بعد» [فى] قول الأعشى: [من السريع]

سَادَ وَأَلْفَى رَهْطَهُ سَادَةً وَكَابِرًا سَادُوكَ عَنْ كَابِرِ[٦]

المعنى: كابرًا بعد كابر، فـ «عن» متعلق بـ «سادوك»، ولا يكون متعلقًا بـ «كابر»،

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه (٩/ ٧١١) كتاب التفسير، باب: لتركبن طبقًا بعد طبق (٤٩٤٠)، وابن جرير (١٢/ ٥١٣ - ٥١٤) (٣٦٧٩٠) و (٣٦٧٩٢) و (٣٦٧٩٣). وذكره السيوطى فى الدر (٦/ ٥٤٩)، وزاد نسبه لأبى عبيد فى القراءات وسعيد بن منصور وابن منيع وعبد بن حميد وابن المنذر.

(٢) أخرجه بمثله ابن جرير (١٢/ ٥١٥) (٣٦٨١٢) و (٣٦٨١٣) و (٣٦٨١٤) و (٣٦٨١٥) و(٣٦٨١٦) و (٣٦٨١٧) و (٣٦٨١٩)، وذكره السيوطى فى الدر (٦/ ٥٥٠)، وزاد نسبته لعبد الرزاق وسعيد بن منصور والفريابى وابن أبى حاتم وعبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه والحاكم والبيهقى فى البعث وبمثله عزاه لعبد بن حميد وابن المنذر والبيهقى عنه.

(٣) أخرجه ابن جرير (١٢/ ٥١٥) (٣٦٨٠٢) و (٣٦٨٠٥) و (٣٦٨٠٦)، وذكره السيوطى فى الدر (٦/ ٥٤٩)، وعزاه لعبد بن حميد.

(٤) أخرجه ابن جرير (١٢/ ٥١٤) (٣٦٨٠٣)، وذكره السيوطى فى الدر (٦/ ٥٥٠)، وعزاه لعبد ابن حميد.

(٥) أخرجه ابن جرير (١٢/ ٥١٤) (٣٦٧٩٦) و (٣٦٧٩٧).

(٦) وهو فى ديوانه ص (١٩١)، واللسان (طبق).
ويروى: «قومه» بدلًا من «رهطه»، و «تلدوك» بدلًا من «سادوك».

وقد تبين[١] ذلك فى قول النابغة: [من الطويل]

بَقِيَّةُ قِدْرٍ مِنْ قُدُورٍ تُورِّثَتْ لآلِ الْجُلَاحِ كَابِرًا بَعْدَ كَابِرِ[٢]

وقالوا: عَرِقَ [الرجلُ][٣] عن الحُمَّى، أى: بعدها.

[حدثنا ابن مجاهد قال:][٤] حدثنى الخَزَّاز قال: حدثنا محمد بن يحيى قال: حدثنا عبيد عن أبى عمرو أنه قرأ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ . وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ . وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ . وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ . وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ [١-٥] يقف كأنه يُشِمُّها شيئًا من الجر[٥].

قال أبو على: أشَمَّها الجرَّ ولم يَبْلُغ بها الياء؛ لأنها فواصل، والفواصل كالقوافى، فلم يُشْبِع الإطْلاقَ كما جاء: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧]؛ لأن الياء قد تُحْذَفُ فى القوافى[٦] فى نحو: [من الكامل]

... وَبَعْـــضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِ[٧]

* * *

(١) فى أ: بين.
(٢) وهو فى ديوانه ص (١٧٥)، واللسان (قدح، طبق)، والتاج (قدح).
(٣) سقط فى ب.
(٤) سقط فى أ.
(٥) ينظر: البحر المحيط (٨/ ٤٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٧).
(٦) فى أ: الفواصل.
(٧) تقدم.

[بِسْمِ اللهِ][(١)]

ذِكْرُ اختلافهم في سورة البروج

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [١٥] رفع.

وقرأ حمزة والكسائي والمفضل عن عاصم: ﴿الْمَجِيدِ﴾ خفض[(٢)].

قال أبو علي: مَنْ رفع فقال: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ كان متبعًا قوله: ﴿ذُو الْعَرْشِ﴾. ومَنْ جَرَّ فقال: ﴿ذُو العَرْشِ الْمَجِيدِ﴾ فمن النحويين مَنْ جَعَله وَصْفًا لقوله: «رَبِّكَ» في: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [١٢] قال: ولا أجعله وصفًا للعرش.

ومنهم من قال: هو من صفة العرش.

قال أبو زيد: إذا رَعَيْتَهَا - يعني الإبل - في أرض مُكْلِئَةٍ فَرَعَتْ وشَبِعَتْ، قيل: قد مَجَدت الإبلُ، تَمْجُدُ مُجُودًا، ولا فِعْلَ لك في هذا. [و][(٣)]قال: أمجَدْتُ[(٤)] الإبِلَ إمجَادًا، إذَا أشبَعْتَهَا من العلَف ومَلأْتَ بطونَها، ولا فِعْلَ لها في هذا.

ورُوِي عن أبي عثمان عن أبي عبيدة: أمجَدْتُهَا: أَشْبَعْتُها.

وقالوا في المثل: «فِي كُلِّ شَجَرٍ نَارٌ، واسْتَمْجَدَ المَرْخُ والعَفَارُ»[(٥)].

وقيل: في: «استمْجَدَ العَفَار» أي: كثرت[(٦)] نارُهُ وصَفَتْ، وقالوا: وليس في الشجر أكثر نارًا منه. واستمجد العَفَار: صار ماجدًا في إيرَائِهِ النار.

قال أبو علي: فكأن «استمجد» في معنى: أمجد؛ لأنَّ «استفعل» قد استعمل في موضع «أفعل» كثيرًا، فهو من باب «أَقْطَفَ» و «أَجْرَبَ»، ونحو ذلك مما يكون

---

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٦)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦٦٧)، الإملاء للعكبري (٢/ ١٥٣)، البحر المحيط (٨/ ٤٥٢)، التبيان للطوسي (١٠/ ٣١٩)، التيسير للداني (٢٢١)، تفسير الطبري (٣٠/ ٨٩)، تفسير القرطبي (١٩/ ٢٩٦)، الحجة لابن خالويه (٣٦٧)، الحجة لأبي زرعة (٦٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٨)، الغيث للصفاقسي (٣٨٢)، الكشاف للزمخشري (٤/ ٢٣٩)، الكشف للقيسي (٢/ ٣٦٩)، المجمع للطبرسي (١٠/ ٤٦٤)، المعاني للأخفش (٢/ ٥٣٥)، المعاني للفراء (٣/ ٢٥٤)، تفسير الرازي (٣١/ ١٢٣)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٩٩).

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: وأمجدت.

(٥) ينظر مجمع الأمثال (٢/ ٤٤٥، ٤٤٦).

(٦) في أ: كثر.

معناه: صار ذا شيء.

ولم أعلم في صفة الأناسِيّ: «مجيد» كما جاء في وصفهم: عالم وعليم، نحو: ﴿ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ﴾ [يوسف: ٥٥] وقد جاء في وصفهم: ماجد؛ قال ذو الرمة: [من الطويل]

أَحَمُّ عِلَافِيٌّ وَأَبْيَضُ صَارِمٌ ... وَأَعْيَسُ مَهْرِيٌّ وَأَشْعَثُ مَاجِدُ[1]

وقال بَعْضُ وَلَدِ الْمُهَلَّب -للمهلب فيما أظن-: [من الطويل]

وَمَنْ هَابَ أَطْرَافَ الْقَنَا خَشْيَةَ الرَّدَى ... فَلَيْسَ لِمَجْدٍ صَالِحٍ بِكَسُوبِ[2]

و «صالح» وصف مدح؛ يدل على ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥]، وقوله -تعالى-: ﴿وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ﴾ [التحريم: ٤]، وقوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُوٓاْ﴾ [النحل: ١١٩] ؛ فكأن المجد في الإنسان استيفاؤُهُ الخلَالَ الرفيعة، واستكمالُهُ لها، وإنْ لم يوجد مجيد في وصف الأَنَاسِيّ يُقَوِّي قراءة مَنْ قَرَأَ: ﴿ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ﴾ بالرفع، وقول مَنْ قال مِنَ النحويين: إني لا أجْعَلُه صفةً للعرش؛ فإنَّ من جَرَّ جعله وصفًا لـ «رَبِّكَ» في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ بَطۡشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [١٢].

فَإِنْ قُلْتَ: إنه قد فصل بين الصفة والموصوف -فإنَّ الفَصْلَ والاعتراض في هذا النحو لا يمتنع؛ لأن ذلك يجرى مَجْرَى الصفة في التسديد.

ومما يدل على كثرة النار في «العَفَار» وزيادته على غيره مما يقدح به قول الأعشَى: [من المتقارب]

زِنَادُكَ خَيْرُ زِنَادِ الْمُلُو ... كِ خَالَطَ مِنْهُنَّ مَرْخٌ عَفَارا
وَلَوْ رُمْتَ فِي لَيْلَةٍ قَادِحًا ... حَصَاةً بِنَبْعٍ لأَوْرَيْتَ نَارا[3]

---

(١) ينظر ديوانه ص (١١٠٩)، وكتاب العين (٢/ ١٤٤)، وتهذيب اللغة (١٣/ ١٤٦)، وأساس البلاغة (روز)، واللسان (علف)، والتاج (علف).
ويروى: «أروع» بدل «أشعث».

(٢) البيت للمفضل بن المهلب في اللسان (هرر)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٢٢٧)، والتاج (هرر).
ويروى: «هر» بدل «هاب».

(٣) البيتان في ديوانه ص (١٠٣)، وجمهرة اللغة ص (٧٦٥)، وينظر البيت الأول في مقاييس اللغة (٤/ ٢٦٤)، والمخصص (٣/ ٥، ١١/ ٢٧)، والتاج (مرخ)، ويروى: «صادف» بدل «خالط». وينظر البيت الثاني في اللسان (نبع)، والتاج (نبع).

وَرَوَى أبو عبيدة: [من المتقارب]

وَلَوْ رُمْتَ فِى ظُلْمَةٍ قَادِحًا

قال أبو عبيدة: الصفا والنبع لا يُورِيان.

يقول: لو قَدَحْت بنَبْع - وهو لا نار فيه - حصَاةً لأورَيْتَ.

[وقال][(١)] الأصمَعِىّ: فِى كُلّ شَجَرٍ نَارٌ واستَمْجَدَ المَرْخُ والعَفَارُ، يقال ذلك عند ذِكْرِ القَوْمِ فى كلِّهم خيرٌ، وقد غلبَ على الفضل بعضُهُم.

قال: ويراد بقولهم: اسْتَمْجَدَ المَرْخُ والعَفَارُ: أنهما أخَذَا ما هو حسبهما.

قال: ويقال: أمجَدتُ الدابةَ علَفًا، أى: أكثرتُ لها من العلف. انتهى كلام الأصْمَعِىّ.

وحَكَى بعضُ البغداديين عن أبى عبيدة: مَجَدْتُ الدابةَ إذا علفتها ملء بطنها.

قال: وأهل نَجْد يقولون: مَجَّدْتها - مشددة -: إذا علفتها نصفَ بطنها. والذى حكاه عنه أبو عثمان: أمجدتها: إذا أشبعتها. وإذا جاز وَصْفُ العرش بـ «المجيد» فى قول مَنْ جَرَّه، وجاز وصْفُ «القرآن» فى قوله -تعالى-: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ﴾ [٢١] -لم يمتنع فى القياس أن يوصف به الأنَاسِىّ.

وزعموا أن بعض القراء قَرأَ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنُ مجِيدٍ﴾ على تقدير: قرآن رب مجيد، وكأن هذا القارئ لم يُجِزْ «مَجِيدًا» على القرآن؛ لِعِزَّة ذلك فى السمع.

قال: قرأ نافع وحده: ﴿فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٌ﴾ [٢٢].

وقرأ الباقون ﴿مَّحْفُوظٍ﴾ خفض.

قال أبو على: حجة نافع فى قوله: ﴿مَحْفُوظٌ﴾ أنَّ القرآن وصف بالحفظ فى قوله- تعالى-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]؛ فكما وُصِفَ بالحفظ فى هذه، كذلك وُصِفَ فى الأخرى فى قوله -تعالى-: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِى لَوْحٍ مَحْفُوظٌ﴾ ومعنى حِفْظِ القرآن: أنه يُؤْمَنُ مِنْ تحريفه وتبديله وتغييره؛ فلا يلحقه من ذلك شيء.

ومَنْ جَرَّ «محفوظًا» [و][(٢)] جعله صفة لِـ «لَوْحِ» ؛ فلأَنهم يقولون: اللوح المحفوظ. قال أبو الحسن: وهو الذى يعرف.

(١) سقط فى أ.
(٢) سقط فى أ.

[بِسْمِ الله][(١)]

ذِكْرُ اختلافهم في سورة الطارق

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع والكسائى: ﴿لما﴾ [٤] خفيفة.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة: ﴿لَّمَّا﴾ مشددة[(٢)].

قال أبو على: مَنْ خفف [فقال:][(٣)] ﴿لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ كانت «إِنْ» عنده المخففة من الثقيلة، واللامُ معها هى [اللام][(٤)] التى تدخل مع هذه المخففة لتخلِّصَها من «إِنْ» النافية، و «ما» صلة كالتى فى قوله -تعالى-: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]. وتكون «إِنْ» مُتَلَقِّيَةً للقسم كما تتلقاه مثقلة.

ومَنْ ثقل فقال: ﴿لَّمَّا عَلَيْهَا﴾ كانت «إِنْ» عنده النافيةَ، كالتى فى قوله -تعالى-: ﴿فِيمَآ إِن مَّكَّنَّـٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦] و «لَمَّا» فى معنى «إِلَّا».

قال سيبويه عن الخليل فى قولهم: نَشَدْتُكَ الله لَمَّا فَعَلْتَ -: المعنى: إِلَّا فعلتَ.

قال: والوجه: «إِلَّا»، وهى متلقية للقسم كما تتلقاه «ما».

قال أبو الحسن: الثقيلة فى معنى «إِلَّا»، والعرب لا تكاد تعرف ذا.

وقال الكسائى: لا أعرف وجه التثقيل.

ورُوِىَ عن ابن عَوْنٍ أنه قال: قرأت عند محمد - يعنى ابن سيرين -: ﴿لَّمَّا﴾، فكَرِهَهَا وَأَنكَرَهَا.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٦)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦٧٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥٣)، البحر المحيط (٨/ ٤٥٤)، التبيان للطوسى (١٠/ ٣٢٣)، التيسير للدانى (٢٢١)، تفسير الطبرى (٣٠/ ٩١)، تفسير القرطبى (٢٠/ ٣)، الحجة لابن خالويه (٣٦٨)، الحجة لأبى زرعة (٧٥٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٨)، الغيث للصفاقسى (٣٨٢)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٤١)، الكشف للقيسى (٢/ ٢١٥)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٧٠)، المعانى للفراء (٣/ ٢٥٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩١).
(٣) سقط فى ب.
(٤) سقط فى أ.

[بِسْمِ اللهِ][(١)]

ذِكْرُ اختلافهم فى سورة الأَعلَى

قرأ الكسائى وحده: ﴿والَّذِى قَدَرَ﴾ [٣] خفيف. وقرأ الباقون: ﴿قَدَّرَ﴾ مشددة[(٢)].

قال أبو على: قد ذكرنا فيما تقدم أن «قَدَرَ» فى معنى «قَدَّرَ» ؛ فَكِلَا الوجهين حسن.

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿بَلْ يُؤْثِرُونَ﴾ [١٦] بالياء. وقرأ الباقون بالتاء[(٣)].

قال أبو على: حجة التاء أن فى حرف أُبَىّ -فيما زعموا-: ﴿بَلْ أَنْتُمْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾. وحجة الياء: أن ابنَ مسعود والحَسَنَ قرأا بالياء.

وحكى عن أبى عمرو أنه قال: يعنى الأشْقَيْنَ.

* * *

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٧)، البحر المحيط (٨/ ٤٥٨)، التبيان للطوسى (١٠/ ٣٢٨)، التيسير للدانى (٢٢١)، تفسير القرطبى (٢٠/ ١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٦٨)، الحجة لأبى زرعة (٧٥٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٠)، الغيث للصفاقسى (٣٨٢)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٤٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٧٠)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٧٣)، المعانى للفراء (٣/ ٢٥٦)، تفسير الرازى (٣١/ ١٣٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٩٩).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٧)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦٨٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥٤)، البحر المحيط (٨/ ٤٦٠)، التبيان للطوسى (١٠/ ٣٣١) التيسير للدانى (٢٢١)، تفسير الطبرى (٣٠/ ١٠٠)، تفسير القرطبى (٢٠/ ٢٣)، الحجة لابن خالويه (٣٦٩)، الحجة لأبى زرعة (٧٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٠)، الغيث للصفاقسى (٣٨٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٧٠)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٧٣)، المعانى للفراء (٣/ ٢٥٧)، تفسير الرازى (٣١/ ١٤٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٤٠٠).

[بِسْمِ اللهِ](١)

ذِكْرُ اخْتِلافِهِمْ فى سورة الغاشية

رَوَى على بن نصر عن أبى عمرو: ﴿تَصْلَىٰ﴾ [٤] مفتوحة التاء. وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿تَصْلَىٰ﴾ بفتح التاء. وكذلك حفص عن عاصم.

وقرأ عاصم - فى رواية أبى بكر - وأبو عمرو: ﴿تُصْلَى﴾ مضمومة التاء(٢).

قال أبو على: حجة مَنْ قال: ﴿تَصْلَىٰ﴾، قوله -تعالى-: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا﴾ [المسد: ٣]، و[قوله](٣): ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ١٦٣].

وحجة من قال: ﴿تُصْلَى﴾، قوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ [الحاقة: ٣١]، و«صَلُّوهُ» مثل: أَصْلَوْهُ؛ كما أن «غَرَّمته» مثل: أغرَمْته.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لا يُسْمَعُ﴾ [١١] بالياء مضمومة، ﴿فِيهَا لَاغِيَةٌ﴾ رفع. ورَوَى عُبَيْدٌ وعباس واليزيدِيُّ وأبو زيد وعبد الوارث وعَلِيُّ بنُ نصر عن أبى عمرو: ﴿لَا يُسْمَعُ﴾ بضم الياء.

ورَوَى هارون فيما حدثنى به الخَزَّازُ عن محمد بن يحيى عن عبيد عن هارون، والنضر بن شميل عن هارون، وعبد الوهاب عن أبى عمرو: بالياء والتاء جميعًا.

وقرأ نافع وحده: ﴿لَا تُسْمَعُ فِيهَا﴾ بالتاء مضمومة، ﴿لَاغِيَةٌ﴾ رفع.

[ورَوَى] خارجة عن نافع: ﴿لَّا تَسْمَعُ﴾ بالتاء مفتوحة. ﴿لَٰغِيَةً﴾ نصب.

[حدثنا ابن مجاهد قال:](٤) حدثنا محمد بن الجَهْم عن خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿لَا تُسْمَعُ﴾ بالتاء، رفع.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿لَّا تَسْمَعُ﴾ بالتاء مفتوحة، ﴿فِيهَا لَٰغِيَةً﴾

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٧)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦٨٥)، البحر المحيط (٨/ ٤٦٢)، التبيان للطوسى (١٠/ ٣٣٤)، التيسير للدانى (١٢١)، تفسير الطبرى (٣٠/ ١٠٢)، تفسير القرطبى (٢٠/ ٢٨)، الحجة لابن خالويه (٣٦٩)، الحجة لأبى زرعة (٧٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٨١)، الغيث للصفاقسى (٣٨٢)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٤٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٧٠)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٧٧)، المعانى للفراء (٣/ ٢٥٧)، تفسير الرازى (٣١/ ١٥٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٤٠٠).

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى أ.

نصبًا[١].

قال أبو عبيدة: ﴿لَّا تَسۡمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةٗ﴾: لغوا[٢].

قال أبو على: كأنَّ «اللاغيةَ» مصدر بمنزلة: العاقبة والعافية.

ويجوز أن يكون صفة؛ كأنه: لا تَسْمَعُ كلمةً لاغية، والأول الوجه؛ لقوله - تعالى-: ﴿لَا يَسۡمَعُونَ فِيهَا لَغۡوٗا وَلَا تَأۡثِيمًا﴾ [الواقعة: ٢٥]. و ﴿لَا تُسْمَعُ﴾ -على بناء الفعل للمفعول به- حسن؛ لأنَّ الخطاب ليس بمصروف إلى واحد بعينه، وبناء الفعل للفاعل حَسَنٌ أيضًا على الشّياع فى الخطاب وإنْ كان لواحد، وعلى هذا: ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ رَأَيۡتَ نَعِيمٗا﴾ [الإنسان: ٢٠]، وقوله: ﴿إِذَا رَأَيۡتَهُمۡ حَسِبۡتَهُمۡ لُؤۡلُؤٗا مَّنثُورٗا﴾ [الإنسان: ١٩].

ويجوز أن يصْرفَ[٣] الخطابَ إلى النبى ﷺ، وكل واحد من الياء والتاء فى قوله- تعالى-: ﴿تَسۡمَعُ﴾، و ﴿يسمع﴾ حسن على اللفظ وعلى المعنى. وهذا الضرب من[٤] المؤنث إذا تقدم فِعْلُه عليه حَسُنَ التذكير فيه.

قال عباس: سألت أبا عمرو؛ فقرأ: ﴿بِمُصَيۡطِرٍ﴾ [٢٣] بالصاد.

[وقرأ] ابن كثير وأبو عمرو -فى رواية الحلوانى- ونافع وعاصم: بالصاد.

[ورَوَى] الحُلْوَانِيُّ عن ابن عامر: بالسين. [و][٥]حمزة يُمِيلُ الصاد إلى الزاى.

[وقرأ] الكسائى بالسين فيما خبرنى به محمد بن الجهم عن الفراء عنه.

وقرأت على ابن عبدوس عن أبى عمر عن الكسائى بالصاد.

وكذلك قال أصحاب أبى الحارث عن الكسائى [بالصاد][٦].

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٧)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦٨٧)، البحر المحيط (٨/ ٤٦٣)، التبيان للطوسى (١٠/ ٣٣٥)، التيسير للدانى (٢٢٢)، تفسير القرطبى (٢٠/ ٣٣)، الحجة لابن خالويه (٣٦٩)، الحجة لأبى زرعة (٧٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٨١)، الغيث للصفاقسى (٣٨٣)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٤٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٧١)، المعانى للفراء (٣/ ٢٥٨)، تفسير الرازى (٣١/ ١٥٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٤٠٠).

(٢) زاد فى أ: نصبا.

(٣) فى ب: تصرف.

(٤) فى ب: فى.

(٥) سقط فى ب.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٨)، البحر المحيط (٨/ ٤٦٤)، التبيان للطوسى (١٠/ ٣٣٧)، التيسير للدانى (٢٢٢)، تفسير القرطبى (٢٠/ ٣٧)، الحجة لابن خالويه (٣٦٩)، السبعة =

قال أبو عبيدة: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ﴾: بِمُسَلَّط. قال: [و][1] يقال: تَسَيْطَرْتَ علينا.

والقول فى إبدال السين صادًا وَإِشْرَابِها صوتَ الزاى، قد تقدم ذكره فى فاتحة الكتاب.

* * *

= لابن مجاهد (٦٨٢)، الغيث للصفاقسى (٣٨٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٧٢)، المعانى للفراء (٣/ ٣٥٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧٨).
وما بين المعقوفين سقط فى أ.

(١) سقط فى ب.

[بِسْمِ الله][١]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِم فى سورة الفجر

قرأ حمزة والكسائى: ﴿وَالْوِتْرِ﴾ [٣] كسرًا. وقرأ الباقون: ﴿وَٱلْوَتْرِ﴾ بفتح الواو[٢]. الفتح لغة أهل الحجاز، والكسر لغة تميم.

حدثنا محمدُ بْنُ السَّرِىّ - رحمه الله - أَنَّ الأَصْمَعِىَّ قال: كل فرد وِتر، وأهل الحجاز يفتحون [و][٣]يقولون: وَتْرٌ، فى الفرد، ويكسرون الوِتْرَ فى الذَّحْلِ[٤]. ومَنْ تَحْتَهُمْ من قيس وتميم يُسَوُّونَهُمَا فى الكسر، فيقال فى الْوِتْرِ الذى هو الإفراد: أَوْتَرْتُ فأنا أُوتِرُ إيتارًا، أى: جعلت أمرى وِتْرًا. قال: ويقال فى الذَّحْلِ: وَتَرْتُهُ فأنا أَتِرُهُ وِتْرًا وتِرَةً.

قال أبو بكر - رحمه الله -: قولهم: وَتَرْتُه فى الذَّحْلِ إنما هو أفردته من أهله وماله. قال: وقال الفراء: التِّرَةُ: الظلم.

قال: [وقال][٥] قتادة: ﴿وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ﴾: إِنَّ من الصلاة شفعًا، وإن منها وترًا.

وكان الحسَنُ - رحمه الله - يقول: هو العدد، منه شفع ومنه وتر، وكان يقول: الشفع يوم الأضحى، والوَتْر يوم عرفة.

قرأ ابن كثير: ﴿يَسْرِى﴾ [٤] بالياء، وصل أو وقف. و ﴿جابوا الصخر بالوادى﴾ [٩] مثله.

وقرأ نافع بالياء[٦] فى الوصل: [﴿يَسْرِى﴾][٧]، وبغير ياء فى الوقف.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٨)، الإعراب للنحاس (٣/ ٦٩٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥٤)، البحر المحيط (٨/ ٤٦٧)، التبيان للطوسى (١٠/ ٣٤٠)، التيسير للدانى (٢٢٢)، تفسير الطبرى (٣٠/ ١١٠)، تفسير القرطبى (٢٠/ ٤١)، الحجة لابن خالويه (٣٦٩)، الحجة لأبى زرعة (٧٦١)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٣)، الغيث للصفاقسى (٣٨٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٧٢)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٨٢)، المعانى للفراء (٣/ ٢٦٠)، تفسير الرازى (٣١/ ١٦٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٤٠٠).

(٣) سقط فى ب.

(٤) الذحل: الحقد والثأر. وقيل: هو طلب مكافأة بجناية جنيت عليك، أو عداوة أتيت إليك. اللسان (ذحل).

(٥) سقط فى ب.

(٦) فى ب: بياء.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى: ﴿يَسْرِ﴾ بغير ياء فى وصل ولا وقف.

وقال أبو عبيدة: كان الكسائى يقرأ: ﴿يَسْرِى﴾ بالياء دهرًا ثم رجع إلى غير ياء.

وقرأ أبو عمرو فيما روى عباس، قال: سألت أبا عمرو، فقرأ: ﴿يَسْرْ﴾ جزم، إذا وصل أو وقف، قال: وهى قراءته.

وقال أبو زيد فيما أخبرنى به أبو حاتم عن أبى زيد عن أبى عمرو: [﴿يسرى﴾. فى الوقف][1]: بغير ياء.

قال: وهو لا يصل: ﴿يَسْرى﴾. وقال عبيد عن أبى عمرو: ﴿يَسْرِ﴾، يقف عند كل آية، فإذا وصل قال: ﴿يَسْرِى﴾.

وقال على بن نصر: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿إِذَا يَسْرِ﴾، يقف عندها؛ لأنها رأس آية، فإذا كان وسط آية أشبعها الجر مثل: ﴿مَا كُنَّا نَبْغِى﴾ [الكهف: ٦٤] أثبت الياء، ﴿دَعْوَةَ الدَّاعِى إِذَا دَعَانِى﴾ [البقرة: ١٨٦]، فإذا وقف قال: ﴿الدَّاعْ﴾، وقال اليزيدى: الوصل بالياء والسكت بغير ياء على الكتاب[2].

وقال البزى عن ابن كثير: ﴿أَكْرَمَنِى﴾ [١٥] و ﴿أَهَانَنِى﴾ [١٦] بياء فى الوصل والوقف.

وقرأ ابن كثير -فى رواية قنبل- وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿أَكْرَمَنِ﴾ و ﴿أَهَنَنِ﴾ بغير ياء فى وصل ولا وقف.

وقرأ نافع فى رواية قالون والمسيَّبِىّ، وأبى بكر بن أبى أويس وأخيه، وإسماعيل ابن جعفر وأبى قرة، وأبى خليد ويعقوب بن جعفر وخارجة، وورش عن نافع: ﴿أكرمنى﴾ و ﴿أهاننى﴾ بياء فى الوصل.

[حدثنا ابن مجاهد قال:][3] حدثنى الخَزَّاز قال: حدثنا محمد بن يحيى القُطَعِىُّ

=(٧) سقط فى أ.

(١) فى ب: «يسرى»، والوقف. وفى السبعة لابن مجاهد: «يسرى» بالياء، والوقف.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٨)، البحر المحيط (٨/ ٤٦٨)، التبيان للطوسى (١٠/ ٣٤٠)، التيسير للداني (٢٢٢)، تفسير الطبرى (٣٠/ ١١٠)، تفسير القرطبى (٢٠/ ٤٢)، الحجة لابن خالويه (٣٧٠)، الحجة لأبى زرعة (٧٦١)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٣، ٦٨٤)، الغيث للصفاقسى (٣٨٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٧٤)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٨٢)، المعانى للفراء (٣/ ٢٦٠)، تفسير الرازى (٣١/ ٤٦١).

(٣) سقط فى أ.

قال: حدثنا محبوب عن إسماعيل بن مسلم عن أهل المدينة: ﴿أَكْرَمَنِى﴾ و﴿أَهَانَنِى﴾ بياء فى الوصل.

وقال إسماعيل عن نافع: ﴿بِٱلْوَادِ﴾ [٩] بغير ياء. وقال وَرْشٌ عن نافع: ﴿بِالْوَادِى﴾ بالياء.

وقال على بن نصر: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿أَكْرَمَنِ﴾ و ﴿أَهَٰنَنِ﴾، يقف عند النون.

وقال اليزيدى: كان أبو عمرو يقول: ما أبالى كيف قرأت، أَبِالْيَاءِ أم بغير الياء فى الوصل، فأما الوقف فعلى الكتاب.

وقال عبد الوارث مثل ما قال اليزيدى سواء.

وقال عباس: سألت أبا عمرو فقال: ﴿أَكْرَمَنِ﴾ و ﴿أَهَٰنَنِ﴾ [وقف.

وقال أبو زيد: ﴿أَكْرَمَنِ﴾ و ﴿أَهَٰنَنِ﴾][1] مجزومتا النون محذوفتا الياء.

وقال أبو الربيع عن أبى زيد عن أبى عمرو: [﴿أَكْرَمَنِى﴾ و ﴿أَهَانَنِى﴾ بالياء.

وقال عُبَيْدٌ عن أبى عمرو:] ﴿أكرمَنْ﴾ و﴿أهانَنْ﴾، يقف عند النون[2].

قال أبو على: وجه قول ابن كثير: ﴿يَسْرِى﴾ بالياء -وصل أو وقف- أن الفعل لا تحذف منه فى الوقف كما يحذف من الأسماء نحو: قاضٍ، وغازٍ. تقول: هو يَقْضِى، وأنا أَقْضِى، فَتُثْبِتُ الياءَ، ولا تَحْذِف الياء من الفعل كما تَحْذِفُه من الاسم، نحو: هذا قاضٍ؛ لأنها لا تسقط فى الوصل كما تسقط الياء من نحو: قاض، فى الوصل، وليس إثباتها بالأحسن من الحذف؛ وذلك أنها فى فاصلة. وجميع ما لا يُحْذَفُ فى الكلام، وما يُخْتَارُ فيه ألا يُحْذَفَ، نحو: القاضى، بالألف واللام - يُحْذفُ إذا كان فى قافية أو فاصلة.

قال سيبويه: والفاصلة نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [٤] و: ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢] و﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]. فإذا كان شىء من ذلك فى كلام تام شُبِّهَ

---

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٨)، البحر المحيط (٨/ ٤٧٠)، التبيان للطوسى (١٠/ ٣٤٥)، التيسير للدانى (٢٢٣)، تفسير القرطبى (٢٠/ ٥٢)، الحجة لابن خالويه (٣٧٠)، الحجة لأبى زرعة (٧٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٤، ٦٨٥)، الغيث للصفاقسى (٣٨٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٧٤)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٨٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٤٠٠، ٤٠١).

بالفاصلة؛ فَحَسُنَ حذفُها نحو [قوله:](١) ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبۡغِۚ﴾ [الكهف: ٦٤].

فإنْ قلتَ(٢): كيف كان الاختيار فيه أن يُحْذَفَ إذا كان فى فاصلة أو قافية، وهذه الحروف من أَنْفُسِ الكَلمِ، وهَلَّا لم يُسْتَحْسَنْ حَذْفُها كما أثبتَّ سائرَ الحروف ولم تَحْذِفْ؟

فالقول فى ذلك: إن الفواصل والقوافىَ مواضعُ وقف، والوقف موضع تغيير؛ فلما كان الوقف تُغَيَّرُ فيه الحروفُ الصحيحة بالتضعيف والإسكان ورَوْمِ الحركة فيها، غيرت فيه هذه الحروف المشابهة للزيادة بالحذف؛ ألا ترى أن النداء لما كان موضعَ حذف بالترخيم، والحذف للحروف الصحيحة -ألزموا الحذف فى أكثر الأمر للحرف المتغير، وهو تاء التأنيث؟! فكذلك ألزم الحذف فى الوقف لهذه الحروف المتغيرة، فجعل تغييرها الحذفَ، ولم يراعَ فيها ما روعى فى نفس الحروف الصحيحة؛ ألا تَرَى أنه سُوِّىَ بالزيادة فى قولهم فى النسب إلى مُرَامَى: مُرَامِىّ؛ كقولهم فى النسب إلى حُبَارَى: حُبَارِىّ، فحذف كما حذفت الزيادة. وقالوا فى تحية: تَحوِىّ، فشبهوها بـ «حنيفة» ونحوه، وحذفوا اللام، وسَوَّوْا بينها وبين الزائد فى الحذف للجزم، نحو: لم يَغْزُ، ولم يَرْمِ، ولم يَخْشَ، [و](٣)أُجْرِىَ مُجْرَى الزائد فى الإطلاق نحو: [من الكامل]

... وَبَعْـــضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يفْرِى(٤)

و: [من الطويل]

.... مَـا يـمـرُّ وَلَا يَـحْـلُو(٥)

فجعلوا هذه الحروف بمنزلة الزيادة للمد، وسَوَّوْا بينهما فى الحذف فقالوا: يفرِ، ويَحْلُ؛ كما قال: [من الكامل]

.... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ(٦)

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: قال.
(٣) سقط فى أ.
(٤) تقدم.
(٥) تقدم.
(٦) عجز بيت وصدره:
لـمـن الـديـار بـقـنـة الـحـجـر .... =

وقال: [من الرجز]

وَشَجَرَ الْهُدَّابَ عَنْهُ فَجَفَا[(١)]

جعل المنقلب عن اللام بمنزلة الألف فى قوله: [من الرجز]

بِسَلْهَبَيْنِ فَوْقَ أَنفٍ أَذْلَفَا[(٢)]

[معنى: بسلهبين: بقرنين طويلين.][(٣)]

فلمَّا خالفا ما ذكرنا اختير فيهما الحذف فى الفواصل والقوافى.

فإن قلت: فقد قال سيبويه: إثبات هذه الياءات والواوات أقيس الكلامين، وهذا يعنى [أن][(٤)] الحذفَ جائز عربى كثير.

فإنه يجوز أن يَعْنِى بقوله: أقيس الكلامين -القياس على الأصْل الذى هو متروك، والاستعمال على غيره. وإذا كانوا قد حذفوا فى مواضع ليست[(٥)] بموضع وقوف - نحو قراءة مَنْ قَرَأَ: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ [هود: ١٠٥] -فَأَنْ يَلْزَمَ الحذفُ ما كان موضع وقف أجدر. وكذلك قوله -تعالى-: ﴿جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾ [٩]، الأوجه فيه الحذف إذا[(٦)] كانَتْ فاصلة، وإن كان الأحسنُ - إذا لم تكن فاصلة - الإثباتَ.

وأما قول نافع فى الوصل: ﴿يَسْرِى﴾، وبغير ياء فى الوقف -فيشبه أن يكون ذهب إلى أنه إنما حذَفَ من الفاصلة؛ لِمَكَان الوقف عليها، فإذَا لم يقف عليها صار

= وهو لزهير فى ديوانه ص (٨٦)، واللسان (حجر، منن)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٤٧٣)، والتاج (حجر، منن)، وبلا نسبة فى المخصص (١٤/ ٦٩).

(١) الرجز للعجاج فى ديوانه (٢/ ٢٣٥)، واللسان (شجر)، والتاج (شجر، جفا)، وتهذيب اللغة (٦/ ٢١٦، ١٠/ ٥٣٣، ١١/ ٢٠٦)، وكتاب العين (٤/ ٢٩، ٦/ ١٩٠)، والمخصص (١٠/ ٢١٢).

(٢) الرجز للعجاج فى ديوانه (٢/ ٢٣٦)، واللسان (هدب، لجف، عقم)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٧٠)، وتهذيب اللغة (١/ ٢٨٩، ٦/ ٢١٦، ١١/ ٨٥)، والتاج (لجف، عقم)، وكتاب العين (٦/ ١٩٠)، والمخصص (١٠/ ٢١٢)، وديوان الأدب (٢/ ٣٦٧، ٤١٨)، وأساس البلاغة (لجف)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٣/ ٣٠)، وكتاب العين (٤/ ٢٩)، والمخصص (١٠/ ٤١).

ويروى: «أدلفا» بدلًا من «أذلفا».

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: بمعنى.

(٥) فى ب: ليس.

(٦) فى ب : إذ.

بمنزلة غيرها من المواضع التى لا يوقَفُ عليها، فلم يحذف من الفاصلة إذا لم يقف عليها، كما لم يحذف من غيرها، وحذفها إذا وقف عليها من أجل الوقف. ورُوِىَ[(١)] عن أبى عمرو مثل قول نافع، ورُوِىَ عنه الحذفُ مثل ما روى عن ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى. وقراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى: ﴿يَسْرِ﴾ بغير ياء فى وصل ولا وقف يدل [على] أن هذا مَوْضِعُ وقْفٍ فغُيِّر بالحذف؛ كما غَيَّرَ مَنْ غَيَّرَ بإبدال النون فى الحرف فى آخره، نحو: [من الرجز]

مِنْ طَلَلٍ كَالأَتْحَمِىّ أَنهَجَا[(٢)]

ونحو إلحاق الياء فى قوله: [من الطويل]

... فَـاغْـنَ ... وَازْدَدِى[(٣)] ...

ألَا ترى أنه لما كان قافية بناها على إلحاق الياء، وإن كان السكون يجوز عنده فى غير القافية، وفى القافية فى بعض الإنشادات وجعل الوزن يقتضى ذلك؟! فكذلك الفاصلة تقتضى الحذفَ وإنْ وقف عليها، كما تقتضى القافية الزيادة فى نحو: «وازددى».

فهذا يدلك على مخالفتهم بين القوافى والفواصل، وبين سائر كلامهم.

ورجوع الكسائى عن الإثبات إلى الحَذْف: فى: ﴿يَسْرِ﴾ حسن، وهو الذى عليه الاستعمال وكثرته. فأما: ﴿دَعْوَةَ الدَّاعِى﴾ [البقرة: ١٨٦] فإذا وقف قال: ﴿الدَّاعْ﴾ -فيجوز حذف الياء من: ﴿ٱلدَّاعِ﴾، وإن لم تكن[(٤)] فاصلة؛ لأن سيبويه حكى أن منهم من يحذف الياء مع الألف واللام، كما يحذفها مع غير الألف واللام، نحو: قاضٍ، إذا وقف قال: هذا قاضْ.

وهو أجود من الإثبات.

---

(١) فى أ: ويروى.

(٢) الرجز للعجاج فى ديوانه (٢/ ١٣)، وتخليص الشواهد ص (٤٧)، والخصائص (١/ ١٧١)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥١٤)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٥١)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٧٩٣)، وشرح المفصل (١/ ٦٤)، والكتاب (٤/ ٢٠٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٦)، والتاج (بلل)، ولرؤبة فى معاهد التنصيص (١/ ١٤)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى رصف المبانى ص (٣٥٤)، واللسان (بيع)، وكتاب العين (٣/ ٣٩٣).

(٣) تقدم.

(٤) فى ب: يكن.

ورواية البَزِّيّ عن ابن كثير: ﴿أَكْرَمَنِي﴾ و ﴿أَهَانَنِي﴾ بياء في الوصل والوقف، هو على قياس قراءته: ﴿يَسْرِي﴾ بياء في الوصل والوقف. ورواية قنبل وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿أَكْرَمَنِ﴾، و ﴿أَهَٰنَنِ﴾ -بغير ياء في وصل ولا وقف- هو كقراءة مَنْ قرأ: ﴿يَسْرِ﴾ في الوصل والوقف؛ لأنها ياء قبلها كسرة في فاصلة.

ورواية مَنْ رَوَى عن نافع: ﴿أَكْرَمَنِي﴾ و ﴿أَهَانَنِي﴾ -بياء في الوصل- هو من[1] قياس ما رُوِيَ عنه في: ﴿يَسْرِي﴾ من إثبات الياء في الوصل وحذفها في الوقف.

ورواية إسماعيل عن نافع: ﴿بِٱلْوَادِ﴾ بغير ياء، ورواية وَرْشٍ عنه: ﴿بِالْوَادِي﴾ بالياء -فهذا على أن في: ﴿الْوَادِي﴾، و ﴿الدَّاعِي﴾ -ونحوه مما فيه الألف واللام وآخره ياء- لغتين إذا وقف عليه، إحداهما: إثباتُ الياء، والأخرى: حذفها؛ فكأنه أخذ باللغتين. وليس الحذفُ في: ﴿الواد﴾ من حيث كان الحذف في الفواصل؛ لأنه ليس[2] بفاصلة.

ورواية عليِّ بْنِ نصرٍ عن أبي عمرو: ﴿أَكْرَمَنِ﴾ و ﴿أَهَٰنَنِ﴾ يقف عند النون مثل رواية سيبويه عنه.

قال سيبويه: قرأ أبو عمرو: ﴿رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ﴾، ﴿رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ﴾ على الوقف، وكذلك رواية أبي زيد عنه. وهؤلاء أثبتُ من غيرهم عندنا.

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿تُكْرِمُونَ﴾ و﴿وَتَأْكُلُونَ﴾، و ﴿وَتُحِبُّونَ﴾ [١٧، ١٩، ٢٠] بالتاء[3].

وقرأ أبو عمرو وحده بالياء كله.

قال أبو علي: وجه قول أبي عمرو، أنه لَمَّا تقدَّمَ ذِكْرُ الإنسان في قوله -تعالى-: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ﴾ [١٢]، وكان يُرَادُ به الجنس والكثرة، وعلى لفظ الغيبة -حمل ﴿يُكْرِمُونَ﴾ و ﴿يَأْكُلُونَ﴾ و ﴿يُحِبُّونَ﴾ عليه، ولا يمتنع في هذه

---

(١) في ب: في.
(٢) في أ: ليست.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٨)، البحر المحيط (٨/ ٤٧١)، التبيان للطوسي (١٠/ ٣٤٥)، التيسير للداني (٢٢٢)، تفسير القرطبي (٢٠/ ٥٢)، الحجة لابن خالويه (٣٧٠)، الحجة لأبي زرعة (٧٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٥)، الغيث للصفاقسي (٣٨٣)، الكشاف للزمخشري (٤/ ٢٥٢)، الكشف للقيسي (٢/ ٣٧٢)، المجمع للطبرسي (١٠/ ٤٨٢)، تفسير الرازي (٣١/ ١٧١)، النشر لابن الجزري (٢/ ٤٠٠).

الأسماء الدالة على الكثرة أن تُحمَلَ مرة على اللفظ وأخرى على المعنى؛ كقوله - تعالى-: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]، وذلك أكثر من ذاك.

ومن قرأ بالتاء فعلى: قل لهم ذلك.

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿تَحُضُّون﴾ [١٨] بالتاء بغير ألف.

وقرأ أبو عمرو وحده بالياء بغير ألف.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿تَحَاضُّونَ﴾ [بالتاء والألف] [والتاء][١] فى كل ذلك مفتوحة[٢].

قال أبو على: كَأَنَّ معنى: ﴿لَا تَحُضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾: لَا تأمرون به، ولا تبعثون عليه.

وحجته قوله فى الأخرى: ﴿إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ. وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾ [الحاقة: ٣٣، ٣٤]. ومَنْ قرأ: ﴿تَحَاضُّونَ﴾، كان[٣]: «تتفاعلون» من هذا، فحذف تاء: تتفاعلون، ولا يكون «تتفاعلون» على هذا كقوله: [من الرجز]

إِذَا تَخَازَرْتُ وَمَا بِى مِنْ خَزَزْ[٤]

لأنهم لا يبعثون على أن يظهروا الحض، وليس بهم الحض؛ فإذا لم يجز هذا كان معنى: ﴿تَحَاضُّونَ﴾: ﴿تَحضُّونَ﴾ ومِنْ ثَمَّ جاء: [من الطويل]

... تَحَاسَنَتْ بِهِ الْوَشْىَ قَرَّاتُ الرِّيَاحِ وَخورُهَا[٥]

(١) من السبعة.

(٢) ينظر: الإعراب للنحاس (٣/ ٦٩٨)، البحر المحيط (٨/ ٤٧١)، التيسير للدانى (٢٢٢)، تفسير الطبرى (٣٠/ ١١٦)، تفسير القرطبى (٢٠/ ٥٢)، الحجة لابن خالويه (٣٧٠)، الحجة لأبى زرعة (٧٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٥)، الغيث للصفاقسى (٣٨٣)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٥٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٧٢، ٣٧٣)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٨٢)، المعانى للفراء (٣/ ٢٦١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٤٠٠).

(٣) فى أ: على.

(٤) الرجز لأرطأة بن سهية فى اللسان (مرر)، ولعمرو بن العاص فى شرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٩٤)، ولعمرو بن العاص أو لأرطأة بن سهية فى التنبيه والإيضاح (٢/ ٢٠٥)، وبلا نسبة فى اللسان (شوس)، وأدب الكاتب ص (٥٦٦)، وشرح المفصل (٧/ ٨٠، ١٥٩)، والكتاب (٤/ ٦٩)، والمحتسب (١/ ١٧٢)، والمقتضب (١/ ٧٩)، والمخصص (١٤/ ١٨٠)، وتهذيب اللغة (٧/ ١٩٩).

(٥) تقدم.

أى: حسَّنته. والتعدِّى فيه يدل على ذلك. ومثل هذا قولهم: استقر فى مكانه بمعنى: قَرَّ، وليس المعنى على أنه: استدعى القرار. و«عَلَا قِرْنَهُ» و«استعلاه» بمعنى[(١)]: عَلَاه. وعلى هذا قوله: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [الإسراء: ٤٣] أى: علا عنه.

فأما القول فى: ﴿تَحُضُّونَ﴾ و ﴿يَحُضُّونَ﴾ فقد تقدَّم القولُ فيه فى الفصل الذى يلى هذا قَبْلُ.

وقرأ الكسائى: ﴿لَا يُعَذَّبُ﴾ [٢٥]، ﴿وَلَا يُوثَقُ﴾ [٢٦]، بفتح[(٢)] الذال والثاء.

[ورَوَى] المفضَّل عن عاصم مثله.

وقرأ الباقون: ﴿لَّا يُعَذِّبُ﴾، ﴿وَلَا يُوثِقُ﴾ بكسر الذال والثاء[(٣)].

قال أبو على: وجه قول الكسائى: ﴿لا يُعَذَّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ﴾ أن المعنى: لا يُعَذَّبُ أَحَدٌ تعذيبه، فوضع «العذابَ» موضع «التعذيب»، كما وضع «العطاء» موضِعَ «الإعطاء» فى قوله: [من الوافر]

.... وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا[(٤)]

فالمصدر الذى هو «عَذَابَ» مضاف إلى المفعول به، مثل: ﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، والمفعولُ: الإنسانُ المتقدم ذكره فى قوله -تعالى-: ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [٢٣]. و «الوِثَاق» - أيضًا - [فى][(٥)] موضع: الإيثاق، مثل «العذاب» [فى][(٦)] موضع «التعذيب». قال: [من الطويل]

---

(١) فى أ: يعنى.
(٢) فى ب: ففتح.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٩)، الإعراب للنحاس (٣/ ٧٠٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥٤)، البحر المحيط (٨/ ٤٧٢)، التبيان للطوسى (١٠/ ٣٤٥)، التيسير للدانى (٢٢٢)، تفسير الطبرى (٣٠/ ١٢١)، تفسير القرطبى (٢٠/ ٥٦)، الحجة لابن خالويه (٣٧١)، الحجة لأبى زرعة (٣٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٥)، الغيث للصفاقسى (٣٨٣)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٥٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٧٣)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٨٢)، المعانى للفراء (٣/ ٢٦٢)، تفسير الرازى (٣١/ ١٧٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٤٠٠).
(٤) تقدم.
(٥) سقط فى ب.
(٦) سقط فى ب.

أَتَيْتَ بِعَبْدِ الله فِى الْقَدِّ مُوثَقًا فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ(١)

فأما مَنْ قرأ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ فقد قيل: إن المعنى [فيه](٢) لا يتولَّى عذابَ الله يومئذ أحد، والأمر يومئذ أمره، لا أمرَ لِغَيرِه.

وقيل: إنَّ المعنى: فيومئذٍ لا يعذب أَحَدٌ فى الدنيا مثل عذاب الله فى الآخرة، وكأن الذى حَمَلَ قائل هذا القول على أنْ قاله، أنه إنْ حمله على ظاهره كان المعنى: لا يعذِّبُ أحدٌ فِى الآخرة مثلَ عذاب الله.

ومعلوم أنه لا يعذِّبُ أحدٌ فى الآخرة مثلَ عذاب الله، إنما المعَذِّبُ الله سبحانه؛ فعدل عن الظاهر لذلك.

ولو قيل: إن المعنى: لا يعذِّبُ أحدٌ أَحدًا تعذيبًا مثلَ تعذيب هذا الكافر المتَقَدِّم ذكره، فأضيف المصدر إلى المفعول به، كما أضيف إليه فى القراءة الأخرى، وَلَمْ يُذكَر الفاعلُ كما لم يُذْكَرْ فى نحو قوله: ﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ -لكان المعنى فى القراءتين سواء.

والذى يُرَادُ بـ «أحد»: الملائكة الذين يَتَوَلَّوْنَ تعذيبَ أهل النار، ويكون ذلك كقوله -تعالى-: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِى ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾ [القمر: ٤٨]، وقوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِى ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٤٩]، وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٠]، وقوله: ﴿وَلَهُم مَّقَٰمِعُ مِنْ حَدِيدٍ﴾ [الحج: ٢١] وقوله: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ. يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾ [إبراهيم: ١٦، ١٧]؛ فالأشْبَهُ أن يكون هذا القولُ أَوْلَى، والفاعلةُ بهم: الملائكة.

* * *

(١) وهو بلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣/ ٦١٠)، ومجالس ثعلب (١/ ٧٤)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٧٥).

(٢) سقط فى ب.

[بِسْم الله][١]

ذِكْرُ اخْتِلافِهِمْ فى سورة الْبَلَد

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائى: ﴿فَكَّ رَقَبَةً، أَوْ أَطْعَمَ﴾ [١٣، ١٤]، ﴿فَكَّ﴾ بفتح الكاف، ﴿رَقَبَةً﴾ نصب، ﴿أَطْعَمَ﴾ بغير ألف.

[ورَوَى] عبيدٌ وعلىُّ بنُ نصر عن أبى عمرو: ﴿فَكَّ رَقَبَةً أَوْ أَطْعمَ﴾، نصب بغير ألف.

وقال عباس: سألت أبا عمرو فقال: أَيَّتَهُمَا شِئْتَ.

وقرأ عاصم وابن عامر ونافع وحمزة: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ.أَوْ إِطْعَٰمٌ﴾.

[حدثنا ابن مجاهد قال:][٢] حدثنى الدَّبَّاغ عن أبى الربيع عن عبد الوارث عن أبى عمرو: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ مضافًا، و ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ﴾.

[حدثنا ابن مجاهد][٣] قال: حدثنى الخَزَّازَ عن محمد بن يحيى عن عبد الصمد عن أبيه عن أبى عمرو مثله[٤].

قال أبو على: حدثنا أحمد بن محمد بن إبراهيم قال: حدثنا المُؤَمَّلُ بن هشام قال: حدثنا إسماعيل بن عُلَيَّةَ قال: قال أبو رجاء: سمعت الحَسَنَ يقول: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ [١١] قال: جهنم[٥].

وقال قتادة: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾: إنها قُحْمَةٌ شديدة فاقتحموها بطاعة الله، عز وجَلّ[٦].

---

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٩)، الإعراب للنحاس (٣/ ٧٠٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥٥)، التبيان للطوسى (١٠/ ٣٥٣)، التيسير للدانى (٢٢٣)، تفسير الطبرى (٣٠/ ١٢٩)، تفسير القرطبى (٢٠/ ٧٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧١)، الحجة لأبى زرعة (٧٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٦)، الغيث للصفاقسى (٣٨٤)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٥٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٧٥)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٩١)، المعانى للأخفش (٢/ ٥٣٨)، المعانى للفراء (٣/ ٢٦٥)، تفسير الرازى (٣١/ ١٨٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٤٠١).

(٥) أخرجه ابن جرير (١٢/ ٥٩٢ - ٥٩٣) (٣٧٣٠٨) و (٣٧٣١٠).
وذكره السيوطى فى الدر (٦/ ٥٩٦).

(٦) أخرجه ابن جرير (١٢/ ٥٩٣) (٣٧٣١١).

[وقال] أبو عبيدة: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾: فلم يقتحم العقبة فى الدنيا. ثم فسر العقبة فقال: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ. فَكُّ رَقَبَةٍ. أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾.

قال أبو على: قول من قال: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ. أَوْ إِطْعَامٌ﴾ المعنى فيه: [و][1] ما أدراك مَا اقتحامُ العقبة، لابد من تقدير هذا المحذوف؛ لأنه لا يَخْلُو من أن تقدِّرَ حذفَ[2] هذا المضاف أو لا تقدره، فإن لم تقدرْهُ وتركت الكلام على ظاهره، كان المعنى: العقبة فك رقبة، ولا تكون العقبةُ الفَكَّ؛ لأنه عينٌ والفَكُّ حَدَثٌ، والخبر ينبغى أن يكون المبتدأَ فى المعنى، فإذا لم يستقم كان المضاف مرادًا؛ فيكون المعنى: اقتحام العقبة: فَكُّ رقبة أو إطعامٌ، أى: اقتحامها أحد هذين، أو هذا الضرب من فِعْلِ القُرَب.

ومثل هذا قوله -تعالى-: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ. نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ﴾ [الهمزة: ٥، ٦]، أى: الحُطَمةُ نارُ الله. ومثله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ. نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [القارعة: ١٠، ١١]، أى: هى نار حامية. وكذلك قوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ. يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ﴾ [القارعة: ٣، ٤]. المعنى: القارعة يوم يكون الناس؛ فإن «القارعةَ» مصدرٌ؛ فيكون اسم الزمان خبرًا عنه، فهذه الجمل التى من الابتداء والخبر تفسيرٌ لهذه[3] الأشياء المتقدم ذكرها من نحو: اقتحام العقبة، والحطمة، والقارعة؛ كما أن قوله: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [الحجرات: ٣] تفسير للوعد.

ومعنى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾: لم يقتحهما، وإذا كانت «لا» بمعنى «لم» لم يلزم تكريرها؛ كما لا[4] يلزم التكرير مع «لم»، فإن تكررت فى موضع نحو: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١] فهو كتكرر: ﴿لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ [الفرقان: ٦٧]، وقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [١٧]، أى: كان مقتحِمُ العقبة وفَاكُّ الرقبة -مع ما أتاه من هذه القُرَبِ- مِنَ الَّذِينَ آمنُوا؛ فإنه إن لم يكن منهم لم تنفعه قُرَبُه؛ لإحباط الكفر لها.

قال أبو الحسن: هى أجود من الأخرى، وبها نقرأ.

---

(١) سقط في ب.
(٢) زاد فى أ: هذا.
(٣) فى ب: هذه.
(٤) فى أ: لم.

وقوله: ﴿فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [١٤] جاز أن يوصف اليوم بهذا؛ كما جاز أن يقال: لَيلٌ نائمٌ، ونَهَارٌ صَائِمٌ، ونحو ذلك.

ومَنْ قال: ﴿فَكَّ رقبةً أو أَطْعَمَ فى يوم ذى مسغبة﴾، فإنه يجوز أن يكون ما ذكر من الفعل تفسيرًا لاقتحام العقبة.

فإن قُلْتَ: إنَّ هذا الضرب لم يفسر بالفعل، وإنما فسر بالابتداء والخبر، مثل قوله: ﴿نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ﴾، وقوله: ﴿نَارٌ حَامِيَةٌۢ﴾، وهذه جُمَلٌ من ابتداء وخبر، وليس فيها شىء من الفعل والفاعل؛ فَهَلَّا رجَّحْتَ القراءةَ الأخرى من أجل هذه الكثرة والحمل عليها؟

قيل: إنه قد يمكن أن يكون قوله: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَعَادٌۢ بِٱلْقَارِعَةِ﴾ [الحاقة: ٤] تفسيرًا لقوله -تعالى-: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ٣]، ويكون تفسيرًا على المعنى.

وقد جاء: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾ [آل عمران: ٥٩]، وفسر المثل بقوله: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]. فكذلك قولُ مَنْ قال: ﴿فَكَّ رَقَبَةً أَوْ أَطْعَمَ﴾.

وزعموا أن أبا عمرو احتج لقراءة: ﴿فَكَّ رَقَبَةً﴾ بقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾؛ كأنه لما كان فِعْلًا وجب أن يكون المعطوفُ عليه مثلَه. وقد يجوز أن يكون ذلك كالقطع مِنَ الأول والاستئناف؛ كأنه أعلَمَ أن فَكَاكَ الرقبة من الرِّقِّ من الذين آمنوا؛ لأنه بالإيمان يُحرِزُ ثوابَ ذلك ويحُوزُه، فإذا لم ينضَمَّ الإيمان إلى فِعْل القُرَبِ التى تَقَدَّمَ ذكرها لم ينفع ذلك.

قال: وقرأ ابن كثير وابن عامر ونافع وعاصم فى رواية أبى بكر والكسائى: ﴿موصدة﴾ [٢٠] بغير همز، وفى سورة الهمزة مثله.

وقرأ أبو عمرو وحمزة، وحفص عن عاصم: ﴿مُّؤْصَدَةٌۢ﴾ بالهمز فى الموضعين(١).

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥٥)، البحر المحيط (٨/ ٤٧٦، ٤٧٧)، التبيان للطوسى (١٠/ ٣٥٣)، التيسير للدانى (٢٢٣)، تفسير القرطبى (٢٠/ ٧٢)، الحجة لابن خالويه (٣٧٢)، الحجة لأبى زرعة (٧٦٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٦)، الغيث للصفاقسى (٣٨٤)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٥٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٧٧)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٩١)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٩٠).

[قال][1] أبو عبيدة: ﴿نَارٌ مُّؤْصَدَةٌۢ﴾: مطْبَقَة، «آصدت» و «أوصدت» لغتان، أى: أطبقت.

قال أبو على: مَنْ قال: ﴿مُوصَدَةٌ﴾ فلم يهمز، احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون على لغة من قال: أوصدت، والوصيد، و «موصدة» على هذا «مُفْعَلَة»، مثل: «مُوعَدَة»، ولا سبيلَ إلى همزها إلّا على قول: [من الوافر]

مُـــؤْسَـــى ....[2]

والآخر: [أن يكون][3] من: «آصد»، مثل «آمَنَ» ؛ فَعَلَى هذا تقول: ﴿مُّؤْصَدَةٌۢ﴾، كما تقول: مُؤْمَنَة، ثم تخفف فتقلبها واوًا.

كما تقول فى تخفيف جُؤْنَة، وبُؤْس، ونُؤْى: جُونَة، وبُوس، ونُوى، فتقلبها فى التخفيف واوًا.

ومن همزه فقال: ﴿مُّؤْصَدَةٌۢ﴾ أخذَهَا من: آصدْتُ. فإذا جاء[4] باسم الفاعل أو المفعول قال: مُؤْصدَةٌ، كما تقول: مُؤْمنة. ويجوز فيمن همز أن تكون من «الوصيد»، وهمزه على قياس: [من الرجز]

أَحَـبُّ الْمُـؤْقـديـن إلَىَّ مُـؤْسَـى ....[5]

وقد حُكِىَ: وضَعَتْه يَتْنًا، وَوَتْنًا، وأَتْنًا[6]، فجاء فى الفاء الحروف الثلاثة.

[حدثنا ابن مجاهد][7] قال: حدثنا الخزّار عن محمد بن يحيى عن أبى الربيع عن حفص عن عاصم: ﴿مُؤْصَدِة﴾ و ﴿الْمَشْأَمِة﴾ [١٩] بالكسر فيهما.

قال غيرُ أحمد: يعنى إذا وقف، فأما إذا وصل فالفتح لا غير.

قال أحمد: حدثنى الدباغ عن أبى الرَّبيعِ عن حفص عن عاصم: ﴿مُّؤْصَدَةٌۢ﴾ مهموزة، و ﴿الْمَشْأَمَّةِ﴾ مشددة.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) تقدم.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى أ: جعلها.
(٥) تقدم.
(٦) اليتن: الولد المنكوس، يقال: يتنت يتنًا: وضعت ولدها منكوسًا فخرجت رجلاه قبل رأسه ويديه. المعجم الوسيط (يتن).
(٧) سقط فى أ.

قال أحمد: كذا قال، وليس له وجه.

قال أبو علي: قولُ عاصم وإمالة الفتحة [التى][١] فى: ﴿مُؤصدِةٌ﴾ نحو الكسر، وكذا: ﴿الْمَشْأَمِةِ﴾ - عَرَبِىٌّ.

قال سيبويه: قالوا: أخذت أخْذِه، وضربت ضربِه، شَبَّهَ الهاء بالألف، فأمال ما قبلها كما يُمِيلُ ما قبل الألف.

فإنْ قُلْتَ: كيف أمالَهَا، والألف لو كانت هنا موضع الهاء لمْ تَلْزَمْ فيها الإمالة؛ لأنه ليس كسرة ولا ياء؟

قيل: قد تُمَالُ الألف فى الأواخر وإن لم يكن ما يوجب الإمالة، وذلك نحو قولهم: طَلَبْنا، ورأيت عَنَبَا، فكما أمالوا هذه الألِفَ -وإن لم يكن فى الكلمة ما يوجب الإمالة- كذلك أميلت الهاء؛ تشبيهًا بالألف. وهذه الإمالة فى ذا الحرفِ على ألسنة مُوَلَّدِى الكوفةِ والبصرةِ اليوم.

وأما التشديد فى: ﴿المَشْأَمَّةِ﴾ فلا أعلم له وجهًا.

* * *

(١) سقط فى ب.

[بِسْمِ الله][1]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِم فى [سورة][2] «وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا»

قَرَأَ ابْنُ كثير وعاصمٌ وابنُ عامر: ﴿وَضُحَىٰهَا﴾ [١] بفتح أواخر آى هذه السورة، و «اللَّيْلِ» و «الضُّحَى».

وقرأ الكسائى بإِضْجاع ذلك كله، وإضجاع أواخر آى سورة «وَاللَّيْلِ»، وسورة «وَالضُّحَى».

وقرأ حمزة: ﴿وضُحاها﴾ كسرًا، ويفتح: ﴿تَلَىٰهَا﴾ [٢]، و ﴿طَحَىٰهَا﴾ [٦]، وفى: «والضحى»: ﴿سَجَىٰ﴾ [٢]. وفى «النازعات»: ﴿دَحَىٰهَآ﴾ [٣٠]، ويكسر سائر ذلك.

وقرأ نافع ذلك كله بين الفتح والكسر.

وقال خلف عن إسحاق عن نافع: آياتها وآيات «الضحى» و «الليل» و «الأعلى» وما أشبه ذلك -بين الفتح والكسر.

وقال محمدُ بْنُ إسحاقَ عن أبيه وأحمد بن صالح عن وَرْش وقالون: آياتها كلها مفتوحات. وقال ابنُ جَمَّاز: كان نافع يبطحُها كلَّها إلا ﴿تَلَىٰهَا﴾ فإنه يفتحها وحدها.

وقال خارجة عن نافع مثله، يفتح ﴿تَلَىٰهَا﴾ ويبطح سائرهن.

وقال اليزيديُّ عن أبى عمرو: ذلك كله بين الفتح والكسر.

وكذلك قال عبد الوارث عن أبى عمرو.

وقال عباس: سألْتُ أبا عمرو، فقرأ: ﴿وَضُحِاهَا﴾ و ﴿تَلِاهَا﴾ و ﴿جَلَّاهَا﴾ و﴿دَحِاهَا﴾ بِكسرِهَا كلِّها. قال: وسألته فقرأ: ﴿والضُّحِى﴾، و ﴿سَجِا﴾، و﴿قَلِا﴾ يكسره.

وقال عبيد بن عقيل عن أبى عمرو: إنه قرأ آيات: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحِاهَا وَالْقَمَرِ إِذَا تَلِاهَا﴾ و ﴿جَلَّاها﴾. ﴿وَمَا أَدْرِاكَ﴾ بالياء فى القرآن كله. ﴿وَإِذَا رآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ﴿وَإِذَا رأى الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [النحل: ٨٦]، و﴿لَقَدْ رأى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الكُبْرى﴾ [النجم: ١٨] يكسرهن فى القرآن كله[3].

---

(١) سقط فى أ.
(٢) سقط فى أ.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٠)، التبيان للطوسى (١٠/٣٥٦)، التيسير للدانى (٢٢٣)، =

قال أبو على: وجه قول ابن كثير وعاصم وابن عامر فى ترك الإمالة فى هذه الحروف، أن كثيرًا من العرب [لا يميلون هذه الألفات ولا يَنْحُونَ بها نحو الياء. ويُقَوِّى تَرْكَ الإمالة للألف أنَّ الواو فى «موسر» منقلبة عن الياء، والياء فى «ميقات» و «ميزان» منقلبة عن الواو، ولم يلزم شيئًا من ذلك ما يدل على ما انقلبت عنه؛ فكذلك الألف ينبغى أن تتركَ غيرَ ممالة ولا مُنْتَحَى بها نحو الياء، وكذلك الألف فى «آدم»، و «آخر» منقلبة عن الهمزة، ولم يلزم ما يدل على أنه من الهمز، وكذلك «جَاءٍ» و «نَاءٍ» فى قول النحويين غير الخليل، وكذلك «أَسْنَتُوا» ؛ فكذلك الألف إذا لم تُمَلْ كانت فى حكم هذه الحروف.

وأما مَنْ أمال؛ فلأن الألف لمّا كانت قريبة من الياء فى المخرج، وأمكن فيها أن يُنْحَى بها نحو الكسرة؛ لِلُزوم السكون لها، وتغيير الحركة لها للسكون -نُحِىَ بها نحو الياء؛ لأنها أذهَبُ فى الاعتلال من الياء والواو، يدلك على ذلك أنه يتسلط عليها من الاعتلال ما لا يتسلط عليهن، كقَلْبِ مَنْ قَلَبَها همزة فى الوقف، فى نحو: رأيتُ حُبْلأ، وجواز تخفيف الهمزة بعدها فى «هَبَاءَة»، وامتناعهم من إعلالهم الهمزة بعدهما، وإعلالهم إياها بعد الألف، وإيقاعهم لها تأسيسًا، وامتناع ذلك فى الياء والواو، اختصَّت أيضًا بالإمالة نحو ما انقلبت عنه، ولم يكن ذلك فى الياء والواو، ويقوّى ذلك تَبْقِيَتُهُم الإطباقَ فى نحو: اضبط تَّلك، والغنة فى: مَن لَّك؛ لتدل على الحرف الذى انقلب إلى لفظ المدغَم فيه، كما تدل الألف بالإمالة على الحرف الذى انقلبت عنه، ويدلك على أنه لهذا المَعنى أميلت، أن ما لم يكن منقلبًا نحو الألفات من الحروف لم يمل.

وأما فصل حمزة بين بعض أواخر هذه الآى وبعض، وتَرْكُه الإمالة فى: ﴿تَلَنهَا﴾ و ﴿طَحَنهَا﴾ و ﴿سَجَىٰ﴾ و ﴿دَحَنهَآ﴾ فحسن؛ وذلك أن الألف إنما تُمَالُ نحو الياء لتدل على الياء، إذا كان انقلابها عن الياء، ولم يكن فى هذه الحروف التى لم يُمِلْهَا ألف منقلبة عن الياء؛ إنما هى منقلبة عن الواو، بدلالة: تَلَوْت، ودَحَوْت. فأما قولهم: أُدْحِىّ النعام، فعلى قياس «مَغْزِىّ» لمَّا وقَعَتْ خامسة قُلِبَتْ، وكذلك ما لم يُمِلْ أَلِفَه من هذه الحروف؛ إنما لم يُمِلْهَا لانقلابها عن الواو دون الياء.

= الحجة لابن خالويه (٣٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٨)، الغيث للصفاقسى (٣٨٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٨١)، تفسير الرازى (٣١/ ١٨٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧).

وأما مَنْ لم يفصِلْ بينهما كأبى عمرو والكسائى؛ فإنما لم يفصلا لأن الألف المنقلبة عن الواو قد توافق المنقلبةَ عن الياء؛ أَلَا ترى أن «تَلَوْتُ» و «طحَوْت» ونَحْوَهُما قد يجوز فى أفعالها -وهى على العدة التى هى عليها- أن تنقلب إلى الياء، نحو: «تُلِىَ»(١) إذا بُنِىَ الفعل للمفعول به؛ فلما وافقت فى هذا ما كان من الياء استجازوا إمالته، كما استجازوا إمالة ما كان من الياء، ومع ذلك فإنَّ الياء تغلبُ على الواو](٢).

ألا ترى أنها إذا كانت رابعة فى الفعل أُلْزِمَ بدل الياء نحو: «أغزيت»، وكذلك إذَا كان فى اسم، نحو: «الْمَغْزىّ» و «الْمَدْعِىّ» - ثُنِّىَ بالياء، وكذلك فى نحو: «مَسْنِىّ» و «مَعْدِىٌّ» تقلب إلى الياء، ولا تجد الياءَ تُقلَبُ إلى الواو فى هذا النحو؟! فلما كانت هذه فى حكم الانقلاب عن الياء أَجْرَوا الألفَ مُجْرَى الألف المنقلبة عن الياء، ويدلك على أنه(٣) لهذا المعنى استجازوا الإمالة فى باب [«دَحَا»، و «طَحَا» وَ «تَلا» و «سَجَا»](٤)، أن ما كان من الأسماء أَلِفُهُ منقلبةٌ عن الواو نحو: العَصَا والعَطَا، لم يجيزوا فيه الإمالةَ؛ لما لم تكن تنقلب واوها إلى الياء، كما انقلبت إليها فى الفعل.

فإنْ قُلْتَ: فقد زعم أنهم أمالوا «العَشَا» و «الكِبَا» و «الْمَكَا»(٥) -فذلك من القلة

---

(١) زاد فى أ: به.

(٢) من أول لا يميلون هذه الألفات إلى هنا سقط من أ.

(٣) فى أ: أن.

(٤) فى أ: دحاها، وطحاها، وسجا، وتلا.

(٥) وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرت (الياء).

فأما «ما كان من بنات الواو» فمثل قَفا؛ لأنه من قَفَوْتُ الرجل، تقول: قَفَوانِ، وعَصا عَصوانِ؛ لأن فى عَصا ما فى قفا. تقول: عَصَوْتُ ولا تُميل ألفها، وليس شىء من بنات الياء لا يجوز فيه إمالة الألف. ورَجًا رَجَوانِ، لأنه من بنات الواو، يدلك على ذلك قول العرب: رَجَا فلا يميلون الألف، وكذلك الرضا تقول: رِضَوانِ، لأن الرِّضا من الواو، يدلك على ذلك مَرْضُوٌّ والرِّضْوان. وأما مَرْضِىٌّ فبمنزلة مَسْنِيّة. والسَّنا بمنزلة القَفَا، تقول: سَنَوانِ؛ وكذلك ما ذكرت لك وأشباهه، وإذا علمت أنه من بنات الواو وكانت الإمالة تجوز فى الألف أظهرت الواو، لأنها ألف مكان الواو، فإذا ذهبت الألف فالتى الألف بدل منها أولى. يدلك على ذلك أنهم يقولون: غزَا فيميلون الألف، ثم يقولون: غَزَوَا، وقالوا: الكِبَا ثم قالوا: الكِبَوانِ، حدثنا بذلك أبو الخطّاب عن أهل الحجاز.

وسألت الخليل عن العَشَا الذى فى العينينِ؛ فقال: عَشَوان؛ لأنه من الواو، غير أنهم قد يُلزمون بعض ما يكون من بنات الواو انتصاب الألف، ولا يجيزون الإمالة تخفيفًا للواو. ينظر: الكتاب (٣/ ٣٨٦، ٣٨٧).

بحيث لا يسُوغُ الاعتراض به.

وأما مَنْ جَمَع بين الأمرين -كما رُوِىَ عن نافع أنه فتح: ﴿تَلَنهَا﴾ وأمال غيرها، وكل واحد من الإمالة وخلافها جائز -فقوله حَسَنٌ؛ لأَخْذِه بشيئين كل واحد منهما مسموع مأخوذ به، فأخذ بأحدهما مرة، وبالآخَرِ مرة أخرى.

وأما كسر الراء من ﴿رأى﴾ فقد تقدم القول فيه.

قال: قرأ نافع وابن عامر: ﴿فَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ [١٥] بالفاء، وكذلك فى مصاحف أهل المدينة والشام. وقرأ الباقون: ﴿وَلَا يَخَافُ﴾ بالواو، وكذلك فى مصاحفهم(١).

قال أبو على: الواو يجوز أن تكون فى موضع حال من: ﴿فَسَوَّنهَا﴾ غيرَ خائف عقباها، أى: غيرَ خائفٍ أن يُتَعَقَّبَ عليه فى شىء مما فعله، وفاعل «يخاف»: الضمير العائد إلى قوله -تعالى-: ﴿رَبُّهُم﴾. وقيل: إن الضمير يعود إلى النبى صالح ﷺ الذى أرسل إليهم. وقيل: ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشْقَنهَا﴾ وهو لا يخاف عقباها، أى: لا يخاف من إقدامه على ما أتاه مما نهى عنه؛ ففاعل «يخاف» العاقرُ على هذا، والفاء للعطف على قوله: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا﴾ [١٤] ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ ؛ كأنه تَبِعَ تكذيبَهم وعقرهم أن لم يخافوا.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٠)، الإعراب للنحاس (٣/ ٧١٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥٥)، البحر المحيط (٨/ ٤٨٢)، التبيان للطوسى (١٠/ ٣٥٦)، تفسير الطبرى (٣٠/ ١٣٨)، تفسير القرطبى (٢٠/ ٨٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٢)، الحجة لأبى زرعة (٧٦٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٩)، الغيث للصفاقسى (٣٨٤)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٦٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٨٢)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٩٧)، المعانى للفراء (٣/ ٢٦٩)، تفسير الرازى (٣١/ ١٩٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٤٠١).

[بِسْمِ الله][1]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فى سورة «والليل»

[رَوَى] الْبَزِىُّ عن ابن كثير: ﴿نارا تَّلظى﴾ [١٤] مشددة التاء. [و] قنبل عن النبال يخفف، وكذلك الباقون[2].

قال أبو على: هذا فى الحُسْنِ دون قوله: ﴿فإذا هى تَّلقفُ﴾ [الأعراف: ١١٧] وذلك أن قبل التاء ساكنًا، والتاء المدغمة ساكنة، وليس حرفَ لِينٍ؛ فيكون كقول مَنْ قال: ﴿فَلَا تَّنَاجَوْا﴾ [المجادلة: ٩] ؛ فيكون فى المنفصل مثل «دابّة» فى المتصل.

ومثل: «لَا تَّنَاجَوْا» من[3] المنفصل، قولهم فى القسم: لَاهَا الله، فيمن أثبَتَ الألِفَ.

ومَنْ قال: «يَخْطِّفُ» فأسكن الخاء مع إدغام تاء «تفتعل» فى الطاء، جاز على قوله: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾. فمن قال: ﴿فإذا هى تَّلقف﴾ لم يدغم فى هذا الموضع؛ لما ذكرناه[4].

وإنْ أدغَمَ فَعَلى[5] قياس. يَخْطِّفُ.

* * *

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٠)، التيسير للدانى (٢٢٣، ٢٢٤)، الحجة لابن خالويه (٣٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٨، ٦٨٩)، الغيث للصفاقسى (٣٨٩)، تفسير الرازى (٣١/ ١٨٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧) وما بعدها.

(٣) فى ب: فى.

(٤) فى ب: ذكرنا.

(٥) فى أ: فعل.

[بِسْمِ الله][١]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِم فى سورة «وَالضُّحَى»[٢]

أبو عمرو [يكسرها][٣] فى رواية عباس. [و] نافع بين الفتح والكسر. [و] اليزِيدىُّ عن أبى عمرو بين الكسر والفتح، وكذلك عبد الوارث [و] ابن جَمَّاز عن نافع يكسرها.

[وقرأ الباقون بالفتح.]

قال أبو على: قَدْ تقدَّمَ القول فى ذلك[٤].

* * *

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: الضحى.

(٣) أى: يكسر رءوس آيها. ينظر: السبعة لابن مجاهد.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٠)، التيسير للدانى (٢٢٣، ٢٢٤)، الحجة لابن خالويه (٣٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٠)، الغيث للصفاقسى (٣٨٩)، تفسير الرازى (٣١/ ١٨٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧).

[بِسْمِ اللهِ][١]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فى سورة العلق

قرأ ابن كثير -فيما قرأت على قنبل-: ﴿أن رَأَهُ﴾ [٧] قصرًا بغير ألف بعد الهمزة فى وزن: رَعَهُ.

قال أحمد: وهو غَلَطٌ، لا يجوز إلا ﴿رَّءَاهُ﴾ مثل: رَعَاهُ، مُمَالًا وغيرَ مُمَالٍ.

وقرأ[٢] ابن عامر، وعاصم -فى رواية أبى بكر- وحمزة والكسائى: ﴿أَنْ رِآه﴾ بكسر الراء، وبعد الهمزة ألف، فى وزن: رعاه.

وقرأ نافع: ﴿أَن رَّآهُ﴾ فتح. وحفص عن عاصم لا يكسر أيضًا.

وأبو عَمْرو يفتح الراء ويكسر الهمزة[٣].

قال أبو على: ينبغى أن يعنى بكسر الراء إمالة فتحتها نحو الكسرة[٤]؛ لأَنَّ بعْضَ مَنْ يوثَقُ بضبطه للقراءة زعم أن حمزة والكسائىَّ وأبا بكر عن عاصم يقرءون: ﴿أن رِآهُ﴾ بإمالة الراء والهمزة والألف.

قال أبو على: إنْ قُلْتَ: إنَّ الألِفَ قد حُذِفَتْ مِنْ مضارع «رأى» فى قولهم: أصاب الناس جَهْدٌ وَلَوْ تَرَ مَا أَهْلُ مَكَّةَ، فَهَلَّا جَازَ حَذْفُها أيضًا من الماضى؟

قيل: إنَّ الحذفَ لا يقاس، لا سيما فى نحو هذا إِذَا كان على غير قياس.

فإنْ قُلْتَ: فقد جاء: ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١]، ولا يكون إلا فِعْلًا؛ لأَنَّ الحرف لا يُحْذَفُ منه.

وقال رؤبة: [من الرجز]

وَصَّانِىَ الْعَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِى[٥]

قيل: إن ذلك من[٦] القلة بحيث لا يَسُوغُ القِيَاسُ عليه، ولَعَلَّ ابنَ كثير نظر إِلَى

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: وقال.
(٣) ينظر: التبيان للطوسى (١٠/ ٣٨٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٢)، الغيث للصفاقسى (٣٩٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٤٤، ٤٦).
(٤) فى أ: الكسر.
(٥) تقدم.
(٦) فى أ: فى.

هذه المواضع. ومِمَّا يُضْعِفُ ذلك أَنَّ الأَلِفَ تَثْبُتُ حيث تحذف الياء والواو.

أَلَا تَرى أَنَّ مَنْ قال: ﴿إِذَا يَسْرِ﴾ فَحَذَفَ الياء في الفاصلة، لم يَحْذِفْ من نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ. وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١، ٢]؟! فإن قُلْتَ: فقد جاء ما أنشده بعض البصريين: [من الوافر]

مَنْ رَا مِثْلَ مَعْدَانَ بْنِ لَيْلَى إِذَا مَا النِّسْعُ طَالَ عَلَى الْمَطِيَّهْ(١)

قيل: ليس الذى قرأه ابنُ كثير كذلك؛ وذَاكَ أن الشاعر قَلَبَ الهمزة قَلْبًا ولم يخفف على تخفيف القياس، ولكن على حد قوله: [من الكامل]

.... لَا هَنَاكِ الْمَرْتَعُ(٢)

فلما قَلَبَ التقى ساكنان؛ فحذف لذلك، و ﴿أَنْ رَأَهُ﴾ قَصْرٌ مُحَقَّق الهمزة.

ومثل تخفيف الشاعر قول الآخر: [من الطويل]

.... عَلَى أَنَّ قَيْسًا لَمْ يَطَأْ بَاهَ مَحْرَمِ(٣)

وهذا لا يستقيم مع تحقيق الهمزة. فأما قوله: [من الطويل]

.... كَأَن لَّمْ تَرَى قَبْلِى أَسِيرًا يَمَانِيا(٤)

فيكون على وجهين:

أحدهما: أنه أثبت الألف فى «ترى» فى موضع الجزم؛ تشبيهًا بالياء فى قوله: [من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِى ....(٥)

ونحوه.

والآخر: أن يكون حقق الهمزة كما حقق الآخر فى قوله: [من الوافر]

أُرِى عَيْنَىَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ ....(٦)

فحذف للجزم، ثم خفف على حد التخفيف فى «الْمَرَاةِ» و «الكَمَاةِ»، و «رأيت» فى الآية هى التى تدخل على الابتداء والخبر، والدليل على ذلك اتصال الضمير فى

(١) تقدم.
(٢) تقدم.
(٣) تقدم.
(٤) تقدم.
(٥) تقدم.
(٦) تقدم.

قوله: ﴿أَن رَّءَاهُ﴾، ولولا أنه الداخل على الابتداء لم يجز اتصال الضمير على هذا الحد. وقوله: ﴿ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ فى موضع المفعول الثانى.

قال: وقرأ ابن عامر، وعاصم فى رواية أبى بكر، وحمزة والكسائى: ﴿أن رِآه﴾ بكسر الراء وبعد الهمزة ألف، فى وزن: رعَاه. وقرأ نافع: ﴿أَن رَّءَاهُ﴾ فتح. وحفص عن عاصم لا يكسر أيضًا.

[وقرأ] أبو عمرو بفتح الراء وبكسر الهمزة.

وقال أبو على: قول ابن عامر، وعاصم فى رواية أبى بكر، وحمزة والكسائى: ﴿أن رِآهُ﴾ أمالوا الفتحة التى على الراء؛ لإمالة فتحة الهمزة، وصار إمالة الفتحة للفتحة، كإمالة الألف فى قولهم: رأيت عمادا، لإمالة الألف.

ألا ترى أنك قد تُمِيلُ الفتحة كما تميل الألف فى قولك: من عمرو، كما تقول: من نَار، ومن عَار[(١)]؟!

و [قال:][(٢)] قراءة نافع: ﴿أَن رَّءَاهُ﴾ فتح، وكذلك حفص عن عاصم، فإنهما لم يميلا للإمالة، كما أن مَنْ قال: رأيت عمادا، لم يمل للإمالة.

وأما قول أبى عمرو بفتح الراء وكسر الهمزة، فإنه لم يُمِلْ أيضًا للإمالة، وأمال الألف فى «رَإِى»، وأمال فتحة الهمزة؛ لتميل الألف التى بعدها نحو الياء.

* * *

(١) فى أ: غار.
(٢) سقط فى ب.

[بِسْم الله][١]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فى سورة القدر

قرأ الكسائى: ﴿مَطْلِعِ﴾ [٥] بكسر اللام.

وَرَوَى عُبَيْدٌ عن أبى عمرو[٢]: ﴿مَطْلِعِ﴾ بكسر اللام.

وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة: ﴿مَطْلَعِ﴾ بفتح اللام[٣].

قال أبو على: الْمَطْلَع فى قوله -تعالى-: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ مصدر؛ يدل على ذلك أن المعنى: سلام هى حَتَّى وَقْتِ طُلُوعِهِ، وإلى وَقْتِ طُلُوعِهِ، فهذا نحو: مَقْدَم الحاج، وخُفُوق النجم، تجعل[٤] المصدرَ فيه زمانًا على تقدير حَذْف المضاف؛ فكذلك «المَطْلَع».

وإذا كان كذلك فالقياس أن تفتح اللام، كما أن مصادرَ سائرِ ما كان من «فَعَلَ يَفْعُل» مفتوحُ العين، نحو: الْمقْتَل والْمَخْرَج.

فأما الكسر؛ فلأنَّ من المصادر التى ينبغى أن تكون على «الْمفْعَل» ما قد كسر، نحو[٥]: علاه المكْبِر، والْمَعْجِز، وقوله -تعالى-: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؛ فكذلك كسر «الْمَطْلِع» وَإِنْ كان القياس الفتح.

وأما المَسْجِد فكان القياس فيه -إذا كان اسْمَ الموْضِعِ من «سَجَدَ يَسْجُد» - الفتحَ.

وسيبويه يحمله على أنه [اسم][٦] البيت، ولو كان اسم الموضع على القياس لوجب أن يفتح على قياس ما عليه سائر هذا الباب؛ فقول من كَسَرَ اللام من «الْمَطْلِع»، على أنه جاء شاذًا عَمَّا عليه بابه والكثرة.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: عن أبى عمر الدورى عن الكسائى.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٢)، الإعراب للنحاس (٣/ ٧٤٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥٦)، البحر المحيط (٨/ ٤٩٧)، التبيان للطوسى (١٠/ ٣٨٤)، التيسير للدانى (٢٢٤)، تفسير الطبرى (٣٠/ ١٦٨)، تفسير القرطبى (٢٠/ ١٣٤)، الحجة لابن خالويه (٣٧٤)، الحجة لأبى زرعة (٧٦٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٣)، الغيث للصفاقسى (٣٩١)، المعانى للفراء (٣/ ٢٨٠)، تفسير الرازى (٢٢/ ٣٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٤٠٣).

(٤) فى ب: يجعل.

(٥) فى ب: كقولهم.

(٦) سقط فى ب.

[بِسْم الله](١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فى سورة البيِّنَة

قال: قرأ نافع وابن عامر: ﴿خَيْرُ البَرِيئَةِ﴾ [٧]، ﴿شَرُّ البَرِيئَةِ﴾ [٦] مهموزتين.

وقال هِشَامُ بْنُ عَمَّار عن ابن عامر بغير همز(٢).

وكذلك قرأ الباقون بغير همز.

قال أبو على: ﴿الْبَرِيئَة﴾ من «بَرَأ الله الخَلْقَ»؛ فالقياس فيه الهمز، إلَّا أنه مِمَّا تُرِكَ هَمْزُهُ، كقولهم: «النَّبِىّ» و «الذُّرِيَّة» و «الخابِيَة» فى أنه ترك فيه الهمزة، فالهمز فيه كالرد إلى الأصل المتروك فى الاستعمال؛ كما أنَّ مَنْ هَمَزَ «النَّبِئَ» كان كذلك. وتَرْكُ الهمز فيها أَجْوَد، وَإِنْ كان الهمزُ الأَصلَ؛ لأنه لَمَّا تُرِكَ فيه الهمزُ صار كردِّه إلى الأُصُولِ المرفوضة، مثل: [من البسيط]

.... ضَـنِـنُـوا(٣)

وما أشبهه من الأصول التى لا تستعمل.

وهَمْزُ مَنْ هَمَزَ: «الْبَرِيَّة» يدل على فساد قول مَنْ قال: إنه مِنَ الْبَرَى الذى هو التراب؛ أَلَا ترى أنه لو كان كذلك لم يَجُزْ هَمْزُ مَنْ هَمَزَه على حال إلَّا عَلَى وجه الغَلَط، كما حَكَوْا: اسْتَلأَمْتُ الحَجَرَ، ونحو ذلك من الغلط الذى لا وجه له فى الهمز.

* * *

(١) سقط فى أ.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٢)، الإعراب للنحاس (٣/ ٧٥٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥٧)، البحر المحيط (٨/ ٤٩٩)، التبيان للطوسى (١٠/ ٣٨٨)، التيسير للدانى (٢٢٤)، تفسير الطبرى (٣٠/ ١٧٠)، تفسير القرطبى (٢٠/ ١٤٥)، الحجة لابن خالويه (٣٧٤)، الحجة لأبى زرعة (٧٦٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٣)، الغيث للصفاقسى (٣٩١)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٧٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٨٥)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٥٢٢)، تفسير الرازى (٣٢/ ٥٠)، النشر لابن الجزرى (١/ ٤٠٧).
(٣) تقدم.

[بِسْم الله](١)

ذِكْرُ اختِلَافِهِمْ فى سورة الزلْزلَة

[رَوَى] أَبَانٌ عن عاصم: ﴿خيرًا يُرَهُ﴾ [٧] و ﴿شرًّا يُرَهُ﴾ [٨].

وقرأ الباقون وعاصم: ﴿خَيْرًا يَـرَهُۥ﴾ و ﴿شَـرًّا يَـرَهُۥ﴾ بالفتح فيهما(٢).

قال أبو على: مَنْ قَرَأ: ﴿خَيْرًا يُرَهُ﴾ جَعَلَ الْفِعْلَ منقولًا من: «رأيت زيدًا»، إذَا أَدركته ببصرك، و «أَرَيْتُه عَمْرًا»، وبُنِىَ الفعل للمفعول، فقام أحد المفعولَيْنِ مَقَامَ الفاعل، وتعَدَّى إِلَى المفعول الثانى من المفعولَيْنِ للفعل إذَا بُنِىَ للفاعل.

ومَنْ قال: ﴿يَـرَهُۥ﴾ جعله الفعلَ المتعدى إِلَى مفعول واحد، مثل: «لَمَسْتُ» فى التعدى، والمعنى فى القِرَاءَتَيْنِ: مَنْ يَعْمَلْ مثقالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَ جَزَاءَهُ؛ أَلَا ترى أن ما عَمِلَهُ مِنْ خير قد سلَفَ لا يجوز أن يراه؟! فهذا من(٣) حذف المضاف كقوله: ﴿تَرَى ٱلظَّـٰلِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُواْ وَهُوَ وَاقِعُۢ بِهِمْۗ﴾ [الشورى: ٢٢] فالمعنى على أن جزاءه واقعٌ بهم لَا مَا كَسَبُوه(٤) من أفعالهم التى قد مضَتْ.

قال: وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم وبُرَيْدٌ عن أبى بكر عن عاصم وحمزة والكسائى، ونافع فى رواية الحُلْوَانِىّ عن قالون، وَوَرْش عن نافع: ﴿يَرَهُو﴾. [وروى] هشام بن عمار عن ابن عامر: ﴿خَيْرًا يَرَهْ﴾ و ﴿شَرًّا يَرَهْ﴾ جزم.

والكسائى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿خَيْرًا يَرَهْ﴾ و ﴿شَرًّا يَرَهْ﴾ ساكنتين.

وقرأ أبو عمرو فى رواية اليزيدى وعباس: ﴿خَيْرًا يَرَهُ﴾، و ﴿شَرًّا يَرَهُ﴾ مشبعتان(٥).

قال أبو على: إثبات الواو فى: ﴿يَرَهُو﴾ بعد الهاء هو الوجه؛ كما تقول: أكرمَهُو، وضربَهُو، فتثبت الواو بعد الهاء فى الوصل؛ لأَنَّ هذه الهاءَ يتبعها حرفُ

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٢)، البحر المحيط (٨/ ٥٠٢)، التبيان للطوسى (١٠/ ٣٩٢)، التيسير للدانى (٢٢٤)، تفسير القرطبى (٢٠/ ١٥١)، الحجة لأبى زرعة (٧٦٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٨٦)، تفسير الرازى (٣٢، ٦١، ١/ ٣١١).

(٣) فى أ: فى.

(٤) فى أ: كسبوا.

(٥) ينظر: السبعة (٦٩٤).

اللين، الواو أو الياء إِذَا كان قبلها كسرة أو ياء، نحو: بِهِى، وعَلَيْهِى، وإنما تُخْلَى من حرف اللِّين فى نحو: «ضَرَبَهُ» و «لَهُ» فى الشعر، وفى لغة ليست بذاكَ فى الاشتهار.

وقد تقدم ذكر ذلك.

فأما مَنْ جزَمَ فقال: ﴿يَرَهْ﴾ فى الوصل، فأبو الحسن يزعم أن ذلك لغة، ويُشْبِهُ أن تكون غامضةً خفية؛ لأنَّ سيبويه لم يذْكُرْهَا، فمن قال: ﴿يَرَهْ﴾ فجزم فى الوصل، فهو على هذه اللغة. وقد جاء ذلك فى الشعر كقوله: [من الطويل]

.... ومِطْوَاىَ مُشْتَاقَانِ لَهْ أَرِقَانِ[١]

فأما قول أبى عمرو: ﴿خَيْرًا يَرَهُو﴾، و ﴿شَرًّا يَرَهُو﴾ مشبعتان: فإنْ أرادَ بالإِشْبَاع إِلْحَاقَهُ الواوَ فهو كما تقدم، وإنْ أراد بالإشباع أنه حَرَّك ولَمْ يُسْكِنْ كما أسكن مَنْ قال: ﴿يَرَهْ﴾ فوجهه أَنَّ الأَلِفَ لَمَّا كانت محذوفة للجزم، ولم يَكُنْ حَذْفُها لازمًا، كان بمنزلتها إذا ثَبَتَتْ معها الألف؛ كما أنَّ الياء فى قوله: [من الرجز]

.... [بـ] العَوَاوِرِ[٢]

فى تقدير الثبات وإنْ كان محذوفًا؛ ألا ترى أن الشاعر يضطر فيثبت الألف فى هذا النحو، نحو قوله: [من الرجز]

وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ[٣]

فلما كان كذلك كان فى حكم الثبات، وَإِذَا كان كذلك حَسُنَ حَذْفُ حرف اللِّين معه، كما يَحْسُنُ حذفُه لو كانت الألف ثابتة؛ لأنَّ الهاء خفية، فلو أثبتَّ الواو لكنت كأنك جَمَعْتَ بين الساكنين. ويُكرَهُ ذلك من وجه آخر، وهو اجتماع حروف متقاربة[٤]؛ فحذف لذلك.

* * *

(١) تقدم.
(٢) تقدم.
(٣) تقدم.
(٤) فى أ: المتقاربة.

[بِسْم الله][١]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِم فى سورة القارعة

قال: قال أبو حاتم: أمال أبو عمرو ﴿القارعة﴾[٢] [١].

قال أبو على: إمالة ﴿القارعة﴾ -وإن كانَ المسْتَعْلِى فيه مفتوحًا- جائزة؛ وذلك أن كسرة الراء غلَبَتْ عليها فأمالَتْها، وقد أمالت ما تباعد عنها بحرف نحو: قَادِر. وزعم سيبويه أن ذَلك لُغَةُ قَوْم تُرْتضَى[٣] عربيتُهم، وكذلك: طَارِد، وغَارِم، وطَامِر، كل ذلك تجوز[٤] إمَالته إذَا كانت الراء مكسورة. قال سيبويه: ويُنْشِد أصحابُ هذه اللغة: [من الطويل]

عَسَى اللهُ يُغْنِى عَنْ بِلَادِ ابْن قَادِرِ ... بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ[٥]

قال على بن نصر: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾ [١٠] يقف عندها. وكذلك قال عُبَيدٌ عن أبى عمرو: يقف عند الهاء[٦].

قال أبو على: وقف عندها ولم يَصِلْهَا؛ لأنها فاصلة، والفواصل موضع وقوف، كما أن أواخرَ الأبياتِ كذلك، وهذا مما يُقَوِّى حذفَ الياء من: ﴿يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] وما أشبهه؛ ألا ترى أنهم حذفوا الياء من نحو قوله: [من الكامل]

وَلأَنْتَ تَفْرِى مَا خَلَقْتَ وبَعْـ ... ـضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يفْرِ[٧]

فأما قوله -تعالى-: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠] فمَنْ جَعَله رأسَ آية، فالوقف عليه بالهاء مثل: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾ [١٠]، ومَنْ جَعَلَ الهاءَ كناية عن المصدر جاز أن يُلْحِقَها الياءَ فى الوصل.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) ينظر: السبعة لابن مجاهد (٦٩٥)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٥٣١).
(٣) فى ب: يرتضى.
(٤) فى أ: يجوز.
(٥) تقدم.
(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥٧)، البحر المحيط (٨/ ٥٠٧)، التبيان للطوسى (١٠/ ٣٩٨)، التيسير للدانى (٢٢٥)، تفسير القرطبى (٢٠/ ١٦٧)، الحجة لابن خالويه (٣٧٥)، الحجة لأبى زرعة (٧٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٥)، الغيث للصفاقسى (٣٩٣)، الكشف للقيسى (١/ ٣٠٧)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٥٣١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ١٤٢).
(٧) تقدم.

[بِسْم الله][1]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فى سورة التكاثر

قرأ ابن عامر والكسائى: ﴿لَتُرَوُنَّ الجحيم﴾ [٦] مضمومة التاء، ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا﴾ [٧] مفتوحة التاء.

وقرأ الباقون: ﴿لَتَرَوُنَّ﴾ ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا﴾ مفتوحتين[2].

قال أبو على: أما مَنْ قال: ﴿لَتُرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ ؛ فَإِن «رأى» فعل يتعدى إلى مفعول واحد، تقول: رأيت الهلالَ، كما تقول: لمست ثَوبَك، فَإِذَا نقَلْتَ الفعل بالهمزة زاد مفعولٌ آخر، تقول: أَرَيْتُ زيدًا الهِلَالَ؛ فيكون «الهلال» مفعولًا ثانيًا.

فَإِنْ بَنَيْتَ هذا الفعل المنقول بالهمزة للمفعول قلت: أُرِىَ زَيْدٌ الهلالَ، فيقوم المفعول الأولُ مقامَ الفاعل، ويبقى الفعل متعديًا إِلَى مفعول واحد؛ وكذلك: ﴿لَتُرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ قام الضمير مَقَامَ الفاعل، لمَّا بُنِىَ الفِعْلُ للمفعول به، وانتصب ﴿الجَحِيمَ﴾ على أنه مفعول الفعل المبْنِىّ للمفعول، كَمَا كانَ قبل المفعول الأول.

فإنْ كانَ الفعلُ مسندًا إلى مفعول واحد قلتَ: أنتَ تُرَى الجَحِيمَ، وإنْ ثَنَّيْتَ قلْتَ: أنتما تُرَيان، وإنْ جمَعْتَ قُلْتَ: أنتم تُرون، حذَفْتَ الأَلِفَ المنقلبة عن الياء التى هى لام مع واو الضمير؛ لالتقاء الساكنين، فإذا أَدْخَلْتَ الشديدة قُلْتَ: ﴿لَتُرَوُنَّ﴾ فَحَذَفْتَ الألف؛ لالتقاء الساكنين كما حَذَفْتَهَا قَبْلُ.

فإنْ قلْتَ: هلَّا رَدَدْتَ اللامَ وَأَثْبَتَّهَا لزوال التقاء الساكنين؛ أَلَا تَرى أَنَّ الواوَ التى للضمير قد تحرَّكَتْ لالتقاء الساكنين بالضمة، فلما تحركت زال التقاؤهما؟!

قيل: لا يستقيم الرد؛ لأنَّ الواو التى للضمير فى تقدير السكون؛ وذلك أَنَّ حركة

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٦٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥٨)، البحر المحيط (٨/ ٥٠٨)، التبيان للطوسى (١٠/ ٤٠٢)، التيسير للدانى (٢٢٥)، تفسير الطبرى (٣٠/ ١٨١)، تفسير القرطبى (٢٠/ ١٧٤)، الحجة لابن خالويه (٣٧٥)، الحجة لأبى زرعة (٧٧١)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٥)، الغيث للصفاقسى (٣٩٣)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٨١)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٨٧)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٥٣٣)، المعانى للفراء (٣/ ٢٢٨)، تفسير الرازى (٣٢/ ٨٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٤٠٣).

[الحرف][(١)] المتحرِّك لالتقاء الساكنين فى تقدير السكون، يَدُلُّك على ذلك قولهم: ارْدُدِ الرجُلَ، فَيَتَوَالى[(٢)] تحريكُ المثلين؛ فلولا أن المحَرَّك فى تقدير السكون لم يُسْتجزْ مُوَالَاةُ التحريك فى المثلين.

وعلى هذا قالوا: رَمَتِ المرأة؛ ألَا ترى أن التاء لولا أنها فى نية السكون وتقديره، لرَدَدْتَ الألف المنقلبة عن اللام فى «رمى» ؛ فكما لم تَرُدَّ الألف هنا كذلك لا تردها فى قولك: ﴿لَتُرَوُنَّ الجحيم﴾ ؛ لأنَّ الواو فى تقدير السكون، وإنما حُرِّكت لسكونها وسكون الأولى من النونين، فصارت الحركة فيها كالحركة فى التاء من: رَمَت المرأة، ولم تَرُدَّ الألفُ التى كانت فى: ترى، كما لم تُرَدَّ الألف فى: رَمَتَا، وحركت الواوُ بالضم، كما حُرِّكت فى قوله: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

وقد شُبِّهَتْ بهذه الواو التى للضمير الواوُ التى ليست للضمير؛ فَحُرِّكَتْ بالضمة كما حُرِّكت التى للضمير، وذلك قولُ مَنْ قال: لَوُ اسْتَطعْنَا. ومثل هذه قوله -تعالى-: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، الواو للضمير، وحركت بالضمة كما حُرِّكت فى: ﴿لَتَرَوُنَّ﴾. وكذلك تقول: لَتَخْشَوُنَّ، ولَتحْيَوُنَّ، وما أشبه ذلك.

ومَنْ قال: ﴿أُقِّتَتْ﴾، وأَدْؤرُ، فأبدل من الواو الهمزة لانضمامها -لم يهمز التى فى: ﴿لَتَرَوُنَّ﴾ ولا التى فى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، كما لم يهمز ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧] ؛ لأنَّ الحركةَ لما كانت غَيْر لازمة كان الحرف فى تقدير السكون؛ فكما أنه إذا كان ساكنًا لم يَجُزْ همزُه، كذلك إذا كان فى حكم السكون وتقديره، ويلزم مَنْ هَمَزَ ذلك أن يَهْمِزَ نحو: هذا غَزْوٌ، [وَ][(٣)]عَدْوٌ، وحَقْوٌ، ونحو ذلك من الواوات التى قد تحرَّكَتْ بحركة الإعْراب [فتحَرُّكُها بالضم][(٤)] كتحرُّك: «لَتَرَوُنَّ» به، بل هذه التى للإعراب أجدر بالهمز؛ لأن حركةَ الإعراب فى تقدير اللزوم، فإن لم يهمز هذه الواوات أحدٌ لمَّا لم تكن الضمة لازمة، كذلك لا ينبغى أن تُهْمَزَ التى فى قوله: ﴿لَتَرَوُنَّ﴾ و ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْۚ﴾.

---

(١) سقط فى ب.

(٢) فى ب: فتوالى.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: لتحركها بالضمة.

وزعموا أن بعضهم كسر: ﴿تنسَوِا الفَضْلَ﴾، وقياس هذا أن يَكْسِرَ التى فى: «لَتُبْلَوُنَّ» ونحوه. والتحريك بالكسر أشبه من الهمز فيها، وكِلَا الأمرين غامضٌ غيرُ فاشٍ ولا مأخوذ به.

ومَنْ زعم أن هذه الواو فى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، و﴿لَتَرَوُنَّ﴾ إنما حركت بالضم؛ لأنها فى الأصل فاعلة، فَحُرّكت فى التقاء الساكنين بالحركة التى كانت تتحرك بها للإعراب -كان قولُهُ ظاهر الفساد؛ ألَا ترى أنه لوْ كان كذلك لَحُرّكت الياء فى قولك: لَتَخْشَيِنَّ يا هذه، بالضم أيضًا؛ لأنها مثلُ الواو فى أن مظهره فاعل، وهى علامة الضمير، كما أن الواو فى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ كذلك، وفى أن لم يحَرِّكْ أحدٌ ذلك بالضم، وإنما حُرّكت بالكسر؛ دلالة على فساد هذا القول، وكأن المعنى فى: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾: لترون عذاب الجحيم؛ ألا ترى أن الجحيم يراها المؤمنون أيضًا، بدلالة قوله: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]؟! وإذا كان كذلك فالمعنى والوعيد فى رؤية عذابها لا فى رؤيتها نفْسِها.

وقال: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فذِكْرُ العذاب فى هذه[1] يدل على أن المعنى فى الأخرى على العذاب أيضًا.

وبناء الفعل فى قوله: ﴿إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾، وقوله: ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلْعَذَابَ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ﴾ [النحل: ٨٥] للفاعل -يدل على أن: ﴿لَتَرَوُنَّ﴾ أرجح من: ﴿لَتُرَوُنَّ﴾.

ووجه الضم فى: ﴿لَتُرَوُنَّ﴾ أنهم يُحْشَرون إليها فيُرَوْنَهَا فى حشرهم إليها، فيَرونَهَا؛ ولذلك قرآ[2] الثانية: ﴿ثُمَّ لَتُرَوُنَّهَا﴾، [كأنهما أرادا][3]: لَتُرَوُنَّهَا فَتَرَوْنَهَا.

وفى قوله: ﴿لَتُرَونَّهَا﴾ دلالة على أنهم إذا أرُوهَا رَأوهَا؛ إِلَّا أنَّ الشىء قد يذكر للتأكيد، فإنما ورود الموضع أن يكون بمشهد منه، ومَرْأى له، ولا دلالة فيه على التوغل فيه.

ألا ترى أن قوله -تعالى-: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣] لم يدل على شروعه فيه وخَوْضِه له؟!

---

(١) فى أ: هذا.
(٢) فى أ: قرأ.
(٣) فى أ: كأنه أراد.

وقوله: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ [٧] مثل الأولى فى أنه إبصار الشىء، وأما «عين اليقين» فانتصابه على هذا انتصاب المصدر؛ كما تقول: رأيته حَقًّا، وتبينْتُه يقينًا.

والمعنى فى هذا الموضع على[١] الرؤية التى هى مشاهدة، كما قال -تعالى-: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١].

* * *

(١) زاد فى أ: علم.

[بِسْمِ اللَّه](١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِى سُورَةِ «العصر»(٢)

قال أبو بكر [أحمدُ بنُ موسى:](٣) حدثنى سَلْمانُ قال: حدثنا أبو حاتم قال: قرأ أبو عمرو: ﴿بِالصَّبرِ﴾، يُشِمُّ الباءَ شيئًا من الجر ولا يُشْبِعُ.

وقال: حدثنى الجَمَّال عن أحمد -يعنى ابن يزيد- عن رَوْح عن أحمد بن موسى عن أبى عمرو: ﴿بِالصَّبرِ﴾ مثله.

قال أبو بكر أحمد: هذا الذى قاله أبو حاتم لا يجوز إلَّا فى الوقف؛ لأنه ينقل كسرة الراء إلى الباء(٤) قال: [من الرجز]

مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِى لَمْ أَضْرِبُهْ(٥)

وقال آخر: [من المتقارب]

رَأَيْتُ ثِيَابًا عَلَى جُثَّةٍ فَقُلْتُ هِشَامٌ وَلَمْ أَخْبِرُهْ

[وقال أحمد:](٦) حدَّثَنِى عَلِىُّ بنُ سَهْل بْنُ المغيرةَ قال: حدثنا عَفَّانُ قال: سمعت سلامًا أبا المنذر يقرأ: ﴿وَالْعَصِرِ﴾، بكسر الصاد، وهذا لا يجوز إلَّا فى الوقف.

وزعم خلف عن الكسائِى أنه كان يسْتَحِبُّ أن يقف على: «مِنُه» و «عَنُهْ»، [و](٧)يُشِمّ النون الضمة(٨).

قال أبو على: أما إشْمامُ أبى عمرو الباء الكسرة، فهو مما يجوز فى الوقف، ولا يكون فى الوصل إلا على إجْرَاء الوصل مُجْرَى الوقف، وهذا لا يكاد يكون فى

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: والعصر.
(٣) سقط فى ب.
(٤) ينظر: السبعة (٦٩٦).
(٥) الرجز لزياد الأعجم فى ديوانه ص (٤٥)، والدرر (٦/ ٣٠٣)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٨٦)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٦١)، والكتاب (٤/ ١٨٠)، واللسان (لمم)، والتاج (لوم)، وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب (١/ ٣٨٩)، وشرح الأشمونى (٣/ ٧٥٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٢٢)، وشرح عمدة الحافظ ص (٩٧٤)، وشرح المفصل (٩/ ٧٠)، والمحتسب (١/ ١٩٦)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٠٨).
(٦) سقط فى أ.
(٧) سقط فى أ.
(٨) ينظر: السبعة (٦٩٦).

القراءة. وعلى هذا قولُ الشاعر: [من الرجز]

فَـقَـرِّبَـنْ هَـذَا وَهَـذَا أَزْحِـلُهْ[١]

وأنشد سيبويه أيضًا: [من الرجز]

أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ[٢]

وأنشد: [من الرجز]

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ مِنْ عَنَزِىٍّ سَبَّنِى لَمْ أَضْرِبُهْ[٣]

فعلى هذه الأشياء قوله -تعالى-: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبِرْ﴾.

وأمَّا تحريكُ الصاد من: ﴿الْعَصِرِ﴾ فمثل تحريك الباء من ﴿الصَّبِرِ﴾، ولعل القارئ وقف لانقطاع نَفَسٍ، أو عارض منعه مِنْ إدْرَاج القراءة؛ فإذا كان كذلك كان مثل قول أبى عمرو: ﴿الصَّبِرِ﴾، وعلى هذا الوجه نحمله لا على إجراء الوصل مُجْرَى الوقف.

وأما ما رُوِىَ عن الكسائى من استحبابه أن يُشِمَّ النون فى: «مِنه» و «عَنه»، فهو مثل ما ذكرناه من قول الشاعر: [من الرجز]

مِنْ عَنَزِىٍّ[٤] سَبَّنِى لَمْ أَضْرِبُهْ

وقوله: [من الرجز]

فَـقَـرِّبَـنْ هَـذَا وَهَـذَا أَزْحِـلُهْ[٥]

والعَصْر: الدَّهر، والعَصْر: اليومُ والليلة.

قال: [من الطويل]

وَلَنْ يَلْبَثَ الْعَصْرَانِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ إِذَا طَلَبَا أَنْ يُدْرِكَا مَا تَيَمَّمَا[٦]

فإبداله «اليوم» و «الليلة» من: «العصران» يدل على أنهما العصران أيضًا.

---

(١) الرجز لأبى النجم فى شرح المفصل (٩/ ٧١، ٧٢)، والكتاب (٤/ ١٨٠)، والتاج (زحل).
(٢) تقدم.
(٣) تقدم.
(٤) فى ب: عربى.
(٥) تقدم قريبًا.
(٦) وهو لحميد بن ثور فى ديوانه ص (٨)، وإصلاح المنطق ص (٣٩٤)، واللسان (عصر)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ ص (٥٨١)، ويروى: «القطران» بدلًا من «العصران».

[بِسْمِ اللهِ][1]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فى سورة الهمزة

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿جَمَعَ﴾ [٢] خفيفًا.

وقرأ [ابن عامر وحمزة والكسائى:][2] ﴿جَمَّعَ﴾ بالتشديد[3].

قال أبو الحسن: المثقلة أكثر فى القراءة، تقول: يجمع الأموال، أى: يجْمعها من هنا و [من][4] هنا.

قال: وقال أبو عمرو: ﴿جَمَعَ﴾ خفيفة: إِذَا أكْثر، وإِذَا ثَقَّل فإنما هو شىءٌ بعد شىء.

قال: وهو كما قال، وهو ههنا ثقيل؛ لأنَّه جَمَعَ شيئًا بعد شىء.

قال أبو على: قد يجوز أن يكون ﴿جَمَعَ﴾ لما يُجْمَعُ فيما قَرُبَ من الوقت ولَمْ يَتَرَاخَ، جَمَعَ شَيْئًا بعد شىء. قال: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَجَمَعْنَٰهُمْ جَمْعًا﴾ [الكهف: ٩٩].

وقال الأعشى: [من الخفيف]

وَلِمِثْلِ الَّذِى جَمَعْتَ لِرَيْبِ الد ... دَهْرِ يَأْبَى حُكُومَةَ الجُهَّالِ

وقال: [من الخفيف]

لامْرِئٍ يَجْمَعُ الأَدَاةَ لِرَيْبِ الد ... دَهْرِ لَا مُسْنَدٍ وَلَا زُمَّالِ[5]

فالأشبه أن تكون أداةُ الحرب لا تُجْمَعُ فى وقت واحد، وإنما هو شَىْءٌ بَعْد شىء.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: الباقون.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٣)، الإعراب للنحاس (٣/ ٧٦٦)، البحر المحيط (٨/ ٥١٠)، التبيان للطوسى (١٠/ ٤٠٦)، التيسير للدانى (٢٢٥)، تفسير الطبرى (٣٠/ ١٨٩)، تفسير القرطبى (٢٠/ ١٨٣)، الحجة لابن خالويه (٣٧٥)، الحجة لأبى زرعة (٧٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٧)، الغيث للصفاقسى (٣٩٤)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٨٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٨٩)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٥٣٧)، المعانى للأخفش (٢/ ٥٤٤)، المعانى للفراء (٣/ ٢٨٩)، تفسير الرازى (٣٢/ ٩٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٤٠٣).

(٤) سقط فى ب.

(٥) ينظر البيتان فى ديوانه ص (٦١)، وينظر البيت الأول فى: اللسان (قول)، وكتاب العين (٣/ ٦٧)، والتاج (قول)، وبلا نسبة فى اللسان (حكم)، والمخصص (١٢/ ٢٣٥)، والتاج (حكم).

ويروى: عجزه:

.... دهر تأبى حكومة المقتال

فيجوز على هذا فى قول مَنْ قَرَأَ: ﴿جَمَعَ﴾، أن يكون جَمَعَ شيئًا بعد شىء، كما يكون ذلك فى قول من ثقل.

وقال: [من المديد]

وَلَهَـــا بِـــالْمَـــاطِـــرُونِ إِذَا أَكَـلَ الـنَّـمْـلُ الَّذِى جَـمَـعَـا[1]

والنمل لا يَجْمَعُ ما يدخره[2] فى وقت واحد؛ إِنَّمَا يَجْمَعُ شيئًا بعد شىء.

[قال:][3] قرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وحمزة والكسائى: ﴿عُمُدٍ﴾ [٩] بضمتين.

وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: ﴿عَمَدٍ﴾ بفتح العين والميم[4].

قال أبو على: مَنْ قرأ ﴿عُمُدٍ﴾ فإنه جعله جمعًا لـ «عمود»، و «عُمُد» مثل: «قَدُوم وقُدُم»، و «زَبُور وزُبُر»، وهذا [غير] قليل.

ومَنْ قال: ﴿عَمَدٍ﴾ فإنهم قد قالوا فى جمع «عمود»: عَمَد، وقالوا أيضًا: أَفَقٌ، وأَهَبٌ، وأَدَمٌ، فى جمع: أفيق، وإِهاب، وأَدِيم، وهذا اسم من أسماء الجمع غير مستمر.

ومثل جمعهم لـ «فَعُول» على «فَعَلٍ» فى «عَمُود وعَمَد»، جمعهم لـ «فَاعِل» على «فَعَلٍ» فى نحو: حارِسٍ وحَرَس، وغائب وَغَيَب، ورَائحٍ ورَوَح، وخادم وخَدَم. وهو فى أنه غير مطرد، مثل «عمد».

---

(١) وهو لأبى دهبل الجمحى فى ديوانه ص (٨٥)، والحيوان (٤/ ١٠)، والمستقصى (١/ ٥١)، وللأحوص الأنصارى فى ديوانه ص (٢٢١)، وليزيد بن معاوية فى ديوانه ص (٢٢)، وشرح التصريح (١/ ٧٦)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٨)، وليزيد أو للأحوص فى خزانة الأدب (٧/ ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢)، وللأخطل فى اللسان (مطرن)، وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب (٢/ ٦٢٦)، واللسان (مطر)، والممتع فى التصريف (١/ ١٥٨).

(٢) فى أ: يدخر.

(٣) سقط فى أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٣)، الإعراب للنحاس (٣/ ٧٦٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥٨)، البحر المحيط (٨/ ٥١٠)، التبيان للطوسى (١٠/ ٤٠٦)، التيسير للدانى (٢٢٥)، تفسير الطبرى (٣٠/ ١٩٠)، تفسير القرطبى (٢٠/ ١٨٦)، الحجة لابن خالويه (٣٧٦)، الحجة لأبى زرعة (٧٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٧)، الغيث للصفاقسى (٣٩٤)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٨٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٨٩)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٥٣٧)، المعانى للفراء (٣/ ٢٩١)، تفسير الرازى (٣٢/ ٩٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٤٠٣).

[بِسْمِ اللهِ][1]

ذِكْرُ اخْتِلافِهِم فى سورة قريش

قال: قرأ عاصم فى رواية أبى بكر ﴿لإئلاف قريش إئلافهم﴾ [١، ٢] بهمزتين، الثانية ساكنة، ثم رجع عنه، فقرأ مثل حمزة بهمزة واحدة بعدها ياء.

وقرأ ابن عامر: ﴿لإِلَافِ﴾ يقصرها، ولا يجعل بعد الهمزة ياء، ﴿إِۦلَٰفِهِمۡ﴾ يجعل بعد الهمزة ياء خلاف اللفظة الأولى.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وحفص عن عاصم، وحمزة والكسائى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ. إِۦلَٰفِهِمۡ﴾[2].

وقال غير أحمد: رَوَى القاسم الخَيَّاط عن الشَّمُونِىّ عن الأعْشى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ﴾ مثل حمزة ﴿إِإيلَافِهِمْ﴾ بهمزتين مكسورتين بعدهما ياء.

قال أبو على: قال أبو عبيدة: تقول العرب: ألِفْتُ وآلَفْتُ، ذاك لغتان.

قال أبو ذؤيب: [من الطويل]

.... وَتُـــؤْلِفُ الْـ جِوَارَ وَيُغْشِيهَا الأَمَانَ ربَابُهَا[3]

قال التَّوَّزِى: أنشدنى أبو زيد: [من الطويل]

مِنَ الْمُؤْلِفَاتِ الرَّمْلَ أَدْمَاءُ حُرَّةٌ شُعَاعُ الضُّحَى فِى جِيدِهَا يَتَوَضَّحُ[4]

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥٨)، البحر المحيط (٨/ ٥١٤)، التبيان للطوسى (١٠/ ٤١٢)، التيسير للدانى (٢٢٥)، الحجة لابن خالويه (٣٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٨)، الغيث للصفاقسى (٣٩٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٨٩)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٥٤٤)، المعانى للفراء (٣/ ٢٩٣)، تفسير الرازى (٣٢/ ١٠٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٤٠٣).

(٣) وتمام البيت:

تـوصـل بـالـركـبـان حـيـنـا... ....

وهو فى شرح أشعار الهذليين ص (٤٦)، واللسان (ربب، وصل)، ومقاييس اللغة (٢/ ٣٨٣)، والتنبيه والإيضاح (١/ ٨٠)، والتاج (ربب، ألف، وصل)، وتهذيب اللغة (١٥/ ١٨٠)، وبلا نسبة فى المخصص (٣/ ٨).

ويروى: «وتغشيها» بدلًا من «ويغشيها».

(٤) وهو لذى الرمة فى ديوانه ص (١١٩٧)، واللسان (ألف، أدم)، ومقاييس اللغة (١/ ١٣١)، وتهذيب اللغة (١٤/ ٢١٥، ١٥/ ٣٧٨)، والكامل ص (٨٧٢)، والأغانى (٥/ ٣٠٣)، والتاج (ألف، أدم)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (١٠٩١).

وأنشد غيره: [من الكامل]

أَلِفَ الصُّفُونَ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهُ مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرا(١)

وقال آخر: [من الوافر]

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ لَهُمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَافُ(٢)

ف «الإِلْف» و «الإِلَاف» مصدر «أَلِفَ»، و «الإيلاف» مصدر «آلَف».

قال أبو على: أما ما كان يقرؤه عاصم من تحقيق الهمزتين فى ﴿إِئْلاف﴾، فلم يكن له وجه. ألَا ترى أنَّا لم نعلمْ أحدًا حَقَّقَ الهمزة فى نحو هذا؟! ولو جاز هذا لجاز فى «الإيمان» [و «الإيمار»](٣): الإِئْمان والإِئْمار، إذا أردتَ مصدرَ «آمن» و«آمر»، [و](٤)لجاز: أَأْدَم، وأَأْدَر.

ومثل ذلك فى البعد ما روى عنه من طريق الأعشى عن أبى بكر: ﴿إِإِيلافهم﴾ فإنَّ ذلِك أبعدُ من الأول؛ لأنه حقق الهمزتين وأَلْحَقَ ياء، ولا مذهب لها، ولا وجه فى قوله: ﴿إِإِيلافِهِمْ﴾ ؛ ألَا ترى أَنَّ الهمزة الأولى هى همزة «الإفْعال» الزائدة، والثانية التى هى [فاء الفعل](٥) من «أَلِف»؟! فالياء لا وجه لها؛ لأن بعد الهمزة التى هى الفاء يَنْبَغى أن تكون اللام التى هى العين من «أَلِفَ» و «إِلَاف» ؛ فالياء لا مذهب لها إلا على شىء لم نعلمه أُخِذَ به فى القراءة، وهو أن تُشْبعَ الكسرة [فتزيد ياء، أو الضمة فَتُتْبِعَهَا وَاوًا](٦)، أو الفتحةَ [فتزيد](٧) أَلِفًا، فمن زيادة الياء قوله: [من البسيط]

.... أَوْ مِنْ بَنِى عَامِرِ الْخُضْرِ الْجَلَاعِيدِ

وواحدهم -زعموا- جَلْعَدٌ، وكذلك قوله: [من البسيط]

.... نَفْىَ الدَّرَاهِيمِ ....(٨)

= ويروى: «متنها» بدلًا من «جيدها».

(١) تقدم.

(٢) وهو لمساور بن هند فى اللسان (ألف)، والتاج (ألف)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (١٤٤٩)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١٥/ ٣٧٩)، والتاج (ألت).

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى ب: الفاء.

(٦) فى أ: فيزيد ياء، أو الضمة فيتبعها واوًا.

(٧) سقط فى أ.

(٨) جزء من عجز بيت للفرزدق وتمام البيت: =

ومن ذلك قولُ الآخَر: [من الرجز]

وَأَقْـطَـعُ الـنُّـجُـودَ وَالأَوْدَايَـةْ[١]

إنما هو: الأوْدِيَة، فقلب - كما يقال فى الناصية: ناصاة - فأشبَعَ الفتحة؛ فدخلت الألفُ، وَوَقَعَ بعدَها الياء التى هى لام الفعل.

والألِفُ نحو قول الشاعر: [من الوافر]

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُلْقَى ... وَمِـنْ ذَمِّ الـرِّجَـالِ بِـمُـنْـتَـزَاحِ[٢]

وإنما هو «مُفْتَعَل» من «النزح». والواو نحو قول الشاعر: [من البسيط]

.... أثـنـى فَـأنْـظُـورُ[٣]

وإنما هو: أَنْظُر، ولم نعلم شيئًا من ذلك أُخِذَ به فى القراءة.

فأما قوله - عز وجل -: ﴿فَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ لِرَبِّهِمْ﴾ [المؤمنون: ٧٦] فليس «افتعلوا» من «السكون» ؛ ولكن: «استفعلوا» من «الكَوْنِ»، أى: لم يكونوا لأَمْرِ ربهم، ومعناه: لم ينتهوا إليه ولم يتقبلوه.

و «كَانَ، واستكان» مثل: عجِبَ واستعْجَبَ، وسَخِرَ واستَسْخَرَ.

ولعله رجع عن هذا الوجه، كما رجع عن الوجه الآخر.

ومثل: ﴿إيلافهم﴾ فى أنه لا وجه للياء[٤] فيه، شيء يُنْشِده بعضُهم: [من

= تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة ... تـنـقـاد الـصـيـاريـف

وهو فى الإنصاف (١/ ٢٧)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٢٤، ٤٢٦)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٥)، وشرح التصريح (٢/ ٣٧١)، والكتاب (١/ ٢٨)، والتاج (درهم)، واللسان (صرف)، والمقاصد النحوية (٣/ ٥٢١)، ولم أقع عليه فى ديوانه، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص (٤٥)، والأشباه والنظائر (٢/ ٢٩)، وأوضح المسالك (٤/ ٣٧٦)، وتخليص الشواهد ص (١٦٩)، وجمهرة اللغة ص (٧٤١)، ورصف المبانى (١٢/ ٤٤٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧٦٩)، وشرح الأشمونى (٢/ ٣٣٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (١٤٧٧)، وشرح ابن عقيل ص (٤١٦)، وشرح قطر الندى ص (٢٦٨)، واللسان (قطرب، سحج، نقد، صنع، درهم، نفى)، والمقتضب (٢/ ٢٥٨)، والممتع فى التصريف (١/ ٢٠٥).

ويروى: «الدنانير» بدلًا من «الدراهيم».

(١) الرجز بلا نسبة فى اللسان (ودى)، والتاج (ودى).

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) فى ب: لها.

المتقارب]

[إِذَا جِئْتَهُمْ][(١)] أَوْ سَآيَلْتَهُمْ ....[(٢)]

[مثل: سعايلتهم][(٣)]؛ فالياء لا وجْهَ لها أيضًا.

وأما قول ابن عامر: ﴿لِإِلَافِ قُرَيْشٍ﴾ وقصرُه لها، ثم قال: ﴿إِۦلَٰفِهِمْ﴾ - فجاء بالأول على «فِعَال»، والآخر على «إِفْعَال» - فهو سائغ مستقيم.

وكذلك قول ابن كثير ونافع وأبى عمرو وحفص عن عاصم وحمزة والكسائى، فهو مثل قول ابن عامر.

فأما اللام فى قوله: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾، فقال أبو الحسن: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٥]؛ ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾.

واعترض عليه معترض فقال: إنما جُعِلوا كعصف مأكول لكفرهم، ولَمْ يُجْعَلوا كذلك لتأتلِفَ قريش. وليس هذا الاعتراض بشىء؛ لأنه يجوز أن يكون المعنى أهلكوا لكفرهم، ولمّا أدى إهلاكهم إلى أن تأتلفَ قريش جاز ذلك؛ كقوله -تعالى-: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، وهم لم يلتقطوه لذلك؛ فلما آل الأمر إليه حَسُنَ أنْ يُجْعَل عِلَّةً للالتقاط.

والخليل وسيبويه [قالا]: فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ؛ لإِيلَافِ قُرَيْشٍ، أى: لِيَجْعَلُوا عِبَادَتَهُمْ شكرًا لهذه النعمة واعترافًا بها.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) صدر بيت وعجزه:

.... وجدت بهم علة حاضره

وهو لبلال بن جرير فى اللسان (سأل)، والتاج (سأل).

ويروى «ضِفتهم» بدلًا من «جئتهم».

(٣) سقط فى أ.

[بِسْمِ الله][1]

ذِكْرُ اخْتِلافهم فى سورة الكافرين

قرأ ابن كثير فى رواية محمد بن صالح عن شبل، وابن سعدان عن عبيد عن شبل عن ابن كثير، لا ينصب الياء فى: ﴿وَلِى دِينِ﴾ [٦].

وكذلك قرأت على قنبل عن القَوَّاس عن أصحابه عن ابن كثير.

وكذلك المخزومى عن الْبَزِى، والخُزَاعِىّ عن ابن فليح بالتسكين.

[وقرأ] أبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿وَلِى دِينِ﴾ ساكنة.

[حدثنا ابن مجاهد قال:][2] وحدثنى محمد بن الجَهْم عن الهيثم، وخلف عن عبيد، وأبو الربيع عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿وَلِىَ دِينِ﴾ نصبًا.

حدثنا ابن مجاهد قال: وحدَّثنى الدباغ عن أبى الربيع عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿وَلِىَ دِينِ﴾ محرَّكة.

حدَّثنا ابنُ مجاهد قال: وحدثنى[3] مُضَرُ عَنْ البزِىِّ عن ابن كثير: ﴿وَلِىَ دِينِ﴾ ينصب.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر: ﴿وَلِىْ دِينِ﴾ ساكنة.

وروى عنه حفص: ﴿وَلِىَ دِينِ﴾ نصبًا.

وقرأ نافع: ﴿وَلِىَ دِينِ﴾ نصبًا فى رواية قالون والمسَيَّبِى وابن جماز وَوَرْش وخارجة وأبى خليد وأبى قرة.

وَرَوَى إسماعيل بْنُ جعفر وأخوه يعقوب بن جعفر: ﴿وَلِى دِينِ﴾ ساكنة.

ولم يختلفوا فى كسر النون من غير ياء.

وقرأ ابن عامر فى رواية هشام: ﴿وَلِىَ دِينِ﴾ نصبًا.

وفى رواية ابن ذكوان: ﴿وَلِى دِينِ﴾ ساكنة[4].

---

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: وخبرنى.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٤)، التبيان للطوسى (١٠/ ٤٢٠)، التيسير للدانى (٢٢٥)، الحجة لابن خالويه (٣٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٩)، الغيث للصفاقسى (٣٩٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٩٠)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٥٥١).

وروى الحُلْوانى عن هشام بنِ عَمَّار عن ابن عامر: ﴿ولا أنا عِابد﴾ [٤]، ﴿ولا أنتم عِابدون﴾ [٣، ٥] بكسر العين فيهن كلهن.

[وَرَوَى] الحُلوانىّ عن أبى مَعْمَرٍ عن عبد الوارث عن أبى عمرو بكسر العين.

وقرأ الباقون بفتح العين(١).

قال أبو على: القول فى إسكان الياء وفتحها من ﴿وَلِىَ دِينِ﴾: أنهما جميعًا حسنان سائغان.

وأما إجْمَاعُهُمْ على حَذْفِ الياء من قوله -تعالى-: ﴿وَلِىَ دِينِ﴾ فَحَسَنٌ، وهو كثير شائع فى كلامهم، وزعم سيبويه أن إثباتَ الياء فى نحو ذلك قياس، وقد تَقَدَّم القولُ فيه(٢).

وأما إمالةُ الفتحة من ﴿عِابد﴾ وتفخيمُها، فهما -أيضًا- حسنان وكثيران فاشيان.

* * *

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٤) التيسير للدانى (٢٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٩)، الغيث للصفاقسى (٤٠١، ٤٠٢)، الكشف للقيسى (١/ ١٧٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٦٦).

(٢) فى أ: فى ذلك.

[بِسْمِ الله][(١)]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فى سورة «تَبَّتْ»

قال: قرأ ابن كثير: ﴿يَدَا أَبِى لَهْبٍ﴾ [١] ساكنة الهاء[(٢)].

وقرأ الباقون: ﴿لَهَبٍ﴾ مُحَرَّكَةَ الهاء.

ولم يختلفوا فى فتح الهاء من قوله -تعالى-: ﴿نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [٣].

وقرأ عاصم: ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [٤] نصْبًا.

وقرأ الباقون: ﴿حَمَّالَةُ﴾ رفعًا[(٣)].

قال أبو على: يشبه أن يكون «لَهْب» و «لَهَب» لغتين: كالسَّمعِ والسَّمَعِ، والنَّهْر والنَّهَر، واتفاقهم فى الثانية [على][(٤)] الفتح يدل على أنّه أَوْجَهُ من الإسكان، وكذلك قولُه -تعالى-: ﴿وَلَا يُغْنِى مِنَ ٱللَّهَبِ﴾ [المرسلات: ٣١].

وأما قوله -تعالى-: ﴿وامْرَأَتُهُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ﴾، فمَنْ رَفَعَ ﴿حَمَّالَةُ﴾ جعله وَصْفا لقوله: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ﴾. ويدل على أَنَّ الفِعْلَ قَدْ فُعِلَ كقولك: مررتُ بزيدٍ ضَاربِ عمْرٍو أمس، فهذا لا يكونُ إلا معرفةً، ولا يُقَدَّرُ فيه الانفصال، كما يُقَدَّرُ فى هذا النحوِ، إذَا لم يكن الفعل واقعًا.

وزعموا أن فى حرفِ ابنِ مسعود: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةٌ لِلْحَطَبِ﴾ بالرفع.

وفى حرف أُبَىّ: ﴿وَمُرَيْئَتُهُ حَمَّالَةٌ لِلْحَطَبِ﴾، فالحرفان يدلان على الرفع فى

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥٩)، البحر المحيط (٨/ ٥٢٥)، التبيان للطوسى (١٠/ ٤٢٦)، التيسير للدانى (٢٢٥)، تفسير القرطبى (٢٠/ ٢٣٧)، الحجة لابن خالويه (٣٧٧)، الحجة لأبى زرعة (٧٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٧٠٠)، الغيث للصفاقسى (٤٠٠)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٩٦)، تفسير الرازى (٣٢/ ١٦٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٤٠٤).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٥)، الإعراب للنحاس (٣/ ٧٨٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥٩)، البحر المحيط (٨/ ٥٢٦)، التبيان للطوسى (١٠/ ٤٢٦)، التيسير للدانى (٢٢٥)، تفسير الطبرى (٣٠/ ٢١٩)، الحجة لأبى زرعة (٧٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٧٠٠)، الغيث للصفاقسى (٤٠٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٩٠)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٥٥٨)، المعانى للأخفش (٢/ ٥٤٨)، المعانى للفراء (٣/ ٢٩٨)، تفسير الرازى (٣٢/ ١٧١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٤٠٤).

(٤) سقط فى ب.

«حَمَّالَةُ».

فأما ارتفاع: «امْرَأَتُهُ» فيحْتَمِلُ وجهين:

أحدهما: العطف على: ﴿سَيَصْلَىٰ﴾ [٣]، التقدير: سَيَصْلَى نَارًا هو وامْرَأَتُهُ، إِلَّا أنه حَسُنَ ألا يؤكد؛ لِمَا جَرَى من الفَصْلِ بينهما، ويكون: ﴿حَمَّالَةُ الْحَطَبِ﴾ على هذا وصفًا لها، ويجوز في قوله: ﴿فِي جِيدِهَا﴾ [٥] أن يكون في موضع حال، وفيها ذكر منها، يتعلق(١) بمحذوف.

ويجوز فيه وجه آخر، وهو أن تَرفَعَ قولَه -تعالى-: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ﴾ بالابتداء، ويكون ﴿حَمَّالَةُ الْحَطَبِ﴾ وصفًا لها، و: ﴿فِي جِيدِهَا﴾ خبرًا لمبتدأ.

ومعنى: ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾ أنها تَصْلَى النار؛ فكأن التقدير: سَيَصْلَى نَارًا وهي -أيضًا- سَتَصْلَى نارًا، ودَلَّ قوله: ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾ أنها تصلاها أيضًا.

وجاء في التفسير أنها كانت تَسْعَى بالنمِيمة؛ قال الشاعر يصف امرأة: [من الطويل]

... وَلَمْ تَسْعَ بَيْنَ الْحَيِّ بِالْحَطَبِ الرَّطْبِ(٢)

يريد: أنها لم تَسْعَ بالنميمة.

وأما النصب في: ﴿حَمَّالَةَ﴾ فعلَى الذَّم لها، وكأنها كانت اشتهرت بذلك؛ فجرت الصفة عليها للذم لا للتخْصِيص والتَّخْلِيص من موصوف غيرها كقوله: [من الوافر]

وَلَا الْحَجَّاجُ عَيْنَيْ بِنْتِ مَاءٍ تُقَلِّبُ طَرْفَهَا حَذَرَ الصُّقُورِ(٣)

لم يرد وصفَهُ إِيَّاهُ بالجُبْن، ولكنْ ذَمَّهُ به وَسَبَّهُ.

---

(١) في ب: ويتعلق.

(٢) عجز بيت وصدره:

من البيض لم تصطد على ظهر لأمة ....

وهو بلا نسبة في اللسان (حطب، حظر، برعم)، ومجمع الأمثال (١/ ١٧٩)، ومقاييس اللغة (٢/ ٧٩)، وأساس البلاغة (حظر)، وتهذيب اللغة (٤/ ٣٩٤، ٤٥٥)، وجمهرة اللغة ص (١٢٨٨)، والتاج (حطب، حظر).

ويروى: «تمش» بدلًا من «تسع».

(٣) وهو لإمام بن أقزم النميري في البيان والتبيين (١/ ٣٨٦)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٧)، وبلا نسبة في الكتاب (٢/ ٧٣).

[بِسْم الله][١]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِى سورة الإخلاص

حدثنا ابن مجاهد قال: قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائِيّ: ﴿أَحَـدٌ . ٱللَّهُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢] بالتنوين.

وقرأ أبو عمرو: ﴿أَحَدُ اللهُ﴾ بغير تنوين، فيما حدثنى به الخَزَّازُ عن محمدِ بْنِ يحيى عن عِبيد عن هارونَ عنه.

قال: وحدثنا عبيْدٌ عن أبى عمرو: ﴿قُلْ هُوَ الله أَحَدْ﴾ ثم يقف، فإنْ وصل قال: ﴿أَحَـدٌ . ٱللَّهُ﴾، وزعم[٢] أَنَّ العربَ لم تكن تصل مثل هذا.

حدثنا ابن مجاهد قال: حدَّثنى عُبَيْدُ الله عن نَصْرٍ عَنْ أبيه قال: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿أَحَدْ﴾ يقف، فإذا وصل ينونها، وزعم أَنَّ العربَ لم تكُن تصلِ مثل هذا.

وقال أبو زيد عن أبى عمرو: ﴿أَحَدْ. أللهُ﴾ لا يصل، مقطوع.

وقال عباس: سألت أبا عمرو، فقرأ: ﴿أَحَدْ﴾ ووقف، ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّـمَدُ﴾.

[حدثنا ابن مجاهد قال:][٣] حدثنى الجمال عن أحمد بن يزيد عن رَوْحٍ عن أحمد بن موسى عن أبى عَمْرٍو: ﴿أَحَدْ. أللهُ﴾.

وقال أبو عمرو: أدركت القراء كذلك يقرءونها: ﴿أَحَدْ. أللهُ﴾.

قال أبو عمرو: فإنْ وصَلْتَ نَوَّنْتَ. وعن هارون عن أبى عمرو: ﴿أَحَدُ﴾ لا ينون وَإنْ وصل[٤].

قال أبو على: مَنْ قرأ: ﴿أَحَـدٌ . ٱللَّهُ﴾ فوجهه بَيِّن، وذلك[٥] أن التنوين من: «أَحَدٌ» ساكن، ولام المعرفة من الاسم ساكن، فلما التقى الساكنان حُرِّكَ الأول منهما بالكسر؛ كما تقول: اذْهَبِ اذْهَبْ، فتحرك الساكن الأول بالكسر،

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: وزعموا.
(٣) سقط فى أ.
(٤) الإعراب للنحاس (٣/ ٧٨٨، ٧٨٩)، البحر المحيط (٨/ ٥٢٨)، التبيان للطوسى (١٠/ ٤٢٩)، تفسير الطبرى (٣٠/ ٢٢٢)، تفسير القرطبى (٢٠/ ٢٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٧٠١)، الكشاف للزمخشرى (٤/ ٢٩٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٩١)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٥٦٢)، المعانى للفراء (٣/ ٣٠٠)، تفسير الرازى (٣٢/ ١٧٩).
(٥) فى ب: وذاك.

ومثل ذلك قوله: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، حركت الياءَ التى هى علامة الضمير؛ لسكونها وسكون الأولى من الثقيلة، ولولا التقاؤها معها لتَرَكْتَهَا ساكنة؛ كما قال: [من البسيط]

إِمَّا تَرَىْ شَمَطًا فِى الرأْسِ لَاحَ بِهِ مِنْ بَعْدِ أَسْوَدَ دَاجِى اللَّوْنِ فَيْنَانِ[١]

فأما الألفُ المنقلبةُ عن الياء التى هى لام، فقد حذفت؛ لسكونها وسكون ياء الضمير بعدها.

فأما مَنْ قال: ﴿أَحَدُ اللهُ﴾ فحذف النون، فإنَّ النون قد شابهت حروف اللِّين فى أنها تزاد كما يُزَدْنَ، وفى أنها تدغم فيهن كما يدغم كل واحد من الياء والواو فى الآخر، وفى أنها قد أبدلت منها الألف فى الأسماء المنصوبة وفى الخفيفة، وأبدلت من الواو فى: صَنْعَانِىّ، فلما شابهت[٢] حروفَ اللين ضُرُوبًا من هذه المشابهات[٣] أُجْرِيَتْ مُجْرَاها فى أنْ حذِفَتْ ساكنة؛ لالتقاء الساكنين، كما حُذِفَتْ الألفُ والواوُ والياءُ لذلك فى نحو: رَمَى الْقَوْمُ، ويَغْزُو الْقَوْمُ، ويَرْمِى الْقَوْمُ، ومِنْ ثَمَّ حُذِفَتْ ساكنة من الفعل، كما حذفت[٤] من نحو: ﴿لم يَكُ﴾ [الأنفال: ٥٣]، و: ﴿فَلَا تَكُن فِى مِرْيَةٍ مِّن﴾ [السجدة: ٢٣]، فحذف من: ﴿أَحَدُ اللهُ﴾ لالتقاء الساكنين؛ كما حُذِفَتْ هذه الحروف، وكما حُذِفَتْ من نحو: هذا زيدُ بْنُ عمرو، فى الكلام، واستمر ذلك فيه وكثر، حتى صار الأصل الذى هو الإثباتُ مرفوضًا، فإنْ جاء فى شعر فكَمَا يجِىءُ ما يَجِىءُ فى الشعر على الأصل المرفوض، وكان حذفُها فى هذا الموضع حسنًا؛ إذْ كانت زائدة تسقط مرة وتثبُتُ أخرى، وقد حذف النون التى هى من نفس الكلمة [فى][٥] قولهم: مِلآنَ، يريدون: مِنَ الآنَ، إذا خفف الهمزة على قول مَنْ قال: أَلَحْمَر؛ لأن اللام فى تقدير السكون، فحذف النون كما يحذف إذا التقى مع ساكن؛ لأن هذا التحرك فى حكم السكون، وعلى هذا قالوا: هَلُمَّ، فحذفوا الألف من «ها»؛ لأَنَّ حركة اللام التى هى فاء ليست لها، فهى فى تقدير

(١) وهو بلا نسبة فى اللسان (فين).
(٢) فى ب: أشبهت.
(٣) فى ب: المتشابهات.
(٤) فى أ: حذف.
(٥) فى ب: من.

السكون، وحُذِفَتْ فى نحو قول الشاعر: [من المنسرح]

أَبْلِغْ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَأْلُكَةً غَيْرَ الَّذِى قَدْ يُقَالُ مِلْكَذِبِ(١)

وَحُذِفَتْ من قوله: [من الطويل]

.... وَلَاكِ اسْقِنِى إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ(٢)

فلما حذِفَتْ هذه التى [هى](٣) من نفس الكلمة كانت الزيادة أَجْدَرَ بالحذف وقد جاء حذفها فى الشعر كثيرًا. أنشد أبو زيد: [من الرجز]

حَيْدَةُ خَالِى وَلَقِيطٌ وَعَلِى
وَحَاتِمُ الطَّائِىُ وَهَّابُ الْمِئِى(٤)

وأنشد أيضًا: [من الرجز]

لَتَجِدَنِّى بِالأَمِيرِ بَرًّا
وَبِالْقَنَاةِ مِدْعَسًا مِكَرًّا
إِذَا غُطَيْفُ السُّلَمِىُ فَرًّا(٥)

وقال: [من المتقارب]

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللهَ إِلَّا قَلِيلَا(٦)

وقال: [من الخفيف]

---

(١) تقدم.

(٢) عجز بيت وصدره:

فلست بآتيه ولا أستطيعه ....

وهو للنجاشى الحارثى فى ديوانه ص (١١١)، والأزهية ص (٢٩٦)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤١٨، ٤١٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٩٥)، وشرح التصريح (١/ ١٩٦)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٧٠١)، والكتاب (١/ ٢٧)، والمنصف (٢/ ٢٢٩)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ١٣٣، ٣٦١)، والإنصاف (٢/ ٦٨٤)، وأوضح المسالك (١/ ٦٧١)، وتخليص الشواهد ص (٢٦٩)، والجنى الدانى ص (٥٩٢)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٦٥)، ورصف المبانى ص (٢٧٧، ٣٦٠)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٤٠)، وشرح الأشمونى (١/ ١٣٦)، وشرح المفصل (٩/ ١٤٢)، واللامات ص (١٥٩)، واللسان (لكن)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٩١)، وهمع الهوامع (٢/ ١٥٦)، والتاج (لكن).

(٣) سقط فى ب.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) تقدم.

تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ وَتُبْدِى عَـنْ خِـدَامِ الْعَـقِـيـلَةِ الْعَـذْرَاءُ[١]

فعلى هذا حذف فى[٢] قولهم: ﴿أَحَدُ اللهُ﴾.

فأما إعراب اسم الله فى قوله: ﴿ٱللَّهُ أَحَـدٌ﴾ فيجوز فيه ضربان من الإعراب: مَنْ ذهب إلَى أَنَّ «هُوَ» كناية عن اسم «الله» -تعالى- كان قوله: ﴿ٱللَّهُ﴾ مرتفعًا بأنه خبر مُبْتَدَأ، ويجوز فى قولك: ﴿أَحَدٌ﴾ ما يجوز فى قولك: زيدٌ أخوك قائمٌ.

ومَنْ ذهب إلى أنَّ ﴿هُوَ﴾ كنايةٌ عن القصة والحديث، كان اسم ﴿ٱللَّهُ﴾ -عز وجل- عنده مرتفعًا بالابتداء، و ﴿أَحَـدٌ﴾ خبره، و[٣]مثل هذا قوله: ﴿فَإِذَا هِىَ شَاخِصَةٌ أَبْصَـٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَـرُواْ﴾ [الأنبياء: ٩٧]، إلا أن ﴿هِىَ﴾ جاء على التأنيث؛ لأَنَّ [فى التفسير] اسمًا مؤنثًا.

وعلى هذا التقدير جاء: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [الحج: ٤٦]، فإذا لم يكن فى التفسير مؤنث لم يؤنث ضمير القصة كقوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْـرِمًا﴾ [طه: ٤٧].

فأما قوله: ﴿أَحَدٌ﴾ فإنه اسمٌ على ضربين:

أحدهما: أن يكون اسمًا.

والآخر [أن يكون][٤] صِفَةً.

فالاسم نحو: أحد وعشرون، تريد: الواحد. والآخر: أن يكون صفةً كبطَلٍ وحَسَن، وذلك نحو قول النابغة: [من البسيط]

كَأَنَّ رَحْلِى وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا بِذِى الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحَدِ[٥]

وكذلك قولُهم: «واحِد»، يكون على ضربين:

يكون اسمًا كالكاهل والغارب، ومنه قولك فى العدد: وَاحِدٌ، اثنان.

ويكون وصفًا كقوله: [من الوافر]

---

(١) تقدم.
(٢) فى أ: من.
(٣) زاد فى أ: على.
(٤) سقط فى أ.
(٥) وهو فى ديوانه ص (١٧)، والأزهية ص (٢٨٥)، وخزانة الأدب (٣/ ١٨٧)، والخصائص =

.... فَقَدْ رَجَعُوا كَحَيٍّ وَاحِدِينَا[١]

فهذا فاعل صفة، وعلى هذا قالوا: على حِدَةٍ، وعلى وَحْدِهِ.

وقد جمعوا «أَحَدًا» الذى هو صفة على «أُحْدَان»، وهذا «أَحَدٌ» الذى هو صِفَة، جمعوه على التكسير كما جمعوا «وَاحِدًا» على التصحيح فى قوله: [من الوافر]

... ... كَحَيٍّ واحِدِينَا[٢]

وهذا جَمْعٌ لأَحَدٍ الذى يراد بِهِ الرَّفْعُ من الموصوف، والتعظيمُ له، وأنه منفرد عن الشبْهِ والمِثْلِ، وذلك قولهم: أَحَدٌ وأُحْدَان، شبهوه بِسَلَقٍ وسُلْقَان، قال الشاعر: [من البسيط]

يَحْمِى الصَّرِيمَةَ أُحْدَانُ الرِّجَالِ لَهُ صَيْدٌ وَمُجْتَرِئٌ بِاللَّيْلِ هَمَّاسُ[٣]

وقالوا: هو إِحْدَى الإِحَدِ، إِذَا رَفِع منه وعظِّم. قال الشاعر: [من الرجز]

عَدُّونِىَ الثَّعْلَبَ فِيمَا عَدَّدُوا
حَتَّى اسْتَثَارُوا بِىَ إِحْدَى الإِحَدِ
لَيْثًا هِزَبْرًا ذَا سِلَاحٍ مُعْتَدِى[٤]

قال: يقال هو إِحْدَى الإِحَدِ، وَوَاحِدُ الأَحَدِين، وواحد الآحاد.

فأما وصل: ﴿أَحَدٌ﴾ وتحريك التنوين، فالكسر فى ﴿أَحَدٌ . اللَّهُ﴾ [هو][٥] القياس الذى لا إِشْكَالَ فيه، وأما الوصل على السكون نحو: ﴿أَحَدْ الله﴾ فإنه يُشبَّهُ

= (٣/ ٢٦٢)، وشرح المفصل (٦/ ١٦)، واللسان (وحد، نهر، أنس، زول).

(١) عجز بيت وصدره:

فضم قواصى الأحياء منهم ....

وهو للكميت بن زيد فى ديوانه (٢/ ١٢٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٣٠١، ٥٨٠)، واللسان (وحد)، والتاج (أحد).

(٢) تقدم.

(٣) وهو لمالك بن خالد أو خويلد الخناعى الهذلى فى شرح أبيات سيبويه (١/ ٤٩٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٣٠٣)، والكتاب (٢/ ٦٧ - ٦٨)، واللسان (عرس)، ولأبى ذؤيب أو لمالك بن خالد فى شرح أشعار الهذليين (١/ ٢٢٦، ٢٢٧)، ولمالك أو لأبى ذؤيب أو لأمية ابن أبى عائذ فى خزانة الأدب (١٠/ ٩٥، ٩٧)، ولهم أو لعبد مناف أو للفضل بن عباس أو لأبى زبيد الطائى فى خزانة الأدب (٥/ ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨)، وللهذلى فى اللسان (وحد، فرس).

(٤) الرجز بلا نسبة فى اللسان (وحد)، والتاج (أحد).

(٥) سقط فى أ.

بالقوافى[١]، وقد تجرى الفواصل فى الإدراج مجراها فى الوقف، فتتبع الحروف التى تتبع فى الوقف فى الإطلاق؛ فكذلك الفواصل، وعلى هذا قال من قال: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠. رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦٧، ٦٨]، ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ. نَارٌ﴾ [القارعة: ١٠، ١١]. وعَلَى هذا الإسكان يُنْشَدُ نحو: [من المتقارب]

.... إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنْ
وَجَارِ أُجَاوِرُه ... .[٢]

وليس البيت - وإن استقَلَّ[٣] بقافيته وما يقتضيه من حرف الروىّ وما يتبعه- بمنقطع مما بعده؛ ألَا ترى أنَّ فيه التضمينَ؟! وليس التضمينُ بعيب، وإن كان غيرُهُ أَحْسَنَ منه.

وفيه نحو: [من المنسرح]

.... وَلَا أَمْلِكُ رَأسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا
وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ ....[٤]

فهذا مبْنِىٌ على وصل البيت الأول بالبيت الثانى؛ ألا ترى أنه [قد][٥] نصب «الذئبَ» كما نصب نحو قوله -تعالى-: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١] بعد قوله -تعالى-: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ﴾ [الإنسان: ٣١]؟! فكذلك الفواصلُ إذا أُدْرِجت وَوُصِلَتْ بما بعدها.

ومما يؤكد ذلك قطعهم لهمزة الوصل فى أنصاف البيوت، كقوله: [من الكامل]

وَلَا يُبَادِرُ فِى الشّتَاءِ وَلِيدُنَا أَلْقِدْرَ يُنْزِلُهَا بِغَيْرِ جِعَالِ[٦]

---

(١) فى أ: بالفواصل.
(٢) البيتان للأعشى فى ديوانه ص (١٩)، والبيت الأول تقدم، و «وجار أجاوره» جزء من صدر بيت وبعده:
.... إذا شنو ت غير أمين ولا مؤتمن
(٣) فى أ: استكمل.
(٤) تقدم.
(٥) سقط فى ب.
(٦) وهو للبيد العامرى فى شرح شواهد الشافية (١٨٧)، وليس فى ديوانه، ولحاجب بن حبيب الأسدى فى شرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٧٤)، وبلا نسبة فى الدرر (٦/ ٣١٣)، وشرح شافية =

فهذَا لأنَّ النصف الثانى من الأول كالبيت الثانى من الأول.

ألَا تَرَى أن فيه التَّصْريع والخَزْمَ، كحما يكون فى البيوت التامة التى ليست بأنصاف؟! فكذلك ﴿أَحَدٌ اللهُ﴾، لَمَّا كَانَ أكثرُ القُرَّاء -فيما حكى أبو عمرو- على الوقف أجراه فى الوصل مُجْرَاه فى الوقف؛ لاستمرار الوقف عليه وكثرته على ألسنتهم.

فأما قوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [٤]، فَإِنَّ «لَهُ» ظرفٌ غيرُ مُسْتقَر، وهو متعلق بـ «كَانَ»، و «كُفُوًا» منتصب بأنه خبَرُ مُقدَّمٌ؛ كما كان قوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] كذلك.

وزعموا أن من البغدادِيِّينَ مَنْ يقول: إنَّ فى قوله: ﴿ولم يكن له كفؤًا أحد﴾ أن فى «يَكُنْ» ضميرًا مجهولًا[١]، وقوله ﴿كفؤًا﴾ ينتصب على الحال، والعامل فيه ﴿لَّهُۥ﴾، وهذا إذَا أفردْتَه عن ﴿يَكُن﴾ كان معناه: لَهُ أَحَدٌ كُفُوًا، وإذا حُمِلَ على هذا لم يُسَغْ.

ووجه ذلك: أنه محمول على معنى النفى؛ فكَأَنه [قال:] لم يكن أَحَدٌ له كُفُوًا، كما كان قولهم: لَيْسَ الطِّيبُ إلَّا المِسْكَ، محمولًا على معنى النفى، ولولا حَمْلُه على المعنى لَم يَجُزْ.

أَلَا تَرَى أنك لو قلت: زيدٌ إلَّا منطلق، لم يَكُنْ كلامًا؟! فكما أنَّ هذَا محمولٌ على المعنى، كذلك: ﴿ولم يكن له كفؤًا أحد﴾ على المعنى، وعلى هذا جازَ أن يكون ﴿أَحَدٌۢ﴾ فيه: الذى يقع لعموم النفى، [و][٢] لولا ذلك لم يَجُزْ أن يقع ﴿أَحَدٌۢ﴾ هذا فى الإيجاب.

فَإِنْ قُلْتَ: أيجوزُ أنْ يكون قولُه: «لَهُ» عندكم حالًا، عَلَى أن يكون المعنى: ولم يكن كفؤًا له أحد؛ فيكون «لَهُ» صفةً للنكرة، فلما قُدِّمَ صار فى موضع حال، كقوله:

[من مجزوء الوافر]

لِعَـزَّةَ مُـوحِـشًـا طَـلَلُ ... .[٣]

= ابن الحاجب (٢/ ٢٦٦)، والكتاب (٤/ ١٥٠)، واللسان (كأس، جعل).

(١) فى أ: ضمير مجهول.

(٢) سقط فى أ.

(٣) صدر بيت وعجزه: =

فَإِنَّ سيبويه قال: إنَّ ذلك كَلَامٌ يقِلُّ فى الكلام، ويكثر[١] فى الشعر، فَإنْ حَمَلْتَه على هذا -على استكراه- كان غير ممتنع.

والعامل فى قولك: «لَهُ» إِذَا كان حالًا، يجوز أن يكون أَحَدَ شيئين:

أحدهما: «يَكُنْ».

والآخر: أن يكون مَا فِي: «كُفء» من معنى المماثلة.

فإنْ قُلْتَ: إنَّ العاملَ فى الحال إذَا كان معنى لم تتقدم الحال عليه، فَإن «لَهُ» لما كان على لفظ الظرف، والظرف يعمل فيه المعنى وإن تَقَدَّم عليه؛ كقولك: أَكُلَّ[٢] يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ؛ كذلك يجوز فى هذا الظرف ذلك - من حيث كان ظرفًا - وفيه ضمير فى الوجهين يعود إلى ذى الحال، وهو: «كُفُوءًا».

وأما كُفْءٌ: قال أبو عُبَيْدَة: «كُفْءٌ» و «كَفِيءٌ» و «كِفَاء» واحد، فالدلالة على «الكِفَاء» قول حسان: [من الوافر]

وَجِبْرِيلٌ رَسُولُ الله مِنَّا وَرُوحُ القُدْسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءُ[٣]

و «الْكَفِيءُ»، قول الآخر: [من الطويل]

أَمَا كَانَ عَبَّادٌ كَفِيئًا لِدَارِمٍ بَلَى وَلأَبْيَاتِ بِهَا الْحُجُرَاتُ[٤]

وحَكَى غيرهُ: كُفُؤٌ وكُفْءٌ. والأصل الضم فخفف، مثل: طُنُبٌ وطُنْب، وعنُقٌ وعُنْق، فإنْ خفَّفْتَ الهمزة من: «كُفء»، احتمل أمرين:

أحدهما: أن تخففه على قول مَنْ قال: ﴿الخَبَ فى السموات والأرض﴾ [النمل: ٢٥].

= .... يلوح كأنه خلل

وهو لكثير عزة فى ديوانه ص (٥٠٦)، وخزانة الأدب (٣/ ٢١١)، وشرح التصريح (١/ ٣٧٥)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٢٤٩)، والكتاب (٢/ ١٢٣)، واللسان (وحش)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٦٣)، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص (١٤٧)، وأوضح المسالك (٢/ ٣١٠)، وخزانة الأدب (٦/ ٤٣)، والخصائص (٢/ ٤٩٢)، وشرح الأشمونى (١/ ٢٤٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (١٦٦٤، ١٨٢٥)، وشرح قطر الندى ص (٢٣٦)، واللسان (خلل)، ومغنى اللبيب (١/ ٨٥، ٢/ ٤٣٦، ٦٥٩).

(١) فى أ: وإن كثر.

(٢) فى ب: كل.

(٣) تقدم.

(٤) وهو للفرزدق فى جمهرة اللغة ص (٩٧٠)، وليس فى ديوانه، ولرجل من الحبطات فى الكامل ص (٨٩).

والآخَرُ: أن تخفِّفَهُ على قول مَنْ قال: ألْكماةُ والمَراة.

فإن خفَّفْتَ على الوجه الأول، قُلْتَ: «كُفًا أَحَدٌ»، وإنْ وقفت عليه قلت: «كُفَا»؛ الألف فيه بدل من التنوين.

وَإنْ خَفَّفْتَ على القول الثانى قلت: «كُفًا أَحَدٌ» أيضًا. فإن وقَفْتَ على هذا قلت: «كُفَا»، ولا خلافَ فى أن الألِفَ بدل من التنوين فى موضع النصب، كما يختلفون إذَا كان فى موضع الرفع أوِ[1] الجرّ.

وَإنْ خفَّفْتَ «كُفُؤًا» الذى على وزن «عُنُق» قلت: ﴿كُفُوًا﴾ فأبدلت من الهمزة الواو؛ كما أبدلتها واوًا إذا خففت نحو: جُوَن، وتُوَدَة[2].

وإنما أبدلت منها الواو؛ لأنك لم تَخْلُ فى التخفيف من أن تبدِلَ أو تجعَلَها بَيْنَ بَيْنَ، فلم يَجُزْ أن تجعلها بَيْنَ بَيْنَ؛ لأنه يلزم أن تجعل بين الألف والهمزة، والألف لا يكون ما قبلها حرفًا مضمومًا؛ فكذلك ما قَرُبَ منها لم يجز أن يكون ما قبله[3] إلّا مفتوحًا؛ أَلَا ترى أنه لَمَّا قَرُبَ من الساكن لم يجُزْ أن يُبْتَدَأ بها، كما لم يجز أن يبتدأ بالساكن؟! فلما لم يجز ذلك أبدلَ منها الواو؛ كما أبدل منها الياء فى نحو «مِيَر» و«غُلَا مِيَبِيكَ» لمثل ما ذكرناه فى الواو، فإنْ وَقَفْتَ على هذا قلت: ﴿كُفُوَا﴾، وكانت الألف فيه كالألف فى قولك: نَصَبْتُ عُنقًا. فإنْ خفَّفْتَ الحركة قلتَ: ﴿كُفْوًا﴾ فأسكنت الفاء، وأبقَيْتَ الواو واوًا كما كان مع إشْبَاع الحركة.

فَإنْ قُلْتَ: هَلَّا رَدَدْتَ الهمزة مع الإسكان؛ لأَنَّ الضمَّةَ التى أوجَبَتْ قَلْبَهَا وَاوًا قد زَالَتْ؟ قيل: قُرِّرَت الواوُ ولم تُرَدَّ الهمزةُ؛ لأَنَّ الحركة فى النية، فَلَمَّا كانت فى النية كانت بمنزلة الثابتة فى اللفظ، كما كانت فى: لَقَضْوَ الرَّجُل، وفى قولهم: رَضْىَ، بمنزلة الثابت فى اللفظ؛ ولذَلكَ رفض جمع، نحو: رِدَاء وكساء على فُعْلٍ؛ لأَنه لو جُمِعَ عليه كانت الضمة المنْوِيَّةُ بمنزلة الثابتة فى اللفظ.

فإنْ قُلْتَ: فَهَلَّا كان التخفيف على هذا ولم يكن التخفيف على: «كُفَا»، لأنَّ الحركةَ فى النية؟

قيل: إنَّ التخفيفَ لَمَّا كثُرَ استعمالهم له وإجراؤه عليه، صار كأنه لغةٌ بنفسه؛ كما

(١) فى أ: و.
(٢) فى ب: والتؤدة.
(٣) فى أ: قبلها.

أن: «كِفَاءً» وَ «كفِيئًا» كذلك؛ وكذلك قالوا: لَبْوَةٌ ولَبَاة؛ فهذا على «المَرَاة»، فلذلك يخفف[(١)] [على حد][(٢)] خفف: ﴿ٱلْخَبْءَ﴾ ونحوه، فتقول إذا أشبَعْتَ ولم تخفف: ﴿كُفُوًا﴾، وَإِذَا خففتَ: ﴿كُفْوًا﴾، وتثبَت[(٣)] الواو فى الوجهين جميعًا كما ثبَتَتْ[(٤)] فى: جُوَن والتوَدَة.

والقراءات التى ذكرناها لا تخرج عن هذه الوجوه التى كتبناها.

* * *

(١) فى أ: خفف.
(٢) فى ب: كما.
(٣) فى ب: وثبتت.
(٤) فى أ: تثبت.

[بِسْم الله][١]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فى سورة الفَلَق

قرأ ابْنُ كثير ونافعٌ وعاصمٌ وأبو عمرو وابنُ عامر وحمزةُ والكسائِيُّ: ﴿حَاسِدٍ﴾ [٥] بفتح الحاء.

[حدثنا ابن مجاهد][٢] قال: وحَدَّثَنِى[٣] الجَمَّال عن أحمدَ بنِ يزيدَ عن رَوْح عن أحمدَ بْنِ موسى عن أبى عمرو: ﴿حِاسِدٍ﴾ بكسر الحاء[٤].

قال أبو على: التفخيم والإمالة فى هذا النحو حسنان.

(١) سقط فى أ.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى أ: وخبرنى.
(٤) ينظر: السبعة (٧٠٣).

[بِسْم الله][١]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فى سورة الناس

كُلُّهم قَرَأَ: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ [١] غير ممالةٍ، إلَّا ما روى الحُلْوانِيُّ عن أبى عُمَرَ الدورىِّ عن الكسائىِّ أنَّ قِرَاءتَه كانت بإمالة النون من «النِاسِ» فى موضع الخفض، ولا يُميلُ فى الرفع والنصب[٢].

قال أبو على: القَوْلُ فى ذلك: أنَّ إمالةَ ﴿النَّاسِ﴾ فى الآية لا إشكال فى حُسْنه وجوازه؛ وذلك أنه لو كان مكان «النَّاسِ» نحو: «الْمال» و «الْعَاب»، لجَازَتْ إمالة الألف فيه؛ لكسرة الإعراب، فإذا كان: ﴿الناس﴾ كان أحسن؛ لأَنَّ هذا الحرفَ قد أُمِيلَ فى الموضع الذى لا يوجب القياس إمالته فيه؛ كما أميل «الحجاج» إذا كان علمًا؛ لأنهما كثرا فى الكلام فاستجيز ذلك فيهما للكثرة، فإذا أميل النَّاس حيث لم يكن معه شىء يوجب الإمالة للكثرة، فَأَنْ يُمَالَ لكسرة الإعراب أجدر.

والناس: أصله الأُنَاس، فحُذِفَت الهمزةُ التى هى فاء؛ ويَدُلُّكَ على ذلك «الأُنْس» وَ «الأُنَاس»، فَأَمَّا قَوْلُهم فى تحقيره: نُوَيْسٌ، فإنَّ الأَلِفَ لمَّا كانت ثانيةً زائدة، أَشْبَهَت ألفَ «فاعل» ؛ فكما قُلِبَتْ واوًا لشَبَهِه بألف[٣] «فاعل»، كذلك جَازَت الإمالة فيه فى المواضع التى أُمِيلَ الاسم فيه لذلك.

نجَزَ كِتَابُ الْحُجَّةِ لِلقُرَّاء، وبَلَغَ الفَرَاغُ مِنْهُ فِى يَوْمِ الْخَمِيسِ لِسَبْعِ بَقِينَ مِنْ ذِى الْقَعْدَةِ سنة تسعين وثَلَاثِمائَة.

والْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ، وصَلَّى الله عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدِ النَّبِىِّ وآله وسَلَّمَ تسليمًا.

وحسبنا الله ونعم الوكيل[٤]

تَمَّ الْجُزْءُ الرَّابِعُ، وَهُوَ آخِرُ كِتَابِ الْحُجَّةِ

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٦)، التبيان للطوسى (١٠/ ٤٣٥)، الحجة لابن خالويه (٣٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٧٠٣)، الغيث للصفاقسى (٤٠٢)، المجمع للطبرسى (١٠/٥٦٩).

(٣) فى أ: ألف.

(٤) ثبت فى أ: والحمد لله رب العالمين، وصلواته وسلامه على نبيه محمد وعلى أهله ، وذلك فى المحرم يوم عاشوراء من سنة ثمانٍ وعشرين وأربعمائة.

فهرس المحتويات

سورة الحج

سورة المؤمنون

سورة النور

سورة الفرقان

سورة الشعراء

سورة النمل

سورة القصص

سورة العنكبوت

سورة الروم

سورة لقمان

سورة السجدة

سورة الأحزاب

سورة سبأ

سورة فاطر

سورة يس

سورة الصافات

سورة ص

سورة الزمر

سورة غافر

سورة الشورى

سورة الزخرف

سورة الدخان

سورة الجاثية

سورة الأحقاف

سورة محمد

سورة الفتح

سورة الحجرات

سورة ق

سورة الذاريات

سورة الطور

سورة النجم

سورة القمر

سورة الرحمن

سورة الواقعة

سورة الحديد

سورة المجادلة

سورة الحشر

سورة الممتحنة

سورة الصف

سورة الجمعة

سورة المنافقين

سورة التغابن

سورة الطلاق

سورة التحريم

سورة الجن

سورة المزمل

سورة المدثر

سورة القيامة

سورة الإنسان

سورة المرسلات

سورة عم

سورة النازعات

سورة عبس

سورة التكوير

سورة الانفطار

سورة المطففين

سورة الانشقاق

سورة البروج

سورة الطارق

سورة الأعلى

سورة الغاشية

سورة الفجر

سورة البلد

سورة الشمس

سورة الليل

سورة الضحى

سورة العلق

سورة القدر

سورة البينة

سورة الزلزلة

سورة القارعة

سورة التكاثر

سورة العصر

سورة الهمزة

سورة قريش

سورة الكافرون

سورة المسد

سورة الإخلاص

سورة الفلق

سورة الناس